

الجـــزء الاول

من تجريد العلامة البنانى على مختصر

الامام سعد الدين التفتازانى على متن التلخيص فى علم

المعانى تغمدهما الله برحمتـــه

وأسكنهما فسيح

جنته

م

موشى الحواشى بتهمات من تقرير العلامة المحقق مربى العلماء وقدوة الفضلاء

شيخ الاسلام شمس الدين شيخ الجامع الازهر الشيخ الانبابى حفظه الله

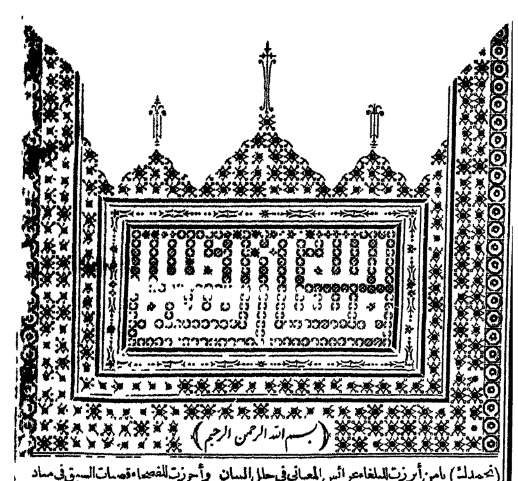
ومحل مبيعه دكان السيد عمر الخشاب بالازهر

﴿الطبعة الثالثة﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

ســــنة ١٣١١

هجرية



(نحمدك) يامن أبرزت للبلغاء عرائس المعانى فى حلل البيان وأحرزت للفصحاء قصبات السبق فى مياد
التبيان ونصلى ونسلم على نبيك محمد المخصوص بالفصاحة الباهرة للعقول والاذهان المعجز ببلاغته
فرسان البلغاء فى كل ميدان وعلى آله وصحبه فروع شجرة كمالاته الباسقة وفراقد سماء انعاماته البارقه
صلاة وسلاما دائمين متلازمين مادام القلم منقادا للافكار جاريا بعنان البنان لبيان الاسرار (أما بعد)
فيقول العبد الفقير الفانى مصطفى بن محمد البنانى غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عنايته اليه
حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلت عن الحشو والتعقيد وحوت كل عقد فريد تعبر عن حسن
معانيها وتعبر فى وجه شانيها اذا وصل اليها خاطب معناها وأذن له فى كشف غطاها أسفرت عن
مراده وأسعفته باسعاده كفؤها ذهن رائق وعقل فائق ومهرها صدق التأمل والانصاف وطرح
التوغل والاعتساف على شرح التلخيص فى علم المعانى لسيد المحققين مولانا سعد الدين التفتازانى
جردت غالبها من هوامش نسخة شيخنا العلامة الفاضل والهمام الكامل سيد المحققين وسند المدققين
كشاف المشكلات ومزيل المعضلات لوذعى زمانه وألمعى عصره وأوانه أستاذنا فخر الأقران ونخبة
الزمان المحفوف برعاية المنان سيدنا ومولانا الشيخ محمد الصبان لازالت الطروس ضاحكة بين
أقلامه ولا برحت رقائق العبارات متبسمة بذكاء أفهامه وانما عنيت بجمعها وان لم أكن من فرسان
هذا الميدان لكونها الفريدة فى هذا الشان ورجاء للعفو والغفران بدعوة صالح من الاخوان وبا
أستعين على سلوك سبيل الرشاد فهو المعتز به لتبليغ المراد قال نفعنا الله به (قوله نحمدك) فيه أسئلة
خمسة الاول ان ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل أن يكون لمجرد تعيين المحمود
أو لمجرد براعة الاستهلال المتبادر منه أنه لاجل كونهما المحمود عليه لان الموصول مع صلته فى معنى المشتق
وتعليق الحكم بالمشتق يقصد به غالبا الاشارة الى علية المشتق منه فهذا الحمد حمد وشكر فلم اختار التعبير
بالحمد على الشكر والجواب أن ذلك لافتتاح القرآن المجيد بمادة الحمد ولانه رأس الشكر كما فى

(بسم الله الرحمن الرحيم)
نحمدك

(قوله عرائس المعانى) من
اضافة المشبه به الى المشبه
وقوله فى حلل ترشيح للتشبيه
واضافة حلل للبيان تخييل
لمكنية (قوله الباهرة) أى
الغالبة أى الغالب هو
بسببها للعقول أى لذوى
العقول
(قوله والاذهان) فى المصباح
الذهن الذكاء والفطنة
والجمع أذهان اه والذكاء
حدة القلب وكمال العقل
وسرعة الفهم

يامن شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونور قلوبنا

الحديث لانه أصرح أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد لم يحمده أى ما أظهر نعمته كل الاظهار عبد لم يثن عليه باللفظ ولانه أقرب الى امتثال حديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم على رواية ضم الدال وان قيل انها ضعيفة ولا يرد أن زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم اذ ليس المراد فى الآية خصوص الشكر بلفظه قطعا بل ما يشمل الثناء بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان فى مقابلة النعمة ومن جميع ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالمدح ووجه أيضا اختيار الحمد على المدح بأن فيه تنبيها على أنه فاعل مختار كما عليه المسلمون الاخيار الثانى لم اختار الجملة المضارعية على الجملة الاسمية مع أنها تدل على دوام مضمونها ومع أنها المفتتح بها كتاب الله تعالى والجواب أن ذلك لدلالة المضارعية على تجدد مضمونها دائما المشعر ذلك بتجدد ما يقابل بالحمد من النعم دائما فهى أنسب هنا لان المحمود عليه متجدد ولما كانت الربوبية دائمة ناسبها الجملة الاسمية المفتتح بها كتاب الله تعالى الثالث لم آثر النون التى هى للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وكلاهما لا يناسب أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان المقام مقام خضوع والجواب أن ذلك للاشارة الى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وانه لا تفى قوة شخص واحد به أو لتشريكه اخوانه من العلماء معه فى ثواب الحمد شفقة منه عليهم كما تقرأ شيأ وتهدى ثوابه الى والديك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشركة فى الحمد منزلة الشركة فى الثواب اقامة للسبب مقام المسبب هكذا ينبغى تقرير هذا الجواب ومنه يعلم أن تنظيره بنحو ما وقع فى التشهد حيث قيل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام اذ فرق بين الدعاء وغيره فالدعاء يجوز التشريك فيه نفسه بخلاف غيره فالتشريك انما هو فى ثوابه أو لجعله موارد الحمد من اللسان والاركان والجنان حامدة فتكون النون عبارة عن نفس الشخص الحامد والموارد على طريق الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال على طريق ذلك نقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع وآلته هذا كله ان جعلنا النون للمتكلم مع غيره فان جعلناها للمعظم نفسه فالتعبير بها لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم الرابع لم آثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر والجواب أن ذلك للاشارة الى قوة اقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشافهة والى وقوع حمده على وجه الاحسان المفسر بحديث أن تعبد الله كأنك تراه الخامس لم آثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص والجواب أن ذلك لان تأخيره هو الاصل وللاشارة الى استغنائه هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن البيان وكتب أيضا قوله نحمدك جملة خبرية لفظا انشائية معنى أو خبرية لفظا ومعنى ويحصل بها الحمد ضمنا فى ابتداء التصنيف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم ان ذلك المحمود أهل لأن يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل فذلك الاخبار وان لم يكن حمدا صريحا يحصل فى ابتداء التصنيف يستلزم الوصف بالجميل الذى هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بنفس ذلك الاخبار كما قيل فى نحو أتكلم انه اخبار عن تكلم حصل به لكن هذا كما قال سم فى بعض تآليفه محل نظر تام وأما كون الاخبار عن الحمد حمدا فانما يقع اذا كانت الجملة اسمية كما لا يخفى (قوله يا من شرح) أورد كلمة يا التى لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب الينا من حبل الوريد تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة عن الحامد المكدر بالكدرات البشرية ولا ينافى هذا ما سلف فى نكتة الخطاب لان البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه اليه تعالى وقد ورد فى الكتاب والسنة اطلاق المبهمات عليه تعالى نحو سبحان الذى أسرى بعبده أفمن يخلق كمن لا يخلق وفى السنة يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شئ فمنع صاحب المتوسط اطلاقها عليه تعالى ممنوع والشرح فى الاصل الفتح والتوسعة والمراد هنا التهيئة لقبول العلوم والمعارف وهو وسيلة لتنوير القلب فلذلك قدم عليه وعبر فى جانبه بالصدر والبيان وفى جانب التنوير بالقلب والتبيان ذكرا للاعلى مع الاعلى والادنى مع الادنى تدبر (قوله صدورنا) أى أرواحنا القائمة بقلوبنا التى محالها منا الصدور ففيه مجاز عن تبتين من اطلاق المحل على الحال فيهما وقوله لتلخيص البيان أى لعلم كيفية تلخيصه أى تنقيحه وتخليصه عن القصور فى افهام المراد

(قوله لانه أصرح أنواعه) أى الشكر ووجه الاصرحية أن ما بالجنان خفى وما بالاركان يمكن أنه اتفاق ولا يعلم كونه حمدا الا بقرينة ألا ترى أن هيئة السجود قد تصدر من الشخص لغرض آخر ويصادفها استقبال القبلة وعدم العبث ونحوهما وقس على ذلك فحينئذ لا يخصان الدلالة على اظهار النعمة بخلاف الثناء اللسانى فانه نص صريح فى مدلوله فهو اظهار لها البتة (قوله أى ما أظهر نعمته كل الاظهار) فليس المراد أن عمل الاركان أو اعتقاد الجنان فى مقابلة احسان ليس شكرا أصلا بل المراد أنه ليس شكرا كاملا (قوله لم يثن عليه باللفظ) اى فى مقابلة انعام

بلوامع التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل اعجازه بأسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه

مثلا والبيان مصدر بان المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وقيل كشف الكلام النفسي بالكلام الحسي وقوله فى ايضاح متعلق بتلخيص وفى بمعنى مع أو على حالها متعلقة بتلخيص أو البيان أى التلخيص الكائن أو البيان الكائن فى وقت ايضاح المعانى وحالته قال ابن يعقوب أى نحمدك يا من علمتنا كيف نلخص البيان عند قصدنا الايضاح المعانى بذلك البيان اه قال السيرامي والمعانى هى الصور العقلية من حيث انها تقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميمي بمعنى المفعول أو اسم مكان العنى أى القصد لانه يتخيل فى المفعول كونه محلا لوقوع الحدث ويحتمل أن يراد بالبيان والمعانى خصوص العلمين فنى بمعنى مع وكتب أيضا قوله لتلخيص البيان الخ لا يخفى ما فى ذكر البيان والمعانى والفصاحة والبلاغة من براعة الاستهلال وما فى ذكر التلخيص والايضاح والتبيان ودلائل الاعجاز وأسرار البلاغة التى هى أسماء كتب فى هذا الفن الاولان للمصنف والثالث للطيبي والاخيران للشيخ عبد القاهر من التورية **(قوله بلوامع التبيان)** يحتمل أن المراد باللوامع المعانى المفهومة بالتبيان فالاضافة لادنى ملابسة أو المراد بالتبيان اللفظ المبين به من اطلاق المصدر على اسم المفعول فالاضافة من اضافة المدلول للدال وعلى كل سمى المعانى لوامع تشبيها لها بالانجم اللوامع على طريق الاستعارة التصريحية والمطالع ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى بالتبيان الذى هو كالانجم اللوامع فى الاهتداء بكل فهو من اضافة المشبه به الى المشبه وعليه فأل فى التبيان للاستغراق ليلائم جمع اللوامع أو قصد المبالغة فى تشبيهه بجميع اللوامع والتبيان بكسر التاء على غير قياس وتفتح وهو مصدر بين ونظيره فى الكسر شذوذا التلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكار والتكرار وهو أبلغ من البيان لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كذا خاطر واعمال قلب والقولان متقاربان كذا فى خسرو **(قوله من مطالع المثانى)** حال من التبيان أو صفة له وشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود وهو هنا كون المضاف مثل الجزء من المضاف اليه فى صحة حذفه ومن سببية أى كائنا أو الكائن بسبب تدبر مطالع وهذا ان أبقى التبيان على مصدريته فان جعل بمعنى المبين به فمن بيانية وعلى الاحتمال الاول يصح أن يكون الظرف لغوا متعلقا بلوامع فمن ابتدائية والمثانى بالمثلثة كما فى النسخة التى صححها الشارح والمراد بها القرآن لان السور والقصص والاحكام ثنيت فيه أى كررت جمع مثنى كمفعل اسم مكان أو مثنى بالتضعيف من التثنية على غير قياس ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بمواضع طلوع الشمس لان منها تبدو المعانى ففيه استعارة تصريحية والاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل ويحتمل أن لا استعارة وأن الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه وعلى نسخة المبانى بالموحدة فالمطالع استعارة للمركبات أو الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه **(قوله ونصلى)** لعله لم يأت بالسلام خطا اكتفاء باتيانه له لفظا لاندفاع الكراهة بجمعهما لفظا قال الشوبرى محشى التحرير وجمع بين الصلاة والسلام لنقل النووى عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن الآخر أى لفظا لا خطا خلافا لمن عمم قيل والافراد انما يتحقق اذا اختلف المجلس أو الكتاب أى بناء على التعميم **(قوله دلائل اعجازه)** الاضافة لمجرد الملابسة اذ الاولى أن يجعل مدلول تلك الدلائل التى هى المعجزات الصدق لانه المقصود من الاتيان بها لكن لما كانت ملابسة لاعجاز الخلق أى اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها ودلت على الصدق بواسطته أى الاعجاز أضيفت اليه وقوله بأسرار البلاغة أى الاسرار الواجبة فى البلاغة وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وأسرارها الامور التى يقتضيها الحال كالتأكيد عند الانكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سيأتى وسماها أسرارا لانها لا يعرفها الا أربابها تشبيها لها بالسر بين الاثنين لا يعرفه الا هما على طريق الاستعارة المصرحة فان قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر مثلا فما معنى كونه مؤيدا بأسرار البلاغة قلت المعجزات يؤيد بعضها بعضا فالتأييد ثابت له بهذا الاعتبار أى بواسطة تأييدها للقرآن المؤيد لبقية المعجزات لان مؤيد المؤيد لشئ مؤيد لذلك الشئ هذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه للاستغراق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد وأردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية فقط وأمارات الاعجاز فى القرآن وان كانت كثيرة

(قوله التصريحية) أى التبعية فشبه وضوح المعانى بمعنى اللمعان فان كلا سبب فى الاهتداء بما قام به واستعار اللمعان للوضوح واشتق منه لامعة بمعنى واضحة. (قوله ويحتمل أن يكون الخ) مقابل قوله يحتمل أن المراد باللوامع الخ اذ اللوامع على هذا الاحتمال باقية على حقيقتها سواء أبقى التبيان على مصدريته أم جعل بمعنى المبين به الا أنه على الاول فيه تشبيه الحدث بالذات (قوله ليلائم جمع اللوامع الخ) أى فلا يقال فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع ما لم تقصد المبالغة (قوله وهذا ان بقى الخ) لا يخفى أن جعلها سببية مع تقدير المضاف الذى قدره أظهر عند جعل البيان بمعنى المبين به

من الاخبار بالغيوب والاساليب العجيبة وغيرهما لكن أقواها كمال البلاغة الحاصل بتلك الامور تأمل
(قوله المحرزين قصبات السبق) القصبات جمع قصبة وهى سهم صغير تغرسه الفرسان فى اخر الميدان ليأخذه
من سبق اليه أولا ففى الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب فى حوزهم أعلى مراتب
الفصاحة والبراعة عند المحاورة بهيئة الفرسان فى احرازهم قصب السبق فى ميدان الخيل عند المسابقة أو
استعارة مفردة مصرحة فى قصب السبق بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدالة على علو رتبهم فى
الفصاحة والبراعة بقصب السبق والمضمار ترشيح أو مكنية فى الآل والاصحاب بأن شبههم بفرسان الميدان
واحراز قصب السبق تخييل والمضمار ترشيح والفصاحة والبراعة على كل تجريد ويصح جعل المضمار
استعارة تصريحية فى المقام واجراء الاستعارة المكنية فى الفصاحة والبراعة بتشبيههما فى النفس بالخيل
الجياد وكتب أيضا قوله المحرزين صفة للآل والاصحاب معا وقوله قصبات السبق أى القصبات الدالة على
السبق أى الدال احرازها عليه (قوله فى مضمار) أى ميدان (قوله والبراعة) فى القاموس برع
وتثلث براعة وبروعا فاق أصحابه فى العلم وغيره أو تم فى كل فضيلة وجمال فهو بارع وهى بارعة وبرع صاحبه
غلبه اه (قوله فيقول) فيه التفات (قوله الفقير) فعيل بمعنى المفتقر فهو مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث
لان استواءهما فى فعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح وكتب أيضا قوله الفقير أى الى الله حذف المفتقر اليه
فيه ايذانا بالعموم (قوله الغنى) بالجر صفة لله وبالرفع صفة للفقير أى الغنى عما سواه تعالى والاول
المتبادر (قوله المدعو بسعد) أى المسمى بسعد وكما أن التسمية تعدى بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء
الذى بمعناها يعدى بالباء قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها أى سموه كما فى الكشاف كما يعدى
بنفسه قال الله تعالى أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى
الاشتهار تضمينا نحويا أو بيانيا فعداه بالباء أو معنى التسمية تضمينا بيانيا لا نحويا لان الدعاء بمعناها وضعا
وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية فاندفع ما نقل عن الشارح أن الاولى لسعد
باللام الموجه بأن الدعاء بمعنى التسمية انما تعدى الى مفعوليه بنفسه والشائع زيادته للتقوية اللام لا الباء
على أن الباء ترد للتقوية قليلا كما نقل عن الكافيجى ويقتضيه التعبير بالشيوع فى اللام فتدبر وكتب أيضا
قوله المدعو بسعد تبرأ منه مع أنه لم يشتهر الا به دفعا للمدحة عن نفسه وحذف المضاف اليه من اللقب الذى
هو سعد الدين لجواز ذلك اختصار العلم به بواسطة الشهرة ومثله قولهم فى عصام الدين العصام (قوله
التفتازانى) بالجر تبعا لسعد وبالرفع تبعا لمسعود وهو أولى نسبة الى تفتازان بلد بخراسان ولد سنة اثنتى
عشرة وسبعمائة وتوفى سنة احدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب والعضد بسمرقند وكان شافعى
المذهب وممن نص على ذلك السيوطى فى تاريخه الذى ذكر فيه علماء العربية (قوله هداه الله سواء الطريق)
آثره على الى سواء الطريق أو لسواء الطريق ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت أى الى المفعول الثانى
بنفسها يراد بها معنى الايصال واذا وصلت بحرف الجر من اللام أو الى يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى
ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم وانك لتهدى الى صراط مستقيم اه جرى وهكذا فى الخطائى وبقولنا
أى الى المفعول الثانى بطل نقض بعضهم بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم نعم يعكر على ذلك ما فى المصباح من
أن لغة الحجازيين تعديتها الى الثانى بنفسها ولغة غيرهم تعديتها اليه بالى أو اللام الا أن يدعى أنها عند
الحجازيين بمعنى الايصال وعند غيرهم بمعنى الدلالة ولا يخفى بعده ويعكر عليه أيضا قوله تعالى فاهدوهم الى
صراط الجحيم وكتب أيضا قوله سواء الطريق أى الطريق السواء أى السوى أى المستقيم أو السواء من
الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المصرحة ولذا عطف على الهداية اليه نتيجتها فقال وأذاقه
حلاوة التحقيق هذا هو الانسب وان صح غيره (قوله وأذاقه حلاوة التحقيق) فى التحقيق استعارة بالكناية
والحلاوة تخييل والاذاقة ترشيح أو مصرحة فى الحلاوة والاذاقة ترشيح وفى التعبير بالاذاقة اشارة الى أن

المحرزين قصبات السبق
فى مضمار الفصاحة والبرا
﴿وبعد﴾ فيقول الفقير
الى الله الغنى مسعود بن عمر
المدعو بسعد التفتازانى
هداه الله سواء الطريق
وأذاقه حلاوة التحقيق

(قوله وهى سهم صغير الخ)
المناسب رمح صغير لان
السهم فى العادة يكون
صغيرا عن الرمح فاذا كان
صغيرا عن عادته لا يمكن
جعله علامة للمناضلة قاله
بعض مشايخنا ولا يخفى
ضعفه (قوله ففى الكلام
استعارة الخ) تفريع على
معلوم وهو كون المقام دالا
على عدم ارادة شئ من ذلك
هنا وصدر بما نزعه بالتمثيلية
لكونها الاولى اذهى محط
رحال البلغاء لا يعدلون عنها
متى أمكنت (قوله صفة
للآل والاصحاب معا)
يقتضى أن الكلام فى آل
هم فصحا فان أردت التعميم
المناسب لمقام الدعاء جعلت
الصفة للاصحاب

شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأغنيته بالاصباح عن المصباح وأودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت كثيرا

التحقيق أمر صعب المرام لاينال جميعه انما يصل الانسان الى طرف منه كما يصل الذائق الى طرف مما يذوقه (قوله فيما مضى) أتى به وان استفيد من شرحت الذى هو فعل ماض تأكيدا لدفع توهم التجوز فى شرحت الى معنى أشرح أو المراد فى زمن هنىء خال من الكدر والغم أى بخلاف هذا الزمن الذى سألونى فيه اختصار ذلك الشرح وربما يرشح هذا قوله بعد فانتصبت لشرح الكتاب ثانيا الى أن قال مع جمود الخ ويوجه أيضا بان لفظة فيما مضى تشعر بالبعد فيفهم منها بعد زمن تأليف المطول والمضى المفهوم من شرحت أعم من البعيد والقريب ويؤيد هذا التوجيه التعبير بثم فى قوله ثم رأيت الخ (قوله تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزوينى الخطيب بجامع دمشق اه مطول (قوله وأغنيته) الضمير فيه وفى معانيه وفى أستاره راجع لتلخيص المفتاح وباقى الضمائر راجعة للشرح واتكل فى ذلك وان كان فيه تشتيت على ظهور المعنى هذا هو القريب الظاهر ويجوز على بعد وخفاء العكس فى غير ضمير اختصاره أما هو فللشرح قطعا فتأمل (قوله بالاصباح الخ) الاصباح هو الدخول فى وقت الصباح والاقرب أن المراد به هنا لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح والمصباح استعارة لشرح غيره وانما آثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح موازنة للفظ المصباح وفى ذلك ايماء الى أنه ينبغى أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يسم بذلك بل غلبت عليه التسميه بالمطول فتأمل (قوله وأودعته) أى وضعت مجازا مرسلا عن قولهم أودعت فلانا كذا أى وضعت عنده كذا وديعة أوشبه شرحه بأمين تودع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية وآثر لفظ أودعته اشارة الى حسن تلك الغرائب وعزتها عنده لانه يفهم منه أنه ملتفت اليها وملاحظها كما هو شأن من يودع (قوله غرائب نكت) أى نكتا غرائب والنكت جمع نكتة من نكت فى الارض اذا بحث فيها بعود مثلا والنكتة فى الاصل اسم للقطعة المنكوت فيها ومن لازمها أنها مخالفة لما أحاط بها فى الهيئة ثم استعملت لكل مخالف لما أحاط به ثم استعيرت للطائف المعانى لمخالفتها لغيرها بزيادة الحسن (قوله سمحت) فى التعبير به اشارة الى ان شأنها أن يبخل بها فهو يفهم عزتها وحسنها أيضا واسناد السماح الى الانظار مجاز عقلى أو على تشبيهها بعاقل يسمح على طريق المكنية وهذه السجعة أعنى قوله وأودعته الخ تضمنت مدح الشرح باشتماله على المعانى اللطيفة الحسنة والتى بعدها تضمنت مدحه باشتماله على العبارات الرائقة والجمل الفائقة فمفاد الثانية غير مفاد الاولى وكتب أيضا قوله سمحت بها الانظار أى أنظارى والجمع باعتبار متعلقات النظر والنظر هو الفكر المؤدى الى علم أو ظن والفكر هو حركة النفس فى المعقولات (قوله ووشحته) أى زينته مجازا مرسلا عن الباس الوشاح وهو أديم مرصع بالجواهر تجعله المرأة من خلف بين عاتقها وكشحها (٣) ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق المكنية والتوشيح تخييل وقوله بلطائف فقر امابالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسرة واما بتركها فلطائف مجرور بالفتحة وفقر صفة كما قاله الجربى أو بدل على الاوفق بالقواعد لان فقر اسم جامد وكون المبدل منه فى نية الطرح أغلبى والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهى فى الاصل فقار الظهر أى سلسلته ثم استعير لحلى يصاغ على هيئته يسمى بالحياصة ثم استعير لنكت الكلام وأحاسنه وهو المراد هنا ويصح أيضا ارادة الحلى هنا فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها أى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة يكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أى لطائف كالفقر (قوله سبكتها يد الافكار) أى صاغتها وصنعتها وفيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح فتشبيه الفكر فى النفس بالصائغ فيه استعارة بالكناية واثبات اليد استعارة تخييلية وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملايماته اه جربى وكتب أيضا قوله الافكار أى أفكارى والجمع باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) ان كانت بصرية كانت جملة يسألونى حالا أو علمية كانت موضع المفعول الثانى والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى الى المفعولين بنفسه أو بمعنى الاستفهام تعدى الى الثانى بعن أو بما فى معناها نحو فاسأل به خبيرا ونحو

(قوله وان استفيد الخ) لكن لا على سبيل الجزم كما هو ظاهر ولذلك احتيج لدفع توهم معنى أشرح (قوله الى أن قال مع جمود الخ) هو محل الشاهد ووجه ترشيحه أن المتبادر أن ذلك فى زمن الشارح دون الزمن السابق فهو طارئ لا أصلى وقال بعض مشايخنا انه غير مرشح لانه محتمل لكون الجمود المذكور طارئا أو أصليا وعلى احتمال كونه أصليا فلا يرشح المراد المذكور اه ولا يخفى بعد هذا الاحتمال من السياق والسباق

(٣) قوله بين عاتقها وكشحها الذى فى الصحاح وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها اه

فان تسألونى بالنساء فاننى * خبير بأحوال النساء طبيب

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون لان المعنى يسألونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله من الفضلاء) جمع فضيل ككريم وكرماء حال من الكثير أو صفة (قوله والجم) من الجموم وهو الكثرة والغفير الساتر لكثرته وجه الارض أو ماوراءه من الغفر وهو الستر والاذكياء أهل الذكاء وهو كمال العقل والخطب محل اطناب فلا يعترض بان هذا بمعنى ماقبله وقد يمنع بان الجم الغفير أبلغ فى الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم اه ملوى (قوله صرف الهمة) بفتح الهاء وكسرها لغة الارادة وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان كان عاليا فهى علية وان كان دنيا فهى دنية وفى كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهمة بناقة بيد صاحبها زمامها يصرفها به الى أى جهة يريد والصرف تخييل (قوله نحو اختصاره) أى جهته أى الى جهته والمراد بها هنا تعاطيه فنحو استعارة مصرحة أو شبه الاختصار بمقصد ذى جهة على طريق المكنية واثبات النحو تخييل (قوله والاقتصار الخ) أتى به اشارة الى أنه ليس المراد بالاختصار المسؤل الاتيان بجميع مسائل المطول فى ألفاظ قليلة بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف ما زاد فهو تفسير للاختصار (قوله على بيان معانيه) المناسب أن يكون مصدر بان المتعدى بمعنى بين على ما فى القاموس حيث قال بان بيانا اتضح فهو بائن وجمعه أبيناء وبنته بالكسر وبينته وتبينته وأبنته واستبنته أوضحته وعرفته فبان وبين وتبين وأبان واستبان كلها لازمة متعدية والتبيان ويفتح مصدر شاذ اه وفى المصباح ان بان الثلاثى لا يكون متعديا فتدبر وكتب أيضا قوله على بيان أى تبيين (قوله وكشف أستاره) فيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح أو مصرحة بتشبيه الخفاء والغموض بالاستار ويحتمل أن تكون الاستار بمعنى المستورات (قوله لما شاهدوا) متعلق بيسألونى أى علموا علما كالمشاهدة وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها فى الاثبات وكتب أيضا قوله لما شاهدوا الخ انما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقليب والمد المذكورين (١) علة لطلب اختصاره لان فى اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم ودفع المتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيتركون الانتهاب والمسخ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (قوله من أن المحصلين) وغيرهم بالاولى والمراد المحصلون لغير ذلك الشرح أو من شأنهم التحصيل (قوله تقاصرت) ما تفيده صيغة التفاعل من التعنى والتكلف غير مراد بل المراد قصرت ومثله يقال فى قوله الآتى وتقاعدت وذكر بعضهم أن تفاعل يأتى للمبالغة وانها هنا كذلك أى قصرت قصورا تاما واسناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والقعود الى العزائم مجاز عقلى اذ المتصف بهما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوالع أنواره) السين والتاء اما للطلب أى طلب طلوعها أى ظهورها أو زائدتان لتحسين اللفظ والاضافة فى طوالع أنواره من اضافة الصفة الى الموصوف والمراد بانوار الشرح علومه استعار لها لفظ الانوار استعارة تصريحية والطوالع ترشيح واصح كون الطوالع استعارة لمعانى الشرح والانوار استعارة لالفاظه أى عن استخراج معانى ألفاظه فالاضافة من اضافة المدلول للدال وكون علومه أو معانيه طوالع بالنسبة الى الشارح أما بالنسبة اليهم ففى غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع أو المراد بكونها طوالع أن استفادتها منه سهلة لخلوه عن التعقيد فاندفع الاعتراض بلزوم طلب تحصيل الحاصل وهو عبث على كون السين والتاء للطلب وتحصيله وهو محال على كونهما زائدتين (قوله عزائمهم) جمع عزيمة وهى الارادة على وجه التصميم (قوله عن استكشاف الخ) فى السين والتاء مامر والاضافة فى خبيات أسراره من اضافة الصفة الى الموصوف أى أسراره الخبيات وهذه السجعة بمعنى ماقبلها لكن الخطب محل اطناب على أن هذه أفادت اتصاف طوالع أنواره بكونها خبيات أسرار أى بالنسبة الى غير الشارح أو أنها فى المسائل الشديدة الصعوبة وماقبلها فى المسائل الصعبة فقط لكن على هذا كان الاولى

من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء يسألونى صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه كشف أستاره لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيات أسراره

(قوله لان المعنى الخ) أشار الى أنه فى المعنى متعد الى المفعول الثانى بعن وأما فى اللفظ فلا عمل له فيه حتى يتعدى اليه بنفسه أو بالحرف لكونه معلقا عنه بالاستفهام (قوله أبلغ فى الكثرة) أى التصريح فيه بلازم شدة الكثرة فان ذلك يشعر بشدتها جدا (قوله أعم من الفضلاء) اذ كثيرا ما يكون الشخص كامل العقل وليس بكثير العلم (قوله ويحتمل أن تكون لاستار الخ) فالمكنية بتشبيه معانيه بالعرائس (قوله أى بالنسبة الى غير الشارح) ليس محتاجا اليه بالنظر الى المراد من خبيات

(١) قوله المذكورين لعله المذكوران بالتثنية فيكون صفة لشيئين التقاصر والتقاعد واحد والتقليب والمد واحد لكن هكذا فى أصل التأليف اه من هامش

وأن المتحلين قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاب ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كشحا علما منى بان مستحسن الطباع بأسرها ومقبول الاسماع عن آخرها أمر لا يسعه مقدرة البشر وانما هو شأن خالق القوى والقدر وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا

تقديم هذه على ماقبلها العلها اعماقبلها بالاولى لانهم اذا عجزوا عن الصعبة فقط فعن الشديدة الصعوبة بالاولى (قوله وأن المتحلين) أى الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (قوله أحداق الاخذ) الاضافة تأتى لادنى ملابسة والمعنى هنا قلبوا أحداقهم الملابسة للاخذ والانتهاب أى الملابس تقليبها ومثل هذا يجرى فى قوله أعناق المسخ فلا حاجة الى تكلف استعارة والمسخ تبديل صورة بصورة دون الاولى وشبه به أخذهم على سبيل الاستعارة التصريحية اشارة الى قبح ماغيروا به عبارات الشارح من عباراتهم التى هى كالصورة تأمل (قوله والانتهاب) عطف خاص على عام لان الانتهاب الاخذ قهرا لتفسير المراد (قوله ومدوا الخ) مد الاعناق تطويلها وهو كناية عن ا كمال الميل كما فى الفنرى (قوله على ذلك الكتاب) على بمعنى الى متعلقة بمدوا وآثر التعبير بعلى للطيفة وهى أن على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ففيه اشارة الى انهم حين مدوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويرشحه لام البعد وكافه فى ذلك (قوله وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا) أى أمسك نفسى عن هذا الامر العظيم امساكا كما فى الجلالين فى تفسير قوله تعالى أفنضرب عنكم الذكر صفحا ونصه أفنضرب نمسك عنكم الذكر القرآن صفحا امساكا اه أو أعرض اعراضا فالفعل على الاول متعد حذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لاجله والعلة فى الحقيقة أثره وهو الارتياح من القيل والقال اللذين لايخلو تأليف منهما فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه وقيل حال مؤكدة بناء على مانقل عن المبرد من قياسه وقوع المصدر حالا مطلقا كما فى الاشمونى وان كان المشهور عنه كما فيه التقييد بكون المصدر من أنواع ناصبه كجاء زيد مشيا (قوله وأطوى دون مرامهم) أى مطلوبهم كشحا والكشح هو مامن أسفل الخاصرة الى الضلع الاسفل وطيه معلوم أى وهو لى الجنب وعبر به عن لازمه وهو عدم وصول صاحبه به الى المطوى عنه أى بعده عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من الشئ مجازا مرسلا عما هو موضوع لعدم الوصول بنفى (١) مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانه شبه حاله من الامتناع من الشئ المطلوب بحال من طوى كشحه عن مماسة الشئ فعبر بلفظ الثانى عن الأول والمراد أنه ألغى النظر عن مطلوبهم اه ع ق وفى القاموس دون بالضم نقيض فوق وبمعنى أمام ووراء وبمعنى غير اه وكتب أيضا قوله دون مرامهم أى قدام مطلوبهم وقبل الوصول اليه (قوله علما) علة لقوله أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كشحا على التنازع واعترض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به تستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع ويجاب بأن المراد علما منى بأن الاختصار الذى آتى به لا يسلم من طعن الناس ولا يخلص من اعتراضهم لان الاختصار الذى تستحسنه كل الطباع أمر لا تسعه الخ فانا آثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى ابراز مستحسن وقوله الطباع أى ذوى الطبائع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسر فى الاصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيده كناية عن ذهابه بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا سواء كان ثم أسير أم لا كان ثم قيد أم لا (قوله ومقبول الاسماع) أى ذوى الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها وهو تأكيد لان أل استغراقية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول تأمل ويصح ابقاء عن على معناها أى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ عن الآخر نشأ عن غيره بالاولى (قوله مقدرة) مصدر ميمى أى قدرتهم فهى بضم الدال وفتحها وأما المقدرة من القضاء والقدر فبالفتح لاغير وبمعنى اليسار فبالضم لاغير ذكره فى المختار (قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطفها على القوى عطف خاص لصدق القوى بقوة السمع والبصر وغيرهما (قوله وأن هذا الفن الخ) أى فالتعب فى التأليف فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لقلة المشتغلين به جدا وقوله قد نضب اليوم ماؤه شبه نفائس الفن بالماء ونضب ترشيح أو الفن بالنهر والماء تخييل فالاستعارة مصرحة على الاول مكنية على الثانى ومراده باليوم زمان الشارح وما قرب منه مما قبله وكتب أيضا قوله قد نضب من باب قعد أى غار (قوله فصار) أى الكلام فيه جدالا أو صار هو محل جدال أو صار هو جدالا حقيقة

(قوله أى الملابس تقليبها) أى لان الشأن أن الانسان وقت أخذ شئ غيره ظلما يقلب احداقه اه (قوله أى ابراز مستحسن) انما قدر هذا المضاف لان الذى تسعه المقدرة أو لا تسعه ليس هو ذات المستحسن (قوله ثم كنى به عن الجميع) أى عبر بالاسر عن كل فرد من الافراد مجازا من اطلاق الخاص وارادة العام اه

(١) قوله بنفى لعل الاولى بشئ لانه ليس فى الكلام نفى اه من هامش

بلاآثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلاثمر حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح وأما الاخذ والانتهاب فامر يرتاح له اللبيب فللارض من كأس الكرام نصيب

(قوله أى بلا فائدة) فأطلق العام وأريد الخاص (قوله وذهابه الخ) ظاهر على التصريحية ووجهه على المكنية اعتبار التصريحية معها أو اعتبار لازم الزواء فانه يلزمه ذهاب اللطائف اه (قوله أن يكون شبه تلك الاحاديث) أو من كان بقى من تلامذة السلف وكذا يقال فى قوله و يحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وأنه شبه حال الابحاث الخ كما هو مقتضى قوله هذه أيضا عبارة عن اضمحلال بقية السلف الا أن يكون ابن يعقوب لم يجعل فى بقية السلف احتمالين لكن لا مانع من ذلك (قوله بالركب المسرعين) لعل مراده بالركب المطايا الا القوم لانه لم يذكر فى تركيب المشبه به الا أن يكون محذوفا (قوله فهذا الكلام مجاز فى أصله) أى بالنظر لاصله المأخوذ منه وهو كلام الشاعر و بقى هذا التجوز على حاله بعد الاخذ اه

المبالغة (قوله بلاآثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتمشدقون بظواهره اه ع ق (قوله وذهب رواؤه) بضم الراء منظره الحسن و بفتحها عذبه استعارة للطائفه على الوجهين و يحتمل أنه شبه الفن بانسان حسن أو بنهر ورواء تخييل وذهابه ذهاب من يعرفها وقوله فعاد خلافا أى عاد الكلام فيه أو عاد هو محل خلاف أو فى الكلام مبالغة وقوله بلاثمر أى بلا فائدة أو فى الكلام تشبيه بليغ أى كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لاثمر له وعليه فقوله بلاثمر بيان للواقع واعلم أن الخطب محل اطناب فلا يقال هذا بمعنى ماقبله (قوله حتى طارت) أى وانتهى الامر الى أن طارت فحتى للانتهاء و يصح أن تكون تعليلية وطارت استعارة تبعية فى الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أى فوائدهم أو من بقى من تلامذتهم والسلف من تقدمك من آبائك أطلق هنا على من تقدمك من العلماء المقررين لقواعد الفن لانهم آباء فى التعليم (قوله أدراج الرياح) جمع درج وهو الطريق وأدراج مفعول مطلق والمعنى طارت طيران أدراج الرياح أى طيران ما فيها أو حال أى طارت حالة كونها مثل أدراج الرياح أى مثل ما فيها فى سرعة ذهابه أو ظرف أى فى أدراج الرياح وفيه أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية باطراد الا اذا كان مبهما والاجرّ بنى وأما قوله * كما عسل الطريق الثعلب * أى اضطرب فى الطريق فضرورة كما فى الاشمونى فاعرفه والكلام كناية عن اضمحلال هذه البقية (قوله وسالت الخ) هذا أيضا عبارة عن اضمحلال بقية السلف و يتوجه فى هذه العبارة أن يكون شبه تلك الاحاديث وهى تلك الابحاث بقوم مسرعين السير حتى غابوا فى عدم الوجدان بعد الحضور بسرعة فأضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والاعناق تخييل و يحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وأنه شبه حال الابحاث فى ذهابها بالركب المسرعين واستعمل تركيب الثانى للاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت باعناق المطىّ الاباطح

والاباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسط فيه دقاق الحصى والمطىّ هى الابل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه فى الاتصال و السرعة والحسن شبهوا سير الابل فيه بالسيلان ونسبوه للاعناق لان فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز فى أصله وتجوّز فيه ثانيا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا فليفهم اه ع ق وقوله بالركب المسرعين أى بحالهم وقوله ونسبوه للاعناق الصواب ونسبوه للاباطح مبالغة كأنه من قوة السير وسرعته سارت أمكنة السير التى هى الاباطح وجعلوا سيرانها ملتبسا بالاعناق لان فيها الخ اللهم الا أن يبنى كلامه على أن الباء للآلة و يراد بالنسبة للاعناق الايقاع عليها و يصح أن يراد بالمطايا جملة تلك الابحاث من العلماء بها و بالبطاح مدارسهم وكتب أيضا قوله وسالت أى جرت وقوله البطاح جمع أبطح على غير قياس والجمع القياسى أباطح اه جربى (قوله وأما الاخذ الخ) ان جعلنا أما لمجرد التأكيد فالامر ظاهر وعليه فالواو للاستئناف وان جعلناها للتفصيل كما هو الشائع كان مقابلها مأخوذا من مضمون الكلام السابق أعنى قوله علما منى الخ كما ذكر فى قوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ الآية وعليه فالواو للعطف وكأنه قال أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما رغب فى الاختصار و يحمل عليه لولا أنى أعلم أن مستحسن الخ مع علمى بترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تضييعا للوقت لعدم المشتغلين وأما الاخذ والانتهاب فليس مما يحمل على الاختصار أفاده ع ق وكتب أيضا قوله وأما الاخذ الخ سكت عن المسخ الصادر منهم لانه غير واقع فى شرحه بل فى عباراتهم فلذا لم يحتج الى الاعتذار عنه (قوله يرتاح) أى ينشط و يفرح اه جربى (قوله اللبيب) أى الذى وقع الاخذ من كلامه لا الآخذ (قوله فللارض الخ) مأخوذ من قول بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند طيب * بذاك شراب الطيبين يطيب
شربنا وأهرقنا على الارض جرعة * وللارض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله وفى الكلام تشبيه نفسه ونفس مطوّله والمنتحلين

وكيف ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم مازادتهم مدافعتى الاشغفا وغراما وظمأ فى هواجر الطلب وأواما فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية

منه بالكرام والكأس والارض وكتب أيضا قوله فللارض الخ فيه اشارة الى ان هؤلاء المتطفلين كالارض فى التطفل والعارية تأمل (قوله وكيف ينهر الخ) أى فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المتحلين الذين هم كالسائلين أى الشحاتين عن المطول الذى هو كالانهار فكلامه هذا متضمن لهذا التشبيه بعد التشبيه المار ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالانهار لا بنهر واحد واختار الانهار على الابحار لعذوبتها واختار ينهر على يطرد مثلا لمجانسته الانهار اشتقاقا وكتب أيضا قوله وكيف استفهام انكارى بمعنى النفى فى قوة تعليل ثان وقوله ينهر أى يمنع ويطرد (قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذه الفاء فى جواب شرط مقدر تقديره مهما يكن من شئ فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المعمول لافادة الاختصاص ونظير ذلك قوله تعالى وربك فكبر قال البيضاوى الفاء فيه لافادة معنى الشرط وكأنه قال ومهما يكن من شئ فكبر ربك اه ولا يرد قولهم مابعد فاء الجزاء لايعمل فيما قبلها لان محله اذا جاءت على أصلها من توسطها بين جملتى الشرط والجزاء لفظا وكتب أيضا قوله ولمثل هذا أى الاخذ والانتهاب وافراد اسم الاشارة باعتبار أنهما بمعنى أو باعتبار تأويلهما بالمذكور وتقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى فليعمل العاملون لمثل هذا لا لاجل حظوظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة ولايضر مخالفة مرجع اسم الاشارة هنا لمرجع اسم الاشارة فى الآية (قوله ثم مازادتهم مدافعتى) عبر بثم لافادة تراخى زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذى تضمنه قوله وكنت أضرب الخ فيكون فيه اشارة الى كثرة مدافعتهم بحيث ان زمن زيادة الشغف والغرام المتسببة عن تكرار المدافعة بكثرة تراخ جدا عن زمن ابتدائها اه (قوله شغفا الخ) الشغف العشق يقال شغفه الحب أى أحرق قلبه والغرام الولوع والظمأ العطش والهواجر جمع هاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر والأوام شدة العطش وحرارته اه جربى وأراد الشارح بالظما والاوام لازمهما وهو الميل والحب واضافة هواجر الى الطلب من اضافة المشبه به الى المشبه أى فى الطلب الذى هو كالهواجر بجامع أن فى كل منهما صعوبة على النفس أو شبه الطلب باليوم الطويل الصعب على طريق المكنية والهواجر تخييل (قوله فانتصبت) أى تهيأت وتفرغت مجازا عن الوقوف (قوله على وفق) أى انتصابا على وفق أو شرحا على وفق (قوله مقترحهم) الاقتراح طلب الشئ من غير روية وفكر ففى قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم ونحوهما اشارة الى أنهم سألوه ذلك من غير روية وفكر وفيه مبالغة فى كونه مطلوبا لهم اه جربى (قوله ثانيا) أى انتصابا ثانيا أو شرحا ثانيا أو زمنا ثانيا فهو اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف (قوله ولعنان العناية) اعترض بأن الاولى ترك الواو ليكون ثانيا الثانى حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهور مايصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لايصلح لعطف ثانيا الثانى عليه ولا مجال لجعلها واو الحال ويمكن أن يجعل ثانيا الثانى أيضا صفة للمصدر المحذوف على طريق الاسناد المجازى حيث أسند الصرف الذى هو معنى ثانيا الثانى الى المصدر المحذوف الذى هو موصوف ثانيا الاول أو يجعل ثانيا الاول حالا من فاعل انتصبت أى جاعلا للشرح ثانيا كما صرح الرضى بأنه اذا كان بمعنى التصيير فهو اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر فثانيا الثانى حال أخرى معطوفة على الاولى لكن تجوز فى جعل ثانيا الاول بمعنى جاعلا للشرح ثانيا لانه انما يقال ثناه أى جعل له بنفسه ثانيا لا جعل له شيأ غيره ثانيا فاستعماله بهذا المعنى مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد أو استعارة تبعية بان يشبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصييره نفسه ثانيا بجامع ترتب الزوجية على كل ويستعار للاول اللفظ الموضوع للثانى وهو الثنى ويشتق منه ثانيا على طريق التبع أو يقدر فى الاول حال يعطف عليها أى فانتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان الخ أو العامل فى الثانى محذوف أى واجتهدت ثانيا العنان العناية الخ على أن عطف الحال على المصدر جائز كما نقله يس فى حواشيه على الحفيد عن أمالى ابن الحاجب حيث جوز فيها فى الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا أن يكون قوله تعالى أو من

(قوله الشحاتين) كذا فى الاصل بالتاء المثناة فوق وصوابه الشحاذين بالذال المعجمة انظر القاموس (قوله مخالفة اسم الاشارة الخ) فمرجع اسم الاشارة فى الآية الفوز العظيم من النعمة والامن من العذاب والمرجع هنا الاخذ والانتهاب (قوله اعترض بان الاولى الخ) يندفع هذا وما ارتكبه من التكلفات فى الاجوبة بجعل على وفق مقترحهم حالا من فاعل انتصب أى جاريا على وفق مقترحهم وثانيا العنان الخ اه شيخنا (قوله ولا مجال الخ) أى لان واو الحال انما تدخل على الجملة لا على المفرد (قوله فهو اسم فاعل الخ) أى فلذلك صح وقوعه حالا (قوله أى جعل له بنفسه ثانيا) فقد صير ذلك الشخص الشئ ذا ثان هو نفس ذلك الشخص

درأه بجاب عطفا على وحيا على تقدير حاصلا وان لم يكن ماقبله حاصلا كما تقول ماضربته الا تأديبا وقائما يوم الجمعة اهـ وبتقرير هذا المقام على هذا الوجه يعلم ما فى كلام الحفيد من البحث (قوله نحو) ظرف لثانيا بعده (قوله مع جمود القريحة) أى عدم انبساطها فى المدارك مستعار من جمود الماء بجامع قلة الانتفاع الابعد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القريحة بالماء على سبيل الاستعارة المكنية والجمود تخييل والقريحة فى الاصل اسم لاول ما يستنبط من البئر استعير لاول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب لحياة الجسم والعلم سبب لحياة الروح ثم أطلق على العقل لانه محل العلم أو بعضه أى بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلا أو استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية وقوله بصر البليات أى بالبليات التى كالصر وهو برد شديد يضر بالنبات والحرث وقوله بصرصر النكبات أى بالنكبات التى كالصرصر وهى الريح العاصفة وفى قوله خمود الفطنة استعارة مصرحة أو مكنية وتخييل على ما مر فى جمود القريحة ولا يخفى ما فى ذكر الجمود مع القريحة التى هى الماء فى الاصل وجعله بالصر الذى يحصل منه تجميد الماء وذكر الخمود مع الفطنة التى تشبه بالنار فى الذكاء وجعله بالصرصر التى تخمد النار من المناسبة الظاهرة واللطف البين فتدبر وكتب أيضا قوله مع جمود الخ فى وصف قريحته بالجمود وفطنته بالخمود اشارة الى أن عقله كالماء والنار وهو غاية اللطف والجودة اهـ جربى ببعض تصرف (قوله القريحة) أى العقل (قوله الفطنة) هى فى الاصل الفهم والمراد بها الذهن وهو العقل (قوله النكبات) أى المصائب (قوله وترامى البلدان الخ) فيه استعارة مكنية وتخييل حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء وأثبت لها الترامى تخييلا أو المعنى وترامى أهل البلدان الخ وكتب أيضا قوله وترامى البلدان أى رمى كل بلدة بى الاخرى كناية عن عدم استقراره فى محل (قوله والاقطار) جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولا يلزم من ترامى البلدان به ترامى الاقطار فلذا عطف عليه (قوله ونبو) أى بعد (قوله والاوطار) أى المقاصد (قوله حتى طفقت) الظاهر أن حتى تفريعية على وترامى الخ لا انتهائية اذ ليس نهاية الترامى المذكور الشروع فى جوب كل أغبر الخ كما لا يخفى (قوله أجوب) أى أقطع (قوله أغبر) أى ذى غبرة (قوله قاتم الارجاء) أى مظلم النواحى جمع رجا بالقصر وألفه عن واو (قوله فى شطر) أى قطعة وقوله من الغبراء أى الارض (قوله يوما الخ) أى وصار حالى فى هذه الاسفار بجامع التنقل كحال القائل يوما بحزوى الخ والاربعة أسماء مواضع بالحجاز (قوله بعون الله) الباء تصويرية لا سببية اذ لا صحة لقولنا توفيق الله يتسبب عن عونه الا أن يجعل معنى وفقت وصلت أو تعلق الباء بالاتمام ومعمول المصدر يغتفر تقدمه اذا كان ظرفا كما يجيء تحقيقه عند قول المصنف للاصول جمعا وكتب أيضا قوله بعون اسم مصدر بمعنى الاعانة (قوله للاتمام) فيه اشارة الى تأخر الخطبة (قوله وقوضت) أى أزلت مجازا عن تقويض البناء أى نقضه من غير هدم واضافة خيام الى الاختتام من اضافة المسبب الى السبب أى الخيام المضروبة عليه بسبب الاختتام أى انتظار الاختتام لانه مستور لا يشتغل به الا بعد اختتامه وفى ضمير عنه استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بشئ نفيس مضروب عليه الخيام والاستار بجامع الحسن وخيام تخييل وقوضت ترشيح أو استعار الخيام على طريق التصريح لانواع التحجب والتستر وهذه النسخة هى المصححة بتصحيح الشارح ولو قال خيام الختام لكان فيه جناس التصحيف وفى بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أى بسبب حصول الاختتام بالفعل وفى بعضها وفضضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون وقوله بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام الخرائد جمع خريدة وهى الخبيئة من النساء استعارها للدقائق والوجوه واللثام ترشيحان وكتب أيضا قوله اللثام أل جنسية فيصدق بالمتعدد فيناسب قوله وجوه خرائده (قوله ووضعت الخ) وضع الفرائد على طرف الثمام وهو نبت صغير يتناول باليد لقربه من الارض كناية عن تسهيل أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها اهـ جربى وكتب أيضا قوله كنوز فرائده أى مكنوزات فرائده أى فرائده

نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامى البلدان بى والاقطار ونبو الاوطان عنى والاوطار حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الارجاء وأحرر كل سطر منه فى شطر من الغبراء

يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبال عذيب يوما ويوما بالخليصاء

ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام وقوضت عنه خيام الاختتام بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام

(قوله وان لم يكن ماقبله حاصلا) أى لفظا دالا على ذات وحصول بل على مجرد حصول (قوله ظرف لثانيا) ليس المعنى على هذا بل على صرف عنان العناية فى غير جهة الاختصار الى جهة الاختصار فافهم (قوله أى عدم انبساطها الخ) أى عدم جولانها وتوغلها فى المعانى التى يتعلق بها الادراك (قوله الابعد تكلف) اذ لا يعظم الانتفاع بذلك الماء الابعد تسخينه وحله ولا بتلك القريحة الابعد طول نظر وفكر اهـ

المكنوزة أو المراد بالكنوز الالفاظ و بالفرائد معانيها فحينئذ لا تأويل وقوله على طرف الثمام أى وضعا آتيا على طرف الثمام أى حالته من سهولة التناول أو المراد على حده الاعلى فيكون الكلام كناية عن تسهيل تحصيلها (قوله سعد الزمان) أى بظهور الخير فيه وهو جواب لما وساعد الاقبال أى اقبال مطالبى على بعد ابايتها ودنا المنى أى قرب ما أتمنى بظهور أماراته وأجابت الآمال أى المأمولات أى أتت الى مرجواتى بعد الاباية ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة الى الاقبال مجاز عقلى أو فى الكلام حذف مضاف أى أهل الزمان وتشبيه الاقبال بشخص على الاستعارة بالكناية وشبه الآمال بانسان يجيب بعد الطلب فى حصول النفع بكل فأضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر الاجابة تخييلا أو شبه حصول المرجو باجابة المدعو على طريق المصرحة بجامع الانتفاع بكل وتبسم فى وجه رجائى المطالب شبه المطالب بانسان مرغوب منه التناول متبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما واضافة الوجوه الى الرجاء والتبسم المنسوب للمطالب تخييل والمراد اقبال المطالب بعد بعدها وكتب أيضا قوله الاقبال أى اقبال الخلق على وقوله ودنا المنى جمع منية وهى ما يتمنى والآمال بمعنى المأمولات أى المرجوات كأنه يقول ودنا ما كنت أعتقد استحالته أو ما فيه عسر وأجاب ما أحبه مما هو متمكن ولا عسر فيه فليس معنى الجملتين واحدا لكن كان الاحسن فدنا بالفاء لتسبب هاتين الجملتين عما قبلهما (قوله بان توجهت) سبب للافعال الخمسة قبل ويرد عليه أنه جعل السبب هو التوفيق المتقدم لتعليقها به حيث قال ولما وفقت الخ وأجيب بأن لما بمعنى حين وليست للتعليق أو سبب لقوله وتبسم الخ فقط فلا يرد شئ وهنالك وجوه أخر تأمل وكتب أيضا قوله بأن توجهت الخ لا يخفى ما فيه من حسن التخلص اه بجربى (قوله مدين المآرب) أى مكان شبيه بمدين بلد سيدنا شعيب فى حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم بعد تأويله بكلى وفيه تلميح الى قصة سيدنا موسى عليه السلام وقوله حضرة من أى مكان حضور من أنام الخ كما فى ع ق وهى بدل من مدين وقرر بعضهم أن الحضرة فى الاصل مكان الحضور لكن صارت تستعمل بمعنى الذات وانها هنا بمعنى الذات وابدالها من مدين المآرب ظاهر لانها مكان لحصول المآرب وصدورها (قوله فى ظل الامان) أى فى الامان الذى كالظل فى الاراحة أو شبه الامان بشجرة تشبيها مضمرا فى النفس والظل تخييل (قوله وأفاض) المناسب تأخيره عن السجعتين بعده (قوله سجال الخ) السجال جمع سجل وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل أو كثر ولا يقال للدلو اذا لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب اه بجربى وشبه العدل والاحسان بالماء بجامع الاحياء تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجال تخييل وأفاض ترشيح وقوله ورد بسياسته أى حسن تدبيره وتقويمه وحكمه الغرار وهو فى الاصل النوم القليل والمراد هنا النوم مطلقا الى الاجفان أى أجفان العيون وهو كناية عن الامن ويطلق أيضا الغرار على حد السيف والجفن على غمده ويصح ارادة ذلك هنا وأنه أرجع السيوف الى أغمادها بعدما كانت مساولة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته ففى الغرار والجفن ايهام وهو غير التورية عند متأخرى أهل البديع لارادة البعيد فيها وتساوى المعنيين فيه وغير التوجيه أيضا وما أحسن قول بعضهم

بين السيوف وعينيه مشاكلة * من أجلها قيل للاغماد أجفان

كذا فى يس على الحفيد (قوله دون يأجوج الفتنة) أى عند الفتنة التى كيأجوج فى الانتشار وقوله طرق العدوان أى طرق أهله أى سدها عليهم حتى لا يصلوا منها الى الرعية ويحتمل أن المراد بالسد المنع وبطرق العدوان أنواعه ووجوهه وممن فسر دون هنا بعند الجربى ولعله على سبيل التوسع فان الذى فى القاموس أن دون بمعنى تحت وبمعنى أمام وبمعنى وراء وبمعنى غير وقرر بعضهم أن دون بمعنى أمام أى سد قدام الفتنة التى كيأجوج طرقها الملابسة للعدوان فلم تصل الى الرعية تلك الفتنة ويصح على هذا أن يكون استعار يأجوج للقوم المفسدين فى زمنه وأضافهم الى الفتنة لما بين المتضايفين من الملابسة أى سد قدامهم طرق العدوان فلم يجدوا مسلكا أو فلم يتلبسوا بشئ منها على اختلاف المراد بالطرق (قوله وأعاد

سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجابت الآمال وتبسم فى وجه رجائى المطالب بأن توجهت تلقاء مدين المآرب حضرة من أنام الانام فى ظل الامان وأفاض عليهم سجال العدل والاحسان ورد بسياسته الغرار الى الاجفان وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان وأعاد

(قوله بظهور أماراته) سبب لحكمه بالقرب (قوله بانسان طالب) أى بجامع أن كلا وسيلة لحصول المقصود (قوله واضافة الوجوه الى الرجاء) أى مع اعتبار معونة المقام (قوله والمراد اقبال المطالب الخ) أى أن الكلام بعد ما تقدم كناية عن ذلك (قوله وليست للتعليق) أى ليست ظرفا مضمنا معنى التعليق اه شيخنا على أن التعليق لا يقتضى سببية الشرط بل المدار فيه على لزوم الجزاء للشرط (قوله أو سبب لقوله الخ) عطف على قوله سبب للافعال الخمسة (قوله فى حصول المآرب فيه) فى الاولى سببية وليس ذلك بيانا للجامع كما لا يخفى فتنبه لمثله اه

(قوله رميم الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيلة وهي ما يمدح بها الانسان من الاخلاق بالموتى في ذهابها
واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرميمة أي البوالي تخييلا
ونسب الى الممدوح أنه أعادها منشورة أي مبعوثة بعد موتها اهـ ع ق وقوله شبه الفضائل أي والكمالات
ويصح أن تكون الاضافة على معنى من أي الرميم من الفضائل والكمالات ويكون الرميم استعارة للمضمحل
من الفضائل والكمالات من الميت المتجوز اليه بالرميم عن العظم البالي فيكون مجازا على مجاز وهذا أوفق
بقوله منشورا فان النشر للميت جميعه لا لعظمه فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف
فالرميم استعارة كما مر أو المشبه به للمشبه فالرميم حقيقة (قوله والكمالات) عطف عام على خاص ان أريد
بالفضائل معناها المتعارف الذي هو النعم القاصرة وتفسير ان أريد معناها اللغوي الاعم (قوله ووقع) أي
كتب والمراد هنا مطلق التأثير مجازا وقوله بأقلام الخطيات أي بالخطيات التي كالاقلام في التأثير بها
وضبطت الخطيات بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أي الرماح وبضم الحاء المهملة وفتح الظاء المعجمة
مخففة جمع حظية تصغير حظوة بفتح الحاء وقد تضم وهي سهم صغير قدر ذراع فان لم يكن لها نصل فهي
حظلية فالحظيات السهام الصغيرة التي لا نصال لها وقوله على صحائف الصفائح أي صفائح أعدائه جمع
صفيحة وهي السيف العريض والمراد بصحائفها جوانبها كما في الخربي أو اضافة الصحائف الى الصفائح من
اضافة المشبه به الى المشبه أي الصفائح التي كالصحائف أي الاوراق في التأثر وقوله لنصرة الاسلام متعلق
بوقع أي لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أي كتابا منشورا أي كتابة منشورة أي تأثيرات منتشرة
لكثرتها وفي نسخ منثورا بالمثلثة أي تأثيرات ككتابة كلام منثور وتخصيص المنثور لانه الاغلب من
النظم والكلام كناية عن ابطال آلاتهم واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة في مدحه وذم أعدائه
مالا يخفى حيث جعل لأضعف آلاته التأثير في أقوى آلات أعدائه غالبا بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم
(قوله السلطان) من السلاطة وهي القهر اهـ فنرى (قوله مالك رقاب الامم) أي بالاحسان اليهم والقهر
لهم وكتب أيضا قوله مالك رقاب الامم أي ذوات الامم من اطلاق الجزء وارادة الكل والامم الجماعات (قوله
ملاذ) أي ملجأ (قوله صناديد) جمع صنديد وهو الشجاع المقدام (قوله ظل الله) تسميته ظلا لانه يلجأ
اليه كما يلجأ الى الظل من الحر أي فهو استعارة مصرحة وفي الحديث السلطان ظل الله في أرضه يأوي اليه
كل مظلوم واضافته الى الله تعالى لانه هو البارئ له والمملك له اهـ ع ق بزيادة (قوله وخليفته) الخليفة
في الاصل كل من خلف غيره في أمر من الامور يخلفه بالضم والخليفى بكسر الخاء المعجمة وتشديد اللام مبالغة
فيها لا لنفسها كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى
الاسمية أو للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا أي نفس خليفة وفي الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها
جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على أنه لا يقع
الا على مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا تجمع على فعلاء اهـ فنرى (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) سجعة واحدة
مقابلة لقوله ماحي الخ لا سجعتان لئلا يلزم عدم الازدواج وكتب أيضا قوله حافظ البلاد أي من الشرور
وقوله وناصر العباد يعني المؤمنين (قوله ماحي ظلم الظلم) أي الظلم الذي كالظلم فهو من اضافة المشبه به
الى المشبه وفي تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى أن الظلم كان كثيرا أو شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا في النفس
والظلم تخييل (قوله والعناد) فسره خسرو بالميل عن الحق وعدم الانقياد اليه والفنرى بالمكابرة وفرق
بعض أهل آداب البحث بين العناد والمكابرة بأن العناد النزاع في المسئلة مع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه
والمكابرة انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الخ) المنار العلم وشبه كلا من الشريعة والعلوم بالجيوش
تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية ومنار تخييل في الاولى ورايات تخييل في الثانية ورافع
ترشيح في الاولى وناصب ترشيح في الثانية والكلام كناية بعد ذلك عن اظهار الشريعة والعلوم وتأسيسهما
(قوله خافض جناح الرحمة) في ضمير خافض استعارة بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على أفراخه

رميم الفضائل والكمالات منشورا ووقع بأقلام الخطيات على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا وهو السلطان الاعظم مالك رقاب الامم ملاذ سلاطين العرب والعجم ملجأ صناديد ملوك العالم ظل الله على بريته وخليفته في خليقته حافظ البلاد وناصر العباد ماحي ظلم الظلم والعناد رافع منار الشريعة النبوية ناصب رايات العلوم الدينية خافض جناح الرحمة

(قوله أي تأثيرات ككتابة كلام الخ) الداعي الى هذا مع امكان أن يقال أي تأثيرات متفرقة أن هذا لا يلائم مقام المدح (قوله وتخصيص المنثور الخ) الاولى لانه يكون غير مفرق عادة بخلاف المسجع والمنظوم (قوله وفيه من المبالغة الخ) هذا ظاهر على الاحتمال الثاني في الخطيات أما على الاول فلا يظهر الآن ادعى أن الرماح أضعف اهـ شيخنا (قوله فهو استعارة مصرحة) أي على مذهب الشارح في زيد أسد (قوله على اسقاط الهاء) أي من خليفة وضميره أنه لخلفاء اهـ

لاهـل الحق واليقين مادّ
سرادق الامـن بالنصر
العزيز والفتح المبين
كهف الانام ملاذ الخلق
قاطبة
ظل الاله جـلال الحق
والدين
أبو المظفر السلطان محمود
جانى بيـك خان خلد الله
سرادق عظمته و جـلاله
وأدام روى نعيم الآمال من
سجال افضاله فحاولت بهذا
الكتاب التشبث بأذيال
الاقبال والاستظلال بظلال
الرأفة والافضال فجعلته
خدمة لسدته التى هى ملتثم
شفاه

بجامع الشفقة والحنو تشبيها مضمرا فى النفس والجناح تخييل والخفض ترشيح واضافة جناح الى الرحمة
لمجرد الملابسة اذ الرحمة التى هى سبب لخفض الجناح ملابسة للجناح تأمل (قوله لاهل الحق) هو على
أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام أو الاعتقاد وعلى أنه صفة مشبهة ما طابقه الواقع من الكلام أو الاعتقاد
والصدق كذلك الا أن المطابقة معتبرة فيه من جانب الكلام أو الاعتقاد ولبعض المحققين أنهما متحدان
فى المفهوم غير أنه شاع استعمال الصدق فى الاقوال خاصة والحق يشمل غير الجازم وما عن تقليد فعطف
اليقين عليه عطف خاص على عام وكتب أيضا قوله لاهل متعلق بخافض وقوله واليقين الاعتقاد
الجازم المطابق للواقع عن دليل ولذا لا يوصف به الله (قوله ماد سرادق) قال فى المختار السرادق واحد
السرادقات التى تمد فوق صحن الدار أى الخيام التى تمد لاجل دفع حر الشمس ونحوه فوق صحن الدار قال
وكل بيت من كرسف فهو سرادق يقال بيت مسردق اهـ والانسب هنا لقول الشارح ماد المعنى الاول
واضافته الى الامن من اضافة المشبه به الى المشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمد ترشيح للتشبيه
ويصح أن يكون فى الامن استعارة مكنية شبهه بالدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضمرا فى
النفس وسرادق تخييل وماد ترشيح (قوله بالنصر) أى الحاصل بالنصر (قوله المبين) أى البين (قوله
كهف الانام) أى ملجؤهم قال فى المختار الكهف كالبيت المنقور فى الجبل والجمع كهوف وفلان كهف
أى ملجأ اهـ وكتب أيضا قوله كهف الانام الخ هذا البيت مستفاد مدلوله مما قدمه من قوله وهو السلطان
الى آخر السجع الا أن الخطب محل اطناب سيما وهذا نظم (قوله جلال الحق والدين) أى عظمتهما فهو
على حذف يدعدل (قوله السلطان) أعاده مع تقدمه فى قوله وهو السلطان تأدبا لانه يستقبح أن يؤتى باسم
السلطان من غير أن يلصق بجانبه وصفه بالسلطنة كما هو العادة تأمل (قوله جانى بيك خان)
لقب أعجمى له وفى بعض الحواشى جانى بالفارسية أى روح و بيك كبير وخان سلطان فمعناه روح كبراء
السلاطين (قوله خلد الله) استعمل التخليد مجازا فى لازمه وهو اطالة البقاء (قوله سرادق) فيه
ما مر والكلام كناية عن طول حياته وبقاء مملكته (قوله وجلاله) عطف مرادف (قوله وأدام روى)
بكسر الراء مع القصر أى ارتواء قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وروى أيضا بفتح الراء
وكسرها وارتوى وتروّى كله بمعنى اهـ وفى نعيم استعارة بالكناية حيث شبهه بزرع أو انسان يروى
وروى تخييل وسجال ترشيح وقوله الآمال على حذف مضاف أى نعيم أهل الآمال وقوله من سجال
متعلق بروى وفى افضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بالماء بجامع الاحياء وسجال تخييل أو بفتح الراء
مع المد وهو الماء العذب ويظهر على هذا أن اضافته الى نعيم من اضافة المشبه به الى المشبه ومن سجال
صفة لنعيم أى النعيم الذى كالماء العذب فى التذاذ النفس وانبساطها بكل الحاصل هذا النعيم من سجال
افضاله أو بضم الراء مع المد بمعنى المنظر الحسن على تشبيه النعيم بشخص ذى منظر حسن على طريق
الاستعارة المكنية فتكون من سببية متعلقة بأدام وأقرب الوجوه الثلاثة الاول (قوله فحاولت)
تفريع على ما قبله أى فحيث كان السلطان متصفا بهذه الصفات حاولت أى قصدت التشبث وهو كما فى
الجربى التمسك من الادنى الى الاعلى ويصح أن يكون حاولت معطوفا على توجهت المتقدم كما قرره بعضهم
أو على سعد الزمان وقوله بأذيال الاقبال أى اقباله على وشبه الاقبال بانسان من تمسك بأذياله وصل على
طريق الاستعارة بالكناية والاذيال تخييل والتشبث ترشيح (قوله والاستظلال) أى التظلل وليست
السين والتاء للطلب وقوله بظل الرأفة يجرى فيه ما يجرى فى قوله ظل الامان والرأفة أشد الرحمة على ما فى
الصحاح (قوله خدمة لسدته الخ) السدة عتبة الباب والاقبال جمع قيل وهو الملك من ملوك حمير والمراد
هنا الملك مطلقا واذا وصف العتبة بكونها تلتثم أو تستلم بشفاه الملوك فما ظنك بغيرهم والسدة كناية عن
الممدوح أى جعلت هذا الكتاب خدمة للممدوح والخدمة فى الاصل السعاية فى مراد المخدوم ولما كان
هذا الممدوح راغبا فى العلم بزعم المادح كان التأليف خدمة له فى الكلام مدحه بهذا المعنى وهو كونه

(قوله رحمه الله بالنصر العزيز)
أى الذى لم يحصل لاحد من
الملوك نظيره والفتح أى فتح
البلاد بنحو الجهاد المبين أى
البين الواضح لكل أحد
لكثرته وشهرة أمره من أبان
بمعنى بان أى ظهر وقوله
قاطبة بمعنى جميعا كما فى
الدسوقى (قوله المنقور)
يظهر أنه بالرفع خبر ثان عن
الكهف (قوله وفلان
كهف) محل الشاهد على
ما قدمه (قوله فيه ما مر)
لكن كل من المعنيين
المتقدمين للسرادق يساوى
الآخر هنا (قوله متعلق
بروى) فمن ابتدائية اهـ

راغبافي الخيرات آمرابها اه ع ق وعبارة الفنرى على المطول الخدمة مصدر خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدد (قوله الاقبال) آثره على نحو الملوك للسجع والجناس (قوله ومعول رجاء) أى المعول عليه فى رجائى وقوله رجاء الآمال أى أهلها (قوله ومبوأ) أى منزل (قوله وعون الاسلام) أى ببقاء صاحبها بخدم الاسلام ويشيده (قوله بالنبى) أى متوسلا بالنبى الخ ويوجد فى بعض النسخ عقب هذا مانصه فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ويجلو صدأ الاذهان ويرهف البصائر ويضىء ألباب أرباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية وهو حسبى ونعم الوكيل وقوله فجاء أى حصل أوصار وهو عطف على قوله سابقا انتصبت الخ وقوله كما يروق أى على وجه يروق أى يعجب يقال راقنى الشئ أى أعجبنى وقوله صدأ الاذهان أى وسخها وغباوتها قال فى المختار صدأ الحديد وسخه وبابه طرب فهو صدئ بوزن كتف اه وقوله ويرهف البصائر أى يقويها مجازا عن ارهاف السيف أى ترقيقه والبصائر جمع بصيرة وهى قوة فى القلب يحصل بها التميز التام وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الرأس وقوله ويضىء ألباب أرباب البيان أى ينورها بازالة ظلمة جهل مايجهلونه واثبات فوائد الشرح فى تلك الالباب وفى ضمير يضىء استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بالمصباح أو الشمس مثلا تشبيها مضمرا فى النفس والاضاءة تخييل والاوجه أن المراد بالبيان هنا جميع الفنون الثلاثة لان كثيرا يسمى الجميع علم البيان كما يأتى فى آخر المقدمة ويصح أن يراد به المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وقوله ومن الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى وأن تكون خبرية لفظا انشائية معنى وقوله وعليه الخ خبرية لفظا ومعنى فقط (قوله الحمد لله) لما كان لفظ الله علما للذات من حيث هى لاباعتبار صفة مخصوصة من صفاتها اختير فى عبارة الحمد تنبيها على استحقاق الذات للحمد من حيث هى أى من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعترض بانه لا اشعار فى الكلام بالاستحقاق الذاتى اذ لم يعهد أن تعليق أمر باسم غير صفة يدل على منشئية مدلوله على أن هذا ان سلم فانما هو اذا لم يصرح بجهة للاستحقاق غير الذات كما فى قول المصنف على ما أنعم والجواب أن هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم أو الحمد لله المنعم لا من حيث ان تعليق أمر باسم يدل على منشئية مدلوله وذكر وصف الانعام محو داعليه بعد افادة الاستحقاق الذاتى لايضره على أن لفظ الله لما دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصافها بها بحيث تلاحظ كثيرا الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به فى حكم التعليق بالمشتق الدال على منشئية جميع الصفات لكن هذا الجواب الثانى انما يلائم تفسير الاستحقاق الذاتى بالاستحقاق بجميع الصفات الكمالية كما أشار اليه الشريف فى حواشى الكشاف وعليه فذكر صفة الانعام مع اندراجها فى الاستحقاق الذاتى المشار اليه بالله ليكون كالتصريح بأنه أدى الواجب من شكر المنعم أو يقال المراد بالصفات فى تفسير الاستحقاق الذاتى الصفات الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات أعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام وقيل الاستحقاق الذاتى أنه تعالى يستحق الحمد لذاته بقطع النظر عن الصفات كما يستحقه للصفات اه فنرى مع تصرف وايضاح ويظهر أن القول الاول الذى أشار اليه الشريف مبنى على ماقيل ان الذات لاتستحق الحمد لذاتها بل لما لها من نوال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشريف الصفوى ان كمال الصفة دليل على كمال الذات ولولا أن للذات كمالا فى ذاتها دون الذات المتصفة بصفات النقص لما اتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الاخرى واذا كانت الصفات مقتضى الذات فالامر أجلى فلولا أن ذاته من حيث هى أكمل من غيرها لما اقتضت تلك الصفات أو اقتضتها الذوات الناقصة فليس مقتضى كمال الصفات الا كمال الذات وان كان ذلك من كمالها فهو دليل كمالها فهم من فهم ومن لم يفهم فلا يحمل القصور الا على نفسه وعن الرازى أن ذاته تعالى لم تحتج الى شئ من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات وفى الحكم الهى أنت الغنى بذاتك عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لاتكون غنيا عنى ونقل الشيخ على الاجهورى عن

الاقبال ومعول رجاء الآ[illegible] ومبوأ العظمة والجلا[illegible] لازالت محط رحال الافا[illegible] وملاذ أرباب الفضا[illegible] وعون الاسلام وغوث الا[illegible] بالنبى وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام (الحـ[illegible]

(قوله مجازا عن ارها[illegible] السيف) أوشبه البصـ[illegible] الضعيفة بالسيوف الجنا[illegible] الى الارهاف على طر[illegible] المكنية ويرهف تخييـ[illegible] (قوله أن هذا) أى المذكـ[illegible] من دلالة التعليق بالاسم عـ[illegible] نشئية مدلوله (قوله اذا يصرح الخ) أى لان اعتبـ[illegible] الاشارة اذا لم تصرح الاشار[illegible] وقوله كما راجع للنفى (قو[illegible] مع أنه أخصر الخ) الانسـ[illegible] مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم وكون الترديد فـ[illegible] كلامه للاشارة الى اختلاف نسخ المتن يتوقف على برها[illegible] وكونه عدل عن الحمد لله المنعم الى ماذكره يحتا[illegible] لنكتة ولعلها الدلالة على كمال تمكن الحمد من الانعا[illegible] اه (قوله فى حكم التعليق بالمشتق الدال الخ) أى فى حكم التعليق بكل مشتق ولذلك قال الدال (قوله وعلـ[illegible] أى على الجواب الثانى

هو الثناء باللسان على قصد التعظيم

بعضهم اجماع أهل المكاشفة على عدم احتياج الذات الى الصفة الموجودة كذا فى رسالة بعض الفضلاء على البسملة والحمدلة هذا وفرق فى الاطول بين تعليق الحمد بالذات وتعليقه بالانعام بأن العلية المستفادة من الاول علية الذات لثبوت الحمد لله والعلية المستفادة من الثانى علية الانعام لانشاء الحمد لا لثبوته لعدم صحة ذلك وقد يمنع دعواه عدم الصحة فتأمل وكتب أيضا قوله الحمد لله هذه الجملة إما خبرية لفظا انشائية معنى استعملها المتكلم فى الانشاء مجازا كما حققه الفنرى أو لنقلها شرعا اليه كما ذكره الحفيد وإما خبرية لفظا ومعنى والحمد حاصل بها صراحة لانها إخبار بستحقية الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك أن ذلك الاخبار ثناء بجميل وقولهم الاخبار عن الشئ ليس ذلك الشئ محله اذا لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم المخبر عنه أما اذا كان كذلك فلا كما هنا وكما فى قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا حاجة الى تأويل الحمد بالمحمود به الذى هو الصفة المذكورة فى صيغة الحامد أو بالمحمود عليه الذى هو الجميل الاختيارى لان ذلك مجاز علاقته فى الاول التعلق وفى الثانى التعلق أو المسببية والمجاز خلاف الاصل ولا بد له من قرينة ولا قرينة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمحمود عليه لا يناسب هنا لان معنى قول المصنف على ما أنعم لاجل انعامه فيصير المعنى الانعام لله لاجل انعامه ولا يخفى تهافته الا أن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما أنعم (قوله هو الثناء باللسان) تضمن الاشارة الى الصيغة والى المحمود به وكونه جميلا لان لفظ الثناء يشعر بذلك اذ هو الذكر الجميل وأسقط ما يشير الى المحمود عليه وهو الجميل الاختيارى اكتفاء بقوله سواء تعلق الخ لانه يدل عليه كذا فى يس وفى دلالته على كون المحمود عليه اختياريا نظر فالاوجه أنه تعريف بالاعم والمراد بالجميل فى المحمود به والمحمود عليه أعم مما فى الواقع كالعلم والزهد مثلا أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد بأن يزعم الحامد أن هذا جميل عند المحمود فيشمل الثناء بنحو ظلم أو على نحو ظلم ادعى أحدهما حسنه اذ المناط التعظيم وقد وجد وقد يقال ان هذا تعريف للحمد اللغوى فالمناسب أن يراد بالجميل ما عده أهل اللغة جميلا والمراد بالاختيارى الاختيارى حقيقة بأن سبق بالاختيار أى القصد كالانعام أو حكما بأن ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فاندفع ايراد الحمد عليها على انه قد يقال كما فى الفنرى ان الحمد عليها مجاز عن المدح كما فى قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ومن قيد المحمود عليه بكونه فعلا أراد بالفعل ما يشمل الذات والصفة أو يذهب الى مجازية الحمد عليها كما مر وكتب على قوله بأن ترتب عليه الخ ما نصه أى كان له دخل تام فيها ولو بغير السببية فدخل نحو الحياة وصفات السلوب وكتب أيضا قوله هو أى لغة وقوله الثناء اسم مصدر أثنى (قوله باللسان) ان جرينا على أن الثناء يشمل فعل غير اللسان حقيقة وانه الاتيان بما يدل على التعظيم فالاحتياج الى هذا القيد ظاهر وان جرينا على اختصاصه بفعل اللسان وانه الذكر بخير فذكره لدفع توهم المجاز فى الثناء بجعله عاما وتنصيصا على ما يقابل به الحمد الشكر ليظهر التفريع الآتى والمحدود الحمد الحادث فلا يضر ذكر اللسان فى الحد وعلى تسليم عموم المحدود يراد باللسان مطلق الكلام مجازا مرسلا بمرتبتين استعمال اللسان فى الكلام اللسانى لعلاقة الآلية ثم استعماله فى مطلق الكلام لعلاقة الاطلاق والتقييد أو يجعل قيد اللسان من قبيل الكناية وهى لا يشترط فيها امكان المعنى الاصلى وما ذكر أحسن مما قيل فى توجيه التجوز باللسان عن الكلام انه أطلق عليه نظرا الى أن الغالب فيه أن يكون باللسان لما أورد عليه من أن كلام الله تعالى أكثر لقوله تعالى ما نفدت كلمات الله وان اعتذر عنه بان وجه الغالبية تعدد الخلق وتفرد الحق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا القيد من ماهية الحمد بل شرط اما لتحققه أو للاعتداد به والظرف حال من الثناء على القول بجواز الحال من الخبر أى حال كون ذلك الثناء على قصد التعظيم وعلى للاستعلاء المجازى أى تمكن ذلك الثناء على ذلك القصد اه يس فلو كان الثناء لا على قصد التعظيم لم يتحقق الحمد أو لم يعتد به بأن كان على قصد التحقير أو لا على قصد تعظيم ولا تحقير كأن كان القصد مجرد الاخبار وطعن بعضهم فى اشتراط ذلك توهيم للائمة بلا دليل بقى أنه لا يستغنى عن ذكره بالثناء على تعريف بعضهم له بما يدل على التعظيم لان الدلالة على التعظيم لا تستلزم قصده وكتب أيضا على قصد أى

(قوله وفرق فى الاطول الخ) أى رادا على الشارح فى المطول حيث أفاد كلامه فيه ان تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام وهو يصلح هنا جوابا بالمنع عن الاعتراض السابق المذكور فى ضمن قوله وعليه فذكر صفة الانعام الخ كما تقدم (قوله لانشاء الحمد) أى لايجاده والحمد الذى أوجده هو تلفظه بالجملة الدالة على الجميل ولا يخفى أن ما ذكره متبادر لا يليق اعتبار خلافه وان صح على تكلف لا يليق كون علية الانعام لثبوت الحمد الذى هو موضوع الجملة (قوله علاقته فى الاول التعلق) أى الخاص وهو التعلق الاشتقاقى فلا يقال مطلق التعلق لا يصلح علاقة بل لا بد من بيان جهته الخاصة كالمشابهة والسببية (قوله اما لتحققه الخ) كأنه مبنى على الخلاف فيما فقد شرط صحة أيصدق عليه حالة الفقد اسمه فتطلق الصلاة مثلا حقيقة على الاقوال والافعال المعلومة بدون طهارة أم لا اه

مع قصد (قوله سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة
سواء بيننا وبينكم ولا يثنى ولا يجمع على الصحيح وهو هنا خبر والفعل بعده أعنى تعلق فى تأويل مصدر
مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشرى فى قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالنعمة
وتعلقه بغيرها سيان فتكون مادة الاستواء مغنية عن السابك نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو لان التسوية
انما تكون بين المتعدد وكل ما يقتضى التعدد انما يعطف فيه بالواو كاصطف هذا وابنى وللرضى فى اعراب
هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج عليه الى جعل أو بمعنى الواو وملخصه أن سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف
أى الامران سواء وهذه الجملة الاسمية دالة على جواب شرط مقدر ان لم تذكر همزة التسوية صريحا بعد
سواء فان ذكرت كانت بمعنى ان وان كان العطف بأم كانت بمعنى أو والتقدير هنا ان تعلق الثناء بالنعمة
أو بغيرها فالامران سواء أفاده السيرامى مع بعض زيادة وكتب أيضا قوله سواء الخ جملة مستأنفة لبيان
عموم متعلق الثناء الذى هو المحمود عليه لا من تمام التعريف اذ التعريف البيان ماهية المحدود لا لبيان عمومه
(قوله تعلق) أى الثناء (قوله بالنعمة) أى الانعام وقوله أو بغيرها أى كالفضائل وهى المزايا القاصرة
أى التى تتحقق وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم والشجاعة والكرم كما فى السيرامى ويقابلها الفواضل وهى
التى لا تتحقق الا بذلك كالانعام والانقاذ من مكروه وهذا بمعنى قول بعضهم الفضائل ما يلزم الانسان
ولا ينتقل منه الى غيره والفواضل ما ينتقل منه الى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى اللغوى
لكل منهما فأعم فانهما من الفضل وهو الزيادة مطلقا نبه عليه السيرامى ويدخل فى قوله أو بغيرها
الذات فيدخل فى كلامه الحمد على الذات فعبارته أولى من قولهم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل
(قوله أو بغيرها) هذا على رأى الجمهور وذهب الامام الرازى الى أنه مخصوص بالنعمة وفرق بينه وبين
الشكر بانه لا يختص بالنعمة الواصلة الى الحامد وأما الشكر فهو مختص بها اه يس وكتب أيضا انظر لماذا
أعاد الباء (قوله والشكر الخ) عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع أنه غير مذكور فى المتن
لقربه من الحمد ولكون حمد المصنف شكرا من حيث وقوعه فى مقابلة الانعام وان لم يكن شكرا من
حيث وقوعه فى مقابلة الذات والصفات المشار اليه بالله وكتب أيضا والشكر أى لغة (قوله فعل) أى أمر
وشأن فظهر التعميم الآتى وقوله ينبئ عن تعظيم المنعم أى يدل على تعظيمه أى اعتقاد عظمته ودلالته عليه
بحيث لو عرف المنبئ عرف المنبأ عنه وبهذا صحت دلالة فعل الجنان الذى هو اعتقاد خفى على التعظيم
ومعرفة الاعتقاد المنبئ إما بالهام أو بقول الشاكر أو فعله فعلى الاول ثم شكر واحد وعلى الاخيرين شكران
قول الشاكر أو فعله والاعتقاد والاول منبئ عن الثانى وكلاهما منبئ عن التعظيم لا يقال اعتقاد العظمة
هو الشكر الجنانى فيكون منبئا عن نفسه لانا نقول ليس هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد اتصاف المنعم
بصفات الكمال وهذا يدل على اعتقاد آخر هو اعتقاد عظمته فتغايرا ثم المراد من الاعتقاد التصديق
جازما أو راجحا ثابتا أم لا وقيل المراد الجازم كذا فى الفنرى (قوله ينبئ عن تعظيم الخ) اعترض بان الانباء
عن الشئ لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده مع أن قصد التعظيم معتبر فى الشكر فكان الاحسن أن يقول
يقصد به تعظيم المنعم اه فنرى (قوله لكونه منعما) متعلق بمحذوف صفة لفعل أى صادر أو صدر لكونه
الخ لا بفعل لانه بمعنى الامر والشأن فليس فعلا ولا ما فيه رائحة الفعل حتى يتعلق به الجار ولا بتعظيم لان
المقصود جعل الانعام علة للشكر الذى هو الفعل المنبئ لا لما ينبئ عنه الشكر ولذلك جعل متعلقا للشكر
لا لما ينبئ عنه الشكر ولا ينبئ ولا بالمنعم لما هو ظاهر تأمل (قوله سواء كان باللسان) قدم اللسان لانه
أظهر فى الانباء ووسط الجنان رمزا الى خير الامور أوسطها (قوله أو بالجنان) عطف بأو اشارة الى
استقلال كل من الانواع الثلاثة بكونه شكرا ولا يدافعه ما أشير اليه فى حواشى شرح المطالع من وجوب
مطابقة الاعتقاد فى الشكر اللسانى والاركانى وعدم مخالفة الاركان أيضا فى اللسانى لان ما ذكر شرط
خارج كذا فى الفنرى (قوله أو بالاركان) المراد بالاركان ما عدا اللسان من الجوارح والاعضاء وانما أفرده

سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها
والشكر فعل ينبئ عن
تعظيم المنعم لكونه منعما
سواء كان باللسان أو بالجنان
أو بالاركان

(قوله فى تأويل مصدر) فى
عبد الحكيم ان الفعل هنا
مجرد عن النسبة والزمان
فحكمه حكم المصدر (قوله
نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى
الواو) وكذا أم فى الآية
الكريمة ولا يضر أنه لم يعهد
مع غير سواء كون أم بمعنى
الواو (قوله دالة على جواب)
هو فى الحقيقة علة الجواب
(قوله كانت بمعنى أو) أى
جردت عن معنى الاستفهام
كما ذكره الرضى فى مبحث
همزة التسوية (قوله وأما
الشكر فهو مختص بها) منه
مع ما قبله يعلم مخالفة الرازى
للمشهور فى كل من الحمد
والشكر (قوله انظر لماذا الخ)
قد يقال اعادة العامل تشعر
بالاعتناء بالمعمول ففيه اشارة
خفية الى الرد على الرازى
(قوله لقربه من الحمد) أى
بكونه فى الواقع المعنى الآخر
العرفى للفظ الحمد وباعتبار
قصد التعظيم فى كل وكون
كل لا يكون الا للعاقل
بخلاف المدح فى كل وان
قيل ان الحمد والمدح أخوان

ورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق أخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (لله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا الى كون المقام

بالذكر مع أنه داخل في الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد فبه يتحقق اجتماع الحمد والشكر فيما اذا كان الثناء باللسان في مقابلة الاحسان اه بجرمى (قوله فورد الخ) بدأ بالمورد في جانب الحمد وبالمتعلق في جانب الشكر تقديما للاخص في جانب كل منهما افاده سم وظهر من كلام الشارح أن بين الموردين عموما وخصوصا مطلقا وكذا بين المتعلقين وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة احسان وينفرد الحمد في ثناء بلسان لا في مقابلة احسان وينفرد الشكر في ثناء بغير لسان في مقابلة احسان وكتب أيضا قوله فورد الحمد تفريع على التعريفين لان الظاهر من التعريفين هو النسبة بين الموردين وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر فتفرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من الظاهر عليه جريا على ما هو قاعدة التعليم اه بجرمى وكتب أيضا قوله فورد الحمد اعترض بان الاولى أن يقول فمصدر الحمد لان مورد الشئ ما يرد عليه ذلك الشئ بعد وجوده وتحققه وصدوره عن غيره مع أن الحمد اللغوى لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بان تعبيره به للاشارة الى أن الحمد ينبغي أن يكون عن صميم القلب فكأنه صادر منه ثم يرد على اللسان (قوله أعم) أى مطلقا اه سم (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله وأخص) أى مطلقا اه سم (قوله بالعكس) أى ملتبس بالعكس أى المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ما قابل الكنية واللقب أو ما قابل الصفة وبهذا يشعر كلامه في المطول لا ما قابل الفعل والحرف وعلميته بوضع منه تعالى علمه غيره بوحى أو الهام لقول الكمال بن الهمام في تحريره الخلاف في الواضع انما هو في أسماء الاجناس أما أسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا وأما أعلام الاشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا اه وبكونه الواضع يندفع الاستشكال بان وضع العلم لذات يستدعى علمها وذاته غير معلومة لنا سواء كان العلم بها ممتنعا كما عليه الحكماء أو ممكنا غير واقع كما عليه المتكلمون أو واقعا بتصفية الباطن كما نقله السيرامى عن بعض الصوفية على أن التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تقييدا له والا كان كليا وآثرهما دون غيرهما لان وجوب الوجود مبنى سائر صفات الكمال واستحقاق جميع المحامد يقتضى اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه تخصيص الحمد به تعالى الدال عليه الحمد لله وفى يس وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال أن الذات الموضوع لها جمعتها الا أنه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه مرجحا للتسمية به لتضمن الالوهية الدال عليها أصله وهو اله كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد أن قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية أى حمدت الله حمدا فحذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا في سلام عليك اه بجرمى فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التى هى الاصل فى الاخبار عن الامور التى تتجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا ينافى قول الشيخ عبد القاهر لا دلالة فى زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام الكشاف والمفتاح أن الدوام أصل فى الاسمية كما فى الحفيد (قوله للدلالة الخ) انما قلت دلالتها عليه اذا لم يكن خبرها فعلا والا دلت على التجدد كما فى الله يستهزئ بهم أو ظرفا والا احتملتهما بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل فى الخبر الافراد فيترجح تقديره اسما (قوله والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مرادف فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم الحمد) أورد عليه أن النكتة انما تذكر للمزال عن محله الاصلى لا القار فيه والحمد هنا مبتدأ والاصل فيه التقديم وأجيب بأن أصل الحمد لله أحمد الله حمدا فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ونيابته عنه وأدخل لام الجر فى المفعول تقوية وعدل عن النصب لما ذكر فصار لله حمد فقدم وأجاب الفترى بأنه سيأتى فى تقديم المسند اليه أنك تعمد الى اسم فتقدمه تارة فتجعله مبتدأ أو تؤخره تارة فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعى نكتة فكون النكتة للتقديم للمزال عن محله لا القار فيه ممنوع اه يس (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله نظرا الخ) أى فهو أهم لعارض المقام وقوله وان كان ذكر الله الخ أى لان الاهم الذاتى انما يقدم اذا لم يقتض الحال تقديم

(قوله تقديما للاخص الخ) أى وجريا فى التفريع على اللف والنشر المرتب كما هو ظاهر (قوله وظهر من كلام الشارح الخ) لان تفريعه الاول كالصريح فى اجتماع الموردين وانفراد مورد الشكر واجتماع المتعلقين وانفراد متعلق الحمد وتفريعه الثانى كالصريح فى اجتماع المفهومين وانفراد كل منهما (قوله ثم ظهر الخ) عطف على معمولى عامل واحد (قوله ينبغى أن يكون الخ) أى لا يكون حسنا الا اذا كان كذلك فليس الانبغاء بمعنى الوجوب كما علم مما مر والتعبير فى الشكر بالمورد مشاكلة والا فلا يقال فى الشكر الجنانى كانه صادر من القلب ثم ورد على الجنان كما لا يخفى وان كان لا بد من هذه الكائنية فى القسمين الآخرين منه لاشتراط مطابقة الجنان فيهما فتدبر

مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ماسيجيء وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما أنعم) أي على انعامه ولم يتعرض

غيره كما هنا فان الحال يقتضي تقديم الحمد لكون المقام مقامه فانه بصدد حمد الله تعالى والبلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأورد عليه أن مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظه لان تحصيل معنى الحمد والثناء لله تعالى لا يتم الا بمجموع المبتدا والخبر فيقتضي تقديم المجموع على ماسواه لا أحد الجزأين على الآخر قال الحفيد والجواب ان لفظة الحمد من بين اللفظين أنسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى أي معنى الحمد وأورد عليه أيضا أن هذا النكتة معارضة بافادة تقديم لله الاختصاص والجواب أن الاختصاص مستفاد على تأخيره أيضا التعريف المبتدا بلام الجنس وقيل لان اللام تفيده وأورد أيضا تقديم الجار والمجرور في نحو فلله الحمد رب السموات وله الحمد في السموات والارض مع أن المقام مقام الحمد والجواب بمنع أن المقام في نحو الآية المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه كما أشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف قاله الفنري (قوله مقام الحمد) لم يضمر لان الحمد المتقدم بمعنى اللفظ (قوله في تقديم) أي في توجيه تقديم الخ وهو مبني على أن باسم متعلق باقرأ الاول واليه ذهب صاحب الكشاف وجعله صاحب المفتاح متعلقا باقرأ الثاني واقرأ الاول منزل منزلة اللازم وعليه فلا تكون الآية نظير المانحن فيه والى ذلك أشار الشارح بقوله على ماسيجيء (قوله وان كان ذكر الله) أي ذكر اسمه مقدما وقوله نظرا الى ذاته أي بقطع النظر عن المقام (قوله على ما أنعم) الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين الذاتي والوصفي لا لغو متعلق بالحمد لانه يلزم عليه الاخبار عن المصدر قبل استيفاء معمولاته وهو لا يجوز وقدم الاستحقاق الذاتي على الوصفي لانه أقدم من الوصفي اهـ يس ملخصا وفي عبد الحكيم ان على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات فهو علة أي أثبت هذا الحمد أعني الحمد لله لانعامه وكتب أيضا على هذا التعليل (قوله أي على انعامه) جعل ما مصدرية لا موصولة ولا موصوفة كما فعل بعض الشارحين لأولويتها لفظا ومعنى أما لفظا فلانها لا تحتاج الى تقدير بخلافهما فانهما يحتاجان الى تقدير العائد في أنعم أي أنعم به مع أن مسوغ حذفه لم يوجد هنا العدم جره بما جر به الموصول نعم نقل السيوطي عن بعض النحاة أن الجار اذا تعين كما هنا جاز حذف العائد وان لم يجر بما جر به الموصول وفي علم أي وعلم به ويكون ماعلم به كما قال عبد الحكيم عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره وهو مع تكلفه لم يوجد فيه مسوغ أصلا وعلى كل حال مالا يحتاج الى التقدير أولى وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة أن النعمة أثر الانعام وبهذا يعرف منع قوله في المطول يتعذر تقدير العائد في المعطوف وانه لا حاجة الى جعل مالم نعلم بدلا من ضمير المفعول المحذوف مع أن الجمهور على منع حذف المبدل منه في غير الاستثناء المفرغ وابن الحاجب على منعه مطلقا والا الى جعله خبر محذوف أو مفعوله (قوله ولم يتعرض) أي تفصيلا للمنعم به أي لا كلا ولا بعضا ولا اجمالا لبعض المنعم به فقوله ايهاما علة لترك التعرض لكل المنعم به تفصيلا أي ايقاعا في الوهم أي الذهن قصورا الخ أي ليوقع في ذهن السامع على سبيل الافادة أو التذكير أن العبارة تقصر عن الاحاطة بجميع ما أنعم الله به تفصيلا وليس المراد بالايهام ايقاع السامع في توهم شئ غير ثابت حتى يرد أن القصور المذكور ثابت وقوله ولئلا يتوهم الخ علة لترك التعرض لبعض المنعم به تفصيلا كأن يقال على انعامه بالعافية أو اجمالا كأن يقال على انعامه ببعض الاشياء أي يتوهم لو تعرض لبعضه اختصاص الحمد بما تعرض له أي أن الحمد لا يكون الا عليه دون غيره من النعم ان أرجعنا الضمير اختصاصه للحمد أو اختصاص المنعم به بما تعرض له أي أن المنعم به هو ما تعرض له دون غيره ان أرجعناه للمنعم به وهو الاقرب أو اختصاص الله بما تعرض له المصنف أي أن الله لم ينعم الا به دون غيره ان أرجعناه لله وفهم من هذا أن المصنف تعرض لكل المنعم به اجمالا وهو كذلك قال الحفيد لان ما أنعم في تأويل انعام الله والمصدر المضاف مفيد للعموم وذكر الانعام في قوة ذكر المنعم به اجمالا اهـ ثم قال لا يقال قد وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا حيث قال وعلم الخ لانا نقول المراد بالتعليل ههنا حذف

(قوله والجواب أن الاختصاص الخ) على ان المقام ليس مقام افادة الاختصاص بل مقام ثناء لكن يعكر على هذا أن الاختصاص أدخل في التعظيم ومقام الحمد يناسب ذلك كما علم في الكلام على حمد الشارح (قوله الظاهر انه ظرف) مقابل ذلك كونه متعلقا بمحذوف أي حمدته على ما أنعم أو بالجملة باعتبار لادلتها على الاثبات لا ما ذكره بقوله لا لغو الخ كما لا يخفى (قوله لانه أقدم من الوصفي) أي من حيث التعقل على أن الذاتي لنفس الذات بقطع النظر عن الصفات أو المراد أن الوصفي بعض متعلقه حادث وهو صفات الافعال بخلاف الذاتي على أن متعلقه الذات بقطع النظر عن الصفات أو جميع الصفات الذاتية (قوله باعتبار الاثبات) أي اثبات المسند كما علمت فقوله بعد أي أثبت هذا الحمد لله انما يصح باعتبار أن كل مجرور مخبر عنه في المعنى و الا فكان الواجب أن يقول أي أثبت للحمد كونه لله على وجه استحقاقه تعالى له مثلا فتدبر

للمنعم به ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم) من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (مالم نعلم) قدم عليه رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق

المنعم به فى ابتداء الكلام عند ذكر الانعام اه أى بأن يقول أنعم بكذا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل
(قوله ايهاما) مفعول له انعل تضمنه لم يتعرض أى ترك التعرض ايهاما الخ كما سيجئ الكلام عليه عند
قول المصنف ولم أبالغ فى اختصاره تقريبا فانظره (قوله بشئ) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله
وعلم) أى علمنا فالمفعول الاول محذوف (قوله من عطف الخاص) انما يتصور كونه من عطف
الخاص على العام بعد التأويل فى أنعم بانعامه وعلم بتعليمه اذ قبل التأويل ليس لأنعم ولا علم دلالة على العموم
اذ الفعل لا عموم فيه أى شمولى وانما عمومه بدلى ع ق سم (قوله رعاية الخ) المفعول له قد يكون غاية
مترتبة وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثانى من الثانى فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على
العام لاشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعثة على العطف المذكور فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل
بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه عبد الحكيم على المطول وأجاب بعضهم بأن عطف
الخاص على العام يتضمن شيئين ذكر الخاص بعد العام وعلله بالرعاية وكونه بطريق العطف وعلله
بالتنبيه ففى الكلام لف ونشر مرتب وكتب أيضا قوله رعاية أى حفظا (قوله لبراعة الاستهلال) هو
أول تصويت الصبى استعير لاول كل شئ فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوى تفوق الابتداء سمى
بها اصطلاحا كون الابتداء مناسبا للمقصود لانه سبب لتفوق الابتداء فهو من تسمية السبب باسم المسبب
تنبيها على كماله فى السببية كذا فى الفنرى واضافة براعة للاستهلال مجاز عقلى ان كانت لامية وكان
الموصوف بالبراعة حقيقة المتكلم فان كانت بمعنى فى أو كان يوصف بها حقيقة الكلام فلا وكتب أيضا
قوله لبراعة الاستهلال هى هنا حاصلة بذكر البيان اما باعتبار أن هذا الكتاب فى فن البيان والبيانان وان
اختلفا معنى لكن تشاركا فى الاسم واما باعتبار أن فن المعانى والبيان يتعلق بالبيان بمعنى المنطق الخ اه
جربى ببعض تصرف وقوله فى فن البيان المراد به جميع العلوم الثلاثة المعانى والبيان والبديع اذ هى
كلها تسمى بالبيان كما سيأتى (قوله الاستهلال) أى الابتداء (قوله وتنبيها الخ) لان عطف الخاص
على العام يدل على فضيلته على بقية افراد العام (قوله من البيان) ان قلت ما علل به ترك التعرض للمنعم
به جار فى المعلم فلم ذكره قلت للنكتتين المذكورتين فى قوله رعاية الخ والنكات لا تتزاحم (قوله لقوله
مالم نعلم) أى لما من قوله مالم نعلم (قوله مالم نعلم) ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد
مالم نكن نعلمه بقوتنا لو خلينا وأنفسنا لعلوه عن كسب قوتنا ففيه اشارة الى كمال المنة حيث علمنا ما لسنا
أهلا لعلمه ولان المقام مقام خضوع فيناسبه التنصيص على عدم العلم ولاجل السجع والتنصيص على
أن الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولدفع توهم أن المراد بالتعليم تذكير ما نسى تجوزا اه من
حواشى المطول (قوله قدم) أى البيان على المبين أى بعد ذكر العامل أولا كما هو الاصل فلا يرد
حصول الرعاية بان يقال وما لم نعلم من البيان علم ودفع سم هذا الايراد بلزوم تقديم معمول الصلة عليها وهو
ممنوع مردود بان الممتنع انما هو تقديم الصلة أو بعضها على الموصول (قوله هو المنطق) أى المنطوق به بدليل
وصفه بالفصيح (قوله الفصيح) أورد عليه انه اما ان يكون بمعنى المظهر فالمعرب يستغنى عنه أو بمعنى
الخالص من اللكنة فالاظهر تركه اذ المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى
المذكور ولعله أراد معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له من الفنرى ببعض تغيير (قوله عما فى الضمير)
من تسمية المحل باسم الحال (قوله والصلاة) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أتى بها معطوفة ايماء الى
تبعيتها لجملة الحمد وعطفها عليها ظاهر ان جعلت الاولى انشائية و بتقدير أقول ان جعلت خبرية أو جرى
على الجواز (قوله على سيدنا) أى البشر أو العقلاء أو الخلق ولا يلزم النقص بالتفضيل على الناقص
لانه عند التفضيل عليه بخصوصه (قوله محمد) أى من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان أحدهما
يفيد المبالغة فى المحمودية والآخر المبالغة فى الحامدية واشتهر من بين الاسمين الاول أكثر وخصت به كلمة
التوحيد لانه أنسب بما له من مقام المحمودية قاله فى الاطول (قوله خير من نطق) أثر النطق على التكلم

(قوله أى بأن يقول أنعم بكذا) يشير الى أن المراد ذكره فى ابتداء الكلام على وجه كونه صلة لانعم والا ورد أن التعليم مذكور فى ابتداء الكلام عند ذكر الانعام (قوله ولا علم) فيه أن العموم ليس مدعى فى علم نعم تأويله ليتضح اندراجه فى العام (قوله وانما عمومه بدلى) أى لان الفعل فى حكم النكرة وهى فى سياق الاثبات لا تعم عموما شموليا بل بدليا (قوله وأجاب بعضهم) أى عن القيل المندفع بما تقدم (قوله والتنصيص الخ) اذ لا يوجد التنصيص الا بذكر ذلك فاندفع بحث الدسوقى بان هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة

والقول

والقول مثلا موافقة للآية الشريفة وما ينطق عن الهوى ولانه أنسب بذكر البيان السابق لانه المنطق الخ ولعدم شموله للبارى تعالى فلا يحتاج الكلام معه الى تخصيص بخلاف مالو قال تكلم أو قال مثلا لدخوله تعالى فيحتاج الى ذلك لاخراجه تعالى بان يقول قال أو تكلم من الخلق تأمل وكتب أيضا قوله من نطق فى نسخة أنطق وهى أنسب لفظا ومعنى بأوتى كما فى يس (قوله خير من نطق بالصواب الخ) اختاره ذين الوصفين لمناسبة ماذكر فى الحمد من البيان والصواب ما طابق الواقع فهو مرادف للصدق (قوله هى) قيل أتى بهى دون أى لافادة حصر معنى الحكمة فيما ذكره اشارة الى أنه المرضى فى معناها دون غيره (قوله علم الشرائع) الاضافة للبيان ان جعل العلم بمعنى المسائل ولامية ان جعل بمعنى الادراك وبمعنى من أو فى ان جعل بمعنى الملكة وكتب أيضا قوله علم الشرائع الخ وقيل انها العلم والعمل به والحكيم العالم العامل وقيل الحكمة النبوة والخشية والاصابة فى القول وهى منحصرة فى نوعين علمية وعملية والعملية تزكية وتحلية اه بجربى (قوله وكل كلام الخ) عطف عام لشموله قام زيد المطابق للواقع (قوله وافق الحق) أى وافقت نسبته الكلامية النسبة الخارجية التى هى الواقع ونفس الامر فالمراد بالحق هنا الواقع (قوله لان هذا الفعل الخ) علة لمحذوف وتقدير الكلام لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعينه وظهوره لان هذا الفعل الخ اه يس وهو فى خسرو ويدل عليه ما سيأتى أن من نكات حذف المسند اليه تعينه (قوله الا الله) أى مسندا لله (قوله وفصل الخطاب) قال فى المطول هو اشارة الى المعجزة قال الفنرى أراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد أن فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام لان المراد به ههنا ما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والقول بالاعجاز فى غير القرآن غير ظاهر لتصريحهم بان باقى الكتب ليست منزلة للاعجاز وأما ما يعمها وسننهم القولية فالامر أظهر اه وانما امتنع أن يراد به القرآن لاختصاص القرآن بنبينا ومفاد العبارة الاشتراك فى فصل الخطاب لانه معمول صلة الموصول المضاف اليه أفعل التفضيل الذى هو بعض ما يضاف اليه (قوله أى الخطاب المفصول الخ) فيه اشارة الى أن الفصل وان كان مصدرا فى الاصل مستعمل هنا اما بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل وكذا المراد بالخطاب الكلام المخاطب به لا المعنى المصدرى وذلك لان المراد الاشارة بفصل الخطاب الى معجزة القرآن كما فى المطول ولا يناسبها المعنى المصدرى فى شئ منهما اه خسرو وجوز بعض بقاء الفصل على معناه المصدرى على أن يكون الكلام من قبيل جرد قطيفة وصفا بالمصدر للمبالغة ثم الاضافة على جميع الاوجه من اضافة الصفة الى الموصوف ويحتمل أن لا يكون المراد الاشارة الى المعجزة فيبقى الفصل على معناه المصدرى وتكون الاضافة حقيقية من اضافة المصدر لمفعوله (قوله البين) تفسير للمفصول ولو قال المبين لكان أنسب بالمفصول وقوله الذى الخ تفسير للبين (قوله الذى يتبينه) أى يعلمه علما بينا فالتبين بمعنى العلم ولذا عدى بنفسه وأما الذى بمعنى الظهور فهو لازم وقوله ولا يلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه اه فنرى والاظهر أنه عطف لازم وكتب أيضا قوله يتبينه من يخاطب به أى من البلغاء أى يفهم ما فيه من النكات والاسرار التى توجب بلاغته كالحذف والاضمار والعطف وتركه والتأكيد وتركه عند اقتضاء الحال لها وليس المراد فهم معانيه حتى يرد أن ذلك لا يظهر فى جميع القرآن سيما المتشابهات خصوصا على رأى السلف هذا خلاصة ما فى الحفيد وفى الجربى ان المراد فهم معانيه وأجاب عن الايراد بأن الكلام فى الخطاب المتعلق بالمكلفين كالمتعلق بالصلاة والصوم والزكاة ونحوها وهو بين لا التباس فيه والمتشابه لم يقصد به ذلك وحكمته تكثير الاجور للمجتهدين فيه من العلماء نحو يد الله فوق أيديهم اه وهذا بمعنى قول عبد الحكيم فصل الخطاب وصف لبعض ما أوتوه لا لجملته حتى ترد المتشابهات وما ذكر من السؤال والجواب انما هو من حيث فصل الخطاب الذى أوتيه نبينا وهو القرآن الذى هو جزئى من جزئيات فصل الخطاب الكلى الواقع فى عبارة المتن اذ ليس المراد بفصل الخطاب فى عبارته خصوص القرآن بل ما يشمل كل ما أوتيه الانبياء (قوله أصله أهل) فأبدلت الهاء

ا بالصواب وأفضل من أوتى الحكمة) هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى (وفصل الخطاب) أى الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلى آله) أصله أهل

(قوله وهى أنسب لفظا ومعنى) اللفظية ظاهرة والمعنوية من حيث ان الحدث فى كل واقع من الفاعل على المفعول (قوله لمناسبة ماذكر فى الحمد الخ) لان النطق بالصواب يناسب معنى البيان وكذا الحكمة اذ هى علم الشرائع وهو لا يستفاد الا بالبيان أو هى الكلام الموافق للحق فهى كلام مخصوص والبيان منطق مخصوص ومعنى فصل الخطاب الكلام المفصول أو الفاصل (قوله وبمعنى من الخ) فيه نظر لا يخفى اذ ليس بين المضاف والمضاف اليه هنا عموم وجهى كما فى خاتم حديد وليس فى المضاف معنى الحدث مع كون المضاف اليه ظرفا له كما فى نحو مكر الليل وانما الاضافة هنا على معنى لام الاختصاص نعم قد يقال كون الملكة من الشرائع باعتبار حصولها من ممارستها فكأنها من جنسها وظرفية الملكة فى الشرائع باعتبار جولانها فيها وفهمها وفيه تكلف

همزة توصلا الى الالف لا لابقائها فلا يرد أن الهاء أخف من الهمزة ثم أبدلت الهمزة ألفا وانما لم تقلب الهاء ابتداء ألفا لان قلبها ألفا لم يجئ في موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة فمحقق كما ء أصله ماه بدليل مياه وأما قلب الهمزة ألفا فشائع اه فترى بايضاح (قوله بدليل أهيل) لايخفى ضعفه باحتمال انه مصغر أهل كما جزم به في الاطول ويؤيده ماروى عن الكسائي انه سمع أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل وبهذا يعرف ما في قول الحفيد لم يسمع أويل وكتب أيضا قوله بدليل الباء سببية والاضافة للبيان (قوله خص استعماله الخ) أى وان وضع عاما اه سم (قوله في الاشراف) أى العقلاء الاشراف أى بأن لا يضاف الا الى الاشراف من ذوى العقول فلا ينافي تصغير آل المقتضى للتحقير (قوله وأولى الخطر) في المختار الخطر القدر والمنزلة فعطف أولى الخطر على الاشراف عطف مرادف (قوله الاطهار) أى الطاهرين من وصم الشقاوة وفيه ايماء الى قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الخ وفي قوله الاخيار ايماء الى قوله تعالى كنتم خير أمة وبهذا تبين وجه تخصيص الآل بالاطهار والصحابة بالاخيار اه ابن يعقوب (قوله جمع طاهر) أى بحسب المعنى لا أنه جمع حقيقي له فلا ينافي ما قاله في حواشي الكشاف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وأنمار أو صحب بالسكون اسم جمع كنهر وأنهار اه يس وفي ع ق جمع طاهر على غير قياس اه وقيل جمع طهر وصفا بالمصدر للمبالغة وفيه أن المصدر يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا يجمع وقيل بل يجمع فاعل على أفعال كشاهد وأشهاد وبار وأبرار على أن المفرد بار كما جوزه الزمخشري وأحسن من الكل أنه جمع طهر كفرح بمعنى طاهر على ما في القاموس وقوله أو صحب بالسكون فيه أن فعلا لا يطرد جمعه بأفعال الا اذا اعتلت عينه كثوب وبيت وباب على الصحيح اه حلبى (قوله وصحابته) الصحابة في الاصل مصدر بمعنى الصحب كالصحابة بالكسر أطلق على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم بالغلبة عليهم فلا يطلق على غيرهم فهو أخص من الاصحاب ولكون الصحابة كالعلم صح النسبة اليه كالصحابى فسقط ما قيل الجمع لا ينسب اليه اه فترى بزيادة على أن الجمع الذى لا ينسب اليه هو الجمع اللفظى لا المعنوى كالصحابة (قوله جمع خير بالتشديد) اعترض بانه يصح أن يكون جمع خير مخفف خير المشدد فما وجه لتقييد بالتشديد وأجيب عن ذلك بأن المراد التشديد في الحال أو في الاصل فدخل خير مخفف خير المشدد وبأن الجمع في الحقيقة ليس الا لخير المشدد لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا أريد جمع خير مخفف خير رد الى أصله من التشديد ثم جمع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خير الذى هو أفعل تفضيل أصله أخير حذفت همزته تخفيفا لانه لا يثنى ولا يجمع لا عن خير مخفف خير والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به هذا ايضاح ما ذكره الحفيد والجواب الثانى فيه نظر لان معنى رد التكسير الاشياء الى أصولها ان المفرد اذا دخله تغيير حرف منه بآخر أو حذف منه حرف رد ذلك الحرف في جمعه كما في ميت وأموات وشفة وشفاه واعترض الثالث بأن أفعل التفضيل انما يمتنع جمعه اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة كما قال في الخلاصة وان لمنكور يضف البيت أما مع الاقتران بأل كما هنا فالمطابقة واجبة كما قال فيها أيضا وتلو أل طبق أو مع الاضافة الى معرفة فالوجهان جائزان الافراد والمطابقة كما قال فيها أيضا وما لمعرفه الخ والجواب عن النظر في الثالث أن التفصيل المذكور في غير خير أما هو فقال في الاطول انه لا يتغير في التأنيث والجمع والتثنية على ما في الصحاح اه وكذا في خسرو وغيره وعلل الخطائى عدم تغييره كتغيير أفعل التفضيل بحسب ما قدمناه فقال ان خير الذى هو اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعل التفضيل وكونه في الاصل على أفعل من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية اه وفي الاطول وعبد الحكيم ان التقييد بالتشديد لدلالة المشدد على الخيرية في الدين والصلاح بخلاف المخفف فانه يدل على الخيرية في الحسن والجمال كما في القاموس والاول أليق بالمقام وهو حسن (قوله أما بعد) أما هنا لفصل الخطاب مع التأكيد لا مع تفصيل المجمل والتزام

بدليل أهيل خص استعماله في الاشراف وأولى الخطر الاطهار) جمع طاهر كصاحب أصحاب (وصحابته الاخيار) جمع خير بالتشديد * (أما بعد)

(قوله وان وضع عاما) يحتاج لنقل وأما كون أصله أهلا فلا دلالة فيه كما لا يخفى اذ هو على حد قولهم أصل قال ول مجرد تقدير فلا ينافي أن الواضع وضع لفظ آل وضعا مستقلا كما وضع لفظ أهل (قوله ايماء الى قوله تعالى كنتم الخ) أى بناء على أن الخطاب لخصوص الموجودين وهم الصحابة (قوله اسم جمع) راجع لصحب أى أن مفرد هذا هذا الجمع اسم جمع (قوله وفيه أن المصدر الخ) قد يقال اعتبار اتحاد المصدر بالذات سوغ ذلك (قوله فهو أخص من الاصحاب) لصدق لفظ أصحاب بأصحاب الرسول وأصحاب غيره (قوله لفصل الخطاب) أى الكلام المخاطب به أى تدل على أن ما بعدها منفصل عما قبلها ليس من تمامه بل كلام آخر مسوق لغرض آخر (قوله مع التأكيد) أى تأكيد مضمون الجزاء الذى هو لازم لتعليقه على محقق

هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ

ذلك يحوج الى تكلف تقدير مستغنى عنه كذا فى الاطول وغيره وقال الحفيد المناسب ان تجعل أما هنا لمجرد فصل الخطاب لا لتأكيد وقوع الجزاء فانه غير مقصود اهـ ووجهه أن مضمون الجزاء هنا ربط تأليفه بكون علم البلاغة وتوابعها بالاوصاف الآتية وليس فى تأكيده كبير فائدة قال يس وفيه ان الجزاء فى الحقيقة الاخبار والاعلام وكأنه قيل فأقول أو فاعلم وبذلك أيضا يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الحمد أى بناء على تعلق الظرف بالجزاء كما هو الراجح والا فالمضمون المذكور ثابت حمد أو لم يحمد على انه أجيب عن هذا بأن البعدية رتبية اهـ وبذلك أيضا يظهر استقبال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضا قوله أما بعد أى بعد البسملة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكيره ابتداء تأليفه بهذه الامور المتبرك بها ليكون الشروع فيما بعدها غير ذاهل عنها فيزيد فى التبرك أطول (قوله هو) أى ههنا (قوله المبنية) أى لشبهها بأحرف الجواب كنعم فى الاستغناء بها عما بعدها كما فى الفاكهى لا للافتقار لانه انما يوجب البناء اذا كان الى جملة وبنى على حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت ضمة لتتكمل له الحركات الثلاث وجبرا لما فاته من الاعراب باعطائه أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أى لفظا لا معنى بدليل قوله المبنية وانظر لم اقتصر على هذا الاحتمال مع أن عبارة المصنف محتملة لنية لفظ المضاف اليه فتكون بعد معربة وهذا الاحتمال أظهر لان الاصل فى الاسماء الاعراب فكان ينبغى ذكره ان لم يقتصر عليه اهـ يس وقد يقال ثبتت الرواية عند الشارح بالضم اما بالتلقى عن المشايخ أو لكونه رآها كذلك بخط المصنف أو أحد تلامذته فتأمل (قوله أى بعد الحمد والصلاة) فيه اشارة الى أن المضاف اليه نوى ثبوت معناه دون لفظه والا لقال أى بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ والمراد بالحمد الثناء فدخلت البسملة وبالصلاة الدعاء فدخل السلام ولا احتياج لهذا على النسخ التى ليس فيها ذكر السلام وبذلك اندفع ما قيل ان الشارح لم يأت فى تقدير المضاف اليه بالمضاف اليه جميعه تامل (قوله والعامل فيه) أى فى محله حال البناء كما هنا وفى لفظه حال الاعراب نصبا على الظرفية كقولنا أما بعد حمد الله وكتب أيضا قوله والعامل فيه أما صريح فى أنه من متعلقات الشرط والاوجه أنه من متعلقات الجزاء اذ القصد تحقيق الجزاء والملائم له اطلاق الشرط لا تقييده كذا فى الفنرى وكتب أيضا قوله والعامل فيه أما وقيل العامل فيه فعل الشرط المحذوف (قوله لنيابتها عن الفعل) أى فعملها بطريق النيابة ولم يقل ومهما مع أنها نائبة عنها أيضا لان نيابتها عنها لا مدخل له فى العلة (قوله والاصل) أى ما حق التركيب أن يكون عليه وانما لم يستعمل هذا الاصل اختصارا وما ذكره من أن الاصل مهما يكن من شئ مبنى على أن مراد سيبويه بقوله معنى أما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه فى الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير أن أما تفيد لزوم ما بعدها لما قبلها لا أنه كان فى الاصل كذلك بل الاصل ان يكن فى الدنيا شئ حذف الشرط وزيدت ما وأدغمت النون فى الميم وفتحت الهمزة والتفصيل فى الرضى اهـ فنرى وقوله مهما فى القاموس مهما بسيطة لا مركبة من مه وما ولا من ما ما خلافا لزاعمهما ولها ثلاثة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط نحو مهما تأتنا به من آية الثانى الزمان والشرط كقوله وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا الثالث الاستفهام كقوله * مهما لى الليلة مهما ليه * وفى هذين خلاف وقوله يكن هى تامة وفاعله ضمير راجع لمهما ومن شئ بيان لمهما فى موضع الحال لتأكيد العموم أو لادخال الزمان أيضا وان كان مهما للزمان والشرط ففاعله من شئ ومن زائدة لان الشرط فى حكم غير الموجب اهـ عبد الحكيم وقوله وفاعله ضمير الخ أى ان كانت مهما هنا بالمعنى الاول من معانيها بدليل ما بعده ويصح أن تكون يكن ناقصة على المعنيين واسمها الضمير أو شئ وخبرها بعد وقوله أو لادخال الخ أى وادخال ما يعقل أيضا تأمل وكتب أيضا قوله والاصل الخ جواب سؤال نشأ من قوله لنيابتها عن الفعل فهو استئناف بيانى (قوله بعد الحمد) مبنى على أن الظرف من متعلقات الشرط (قوله هنا) أى فى هذا الاصل قال ع ق وانما قيدنا ابتدائية مهما بهنا لانها قد تكون فى غير هذا المكان مفعولا كقولنا مهما تعط من شئ أقبل اهـ ومحل كونها فى هذا الاصل مبتدأ

(قوله يحوج الى تقدير الخ) كان يقال هنا الازمان شتى ولا علقة لنا بالزمن السابق على البسملة وما معها وأما بعد البسملة وما معها فلما كان الخ (قوله والمقصود منه تذكيره الخ) فان علق الظرف بنحو القول والتأليف قصد مع ذلك الاحتراز عن الزمن السابق للاشارة الى الامتثال (قوله أى ههنا) تقييد اذ هى فى غير ما هنا قد تكون معربة مع الاضافة ودونها (قوله اذا كان لجملة) أى وكان لازما (قوله صريح فى أنه من متعلقات الشرط) سواء حملت النيابة على الحلول محل فعل الشرط أو حملت على افهام معناه بسبب حلولها محل اسم الشرط (قوله والملائم له اطلاق الشرط الخ) هذا مسلم لكن لا يفيد المدعى لان التقييد وان لم يلائمه لكن لا ينافيه ولا يبعده أدنى ابعاد كما علمت ففى اقتضاء المقام الفائدة كما مر تعين وان اقتضى أيضا تقييد الجزاء لفائدة من فوائده قيدا جميعا (قوله ولا من ما ما) أى مهما الشرطية وما المزيدة ثم أبدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار كما فى المغنى.

اذالم تجعل للزمان والشرط كما جوزه عبد الحكيم والا كانت فى محل نصب على الظرفية الزمانية وكتب أيضا قوله ومهماهنامبتدأ اختلف فى خبرهذا المبتدا ونحوه على ثلاثة مذاهب الاول أنه الشرط وحده والجزاء قيد فيه والثانى أنه الجزاء وحده والشرط قيد فيه والثالث أنه مجموع الشرط والجزاء اه جربى (قوله والاسمية لازمة للمبتدا) لم يقل له وان كان مقتضى الظاهر لئلا يتوهم رجوع الضمير لمهماوليس مرادا لايقال هلاراعى ذلك أيضا فى قوله لازمة له لانا نقول الاضمار أصل ولزوم الاسمية للمبتدا من لزوم الصفة للموصوف لامن لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان كمازعم يس لان ذلك انما يصح فى جعل اللازم للمبتدا الاسم (قوله والفاء لازمة له) أى لاتنفك عن الاتيان بعده متصله بجوابه وقوله غالبا أى فى غالب أحواله ومواضعه فلا ينافى اللزوم وكتب أيضا قوله غالبا أى فى غالب أحواله وهو ما أشير اليه فى هذا البيت اسمية طلبية وبجامد * وبما ولن وبقدو بالتنفيس

واحترز بقوله غالبا كما قال يس عما اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد أو مضارعا مثبتا أو منفيا بلا وعن الحذف فى غير ذلك للضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * (قوله فبن تضمنت أمامعنى الابتداء والشرط) أى أفهمتهما ودلت عليهما لوقوعها موضعهما والمراد بالابتداء المبتدأ وبالشرط فعل الشرط فاضافة معنى الى الابتداء والشرط للبيان والمراد بالمعنى مايعنى ويقصد مطلقا الاماقابل اللفظ ويصح قراءة الشرط بالنصب عطفا على معنى وعبارته فى المطول فوقعت كلمة أماموقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما اه قال عبد الحكيم أى كتضمن نعم جملة الجواب وفى ذلك دلالة على ماحملنا به عبارة الشارح هنا وبه يسقط مايقال لم يعهد تضمين الحرف معنى اسم وفعل لانه مبنى على أن القصد بالتضمين الاشراب وكتب أيضا قوله فبن تضمنت الخ قال القدرى اعلم أن ظاهر ماذكره هنا من كون أماواقعة موقع المبتدا وفعل الشرط مخالف لما ذكره فى أحوال متعلقات الفعل فى تحقيق قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم حيث قال ثم أصل أمازيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف الملزوم الذى هو الشرط أعنى يكن من شئ وأقيم مقامه ملزوما القيام وهو زيد لانه يدل على أن أما لم تقع الاموقع أداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على المذهبين اه وقد أشار ثم كما فى الحفيد الى أن الطرف بين أما والفاء من معمولات الجزاء خلاف ماشى عليه هنا قال الحفيد فى كبراه المحققون على هذا مطلقا سواء كان مابعد الفاء يجب له الصدر كان وما النافية أولا اه (قوله لزمتها الفاء) فى الحواشى الخسروية فان قيل اذا كان علة لزوم الفاء لأما تضمنها معنى الشرط وكانت الفاء لازمة للشرط غالبا لزم أن يكون لزومها لأما أيضا غالبا والالزم مزية الفرع على الاصل قلنا لما تضمنت أمامعنى الشرط ولم يكن الشرط مصرحا به وجعل الفاء دليلا عليه وجب لزوم الفاء كليا بخلاف ظاهر الشرط فانه لا يحتاج الى دليل لذلك فلزوم الفاء كليا لضعفه لالمزيته اه وفى كون اللزوم كليا نظر لانها قد تحذف اذا دخلت على قول حذف وبقى مقوله نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أى فيقال لهم أكفرتم الا أن يقال هذا قليل وقد تحذف فى الضرورة كقوله * أما القتال لاقتال لديكم * وفى ندور كقوله صلى الله عليه وسلم أماموسى كأنى أنظر اليه وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله فيحتمل أن التقدير فأقول ما بال رجال فهو من قبيل الآية تدبر اه يس وحاصل الجواب أن حذف العامل لم يطرد اختيارا الافى موضع واحد وهو موضع حذف القول قالوا بكلية لزومها بخلاف حذفها مع الشرط فطرد فى مواضع وكتب أيضا قوله لزمتها الفاء الخ ينبغى أن يكون بمعنى ألزمت الفاء واللصوق أو جعلت الفاء واللصوق لازمين ونحو ذلك ليتحد الفاعل فيصح نصبا قامة على أنها مفعول لاجله اذ شرطه اتحاده وقوله لزمتها الفاء راجع لقوله والشرط وقوله ولصوق الاسم راجع لقوله الابتداء وكتب أيضا قوله لزمتها الخ اعلم أن الحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها باعتبار اللفظ والكلمة فلذا قال لزمتها الفاء ولو قال لزمها صح لكن ينبغى أن يعلم أنه عطف على الفاء اللصوق وهو مذكر فقد اجتمع مذكر ومؤنث لكنه مجازى وأسند الفعل اليهما والحكم فى ذلك للسابق منهما فاحفظه اه يس

والاسمية لازمة للمبتدا ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فبن تضمنت أمامعنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء

(قوله فاضافة معنى الخ) لاحاجة الى ذلك كما لا يخفى اذ المقصود دفع ماسيذكره من الاشكال ومجرد كون التضمن هنا ليس بطريق الاشراب كاف فى دفعه فالاضافة من اضافة المدلول الى الدال والمعنى قابل اللفظ وسيأتى انه لادلالة فى عبارة المطول وما كتبه عبد الحكيم عليها على شئ من ذلك سوى أنه ليس المراد التضمن بطريق الاشراب فقوله بعد وعبارته فى المطول الخ لايشهد له اه (قوله كتضمن نعم) ظاهره أن نعم خلت محل الجواب بحيث لايقدر بعدها وصرح سم بانه مقدر بعدها (قوله سواء كان مابعد الفاء الخ) أى لانه يجوز الغاء المانع لغرض مهم وهو هنا الدلالة على أن مابعد الفاء لازم لماقبلها (قوله وجعل الفاء دليلا عليه) لايمتنع من ذلك جعل أما دالة عليه كما لا يخفى على أن الفاء هى التى دلت على حلول أما محل الشرط فافهم

ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء الاثر في الجملة (فلما) هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا أو معنى (كان علم البلاغة) هو علم المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

(قوله ولصوق الاسم) لما كان اللازم للمبتدا نفس كونه اسما كان المناسب أن يكون اللازم لنا ئبه أيضا كذلك ولما لم يمكن لتعين حرفية أما جعل لصوق الاسم أي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله واعترض على لصوق الاسم بقوله تعالى فأما ان كان من المقربين وأجاب الشارح في الحواشي بأن التقدير فأما المتوفى فالاسم لاصق تقديرا والرضى قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما أم لا اه سم (قوله اقامة للازم) هو الفاء والاسمية وقوله مقام الملزوم هو المبتدا والشرط (قوله في الجملة) يرجع الى ماقبل قوله وابقاء أيضا وذلك لان الفاء وان قامت في مقام الشرط وهو ماقبل الجزاء الا أنها ليست في مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ماقبل الظرف لانه معموله وكذا لصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدا الان مقامه حقيقة هو موضع أما لانها نابت عنه ووقعت في موضعه تأمل سم وقوله لانه معموله أي على تعلقه بالجزاء ومعمول الشرط على تعلقه به والعامل مقدم فكذا ما قام مقامه من الفاء فاندفع بحث الحفيد وأما بيان ابقاء الاثر في الجملة فهو كما قال الحفيد ان آثار المبتدا وعلاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما فلصوق الاسم ابقاء لها في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملة الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها في الجملة وكتب أيضا قوله في الجملة أي بحسب الامكان (قوله هو ظرف) أي فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يجيء بمعنى لم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم وبمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اه عبد الحكيم وكتب أيضا وقيل حرف (قوله بمعنى اذ) أي ملتبس بمعناها وهو الزمن الماضي وهو أولى من قوله في المطول بمعنى اذا لان اذا للاستقبال (قوله يليه فعل ماض) أي لفظا أو تقديرا كقوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

وكتب أيضا قوله يليه الخ سكت عن جوابها لما فيه من الخلاف والاصح وجوب كونه أيضا ماضيا (قوله لفظا) أي ومعنى وقوله أو معنى أي فقط كالمضارع المنفي بلم في نحو لما لم يقم زيد لم يقم عمرو (قوله علم البلاغة) ليس القصد المعنى العلمي بل المعنى الاضافي والمراد علم له زيادة تعلق عن غيره كالنحو بالبلاغة وتوابعها فلا يلزم العطف على جزء العلم ولا ارجاع الضمير في توابعها على جزئه على أنه يصح ارادة المعنى العلمي ويكون حذف من الثاني المضاف وأبقى المضاف اليه على جره وأما الضمير فيكون راجعا الى علم البلاغة وأنث باعتبار أنه صناعة وكتب أيضا قوله علم البلاغة أفرد مع أن المتعلق بالبلاغة علمان لان المفرد المضاف يعم واشارة الى شدة تناسبهما حتى كأنهما واحد (قوله وعلم توابعها) أشار بتقدير المضاف الى ان توابعها بالجر عطفا على البلاغة وأن المضاف الذي هو علم مسلط عليها فيكون واقعا على ثلاثة علوم وكتب أيضا قوله وعلم توابعها جعل المصنف البديع علما برأسه مع أن الزمخشري حصر علم الادب في اثنى عشر علما ولم يعد البديع علما برأسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة لرجحان ما سلكه المصنف لان للبديع موضوعا متميزا عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة أيضا فجعله علما مستقلا أولى (فان قلت) لا دخل للبديع في الكشف عن وجوه الاعجاز على المذهب المنصور وهو أن اعجاز القرآن لكونه في أعلى طبقات البلاغة ولا في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو أقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في الافادة فكيف جعل العلوم الثلاثة من أجل العلوم وأدقها وعلله بأن بها الكشف والمعرفة المذكورين (قلت) لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية وأجرى التعليلان على ذلك أفاده الفنري واعلم ان المراد بعلم الادب علم العربية بالمعنى العام لاثنى عشر علما قال السيرامي علم العربية هو العلم الباحث عن أحوال اللفظ صحة وفسادا فالباحث عن حال جوهر اللفظ ومادته لغة وعن أصله وفرعه اشتقاق وعن هيئته تصريف وعن حال آخره اعرابا وبناء نحو وعن حال مطابقته مقتضى الحال المعاني وعن اختلافه في التعبير به عن المعنى الواحد وضوحا وخفاء البيان وعن محاسنه البديع وعن وزنه العروض وعن آخر الموزون القافية وعن كيفية النظم وترتيبه قرض الشعر وعن كيفية ترتيب المنثور انشاء النثر من الخطب والرسائل وعن كيفية ايراده في الكتابة علم الخط فهذه

(قوله وأجاب الشارح الخ) لا يخفى أن هذا التقدير مستغنى عنه ولا دليل عليه الا اطراد الحكم الذي هو الدعوى فقد جعل الدعوى دليلا فالظاهر أن لصوق الاسم أكثري لا كلي أفاده عبد الحكيم والسبب الجلي والعلة الباعثة كل منهما لا يصلح دليلا (قوله والرضى قال الخ) محصل كلام الرضى أن أما نائبة عن مهما فقط وأتى بشيء من الجزاء اسما أو غيره ليكون كالعوض عن فعل الشرط ولا يلزم لصوق الاسم بها (قوله لم يقم في مقام المبتدا) أي الحقيقي كما يفيده ما بعده فلا ينافي أنه قام في مقامه التسمحي وهو ماقبل الجزاء (قوله أي على تعلقه بالجزاء الخ) المناسب أن يقول أي على تعلقه بالشرط والعامل مقدم فكذا ما قام مقامه من الفاء وعلى تعلقه بالجزاء الامر ظاهر لان الرد من سم على الحفيد انما هو عند تعلقه بالشرط (قوله من جملة الشرط) أي كون الشرط جملة مركبة من مسند ومسند اليه فلا يقال فيه جعل الشيء علامة على نفسه قاله بعض مشايخنا

اثنا عشر علما ينقسم اليها علم العربية والفرق بين العروض وقرض الشعر أن العروض يتميز به الموزون
من غيره وقرض الشعر يعرف كيفية انشاء الموزون المقفى السالم من العيوب اه وكتب أيضا وعلم
توابعها كالطباق والجناس (قوله من أجل الخ) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلها
جميعها وانما يلزم كونها من الطائفة التى هى أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل
منها كعلم التوحيد والشرائع اه ع ق أى لان الاجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا) أى رتبة ومنزلة
وكتب أيضا قوله قدرا تمييز اما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون أصله من أجل قدر العلوم أى أقدارها
وأما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون أصله من قدر أجل العلوم أى أقدارها وعلى التقديرين
لابد من تقدير مضاف فى علم البلاغة ومعطوف عليه أى لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر
العلوم أو قدر أجلها اه أطول والاحتمالان اللذان فى قدرا يجريان فى سرا أى وأدق سرها أى أسرارها أو
وسر أدقها أى اسراره على ما مر اه وقال عبد الحكيم قدرا تمييز من نسبة الاجل الى العلوم محول عن الفاعل
أى من طائفة علوم أجل قدرها وكذا قوله سرا أى من طائفة علوم أدق سرها ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى
الظاهر فان التقدير اعتبار لا استعمال كما وهم الفاضل الاسفراينى (قوله وأدقها سرا) أراد بسر العلم ما يدرك
بذلك العلم اه ع ق كدقائق العربية المدركة بعلم البلاغة وتوابعها (قوله لا بغيره) اشارة الى الحصر
المستفاد بتقديم به وقوله من العلوم اشارة الى أن الحصر اضافى والا فقد يكون ذلك بغير علم كالالهام اه سم
وكالسليقة (قوله العربية) أى اللغة العربية (قوله فيكون الخ) فيه اشارة الى أن قوله يعرف الخ دليل
للادقية لكن لا يتم الدليل الا بواسطة مقدمة مطوية مسلمة وهى أن دقائق العربية وأسرارها من أدق
الدقائق والاسرار ونظمه هكذا هذا الفن يعرف به دقائق العربية وأسرارها وكل ما هو كذلك فهو من أدق
العلوم سرا والدقائق والاسرار بمعنى كما فى ع ق والمراد الامور التى تقتضيها البلاغة كالتأكيد للمنكر
وعدمه لخالى الذهن هذا ان أرجعنا ضمير أسرارها للعربية وهو المتبادر ويصح ارجاعه للدقائق ويراد بها
تلك النكات وبأسرارها فوائدها كدفع الانكار بالتأكيد ويمكن على هذا أن يراد باسرار الدقائق أدقها
فلا يحتاج الى توسط مقدمة محذوفة كما فى يس (قوله ويكشف الخ) أى يزال علة للاجلية كما سيشير اليه
الشارح ففى كلام المصنف لف ونشر مشوش قال الفنرى وانما بدأ بالاجلية فى اللف لانها أدخل فى المدح من
الادقية وأخرها فى النشر لان دليلها انما يكشف بما ذكره فى توجيه الادقية من أنه يعرف به دقائق العربية
(قوله عن وجوه الاعجاز) أى طرقه وأسبابه وهى دقائق البلاغة وأسرارها كما سيشير اليه الشارح وكتب
أيضا قوله عن وجوه الاعجاز لم يقل عن الاعجاز لانه انما يعرف بالذوق المكتسب من كثرة مزاولة الوجوه
المكشوفة بهذا العلم لا به كما فى المفتاح اه أطول ملخصا (قوله فى نظم القرآن) حال من وجوه أو من
الاعجاز أو صفة لاحدهما بحسب تقدير المتعلق معرفة أو نكرة وكتب أيضا قوله فى نظم القرآن هو فى
الاصل مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت الشئ قرأ وقرآنا أى جمعته وبمعنى القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة
وقرآنا فنقل الى الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه
هذا هو المفهوم من شرح الكشاف للشارح أو جعل أولا بمعنى المفعول ثم نقل الى الكلام المذكور وهذا
هو المفهوم من عبارته فى المطول ووجه الاول خفة المؤنة ووجه الثانى الانسبية وهو علم شخص ان قلنا بعدم
اختلاف الكلام باختلاف المتكلم كما هو عرف أهل العربية وان لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف محل
فقط كما اشتهر بل اختلاف بالشخص عند التحقيق وعلم جنس ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا
الكلام فى سائر أسماء الكتب والتراجم وكذا أسماء العلوم لان اختلافها باختلاف التعقل كاختلاف
ألفاظ مسمى الكتب باختلاف التلفظ (قوله أى به يعرف الخ) بيان لحاصل معنى مجموع قوله ويكشف
الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التفصيل والتحقيق فلا يرد ذكر اعجازه فى كتب الكلام لانه على وجه
الاجمال والتوسل لاثبات مسئلة النبوة على أن علم الكلام يعرف فيه أن القرآن معجز وهذا العلم يعرف به

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا اذ به) أى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (يعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا (ويكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن أستارها) أى به يعرف أن القرآن معجز

(قوله وقال عبد الحكيم الخ) وعلى هذا لا يحتاج الى تقدير مضاف فى علم البلاغة (قوله من نسبة الاجل الى العلوم) أى التى هى مدلول الضمير فى أجل العائد على موصوف أجل وليس المراد العلوم المنطوق بها لانها مفضل عليها والمراد المفضل (قوله ولا يلزم عمل اسم التفضيل الخ) فيه أن الاصل أن لا يقدر الا ما يصلح أن يظهر وان كان التقدير اعتبارا لا استعمالا فالحق مع الاسفراينى وهو العلامة عصام الدين ابراهيم ابن محمد بن عرب شاه (قوله ونظمه) ذكر المصنف صغراه بقوله اذ يعرف الخ وطوى كبراه لعلمها وذكر الدعوى فى قوله ولما كان علم البلاغة وهو عين النتيجة اذ الاختلاف بينهما انما هو بالاعتبار

لكونه فى أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبى صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم قدرا لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام أو تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن

أنه معجز وفرق بين ما يعرف فيه وما يعرف به فلا يرد من أصله (قوله لكونه فى أعلى الخ) يصح تعلقه بيعرف على أن المعنى لانه يعرف به كونه الخ وتعلقه بمعجز فالمعرفة منصبة على الاعجاز وعلته وعلة علته لكن معرفة الاولين به بواسطة معرفة الدقائق والاسرار التى اشتمل عليها القرآن ومعرفة هذه به مباشرة فناسب حل الشارح عبارة المصنف وكتب أيضا قوله لكونه فى أعلى الخ أى لا لكونه يخبر عن المغيبات ونحوه من الاقوال فى وجه الاعجاز (قوله فى أعلى مراتب البلاغة) المراد الاعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار أقصر سورة منه فى تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد أن الاعجاز لا يتوقف على كونه فى الطرف الاعلى اه يس أى فالمراد الاعلى من نوع مقدور البشر لا مطلقا وبذلك أيضا يندفع ما أورد على كلامه من أنه يقتضى أن القرآن كله فى مرتبة واحدة وليس بعضه أعلى من بعض وليس كذلك (قوله عن طوق البشر) مصدر طاقه اذا قدر عليه ويقال أطاقه اطاقة (قوله وهذا) أى ما ذكر من معرفة أن القرآن معجز وقوله وسيلة الى تصديق النبى أى لكون القران معجزته (قوله فيكون) أى هذا العلم (قوله لكون معلومه الخ) تعليل لتفريع كونه من الاجل على ما تقدم لا لكونه من الاجل لان علته المفرع عليه وكتب أيضا قوله لكون معلومه وهو الاعجاز كما هو ظاهر من كلام الشارح ووجه أجليته هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذى هو القرآن وقوله وغايته يجوز أن يراد بها الفوز ويجوز أن يراد بها تصديق النبى صلى الله عليه وسلم وعلى كل فلا ينافى ذلك أن هذه الغاية تحصل بعلم الكلام أيضا من سم (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) أى فى النفس قال الشارح فى مطوله وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المصنف أى فى الاستعارة بالكناية فانها عنده التشبيه المضمر فى النفس اه وجرى على مذهبه مع ضعفه لانه المستعير وكتب أيضا قوله وتشبيه وجوه الاعجاز أى هذا المركب الاضافى اه يس أى معناه (قوله واثبات الاستار الخ) قال الحفيد هذا مبنى على ما هو العرف من اختصاص الستر بالمحسوس والا فالستر يطلق فى اللغة على المعنوى أيضا اه والذى فى القاموس والصحاح والمصباح وغيرها أن الستر بكسر السين واحد الستور والاستار وهو ما يستر به وأما بالفتح فمصدر وليس فى ذلك ما ادعاه بل قد يتبادر منه خلافه (قوله ايهام) أى تورية لان الوجه يستعمل فى معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق أى المعنوى وهو البعيد وهو المراد هنا (قوله أو تشبيه الاعجاز الخ) وعليه يكون المراد بالاعجاز المعجوز عنه وهو جمل القرآن اه عبد الحكيم أى ليتوافق المشبه والمشبه به فى الجمعية ولك أن تقول شبه الواحد بالجماعة لقصد المبالغة وكتب أيضا قوله أو تشبيه الاعجاز أى المضاف اليه فقط اه يس (قوله بالصور) أى المصورات وجمع ليلائم وجوه (قوله ترشيح) الترشيح أن يذكر شئ من ملائمات المشبه به سواء ذكر المشبه به كما فى المصرحة أو لم يذكر كما فى المكنية وما قيل من أنه لا يكون الا فى المصرحة لانه يجب أن يقارن لفظ المشبه به فمردود وكتب أيضا ظاهره أنه لا ترشيح للاستعارة على الوجه الاول مع أن الكشف ترشيح (قوله ونظم القرآن الخ) قال خسرو المراد بهذا الكلام بيان نكتة ايثار التعبير بالنظم على التعبير باللفظ وهى التنبيه على منشأ الاعجاز فان النظم تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبة ودلالاتها متناسقة كأن ناظمها التزم ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل ولما كان الاعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان اختار النظم عليه مع ما فيه من الاستعارة والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمقتضيات الاحوال ومناسبتها اياها فلا ترد المتشابهات لان تشابهها مقتضى حال البلاغة فيها فبه كان ارتفاع شأنها وفى الفنرى النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعانى الخ وقد يطلق على مطلق الترتيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ وكتب أيضا لم يقل والنظم لانه بلا اضافة للقرآن قد يستعمل فى أعم من المعنى المذكور كما فى الفنرى وكتب أيضا قوله ونظم القرآن تأليف كلماته أى المراد به هنا ذلك مجازا لان النظم فى الاصل ادخال الدر ونحوه فى السلك استعير هنا للتأليف على سبيل الاستعارة التصريحية ويصح أيضا اجراء

(قوله على أن المعنى الخ) اشارة الى تقدير مضاف ومتعلق بذلك المضاف وهو لفظ به والاصل لمعرفة كونه فى أعلى الخ به وكذا يكون التقدير فى قوله لاشتماله الخ (قوله فناسب حل الشارح عبارة المصنف) فانها تفيد أن هذا العلم يعرف به الاشتمال المذكور فافهم (قوله أى هذا المركب) أى وجوه الاعجاز وقوله أى معناه فيه تسمح أى معنى المضاف منه انه المشبه ومعنى المضاف اليه غير داخل

تأليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها فى النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ما صنف فيه) أى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نفعا) تمييز

الاستعارة فى القرآن بأن يكون شبهه بالدر على سبيل الاستعارة بالكناية والنظم تخييل (قوله تأليف كلماته) المراد الالفاظ مفردة أو مركبة لا خصوص المفردات (قوله مترتبة المعانى) أى الامور التى يقصدها البلغاء كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند اليه أو المسند لاقتضاء الحال لذلك وترتيبها وضع كل منها فى محله المطلوب فيه قال عبد الحكيم وهذا اشارة الى علم المعانى وقوله متناسقة الدلالات قال عبد الحكيم أى فى الوضوح والخفاء وهذا اشارة الى علم البيان اه أى دلالاتها متناسقة فى وضوحها وخفائها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أى عقل البليغ راجع لكل منهما كما فى عبد الحكيم وسيأتى ان علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال والبيان علم يعرف به تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالات (قوله لا تواليها فى النطق الخ) أى بخلاف نظم الحروف فانه تواليها فى النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما أدى الى فساد فى اللفظ اه مطول (قوله وضم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أى على أى حالة وقع الضم ولو من غير مراعاة العلمين أى المعانى والبيان ويحتمل رجوع ضمير اتفق للتوالى والضم وأفرده لتلازمهما (قوله وكان) عطف على كان الاولى (قوله القسم الثالث) هو الاخير وأما القسم الاول ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثانى ففيه العروض والقوافى والمنطق وقوله من مفتاح العلوم فى العلوم استعارة بالكناية ومفتاح تخييل أو تصريحية فى مفتاح أصلية أو تبعية على الخلاف فى أسماء الزمان والمكان والآلة وكتب ايضا ما نصه قال فى الاطول سمى كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التى اشتمل عليها أو لانه مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها منها وكتب أيضا قوله من مفتاح أى الكائن من مفتاح أو كائنا من مفتاح فهو صفة للقسم أو حال منه وفيه أنه مبتدأ فى الاصل والحال لا يأتى من المبتدا الا أن يجرى على أن اسم كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين أو على جواز اتيان الحال من المبتدا وهو قول سيبويه وعلى جعله صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لا دلالة له على الحدث والا كانت أل موصولة فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة وهو غير سائغ وكتب على قوله أى الكائن من مفتاح ما نصه ولا يرد أن الظرف بعد المعرفة حال لان ذلك اذا لم يمنع مانع كعدم ما يصلح لمجىء الحال منه على الراجح كما هنا أفاده يس وكضعف المعنى على الحالية (قوله الفاضل العلامة) وصفه بذلك لا ينافى ما وصف به من الاعتزال (قوله يوسف) فيه ست لغات تثليث السين مع الهمز أو الواو كما فى شيخ الاسلام على البخارى (قوله السكاكى) نسبة الى سكاكة قرية بنيسابور وقيل بالعراق وقيل باليمن (قوله أعظم ما صنف الخ) أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيقتضى ان القسم الثالث كتاب مع أنه بعض كتاب ويجاب بأنه كتاب باعتبار انه على حدته مع انه كتاب لغة لانه من الكتب بمعنى الجمع فيصدق بالكل والبعض قال شيخ الاسلام زكريا فى حواشى المطول ما موصولة أو نكرة موصوفة ولا يجوز كونها موصولا حرفيا اذ المعنى أعظم التصنيف لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والقسم الثالث بعض المصنفات لا التصنيف فلا يجوز الا ادعاء اه وظاهره أنه مع الادعاء يجوز كونها مصدرية والظاهر خلافه لانه بين ما يقوله من الكتب اه يس وفيه أن تبيين ما يقوله من الكتب لا ينافى مصدريتها الادعائية لان المراد بالتصنيف عليها المصنف غاية الامر أنه ادعى أنه عين التصنيف بالمعنى المصدرى مبالغة ويمكن وجه آخر لجواز المصدرية وهو جعل المصدر المؤول بمعنى اسم المفعول أى أعظم المصنفات كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان أن يفترى فى تأويل افتراء بمعنى مفترى وحينئذ لا اشكال فى بيان ما يقوله من الكتب (قوله المشهورة) فغير المشهورة بالاولى اه ع ق (قوله بيان لما) تعقب بأن من البيانية مع مدخولها فى موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا مفعولا بل مضاف اليه فالاقرب أنه بيان للضمير المستتر فى صنف ولا يلزم مقارنة الاشتهار لزمن التصنيف لجعله من الحال المقدرة وفى ذلك البيان رمز بمبالغة فى نفعه اذ الاشتهار لا يكون الا للنفع وصيانة عن تهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ما صنف

(قوله أى عقل البليغ) أى حتى يكون ما اقتضاه العقل غير خارج عن قواعد العلمين (قوله ولو من غير مراعاة العلمين) أى اللذين يحصل بمراعاتهما الترتيب والتناسق وكان الاوضح أن يقول ولو من غير ترتيب وتناسق (قوله هو الاخير) أفاد أنه ثلاثة أقسام فقط (قوله أو تبعية) فيشبه التوصل بالكتاب الى العلوم بالفتح ويستعار لفظ الفتح للتوصل اليها ويشتق منه مفتاح بمعنى موصل الى العلوم (قوله بمعنى الصفة المشبهة) أى وأل الداخلة عليها حرف تعريف على الصحيح (قوله ولا يرد أن الظرف الخ) مبنى على ظاهر كلام المعربين وقد ردّه فى المغنى بان المدار على المتعلق فان قدر معرفة كان نعتا والا كان حالا اه

فيه

فيه بعيدة عن مظنة التصديق اهـ يس وقوله اذ دعوى الاطلاع الخ ودعوى اثبات الخ أى اللازمتين لقوله أعظم ما صنف فيه ننعامع حذف قوله من الكتب الخ وقوله قبل بل مضاف اليه أى والحال لا يأتى من المضاف اليه الا اذا صلح المضاف لعمله فى الحال النصب كأن كان اسم فاعل أو مصدرا أو كان جزأ من المضاف اليه نحو أعجبنى وجه زيد متبسما أو مثل جزئه فى صحة اسقاطه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وهنا ليس كذلك (قوله من أعظم) أى من نسبة أعظم الى ما صنف فيه فلا بد من تقدير مضاف فى القسم الثالث اى لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه ويحتمل أنه تمييز من نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه وجعله تمييزا من المشهورة بعيد وان كانت أقرب أى المشهور نفعها لانه لا يكون حينئذ نصا فى المقصود وهو أن الاعظمية باعتبار النفع لجواز أن تكون باعتبار آخر اهـ يس (قوله لكونه أحسنها ترتيبا الخ) فى تقدير لكون ترتيبه وتحريره وجمعه للاصول أحسن ترتيبات الكتب المشهورة وأتم تحريراتها وأكثر جموعها ففيه حذف مضاف ومعطوفين وكتب أيضا قوله لكونه أحسنها الخ قال فى الاطول و بين كونه أعظم نفعا بكونه جامعا الثلاثة أمور كل منها مشتمل على عظم النفع لا بكل من الثلاثة كما يشير اليه كلام الشارح حيث جعل قوله وأتمها تحريرا فى قوة ولكونه أتمها تحريرا وقوله وأكثرها للاصول جمعا فى قوة ولكونه أكثرها للاصول جمعا أما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما كان حسن الترتيب يوجد كل مقصد فى محله فلا يفوت الطالب وأما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت و يكون خالص النفع بعظم نفعه وأما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر اهـ يس وقوله كما يشير راجع للمنفى على ما هو الظاهر تأمل وكتب أيضا قوله أحسنها ترتيبا فيه أن الترتيب وضع كل شئ فى مرتبته وهذا لا تفاوت فيه وأجيب بانه يقبله من حيث ان المسئلة قد يناسبها مواضع عديدة لكنها بعضها أنسب فالتفاضل بهذا الاعتبار وكتب أيضا قوله ترتيبا لا يخفى أن الترتيب والتحرير صفتان للمرتب الذى هو السكاكى لا للمرتب الذى هو القسم الثالث فوصفه بهما مجاز عقلى للملابسة بينهما وهى وقوعهما عليه أو هما مصدران للمبنى للمفعول فوصفه بهما حينئذ حقيقة ويحتاج عليه الى جعل المصدرين فى تفسير الشارح لهما كذلك تدبر (قوله أى أحسن الخ) لو قال أى الكتب لكان أخصر (قوله وضع كل شئ الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شئ لئلا يرد الاعتراض المشهور اهـ عبد الحكيم وحاصله أنه لا يصح عود ضمير مرتبته الى كل لانه يلزم عليه أن يكون كل شئ فى مرتبة كل شئ وهو فاسد ولا الى شئ لانه يلزم عليه أن يكون كل شئ فى مرتبة الشئ الواحد وهو أيضا فاسد وأجيب عنه أيضا بان الكلام من باب مقابلة الجمع بالجمع فهو على التوزيع أى وضع الاشياء فى مراتبها أى هذا فى مرتبته وهذا فى مرتبته وهكذا وأجاب الحفيد بما حاصله ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة على الراجح واضافة المرتبة للعهد الخارجى والمعنى وضع كل شئ فى المرتبة اللائقة بهذا الشئ الموضوع فيها وفيه أن الاشكال باق بحاله عليه اذ المعنى حينئذ وضع جميع الاشياء فى مرتبة شئ معين تليق هى به فتدبر (قوله وأتمها تحريرا) فيه أن تمام الشئ نهايته فلا يقبل الزيادة وما لا يقبلها لا يصاغ منه التفضيل والجواب أن المراد بالتمام القريب اليه وهو يقبلها فالكتب قريبة الى تمام التحرير والقسم الثالث أقربها اليه أو يقال التمام من جهة الكم والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس كما فى يس وفيه نظر و بهذا أيضا يندفع ما قيل ان تمام التحرير لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل وكيف يقول بعد غير مصون الخ لان كونه أقرب الى تمام التحرير بالنسبة اليها لا ينافى اشتماله على الحشو والتطويل فى نفسه على أن توهم المنافاة اذا أريد بالتحرير التهذيب عن الزوائد لا التهذيب عن الخطا والا لم تتوهم وفى الاطول ان معنى كون الكتاب أتم تحريرا كون أجزائه المحررة أكثر من محررات غيره فلا يرد الاعتراض وحاصله أن المراد بالاتمية الاكثرية وهو يرجع الى الجواب الاول (قوله هو تهذيب الكلام) قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما أن التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كبير معنى فلذا لم يلتفت اليه اهـ قرى

من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهورة (ترتيبا) وهو وضع كل شئ فى مرتبته (و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام

(قوله وهنا ليس كذلك) لا يقال ان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه لانا نقول هو فرد مما يضاف اليه لا جزء منه قاله بعض مشايخنا (قوله فتقدير المضاف) أى الزائد على التمييز وقوله فيما الخ خبر عن تقدير (قوله وان كانت أقرب) أى فى اللفظ الى التمييز (قوله فى مرتبة الشئ الواحد) أى أى واحد من مصدوق شئ العام عموما بدليا على أن العموم الشمولى فى كل وأما على أن مدخول كل عام عموما شموليا فارجاع الضمير الى شئ يؤدى المعنى السابق لا هذا (قوله وأجيب عنه أيضا الخ) هو باختيار عود الضمير على كل (قوله من باب مقابلة الخ) محصله أن كل شئ بمعنى جميع الاشياء فالكل فى نحو ذلك من الكل المجموعى لا من الكل الافرادى واضافة مرتبة للعموم لانه مفرد مضاف لمعرفة فالمرتبة بمعنى المراتب و يرتكب التوزيع وبما تقرر اندفع ما يقال التوزيع انما يصح فى الكل المجموعى لا فى الكل الافرادى فافهم

(وا كثرها) أى أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك فى الظروف لانها يكفيه رائحة من الفعل (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما فى بحث الاطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة

(قوله وأكثرها) لم يقل ولكونه أكثرها كما قال فى سابقها اكتفاء بالمقايسة وقوله أى أكثر الخ هلا حذفه كما فيما قبله اكتفاء بتفسير الضمير الاول وكتب أيضا قوله وأكثرها الخ جمع الاصول مقدم على الترتيب والتحرير عادة فكان المناسب تقديمه ذكرا الا أنه أخره رعاية للسجع (قوله للاصول) المراد بها إما الشواهد لانها أصل للقواعد وإما القواعد لان الاصل يرادف القاعدة اه يس والاولى ارادة الثانى (قوله يفسره الخ) فيه أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وأجيب بان هذا مخصوص بباب الاشتغال أو أن مراد الشارح بالتفسير مطلق الدلالة والافهام قال فى الاطول فقوله جمعا عطف بيان للتمييز المحذوف اه يس (قوله لا يتقدم عليه) لانهم جعلوا ع له لتأويله بان مع الفعل ان أريد الماضى أو المستقبل وما مع الفعل ان أريد الحال كما نص عليه ابن مالك فى الخلاصة ومعمول فعل الحرف المصدرى لا يتقدم عليه لانه ومعموله كحروف كلمة شرط الترتيب فيها اه يس وعبارة غيره ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول اه (قوله والحق جواز ذلك فى الظروف) أى لورودها فى التنزيل كقوله تعالى فلما بلغ معه السعى وقوله ولا تأخذكم بهما رأفة وتقدير عامل للظرف تكلف وليس كل مؤول حكمه حكم ما أول به فسقط ما قيل ان المصدر مؤول بأن والفعل أو ما والفعل وأن أو ما موصول حرفى والفعل صلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كتقدم جزء الشئ المرتب الاجزاء عليه على أن الذى فى كلام أئمة العربية أن المصدر انما يؤول بان أو ما والفعل اذا كان بمعنى الحدوث فاذا كان بمعنى الثبوت كما هنا لم يؤول لمخالفته للفعل فلا يصح أن يؤول به ويعمل حينئذ فى الظرف نحو له ذكاء فى الطب ومعرفة فى النحو ويجوز تقديم معموله الظرفى عليه لعدم المحذور وهو تقديم ما فى حيز الحرف المصدرى عليه وقد ذكر ذلك فى المغنى فى الكلام على قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم وجهركم وقوله تعالى أكان للناس عجبا أن أوحينا فجوز فى الظرف المتقدم على المصدر تعلقه به قال لانه لا ينحل لان والفعل أى ولا ما والفعل واشتراط التأويل انما هو للعمل فى غير الظرف من يس وكتب أيضا هذا مذهب الرضى والاول مذهب الجمهور (قوله لانها) أى الظروف مما أى من شئ يكفيه أى يكفى ذلك الشئ أى من المعمولات التى يكفيها رائحة من الفعل ومنها الحال فى قولهم تلك هند مجردة لان تلك فى قوة أشير والتمييز فى قولهم رطل زيتا أى والمصدر دال على الحدث الذى هو جزء معنى الفعل ففيه رائحة من الفعل فهو يكفى الظرف سواء تقدم أو تأخر (قوله ولكن) لدفع توهم نشأ من وصف القسم الثالث بما مر (قوله أى غير محفوظ) انظر لم أعاد لفظ غير وفى نسخ حذف غير (قوله وهو الزائد) أى اللفظ الزائد على أداء أصل المراد وقوله المستغنى عنه أى فى أداء أصل المراد سواء كان متعينا أم لا اه عبد الحكيم وكتب أيضا المستغنى عنه أى بلا فائدة (قوله وهو الزيادة) أى الزائد كما فى نسخ (قوله بلا فائدة) يلزم من كونها بلا فائدة أنها مستغنى عنها فليس فى كلامه احتباك كما قيل (قوله وستعرف الفرق بينهما) هو أن الزائد فى الحشو متعين كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فلفظ قبله زائد قطعا والزائد فى التطويل غير متعين كقوله * وألفى قولها كذبا ومينا * فالكذب والمين بمعنى واحد فيكون أحدهما زائدا قطعا لكن لا بعينه وهذا فرق من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فالحشو يكون مفسدا وغير مفسد والتطويل لا يكون مفسدا وفى قوله الفرق دون أن يقول فرقا آخر نوع اشعار بأن ما ذكره هنا ليس فرقا يعتد به وذلك أن هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساو بان صدقا وأما الفرق الذاتى الذى وعد به فى بحث الاطناب فهو يفيد الفرق بينهما اذا تاويا بينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح اه بحربى وجعل التطويل فى جانب الاختصار والحشو فى جانب التجريد لا يناسب الا الفرق الآتى قال الحفيد ما معناه ليت شعرى لم اقتصر على ما ذكر ولم يورد الفرق الآتى مع اختصاره ومع مناسبته للمصنوع هنا ومع أنه المعتد به وكتب أيضا قوله وستعرف الفرق أى المعتد به الاصطلاحى وما تقدم تقريبى لغوى (قوله وهو كون الكلام الخ) ينبغى أن يحمل متنا ولا لضعف التأليف نظرا الى أن مخالفة النحو توجب صعوبة فهم المراد على المقتفى لقواعده ويمكن أن يقال هذا القسم من التعقيد لم يوجد فى

(قوله هلا حذفه) قد يقال ذكره لطول العهد (قوله عطف بيان للتمييز المحذوف) فيه أن هذا من باب التوكيد على الاصح لا من باب عطف البيان ولا يرد أن الحذف ينافى التوكيد اذ لا منافاة لان التوكيد يعتمد المعنى لا اللفظ ولذا أجاز س وغيره الحذف مع التوكيد والتوكيد هنا يكون للاهتمام بجمع الاصول لعظم نفعه جدا نعم يمكن هنا أن يقدر المحذوف من معنى المذكور لا من مادته

(قابلا) خبر بعد خبر أي كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أي محتاجا (الى الايضاح) لما فيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (ألفت) جواب لما (مختصرا يتضمن ما فيه) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم

القسم الثالث وكتب أيضا لعله حمل التعقيد على أنه مصدر عقد مبنيا للمفعول ليكون وصفا للكتاب فلذا فسره بذلك لكن يرد أن التطويل ليس وصفا للكتاب فكان ينبغي تأويله أيضا الا أن يقال تركه اتكالا على المقايسة تأمل سم وكذا يقال في الحشو وقد يقال ان تفسير الشارح الحشو والتطويل بالزائد يفيد حملهما على المحشو والمطول به لا المعنى المصدري حتى يحتاج الى أن يؤولهما بما أول به التعقيد فالثلاثة في الاصل مصادر هذا وبناء المصدر من المجهول لا يراه المحققون دفعا للبس لانه يتبادر منه أنه من المعلوم وقد يدفع بوجود القرينة كما هنا اه (قوله قابلا) اختار في جانب الاختصار القبول وفي الاخيرين الافتقار ايماء الى أن الاحتراز عن الاخيرين أهم من الاحتراز عن الاول وأراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه أهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظريهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصر وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع اه قنرى (قوله خبر بعد خبر) يحتمل أن سكوته عن تجويز الحالية من ضمير غير مصون بمعنى مغاير للمصون لان الخبرية أظهر وأقرب أو لانه يوهم أن مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله الاختصار مع أنه ليس كذلك لانه في نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك حرر اه سم (قوله لما فيه الخ) أي ففي كلام المصنف لف ونشر مختلط (قوله عما فيه من الحشو) لم يقل لما فيه من الحشو على طريقة ما قبله اذ لا يعلم حينئذ أن المجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله لا يلزم فيه مثل ذلك فتأمله سم (قوله ألفت الخ) انما قال ذلك دون اختصرته مع أنه أخصر للاشارة الى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لامر دعاه اليه بل محط نظره تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه اه سم وكتب أيضا قوله ألفت قال في الاطول ولا يخفى أن من تتمة دواعي تأليف مختصر كذا أنه كان عنده فوائد تختص به لم يسبقه بها أحد فكان الانسب أن يضمه الى ما ذكر في الشرط بان يزيد واجتمع عندي فوائد كذا وكذا ألفت (قوله يتضمن) أي تضمن وكذا قوله ويشتمل ليناسب الفعل قبله وبعده قيل ويحتمل العكس ويؤيد الاول أنه تأويل عند الحاجة وأن الافعال الماضية أكثر بل يمنع العكس أن جواب لما يجب أن يكون ماضيا على الاصح وكتب أيضا قوله يتضمن الخ عبر في جانب القواعد بالتضمن وفي جانب الامثلة والشواهد بالاشتمال لان المتضمن جزء من المتضمن فقصد أن القواعد مضمنة لانها أجزاء الكتاب والامثلة لما لم تكن ركنا من موضوعه جعل مشتملا عليها فان الشئ قد يشتمل على ما هو زائد على أجزائه الاصلية اه من يس (قوله حكم كلي) أي حكم على كلي فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم الكلي ومعنى انطباقه صدقه عليه أي الجميع وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام في ليتعرف لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم القاعدة وما قيل من أن المراد قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء على الكل وحذف المضافين أو أن الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي وبضميري ينطبق وجزئياته المعنى المجازي أعني المحكوم عليه أو أن اطلاق الكلي والجزئي على حكم الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلي والجزئي من حيث الاشتمال والاندراج فتكلفات لا تليق بمقام التعريفات وان ذهب اليه الجم الغفير اه عبد الحكيم وقد تحصل من هذا أن في تقرير هذا التعريف أربعة أوجه والقاعدة على الثاني اسم لنفس القضية وعلى الثلاثة الباقية اسم لنفس الحكم الذي هو جزؤها وحاصل الرابع أنه شبه حكم القضية العامة التي هي أصل لما تحتها من القضايا بالمعنى الكلي بجامع الاشتمال وحكم هذه الفروع بالمعنى الجزئي بجامع الاندراج فاطلق على حكم الاصل لفظ الكلي وعلى حكم الفرع لفظ الجزئي فلا يرد أن الشائع اطلاق الكلي والجزئي على المفهوم الكلي وأفراده لا على حكم القضية الكلية وما تحتها من القضايا المخصوصة بل الشائع اطلاق الاصل والفرع عليهما والحامل على الوجه الثاني قصد موافقة التعريف المعروف من أن القاعدة اسم للقضية الكلية كما أشار اليه العلامة سم

(قوله يفيد حملهما على المحشو الخ) أي والكلام حينئذ مستقيم أي فالحشو والتطويل حينئذ جزآن من القسم الثالث وليس المراد كما لا يخفى أنهما بهذا الحل صح كونهما وصفين كما وهم (قوله على التطويل) أي وعلى التعقيد أيضا وما ذكره منتج لذلك كما لا يخفى اذ الحشو قد يكون مفسدا (قوله يتضمن ما فيه الخ) لا يخفى ما فيه من القصور كما يعلم بتتبع ما ذكره المصنف بعد وما يستغنى عنه أشار اليه في قوله ويشتمل على ما يحتاج اليه الخ وقوله ولم آل جهدا الخ (قوله من أن المراد قضية كلية الخ) لا يخفى أنه يصح ذلك سواء كان قوله حكم كلي تركيبا اضافيا أو توصيفيا سواء اعتبرنا كلية الحكم بكلية المحكوم عليه أو قلنا انها بتعلقه بكل فرد والنسبة الى كل أي كل فرد انتهى

واضافة أحكامها على الاول والثالث للبيان تأمل (قوله كلى) كليته باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته
وذلك لان القضية الواحدة لا تصدق على أخرى ولا الحكم الواحد على حكم آخر اه بحر بى وقوله لان القضية
أى ان أردنا بالحكم القضية وقوله ولا الحكم أى ان أبقيناه على ظاهره (قوله ليتعرف الخ) وكيفية التعرف
أن تأخذ الجزئى وتجعله موضوعا وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولا ثم تجعل هذه القضية صغرى
وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئى كأن تقول ان زيدا قائم كلام يلقى الى المنكر وكل كلام
يلقى الى المنكر يجب توكيده ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم بقى شئ آخر وهو أن ان التى فى موضوع
الصغرى اما أن تكون من المحكى أو من الحكاية فان كان الاول لم يلتئم مع قوله يجب توكيده لئلا يلزم
تحصيل الحاصل والجواب أن معنى قولنا يجب توكيده أى لا بد أن يكون مؤكدا وان كان الثانى لم يلتئم
مع قوله يلقى الى المنكر اذ لا يلقى اليه الخالى عن التوكيد والجواب أن معنى قوله يلقى أى يراد القاؤه وان كان
لا يلقى بالفعل وكتب أيضا فيه أنه يلزم الدور لتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسيأتى ان الشاهد جزئى
يذكر لاثبات القاعدة فتتوقف هى على معرفته والجواب أن الجهة منفكة لان توقف القاعدة على معرفة
بعض جزئياتها أى بالسماع من الموثوق بعربيته بالنسبة الى المستنبط أى الذى استنبط القاعدة وتوقف
معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غيره من المقلدين له اه من يس (قوله يجب توكيده) أى لا بد أن
يكون مؤكدا اه عبد الحكيم (قوله على ما يحتاج اليه من الامثلة) لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا اه
مطول قال عبد الحكيم الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه
اشارة الى أن القسم الثالث حشوه بتكثير الامثلة والشواهد التى لا يحتاج اليها اه (قوله وهى الجزئيات
المذكورة لايضاح القواعد) قال فى الاطول المثال جزئى لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لايضاح القاعدة
وهو المراد بقولهم المثال جزئى يذكر لايضاح القاعدة اه فقوله المذكورة لايضاح القواعد أى الصالحة لان
تذكر لايضاحها وكذا يقال فى تعريف الشارح للشواهد وبذلك يتضح أخصية الشواهد من الامثلة لان
كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى لاشتراط كون الجزئى من كلام الموثوق به فى الشاهد دون
المثال وليس المراد أنه ما تذكر بالفعل للايضاح أو الاثبات اذ لا يلزم الجزئى المثالى أو الشاهدى أن يكون
مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه للايضاح أو للاثبات فكونه مذكورا للايضاح أو للاثبات
عارض مفارق لا يمكن اعتباره فى حقيقتهما ولو اعتبر ذلك فان أريد للايضاح فقط أو للاثبات فقط فبينهما
تباين كلى ويلزم أن ما قصد به معا واسطة وان أريد للايضاح مطلقا أى سواء كان للاثبات أيضا أولا
وللاثبات مطلقا سواء كان للايضاح أيضا أم لا فبينهما عموم وخصوص من وجه (قوله فهى أخص من
الامثلة) تفريع على ما علم التزاما من قوله لاثبات القواعد وهو أن الشاهد يجب أن يكون من كلام الله
تعالى أو البلغاء وما علم من قوله لايضاح القواعد وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعليا وقد
يكون من كلام من لا يوثق به (قوله آل) مضارع معتل مبدوء بهمزة المتكلم ماضيه ألا كعلا وأصل آل أألو
بهمزتين أبدلت الثانية من جنس ما قبلها ألفا وحذفت الواو للجازم (قوله من الالو) ومثله الالى بالتشديد
أيضا فهما مصدران لألا كعتا عتوا وعتيا كما هو القاعدة فى مثل هذه الافعال (قوله وهو التقصير) ذكر
أولا المعنى الحقيق للالو وهو التقصير ولم ينف صحة كون المراد ذلك ثم ذكر المعنى الذى يستعمل هو فيه بطريق
المجاز المشهور أو التضمين وهو المنع ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى اشارة الى أن المعنى الاول وان أمكن
أن يراد هنا بوجوه غير مشهورة ذكرها المحشى الا أن الانسب الثانى لان هذا الفعل اذا قرن بالجهد ونحوه قلما
يوجد فى الاستعمال الا متعديا الى مفعولين بأحد الاعتبارين اه خسرو والحاصل ان فى لم آل جهدا أوجها
أحدها أن آل بمعنى أقصر وجهدا اما حال من فاعله أى مجتهدا أو مصدر لحال مقدرة أى مجتهدا اجهادا أو
تمييز عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون فى المعنى فاعلا مجازيا أى لم يقصر اجتهادى أو منصوب بنزع
الخافض أى فى اجتهادى ثانيها أن آل مضمن معنى المنع فجهدا مفعول ثان والاول محذوف وهذا هو الذى

كلى ينطبق على جميع جزئياته
ليتعرف أحكامها منه كقولنا
كل حكم منكر يجب توكيده
(ويشتمل على ما يحتاج اليه
من الامثلة) وهى الجزئيات
المذكورة لايضاح القواعد
(والشواهد) وهى الجزئيات
المذكورة لاثبات القواعد
فهى أخص من الامثلة (ولم
آل) من الالو وهو التقصير

(قوله واضافة أحكامها)
أى فى قوله ليتعرف أحكامها
وقوله على الاول هو ما اختاره
عبد الحكيم لكن هذا بناء
على ما بهمه فيه والا فالاضافة
حقيقية أو لادنى ملابسة
وقوله والثالث أى من الاقوال
الثلاثة المردودة وان كان
رابعا بالنسبة لعد ما اختاره
عبد الحكيم أولا فكان
الاوضح أن يبدله بالرابع
(قوله اى لا بد أن يكون الخ)
اشارة لدفع الاشكال المتقدم
فى القولة السابقة باختيار
الشق الاول منه (قوله فان
أريد الخ) أى مع أن كلام
الشارح يفيد أن الشواهد
أخص مطلقا

حل عليه الشارح الثالث أنه مضمن معنى الترك فجهدا مفعول ولا حذف حينئذ الرابع ما نقل عن أبى البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى مجتهدا وانما اختار الشارح الثانى لانه فى غاية الشيوع وكأنه رجح المجاز المشهور كما فى سم تأمل (قوله جهدا) بفتح الجيم لا غير على تفسير الشارح له بالاجتهاد وبالفتح والضم ان فسر بالطاقة وبالفتح لا غير ان فسر بالمشقة هذا ما تفيده عبارة المختار وفى المطول جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (قوله لم أمنعك) أى لم أمنع أحدا الان الخطاب مع غير معين فيعم اه ونكتة حذفه كونه غير مقصود اه يس (قوله فى تحقيقه) أى ايراد مباحثه أولا محققة لا تحقيقه بعد فراغه كما قد يتوهم وكتب أيضا قوله فى تحقيقه متعلق بآل لا بجهدا لانه اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل كما قاله الزمخشرى فى قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون اه يس (قوله أى المختصر) جعل الضمائر راجعة للمختصر دون القسم الثالث ليفيد الكلام عموم هذه الاوصاف جميع المختصر ما أخذ من القسم الثالث وما هو زائد عليه وكتب أيضا قوله أى المختصر أى ما فيه اذ التحقيق للمعانى لا للالفاظ التى هى مسمى المختصر وأما التهذيب والترتيب فهما فى الالفاظ فيجوز بالنسبة اليهما ارادة المختصر وارادة ما فيه أى بواسطة الالفاظ وارادتهما وقيل التهذيب للمعانى فهو كالتحقيق اه من يس وسم (قوله تناولا) هو فى الاصل مد اليد الى الشئ فيؤخذ اه مطول فاطلاقه على نفس الاخذ من اطلاق اسم السبب على المسبب ان لم يجعل الاخذ من مفهوم التناول والكل على الجزء ان جعل جزأ منه وعلى كل حال فقوله تناولا استعارة مصرحة أو فى ضمير أقرب استعارة مكنية (قوله أى أخذا) أى أخذا منه أى أخذا لمعانيه من ألفاظه (قوله أى ترتيب السكاكى) انظر لم أعاد لفظ ترتيب وكثيرا ما يفعل مثل ذلك (قوله اضافة المصدر الخ) أى فهو مضاف اضافة المصدر الخ أو فهو من اضافة الخ (قوله فى اختصار لفظه) أنت تعلم أن المختصر عبارة عن الالفاظ المخصوصة وأن الاختصار تقليل اللفظ مع بقاء المعنى فقوله لفظه تصريح بما علم التزاما وكأن نكتته أنه لو قال فى اختصاره لربما توهم عود الضمير للمختصر باعتبار معناه كما رجع اليه ضمير تحقيقه ثم الاضافة فى لفظه من اضافة العام للخاص كشجر أراك اه يس وكتب أيضا قوله فى اختصار لفظه قيد للنفى أو المنفى والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى أنه بالغ فى تجريده عن الحشو والتطويل والتعقيد وكل ما يعيبه أفاده فى الاطول (قوله تقريبا الخ) تعليل لقوله لم أبالغ وكذا قوله وطلبا كما هو صريح الشارح قال فى الاطول ان التعليل لترك المبالغة فى الاختصار لانه فى المتون مطلوب والمبالغة فيه شعار المهرة وأما عدم التقصير فى التحقيق والتهذيب والاتيان بأحسن الترتيب فمقبولان لانفسهما لا يستدعيان التعليل فتأمله اه من يس (قوله لما تضمنه) أى وهو علة لما تضمنه وعلى هذا يصح وقوع ما على فعل وعلى معنى وعلى الثانى يس أو وهو معمول لما تضمنه فما واقعة على فعل وكتب أيضا قوله لما تضمنه ما واقعة على معنى أى لمعنى تضمنه معنى لم أبالغ وذلك المعنى اثبات وهو قولنا تركت المبالغة والحاصل أن معنى لم أبالغ نفى وهو مستلزم معنى هو اثبات وهو معنى تركت المبالغة وهو المعلل بقوله تقريبا اه يس وكتب أيضا قوله لما تضمنه الخ لا للنفى لان المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمبالغة لان المعنى عليه أن المبالغة فى الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر مع أن المبالغة فيه منفية أصلا وهذا مبنى على ما فى دلائل الاعجاز أن من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه الى ذلك التقييد وأجيب بأن هذا مسلم لو كان التقييد ثابتا قبل النفى ثم ورد النفى على الكلام المقيد بذلك التقييد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون القيد انما اعتبر ووجد بعد النفى فلا يتأتى توجه النفى اليه حتى يقتضى الكلام وجود المقيد لا بقيده على أن توجهه الى التقييد الثابت قبله أغلبى لا كلى بل يجوز توجهه للمقيد فقط وللقيد فقط ولهما معا فيجوز أن يكون علة لأبالغ ويكون النفى للمقيد فقط وان قلنا التقييد معتبر وموجود قبل النفى فالاولى تعليل عدم كونه علة للمبالغة بما قاله فى الاطول من أنه لا وجه لقصد أن المبالغة فى الاختصار لتقريب التعاطى وطلب تسهيل

(جهدا) أى اجتهادا وقد استعمل الالو فى قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين وحذف ههنا المفعول الاوّل والمعنى لم أمنعك جهدا (فى تحقيقه) أى المختصر (وتهذيبه) أى تنقيحه (وترتيبه) أى المختصر (ترتيبا أقرب تناولا) أى أخذا (من ترتيبه) أى ترتيب السكاكى أو القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريبا) مفعول له لما تضمنه

(قوله كونه غير مقصود) أى على أن التعيين والحذف يؤذن بالعموم (قوله لا تحقيقه بعد فراغه كما قد يتوهم) أى من اضافة التحقيق الى المختصر اذ هو لا يقال له مختصر الا بعد تمامه وبعد تمامه لا يحقق فكيف أضاف التحقيق اليه ودفع هذا التوهم بأن المراد ايراد مباحثه محققة من أوّل الامر بقرينة العقل والعادة فتسميته مختصرا باعتبار حاله الآن لا باعتبار حاله وقت تحقيق المباحث (قوله دون القسم الثالث) أى وان كان الشارح أرجع اسم الاشارة فى قوله وأضفت الى ذلك الى ما أخذ من القسم الثالث من القواعد وغيرها لضرورة أن الشئ لا يضاف الى نفسه وغيره

معــنى لم أبالغ أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) والضمائر للمختصر وفى وصف مؤلفــه بأنه مختصر منقح سهل المأخــذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (وأضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أى اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) أى على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى لم أفز (فى كلام أحــد بالتصريح بها) أى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها *(وسميته تلخيص المفتاح)

الفهم على الطالبين بل لو كان فى المبالغــة فى الاختصار تقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم لوجب أن يلتزم و يتبادر من كلام الشارح أن المنصوبين فى كلام المصــنف علتان للم أبالغ فقط لا لقوله ورتبته أيضا وهــذا هو الاقرب الى كلام المصــنف وان احتمل أن يكونا علتين لهما بل جوّز الخطائى أن تكون الاولى للاوّل والثانية للثانى والعكس فتكون الصور أربعا اهـ ومنهــم من علل عدم جعله علة للنفى بأن حرف النفى ضــعيف لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظرف عند جمهور النحاة كما صرح به ابن هشام فى الباب الثالث من المغنى فلذا أوّله بفعل مثبت ونقل عن ابن الحاجب اعماله (قوله معنى لم أبالغ) أدرج المعنى للاشارة الى أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح أيضا لان اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن المتضمن لشئ متضمن لذلك الشئ لكن يصــير الكلام خاليــا عن افادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ اهـ يزدى (قوله والضمــائر) أى الاربعة (قوله وفى وصف الخ) قال فى المطول ولعمرى لقــد أفرط المصــنف فى وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا حيث صرح به أوّلا ولوّح به ثانيا وعرّض به بوصف مختصره بأنه منقح سهل المأخذ ثالثا اهـ ملخصا وقوله حيث صرح به أوّلا أى فى قوله غــير مصون الخ وقوله ولوّح به ثانيــا أى فى قوله قابلا للاختصار الخ قال فى الاطول أقول لعل المبالغــة ليست لتزييف المفتاح بل لبيان عــذر شروعه فى التصنيف مع وجود المفتاح وقبول العذر منه يحتاج الى المبالغة فى تحقيق ذلك الوصف اهـ (قوله بأنه مختصر) أخذ من قوله ألفت مختصرا وقوله ولم أبالغ الخ (قوله منقح) مأخوذ من قوله وتهذيبه ويجوز أن يكون مأخوذا منه ومن قوله تحقيقه فيكون التحقيق والتهذيب يرجعان الى معنى التنقيح وقد يؤيد هذا سكوته عن التحقيق تأمل سم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريبا لتعاطيه وطلبا الخ (قوله تعريض بأنه الخ) كان الظاهر أن يقول تعريض بأن القسم الثالث على الضد من ذلك كما تشيده عبارته فى المطول والافهم وصف كتابه بما ذكر ليس على طريق التعريض بل على طريق التصريح الا أن يقال مصب التعــريض قوله كما فى القسم الثالث (قوله لا تطويل فيه الخ) فيه لف ونشر مرتب فقوله لا تطويل فيه راجع الى قوله مختصرا وقوله ولا حشو راجع الى قوله منقح وقوله ولا تعقيد راجع الى قوله سهل المأخذ (قوله المذكور) اشارة الى توجيــه افراد اسم الاشارة فى قوله ذلك مع عوده على متعدد اهـ يس (قوله فوائد عثرت الخ) نبه بذلك على مزيد اطلاعه وكمال ممارسته لكتب الفن كما نبــه على وفور فطانته بقوله وزوائد الخ والقصد بذلك توفير الرغبة فى تعاطى كتابه وتسمية ملتقطاته من كتب القوم فوائد ومخترعاته زوائد اما تواضع منه حيث جعلها مستغنى عنها واما مبالغة فى كمالها حيث جعلها زوائد فى الفضــل على غيرها من الفوائد أفاده فى الاطول (قوله عثرت أى اطلعت) قال فى المختار العثرة الزلة وقد عثر فى ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر يقال عثر به فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل وأعثره عليه غيره ومنه قوله تعالى وكذلك أعثرنا عليهم اهـ وفى الجربى عثرت بفتح المثلثة بمعنى اطلعت وبضمها بمعنى وقفت اهـ ثم رأيت فى القاموس ما نصه عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثرا وعثارا وتعثر كبا ثم قال والعثور الاطلاع كالعثر اهـ وقاعدة صاحب القاموس أنه اذا ذكر المصدر مطلقا فالفعل منه على مثال نصر كما قال فى خطبته وكتب أيضا قوله عثرت فى بعض الخ فى ذكر العثور الذى تفهم منه المصادفة اتفاقا وذكر البعض الذى يفهم منه عدم شيوعه فى كتب القوم اشارة الى العزة اهـ يس (قوله وزوائد لم أظفر الخ) فان قيل هى حينئــذ أجنبية عنهم وعما قالوه فكيف تدخل فى فنهم وتضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه قلت لمناسبتها لما قالوه وكونها على طريقته ومشابهتها له فى الفائدة (قوله أظفر) من باب طرب كما فى المختار (قوله فى كلام أحــد) أى من المتصدين لتقرير هذا الفن واســتنباطه وتدوينه فلا ينافى أنه قد يفهم بعض تلك الزوائد من كلام نحو مفسر اهـ يس (قوله بأن يكون الخ) تصوير للاشارة المنفية وقوله وان لم يقصدوها أى بالافادة بالتركيب أوّلا وبالذات فلا يرد أن الاشارة تستدعى قصدا تأمل وكتب أيضا الواو للحال وان زائدة (قوله تلخيص المفتاح) لانه تلخيص

(قوله لعــل المبالغة) أى فى وصف القسم الثالث (قوله وقد يؤيد هذا الخ) انما عبر بقد لانه قد يقال ان سكوته عنه لانه لا تعريض فى قوله وتحقيقه لان التعريض فيما فيــه التعريض هنا لقرينــة ما مر من وصف القسم الثالث بأن فيــه تطويلا وحشوا وتعقيدا فى قوله ولكن كان غــير مصون الخ قابلا للاختصار ولم يســبق وصفه بأنه غــير محقق لا صريحا ولا تلويحا وكذا لا تعــريض فى قوله ورتبته الخ كما لا يخفى

أعظم أجزائه اهـ سم فاندفع الاعتراض بأنه انما هو تلخيص لبعضه (قوله ليطابق اسمه) أى معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة وقوله معناه أى الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المطابقة والمناسبة أن التنقيح والتهذيب اللذين هما المعنى اللغوى للتلخيص متعلقان بتلك الالفاظ المخصوصة التى هى معنى الاسم العلمى وحاصلان بها فاندفع ماقيل ان تلخيص المفتاح علم فلا يدل الا على الالفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه (قوله قدم المسند اليه الخ) اعلم أولا أن تقديم المسند اليه على المسند الفعلى اذا لم يل حرف النفى قد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتقوية على ماسيجىء وههنا لا يعرف لشىء منهما وجه حسن اذ لاحسن لقصر السؤال عليه بل التشريك فى السؤال حسن ليكون أقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وأبعد عن التضجر فى الدعاء ولا للتأكيد اسناد السؤال اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع وحاصل ما أجاب به الشارح بتوضيح أنه قصد أن يجعل الجملة حالا ليفيد مقارنة السؤال لجميع ماتقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو اذ لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة فى الاستئناف ولو أوردت مع الواو كانت ظاهرة فى العطف مع أن الجملة المضارعية المثبتة الحالية لاتقترن بالواو قال فى الخلاصة

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن لشىء منهما ههنا الا أن يقال القصد بذلك مجرد بيان لمنشأ اختيار الجملة الاسمية اهـ من عبد الحكيم وقال الفنرى قال بعض العلماء يجوز أن يكون التقديم للتخصيص الحقيقى بأن يكون معناه أنا أسأل الله لا غيرى لان ما ألفته لا يصلح لأن يلتفت اليه غيرى فضلا عن أن يسأل النفع به ويكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز أن يكون القصر اضافيا أى أنا أسأل الله لا معارضى ولا حسادى من علماء الزمان وكلاهما ليس بشىء أما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف وأما الثانى فلانه ليس هنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده له فى السؤال حتى يحتاج الى التخصيص اهـ وفى السيرامى وخسرو والفنرى ماملخصه يجوز أن يكون التقديم لقصد التقوية لانه لما بالغ فى مدح تصنيفه كان مظنة توهم الاعتماد فى حصول النفع به على كمال تصنيفه فلا يدعو فقوى السؤال دفعا لهذا التوهم وان كان بعيدا اهـ وذكر فى الاطول من وجوه التقديم أنه يجوز أن يكون للتخصيص اظهار الوحدة فى هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمين ليستعطف به فكأنه قال فى أثناء السؤال الهى أجبنى وارحم وحدتى وانفرادى عن الاعوان اهـ وكتب أيضا وهو أنا (قوله قصدا الى جعل الواو للحال) أى وجعل الواو للحال يستدعى تقديم المسند اليه لتكون الجملة اسمية فيصح اقترانها بالواو بخلاف المضارعية فانها لا يصح اقترانها بالواو اذا كانت حالا (قوله حال من أن ينفع) قال الحفيد انما لم يجعله ظرفا لغوا لأسأل اشارة الى أن النفع كائن بمجرد الفضل والكرم لان الحال وصف لصاحبها الا أمر ذاتى فى المختصر اهـ بايضاح وفيه أنه لا يظهر تعلق الظرف بأسأل مع استيفائه مفعوليه حتى يحتاج الى نكتة العدول عنه على أنا ولو سلمناه لم نسلم عدم حصول تلك الاشارة عليه فتأمل (قوله من أن ينفع) وأن ينفع فى تأويل النفع مفعول ثان لأسأل فالعامل فى الحال هو أسأل لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وليس هو حالا من فاعل ينفع أو ظرفا لغوا متعلقا بينفع حتى يكون العامل فيه ينفع فيلزم تقديم صلة الموصول الحرفى عليه تأمل وكتب أيضا أى كل طالب (قوله وهو المفتاح) وجعله أصلا له باعتبار أن أعظم أجزائه الذى هو القسم الثالث منه أصل له فهو أصل له بواسطة (قوله انه الخ) علة لأسأل (قوله ولى ذلك) أى موليه ومعطيه (قوله أى محسبى وكافى) أشار الى ان الحسب بمعنى المحسب أى الكافى وهو فى الاصل اسم مصدر فيستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع فان ذكر بعد النكرة كان صفة لها نحو هذا رجل حسبك وان ذكر بعد المعرفة كان منصوبا على

ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله) قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفع به) أى بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه) أى الله (ولى ذلك) النفع (وهو حسبى) أى محسبى

(قوله على جزء معناه) أى الاصلى والقصد أنه لابد أن يوجد معنيان تعتبر المناسبة بينهما اذ ليس المراد المناسبة بين اللفظ نفسه والمعنى (قوله الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو) أى لان الواو حينئذ لاتكون ظاهرة فى العطف لاختلاف الجملة مع ماقبلها اسمية وفعلية ولا فى الاستئناف لقلته فحملت على أنها للحال وقوله اذ لو أوردت الفعلية الخ وكذا لو أوردت الاسمية بدون الواو (قوله ولا حسن لشىء منهما ههنا) اذ ليس المقام مقام افادة أن الدعاء الذى صدر منه كان على وجه الانفراد وان وجد من يعتقد أنه كان على وجه الشركة ولا انكار لاسناد السؤال من السامع ولا تردد فيه له

الحال نحو هذا عبد الله حسبك وقد ينطق بالفعل فيقال هذا رجل أحسبك أى كفاك ورجلان أحسباك ورجال أحسبوك وان قطع عن الاضافة ونوى معنى المضاف اليه بنى على الضم تقول رأيت زيدا حسب اه من خسرو بتصرف وكتب أيضا قوله محسبي وكافى أى فى جميع المهمات أو فى ذلك النفع والاول أكثر فائدة والثانى أنسب بما قبله (قوله وكافى) عطف تفسير (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر فى هذين لان المذكور ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع أى الرابط ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها واما على جزئها اه عبد الحكيم (قوله والمخصوص الخ) والتقدير نعم الوكيل الله وتقديره متأخرا عن الفاعل واجب وهو مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبر مبتدا واجب الحذف أى هو الله أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا أو بدل من الفاعل أقوال (قوله واما على حسبي) وان لزم عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل اه سم (قوله فالمخصوص هو الضمير الخ) يعنى هو فى قوله وهو حسبي وكون المخصوص مقدما على الفعل ليس بالاعرف ولذلك عزاه الى القائل به اه جربى (قوله على ما صرح به صاحب المفتاح) وليس هو الضمير المتقدم عند الجمهور بل المخصوص محذوف والضمير المتقدم دليل عليه فاذا قلت زيد نعم الرجل فزيد المذكور دليل على المخصوص المحذوف لا نفس المخصوص لانه مؤخر دائما والتقدير زيد نعم الرجل زيد فحذف المخصوص الذى هو زيد الثانى لدلالة زيد الاول عليه هذا مذهب الجمهور ومذهب صاحب المفتاح أنه نفس المخصوص (قوله قد عطف الخ) أما على الاول فظاهر وأما على الثانى فلان حسبي بمعنى محسبي وهو بمعنى يحسبنى فهو جملة خبرية فى المعنى فسقط ما قيل ان المعطوف عليه على الثانى مفرد فليس بخبر لان الخبر والانشاء انما يجريان فى الجملة وكتب أيضا قوله قد عطف الانشاء على الخبر أى وهو ممنوع عند البيانيين وأكثر النحاة فهو اعتراض على هذا التركيب وجوابه اما بمنع قوله الانشاء بجعل المعطوف خبرا كالمعطوف عليه مع تقدير مبتدا أى وهو نعم الوكيل بمعنى هو مقول فيه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وهذا أى قولنا بمعنى هو مقول فيه على القول بمنع وقوع الانشائية خبرا والاصح جوازه من غير تقدير قول ثم ان تقدير مقول على هذا القول لا يختص بكون العطف على جملة هو حسبي بل يجرى على كونه على حسبي لان المعطوف على الخبر خبر كذا فى الاطول نعم لا يحتاج الى تقدير المبتدا على كونه على حسبي واما بمنع قوله على الخبر بجعل المعطوف عليه انشاء كالمعطوف أى اللهم احسبنى واكفنى هذا كله على تقدير العطف على وهو حسبي واما بمنع امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير العطف على حسبي لان له محلا من الاعراب لانه خبر عن هو ومحل امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب هذا ويحتمل أن غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على صحته لا الاعتراض وهذا هو المنقول عن الشارح كما فى الحفيد فتأمل وقال الشيخ يس الذى يفهمه الذوق السليم من عبارة الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا التنبيه ثم قال واعلم أن مبنى الاعتراض على سبعة أمور كون نعم الوكيل جملة انشائية والواو للعطف وأنه ليس من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه قوله وهو حسبي وأنه جملة خبرية أو قوله حسبي وأن عطف الجملة على المفرد غير جائز الا باعتبار التضمن أى تضمن المفرد معنى الجملة وان عطف الانشائية على حسبي باعتبار التضمن يستلزم العطف الممتنع وكل واحد من هذه الامور يمكن أن يتوجه عليه المنع وتفصيل ذلك فى الحواشى اه وحاصله أنا لا نسلم كون نعم الوكيل جملة انشائية كما مر بيانه سلمناه لكن لا نسلم كون الواو للعطف لم لا يجوز أن تكون اعتراضية على القول بجواز الاعتراض آخر الكلام سلمناه لكن يجعل العطف من عطف القصة على القصة من غير ملاحظة انشائية أو اخبارية سلمنا أنه ليس من هذا القبيل لكن لا نسلم أن المعطوف عليه هو حسبي أو حسبي لم لا يجوز أن يكون وأنا أسأل الله على أنها انشائية أو اخبارية وعطف الانشاء على الاخبار جائز فيما له محل من الاعراب بجملة الحال سلمنا أن المعطوف عليه هو حسبي لكن لا نسلم أنها خبرية لم لا يجوز

وكافى (ونعم الوكيل) عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي أى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار

(قوله ولا على الثانية) وهى قوله انه ولى ذلك بقى عليه العطف على جزئها والمانع منه أن الجملة التى خبرها انشائى انشائية على ما يأتى عنه فلو عطف على جزئها لزم وقوع الانشاء تعليلا أما على أنها خبرية فلا مانع منه وقوله لانها معللة أى مسوقة للتعليل ومقتضاه أن الجامع على هذا موجود ويوجه بان الجملة المعطوف عليها مفيدة للمدح والتعظيم (قوله وهو مبتدأ خبره الجملة قبله) على هذا يكون المعطوف جملة خبرها انشاء وسيأتى أنها خبرية خلافا لعبد الحكيم وحينئذ تعلم أن كلام الشارح لا ينبنى على هذا الوجه (قوله نعم لا يحتاج الخ) أى ان قدر القول والا احتيج اليه

أن تكون انشائية كما مر بيانه أو قوله حسبي لكن لا نسلم أن عطف الجملة على المفرد لا يجوز الا باعتبار تأويله بالفعل لم لا يجوز مطلقا سلمناه لكن لا نسلم أن العطف على حسبي بهذا الاعتبار يستلزم العطف الممتنع لجواز ذلك فيما له محل من الاعراب والمتعاطفان على هذا التقدير لهما محل لانهما خبر ولا يخفى ان المنع الثانى لا يتجه على مذهب الجمهور المانعين الاعتراض آخرا ولا يخفى بعد الثالث ولا يخفى ما فى الرابع لان الانشاء لا يقع حالا وأما السادس فغير صحيح وان ذكره السيد لا يجابهم تأويل المفرد بالفعل فى مثل ذلك ولهذا قال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

فأحسن الاجوبة الثلاثة التى قدمناها والامور السبعة عشر تفصيلا خمسة على العطف على هو حسبي وخمسة على العطف على حسبي ثم ما مر من جواز عطف الانشاء على الخبر فيما له محل من الاعراب هو ما صرح به السيد وتبعه عليه جماعات وتعقبوا الاطلاق قول صاحب المغنى منعه البيانيون أى عطف الانشاء على الخبر وعكسه بل نسبوا الى البيانيين تجويز العطف المذكور فيما لا محل له اذا كان هناك ما يوجب كمال الاتصال كما فى هذا التركيب اذ الثانية لبيان حال موضوع الاولى ومدحه فهى كالدليل على اثبات محمول الاولى لموضوعها فبينهما من الارتباط والمناسبة ما يوجب كمال الاتصال بينهما وأن اختلاف الجملتين اخبارا وانشاء لا يوجب كمال الانقطاع وبهذا أيضا صرح السيد هنا فى حاشيته على المطول رادا على ما سيجىء للشارح من ايجاب ذلك كمال الانقطاع ونازع جماعة السيد فى تجويزه العطف المذكور فيما له محل على الاطلاق وخصصوا الجواز بما اذا كان المعطوف عليه محكيا بالقول لكون المقصود من المتعاطفين حينئذ اللفظ كما يعلم بمراجعة حواشى المطول وعلى هذا الايرد على الشارح قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ان جعلنا الواو من الحكاية أى كلام الله تعالى لا من المحكى أى كلام الصحابة نعم يرد عليه وقوع نظير هذا التركيب دون الحكاية بالقول فى القرآن وهو قوله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير وقد يقال الاعتراض على التركيب لا يقتضى رده والحكم بعدم صحته حتى يرد على الشارح ما ذكر لانه عبارة عن ايراد بحث فى التركيب وان كان له دافع يصحح التركيب وبوجهه هذا غاية تحقيق المقام فاحفظه والسلام

(مقدمة)

(قوله رتب المختصر الخ) شرع يتكلم على خمسة مباحث الاول فى انحصار الكتاب فى أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان أن الخاتمة ليست جزأ خامسا مستقلا بل هى من الثالث الثانى فى وجه تنكير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة فيما سيأتى الثالث فى تنوين مقدمة الرابع فى بيان نقل المقدمة واشتقاقها الخامس فى الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها هنا مقدمة كتاب وكتب أيضا قوله رتب المختصر ضمن الفعل معنى الاشتمال فعداه بعلى أى جعله مشتملا على ماذكر ان أريد التضمين النحوى أو رتبه مشتملا على ماذكر ان أريد التضمين البيانى والظرف لغو على الاول مستقر على الثانى فلا يرد أن الترتيب جعل كل شئ فى مرتبته فى اللغة وجعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر فى الاصطلاح وكل منهما لا يتعدى بعلى اه من يس لكن قوله ومستقر على الثانى فيه نظر لان الظرف المستقر هو الذى حذف متعلقه العام نحو زيد فى الدار أى كائن فى الدار والمتعلق هنا وهو مشتملا خاص فلا يكون مستقرا بل لغوا وحذف المتعلق الخاص جائز اذا دلت عليه قرينة والقرينة هنا لفظة على فتأمل كذا بخط بعض الافاضل ويرده ما فى بسملة الشنوانى عن السيد أن الظرف المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه سواء كان عاما أو خاصا نحو زيد على الفرس أو من العلماء أو فى البصرة أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرجه خصوص معنى عامله عن كونه مستقرا لاستقراره

(مقدمة)

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

(قوله وعلى هذا لا يرد على الشارح الخ) صورة الايراد هو أن يقال كيف يحكم الشارح على هذا التركيب بالفساد مع وقوع نظيره فى القرآن وحصل الجواب أن ما فى القرآن ليس من هذا القبيل لانه انما عطف فيه الانشاء على مقول القول وهو غير ممتنع بخلاف هذا التركيب (قوله لا من المحكى) أى والا فيرد عليه هذا التركيب القرآنى لان العطف حصل من الصحابة قبل وجود المحل الناشئ من القول (قوله مشتملا على ماذكر) أى من اشتمال الكل على أجزائه وكان عليه أن يزيد على وجه كون كل فى مرتبته مثلا

لان المذكور فيه اما أن يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن أولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاف تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف

(قوله وجاز تقدير العامل الخ) أى أن الصور التى يقدر فيها العامل الخاص يجوز فيها تقدير العامل العام لكفايته فى اجراء الاعراب عليه كما يجرى على الخاص وان كان المقصود الخاص لا العام فقوله لتوجيه الخ أى لا لافادة المعنى المراد لتوقفه على الخاص بخلاف الاعراب فانه لا يتوقف عليه وقوله لكن لما كان الخ من تتمة كلام الشنوانى لبيان نكتة قصر المستقر على العام فى كلام النحاة مع أن هذه الامثلة من المستقر وان كان المتعلق فيها خاصا

أيضا فيه وجاز تقدير العامل العام لتوجيه الاعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام وكتب أيضا قوله رتب المختصر لا يخفى أن المختصر لفظ فيجب كون المقدمة والفنون كذلك والا لم تكن أجزاءه فقوله لان المذكور فيه ان كان مصدوقه المعانى كان فى قوله الثانى المقدمة حذف مضاف أى الثانى معنى المقدمة وهكذا التقدير فى الباقى وان كان مصدوقه الالفاظ والظرفية من ظرفية العام فى الخاص كان فى قوله قبيل المقاصد حذف مضاف أى قبيل دال المقاصد وفى قوله منه حذف مضاف أى من مدلوله وكذا الباقى بقى أن الفن عبارة عن العلم كما سيأتى فى قوله الفن الاول علم المعانى فلا يكون لفظا فلا يكون جزأ فكيف قال على مقدمة وثلاثة فنون ولعلهم يؤولون ما سيأتى أى الفن الاول دال علم المعانى أو يؤولون فيما هنا أى على مقدمة ودوال ثلاثة فنون فتأمل وكتب أيضا قوله ورتب المختصر الخ أورد على الحصر المذكور الخطبة فانها من المختصر بلا شك وهى خارجة عما ذكر وأجيب بان المراد بالمختصر ماله دخل فى المسائل العلمية اطلاقا لاسم الكل على البعض اه يس وأجاب سم بأن المراد المقصود بالذات من الكتاب لا من العلم فدخلت المقدمة وخرجت الخطبة (قوله لان المذكور فيه) أى مما له دخل فى المسائل العلمية لتخرج الخطبة فيطابق الدليل المدعى وكتب أيضا قوله لان المذكور راجع دليل عقلى للحصر مستند فيه الى الاستقراء أى استقراء المختصر لان قوله أولا فى الاول أعم من المقدمة لكن حصره فيها الاستقراء وكذا قوله أولا فى الثانى أعم من الفن الثالث لكن حصره فيه الاستقراء وكتب على قوله أى استقراء المختصر ما نصه أى استقراء أجزائه وتسمية ذلك استقراء مجاز تشبيها لاستقراء الاجزاء باستقراء الجزئيات (قوله اما أن يكون) خبر أن بحذف مضاف اما مع الاسم أى لان حال المذكور أو مع الخبر أى لان المذكور ذو أن يكون أو يفرق بين المصدر الصريح والمؤول كما هو معروف للعالم بنحوه اه يس (قوله من قبيل المقاصد) أى المقاصد بالذات ومنها أمثلتها وشواهدها لانها وان قصدت لغيرها باعتبار ذكرها للايضاح أو الاثبات فهى أيضا مقصودة لذاتها باعتبار أنها من جزئيات قواعد الفن ومنها اعتراضات المصنف الآتية فيها لان فى ضمنها تحقيقا لها (قوله فى هذا الفن) أى علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث (قوله الثانى المقدمة) أخره فى التقسيم لان مفهومه عدمى وقدمه فى البيان لدلالته اه فنرى (قوله والاول ان كان الخ) عبارة ع ق فان كان الغرض ادراك الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطاف تأدية المعنى الذى يراد زائدا على أصل المراد فهو الفن الاول (قوله فى تأدية المعنى المراد) أورد عليه أن التعقيد المعنوى خطأ فى التأدية فيشتبه الفن الثانى بالاول وأجيب بأن التعقيد المعنوى خطأ فى كيفية التأدية والافادة لا فى نفس التأدية اه يس ويجاب أيضا بان المراد بالمعنى المراد ما زاد على أصل المعنى من الاحوال التى يقصدها البليغ كما يؤخذ من ع ق فلا يتجه الايراد لان التعقيد المعنوى حاصل فى أصل المعنى والحاصل أن الفن الاول يحترز به عن الخطاف نفس التأدية كالتأكيد عند اقتضاء الحال له وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه وكالتعبير بالمجاز عند اقتضاء الحال له و بالحقيقة عند اقتضاء الحال لها فان عكست كنت مخطئا فى التأدية والفن الثانى يحترز به عن الخطاف كيفية التأدية كالقاء المجاز الذى اقتضاه الحال على وجه بين يظهر المراد معه فان ألقيته على خلاف هذه الكيفية كنت مخطئا فى الكيفية كان تقول رأيت أسدا تريد رجلا أبخر اذ لا يظهر هذا المعنى من هذا المجاز لخفاء وجه الشبه و بعده فتعبيرك بالمجاز من الفن الاول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة من الثانى (قوله وهم) بل داخلة فيه لانها راجعة الى المحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزأ مستقلا فهى خاتمة للثالث لا للكتاب (قوله كما سنبين) أى فى أول الخاتمة (قوله بطريق التعريف العهدى) لتقدم ذكرها وان لم يكن صريحا بعنوان الفن حيث قال فى آخر المقدمة وما يحترز به عن الاول علم المعانى الخ اذ من المعلوم أن ما يحترز به عن الاول الخ فنون ثلاثة أى ضروب وأنواع مختلفة فكونها فنونا ثلاثة لازم من كلامه فالعهد هنا كالعهد فى الذكر فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى اذ لم يتقدم صريحا بل

العهدى بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغى أن يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف الشروع عليه فى مسائله ومقدمة الكتاب

بطريق الفهم من التحرير وسيأتى الكلام على قوله الفن الاول فى محله (قوله العهدى) أى الذكرى (قوله فانه لا مقتضى الخ) أى والاصل فى الاسماء التنكير فلا يعدل عنه الا لمقتض ولا مقتضى هنا (قوله والخلاف) أى الواقع بين الزوزنى القائل بانه للتعظيم وغيره القائل بانه للتقليل وكتب أيضا قوله والخلاف الخ حاصله أن من نظر الى صغر حجمها قال ان تنوينها للتقليل ومن نظر الى كثرة نفعها قال ان تنوينها للتعظيم وهذا الاطائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معا باعتبارين المذكورين وفى الاطول لعل وجه التعظيم أى فى خصوص ماهنا أنها فاقت المقدمات فى كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه التقليل أنها مقتصرة على بيان الحاجة دون تعريفه وبيان موضوعه بخلاف غيرها من المقدمات اه فان قلت التقليل لا يقابله الا التكثير والتعظيم لا يقابله الا التحقير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى فى هذا التعبير مسلك الاحتباك فكأنه قال للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتحقير فاكتفى بذكر المقابل فى كل (قوله بين المحصلين) أى لمهمات العلوم لعلو همتهم عن الاشتغال بحقراتها وكلامه صالح لان يكون فيه تعريض فتدبر (قوله والمقدمة) أى من حيث هى لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير تأمل (قوله مأخوذة من مقدمة الخ) أى منقولة منها أو مستعارة اه سم والاول أولى ويجوز كما فى الخطائى والفنرى أن يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيش منقولا من المقدمة التى هى صفة والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وفى الفائق ان المقدمة استعيرت لاول كل شئ أى لا لخصوص مقدمة العلم أو الكتاب وكتب أيضا قوله مأخوذة من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقوله من قدم خبر ثان للمقدمة بيان لاشتقاقها وقرر بعضهم أن المقدمة فى الاصل صفة لانها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسما لمقدمة الجيش ثم نقلت من مقدمة الجيش الى مقدمة الكتاب أو العلم فقوله من قدم أى حالة كون مقدمة الجيش منقولة من اسم فاعل قدم ففى كلام الشارح اشارة الى مراتب النقل (قوله للجماعة) أى الموضوعة للجماعة (قوله المتقدمة منها) أى من الجيش لتأويله بالطائفة اه يس (قوله من قدم بمعنى تقدم) أى قدم اللازم لا المتعدى لان المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيأ آخر أى جعلته مقدما اه سم وقد يقال كان الاولى أن يقول من قدم اللازم لان تقدم يأتى متعديا تقول زيد تقدمه عمرو ويجاب بأن هذا ليس من باب التعدية بل من باب الحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمة العلم لما يتوقف) أى تطلق مقدمة العلم على ما يتوقف الخ (قوله لما يتوقف) ما واقعة على معان كبيان حده وموضوعه وغايته فمقدمة العلم اسم للمعانى المخصوصة وذكر الالفاظ لتوقف الانباء عليها الا أنها مقصودة لذاتها وبذلك تعلم أن النسبة بين المقدمتين المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كما يدل عليه قوله لطائفة من كلامه نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع وماذكر من العموم والخصوص المطلق انما يظهر على اعتبار تقدم مقدمة العلم وضعا فى مفهومها وجعل بعضهم العموم والخصوص وجهيا بناء على عدم اعتبار ذلك وهو ما يقتضيه تعريف الشارح لها فتكون المادة التى تنفرد فيها مقدمة العلم ما توقف عليه الشروع وكان فى الاثناء مثلا ثم لكون مقدمة الكتاب يجوز أن تكون معانيها مقدمة العلم أو بعضها قال الشارح رحمه الله تعالى فى شرح الشمسية مقدمة الكتاب هنا الامور ثلاثة هى التى سماها القوم مقدمة العلم وما نقل من أن عبارته فى شرحها مقدمة الكتاب هنا أمور ثلاثة فلم نجده فيما رأينا من النسخ وعلى تسليم وجوده فى نسخة يحمل على حذف المضاف أى دوال أمور أو من اطلاق ما هو اسم للفظ على المعنى تجوزا ثم تسمية هذه الطائفة بمقدمة الكتاب كتسمية طائفة من الكتاب فنا أو قسما أو بابا أو فصلا وجعلهم كتبهم مشتملة على هذه الامور واشتمال الكل على الاجزاء فمعنى مقدمة الكتاب مقدمة جعلت جزء الكتاب فاطلاقها كاطلاق فن الكتاب وقسمه وبابه وفصله فلا يقال انه اصطلاح جديد لا دليل عليه من كلامهم على أن فى الفائق وفى المغرب التنصيص على هذا الاسم أعنى مقدمة

(قوله مسلك الاحتباك) أى لشبهه بالاحتباك الحقيقى ثم انه لا وجه للاعتراض اذ القصد حكاية ما وقع ومن هذا تعلم فساد الجواب (قوله أو مستعارة) أى ان لم يهجر المعنى الاصلى وقوله والاول أولى أى لانها اسم لهذه الالفاظ من غير ملاحظة استعارة بل حقيقة فيها (قوله للنقل من الوصفية) أى أنها يلاحظ فيها ذلك بعد أن كانت للتأنيث أو يقدر زوال تاء التأنيث والاتيان بدلها بتاء النقل وقوله استعيرت لاول كل شئ أى استعيرت من مقدمة الجيش فظهر قوله لا لخصوص الخ (قوله فقوله من قدم الخ) لا يتفرع على ما قبله وكلام الشارح مشير الى مراتب النقل على كل حال فان قوله من مقدمة الجيش يفيد أن مقدمة الجيش ليس اطلاقه على الجماعة المتقدمة منه بطريق الوصفية والافلا معنى لاعتبار مقدمة الجيش دون غيرها

لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان ومايلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهي في الاصل تنبئ عن الظهور والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة

الكتاب وبما ذكرناه يندفع ما اعترض به السيد هنا وكتب أيضا قوله لما يتوقف عليه الشروع في مسائله أي لمعان يتوقف على معرفتها أصل الشروع في مسائل العلم كرسمه المفيد تصوره بوجه وككونه له فائدة ما أو كماله بحيث يكون الشارع على بصيرة كحده وموضوعه وفائدته والمراد بالمعرفة مطلق الادراك وهو بالنسبة للرسم والحد بمعنى التصور وبالنسبة للموضوع والفائدة بمعنى التصديق فعلم أن أصل الشروع لا يتوقف على كل هذا بل على التصور بوجه ما والتصديق بان له فائدة ما كما في يس وراجعه وكتب أيضا على قوله الشروع مانصه أي أصله أو كماله فدخلت جميع المبادي فاندفع اعتراض الحفيد (قوله لطائفة) هي في الاصل صفة لما طاف بالشئ ثم جعلت اسما قيل لجماعة أقلها ثلاث وقيل اثنان وعن مجاهد للواحد فما فوق اه من الفنري (قوله من كلامه) من اضافة العام الى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه (قوله لارتباط له بها) أي سواء توقف عليها الشروع أم لا وانما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى أنه موقوف عليها اه يس (قوله بها) أي بمعناها وقوله وانتفاع بها فيه أي بمعناها سواء توقف عليها أم لا (قوله لبيان معنى الفصاحة والبلاغة) اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا الفن اذ هما منشأ غايته التي هي معرفة اعجاز القرآن اه ع ق (قوله وانحصار الخ) يخالف ما قاله في أواخر المقدمة فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد علمي المعاني والبيان ويمكن أن يقال المراد انحصار المسمى بعلم البلاغة أو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة في ذينك العلمين بدليل قوله في أواخرها أيضا وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها فلا منافاة اه من خسرو وبعض زيادة من الفنري (قوله علم البلاغة) أي وتوابعها وقوله في علمي المعاني والبيان أي والبديع (قوله ومايلائم ذلك) عبارة المطول وما يتصل بذلك قال بعضهم عطف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولفظ ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين ومرجع البلاغة وغيرهما ويصح عطفه على معنى وذلك اشارة اليه وما واقعة على النسبة ونحوها (قوله ولا يخفى الخ) يؤخذ منه أنها مقدمة كتاب لكن سيأتي فيها ذكر غايات العلوم الثلاثة حيث قال في آخرها وما يحترز به الخ فهي مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله بذلك) أي بالبيان المذكور (قوله الفصاحة) أورد المصنف بحث الفصاحة والبلاغة أولا نظرا الى أنهما غاية العلمين والغاية متقدمة ذهنا وأوردهما صاحب المفتاح آخرا نظرا الى تأخر الغاية خارجا (قوله وهي في الاصل) أي اللغة تنبئ الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق الشارح رحمه الله تعالى منها الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى في بيانها أي الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة والمراد بالانباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فان كانت موضوعة للظهور والابانة كان انباؤها عنهما مطابقة أو لهما ولغيرهما كان تضمنا أو لشئ يلزمه الظهور والابانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذه نكتة قول الشارح تنبئ عن الظهور والابانة دون أن يقول هي الظهور والابانة ومن هذا علم أن مراد الشارح بالاصل اللغة أي المعنى اللغوي سواء كان حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقي فقط لكن قال في المثل السائر الذي عندي ان الفصاحة في اللغة الظهور والبيان انظر يس وكتب على قوله أو لهما ولغيرهما مانصه هذا الاحتمال لم نجده في كتب اللغة فلعل ذكر الحفيد له لقصد التعميم لا الاشارة الى ما هو واقع بالفعل (قوله والابانة) عطف تفسير والابانة تجي بمعنى البيان صرح به الجوهري فلا يرد على الشارح أنه فسر اللازم بالمتعدي اه يس (قوله مثل كلمة فصيحة) أي مخبرا بذلك عن جزئي معين من جزئيات المفرد ككتاب والاشارة بمثل الى نكتة أخرى بدليل قوله مثل كلام فصيح فان المقصود منه ذلك لا الاخبار عن لفظ كلام لانه مفرد وقد بين أن المراد منه هذا قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم فصيح مع أنه قياس سابقيه قاله يس (قوله وقصيدة فصيحة) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين النثر والنظم وكتب أيضا قوله وقصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء للنقل

(قوله وراجعه) أي راجع يس فان فيه بقية متعلقة بما سبق وعليك بالسيد وعبد الحكيم ومواد الشمسية ليتضح لك المقام (قوله اشارة الى البيان) أي المذكور في قوله وهي هنا لبيان معنى الفصاحة وقوله بيان النسبة الخ أي في قوله فكل بليغ فصيح ولا عكس وقوله ومرجع البلاغة أي في قوله وان البلاغة مرجعها الخ وقوله وغيرهما كقوله والثاني منه ما يبين الخ وقوله اشارة اليه أي الى ذلك المعنى

من الوصفية الى الاسمية أو لتقدير الموصوف مؤنثا وقيل من أقصدت الكلام أى اقتطعته قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة اه من الفنرى (قوله قيل المراد الخ) لما كان اجراء المفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالفاظ وهى المركبات الناقصة مع أن الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض احتيج الى التأويل فى المفرد أو فى الكلام حتى يشمل هذا المركب ويتناوله فاختار البعض التأويل فى الكلام بحمله على ماليس بمفرد بقرينة مقابلته بالمفرد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم فى المفرد بحمله على ماليس بكلام بقرينة مقابلته بالكلام ورجح على الاول بأنه قد عهد فى المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قوبل بالمركب يراد به ماليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به ماليس واحدا منهما وبالمضاف يراد به ماليس بمضاف وبالكلام ماليس بكلام كما فى الشارح ولم يعهد فى الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحى أى المركب التام أو اللغوى أى اللفظ مطلقا والثانى غير مراد والا لم يقابله بالمفرد لشموله حينئذ له فتعين الاول ووافق السيد ذلك البعض وأيده بأن تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة فربما يوجد فى تلك المركبات تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فتكون غير فصيحة فيحتاج فى تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر تخرجها بدونها يختل التفسير فوجب تعميم الكلام وابقاء المفرد على حاله وأما التزام كونها فصيحة مع اشتمالها على ما يخل بفصاحة الكلام ففى غاية البعد وأبعد منه انقلابها غير فصيحة بواسطة ضم كلمة فصيحة اليها تصير بها كلاما تاما وأشنع من هذا انقلابها غير فصيحة من غير زيادة شئ ولا نقصه كما فى المركب التوصيفى اذا حوّل عن التوصيف وقصد اسناد أحد جزأيه الى الآخر نحو زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره بناء على أن ضمير غلامه لعمرو ليكون فيه ضعف التألف وأورد عليه أن المفرد ما لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فيتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه أمدحه اذا سمى به فالاحتياج المذكور باق الا أن يقال لا نسلم أن أمدحه أمدحه اذا سمى به كان كل من جزأيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المبانى عند المحققين اذ لا يقصد به فى هذا الموضع معنى أصلا وعلى أن المعتبر فى المفرد والكلمة وحدة اللفظ دون وحدة المعنى كما هو رأى المحققين من النحاة تخرج هذه الاعلام قطعا فلا يرد الايراد من أصله ومنهم من أبقاهما على حالهما قال وأما المركبات الناقصة فيعرف حكمها بطريق الدلالة لانه معلوم قطعا أن القيود المعتبرة فى فصاحة الكلام انما اعتبرت لاشتماله على التركيب ولا دخل للاسناد فى هذا المعنى وكتب أيضا قاله الخلخالى (قوله ماليس بكلمة) الانسب بالمقابل أن يقول ماليس بمفرد وان كان المؤدى واحدا (قوله وغيره) من المركب الناقص (قوله فانه) أى الحال والشان (قوله بيت من القصيدة الخ) كقول الشاعر

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

(قوله وفيه) أى فى هذا القيل مع تعليله وكتب أيضا قوله وفيه نظر الخ عبارة ابن يعقوب ورد بأن وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل فى مسماه وانما المقتضى لدخول المركب الغير المفيد فى الكلام أن يقال فيه مثلا هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاما مركبا اه بحروفه (قوله لانه انما يصح ذلك) أى جعل الكلام شاملا للمركب الناقص (قوله أنه كلام فصيح الخ) أى وأما مجرد اتصافه بالفصاحة فلا يقضى بدخوله فى الكلام (قوله يجوز أن يكون الخ) أى فوصفه بالفصاحة لا لذاته بل باعتبار مفرداته فدخل فى قوله يوصف بها المفرد من غير تأويل أى فى المفرد سلمنا انه لذاته فيحتاج اذن للتأويل لكن الحق فيه أى فى التأويل خلاف ما قالت تامل اه سم ببعض ايضاح وقوله فدخل فى قوله الخ أى ولا قصور فى كلام المتن (قوله باعتبار الخ) فيكون من وصف الشئ بوصف أجزائه (قوله على أن الخ) تركيب كثير الوقوع واختار ابن الحاجب

قيل المراد بالكلام ماليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل فى المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع

(قوله والكلام على ظاهرهما) الظاهر من المفرد ماليس بمركب ومن الكلام المركب التام (قوله وأورد عليه الخ) هذا وارد على السيد المؤيد للخلخالى ومحصل الايراد أن اختلال تفسير فصاحة المفرد المحوج لزيادة القيود لازم على كل حال سواء جرينا على ما للشارح أو على ما للخلخالى والمشترك فى الالزام لا يصلح للرد على أحد الخصمين (قوله ومنهم من أبقاهما الخ) محصله أن بعضهم أبقى المفرد والمركب على حالهما فالاول ماليس بمركب والثانى المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما معلوم حكمه بالقياس على المركب التام وهذه طريقة رابعة غير ما عليه السيد والشارح وعبد الحكيم

وعلى مايقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على أنه أريد به المعنى الاخير أعنى ماليس بكلام (و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران فقط) أى الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بأن البلاغة انما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهى لاتتحقق فى المفرد وهم

أن الجار والمجرور فى مثله خبر مبتدا محذوف أى والتحقيق على أن قال ودل ذلك على أن الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها اه يس أو على بمعنى مع أى مع أن الحق الخ بل هذا هو المناسب هنا لان ماذكر عن ابن الحاجب انما يظهر فى عبارة ليس فيها لفظ الحق مثلا تأمل (قوله وعلى مايقابل الكلام) فيه أن المشهور مقابلته بالجملة وهى أعم من الكلام قاله ع ق (قوله ومقابلته بالكلام الخ) لايقال قد يعكس فيقال مقابلة الكلام به أى بالمفرد تدل على أنه ماليس بمفرد لانا نقول اطلاق الكلام على ماليس بمفرد انما هو بحسب اللغة بخلاف اطلاق المفرد على ماليس بكلام فانه بحسب الاصطلاح والمتبادر من الالفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح فتأمل اه سم (قوله على أنه أريد الخ) يرد عليه لزوم دخول غير الفصيح من المركب الغير المفيد فى تعريف فصاحة المفرد فيما سيأتى لانه قال فيه فالفصاحة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف الخ ولاشك أنه يصدق على مثل قوله فى المثال الآتى وليس قرب قبر حرب أنه خلص من تنافر الحروف الى آخر القيود اذ الموجود فيه تنافر الكلمات لاتنافر الحروف فيكون مفردا فصيحا وليس كذلك الا أن يقال تنافر الكلمات يرجع الى تنافر مجموع حروفها ثم على تقدير تمحل الجواب فى هذا يدخل فى التعريف مالم يخلص من التعقيد اللفظى اه ع ق وتقدم تمام الكلام فى ذلك (قوله أريد به المعنى الاخير) أى ويكون هذا الاطلاق حقيقة عرفية لان اطلاق المشترك على أحد معانيه حقيقة عرفية بخلاف التأويل فى الكلام فانه مجاز مرسل والحمل على الحقيقة أولى (قوله أيضا) أتى به فى جانب المتكلم دون الكلام لاختلاف الجنس هنا واتحاده هناك اذ المفرد والكلام من جنس اللفظ (قوله يقال كاتب الخ) هو منشئ النثر وليس المراد من يكتب بالقلم وقوله وشاعر أى منشئ الشعر (قوله وهى تنبئ الخ) فى التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده من حد كرم فهى فى اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفى الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل فى الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل فى الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه اه عبد الحكيم (قوله والانتهاء) عطف تفسير (قوله فقط) هو اسم فعل بمعنى انته فكأنه يقول اذا وصفت بها الاخيرين فانته عن وصف الكلمة بها كذا فى المطول وابن يعقوب وغيرهما وأورد عليه ابن كمال باشا بعد أن نقل عن المغنى أنها تكون بمعنى حسب كقد واسم فعل بمعنى يكفى ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهى بمعنى يكفى قال فجعلها هنا اسم فعل وانها بمعنى انته غلط مرتين وفيه انه لامانع هنا من جعلها اسم فعل بمعنى يكفى فالغلط فى تفسيرها بانته فقط واعترض أيضا بأنه لايحذف من أدوات الشرط الا ان كما فى يس فالأولى جعل الفاء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب خبر لمحذوف قال السيرامى وجه تزيين الفاء اللفظ قط أنها على حرفين فاذا زيدت الفاء صارت ثلاثة أحرف فتكون على أعدل الابنية لاشتماله على الاول والوسط والآخر ثم على كون الفاء زائدة لتزيين اللفظ فهى لازمة كما فى يس عن ابن هشام فى حواشى التسهيل هذا ونقل بعضهم عن الرضى فى الكلام على الفاء العاطفة مايقتضى اطراد حذف اذا وفعل الشرط وعليه يتمشى كلام الشارح وغيره (قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة) ان أدخل المركب الناقص فى المفرد كما هو رأى الشارح فلا يتم الاستشهاد الا أن يراد بالكلمة الاعم من الحقيقى والحكمى كما فى تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد ليشمل المركب الناقص وان أدخل فى الكلام كما هو رأى السيد أو أخرج عنهما كما هو عندى فلا اشكال أصلا اه عبد الحكيم (قوله وهى لاتتحقق فى المفرد) لانها انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتى فلا تتحقق الا فى ذى الاسناد المفيد اه ع ق (قوله وهم) أورد عليه أن ملخص هذا التعليل أن العرب لاتطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام

(قوله وهى أعم من الكلام) ولو فرض مقابلته هنا بالجملة فالمركبات الناقصة بعضها حينئذ داخل فى المفرد نحو غلام زيد وبعضها داخل فى الجملة نحو ان قام زيد ولا يتم مرام الشارح من دخول المركبات الناقصة جميعها فى المفرد (قوله انما هو بحسب اللغة) يخالفه ما تقدم من أنه فى اللغة اللفظ مطلقا ولو مفردا قاله بعض مشايخنا ويخالف ما يأتى أيضا من أن التأويل فى الكلام مجاز مرسل وقد تقدم

لمقتضى الحال فرجعه الى قولنا لم تسمع كلمة بليغة ويدفعه أن المتبادر من العبارة أن بناء التعليل على
تعريف القوم لا على التتبع وتزييفه مبنى على المتبادر اهـ من الاطول (قوله لان ذلك الخ) يعنى
أن ما ذكر من التعليل لا يتم الا اذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكره مع أنه يجوز لها معنى آخر يصح وجوده
فى المفرد على تقدير أن يتصف بها كأن يقال معنى بلاغة المفرد وضعه فى مرتبة تليق به كما أن للفصاحة
فى المفرد معنى آخر غير معنى فصاحة الكلام والمتكلم واذا جاز ذلك لم يتجه هذا التعليل تعليلا لعدم وصف
المفرد بالبلاغة قال ابن يعقوب فان قال هذا المعلل لا معنى للبلاغة فى كلام العرب الا هذا وهو محال
فى الكلمة عاد الى انتفاء السماع الذى علل به انتهى اهـ وكتب أيضا أى ولا دليل على انحصار البلاغة فى تلك
المطابقة لا فى كلام العرب ولا فى كلام الادباء والمصنفين أيضا أفاده الحفيد (قوله وانما قسم كلا الخ)
قال ابن كمال باشا لما كان تعريف الشئ مسبوقا بتعينه وتميزه فى الجملة ناسب تقسيم كل من الفصاحة
والبلاغة ثم تعريف أقسامهما ومن توهم أن ذلك لتعذر الجمع بين الحقائق المختلفة فى تعريف واحد فقد
وهم فان اشتمال التحديد على أو التنويعية غير مستنكر قال بعض المحققين ان أو فى الحدود التى ذكرت
فيها ليست للترديد بل للتقسيم أى أيا كان من القسمين المذكورين فى هذا الحد فهو من المحدود اهـ وحاصله
منع تعذر الجمع المذكور المقتضى للتقسيم أولا وذكر كل على حدة لامكان الجمع فى تعريف مشتمل على
أو التى للتقسيم كذا فى يس وأقول يمكن الجواب بأن التعريف المشتمل على أو التى للتقسيم ليس
فى الحقيقة تعريفا واحدا بل تعريفان أو أكثر بحسب تعدد أو كما صرح به بعضهم وان كان بحسب
الظاهر تعريفا واحدا وكلام الشارح فى الجمع فى تعريف واحد فى الحقيقة فاحفظه وكتب أيضا قوله
وانما قسم كلا الخ أى وعرف كل قسم على حدته ثانيا لتعذر جمع المعانى أى الاقسام المختلفة فقوله لتعذر
علة لهذا المقدر وعلة التقسيم محذوفة أى قسم كلا لتحقق الاقسام المختلفة وتميز بعض التميز وكتب
أيضا قوله قسم أى ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة
يوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسامهما الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم
والى بلاغة كلام وبلاغة متكلم ثم هذا التقسيم تقسيم لهما باعتبار محالهما (قوله الغير المشتركة الخ)
هذا تفسير لقوله المختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا خفاء أن المراد من أمر يعمها أمر يصلح للتعريف
بحيث يمتاز كل منها عما سواه والا فلا شك فى وجود المفهومات العامة وهى تعم المعانى المختلفة وتشترك فيها
تلك المعانى اهـ جربى بالمعنى ونحوه فى الحفيد وعليه ففى كلام الشارح مؤاخذة لان كلامه يقتضى
على هذا أن هنالك معانى مشتركة فى أمر يعمها يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل عما سواه وهو مستحيل
وقرر بعضهم أن المراد بأمر يعمها الامر الذاتى لا بقيد كونه يصلح لما مر والمراد بالتعريف التعريف بذاتى
لا بقيد كونه يميز كلا عما سواه يعنى أن المعانى التى لم تشترك فى أمر ذاتى يعمها كالفصاحة والبلاغة لا يمكن
جمعها فى تعريف واحد بأمر ذاتى يعمها أما التى اشتركت فى ذلك فجمعها فى تعريف واحد بأمر ذاتى يعمها
ممكن كالانسان والفرس فيمكن تعريفهما بأمر ذاتى يعمهما فتقول هما حيوان (قوله فى تعريف واحد)
أى يخصها ويميز كلا منها عن غيره والا فالمعانى المختلفة يمكن جمعها فى تعريف واحد لكن لا يخصها ولا يميز
كلا عن غيره كقولنا فى الانسان والحمار والفرس هى جسم نام حساس متحرك بالارادة وكقولنا فى أقسام
الفصاحة والبلاغة هى وصف ينتفى معه الخلل كذا قرر بعضهم وهو مبنى على كلام الحفيد وقد عرفت
ما فيه (قوله وهذا) أى تقسيم المصنف الفصاحة أولا الى أقسام ثلاثة والبلاغة الى قسمين ثم تعريف كل
قسم كتقسيم ابن الحاجب الخ ويرد عليه أنه يمكن جمع المتصل والمنقطع فى تعريف واحد وان لم يميز كلا عن
أخيه بناء على تقرير غير الحفيد لاشتراكهما فى أمر يعمهما وهو الذكر بعد الا أو احدى أخواتها ولك أن
تقول التشبيه فى مجرد سبق التقسيمين وتأخر التعريف (قوله فالفصاحة فى المفرد) لم يقل ففصاحة المفرد مع
انه أخصر من قوله فالفصاحة فى المفرد لاحتياجه حينئذ الى أن يقول بعد وفصاحة الكلام وفصاحة

لان ذلك انما هو فى بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا لتعذر جمع المعانى المختلفة الغير المشتركة فى أمر يعمها فى تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة (فالفصاحة

(قوله ولما كان تعريف الشئ الخ) فيه أن تقسيم الشئ مسبوق أيضا بتعينه وتميزه فيناسب تعريفه ثم تقسيمه (قوله ومن توهم الخ) يرد كلامه بأنه توهم أن الكلام فى مطلق تعريف مع أن الكلام فى تعريف يميز الماهية الكلية لجميع الاقسام عن غيرها (قوله بحسب تعدد أو) راجع لقوله أو أكثر (قوله المفهومات العامة) أى كشئ وموجود ومستحسن (قوله فتقول هما حيوان) فيه أنه تعريف بالاعم وهو ممنوع على الراجح فالمناسب أن يقول كالاسم والفعل والحرف فيمكن تعريفها بأمر ذاتى يعمها كأن يقال قول مفرد

المتكلم والاخصر وفى الكلام والمتكلم تدبر وكتب أيضا قوله فالفصاحة الفاء فصيحة قال السيرامى المصدر يطلق تارة ويراد به المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث وأخرى ويراد المعنى الحاصل بالمصدر وهو ماحصل بالايقاع من هيئة أو صفة مثلا اذا قام زيد وسخن نفسه حصل له هيئة فى الاول وصفة فى الثانى وهى الحرارة فالقيام أو التسخين يطلق تارة ويراد به ايقاع الهيئة أو الصفة فى ذاته وأخرى ويراد به نفس الهيئة أو الصفة لكن هذه القاعدة جارية فى كل مصدر يحصل للفاعل بفعله معنى ثابت قائم به فاليس بفعله كالطول والقصر أو بفعله لكن لم يحصل به معنى ثابت كالاعدام أو ثابت لكنه قائم بالغير كالتحريك وتسخين الغير لاتجرى فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر فى هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط اذا عرفت ذلك فنقول كل من الفصاحة والبلاغة فى الاصل مصدر مشتمل على تلك القيود فيجوز أن يراد به ايقاع المتكلم فى لفظه الكيفية المخصوصة الحاصلة بالسلامة عن الامور المذكورة وبالمطابقة لمقتضى الحال وأن يراد به نفس الكيفية لكن المقصود ههنا نفس الكيفية فى اطلاقات أهل الفن فانهم يتعرضون للامور الموجودة المتعلقة بذوات المواد على وجه مخصوص وليس لهم كلام فى الايقاع لانه اعتبارى غير متحقق كما قرر فى موضعه فحقيقتهما الاصطلاحية هى تلك الكيفية وأما التعريف بكون اللفظ جاريا على القوانين كثير الاستعمال أو بالخلوص وبالمطابقة فتعريف بلوازم الماهية تسهيلا للامر على المتعلم لظهور تلك اللوازم وتيسر وصفها والتعبير بها عنها ولا كذلك الكيفية اه وفى بعض ذلك تطرف تأمل (قوله فى المفرد) الظرف اما مستقر متعلق بمعرفة صفة للفصاحة أى الكائنة فى المفرد وبه صرح فى المطول وهذا أنسب بجانب المعنى وانما لم يقدره نكرة على أنه صفة مع تصريحه فى شرح المفتاح بأن المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهنى فى حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لايساعده بخلاف المعهود الذهنى ولا على أنه حال بناء على جواز انتصابها من المبتدا ولا يرد عليه أن الحال قيد فى عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء لان محل ذلك اذا كان عامل الحال لفظيا لامعنويا كالابتداء أو بناء على تأويل أن الفصاحة لكونها معرفة مفعول للتعريف معنى كأنه قيل تعريف الفصاحة أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة لما قاله السيد من أن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها فى المفرد وان كان المآل واحدا وقس على هذا أمثاله وراع جزالة المعنى وان أحوجتك الى زيادة تقدير فى الالفاظ واسم الفاعل المقدر فى مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته واما ظرف لغو متعلق بالفصاحة كما جوزه السيد حيث قال وقد ذكر بعض الادباء أن نحو القصة والنبا والحديث والخبر يجوز اعمالها فى الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر فى جواز اعمالها تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن أن يجعل قوله فى المفرد ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يرد بها معناها المصدرى اه ومنع الفترى ذلك ورد قياس الفصاحة على القصة وما معها بابداء الفرق فانظره أو متعلق بما اشتملت عليه الجملة وان كان جزآها جامدين من نسبة المسند الى المسند اليه وحمله عليه وكون المسند اليه هو المسند وذلك معنى للفعل كما فى الحفيد والخطائى وغيرهما ويرد ذلك على حصر النحاة العامل المعنوى فى الابتداء والتجرد قال السيرامى وأورد على من جعله ظرفا لغوا متعلقا بالنسبة هنا انه لا نسبة بين المعرف والمعرف لعدم الحكم بينهما والا كان قضية ولو سلم فهى أى النسبة غير مستقلة ولذا سمى أهل المنطق اللفظ الدال عليها رابطة وأداة فلا يجوز اعمالها وأجيب بأن اهل الادب يجوزون اعمال غير المستقل حتى جوزوا اعمال حرف التنبيه فى هذا بعلى شيخنا اه (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أى من حيث هى على معرفة الفصاحة من حيث هى اذ بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكة التى يقتدر بها على تأليف كلام فصيح فى بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بحسب التحقق اذ لا يمكن أن يقتدر على تأليف كلام بليغ ولا يقتدر على

(قوله فى المفرد) قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة

(قوله بجانب المعنى) أى وبسوق كلام المصنف فان مقتضاه أن اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظى وجعله حالا يوهم الاشتراك المعنوى وان اختلافها بحسب الاحوال اه عبد الحكيم (قوله لكن الاستعمال لايساعده) لانه لم يوجد فى استعمال العرب وصف المعرف بلام الحقيقة من حيث هى بنكرة بل بمعرفة (قوله أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة) وعلى هذا فالحال من نائب فاعل المسمى العائد على أل لا من الفصاحة لان المقصود لفظها (قوله ان نحو القصة الخ) أى مما يفهم منه المعنى الحدثى وان كان اسما جامدا نحو أسد على وفى الحروب نعامة اه عبد الحكيم (قوله حتى جوزوا اعمال حرف التنبيه) أى وحرف النفى فى نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون

تأليف كلام فصيح اه يس (قوله لكونها الخ) أى فالتوقف المذكور من توقف معرفة الكل على معرفة الجزء (قوله لتوقفهما) أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصاحة المتكلم اه يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف الخ) الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم ولو أعاد من وأدخلها على الغرابة ومخالفة القياس لكان أظهر فى افادة العموم ووجه حصر فصاحة المفرد فى الخلوص من الثلاثة أن كل مفرد له مادة هى حروفه وصورة هى صيغته ودلالة على معناه فعيبه اما فى مادته وهو التنافر أو فى صيغته وهو مخالفة القياس أو فى دلالته على معناه وهو الغرابة ويمكن اجراؤه فى الكلام أيضا لان له مادة هى كلماته وصورة هى التأليف العارض لها ودلالة على معناه التركيبى فعيبه اما فى مادته وهو تنافر الكلمات أو فى صورته وهو ضعف التأليف أو فى دلالته على معناه وهو التعقيد اه خسرو (قوله القياس) أى الضابط (قوله اللغوى) انما لم يقل الصرفى وان كان المراد ذلك ايماء الى أن منشأ القياس الصرفى استقراء اللغة اه فنرى (قوله أى المستنبط الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة القياس فى اللغة الذى هو الحاق شئ بشئ لجامع بينهما بل المراد القياس الذى منشؤه استقراء اللغة وهو القياس الصرفى كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا أو يجرى مجرى ما دخل فى القياس ما ثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفا للقياس كابدال الهاء همزة فى ماء مثلا اه ع ق فان أريد بالقياس الامر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ماء كما قال المولى عصام واليه يشير الشارح فيما سيأتى (قوله لا يخلو عن تسامح) نقل عن الشارح فى وجه التسامح أن الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخلوص عدميا الا انها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الامور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هى الخلوص وان صح أن الفصيح هو الخالص لان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق مأخذها كالنطق والضحك الا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والماشى فانه يصح المشى حركة مخصوصة وانما استقام فى الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وادعاء أنها نفسه واعترضه السيد بأن هذا الوجه يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين وقصد المبالغة والادعاء المذكور مما لا يلتفت اليه فى التعريفات وبأن كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لا يستلزم أن لا يحمل الخلوص عليها لجواز حمل العدميات على الوجوديات كما فى قولك البياض لا سواد وبمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص أنسب بالمعنى اللغوى حيث يقال فصح الاعجمى اذا خلصت لغته وانطلق لسانه وفصح اللبن اذا أخذت رغوته وذهب لبؤه وأجيب عن الاول بأن كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالامور المباينة لاغراض كتعريف صاحب المفتاح علم المعانى بالتتبع والمعترض أيضا من المتفقين على جوازه بل ذلك واقع فى كتب المنطقيين كتعريفهم العلم بحصول صورة الشئ فى العقل ونقله السيد فى حواشيه على شرح المطالع وعن الثانى بأن مراد الشارح نفى الحمل التفسيرى ولا شك فى عدم صحة حمل العدمى على الوجودى بطريق التفسير وبأن للشارح أن يقول أردت بالوجودى الموجود لا ما لم يجعل العدم جزأ من مفهومه وبالعدمى المعدوم لا ما جعل العدم جزأ من مفهومه ولا شك أن المعدوم لا يصح حمله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد فى الوجود على أن فيما ذكره من المثال مناقشة لانه اذا أريد بلا سواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان أريد به معنى غير فهو ليس بعدمى قطعا وعن الثالث بأنه لا يخفى على من له قدم فى الصناعة العربية وذوق أن اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل فى هذا اللفظ فصاحة يراد أن فيه سلاسة وجزالة وما يؤدى معنى ذلك لا مجرد أنه ليس فيه نقيصة كذا وكذا وان كان الثانى لازما

لكونها مأخوذة فى تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أى خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوى أى المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح

(قوله الذى هو الحاق الخ) فيه أن هذا ليس هو القياس فى اللغة بل فى الاصول (قوله على القوانين) أى الصرفية والنحوية اه عبد الحكيم أى والبيانية (قوله لا يستلزم تصادق الخ) لان تصادق المشتقين معناه اتحاد الذات المتصفة بمبدئيهما وهو لا يستلزم اتحاد المبدأين فى الصدق اه عبد الحكيم (قوله بأن هذا الوجه الخ) اعترض بأمور ثلاثة بل بأربعة والرابع قوله بل كونها عبارة الخ (قوله بحصول صورة الشئ) أى مع أنه نفس الصورة لا اعتبار حصولها فى العقل وهذا اذا لم يجعل من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله وعن الثانى بأن مراد الشارح الخ) أى وما استند اليه السيد من باب الحمل الحكمى اه شيخنا

للاول ومن أهل اللغة من يقول معناها الحقيقي الظهور والبيان فلا يتم على هذا ماذكره من أن كونها في
الاصطلاح نفس الخلوص المذكور أنسب بالمعنى اللغوي وبتسليم أن معناها اللغوي الخلوص المتقدم
فيكون تفسيرها اصطلاحا بالخلوص من الامور المذكورة أنسب به نقول ان ذلك لا يقدح في كون معناها
اصطلاحا كون اللفظ جاريا الخ اذ تحقق الخلوص ولزومه لكون اللفظ الخ يكفي فيما تقرر عندهم من اعتبار
المعنى اللغوي في الاصطلاحي وأورد على الجواب الاول أن المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على
ظهور القرينة كما صرح به الشارح والسيد في شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ
لم يشتهر أن الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك مسامحة في التفسير بالخلوص كيف والمدعى أنها عين الخلوص
وعلى الجواب بأن للشارح أن يقول أردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم أنه قد ينازع في كون
الخلوص معدوما اه ملخصا من حواشي المطول (قوله فالتنافر) أي المراد هنا وسيأتي التنافر في الكلمات
(قوله ثقلها) بالكسر والفتح ضد الخفة وبالكسر والسكون الشيء الثقيل والاول هو المناسب هنا بدليل
عطف العسر عليه عطف تفسير (قوله امرئ القيس) لقب (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز وأبدلت
الهمزة الاولى في الجمع بالواو لاستثقال الهمز وقوع ألف الجمع بين الهمزتين اه عبد الحكيم وكتب أيضا
مانصه الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر اه سيرامي أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي أنه قد يلوى
فوق وسط الرأس كما هنا (قوله غديرة) سمي الشعر بذلك لانه غودر أي ترك حتى طال اه فنري (قوله
والضمير عائد الى الفرع) هو شعر الرأس وفي السيرامي أنه يروى غدائرها فالضمير حينئذ للمحبوبة (قوله
في البيت السابق) أي على هذا البيت وهو قوله

وفرع يزين المتن أسود فاحم * أثيث كقنو النخلة المتعثكل

والواو عاطفة على مجرور رب من تقدم في كلام الشاعر وليست الواو واو رب كما توهم والفرع الشعر التام
كذا في القاموس والصحاح وخسرو والسيرامي والخطائي والفنري فاضافة غدائر اليه من اضافة الاجزاء
الى الكل ونقل الحفيد عن المهذب أنه الشعر مطلقا وجعل اضافتها اليه على هذا من اضافة الجزئي للكلي
والمتن الظهر والفاحم الشديد السواد الشبيه بالفحم لشدة سواده والاثيث بمثلثتين بينهما تحتية الكثير وهو صفة ثالثة
لفرع وقنو النخلة بالكسر بمنزلة عنقود العنب فهو اسم للسباطة كلها ومثله العذق والكباسة والمتعثكل
كثير العثاكيل جمع عثكال بالكسر أو عثكول بالضم وهما ماعليه البسر من عيدان القنو وقد يجيء
العثكول بمعنى القنو أيضا وعليه يكون في الكلام شدة مبالغة لان المعنى حينئذ كقنو النخلة صاحب
القنوان المتعددة ففيه زيادة مبالغة في وصف الشعر بالكثرة وأما أصل المبالغة ففي التشبيه بالقنو (قوله
أي مرتفعات) فالزاي مكسورة وقوله أو مرفوعات فالزاي مفتوحة (قوله الى العلا) جمع العليا تأنيث
الاعلى أي الى جهة العلا وهي السموات (قوله تضل العقاص) يعني تلك الغدائر وأقام الظاهر مقام
المضمر اشارة الى تسمية تلك عقاصا أيضا وظن بعض الشراح أن العقاص غيرها فرتب عليه أن الشعر
أربعة أقسام وفي جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة وهي الاشارة الى أن العقاص مع كثرتها
تغيب في الاخيرين مع وحدتهما ففيه اشارة الى كثرة شعرهما أفاده الحربي وغيره وقال السيرامي أراد أن
شعره ينقسم ثلاثة أقسام مفتول وعبر عنه بالمثنى وملوي كالخيط الملوي وعبر عنه بالعقاص ومرسل عن
الفتل واللي وأن الملوي غائب بين المفتول والمرسل والذوائب تتناول الاقسام الثلاثة وقد شد الجميع على
الرأس بالخيوط فارتفعت الى أعالي الرأس ويقدر منها بعد العقاص وبعد المرسل أي تضل العقاص منها في
مثنى ومرسل منها أي من الذوائب اه وعلى الاول مصدوق الغدائر والعقاص هنا واحد وهو فقط
الملوي المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو المسرح من غير فتل وعقص وكتب أيضا أي عن العقص
والتثنية (قوله جمع عقيصة) ويحتمل أن يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام
صرح به في الصحاح ويروى بدل العقاص المداري وهي جمع مدرى خشبة ذات أطراف يذري بها الطعام

(فالتنافر) وصف في الكلمة
يوجب ثقلها على اللسان
وعسر النطق بها (نحو)
مستشزرات في قول امرئ
القيس (غدائره) أي ذوائبه
جمع غديرة والضمير عائد
الى الفرع في البيت السابق
(مستشزرات) أي مرتفعات
أو مرفوعات يقال استشزره
أي رفعه واستشزر أي ارتفع
(الى العلا)* تضل العقاص
في مثنى ومرسل تضل أي
تغيب العقاص جمع عقيصة

(قوله يزين المتن) أي لو أرسل
فلا ينافي أن الكل مشدود
على ما يأتي عن السيرامي
أو بالنظر للبعض على ما يأتي
عن الحربي وغيره (قوله على
مجرور رب تقدم في كلام
الشاعر) وهو قوله
تصد وتبدي عن أسيل وتتقي
بناظرة من وحش وجرة مطفل
وجيد كجيد الريم ليس بفاحش
اذا هي نصته ولا بمعطل
(قوله اشارة الى تسمية الخ)
عرفت أنه ليس القصد أن
الغدائر ترادف العقاص

لتنقيته

وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والأول يغيب في الآخرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر

لتنقيته من نحو التبن والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمدارى مبالغة لا تخفى كذا في الفنرى (قوله وهي الخصلة) بالضم أي القطعة (قوله المجموعة من الشعر الخ) كانت عادة نساء العرب أن تجمع شيأ من شعر رأسها في وسط الرأس وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة و يسمونه غديرة وذؤابة وعقيصة ثم يسترونه بارخاء المثنى والمرسل فوقه الى وراء كذا قرر بعضهم وهو على غير ما مر عن السيرامى ويسمى المثنى والمرسل غديرة وذؤابة أيضا وكتب أيضا على قوله من الشعر ما نصه بفتح العين وسكونها والفتح أجود (قوله يعني أن ذوائبه) أي الفرع (قوله مشدودة) ان قلت من أين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المجهول ويفهم أيضا من العقاص لان العقيصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذي يربط به أطراف الذوائب كذا في المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هي الغدائر بعد أن شدت لا غير فظهر أن مراد الشاعر أن شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة أقسام لا الى أربعة كما توهم اه فنرى (قوله على الرأس) أي وسطه (قوله بخيوط) أي لا بخيط واحد بمعونة أن المقام للمبالغة في كثرة الشعر (قوله والغرض بيان كثرة الشعر) أي وان لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود فالكلام كناية ان كان مستعملا في كثرة الشعر التي هي لازمة لحقيقة الكلام أو تعريض ان كان مستعملا في حقيقته ملتفتا فيه الى هذا اللازم (قوله والضابط) أي المعول عليه خلافا لمن قال المعول عليه بعد المخارج ولمن قال قربها لان كلا منهما لا يطرد لانا نجد عدم التنافر مع قرب المخارج كالجيش والشجى ومع بعدها كعلم بخلاف ملع أي أسرع قال في المطول وليس ذلك أي عدم التنافر في علم ووجوده في ملع بسبب أن الاخراج من الحلق الى الشفة أيسر من ادخاله أي اللفظ من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب و بلغ وحلم وملح اه (قوله ههنا) أي في معرفة المتنافر من غيره اه جربى (قوله ان كل ما يعده الذوق الخ) واستشكله ابن جماعة بأن هذا رد الى أمر غير معلوم وغير مضبوط ومؤد الى معارضة الذوق بمثله اه والذوق قوة للنفس بها كمال الادراك وهو سليقى كما للعرب العرباء وكسبي كما للمولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين لنكاتهم وأسرارهم (قوله أو غير ذلك) كتوسط الشين بين التاء والزاي كما يأتي (قوله ابن الاثير) هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين أبو الفتح نصر الله ابن محمد بن محمد اه سيرامى (قوله وزعم بعضهم) هو الخلخالى وغيره (قوله توسط الشين الخ) أي فضاربت الشين ما قبلها من حيث انها رخوة والتاء شديدة وضاربت ما بعدها من حيث انها مهموسة والزاي مجهورة وقد علمت من هذا أنه لا حاجة لوصف التاء بالهمس اذ لم يحصل بسببه مضاربة الشين للتاء فهو زائد في البيان (قوله من الحروف المهموسة) المجموعة في قول ابن الجزري فحثه شخص سكت وقوله الرخوة هي ما عدا الحروف الشديدة المجموعة في قوله أجد قط بكت وما عدا الحروف التي بين الرخوة والشديدة المجموعة في قوله لن عمر وقوله من المهموسة الشديدة قد عرفتهما وقوله من المجهورة هي ما عدا المهموسة والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها بجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها في مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النفس أن يجرى معها لقوتها في مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفه بذلك لجرى النفس معها حتى لانت عند النطق بها والشدة لغة القوة سميت حروفها شديدة لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها في مخارجها وسميت حروف لن عمر بينهما لان النفس لم ينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة اه ملخصا من الجزرية وشرحها لشيخ الاسلام (قوله من المهموسة) أي انتهاء وقوله الشديدة أي ابتداء أي أول النطق فلا تنافي بين الوصفين (قوله المعجمة) لعله بيان للواقع أولان من لغاته الزاء بالمد كالراء وترسم على هذه اللغة بهمزة بعد الالف كما ترسم الراء كما في القاموس فيحتاج على هذا الى التقييد بالمعجمة لتتميز من الراء (قوله التي هي من المجهورة) لم يقل من المجهورة الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاي والراء ترويجا للنظر الآتي فانه لا يتم الا بذلك لضعفه اذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهي الرخاوة والمختصة بالراء وهي التوسط بين

(قوله فلا تنافي بين الوصفين) وجه التنافي أن الهمس يلزمه جريان النفس والشدة يلزمها انحباسه أخذا مما تقدم له قريبا

الرخاوة والشدة لتبين الفرق حينئذ بين الزاى والراء فاندفع ما فى الحفيد من أن وصف الزاى بالصفة المشتركة وهى الجهر دون الصفة المختصة وهى الرخاوة لغو كذا قيل وفيه نظر لان كون الراء بين الرخوة والشديدة بخلاف الزاى فانها رخوة مما يوجب زيادة ثقل مستشزر على ثقل مستشرف على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لان معاندة الشين للراء من جهة همسها ورخاوتها اذ الراء مجهورة متوسطة بين الرخوة والشديدة ومعاندة الشين للزاى من جهة همسها فقط اذ الزاى مجهورة رخوة وهذا يقوى نظر الشارح الآتى ولا يضعفه فاعرف ذلك (قوله لان الراء الخ) أى فالثقل باق على مقتضى علتك أيها الزاعم وان حكمت بزواله وأجيب بما حاصله ان مراد هذا الزاعم زوال الثقل المخصوص لا زواله مطلقا بدليل قوله لزوال ذلك الثقل وسلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم والراء وان كانت مجهورة هى بين الشديدة والرخوة لا رخوة بخلاف الزاى فانها مجهورة رخوة ولكل وصف دخل وأجيب أيضا بان وجود الراء والفاء وهما من حروف الذلاقة التى يجمعها مر بنفل فى مستشرف أورث عدم التنافر فيه بخلاف مستشزر وفى الجواب الاول نظر وان قاله الحفيد لان كون الراء بين الشديدة والرخوة مما له دخل فى زيادة ثقل مستشرف على مستشزر على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لا فى خفته كما بيناه فى القولة السابقة وكتب على قوله وهما من حروف الذلاقة ما نصه الذلاقة سرعة النطق (قوله وقيل) قائله الزوزنى (قوله قرب الخ) أى لانه جمع بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وأما المتناهى فنحو الهعخع فانه جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الخاء وهو بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها نبت أسود (قوله كما لا يخرج الخ) فاسه عليه فى صحة وصف كل منهما بوصف ليس فى جزئه بجامع الطول ووجود الوصف فى الجل اهـ ع ق (قوله لان فصاحة الكلمات الخ) ناقشه ابن جماعة بان الذى فصاحة الكلمات جزء مفهومه انما هو فصاحة الكلام الفصيح المفردات لا مطلقا اهـ وعليه منع ظاهر (قوله فى تعريف فصاحة الكلام) اعترض بان الكلام يتحقق بالمسند اليه والمسند وما زاد عليهما من الفضلات خارج عن حقيقة الكلام فيتحقق فصاحة الكلام بتحقق فصاحتهما فقط والجواب أن الكلام يطلق على مجموعهما مع ما يتعلق بهما من الفضلات وهو المراد هنا على أن هذا القائل مثل لما اشتمل على كلمة غير فصيحة فى زعمه بما تلك الكلمة أحد ركنيه أعنى ألم أعهد (قوله من غير تفرقة بين طويل وقصير) يعنى هذا التوجيه الذى ذكره هذا القائل فى معرض الاعتذار عما لزمه من قوله ان فى ألم أعهد ثقلا الخ وهو كون القرآن يشتمل على كلام غير فصيح ليس بشئ لاشتراطهم فى فصاحة الكلام مطلقا فصاحة كلماته من غير نظر الى طوله أو قصره فما ذهب اليه من التفرقة تحكم من عند نفسه اهـ جربى (قوله على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة) يعنى أن مدخلية فصاحة الكلمات فى فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام لانه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات فى المركب التام والناقص لاجماعهم على اشتراط فصاحة المفردات فى فصاحة الكلام وهو عنده يشمل المركب الناقص بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره لان فصاحة المفردات انما شرطت فى فصاحة الكلام والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام وحينئذ فالخلل اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته أكثر على تفسيره لانه يلزمه الخلل فى المركب التام والمركب الناقص لاجماع القوم على أنه يشترط فى فصاحة الكلام فصاحة كلماته وهذا القائل يفسر الكلام بما يعم التام والناقص فلو كان هذا القائل فسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل فى قوله لكن الكلام الخ لازما له فى المركب التام فقط وكتب على قوله من وجود كلام فصيح الخ ما نصه كذا قال الحفيد قال ع ق مقتضى هذا أن صاحب هذا المذهب أى من يدخل المركب الناقص فى الكلام يجعل غير المفيد عنده فصيحا ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو اللازم لتفسيره اهـ (قوله ظاهر الفساد) أى فساده ظاهر لوجود الفارق لانه اشترط فى فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها وهى كلماته

لان الراء المهملة أيضا من المجهورة وقيل ان قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وان فى قوله تعالى ألم أعهد اليكم ثقلا قريبا من المتناهى فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة فى تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربى ظاهر الفساد

(قوله لا فى خفته) أى وكلام الزوزنى على ما قاله الحفيد معناه لزال ذلك الثقل وخلفه ما هو أخف منه اذ مقصوده بقوله ولو قال الخ الاعتراض على الشاعر كما هو الظاهر (قوله بأن الذى) أى الامر الذى وقوله لا مطلقا أى لا فصاحة مطلق الكلام (قوله وعليه منع ظاهر) أى بأن هذا التقييد لم يقل به أحد وليس هذا القائل من أهل احداث الاصطلاح

ولم يشترط في عربية الكلام عربية أجزائه كلها لانه يكفي كون الاكثر على لغة العرب في نسبة المجموع اليهم بدليل اتفاق النحاة على وجود العجمة في ابراهيم ونحوه مع اجماع المسلمين على أن القرآن عربي كما نص عليه فيه ولو سلم الاشتراط في عربية الكلام فاطلاق العربي عليه باعتبار الاسلوب لا بجميع مفرداته أو أن ما وقع فيه مما يوهم أنه غير عربي من توارد اللغات كما في الصابون فان معناه في جميع اللغات واحد لكن هذا لا ينفع في نحو ابراهيم للاتفاق على عجمته وانما ينفع في نحو المشكاة (قوله ولو سلم) أي بناء على تسليم ما ذكر من القياس اه يس وكتب أيضا قوله ولو سلم عدم خروج الخ أي الذي تضمنه القول بعدم خروج الكلام الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصيحة لان السورة من الكلام الطويل وكتب أيضا قوله خروج السورة أي باشتمالها على كلمة غير فصيحة (قوله فمجرد اشتمال الخ) أي وان لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير اه سم (قوله على كلام غير فصيح) المراد بالكلام الكلمات فلا يرد أن هذا القائل لا يقول باشتمال القرآن على كلام تام غير فصيح لا يقال هو لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعددة لانا نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة يستلزم تجويزه اشتمال القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة فكم كلام طويل في القرآن (قوله بل على كلمة) أي واحدة (قوله مما يقود) أي يجر الى نسبة الجهل بأن المورد غير فصيح أو بأن الاولى ايراد الفصيح أو نسبة العجز عن ايراد الفصيح بدل غيره قال سم وأورد أنه كان ينبغي أن يقول العجز أو الجهل أو السفه لانه اذا كان عالما فان لم يكن قادرا لزم العجز وان كان قادرا لزم السفه وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل أي بأنه سفه أو أنه غير لائق فنسبته تدخل في نسبته اه وقد يقال يمكن أن القرآن يشتمل على كلمة غير فصيحة لحكمة يعلمها الله تعالى ويدفع بأن المقصود من القرآن اعجاز الفصحاء والبلغاء جميعهم فهذا يفيد أن جميع كلماته فصيحة والا كان لهم مساغ في معارضته وكتب أيضا قوله يقود قلت فيه معنى لطيف زائد على يستلزم فاعلمه اه ابن جماعة هو تضمنه تشبيه من يقول بذلك بدابة تقاد وتشبيه ذلك المقول بقائد (قوله والغرابة كون الكلمة الخ) قال خسرو ما ملخصه اعلم أن الغرابة والوحشية وما في معناهما يعتبر تارة بالنظر الى جميع الاعراب الخلص من سكان البوادي وتارة بالنظر الى بعضهم وتارة بالنظر الى غيرهم من المولدين فاذا وصفوا اللفظ بالغرابة أو الوحشية مثلا في مقام القدح يراد الاعتبار الاول واذا وصفوه بذلك في مقام المدح يراد الاعتبار الثالث وأما الثاني فلا يلزم به قدح ولا مدح يشهد به استقراء موارد الاستعمال فمعنى التعريف كون الكلمة وحشية عند الاعراب الخلص أي غير ظاهرة المعنى لهم ولا مأنوسة الاستعمال عندهم لان الكلام في بيان مخلات الفصاحة اه وفي الاطول واعلم أن الغرابة مما تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة أن يكون اللفظ بالنظر الى الفصحاء كلهم لا الى العرب كلهم فانه لا يتصور اذ لا أقل من تعارفه عند قوم يتكلمون به ولكون الغرابة أعم مما يخل بالفصاحة ثبتت فصاحة غريب القرآن والحديث اه وبما تقرر علم أن قوله تعالى ان هذان لساحران فصيح لانه مأنوس الاستعمال عند قوم من فصحاء العرب وكتب أيضا ما نصه يعرف الغريب عند المولدين بالاحتياج في معرفة معناه الى بحث وتفتيش في مطولات كتب اللغة وبالاحتياج الى تخريجه على وجه بعيد فعلم من هذا أن الغريب قسمان فالاول نحو تكأكأتم والثاني نحو مسرج كما أفاده الشارح في المطول والثاني أغرب من الاول لان تخريجه على وجه بعيد فرع عدم وجوده في كتب اللغة (قوله وحشية) انما وسطها في البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيها على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وكتب أيضا ما نصه شبهت بالدابة الوحشية المنسوبة الى الوحش وهو الحيوان الذي يسكن القفار ومفرده المؤنث كما أن الوحشي مفرده المذكر أفاده في الاطول (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يرد المتشابه والمشكل والمجمل لانها غير ظاهرة الدلالة على المراد اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى الخ تفسير للوحشية وأعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على أن

ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا (والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى

(قوله لانا نقول تجويزه الخ) هذا لا يدفع الاعتراض لان الجواب آل الى تجويز الاشتمال والشارح ادعى لزوم الاشتمال قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان مثل ألم أعهد في القرآن كثير فالمقصود التجويز الوقوعي (قوله وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل الخ) قد يمنع بأن العلم بانه سفه وانه غير لائق لا ينافي الفعل لحكمة أصلا وحينئذ فالايراد قوى (قوله والمشكل) هو ما يمكن الوقوف عليه بخلاف المتشابه فانه تعالى قد استأثر بعلمه

ولا مأنوسة الاستعمال (نحو) مسرج في قول العجاج
* ومقلة وحاجبا مزججا *
أي مدققا مطوّلا (وفاحما) أي شعرا أسودا كالفحم (ومرسنا) أي أنفا (مسرجا) أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف (أو كالسراج في البريق واللمعان) فان قلت لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أي بهجه

النفي متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال المخلان بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين اه فنرى وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال قيل العطف للتفسير وليس بظاهر وقيل من عطف السبب على المسبب وهو وجيه وذكر غير واحد أنه من عطف أحد المتلازمين على الآخر وفائدته المقصودة منه نصب علامتين على غرابة الكلمة ولفظة غير بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب من قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما في عبد الحكيم ويحتمل أن لا بمعنى غير بقرينة العطف على غير (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أي استعمال العرب فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا لهم اه عبد الحكيم (قوله نحو مسرج) أي نحو غرابة مسرج (قوله العجاج) لقب (قوله ومقلة) عطف على واضحا في البيت قبله وهو

أزمان أبدت واضحا مفلجا * أغر برّاقا وطرفا أبرجا

ومقلة الخ فأزمان اسم امرأة أبدت أظهرت واضحا أي شيأ واضحا هو السن مفلجا أي متباعدا بينه أغر أي أبيض برّاقا أي لماعا وطرفا أي عينا أبرجا أي بين البرج بفتح الراء وهو أن يكون بياض العين محدقا بالسواد كله والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة والمرسن بفتح الميم وكسر السين أو فتحها الأنف كما في القاموس وفي غيره أنه أنف البعير أطلق على أنف الانسان على سبيل الاستعارة أو المجاز المرسل (قوله أي مدققا) أي خلقة لا بفعل فاعل وقوله مطوّلا أي مع تقوّس (قوله أي شعرا الخ) هذا التعبير يشعر بان الفاحم نسبة الى الفحم نسبة تشبيهية فيكون غريبا كمسرج ويحتمل أنه تشبيه بحذف الاداة أي كالفاحم فلا غرابة الا أنه كان المناسب لهذا أن يقال كالفاحم لا كالفحم تأمل سم وفي القاموس الفاحم الاسود بين الفحومة كالفحيم وقد فحم ككرم فحومة اه وعلى هذا لا نسبة ولا تشبيه وكتب أيضا قوله أي شعرا أسود الخ ففاحم للنسبة كلابن وتامر نسبة المشبه الى المشبه به اه عبد الحكيم فقول الشارح أي شعرا أسود كالفحم بيان لحاصل المعنى والتفسير الجاري على ما مر أن يقول شعرا منسوبا الى الفحم على معنى أنه كالفحم (قوله أي كالسيف السريجي الخ) هذا التفسير منقول عن ابن دريد وكتب أيضا قوله أي كالسيف السريجي الخ بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يجيء لنسبة الشيء الى أصله نحو تممته أي نسبته الى تميم فسرج بمعنى منسوب الى السريجي أو السراج أي بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذه منها بعيد اه سم فهو من ثاني قسمي الغرابة وهو ما يحتاج الى تخريجه على وجه بعيد وتقرير المقام على هذا الوجه أولى مما صدر به الحفيد وارتضاه حيث قال ان فعل قد يجيء لصيرورة فاعله كاصله المأخوذ هو منه نحو قوّس الرجل أي صار كالقوس فالمسرج مصدر ميمي بمعنى الفاعل فيكون المعنى ومرسنا مسرجا بكسر الراء أي صائرا كالسريجي أو كالسراج لانه يرد على هذا أن المصدر الذي على صيغة اسم المفعول لا يكون الا للمتعدي على الصحيح كما في اليزدي محشي الخطائي وقوّس المذكور لازم ومثل ذلك يرد على تخريجه على أن فعل قد يجيء لصيرورة فاعله أصله كعجزت المرأة أي صارت عجوزا وعلى أنه قد يجيء لصيرورة فاعله ذا أصله نحو ورّق الشجر أي صار ذا ورق (قوله اسم قين) أي حداد (قوله أو كالسراج الخ) هذا التفسير منقول عن ابن سيده (قوله واللمعان) عطف تفسير (قوله لم يجعلوه اسم مفعول الخ) أي ليخرج عن الغرابة أصلا وقوله قلت هو أي سرج بهذا المعنى أيضا الخ جواب على طريق المنع أي منع خروجه عن الغرابة بجعله اسم مفعول من سرج المذكور من وجهين أشار الى الاول بقوله هو أيضا من هذا القبيل أي من قبيل الغريب أي من القسم الاول من الغريب أعني ما يحتاج الى تنقير عنه في كتب اللغة وتفتيش لانه لم يشتهر بهذا المعنى في كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سرج الله وجهه بهذا المعنى في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا أن يقال اشتهاره في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعاني

(قوله لا بالمجموع) أي لصدقه حينئذ بوجود البعض فيقتضي أن ما ظهر معناه ولم يؤنس استعماله غريب مع أن الغريب ما اجتمع فيه العدمان (قوله وهو وجيه) أي لانه يتسبب عن مأنوسية الاستعمال ظهور المعنى (قوله وذكر غير واحد الخ) فيه نظر اذ اللزوم من جهة واحدة كما علم مما تقدم (قوله فلا يرد غريب القرآن الخ) أي لو لم نقيد باستعمال العرب العرباء لورد غريب القرآن فانه اجتمع فيه العدمان عدم ظهور المعنى وعدم أنس الاستعمال عند غير العرب العرباء

بغرابة المسرج اهـ واذا ثبت أن سرج بهذا المعنى غريب كان المأخوذ منه أعنى مسرجا غريبا أيضا
الوجه الثانى ما أشار اليه بقوله أو مأخوذ وهو عطف على قوله من هذا القبيل وحاصله أن سرج بهذا المعنى
غريب من القسم الثانى من الغريب أعنى ما يحتاج الى التخريج على وجه بعيد فان هذا يحتاج الى
التخريج المذكور وبيانه ان المراد بسرج الله وجهه على هذا التقدير أعنى تقدير أخذه من السراج جعله
ذا سراج بالمشابهة والمعنى الظاهر لسرج الله وجهه جعله ذا سراج على الحقيقة فحمله على معنى جعله ذا
سراج بالمشابهة تخريج على وجه بعيد واذا كان سرج بهذا المعنى غريبا كان المأخوذ منه أعنى مسرجا
كذلك فان قلت الكلام فى سرج بمعنى بهج وحسن والذى بينت تخريجه على الوجه البعيد سرجه
بمعنى جعله ذا سراج بالمشابهة قلت هو هو فان معنى جعله ذا سراج بالمشابهة بهجه وحسنه فان قلت
كيف قابل بين الوجهين مع أن الغرابة المحوجة الى التفتيش فى كتب اللغة تجامع الاخذ من السراج
قلت جعلهما وجهين اشارة الى أن كلا منهما يكفى فى المقصود مع قطع النظر عن الآخر كما فى الخطائى
وهذا أجد تقريرين لكلام الشارح وثانيهما أنهما جوابان متغايران الاول بتسليم وجود سرج فى لغة
العرب وحاصله أن سرج بهذا المعنى على تسليم أنه ورد عن العرب غريب اما من القسم الاول أو من
القسم الثانى والجواب الثانى بمنع وجوده فى لغة العرب وحاصله أنه مولد مستحدث أخذه المولدون من
السراج ولا وجود له فى لغة العرب فلا يتم كون مسرجا اسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيده المطول
وحواشيه وأما ما فى الحفيد فليس بجيد وعلى ما قرره هذا البعض كان الاولى تقديم الجواب الثانى على الاول
ويجب على ما قرره أن المستشهد عليه بكلام المرزوقى مجرد كونه مأخوذا من السراج لانه هو الذى صرح
به وأما كون هذا الاخذ على وجه التوليد والاستحداث فأمر آخر لعل السعد فهمه من قول المرزوقى وما قيل
أو من غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله أو مأخوذ من السراج) ينبغى أن لا يكون المراد بكونه
مأخوذا من السراج أنه مأخوذ منه على طريق النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرج الله وجهه نسبه الى
السراج بالمشابهة لان سرج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى اذ الصادر منه تعالى ليس النسبة بل ايجاد
وجهه على تلك الصفة فلعل المراد أنه مأخوذ من السراج على معنى سرج الله وجهه أى جعله ذا سراج
بالمشابهة اهـ سم وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذى أشار اليه المصنف بقوله أولا أو كالسراج الخ فان
المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله حيث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ما قيل الخ (قوله
السريجى) أى السيف السريجى (قوله منسوب الى السراج) أى على غير قياس اذ القياس سراجى
وأجيب بأنه منسوب اليه مصغرا وفيه أن القياس تشديد الياء فهو بتخفيفها غير قياسى أيضا (قوله
ويجوز الخ) بيان لوجه وصف السيف بالسريجى وبعبارة بيان لوجه نسبة السيف الى السراج فالوصف
على هذا بمعنى النسبة والباء بمعنى الى واسم الاشارة راجع الى السراج (قوله وصفه) أى السيف وقوله
بذلك أى بالسريجى (قوله لكثرة مائه) أى صفائه (قوله ومنه) أى من السراج (قوله أن تكون
الكلمة الخ) المراد بالكلمة وبالمفردات ما يشمل المركبات الناقصة التى فى حكمها لانه اذا قيل مسلوى بدون
قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء كان غير فصيح ونوقش بأن مثل هذه المخالفة يقع فى المركب التام أيضا
فانه اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهمزة كان غير فصيح والجواب أن هذا خارج عن فصاحة
الكلام بقيد الخلوص من ضعف التأليف لان الصورة المذكورة على خلاف القانون النحوى (قوله أعنى
على خلاف ما ثبت الخ) تفرع على هذا التفسير قوله الآتى فنحو آل الخ اهـ سم وكتب أيضا ما نصه يعنى أن
المراد بالقانون ما ثبت عن الواضع لا القياس التصريفى (قوله نحو الاجلل) أورد عليه أن عدم الادغام لم
لا يجوز أن يكون لضرورة الشعر وأجيب بأن أقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان
هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على ألسنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه
الشاعر ألا ترى أن استعمال الجرشى جائز قطعا الا أنه مخل بالفصاحة لما ذكر اهـ سم وأجاب صاحب الاطول

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقى رحمه الله حيث قال السريجى منسوب الى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا ومنه ما قيل سرج الله أمرك أى حسنه ونوره (والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو) الاجلل بفك الادغام

(قوله جعله ذا سراج بالمشابهة) أى جعله صاحب شئ يشبه السراج فكان فيه سراجا وهذا مناسب للمستشهد به بعد المنقول عن المرزوقى (قوله وحاصله أن سرج بهذا المعنى الخ) المناسب أن حاصله أنه من الغريب من حيث هو لانه ظاهر الاشارة (قوله كان غير فصيح) أى لمخالفة القانون الصرفى وقد علمت ما فيه

في قوله (الحمد لله العلى الاجلل) والقياس الاجل فنحو آل وماء وأبى يأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو) الجرشى في قول أبى الطيب

مبارك الاسم أغر اللقب

(كريم الجرشى) أى النفس (شريف النسب) والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لان الكراهة في السمع انما هى من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها ترجعان الى طيب

بأن الضرورة مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير مقيس اه وكتب أيضا قوله فنحو الاجلل فان قلت ليس الاجلل مفردا غير فصيح لان المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجلل قلت أصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع الا أنه هجر الاصل اه أطول وكتب أيضا ما نصه أى نحو مخالفة الاجلل (قوله في قوله الحمد لله الخ) تمامه *أنت مليك الناس ربا فاقبل* قال في الاطول ربا بالالف يريد يا ربى فيا محذوف والالف بدل عن الياء أى فاقبل الحمد اه وفي كلام غيره أنه منون حال من الضمير في مليك وأما من جعله منونا منصوبا على النداء ففيه أن المقصود منه معين فحقه الرفع وفي السنرى ان تمامه *الواحد الفرد القديم الاول* ثم قال وقد يروى غير ذلك وتعبير العصام في أطوله بقوله تتمته كذا وخسرو والسيرامى والفنرى بقولهم تمامه كذا يخالف تعبير الحفيد بقوله أوله كذا وتعبير يس بقوله صدر البيت كذا وبنى على ذلك أن الحمد لله بالنصب مفعول اقبل وان فيه التفاتا (قوله فنحو آل الخ) أى وان كان ذلك على خلاف القياس التصريفى فان قلب الهاء همزة في آل وماء اللذين أصلهما أهل وموه على خلاف القياس وقياس مضارع أبى كسر عينه وقياس عور يعور قلب الواو ألفا ونحو ماذكر استحوذ أى غلب فان قياسه قلب الواو ألفا وقطط شعره من باب علم أى اشتدت جعودته فان قياسه الادغام (قوله خلوصه مما ذكر الخ) فان قلت قد سبق أن تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس وانما أخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم ولو كانت فصاحة المفرد معرفة بهذا التعريف أى المزيد فيه ومن الكراهة في السمع لم يكن أخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم بل كان تنقيحا للتعريف وجد في كلامهم بحذف ما هو مستدرك منه قلت لعل القائل من معاصريه ويدعى وجوب زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف اه أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجرى في قوله بعد تعريف فصاحة الكلام قيل ومن التكرار الخ وقيل المراد ناس معهودون كالشيخ عبد القاهر لا جميع علماء البيان فلا يرد السؤال وقد أجاب بهذا المصنف حين اعترض عليه خطيب اليمن بأنه اذا لم يوجد تعريف الفصاحة والبلاغة بما ذكر في كلام الناس أى مستنده في أن ما ذكر هو معنى الفصاحة والبلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة في السمع) المراد بالسمع ههنا القوة السامعة لا معناه المصدرى وهو ظاهر اه سم (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول أبى الطيب) يمدح سيف الدولة (قوله مبارك الاسم) اسمه على وانما كان مباركا لاشعاره بالعلو وموافقته لاسم أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه والعلة مجموع الامرين فلا يرد أنه لا اختصاص للاسم بهذه الموافقة بل كنيته أيضا وهى أبو الحسن كذلك قال في الاطول ولا بعد أن تجعل البركة لموافقة اسم الله تعالى فتخص الاسم (قوله أغر اللقب) يعنى مشهور اللقب اه أطول وكتب أيضا ما نصه وهو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضا أغر قلت لو سلم فاللقب أكثر شهرة لان الملوك يشار اليها بالقابها دون أسمائها تعظيما لها تأمل سم (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله من الخيل) حال من ضمير الابيض لا من الاغر والا اقتضى ان الاغر من غير الخيل له معنى آخر مع أن الاغر حقيقة لا يكون الا من الخيل ومن تبعيضية وجعلها بيانية أورد عليه يس ان من البيانية لا تتقدم على المبين الا ضرورة وأن ما بعدها مساو لما قبلها وهو هنا أعم (قوله ثم استعير) يحتمل أن المراد الاستعارة الاصطلاحية ويحتمل أن المراد الاستعارة اللغوية فيشمل المجاز المرسل لصحته هنا بملاحظة أن العلاقة السببية والمسببية (قوله انما هى من جهة الغرابة الخ) أى فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة فلا حاجة الى زيادة هذا القيد لا يقال التنافر مع الغرابة كذلك فلم اشترط الخلوص عنه لانا نقول اغناء المتأخر عن المتقدم غير قبيح بخلاف العكس نعم يشكل ذكر الخلوص عن مخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة له وذكره قبله الا أن يقال ذكره لمزيد الاهتمام به أفاده في الاطول (قوله ونحو ذلك) كاطخم الليل أى أظلم (قوله وقيل) عبارة ع ق وأما توجيه النظر بان الكراهة في السمع ليست الا من قبح الصوت ولو احترز عنها خرج كثير من الكلمات المتفق على

(قوله أصل كل مغير الخ) الاصل هنا هو أجلل بالفك اذ هو أصل للمدغم والمغير هو أجل وموضوع خبر المبتدا أى موضوع كما أن الفرع موضوع (قوله على خلاف القياس التصريفى) أى مجرد القاعدة بقطع النظر عن الاستثناء (قوله ناس معهودون) أى فلا ينافى أن هناك ناسا غيرهم وجد التعريف في كلامهم وأخذه منهم

فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشى غير مكروه
فى السمع الا عند نطق خشن الصوت به وليس كذلك فانا نقطع بكراهته دون مرادفه الذى هو النفس وان
نطق به جميل الصوت (قوله النغم) فى بعض الحواشى نقلا عن الصحاح انه بالفتح جمع نغمة والامر عليه ظاهر
وفى بعضها انه بالفتح مصدر و بالكسر جمع نغمة وأنه على هذا المناسب ضبطه هنا بالكسر أى لان الذى
يستطاب أو يستكره هو النغمة اه سم أى لا المعنى المصدرى الذى هو التصويت والنغمة الصوت يقال
فلان طيب النغمة أى حسن الصوت فى القراءة أو غيرها وهذا الجمع أعنى جمع النغمة بفتح النون على نغم
بكسرها غير قياسى لان فعلا بكسر الفاء انما يطرد جمعا لفعلة بكسرها أيضا كنعمة ونعم وقربة وقرب وسدرة
وسدر وكذا جمعها على نغم بفتح النون كما هو القول الاول المنقول عن الصحاح فغير قياسى أيضا بل هو ليس
جمعا قياسيا لشئ أصلا والجمع المطرد لفعلة بفتح الفاء فعال قال فى الخلاصة
* فعل وفعلة فعال لهما * قال الاشمونى باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب وصعب
وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال اه والخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين
(قوله وفيه) أى هذا التعليل المحكى بقيل (قوله والفصاحة) أشار بتقديره المبتدا الى أن العطف
من باب عطف الجمل لا عطف المفردات لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وهما فى المفرد العامل
فيه الكائنة المحذوفة أو معنى النسبة على مامر وخلوصه من تنافر الحروف العامل فيه المبتدا وفى جوازه
خلاف مبسوط فى محله نعم ان جعل فى المفرد ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة على مامر بيانه لم يلزم ذلك (قوله
وتنافر الخ) لم يلتفت الى أن العطف بالواو بعد النفى يحتمل نفى المجموع اه سم ولو كرر من فى المعطوف
لسلم من الايهام وكتب أيضا قوله وتنافر الكلمات أى الكلمتين فأكثر والا لكان الكلام المشتمل على
تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ماذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه
واحترز باضافة تنافر الى الكلمات عن تنافر المعانى فانه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج
الخلوص عنه فى قوله مع فصاحتها كذا فى الاطول (قوله مع فصاحتها) تأتى مع عند اضافتها الثلاثة معان
لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد و بمعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح
الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب (قوله حال من الضمير فى خلوصه) فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيدا
لنفس الخلوص فهى هنا تقييد للنفى لا نفى للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه
يكون العامل فيه الخلوص لان العامل فى الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع
حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء
لان الحال فى الحقيقة متعلقه معه فان قلت اذا جعل حالا من الضمير يلزم أن يكون مثل زيد أجلل وشعره
مستشزر فصيحا لانه كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما فى زيد أجل وشعره مرتفع وحال عدم فصاحتها
كما اذا أقيم أجلل مقام أجل ومستشزر مقام مرتفع فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته
انه خالص فى حال فصاحة كلماته كما تقول الكريم من يسخو فى حال مكنته فيصدق على الفقير الذى
لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو قلت هذا انما يستقيم اذا كان ماذكرته كلاما واحدا له
حالان وليس كذلك بل كلامان لاحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا فى
حال يكون للكلام الآخر لانها ليست حالا له بل للآخر مثلا بخلاف المثال فان الفقير حال المكنة وغير
المكنة شخص واحد اه سم وقال فى الاطول قلت ليس لزيد أجلل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه
ليس ذلك الخلوص مقارنا لتلك الفصاحة فلو قيل زيد أجلل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم
انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يسخو حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير لو
أردت به من له السخاء حال المكنة و يصدق عليه لو أردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق
بينهما أجاب بان زيدا أجل ليس من أحوال زيد أجلل لانهما تركيبان مختلفان وليس واحد له حالان اه

النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) هو حال من الضمير فى خلوصه واحترز به عن مثل

(قوله وفى جوازه خلاف الخ) وأصحه الجواز ان كان أحد العاملين جارا متقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وما هنا ليس من هذا القبيل (قوله عن تنافر المعانى) نحو البقر يعلف بالكسب وزيد مخارق (قوله ويراد بالموضع التركيب) ليس المراد بالتركيب المركب لئلا يلزم كينونة الشئ فى نفسه فافهم (قوله لانها ليست حالا له). أى لان الحال الشئ تكون للكلام الآخر ليست حالا لذلك الاحد

زيدأجلل وشعره مستشزر وأنفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولوذكره بجنبها اسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه يصدق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر

(قوله أى ليس ملتبسا الآن الخ) هذا مراد الاطول ولكن فيه أنه لا دليل على هذا القيد فى التعريف (قوله لم يرتب الالفاظ الثلاثة الخ) أى كأن يقول زيد شعره مستشزر وأنفه مسرج وأجلل (قوله لئلا يلزم الوصف) أى الوصف معنى اذ الموجود هنا الاخبار (قوله مبنى على أن النفى الخ) محل البناء قوله ويلزم الخ الداخل تحت قول المحشى الخ (قوله لانه قد يكون قيدا للتنافر) صوابه حذف قد كما فى نسخ (قوله وعلامة الضعف) أى علامته لنا على الضعف

وقوله ليس لزيد أجلل خلوص الخ أى ليس ملتبسا الآن بخلوص مقارن لفصاحة كلماته لعدم مقارنة الخلوص فصاحة كلماته لعدم فصاحة كلماته وقوله فلو قيل زيد أجلل خالص الخ أى لان اسم الفاعل حقيقة فى المتلبس بالفعل وكتب أيضا ما نصه أو ظرف لغو للخلوص أى خلوصه زمن فصاحتها اه أطول أو صفة لمصدر محذوف أى خلوصا كائنا مع الخ اه فنرى (قوله زيد أجلل الخ) لم يرتب الالفاظ الثلاثة كما هى فى المتن لئلا يلزم الوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم يرتكب عكس الترتيب المقتضى تقديم أنفه مسرج على شعره مستشزر اشارة الى أن أنفه مسرج أقبح من شعره مستشزر لما قيل انها مولدة (قوله وفيه نظر لانه الخ) مبنى على أن النفى المستفاد من خلوص منصب على القيد أعنى قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عند نفى المقيد بقيد فان جعلناه منصبا على المقيد فقط أعنى التنافر لم يلزم هذا القائل ما ألزمه به الشارح من لزوم فصاحة الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فيكون التعريف فاسدا ولكن يرد عليه بعد ذلك أنه يلزمه على هذا التقدير أعنى تقدير انصباب النفى للمقيد فقط وقوع اللبس والابهام فى التعريف لقيام احتمال خلاف المقصود الذى هو أغلب وأرجح من المقصود ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله فى آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم) الانسب فيلزم وكتب أيضا قوله ويلزم أن يكون الكلام الخ لم يذكر هنا لزوم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحا مع ذكره له أيضا فى المطول لانه بنى كلامه هنا على الغالب من رجوع النفى الى القيد فقط وفى المطول على صلاحية النفى لانصبابه على القيد فقط وعلى القيد والمقيد معا ولكن حيث بنى الكلام على الاحتمال الغالب يلزم أن لا يصدق التعريف الا على غير المعرف وانه لا يكون فصيحا الا ما اشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة كما نبه عليه يس وغيره فقول الشارح ويلزم أن يكون الكلام الخ أى فقط بناء على ما ذكر وعبارة المطول ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم أن يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم اه قال الخطائى فى حواشيه على المطول قوله ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات الخ أى لانه يكون قيدا للتنافر الذى هو العامل وانتفاء المقيد يكون بأحد الوجوه الثلاثة بانتفاء المقيد فقط أو القيد فقط أو كليهما فانتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافرة غير فصيحة أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل حالا من الكلمات يصدق الحد على الامور الثلاثة مع أن المحدود لا يصدق الا على أولها والراجح هو الوجه الثانى لان الغالب فى نفى المقيد رجوع النفى الى قيده فاحتمل التعريف أوجها ثلاثة المقصود ليس الا واحدا منها ولا يخفى ما فى احتمال خلاف المقصود لاسيما اذا كان راجحا لاسيما فى مقام التعريف اه ملخصا وكتب أيضا قوله أن يكون الكلام الخ قد يقال لا يلزم لان كون هذا الكلام غير فصيح مفهوم بالاولى ويجاب بان مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك وكتب أيضا قوله أن يكون الكلام المشتمل الخ كقولك الاجلل قرب قبر حرب (قوله الغير الفصيحة) أى كلا أو بعضا (قوله على خلاف القانون النحوى الخ) قال فى الاطول يرد عليه أن العرب لم تعرف القانون النحوى فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوى معتبرا فى مفهوم الفصاحة فى لغتهم فالصواب أن يقال وعلامة الضعف أن يكون تأليف الكلام الخ اه وأقول يمكن دفعه بأن القانون النحوى هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وان كان بدون هذه النسبة فذكرها فى التعريف لا لاعتبارها فيه بل لبيان المراد بالقانون وأنه فى الواقع هو النحوى وانما نسبه الى النحو لان أهله هم المتكفلون ببيان حال تأليف الكلام تأمل (قوله المشهور بين الجمهور) أقول قد يكون قول غير الجمهور أقرب الى اللغة وشواهده أظهر فينبغى تقديمه على قول الجمهور وسكت عما لو استوى الفريقان المختلفان عرفا بحيث لا يصح وصف أحدهما بأنه الجمهور وينبغى حينئذ اعتبار ما هو أقرب الى اللغة ولو اختلف البصريون والكوفيون فقط

فهل ينظر الى الترجيح أو يقدم قول البصريين كما هو الغالب على الناس فى هذه الازمان فلتحرر هذه المسائل اه سم وذكر فى المغنى أن بعضهم التزم جواز مجىء قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وبين ذلك ثم قال والذى أجزم به أن قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة اه وهو يقتضى أن قراءة غيرهم تكون مرجوحة وبه صرح فى موضع آخر لكن لا يلزم من مرجوحية القراءة اشتمال القرآن على كلام غير فصيح لان مرجوحيتها لا تنافى تجويز الجمهور اياها نعم كثير من القرآت المشهورة اشتملت كما قاله السيرافى على وجوه غير جائزة عند الجمهور ولهذا ردها الزمخشرى فيلزم اشتمال القرآن على ضعف التأليف فيحتاج الى منع كونها قرآنا كما عليه الزمخشرى وكتب أيضا قوله المشهور بين الجمهور وما اتفق عليه الكل أولى اه سم ومثله فى الحفيد ويرد عليه أنه قدم أن طريق الاولوية غير ملتفت اليها فى التعريفات ومنها هذا فالاولى أن يجعل داخلا تحت المشهور بين الجمهور (قوله لفظا ومعنى وحكما) الذكر اللفظى أن يكون المرجع ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان من حيث الرتبة والمعنى أيضا مقدما نحو ضرب زيد غلامه أو لا نحو ضرب زيدا غلامه والذكر المعنوى أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير لكن هناك ما يقتضى ذكره قبله ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد وككون رتبة المفعول الاول التقديم على الثانى نحو أعطيت درهمه زيدا أو كتضمن الكلام السابق للمرجع كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه أى المورث فان الكلام السابق فى بيان الميراث وهو يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب أى الشمس فان ذكر العشى سابقا يدل على الشمس والذكر الحكمى أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضى ذكره قبله الا أن حكم الواضع أن المرجع يلزم تقدمه لكنه خولف مقتضى حكم الواضع لاغراض تجىء فى وضع المضمر موضع المظهر فالمرجع المؤخر لغرض مقدم حكما كما أن المحذوف لعلة كالثابت والممتنع انما هو تأخره لا لغرض فظهر مما ذكرنا أن قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لاقسامه اه جرى ببعض تصرف ومثال الذكر الحكمى نعم رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشان كما فى قوله تعالى قل هو الله أحد فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث ان الاصل تقدم المرجع لكن خولف هنا لنكتة الاجمال فالتفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد وربه رجلا ولا يخفى أن ما تقرر يقتضى فصاحة ضرب غلامه زيدا اذا قصدت النكتة وعدم فصاحة نعم رجلا زيد اذا لم تقصد النكتة والذى عليه النحويون جميعا فصاحة الثانى وعدم فصاحة الاول من غير تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال الضعف بالنظر الى المتن والاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما بالنظر الى الشارح قال ابن جماعة ولك أن تقول الضعف هنا انما حصل من استعمال الضمير فهو فى المفرد ولا خلل فى الكلام الحاصل من الفعل والفاعل أو هو فى الاضافة الواقعة بين الفاعل وما أضيف اليه فهو فى المركب الناقص الذى هو من قبيل المفرد لا فى الكلام اه وأقول الظاهر عدم اتجاهه لان حق التأليف تقديم المفعول هنا على الفاعل فخولف وقدم الفاعل فالضعف واقع فى نفس تأليف الكلام وقدمر أن المراد بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمسند مع الفضلات وكتب أيضا ما نصه فانه غير فصيح وان أجازه الاخفش وتبعه ابن جنى أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول به كما فى المطول وياء ابن جنى ساكنة وليست للنسبة معرب كنى كما فى شرح الدمامينى على المغنى (قوله أن تكون الكلمات الخ) الانسب لما ذكره فى تنافر الحروف أن يقال وصف فى المركب يوجب ثقله على اللسان اه أطول (قوله وان كان الخ) قد يقال هذه الغاية تأتى فى ضعف التأليف أيضا فلأى شىء لم يذكرها الشارح ثم أيضا وأجيب بأنه ذكرها هنا دون ثم لتصريحه بالكلمات هنا دون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والعطف اه سم (قوله قرب) ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فاضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة اه سم أى الذى هو ممتنع (قوله وصدر البيت) لم يدخل الشارح بصدر البيت على عجزه كما فعل فى بيت أبى الطيب المتقدم حيث قال نحو كريم الجرشى فى قول أبى الطيب مبارك الخ لانه لو قال هنا نحو وقبر حرب الخ لا وهم التنافر فى الصدر

لفظا ومعنى وحكما (نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا (نحو وليس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر) وصدر البيت

(قوله ككون رتبة الفاعل الخ) الانسب أن يجعل هذا من التقدم الحكمى كما مر عن معاوية (قوله نحو كريم الجرشى) المناسب حذف لفظ كريم لانه ليس فى لفظ الشارح الا أن يكون جاريا على ما فى بعض النسخ من ثبوته (قوله لانه لو قال هنا نحو وقبر الخ) المناسب لانه لو قال هنا كقوله وقبر الخ وكذا يقال فيما بعد لان الذى فى النسخ كقوله لا نحو الا أن يكون جاريا على ما فى بعض النسخ أيضا اه

ولو قال نحو وليس قرب قبر حرب قبر من قوله وقبر حرب الخ الكان فيه طول (قوله وقبر حرب الخ) ظاهر
البيت خبر والمقصود هو التأسف والتحسر على كون قبره كذلك ولهذا وضع الظاهر موضع المضمر في قوله
قرب قبر حرب مع أن مقتضى الظاهر أن يقول قربه دلالة على زيادة التحسر والتوجع حيث اعتنى بذكره
اه من الفنرى وخسرو (قوله قفر) قيل نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت
بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بان هذا ضرورة ويمكن أن يقال ان قفر خبر قبر وقوله
بمكان أى مع مكانه ومحله فانه أيضا قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) أى المصنف فى كتابه عجائب الخ (قوله وقوله)
أى قول أبى تمام (قوله كريم متى أمدحه الخ) فى استعمال متى الدالة على الكلية فى المدح واذا الخالية عن
هذه الدلالة بل هى فى قوة الجزئية لطافة من حيث انه أشار الى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على
الكلية فى اللوم اه بحرى قال فى المطول وفى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا أى فى قوله واذا ما لمته الخ
اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد اه وقصده بذلك الرد على
الزوزنى حيث عاب الشاعر بأن اتيانه باذا الدالة على القطع فى جانب اللوم لا يناسب مقام المدح فلو أتى بان
الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم ان اذا مع ذلك تفهم عدم وقوع اللوم بالفعل من جهة أنها تدل
على الاستقبال وايهامها الوقوع لا يخل بذلك لانه من جهة أخرى فكلامه غاية فى تنزيهه عن استحقاق اللوم
قال فى الاطول ومن لطائف تنزيهه عن الملامة أنه لم يقدر على ذكر ملامته الا فى صورة النفى فزاد ما بعد اذا
اه وكتب أيضا ما نصه أى أردت مدحه (قوله والواو فى والورى للحال) لانه المنساق الى الفهم ولموافقة
وحدى فانه حال ومشاركة الورى للشاعر مفهوم من لفظ معى مع احتياج العطف على الضمير المستتر فى
أمدحه الثانى لو جعلنا الواو للعطف الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط
والجزاء والى حمل معى على الاجتماع زمانا فان المشاركة فى المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف
الظاهر اه عبد الحكيم وقوله ولموافقة وحدى فانه حال أى وعلى تقدير كون الواو للعطف لا يكون هناك
حال فى مقابلة وحدى وهذا انما يتم على تقدير العطف من عطف الجمل وان المعطوف عليه جملة أمدحه
الثانية أما على ما اقتصر عليه من تقديره من عطف المفردات وأن المعطوف عليه الضمير المستتر فى
أمدحه الثانية فهى حال من الورى فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى مناسبة لتوافق الحالين حينئذ افرادا
وقوله ومشاركة الورى للشاعر أى فى المدح دفع لما يقال تفوت افادة المشاركة فى المدح على تقدير الحالية
وقوله مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة أنه يضعف احتمال العطف على جملة أمدحه الثانية أو على
الضمير المستتر فى أمدحه الثانى أنه بدون اعتبار العطف قبل الجزائية يلزم اتحاد الجزاء بالشرط فيحتاج فى
تصحيحه الى اعتبار العطف قبل الجزائية فيكون الجزاء فى الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الورى وهذا
مع كونه خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة فى ضم الشاعر مدحه الى مدحهم لعلمه من فعل الشرط
وأيضا يضعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضى أن يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى
اياه وقد تمنع السببية وبتسليم صحتها ففيه من القصور فى شأن المدح ما لا يخفى وان أجيب عن المنع بان المراد
بالسبب فى باب الشرط عند النحاة ماله افضاء فى الجملة لا ما يلزم من وجوده الوجود ومدح الشاعر قد يفضى
الى مدح الورى بان يشرع فى عد الاوصاف الجميلة ويوافقه فى ذلك العد حضار المجلس وعن القصور بانه
لا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز أن يكون لشئ أسباب
كثيرة كما سيأتى فى بحث لو فلا محذور ويضعف خصوص احتمال العطف على الضمير المستتر أنه لا فائدة
حينئذ فى معى لاستفادة المشاركة فى المدح من العطف وان التمس له فائدة بحمل المعية على الاجتماع زمانا
لانه خلاف الظاهر هذا وقد دفع بعضهم اتحاد الجزاء بالشرط بان معنى متى أمدحه متى أردت مدحه لا متى
أمدحه بالفعل حتى يلزم الاتحاد وفيه أن ترتيب مدحه على ارادته ليس له كبير جدوى وان ارادة الشاعر
مدحه لا تصح سببا لمدح الورى لانها لا يطلع عليها وان أجيب عن هذا بانها قد يطلع عليها بظهور أماراتها هذا

وقبر حرب بمكان قفر
أى خال عن الماء والكلا
ذكر فى عجائب المخلوقات
أن من الجن نوعا يقال له
الهاتف صاح واحد منهم
على حرب بن أمية فمات
فقال ذلك الجنى هذا البيت
(وقوله كريم متى أمدحه
أمدحه والورى * معى)
واذا ما لمته لمته وحدى
والواو فى والورى للحال وهو
مبتدأ خبره قوله معى وانما
مثل بمثالين لان الاول متناه
فى الثقل والثانى دونه ولان
منشأ الثقل فى الاول نفس
اجتماع الكلمات وفى الثانى

(قوله هو التأسف الخ) لو
كان بدله التأسيف والتحسير
لظهر الا أن يقال طعنه لا ينافى
تأسف الطاعن وتحسره اه
شيخنا (قوله ثم ان اذا مع
ذلك) أى الفعل الماضى
(قوله لا يخل بذلك) أى
بالافهام المذكور (قوله على
الضمير المستتر) تقييده
العطف بذلك انما هو لاجل
ورود الامرين وأما العطف
على جملة أمدحه فلا يرد
عليه الا الاول

ملخص ماقيل في هذا المقام مع زيادة وكتب أيضا على قوله يلزم اتحاد الجزاء الخ مانصه ولا يلزم ذلك على الحالية لان الحال قيد والمقصود من الكلام المقيد بقيد ذلك القيد (قوله حروف منها) المراد من الحروف مجموع الحاءين والهاءين وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب اه قنرى (قوله منها) أى من الكلمات والمراد بالجمع مافوق الواحد فان منشأ الثقل في الثاني حروف من كلمتين وهما أمدحه أمدحه وفي العبارة استخدام فان مصدوق الضمير غير مصدوق المرجع (قوله وهو في تكرير أمدحه) أى المشتمل على الجمع بين الحاء والهاء بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ فاندفع الاعتراض ولو قال وفي الثاني تكرير حروف منها لكان أخصر وكتب أيضا قوله وهو أى الثقل في الثاني (قوله فلا يصح القول الخ) لانه يلزم عليه اشتمال القرآن على غير الفصيح (قوله بان مثل هذا الثقل) نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهذا وأمثاله وان كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا الثقل في القرآن ولم ينزه عنه تأمل وكتب أيضا مانصه أى ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء (قوله ذكر الصاحب الخ) ساق هذه الحكاية تأكيدا لكون هذا التكرير ثقيلا مخرجا عن الفصاحة (قوله الصاحب اسمعيل بن عباد) قال الفنرى صحب ابن العميد في وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما أقرانه الا أنه فاق عليه الصابى في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد (قوله من الهجنة) أى القبح (قوله نعم مقابلة المدح الخ) ويمكن أن يعتذر عن هذا بانه عدل عن الذم اشارة الى أنه لا ينبغى أن يخطر بالبال لعلو مقام الممدوح عن أن يخطر ذمه ببال أحد (قوله نافر كل التنافر) المراد أن فيه تنافرا يخرجه عن الفصاحة فلا ينافى أن هناك أكمل منه تنافرا فلا يخالف ماسبق أنه دون المتناهى في الثقل كقوله وليس قرب قبر الخ وكتب أيضا قوله نافر كل التنافر المناسب نافر كل النفور أو متنافر كل التنافر (قوله والتعقيد الخ) عرفه دون تنافره لان له سببين الخلل في النظم والخلل في الانتقال ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد اه يس (قوله أى كون الكلام معقدا) على أن المصدر من المبنى للمفعول وهو جواب سؤال مقدر وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جعله المصنف صفة للكلام فاجاب بقوله أى كون الكلام الخ اه سم وأجيب أيضا بان المراد بالتعقيد حقيقته الاصطلاحية لا اللغوية التى هى المعنى المصدرى والايراد المذكور باعتبار حقيقته اللغوية وهذا سالم مما أورد على الاول من أن المصدر عند الجمهور لا يكون من المبنى للمفعول دفعا للالباس نعم قد يطلق المصدر ويراد به الحاصل به مجازا قال الفنرى نقلا عن جده صيغ المصادر تستعمل اما فى أصل النسبة وتسمى مصدرا واما فى الهيئة الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت أو حسية وتلك الهيئة للفاعل فقط فى اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام أو للفاعل والمفعول وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح أهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر فى المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشئ فى لازم معناه اه وقوله اما فى أصل النسبة الخ عبارة غيره اما فى المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث واما فى المعنى الحاصل به الخ فلعل مراده باصل النسبة الايقاع والاحداث وأراد بالهيئة مايشمل نحو الحرارة الحاصلة من التسخين كما فى كلام غيره (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفى فى باب كان متوجه الى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره ههنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فلا يتوجه لومه بان فى كلامه حمل العدمى على الوجودى اه سم (قوله لخلل الخ) داخل فى التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لخلل فى النظم والانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ماتقرر فى محله وكلمة اما لمنع الخلو اه عبد الحكيم وراجعه ومن المشكل اللغز والمعمى فهما فصيحان وخفاء المراد منهما لا يمنع فصاحتهما لما عرفت

حروف منها وهو فى تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين الهاء والحاء لوقوعه فى التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسمعيل ابن عباد انه أنشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيأ من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم أو الهجاء فقال له الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدرى غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرار فى أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأثنى عليه الصاحب (والتعقيد) أى كون الكلام معقدا (أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على المراد لخلل) واقع

(قوله فان مصدوق الضمير الخ) أى لان المراد بالكلمات فى الاول قرب قبر حرب قبر والمراد بالضمير أمدحه أمدحه (قوله بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ) أى فانه يفيد أن الجمع المذكور له دخل (قوله نعم قد يطلق الخ) أى فيمكن حمل الشارح على هذا فان الكون معقدا أثر حاصل للمفعول بالمصدر فيندفع الايراد اه شيخنا

أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما أوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق في خال هشام) بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي

(وما مثله في الناس الا مملكا
أبو أمه حي أبوه يقاربه

أي ليس في الناس مثله حي يقاربه) أي أحد يشبهه في الفضائل (الا مملكا) أي رجلا أعطى الملك والمال يعني هشاما (أبو أمه) أي أبو أم ذلك المملك (أبوه) أي أبو ابراهيم الممدوح أي لا يماثله أحد الا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر أعني أبو أمه أبوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة أعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني مملكا على المستثنى منه أعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد

(قوله من أنه لا تعقيد في العطف على المحل الخ) فالاول نحو مررت بالضارب الرجل وزيدا بعطف زيدا على محل الرجل والثاني نحو ليس زيد قائما ولا قاعد والثالث نحو هذا جحر ضب خرب ولا يخفى أن ترتيب الالفاظ في ذلك على وفق ترتيب المعاني فلا تعقيد في النظم اه

فاندفع ما في الحفيد (قوله اما في النظم) أي في التركيب ولو نثرا وذلك بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني كما في سم (قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما اشارة الى أن كل واحد منهما مستقل بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر اه عبد الحكيم (قوله أو حذف) أي بلا قرينة واضحة والا كان في قوة الاثبات وكتب أيضا قوله أو حذف لم يذكر له مثالا (قوله أو غير ذلك) كالفصل بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه بالاجنبي في الجميع ووقعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي وكالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما وكتب أيضا قوله أو غير ذلك في يس على الحفيد ما ملخصه الحق الذي لا شبهة فيه الاخذ بما يفيده كلام المطول من أنه لا تعقيد في العطف على المحل ولا في العطف على المعنى المسمى بالتوهم ولا في جر الجوار اذا صحبها شروطها عند المحققين لوقوع ذلك في أفصح كلام وأبلغه وهو القرآن كما يدل عليه كلام الائمة خلافا لما في الحفيد (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور همام بن غالب بن صعصعة (قوله ابن اسمعيل المخزومي) ذكر في شرح المفتاح بدله المغيرة فكأن اسمعيل اسم والمغيرة لقب اه حفيد وفي حواشي ابن جماعة على المطول ما نصه قوله وهو ابراهيم بن هشام في المهذب للشيخ أبي اسحق انه يمدح هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة اه (قوله في الناس) أي لا في العرب فقط (قوله أبو أمه الخ) في وصف المملك بكون أبي أمه أبا الممدوح اشارة لطيفة الى أن مشابهة المملك له انما جاءت من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح (قوله يقاربه) يدل على أن مماثلة المملك للممدوح ليست بكاملة وكان ابراهيم أميرا بالمدينة من قبل هشام وهو من خلفاء بني أمية اه سيرامي (قوله أي ليس مثله الخ) يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستقر في الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وأبو أمه مبتدأ وحي خبر أول وأبوه خبر ثان والجملة صفة مملكا ويقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القوة الشبابية الكاملة وكثيرا ما تنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وينزل الهرم منزلة الموت وغاية ما في هذا الوجه أن فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي (قوله وتقديم المستثنى الخ) ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ويصح العكس والامر سهل (قوله بين البدل) هو بدل كل وأتى به توطئة لافادة نفي المقاربة الذي هو أعم بعد نفي المماثلة اه عبد الحكيم (قوله اسم ما) مقتضاه أن ما حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق تميمي كما صرح وابه عند الكلام على قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر

والاصل حمل الكلام على لغة قائله تدبر (قوله منصوب) أي رجحانا لا وجوبا وقوله لتقدمه الخ أي والمستثنى في النفي اذا تقدم على المستثنى منه يترجح نصبه لانه الفصيح الشائع كقول الشاعر

ومالي الا آل أحمد شيعة * ومالي الا مذهب الحق مذهب

ويجوز اتباعه للمستثنى منه على قلة والى ذلك أشار في الخلاصة بقوله

وغير نصب سابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اختر ان ورد

وأما اذا تأخر عن المستثنى منه كان الراجح الاتباع نحو ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد ويجوز نصبه على الاستثناء بقلة والى ذلك أشار في الخلاصة بقوله * وبعد نفي أو كنفي انتخب * اتباع ما اتصل وبهذا تعلم أن المصنف رحمه الله تعالى ارتكب في تفسير البيت الطريقة المرجوحة فانه نصب في تفسيره المستثنى مع تأخره فيه عن المستثنى منه ولعله قصد بذلك موافقة ما في البيت وفي بعض نسخ المتن رفعه فهو على الطريقة الراجحة فافهم (قوله قيل ذكر ضعف الخ) المتبادر أنه أراد حكاية قول غير الخلخالي ممن قال ان ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد ولا ضرورة الى الحمل على حكاية قول الخلخالي ان ذكر أحد الامرين الضعف والتعقيد مغن عن ذكر الآخر حتى يعترض بان دفعه لا يتم الا بانضمام بيان تحقق الضعف بدون التعقيد في مثل جاءني أحمد منونا فيحتاج الى الجواب بانه انما لم يتعرض لذلك لظهوره

بخلاف

بخلاف عكسه الذى تعرض له فانه خفى على أن هذه الضميمة منظور فيها كما نقلناه بالهامش عن الاطول وكتب أيضا قوله قيل ذكر ضعف التأليف الخ هذا مبنى على أن التعقيد اللفظى لا يكون الا ناشئا من ضعف التأليف وقوله وفيه نظر لجواز الخ حاصله منع أن التعقيد اللفظى لا يكون الا من ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف اه سم أى وقد يكون هناك ضعف تأليف ولا تعقيد فان قولك جاء فى أحمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد فعلم أنهما يجتمعان و يفترقان كذا قال غير واحد وسيأتى عن الاطول ما يخالفه (قوله اللفظى) هو الواقع فى النظم التركيبى وأما التعقيد المعنوى فسيأتى وهو الواقع فى الانتقال (قوله وان كان كل منها الخ) قال الحفيد فيه اشكال قوى وهو أن اجتماع تلك الامور اما أن يكون مخالفا للقانون النحوى المشهور أولا فعلى الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى الثانى لا يصح ما سيأتى فى آخر المقدمة من أن الاحتراز عن التعقيد اللفظى يحصل بالنحو تأمل اه وفى الاطول ما يدفعه وعبارته المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق تركيب أجزاء أصل المعنى والخلل فيه بان يخرج عن هذا التركيب الى ما لا تشهد به قوانين النحو المشهورة أو الى ما تشهد به لكن تحكم بانه على خلاف طبيعة المعنى فتخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجبة لتحير السامع قال المصنف فالكلام الخالى عن التعقيد اللفظى ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف قوانين النحو المشهورة ولم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتى تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظى ربما كان لضعف التأليف و ربما كان مع الخلوص عنه بان يكون على قوانين هى خلاف الاصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التأليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظى بلا مخالفة لقانون نحوى مشهور مخالفا للحكم بان مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجىء علما أنه حينئذ لا تمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو لانطباقه عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل وأما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظى أم لا فالحق الثانى وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد فى جاء فى أحمد منونا لان جاء فى أحمد يفيد مجىء أحمد ما لا الشخص المعين فلا يكون ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه أن ذكر التعقيد مغن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم لانه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم كما فى العكس ويمكن دفع استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه أيضا بان ضعف التأليف لا يغنى عن التعقيد المعنوى وذكر التعقيد له لا للتعقيد اللفظى الا أن المصنف أراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظى لاستيفائه لا لانه يشترط الخلوص عنه فى الفصاحة بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف اه وممن نفى التعقيد عن جاء فى أحمد منونا الحفيد وكتب أيضا قوله وان كان الخ قال ع ق كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدا مثلا اه ومثال ذلك قولك الا عمرا الناس ضارب زيد وكتب أيضا ما نصه للتعميم أى سواء كان كلها جاريا على قانون النحو أو بعضها كتقديم المستثنى فى بيت الفرزدق (قوله وبهذا) أى بقولنا وان كان الخ (قوله اذ لا يخفى الخ) تعليل لفساد ما قيل الخ اه بجربى (قوله يوجب زيادة التعقيد) أى وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) تعليل لمحذوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ (قوله أى لا يكون) أى الكلام وكتب أيضا قوله أى لا يكون الخ بيان للملحوظ بعد واو العطف فيكون بالنصب بان الداخلة على المعطوف عليه فى قوله والتعقيد أن لا يكون الكلام الخ فاعرفه (قوله فى انتقال الذهن) قال الخطابى ان أراد الخلل الواقع للمتكلم فى انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن ايراد اللوازم اذ الامر بالعكس وان أراد الخلل الواقع للسامع فى انتقال ذهنه فلا يصح أن يعلل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس و يمكن أن يجاب بانه أراد الاول ليناسب قرينه أعنى الخلل الواقع فى النظم ومسببيته عن الايراد باعتبار معنى العلم والظهور أى يعرف الخلل و يظهر بالايراد أو أراد الثانى وتعليل عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم

اللفظى وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد اللفظى باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو وبهذا يظهر فساد ما قيل انه لا حاجة فى بيان التعقيد فى البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (واما فى الانتقال) عطف على قوله اما فى النظم أى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود

(قوله وعلى الثانى لا يصح ما سيأتى الخ) أى لانه يستلزم أن يكون التعقيد بأمور مخالفة لقواعد النحو اذ لا معنى للاحتراز بالنحو الا عن أمور مخالفة له (قوله الا وقد قامت عليه الخ) راجع فى المعنى الى الشقين فى قوله فلم يكن الخ فانه متى قامت القرينة الواضحة انتفى التعقيد اللفظى وان حصل ضعف التأليف (قوله لما أنه حينئذ الخ) علة للمخالفة وقوله لان النحو الخ علة لقوله ولا يكون وجود التعقيد الخ

وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح و بالنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة

والظهور رأيضا اه ومثله فى الفنرى ثم قال ويجوز أن يراد الاعم من كل منهما ولك أن تحمل قوله فى انتقال الذهن على حذف المضاف أى فى طريق انتقال ذهن السامع اه والذى اختاره الحفيد أن المراد ذهن السامع وأن المراد بالخلل فى الانتقال بطء الانتقال من الاصلى الى المراد و بعدم ظهور الدلالة بطء انفهام المراد من اللفظ ولا شك أن بطء الانتقال مسبب عن ايراد المتكلم اللوازم البعيدة المذكورة وسبب بطء انفهام المراد من اللفظ ومبنى الاعتراض على أن المراد بعدم الظهور الخفاء (قوله وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة الخ) فان قلت اذا أورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه و بين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له فى الكلام قلت عدم التعرض له لندوره مثله اه سم وكذا يقال فيما اذا أريد باللفظ ما ليس بينه و بين معناه علاقة وكتب أيضا قوله اللوازم البعيدة أى جنس اللوازم فيصدق بالواحد أو الجمع باعتبار المواد وعلى هذا فتعدد اللوازم مفهوم بالاولى وقوله مع خفاء القرائن لابد منه حتى لو اتضحت لم يضر وان كان اللازم بعيدا كما انه لو كان اللازم قريبا لا واسطة له لكن القرينة خفية يكون مضرا كما أوردوا ذلك عليه اه سم وكتب على قوله أى جنس اللوازم ما نصه ومثله يقال فى قوله القرائن أما قوله الوسائط فوصفه بالكثرة يمنع الحمل على ارادة الجنس و يضيع على أن الجمع باعتبار المواد وان أمكن أن يقال هو عليه بيان للواقع فالاولى الجواب بأن الجمع فى اللوازم والوسائط لان الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم والواسطة فوصف اللوازم البعيدة بالافتقار الى الوسائط الكثيرة أى ما فوق الواحد كاشف وكتب على قوله لم يضر وان كان اللازم بعيدا ما نصه كما فى كثير الرماد كناية عن المضياف اه خسرو وكتب أيضا ما نصه أى أو الملزومات كما فى البيت الآتى فقوله اللوازم تمثيل لا تقييد نعم مذهب المصنف فى المجاز والكناية أن الانتقال من الملزوم الى اللازم فكان الاولى أن يقول بسبب ايراد الملزومات تأمل و يصح أن يكون المعنى بسبب قصد اللوازم وارادتها من الملزومات فلا اعتراض (قوله الى الوسائط) أى بينها و بين المقصود والوسائط من لازم بعدها لانها اذا كانت بعيدة عن المطلوب فلابد من واسطة بينها و بينه اه يس (قوله الكثيرة) المراد بالكثرة ما فوق الواحد اه سم (قوله سأطلب) أشار بالسين الى أن البعد وان كان هنا وسيلة الى القرب الذى هو المطلب الاقصى للعشاق الا أنه من حيث انه فى نفسه بعد خليق بأن يسوف طلبه هذا ان حملت السين على ظاهرها فان جعلت لمجرد التأكيد فالاشارة الى ذلك باختيار العبارة الدالة وضعا على التسويف (قوله عنكم) متعلق ببعد والمعنى بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه اه عبد الحكيم (قوله وهو الصحيح) أى رواية ودراية وكتب أيضا قوله وهو الصحيح اما لانه ثبت عنده بنقل صحيح واما لان الصحيح فى معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبنى على الرفع اه جربى (قوله وهم) لان نصبه اما عطف على تقربوا أو على بعد وكلاهما لا يصح أما الاول فلانه يقتضى أن سكب الدموع الذى جعل كناية عن الحزن علة لطلب البعد وهو لا يصح اذ علته القرب الذى يلزمه السرور كما قال لتقربوا وأما الثانى فلانه يقتضى أن السكب الذى جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصلا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادة المحب ويمكن أن يختار الشق الاول ويوجه بان المراد بطلب ذلك أنه راض به فلا يكون النصب وهما أو المطلوب زيادته لا أصله تأمل (قوله لتجمدا) أى العينان (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة ع ق فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيرا عن فراق الاحبة وهذا أمر سريع الادراك ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن أحزنه وأضحكه كناية عن سره وأصاب فى هذه الكناية لكن أخطأ الخ ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الاحبة أى كناية عما يلزمه و يلزم فراق الاحبة اذ الكآبة والحزن لازمان لكل من سكب الدموع والفراق لكن قول الشارح بعد وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع يقتضى أن الحزن ملزوم وسبب لسكب الدموع والكل صحيح فيصح أن يكون كل من الحزن وسكب الدموع لازما وملزوما وكون السكب ملزوما للحزن هو الموافق لمذهب المصنف من أن الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله عما يلزم)

(قوله اذا أورد لازم واحد الخ) هذه هى صورة ما اذا كان اللزوم خفيا فى نفسه (قوله وكذا يقال الخ) فيه أنه حيث لم توجد العلاقة يكون التركيب فاسدا لا معقدا اه شيخنا اللهم الا أن يكون هناك قول بعدم اشتراط العلاقة (قوله فتعدد اللوازم) أى كما اذا كانت مفردات الكلام متجوزا بكل واحد منها عن ملزومه (قوله يمنع الحمل الخ) مدفوع أخذا مما تقدم عن عبد الحكيم (قوله ويضيع) أى الوصف بالكثرة وكذا ضمير هو أما ضمير عليه فهو راجع لكون الجمع باعتبار المواد (قوله فالاولى الجواب الخ) فيه أنه لا يسلم أن الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم

من الكآبة والحزن وأصاب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور (فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن (لا الى ما قصده) الشاعر (من السرور) الحاصل بالملاقاة ومعنى البيت اني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لأتسبب بذلك

(قوله في خلو العين) أي من البكاء لا من الدمع فان هذا يحتاج لاعتبار اللزوم والاطلاق لا لمجرد الاطلاق (قوله وكما عنه) أي عن جمود العين فهو مثال ثان (قوله فوصف العين بالجمود) أي لزوما (قوله على طريق المجاز المرسل) أي من اطلاق اسم المحل وارادة الحال أو على طريق المجاز العقلي (قوله ان كان مصدرا لازما) أي من قولهم سر زيد بحصول له سرور وقوله وان كان متعديا أي من قولهم سرني رؤيتك (قوله لانه المناسب للمقام) أي لان المقصود اتصاف الشاعر بحصول السرور له ولمناسبته للفرح المعطوف هو عليه

أي عرفا باعتبار الغالب (قوله من الكآبة والحزن) الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة اه فنري (قوله والحزن) عطف سبب على مسبب (قوله لكنه أخطأ) أي عند البلغاء والا فهو له وجه صحيح كما ذكر في الشرح أنه استعمل الجمود في خلو العين مطلقا مجازا استعمالا للمقيد في المطلق ثم يكنى بالمطلق عن السرور اه حرمي وكتب أيضا قوله لكنه أخطأ الخ تحقيقه أن كل حقيقة جرت عادة البلغاء بالتجوز عنها الى معنى دائما كما عن جمود العين الى بخلها بالدموع أوان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وكما عنه الى السرور مختل ليس بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه أنه لا يشترط النقل في آحاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات اليه كما في فصول البديع وبه ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعله من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد اه فنري ملخصا (قوله جمود العين) الجمود في الاصل انعقاد المائع وعدم سيلانه لعارض يردفه وانما يكون بالحقيقة في المائع فوصف العين بالجمود على ارادة دمعها على طريق المجاز المرسل أو بالحذف ونقل الفنري فيما يأتي عن الصحاح أن العين الجمود ما لا دمع لها وعليه فجمودها خلوها من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لان المراد من بخلها بالدموع خلوها منها فلا يكون معنى جمود العين على كلام المصنف لتغاير المنتقل عنه والمنتقل اليه (قوله والسرور) ان كان مصدرا لازما كما هو المتبادر من تقرير الصحاح على ما في الحفيد فالامر ظاهر وان كان متعديا كما في الحفيد عن كثير من كتب اللغة احتيج الى جعله هنا مبنيا للمجهول لانه المناسب للمقام (قوله فان الانتقال) علة لقوله أخطأ والمراد فان الانتقال بلا واسطة أو من غير خلل أو نحو ذلك لا مطلقا اه سم وجعل الشيخ يس قوله فان الانتقال الخ علة لجعل البيت مثالا للخلل في الانتقال والمعنى وانما كان في ذلك خلل في الانتقال لان الخ وبحث في كلام سم بأن أخطأ من كلام الشارح لا من المتن فكيف يجعل كلام المتن علة لكلام الشارح اه وقد يقال يمكن أن الشارح أشار الى أن ذلك علة لمحذوف تقديره أخطأ الشاعر في جعل جمود العين الخ ويكون الشارح أظهر ذلك المحذوف تأمل (قوله الى بخلها بالدموع) خبر ان يعني خلوها من الدموع أي وينتقل منه الى بخلها بالدموع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور (قوله حال ارادة البكاء) هذا القيد مفهوم من لفظة البخل والمذكور في الصحاح أن العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا اه فنري وعلى ما في الصحاح فجمود العين خلوها من الدمع فينتقل منه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور فتكون الواسطة واحدة (قوله لا الى ما قصده من السرور) أي بل الانتقال الى ما قصده من السرور يحتاج الى وسائط ولم يبين ذلك لا هنا ولا في المطول ويمكن أن يبين بانه ينتقل من جمود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن ونحوه فان ذلك هو السبب غالبا في الدمع ومن انتفاء الحزن ونحوه الى السرور اه سم وقوله الى انتفاء الدمع الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال الى انتفاء الدمع منها حال ارادة البكاء ومنه الى انتفاء الدمع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن الخ وكتب أيضا ما نصه ولهذا لا يقال في مقام الدعاء بالسرور لازالت عينك جامدة (قوله ومعنى البيت اني اليوم الخ) فيه اشارة الى أن السين ليست للاستقبال بل للتأكيد كما قاله في المطول ونظر ذلك بقوله تعالى سنكتب ما قالوا ونحوه اه سم وايضاحه أن السين موضوعة للاستقبال والتأكيد معا فاستعمل هنا في مجرد التأكيد استعمالا للشئ في جزء معناه كما في يس وغيره وقد أسلفنا أنه يصح أن تكون للاستقبال أيضا (قوله أطيب) بالتخفيف كما يدل عليه قوله في المطول أراد بطلب الفراق طيب النفس وتوطينها عليه اه وان كان التشديد هو الانسب بقوله وأوطنها (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله وأتجرع غصصها الخ) كل من ضمير غصصها ولاجلها راجع الى الاشواق لا لها وللاحزان لئلا يصير التقدير أتحمل لاجل الاحزان والاشواق حزنا وقوله لاجلها هل هو علة الاحتمال أي لاجل اشتياقي أتحمل ذلك لانه يتسبب عنه ما يزيله أو علة حزنا اه يس وكون

الى وصل يدوم ومسرة لاتزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز والقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مماذكر (ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله)

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة (سبوح) أى فرس حسن الجرى لاتتعب راكبها

الاشواق علة للتحمل غير ظاهر اذ الظاهر أن علته نيل الوصال والمسرة والظاهر أنه علة للحزن تقدمت عليه وأن قوله لا تسبب علة لجميع الافعال المتقدمة لا للتحمل فقط (قوله الى وصل يدوم) راجع لقوله لتقربوا وقوله ومسرة لاتزول راجع لقوله لتجمدا وكتب أيضا قوله الى وصل يدوم ومسرة لاتزول فيه أن المضارع لايفيد الدوام وانما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بان المراد يدوم تجدده ولايزول تجددها والمضارع يفيد الاستمرار التجددى بمعونة المقام أو أن المراد من المضارع هنا الدوام بقرينة المقام لا التجدد وفى الجواب الاول نظر لان تجدد الوصل والمسرة يقتضى تخلل البعد والحزن (قوله ومن كثرة التكرار) أى تكرار اللفظ الواحد فعلا كان أو حرفا أو اسما ظاهرا أو مضمرا اهـ جربى وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لايخل بالفصاحة قطعا والاقبح التوكيد اللفظى (قوله وتتابع) أى ومن تتابع كما قاله ع ق فهو معطوف على كثرة لا على التكرار وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا فى فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم يكثر ويرشح ذلك قول الشارح فيما يأتى وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع فتأمل وكتب أيضا قوله وتتابع الاضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن الصاحب قال لله ابالك وتتابع الاضافات وذكر أنها تستعمل فى الهجاء كقوله

ياعلى بن حمزة بن عماره * أنت والله ثلجة فى خياره

و يتضح منه أن المراد بالاضافات مافوق الواحد وأن التتابع لاينافى وقوع غير المضاف بين المضافين فلو قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة كان أظهر وأخصر اهـ يس ومثله فى الاطول قال الفنرى عمارة بضم العين المهملة والخيار القثاء وليس بعربى أصيل ثم الاظهر أن المعنى على القلب أى أنت خيارة فى ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة التامة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع فى وسط الثلج تضاعفت البرودة وأما زيادة برودة الثلج بالوضع فى وسط الخيار حتى لايكون ثم قلب فغير ظاهر نعم ان جعلت فى بمعنى مع فلا قلب اهـ ببعض تلخيص (قوله كقوله) أى أبى الطيب اهـ مطول وكتب أيضا قوله كقوله لو قال كما فى المطول فكثرة التكرار كقوله الخ ليكون عديلا لقوله الآتى وتتابع الاضافات مثل الخ لكان أحسن (قوله وتسعدنى) أى تعيننى ولايخفى مافى لطف ذكر الاسعاد فى الغمرة مع السبوح لان الغمرة فى الاصل مايغمرك من الماء ثم استعمل فى الشدة مطلقا اهـ يس وكتب أيضا قوله وتسعدنى قيل المراد أسعدتنى لانه أراد الاخبار عما صدر عنها فى بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الاسعاد والاقرب أن يراد الاستمرار التجددى بقرينة المقام اهـ فنرى (قوله سبوح) فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث من السبح وهو السباحة فى الماء واطلاقه على جرى الفرس مجاز كما صرح به العلامة فى أساسه خلافا لما يقتضيه قول صاحب الصحاح سبح الفرس جريه وهو فرس سابح اهـ والى التجوز أشار الشارح بقوله كأنها تجرى فى الماء (قوله حسن الجرى) كان الواجب أن يقول حسنة الجرى كما عبر به فى المطول لان الفرس مؤنثة ويمكن أن يكون تذكرها باعتبار تأويلها بالمركوب مثلا وأما تأويلها بالخيل كما فى الحفيد ففيه أن الخيل اسم جمع فلا يطلق على الواحد هذا وفى القاموس أن الفرس تقع على الذكر والانثى ومقتضى وقوعه عليهما مع عدم لحاق الهاء للمؤنث تذكير ضميره وصفته كبرغوث كما نص عليه أبو حيان وان أريد به مؤنث كما أن مالم يميز واحد كره من مؤنثه وألحقوه الهاء مطلقا يؤنث مطلقا كنملة ولهذا قالوا لادليل على التأنيث فى قوله تعالى قالت نملة بتأنيث الفعل نعم فى المصباح ان ابن الانبارى قال ربما قالوا فرسة وحكاه يونس سماعا عن العرب وعليه فلوجود الهاء مذكر والمقرون بها مؤنث كذا فى يس ومانقله عن ابن الانبارى ويونس ذكره فى القاموس ولايخفى أنه يشكل ماذكر على تأنيث ضمير الفرس فى قوله لاتتعب راكبها كأنها الخ وتأنيث ضميره وصفته فى قول المطول وأراد أنها فرس حسنة الجرى الا أن يقال التأنيث باعتبار التأويل بالدابة ونوقش فى قوله حسن الجرى بأن المناسب لقوله وتسعدنى الخ أن يقول شديدة الجرى لان شدته هو الذى يترتب عليه الانقاذ من العدو وأجيب بان المراد حسن الجرى لقوة

(قوله وفى الجواب الاول نظر الخ) قد يقال المراد بتجدد الوصل والمسرة حصولهما شيأ بعد شئ اذ هما مقولان بالتشكيك وليس المراد أنهما يحصلان ثم يفقدان ثم يحصلان وهكذا على أن التجدد لايستدعى الفصل بالضد (قوله فلو قال المصنف الخ) فيه أنه على هذا يفوت التنبيه على شرط التتابع مع أنه شرط سواء كان معه تداخل أم لا (قوله ثم الاظهر الخ) هذا على أن التقييد بقوله فى خيارة لغرض تضاعف البرودة ويجوز أن يكون لغرض حفظها فافهم (قوله نعم الخ) فيه أنه وان انتفى القلب على هذا لكن لاوجه للتقييد حينئذ

جريها وسهولته لا لسهولته فقط (قوله كأنها تجرى الخ) فيه اشارة الى أن قوله سبوح مجاز لان السابح والسبوح من سبح فى الماء ففيه استعارة مصرحة تبعية (قوله حال من شواهد) أى لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله شواهد) أى دلائل كما أشار اليه الشارح بقوله علامات دالة فاندفع أن تعدية الشهادة بعلى للمضرة وأجيب أيضا بان الشهادة بنجابة الفرس ضرر عليها لان هذه الشهادة توقعها فى المعارك والمهالك (قوله فاعل الظرف) لاعتماده على الموصوف وهو سبوح اه يس وفى سم ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه اه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل) قائله الزوزنى اه يس وكتب أيضا قوله قيل التكرار الخ حاصله أن التكرار ذكر الشئ مرتين فهو مجموع الذكرين ولا يتحقق بتثليث الذكر تعدده فضلا عن كثرته اذ لا بد لتعدده من تربيع الذكر فليس فى البيت كثرة التكرار ولئن جعل التكرار هو الذكر الاخير فتثليث الذكر وان تحقق به تعدده لكن الظاهر أنه لا يكفى مجرد التعدد فى وجود الكثرة بل لا بد من زيادة على مجرد التعدد بتربيع مثلا وحاصل ما أجاب به أن التكرار انما هو فى الذكر مرة بعد أخرى فهو الذكر الاخير والكثرة تقابل الوحدة فتتحقق كثرة التكرار بمجرد تعدده وانه حاصل بتثليث الذكر اه سم والاولى بظاهر صنيع الشارح أن يكون صاحب القيل والشارح متفقين على أن التكرار هو الذكر الثانى لا مجموع الذكرين والخلاف بينهما فيما تحصل به الكثرة فصاحب القيل يقول الكثرة لا تحصل بذكره ثالثا بل بذكره رابعا والحاصل بذكره ثالثا التعدد لا الكثرة فالكثرة هى الزيادة على الوحدة باثنين فأكثر والشارح يقول بل تحصل بذكره ثالثا لان المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ومما يدل على ما قلناه فى تقرير كلام الشارح أن الشارح لم يجعل كلامه مع صاحب القيل الا فى تفسير الكثرة دون تفسير التكرار ومما يدل عليه أيضا أن صاحب القيل لو كان يقول ان التكرار هو مجموع الذكرين لقال ولا يخفى أنه لا يحصل تعدده بذكره ثالثا فضلا عن كثرته وعلى تقرير كلام الشارح بما ذكر درج خسرو وغيره من أرباب حواشى المطول وعبارة خسرو قال الزوزنى هنا تأمل وهو أن تكرار اللفظ ذكره ثانيا ولا شك أن كثرته لا تحصل بذكره ثالثا بل غاية ما يحصل به تعدده وهو لا يقتضى كثرته فرده الشارح بان المراد بالكثرة مقابل الوحدة ولا شك أنه يحصل بذكره ثالثا تكرران فتحصل كثرته اه (قوله لان المراد الخ) وعلى تسليم أن المراد الكثرة العرفية التى انما تحقق بالزيادة على مجرد التعدد نقول هى أيضا حاصلة بذكر الشئ ثلاث مرات بناء على أن الذكر الثانى تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى الذكر الاول والثالث أو نقول الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك فى حصول كثرة الذكر بتثليثه كذا فى الفنرى وغيره (قوله حمامة) أى يا حمامة طائر معروف يألف البيوت أو كل ذى طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام كما فى الاطول (قوله جرعا حومة الخ) اضافة جرعا الى حومة الجندل للبيان أى هى حومة الجندل أو الجزء للكل ان كانت الجرعا بعض حومة الجندل أو الكل للجزء ان كان العكس (قوله وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيأ) هكذا فى الاساس والذى فى الصحاح أنها نفس الرملة المستوية التى لا تنبت شيأ ولما فسر الشارح الجرعا بنفس الارض جعل المراد من الجندل نفس الارض أيضا وان كان معناه الحقيقى الحجارة اطلاقا لاسم الحال على المحل ليكون أنسب بجرعا بالمعنى الذى ذكره الشارح اه من حواشى المطول (قوله أرض ذات حجارة) يخالفه ما فى الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذى فيه الحجارة ويمكن التوفيق بينهما بان ما ذكره رحمه الله بيان للمراد اطلاقا لاسم الجزء على موضعه واما أن يقرأ الجندل بكسر الدال ويكون تسكين النون لاجل الضرورة بناء على أن أصله جندل بفتح النون فليس بذاك اه سم (قوله ونحوه) أى نحو هديره كحنين الناقة فهو بالرفع ولا تجوز فى الهدير ويصح قراءته بالجر أى ونحو الحمام كالناقة فيكون الهدير مستعملا فى حقيقته وهو تصويت الحمام ومجازه وهو تصويت الناقة (قوله يشهد به العقل والنقل) أما

كأنها تجرى فى الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل الظرف أعنى لها يعنى أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشئ مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الاضافات مثل (قوله

* حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع *

ففيه اضافة حمامة الى جرعا وجرعا الى حومة وحومة الى الجندل والجرعا تأنيث الاجرع قصرها للضرورة وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيأ والحومة معظم الشئ والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فأنت بمرأى من سعاد أى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع أى بحيث أراه وأسمع صوته كذا فى الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر)

النقل فـانقل عن الصحاح وأما العقل فلان المناسب أن يكون داعى الامر بالتصويت سماع غير المصوت
له لاسماع المصوت لصوت الغير ويخدشه أنه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت اسماع
الصوت وأما اذا كان الغرض اظهار النشاط كالبلابل تترنم بمشاهدة الانوار والازهار فـلا وربما يؤيده
انه لم يقتصر فى داعى الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن أن يقال معنى
شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه يخالف النقل وعنه مندوحة اه جربى وقوله اظهار النشاط
أى نشاط تلك الحمامة كما يدل عليه عبارة ابن يعقوب ونصها وأما اذا كان المقام مقام اظهار أن المأمور
فى موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعى أى اهتزى واطربى من شهود
سعاد وسماع كلامها اه وقوله وربما يؤيده الخ أى لانه لو كان الغرض سماع الصوت لم يكن لذكر الرؤية
وجه قال شيخنا الملوى فى شرح ألفيته قد يقال الغرض الامر بفعل ما يرضى المحبوب أو يستعطفه
ووقوع ذلك الفعل مع رؤيته وسماعه أتم وأقوى من وقوعه بدونهما اه أى فالجمع بين رؤية الحمامة
وسماع صوتها أتم وأقوى فى طرب المحبوبة وانبساطها ورضاها تأمل ووجه السيرامى الفساد عقلا بان
المحب اذا رأى المحبوب انفعل واندهش فيفسد عليه طريق الكلام والفساد نقلا بان من لابتداء الغاية
فابتداء الرؤية من سعاد فهى الرائية لا المرئية اه وفيه أن من الابتدائية تدخل على المرئى أيضا نحو رأيت
القوم من أولهم الى آخرهم ووجهه عبد الحكيم شهادة العقل بانه لو كان كما زعم هذا القائل لكان المعنى
اسجعى أيتها الحمامة فانك بمكان تسمعين فيه صوت سعاد مع أنه لا يحسن فى نظر العقل طلب التصويت عند
سماع صوت المحبوب بل اللائق طلب الاصغاء عند سماع صوته فكان الواجب على هذا الزعم أن
يقول اسكتى وأنصتى واصغى اه وما مر عن ابن يعقوب والسيرامى يفيد أن سعاد محبوبة للحمامة كما أنها
محبوبة لغيرها ولا مانع منه وكتب أيضا قوله والنقل مستغنى عنه لانه قد تبين فساده من جهة النقل
بكلام الصحاح والتفريع عليه بقوله فظهر فساد الخ فكان الاولى أن يقول والعقل يشهد أيضا بفساده
(قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة) اعترض عليه بانه قد استضعف فى المطول
كلام من وجه تنظير المصنف فى زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع فى فصاحة المفرد بمثل هذا
الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له وأجيب بان الكراهة فى السمع معنى مناسب للاخلال لان
الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره فى السمع فلا يلزم من
عدم افضاء الكراهة فى السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع
الاضافات فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق
لا يقال التكرار مثل الكراهة فى السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثانى يجب الاحتراز عن الاول صونا
لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل بالفصاحة أيضا لانا نقول ليس
المراد من التكرار الذى ندعى اخلاله بالفصاحة أن يكون الثانى لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه
كما يشهد به أمثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة فلا تختل فصاحته بخلاف
الكريه فى السمع اه فنرى ببعض تصرف وبحث فيما يقتضيه كلام الشارح وصرح به المحشى الفنرى من
حصر جهة اخلالهما بالفصاحة فى الثقل بانهما قد يؤديان الى الكراهة فى السمع دون الثقل فيحصل
الاخلال بالفصاحة وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت اليه وبانه أحال دفع الخدش
بهما اذا حصل منهما كراهة فى السمع على ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة فى
السمع باشتراط الخلوص عن الغرابة أفاده سم (قوله وقد وقع) فاعله قوله مثل دأب الى آخر الآيات فهى
فى محل رفع كأنه قال وقد وقعت هذه التراكيب فى القرآن مع اشتمال التركيبين الاولين على كثرة الاضافة
والثالث على كثرة التكرار أو الفاعل ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقوله مثل
الخ بدل من الضمير بدل بعض أو استئناف بيانى كأنه قيل ما مثاله فقال مثاله قوله تعالى مثل دأب قوم نوح الخ

لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فـلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع

(قوله وعنه مندوحة) قيد بذلك لانه اذا خالف النقل ولم يكن عنه مندوحة وجب ارتكابه بضرب من التجوز (قوله مع رؤيته وسماعه) أى رؤية المحبوب وسماعه فهو من اضافة المصدر لفاعله ويصح غير ذلك (قوله فكان الواجب الخ) اللهم الا أن يجعل السجع مجازا عن النشاط ولا يمكن جعله كناية لامتناع الاستعمال فى المعنى الحقيقى اه عبد الحكيم وفيه على الوجه الاول فى معنى كلامه انه حيث كان يسمع كلام المحبوبة يناسبه أن يصغى لا أن يأمر الحمامة بالنشاط فافهم (قوله معنى مناسب للاخلال) أى يناسب عده من مخلات الفصاحة (قوله لا يقال التكرار الخ) أى ما تقدم مسلم فى تتابع الاضافات وأما كثرة التكرار بل التكرار فضلا عن كثرته فهو مثل الكراهة فى السمع الخ

(قوله في التنزيل) وفي السنة أيضا كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله ونفس وما سواها) أورد عليه أن التكرار في جميع السورة فلم خص هذه الآية ويمكن أن يجاب بأنه انما خصها لتتابع التكرار فيها زيادة على غيرها تأمل (قوله ملكة) واعلم ان الصفة الحاصلة للانسان في أول أمرها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازالتها فاذا ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن المتصف بها ازالتها تسمى ملكة اه سم (قوله كيفية راسخة في النفس) أفاد بذلك أنها من الكيفيات النفسانية وهي أحد أقسام الكيف الاربعة وعبارة اليوسي في حواشي المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفيات المحسوسة وهي اما راسخة كحلاوة العسل وصفرة الذهب وتسمى انفعالية أو غير راسخة كحمرة الخجل وتسمى انفعالات وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الانفس وهي الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والادراكات والجهالات واللذات والآلام ونحوها وهي اما راسخة في النفس وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة واما غير راسخة وتسمى أحوالا كالمرض والفرح والكيفيات الاستعدادية أي المقتضية استعدادا أي انفعالا وتهيؤ القبول أثرما اما بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة واما بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب أيضا قوله راسخة فيه أن الكيفية عرض والعرض لا يبقى زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب ع ق بقوله راسخة برسوخ أمثالها أي توالبها اه وخرج بقوله راسخة الحال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وبقوله في النفس الراسخة في الجسم كالسواد (قوله والكيفية) أظهر في محل الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت راسخة أم لا أولئلا يتوهم عود الضمير لو أضمر على النفس وان كان بعيدا (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) أي وان استلزمه في بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها أعني المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها كما في النسب بل تصوراتها مستلزمة لتصورات متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع فلا تخرج عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا أن يتكلف ويقال في دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقته فتدخل الكيفية المركبة ويقال في دفع الثاني المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت في جميع الاحوال فيخرج النظري لانه لا يتوقف بعد العلم ولا يخفى أن مقام التعريف يأبى ذلك وان صح في نفسه اه خسرو وقوله الكيفية المركبة كمزازة الرمان المركبة من الحلاوة والحموضة وقوله الكيفيات النظرية أي المكتسبة بالنظر أي المدركة بواسطة الحد أو الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أي ولانه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أي المطهرة كالملائكة ومن يفيض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حد أو رسم هذا وأورد الفنري أن خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لا يتم على المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف الكيفية وانما يتم على المذهب الغير المشهور (قوله ولا يقتضى القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أي لا يستلزم قسمة ولا عدمها بل تارة يكون منقسما كحمرة الخجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد بالاقتضاء القبول والا لزم خلو الشيء عن النقيضين ولا يجوز (قوله واللاقسمة) كذا جرت عادة كثير بادخال أل على لا قسمة وهو خلاف العربية (قوله في محله) متعلق بالقسمة واللاقسمة على طريق التنازع بناء على جوازه في الجامد أو على أنه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو لبيان الواقع قال سم كانه لان سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة ويوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدي في رسالة المقولات ونصه والعرض صحة انقسامه انما هي باعتبار المحل كما هو معلوم فتقييدهم القبول

في التنزيل مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وما سوّاها فألهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة (في المتكلم ملكة) وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة في محله

(قوله لتتابع التكرار فيها الخ) أي أن تكرار الضمير الذي مثل به شديد التتابع فيها بخلاف تكراره في غيرها فلا يقال التتابع في قوله تعالى فدمدم عليهم ربهم بذنبهم أشد من التتابع فيما مثل به فافهم (قوله لان المتصف الخ) أي فهي مالكة لمحلها في الحال فقط فلذلك سميت حالا وقيل ان وجه التسمية في كلامه أن المتصف بها يقدر على ازالتها في الحال ثم المناسب للمحشي أن يقول لانها معرضة للتحول اذ المرض لا يقدر المتصف به على ازالته الا أن يقال اعتبر قدرته عليها بالمعالجة في الغالب فيصح كلامه بالتوجيه الاول

اقتضاء أوليا فيخرج بالقيد الأول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة الكلمات وبقولنا أو اللاقسمة النقطة والوحدة وقولنا أوليا

بالذاتية مشكل والتفصي عنه بأن معنى كون القبول ذاتيا أنه لا يحتاج الى أمر زائد على المحل بخلاف الكيف كالبياض فان قبوله القسمة باعتبار أمر بين المحل والكم ألا ترى أن الجوهر الفرد الابيض لا ينقسم وما ذاك الا لفقد الكم المتوقف على اجتماع جوهرين مثلا الى آخر ما قال فراجعه وبه يندفع ما اعترض به يس على كلام سم فتدبر وكتب على قوله فتقييدهم الخ ما نصه أي في قولهم الكم ما يقبل القسمة لذاته (قوله اقتضاء أوليا) أي ذاتيا وهو قيد للادخال كما سيأتي (قوله الاعراض النسبية) من نسبة الجزئيات الى كليها لان هذه الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاضافة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان المتوقف عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات وكتب أيضا قوله الاعراض النسبية الخ مبني على أن الامور النسبية لها وجود في الخارج حيث أدخلها في العرض واحتاج الى اخراجها والعرض موجود والحق عند أهل السنة أنها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وعلى هذا فهي خارجة بقوله عرض الا أن هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب أعراض وأورده تشحيذا للاذهان اه وقال ع ق ومما ينبغي التنبه له هنا أن وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات في العرض وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفي والا فالمعلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم في العرض مطلقا أنه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا انما هو بناء على صحة تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور وماذكراه ببعض تغيير (قوله مثل الاضافة) وهي النسبة العارضة للشئ بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة وقوله والفعل هو كون الشئ مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعا وقوله والانفعال هو كون الشئ متأثرا عن غيره كالمنقطع ما دام منقطعا اه سم (قوله ونحو ذلك) هو الاين والمتى والوضع والملك فالاين حصول الشئ في المكان ككون زيد في مكان كذا والمتى حصوله في الزمان ككون الخسوف في ساعة كذا والوضع هيئة حاصلة للشئ بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود والملك حالة تحصل للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله ككون الانسان متقمصا أو متعمما اه يس (قوله الكميات) الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالاعداد والمقادير كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة ما يشمل وجودها بالفعل كما في الكم المنفصل (قوله النقطة) وهي طرف الخط والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة فقط والوحدة كون الشئ بحيث لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولا وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة أعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق التي هي أي جملتها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له فالشكل المربع مثلا ذاته أي جوهره جسم طبيعي وامتداداته الثلاث تعليمي وكون النقطة والخط والسطح والجسم أعراضا هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة فمن الجوهر فالنقطة هي الجوهر الفرد والخط جوهر ينقسم طولا والسطح جوهر ينقسم طولا وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولا وعرضا وعمقا وكتب أيضا قوله النقطة والوحدة الاحتراز عنهما على مذهب من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيد أما من يجعلهما من الامور الاعتبارية فهما خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الموجود والامور الاعتبارية غير موجودة وأما من يجعلهما من مقولة الكيف فيجب ادخالهما في التعريف بأن يؤتى بتعريف يتناولهما لانهما من المعرف حينئذ اه سم وعلى أن النقطة من الكيف فهي من كيفيات الكم وأما الوحدة فلم يظهر رجوعها الى الكيفيات الاربع التي ذكروها أقساما للكيف فليحرر وفي بعض شروح الهداية أنه قد يمنع انحصار الكيف في الاقسام الاربعة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وهو غير تام اه من يس وكتب على

(قوله من نسبة الجزئيات الى كليها) قال بعض مشايخنا اذا ثبت أن هذه جزئيات لها كلي كان كليها جنسا لها مع أنهم قالوا انها أجناس عالية ليس فوقها جنس اه وتقدم لك أن هناك قولا بأن النسبة جنس لما عدا الكم والكيف من الاعراض (قوله ان وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة الخ) ربما يوهم أن الخلاف بين الحكماء وغيرهم في اقتضاء القسمة وعدمها وأما ذات الكم والنقطة والوحدة فهي موجودة باتفاق وليس كذلك اذ لا يقول المتكلمون بوجود ذلك (قوله انقسام العلم باعتبار العرض) أي انقسام العلم باعتبار عروض هذا الانقسام له من تعدد المعلوم أو من كون المعلوم مقدارا كالخط والسطح على ما يأتي

قوله على مذهب من لم يجعلهما الخ مانصه أى بل يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من المقولات التسع قائلا انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما كذا فى الفنرى (قوله ليدخل فيه مثل العلم) أى بناء على الصحيح أنه كيف وكتب أيضا قوله مثل العلم الخ أى فان اقتضاءه للقسمة فى محله الذى هو النفس وعدمها ليس اقتضاء أوليا أى لذاته بل ثانويا أى باعتبار متعلقه فان كان متعلقه بسيطا كالعلم بالجوهر الفرد كان مقتضيا اقتضاء ثانويا لعدم القسمة فى محله أو مركبا كالعلم بالجسم كان مقتضيا للقسمة فى محله اقتضاء ثانويا هذا تقرير كلام الشارح قال الحفيد ما ملخصه والانصاف أن العلم ان كان تفصيليا بأن تعلق بكل من أبعاض المعلوم على التفصيل فهناك علوم متعددة بتعدد تلك الابعاض لا علم واحد يقتضى انقسام محله بالذات أو بتبعية المعلوم وان كان اجماليا بأن تعلق بالمجموع فهناك علم واحد لكن لا يقتضى انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فالحاصل أن كلا من التفصيلى والاجمالى لا يقتضى انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبارة الاطول وقولهم اقتضاء أوليا على ما صرحوا به لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى اللاقسمة والعلم بمعلومين فانه لتعلقه بالمتعدد يقتضى القسمة ولا يخفى أنهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة فى محلهما بل فى أنفسهما فمع قوله فى محله لا حاجة الى قوله اقتضاء أوليا لذلك وكما أنه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف التعقل على تعقل الغير الى التقييد بالاولى لانه قد يعرض للكيف النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير اه (قوله فقوله ملكة) أى دون أن يقول صفة وكتب أيضا قوله فقوله الخ تفريع على قوله أولا وهى كيفية راسخة الخ اه يس (قوله اشعار بانه الخ) يعنى أن لفظ ملكة يشعر بذلك ولا ينافى هذا أن يكون فى التعريف لفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن أن يكون فصاحة حتى يرد أن اللام فى المقصود للاستغراق فيخرج ذلك التعبير على أن لفظ المقصود ليس صريحا فى اخراجه لاحتمال اللام فى حد ذاتها الجنس بل هو الاصل وانما حملت هنا على الاستغراق بمعونة المقام وقرينته وقد تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة أقوى اشعارا (قوله عن المقصود) أى جنس مقصوده لا كله اذ الظاهر أنه لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله ملكة يقتدر بها الخ) قال فى المطول فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم أن هذه أسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء اه قال الفنرى صدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه عن الملكة اذ لا شىء من المذكورات ملكة اه أى فالسؤال ساقط من أصله وكتب أيضا قوله يقتدر عبر به دون يقدر لمناسبة الملكة لما فى الافتعال من المبالغة ويحتمل أنه اشارة الى أنه يكفى ملكة القدرة بتكلف تأمل يس (قوله عن المقصود) اللام للاستغراق أى كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته اه مطول قال الفنرى فان قلت أى حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يغنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعانى كالمدح أو الذم أو غيرهما ولو سلم ففى الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون المتكلم فصيحا اه (قوله سواء وجد التعبير) أى عن المقصود أى جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بان لم يوجد التعبير عنه بالكلية أو وجد التعبير عن بعضه (قوله ليعم) متعلق بمحذوف خبر قوله والقول فى كلامه بالمعنى المصدرى فالمعنى وقال بلفظ فصيح ليعم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد خفيا جدا اذ لا يتصور الا فى صورة واحدة مثل له بقوله كما تقول عند التعداد الخ اه جربى (قوله فكما تقول) أى من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة (قوله مطابقته لمقتضى الحال) المراد المطابقة فى الجملة اذ لا يشترط فى أصل البلاغة المطابقة التامة اه فنرى أى فاذا اقتضى الحال شيئين فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من

ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فقوله ملكة اشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول يعبر اشعار بأنه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك (والبلاغة فى الكلام مطابقته

(قوله ليسا بجنسين لما تحتهما) أى ليسا بجنسين له لعدم اختلافه بالحقيقة فضلا عن كونهما جنسين تحتهما أجناس (قوله فان اقتضاء الخ) يفيد تسليم أن النفس منقسمة وليس كذلك كما سيأتى (قوله كالعلم بالجوهر الفرد) فيه أن الحكماء لا يقولون به فالاولى كالعلم بالنقطة

هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا فاصل البلاغة يتحقق بمراعاة أحدهما فقط وان كانت مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى أفاده ع ق قال سم ان أريد بالشيئين في قوله فاذا اقتضى الحال شيئين التأكيد والتعريف مثلا فما ذكره ظاهر وان أريد بهما تأكيدان مثلا لقوة الانكار فما قاله مشكل لان حصول المطابقة بالتأكيد الاول محل منع تأمل (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بيان الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان اذ قد تحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقية غير مختلفة في الوضوح والخفاء نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح والخفاء لابد فيه من رعاية كيفية الدلالات أيضا كما ستعرفه فما قيل ليس المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح بل أعم من الخصوصيات التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان فانه لابد في البلاغة من رعايتها ليس بشئ كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ اه عبد الحكيم وقوله كما يدل عليه بيان الشارح ويدل له أيضا كلام الشارح في ترجمة الفن الاول فراجعه (قوله مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقته لانه فاعل المصدر المضاف وكتب أيضا مانصه قيل الا اذا كان اقتضى الحال خلاف ذلك كالتعقيد في المعميات فان رعاية التطابق أولى حينئذ من رعاية الفصاحة ومنهم من منع بلاغة ذلك كما في الفنرى وقدمنا بالهامش عند تفسير التعقيد بيان فصاحة ذلك (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى أنه لايجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون في الموهمة للجزئية اه عبد الحكيم وقال الحفيد في توجيه ايثار مع على في انما لم يقل في الكلام لانه قيد الكلام بالذي يؤدى به أصل المراد فلابد أن تكون الخصوصية خارجة عنه منضمة معه وانما قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى ايثار مع على في اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال الاقتصار في الكلام على أصل المعنى في خطاب البليد فليس مقتضى الحال هنا زائدا على أصل المعنى لانا نقول بل هذا الاقتصار أمر زائد على أصل المعنى مفيد للسامع البليغ بلادة المخاطب اه بايضاح وقوله في خطاب البليد أي وخالى الذهن وقوله بلادة المخاطب أي أو خلو ذهنه فافهم (قوله خصوصية ما) اعلم أن الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية ألحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما في علامة وأما اذا ضمت الخاء المعجمة فيحتاج الى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة أو الى أن تجعل الياء للنسبة مبالغة اه فنرى ومثله الخطائى قال الحفيد والصواب هنا الضم فان المراد بها النكات والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر فألحقت به ياء النسبة اه أي بمعنى الخصوصية الخصلة المنسوبة للخصوص وهي ما اختص بالمقام اه سم أي فالنسبة من نسبة الشئ الى صفته (قوله وهو) أي تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر اه عبد الحكيم ويؤيده قول الشارح بعد والتأكيد مقتضاها دون أن يقول واعتبار التأكيد مقتضاها وحمل الشارح فيما يأتي الاعتبار المناسب الذي جعله المصنف مقتضى الحال على الامر الذي اعتبره المتكلم الخ وان كان يصح أن يرجع الضمير الى الاعتبار المفهوم من يعتبر على طريق المبالغة في اشتراط قصد الخصوصية حتى جعل قصدها نفس مقتضى الحال وان كانت هي في الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذي سيأتي خلافه في قوله وتحقيق ذلك الخ وكتب أيضا قوله وهو مقتضى الحال ليس جزأ من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه اه فنرى (قوله والتأكيد) الانسب التفريع (قوله كلام مطابق لمقتضى الحال) ومعنى مطابقته له على هذا اشتماله عليه بخلاف المطابقة على التحقيق الآتي فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أي أن قولك ان زيدا في الدار مطابق لمقتضى الحال اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك أي بيانه على الوجه الحق وفيه اشارة الى أن ماذكره أولا كلام ظاهرى وحاصله

لمقتضى الحال مع فصاحته) أي فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعي للمتكلم الى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك

(قوله محل منع) أي لان المؤكد الواحد ليس هو مقتضى الحال اذ مقتضاه تعدد التوكيد الا أن يقال انه في هذه الصورة قد تعدد الحال ومقتضاها فأصل الانكار يقتضى أصل التوكيد وقوته تقتضى الزيادة على الاصل فاذا اقتصر على مؤكد واحد فقد وجد في الكلام مطابقة لمقتضى حال (قوله كما يدل عليه بيان الشارح) أي في المطول حيث قال الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني اه الغرض منه وقوله كما يدل الخ مراده أن كلام الشارح صواب وليس الغرض منه الاستدلال به اذ لا يسلمه الخصم بل النزاع فيه

أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية لا نفس الخصوصية كما هو المصرح به فيما
قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى أنه من جزئيات ذلك المقتضى وأن ذلك المقتضى صادق
عليه لا اشتمال الكلام على تلك الخصوصية كما فيما قبل التحقيق فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق
مغاير لمعناهما على ماقبله وأما معنى الحال فلم يختلف بل هو على كليهما الامر الداعى للمتكلم الى أن يعتبر
الخ وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك استدل على هذا التحقيق بأمور ثلاثة الاول قول السكاكى فى تعريف
علم المعانى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره فان المذكور الكلام لا الخصوصيات الثانى قول
المصنف فى تعريف علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو
جعل المقتضى نفس الخصوصيات التى هى الاحوال لزم أن يكون الشئ سببا فى مطابقة الغير له الثالث
أن المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الاحوال
وانما يعتبر بين الكلام الجزئى والكلى ورد الاول بأن كلا من الكلام الكلى والاحوال مستوفى عدم
الذكر فان المذكور حقيقة الكلام الجزئى وكذا يقال ان المذكور التأكيد الجزئى وهو فرد من مقتضى
الحال الذى هو مطلق التأكيد مثلا وبه يرد الثانى لان اللفظ باشتماله على الجزئى يطابق الكلى أى يوافقه
بالاشتمال على جزئيه ويرد الثالث بانه لا حامل لنا على اعتبار المطابقة باصطلاح المعقول بل ان معناها
اللغوى الذى هو الموافقة وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك الخ عبارة الاطول والبلاغة فى الكلام مطابقته أى
مطابقة صفته لمقتضى الحال فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل
يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومرتبطة به مطابقة لها من حيث انها مقتضى الحال
فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف فى
تعريف المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تطابق صفة اللفظ
مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال ولما
هو اللائق بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضى الا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها والشارح
أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع فى الحكم بان مقتضى الحال هو الكلام الكلى
والمطابق هو الكلام الجزئى من مطابقة الجزئى للكلى على عكس اعتبار الميزانيين مطابقة الكلى للجزئى
فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول وارتكب كلفة مطابقة الجزئى للكلى مع أن المحمول بالطبع
هو الكلى واللائق اعتبار مطابقته للجزئى اه وقوله وعلى هذا النحو قول المصنف الخ (أقول) يلزم عليه
أن الاحوال سبب فى مطابقة نفسها لغيرها بالاعتبار ولا يخفى تهافته (قوله أنه) أى المثال أعنى قولك ان
زيدا فى الدار جزئى من جزئيات الخ والكلام الذى يقتضيه الحال هو الكلام المؤكد وهذا المثال من جزئياته
لصدقه عليه وعلى قولك لزيد قائم مثلا (قوله ذلك الكلام) هو الكلام المؤكد وأشار اليه مع عدم تقدم
ذكره لانفهامه من السياق ولعدم تقدم ذكره أتى بلام البعد (قوله وهذا) أى قولك ان زيدا فى الدار مطابق
له أى للكلام المؤكد الذى هو الكلى (قوله بمعنى أنه) أى الكلام المؤكد الذى هو كلى صادق عليه أى على
هذا الجزئى (قوله على عكس مايقال الخ) أى على عكسه بحسب اللفظ والعبارة حيث أسند المطابقة الى
الجزئى فى هذا المقام عكس قولهم ان الكلى مطابق للجزئيات فان المطابقة فيه مسندة الى الكلى لا بحسب
المعنى اذ المسند اليه المطابقة هنا فى المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذى هو الكلى اذ المراد بمطابقة الجزئى
للكلى صدق الكلى عليه اه من سم بتصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أى اثباته بالدليل فقد ذكر
ثم علة هذا الكلام أى قوله وتحقيق ذلك الخ فراجعه (قوله وهو مختلف فان الخ) حاصله أن مقتضيات
الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التى هى الاحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام
متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره الشارح وانما عبر فى العلة بالمقامات اشارة الى أنهما متحدان
ذاتا ومن هذا ظهر انتاج العلة للمعلول (قوله متفاوتة) أى بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه

أنه من جزئيات ذلك الكلام
الذى يقتضيه الحال فان
الانكار مثلا يقتضى كلاما
مؤكدا وهذا مطابق له
بمعنى أنه صادق عليه على
عكس مايقال ان الكلى
مطابق للجزئيات وان
أردت تحقيق هذا الكلام
فارجع الى ماذكرناه فى
الشرح فى تعريف علم
المعانى (وهو) أى مقتضى
الحال (مختلف فان مقامات
الكلام متفاوتة)

(قوله بل هو على كليهما الخ)
لكن على مابعد التحقيق
يقال هو الامر الداعى للمتكلم
الى أن يعتبر الكلام المشتمل
على الخصوصية التى تناسب
ذلك الامر (قوله فالكلام
لا يطابقه بل يشتمل عليه)
يفيد أن الاشتمال ليس
مطابقة (قوله مع أن المحمول
بالطبع هو الكلى) فتقول
ان زيدا فى الدار كلام مؤكد
ولا تقول الكلام المؤكد ان
زيدا فى الدار وقوله واللائق
الخ تفريعه على ماقبله
أظهر (قوله ومن هذا ظهر
الخ) أى من هذا لا يخفى
الانتاج مع تعبيره أولا بالحال
وثانيا بالمقامات والا فلا يظهر
انتاج العلة للمعلول الابعد
اعتبار ما يأتى من أن المقصود
تفاوت المقامات فى الاقتضاء
لا من حيث ذاتها

لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) أي خلاف كل منها يعني أن المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يباين المقام الذي يناسبه التعريف

أن اختلاف المقتضى ذاتا لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد تقتضي أمور كثيرة شيأ واحدا واذا تذكر لخصوصية واحدة دواع متعددة اه عبد الحكيم (قوله لان الاعتبار) أي المعتبر الذي هو الخصوصية وهو علة للعلية أي وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا عين الخ من تمام العلة (قوله وهذا) أي التغاير المذكور وكتب أيضا قوله وهذا عين الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر كلام المصنف من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كان المقام غير الحال والمصادرة ان كان عينه وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات لان كلا منهما عبارة عن الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص ومختلفان بالاعتبار كما بينه فباتحادهما ذاتا طابق الدليل المدعى وباختلافهما اعتبارا تندفع المصادرة فتأمل اه يس ولم يظهر وجه لحصول المصادرة على اتحادهما فان زعم أن وجهه أخذ الحال في المدعى والمقام الذي يرادفها في الدليل فمجرد ذلك لا يستلزم المصادرة تأمل (قوله تفاوت) لو قال اختلاف لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير بين الحال والمقام الخ) ويختلفان في الاستعمال أيضا فأكثر ما يستعمل المقام مضافا الى المقتضى بالفتح فيقال مقام التأكيد مثلا وأكثر ما يستعمل الحال مضافا الى المقتضى بالكسر فيقال حال الانكار مثلا على الاضافة البيانية (قوله بحسب الاعتبار) وأما بحسب الذات فهما واحد فاذا كان مقتضيات المقامات مختلفة كان مقتضيات الاحوال كذلك فان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون الاحوال والمقامات واحدا اه سم وكتب أيضا على قوله الاعتبار ما نصه أي التوهم (قوله وهو) أي الاعتبار (قوله أنه) أي الحال والشان (قوله يتوهم) أي مع أن الامر الداعي ليس مكانا ولا زمانا (قوله كونه زمانا) لعله لان أحد الازمنة الثلاثة يسمى حالا وقوله وفي المقام كونه محلا له لعله لشيوع المقام في محل القيام كشيوع المجلس في محل الجلوس (قوله وفي المقام كونه محلا له) تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان مثلا أما باعتبار أن المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التأكيد أي محل رواجه أو على تشبيه حسن التأكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه أو لانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وأمثاله فأطلق المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم اه فنرى (قوله وفي هذا الكلام) يعني قوله الآتي فمقام كل الخ (قوله اشارة اجمالية) وجه كونه اشارة أن صريحه تفصيل تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف اليها الذي هو المقتضى ووجه كونها اجمالية أنه لم يبين محال تلك المقتضيات ومتعلقاتها وأقسامها مثلا ذكر التنكير ولم يبين أن محله المسند اليه أو المسند وهكذا قوله الى ضبط أي عد وكتب أيضا قوله الى ضبط أي بأنها المذكورات من التنكير وما بعده اه سم وكتب أيضا قوله الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصله أنها ثلاثة أقسام ما يخص أجزاء الجملة واليه الاشارة بقوله فمقام كل الخ وما يخص الجملتين فصاعدا واليه الاشارة بقوله ومقام الفصل الخ وما لا يخص شيأ بل يعم واليه الاشارة بقوله ومقام الايجاز الخ أفاده في المطول ومثله في الاطول (قوله مقتضيات الاحوال) أي أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست بجزء الجملة كأكثر مباحث الانشاء اه عبد الحكيم (قوله وتحقيق لمقتضى الحال) أي تبيين وتعيين له على ما ينبغي اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق لمقتضى الحال أي في قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب (قوله فمقام كل من التنكير الخ) أحسن المصنف في تقديم ما هو الاصل والتصريح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجمالا ألا ترى أن التنكير مثلا أصل والتعريف فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ أن يقول ومقام المساواة يباين مقام خلافها ويمكن أن يعتذر عنه بأنه لما كان في سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره قاله في الاطول لكن قوله وبيانه اجمالا انما يأتي في غير الوصل (قوله يباين الخ) المراد بالمباينة أن لا يكون مقام يناسب التنكير ومقابله مثلا ولهذا كان قوله أي خلاف كل منها على التوزيع اذ لو أجرى على ظاهره لزم أن يكون المقام المناسب للتنكير لا يناسب شيأ مما عداه مع أنه غير

(قوله وهو علة للعلية) أي وليس علة للعلة التي هي تفاوت المقامات لئلا يلزم الدور قاله الحفني وغيره (قوله وهو من تمام العلة) وجهه أن العلة التي هي قوله لان الاعتبار اللائق الخ انما تتم بعد معرفة كون الاعتبار هو المقتضى والمقام هو الحال فقال وهذا عين الخ ولما كان قوله المذكور مع بيان أن المقام هو الحال كافيا في بيان كون الاعتبار هو المقتضى اكتفى بذلك ولم يبين أن الاعتبار هو المقتضى فتأمل

صحيح لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير والتقديم وغير ذلك اه سم قال السيد ما معناه المقصود من هذه العبارة أن مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين مقام خلافه الى آخر الكلام الا أنه أجمل هذا التفصيل طلبا للاختصار فوقع الخلل فى العبارة فالمقصود صحيح وان كانت العبارة مختلة قال العصام فى أطوله ونحن نقول لما تعورف هذا الاجمال فى افادة التفصيل وشاع فى محاورات البلغاء وأرباب التحصيل فالبيان أيضا بيان جميل اه (قوله ومقام اطلاق الحكم) أى النسبة بين المسند اليه والمسند نحو زيد قائم أو جاء زيد وهى الاسناد الذى فسر به يس الحكم وكتب على قوله اطلاق مانصه أى عن التقييد بما يأتى (قوله أو التعلق) أى تعلق المسند بملابسه سواء كان المسند اليه نحو زيد قائم أو لا كالمفعول به فى نحو ضربت زيدا فالتعلق أعم من الحكم أو تعلقه بمعموله غير المسند اليه فالتعلق مغاير للحكم (قوله أو متعلقه) ظاهره رجوع الضمير الى المسند فقط وعليه مشى غير واحد مع أنه يصح رجوعه الى كل من المسند والمسند اليه فانه قد يكون له متعلق يطلق ويقيد (قوله تقييده) أى المذكور وكتب أيضا قوله تقييده بمؤكد راجع للحكم والتعلق أو أداة قصر راجع لهما أيضا أو تابع راجع للمسند اليه والمسند ومتعلقه وقوله أو شرط راجع للمسند اليه والمسند وقوله أو مفعول راجع للمسند اليه والمسند والمتعلق وقوله أو ما يشبه ذلك كالحال والتمييز مثال التأكيد والقصر فى الحكم ان زيدا قائم وما زيد الا قائم ومثالهما فى التعلق والله ضرب زيد عمرا تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمرو وما ضرب زيد الا عمرا بقصر تعلق الضرب الصادر من زيد على عمرو ومثال تابع المسند اليه وتابع المسند قولك زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق المسند قولك زيد ضرب عمرا الفاسق ومثال المسند المقيد بالشرط قولك أكرم زيدا ان جاء ومثال المسند اليه المقيد بالشرط القائم ان قام زيد عمرو ومثال مفعول المسند اليه قولك ضربى زيدا اذا كان قائما ومثال مفعول المسند قولك هذا ضربى زيدا ومثال مفعول متعلق المسند قولك زيد يعطى للضارب عمرا رغيفا وجعلنا فيما مر قول الشارح أو أداة قصر راجعا الى الحكم والتعلق ممثلين لقصر الحكم بما زيد الا قائم تبعنا فيما الحفيد قال يس فيه أنه سيأتى أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف كما فى ما قائم الا زيد ومن قصر الموصوف على الصفة كما فى ما زيد الا قائم فكيف يكون ما زيد الا قائم من قصر الحكم وكيف يختص قوله أو أداة قصر بالحكم والتعلق دون المسند والمسند اليه ويمكن أن يقال قولنا ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد يصح فيهما اعتبار القصر بالنظر الى الحكم فانه مقصور وبالنظر الى المسند اليه فى الاول والى المسند فى الثانى ويجعل قوله أو أداة قصر راجعا للمسند والمسند اليه أيضا اه بتصرف وكتب أيضا على قوله أو تابع مانصه كالنعت (قوله وكذا مقام ذكره) أى ذكر المسند اليه أو المسند أو متعلقاته اه بجرمى وكتب أيضا قوله وكذا مقام الخ فصله لئلا يتوهم ابتداء أن مقام ذكره معطوف على مقام تأخيره فقد يفضى الى الاشتباه اه سم وقوله أعنى سم ابتداء أى قبل الوصول الى قول الشارح يباين مقام حذفه وبالوصول اليه يرتفع التوهم (قوله شامل) أى صالح وقابل له وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ اه سم والمراد بما ذكرنا على هذا كون مباينة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مباينة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا ويحتمل أن المراد شامل لما ذكرنا من مقام التعريف ومقام التقييد ومقام التأخير ومقام الحذف (قوله وانما فصل قوله الخ) أى دون أن يذكره مع الاربعة السابقة بأن يقول من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر والفصل (قوله هذا الباب) أى باب الفصل والوصل ولعظم خطره عرف بعضهم البلاغة بمعرفة الفصل والوصل اه بجرمى (قوله لانه أخصر) أى لان ألف الوصل تحذف فى الوصل فهو أربعة أحرف فقط اه سم وقال ع ق لان خلافه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف كالجزء (قوله لان خلاف الفصل الخ) علة للاظهرية أى لما كان الخلاف فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكره بلفظ الوصل معينا له بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف لايهامه أن خلاف الفصل أعم من الوصل (قوله وكذا خطاب الخ) أى ومثل المقامين المذكورين فى التباين مقام خطاب الذكى مع مقام خطاب الغبى وحاصله تشبيه المقامين بالمقامين فى

ومقام اطلاق الحكم أو التعلق أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله مقام خلافه شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه أخصر وأظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الايجاز يباين مقام خلافه) أى الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى) فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبى

(قوله غير المسند اليه) احترز عن نحو الفاعل (قوله وقوله أو شرط راجع الخ) فيه أنه يصح رجوعه للحكم والتعلق على أنه يغنى عن رجوعه للمسند اليه رجوعه للمسند على أن المتعلق كالمسند يمكن تقييده بالشرط

التباين ولو صرح بذلك المصنف لكان أوضح وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فان مقام الاول الخ فلفظ مقام مقدر فى كلام المصنف اه سم ملخصا ويمكن حل عبارة المصنف بوجه لامؤاخذة فيه بان يجعل اسم الاشارة راجعا الى الامور المذكورة التى لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين فى المقامات وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الخ فصله بكذا اختصارا لان كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يباين ولأن هذا متعلق بحال المخاطب وماقبله بحال الكلام ؛ لانه أبلغ فى الفصل فهو أدل على عظم الشأن اه سم وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الذكى أى كذا مقام مايخاطب به الذكى مع مقام خطاب الغبى أى مايخاطب به الغبى وهذا أيضا لايختص باجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصله عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل المخاطب لامن قبل نفس الكلام والمراد بالذكى الذكى بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبى فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة فى القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة اذا عرفت هذا فالمقابل للغبى هو الفطن الا أنه أراد به الفطن واختار ملزومه لمناسبة لفظية بينه وبين الغبى ولذا لم يقل مع خلافه اه أطول وأشار بقوله مايخاطب به الى ماصرح به الفنرى من أن المراد من الخطاب المخاطب به لا المعنى المصدرى وأشار بقوله فى القاموس الخ الى اعتراض الشارح فى مطوله على المصنف بانه كان الانسب أن يذكر مع الغبى الفطن لانه المقابل للغبى قال الفنرى انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر أن الذكاء على ماذكره الشارح أخص من الفطانة فجاز أن يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل أن يذكر مع الذكى البليد لان الفطن أنسب بالمخاطب لانه قد اعتبر فى مفهومها ورود الكلام من الغير اه وكتب أيضا على قوله خطاب الذكى مانصه من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولكل كلمة الخ) فان قيل قد فهم من قوله فمقام كل الخ أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما فما الفائدة فى التكرار قلنا ذاك بيان لما يفيد الخواص والمزايا لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما لا يفيدها بالوضع فلا تكرار اه خسرو وقيل ان قوله ولكل كلمة الخ اشارة الى علم البديع كما أن قوله وكذا خطاب الذكى الخ اشارة الى علم البيان وماقبله اشارة الى مقاصد علم المعانى أما الاخير فظاهر وأما المتوسط فلان البيان يبحث عن أحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب وأما السابق فلان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تاما وناقصا وغيرهما انما يتأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى ويتوجه عليه أنه لايطرد فى كثير من المحسنات كالتوجيه والايهام والمبالغة ونحوها مما لايكون بين الكلمتين وأنه يلزم عليه أن تكون المحسنات البديعية من مقتضيات الحال والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف ماقالوا الا أن يقال الظاهر أن للمحسنات أحوالا ومقامات تقتضيها فتطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال اياها يكون داخلا فى البلاغة ضرورة أنها ليست الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فينبغى المصير الى ماذكره رحمه الله فى شرح المفتاح أن المحسنات داخلة فى علم البلاغة ان اقتضتها الاحوال خارجة عنه تابعة له ان لم تقتضها بل كان ايرادها فى الكلام وعدمه على السواء وأوجبت للكلام حسنا عرضيا والحاصل أنها داخلة فى علم البلاغة بعض من المعانى من جهة مطابقتها مقتضى الحال وايجابها الحسن الذاتى وخارجة عنه مباحث للبديع من جهة ايجابها الحسن العرضى الزائد على حصول البلاغة فان قلت لم يشتهر القول بان المحسنات توجب الحسن الذاتى بل أطلقوا القول بانها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا وعلى ماذكر يكون ايجابها الحسن الذاتى كايجابها الحسن العرضى فماذا دعاهم الى التزام السكوت عن الاول والتصريح بالثانى قلت يمكن أن يقال اقتضاء الحال اياها بعيد خفى فأسقطوه عن درجة الاعتبار فلم يطلقوا القول بايجابها الحسن الذاتى ولم يذكروا جلتها فى المعانى بل ذكروا فيه منها مايكون اقتضاء الحال اياه غير نادر كالالتفات والاعتراض والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على أن سائر المحسنات يجوز دخولها فى البلاغة لانه علم مما فعلوا أن كونه محسنا لاينافى الدخول فى البلاغة مع ماتقرر أن مابه يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل فى البلاغة

(ولكل كلمة

(قوله ويمكن حل عبارة المصنف الخ) وكلام الشارح ظاهر فى هذا الحل أيضا فقوله فان مقام الاول الخ بيان لوجه الشبه اه شيخنا (قوله وهذا أيضا لايختص الخ) أى كما أن ماقبله يعنى ومقام الايجاز الخ لايختص (قوله من أن المراد من الخطاب المخاطب) سواء أريد الخصوصيات أو الكلام المشتمل عليها وحينئذ فالخطاب هو مقتضى المقام لا المقام والمقام هو ذكاء المخاطب أو غباوته وانما أريد بذلك لانه المتبادر ولقول المفتاح وكذا مقام الكلام مع الذكى يغاير مقام الكلام مع الغبى (قوله لان الظاهر أن الذكاء أخص الخ) أى لان الذكاء الفطنة مع سرعة

ومن المعلوم أن الاحوال قد تقتضى المحسنات اه من الخطائى على المطول وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها كالترقى بالنسبة الى ماقبله فانه لما ذكر أن لكل كلام مقاما ترقى الى أن لكل كلمة من أجزاء الكلام اذا قرنت بكلمة أخرى مقاما لم يكن لها اذا قرنت بكلمة أخرى غيرها اه بحربى وكتب أيضا على قوله ولكل كلمة مانصه أى لوضع كل كلمة وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس الخ بقيد أيضا بمنطوقه أن لهذه الصاحبة مع تلك الكلمة مقاما ليس لتلك الصاحبة مع مايشارك تلك الكلمة فى أصل المعنى لدخول هذه الصاحبة فى قوله ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة فى الصاحبة والى هذا أشار الشارح حيث مثل لكلام المتن بالمثالين الآتيين كما سيظهر (قوله مع صاحبتها) لايتوهم قاصر أن صاحبة الكلمة ما جاورتها اذ هى ما ارتبطت بها وتعلقت بها بنوع تعلق مثلا مرفوعة فى قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لها مع الموضوعة مقام ليس لمرتفعة معها لامع الاكواب فنقول يكفى للاتيان بالكلمة أن يقتضيها مقام لها مع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة من صواحب أخرى بل تستوى هى ومايشاركها فى أصل المعنى مع تلك الصواحب اه أطول وكتب أيضا قوله مع صاحبتها متعلق بمضاف محذوف أى لوضع كل كلمة كذا فى شرحه للمفتاح أو حال من كل كلمة أو صفة لكلمة أو متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما كذا فى يس (قوله أى مع كل كلمة أخرى) قيل الاظهر أن يقول أو مافى حكمها ليندرج فيه مقام المسند اليه مع المسند الذى هو جملة ولا يخفى أنه يجب التعميم أيضا فى قوله ولكل كلمة ليندرج فيه نحو لاحول ولاقوة الابالله كنز من كنوز الجنة وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه على وجه لكن يبقى أنه يخرج مقام كل جملة مع جملة ليس لشئ منها محل من الاعراب فلا بد من الحكم بأنه ترك للمقايسة ولك أن تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقايسة اه يس (قوله مصاحبة لها) أى ذكرت وجمعت معها فى كلام واحد اه سم (قوله مع مايشارك تلك الصاحبة فى أصل المعنى) أورد عليه أمران الاول ان هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لها مع المرادف لهذا اللفظ وأجيب بان المفهوم من المشاركة فى أصل المعنى أن يكون بين اللفظين تغاير فى المعنى فى الجملة فخرج المرادف الثانى أنه لاوجه للتقييد بالمشاركة اذ لاشك أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما ماليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت تلك الكلمة الاخرى تلك الصاحبة فى أصل المعنى أولا وقد أطلق فى شرح المفتاح وأجيب بأنه قيدها لغرابة صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ماسواها منها وفى الاطول بعد أن قال تقديم الخبر فى قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام للحصر مانصه أى المقام لها لا لكلمة تشاركها فى أصل المعنى فليس للبليغ أن يختار تلك الكلمة مالم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة لاتشاركها فى أصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل أشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما أن المقام ليس لكلمة لاتشاركها أيضا فاعتذر بأن هذا القسم أولى بالتعرض فخص بالتعرض واعتمد فى معرفة المتروك على المقايسة اه (قوله فى أصل المعنى) أى لافى جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير فى المعنى فى الجملة كان واذا فانهما وان اشتركا فى أصل المعنى وهو الشرط اختلفا فى أن الاولى للشك والثانية للجزم والتحقق (قوله بالشرط) أى بأداته اه سم (قوله فله مع ان مقام الخ) مقام الفعل مع ان الشك ومقامه مع اذا الجزم اه سم تقول ان جاء زيد آتيك وآتيك اذا احمر البسر ولا يصح العكس اه بحربى وكتب أيضا قوله فله قرن الخبر بالفاء لان المبتدأ موصوف بالموصول والمبتدا اذا كان موصوفا به فانه يقترن خبره بالفاء كما ذكره الاشمونى (قوله وكذا لكل الخ) هو عكس ماقبله فان ماقبله بيان لمقام الفعل مع الادوات وهذا المقام الادوات مع الفعل (قوله مع الماضى مقام) وهو اظهار أن الشرط لتحقق وقوعه كأنه وقع اه سم كقولك ان قام زيد قمت وفيه أن ان للشك وكون مقامها مع الماضى التحقق ينافى أصل وضعها فالاولى أن يقال لغلبة وقوعه وحينئذ لاتنافى ومقام الشرط مع المضارع اظهار عدم الغلبة واظهار الاستمرار التجددى (قوله وعلى هذا القياس) كالمبتدا مثلا فان له مع الخبر المفرد مقاما ليس

مع صاحبتها) أى مع كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع مايشارك تلك الصاحبة فى أصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس

(قوله كالترقى بالنسبة الى ماقبله الخ) لامعنى له اذ على تسليم ظاهر الايراد السابق من التكرار لايتأتى الترقى وعلى منعه فالترقى لايتأتى أيضا لان المقام السابق أيضا للكلمة ذات الخصوصية لا للكلام والا فالفرق حتى يعتبر ماسبق للكلام وهذا للكلمات اه شيخنا (قوله على وجه) وهو أنه ليس على تقدير الحرف المصدرى الذى رفع الفعل عند حذفه بل على وجه اعتبار أن الجملة اذا قصد منها الحدث كانت فى حكم المفرد والمحققون على أن الفعل اذا قصد منه الحدث كان اسما حقيقة وقوله لكن يبقى أنه يخرج الخ أى لان الجملة التى لامحل لها ليست فى حكم الكلمة

(وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء تقول اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ماتفيده اضافة المصدر ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال

(قوله سبب لاعتبار الشئ) الاولى سبب للنظر اليه لان مجموع المعطوف والمعطوف عليه على كلامه تفسير للاعتبار (قوله فى مجرد عدم الخ) أى وهو لاينافى ثبوت أصل الحسن بالفصاحة وقوله بعيد أى لان المتبادر الالتحاق بها فى عدم الحسن أصلا

له مع الخبر اذا كان جملة اه برى (قوله وارتفاع) معطوف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل وقدمر أن الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاه وأسفله اه عبد الحكيم (قوله فى الحسن) أى فى باب الحسن وهذا احتراز عن ارتفاعه فى غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته انظر عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله فى الحسن مانصه أى بالنظر لذاته اه يس (قوله والقبول) أى بالنظر الى السامع والبلغاء اه يس (قوله الامر الذى اعتبره الخ) فالاعتبار بمعنى المعتبر والمراد به اما الكلام المشتمل على الخصوصيات فمطابقة الكلام له بمعنى اندراجه تحته أو نفس الخصوصيات فالمطابقة بمعنى الاشتمال على مامر (قوله بحسب السليقة الخ) لقائل أن يقول بقى قسم آخر وهو أن يكون بحسب ماعرف من القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع لماذكر ويمكن أن يجاب بدخول هذا فى القسم الثانى بنوع مسامحة لان تلك القواعد مأخوذة من التتبع والاخذ منها أخذ منه بواسطة وأما عدم اعتبار مثله فبعيد اه يس وكتب أيضا على قوله بحسب السليقة مانصه ان كان المتكلم من العرب العرباء (قوله أو بحسب تتبع خواص الخ) ان كان من غيرهم (قوله وراعيت حاله) أى الامر الداعى اليه فعطفه على ماقبله من عطف السبب على المسبب لان رعاية الامر الداعى كالانكار سبب لاعتبار الشئ أى التأكيد مثلا فتأمل (قوله وأراد بالكلام الكلام الفصيح) أى لان الفصاحة عند المصنف معتبرة فى البلاغة وبحمل الكلام على الكلام الفصيح لا البليغ يندفع ماأورد على كل من المقدمتين فى قول المصنف وارتفاع الخ أما الاولى فلان ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول انما هو بزيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكمالها لابنفس المطابقة والثابت بنفس المطابقة انما هو أصل الحسن وأما الثانية فلان الانحطاط فى الحسن يوجب أصل الحسن واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانحطاط فى الحسن بعدم المطابقة وحاصل الدفع أن أصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها لكن يرد عليه أنه لايوافق حكم المصنف فيما سيأتى بأن غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق باصوات الحيوانات والجواب بأن المراد التحاقه بها فى مجرد عدم مراعاة الخواص بعيد فالحق أن المراد الكلام البليغ ويجاب عن الايراد على المقدمتين بما ذكره المحشى وغيره اه يس وحاصل جواب المحشى الحفيد أن كمال المطابقة مطابقة فصح أن يقال الارتفاع بالمطابقة أى بجنس المطابقة فالاضافة للجنس كما أن أصل الحسن أيضا بذلك الجنس وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى الانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة اه ويمكن الجواب أيضا بان الاضافة للكمال أى الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة اه (قوله الداخل فى البلاغة) أى فى بابها ليشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافى قوله الداخل فى البلاغة ثبوت أصل الحسن الذاتى بالفصاحة كما يفيده جواب الشرح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كمامر وليندفع الاعتراض بأن الداخل فى البلاغة الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها فتدبر وكتب أيضا على قوله الداخل مانصه تفسير للذاتى (قوله لحصوله بالمحسنات البديعية) أى من حيث يبحث عنها فى علم البديع لعدم اقتضاء الحال اياها اذهى من حيث يبحث عنها فى علم المعانى لاقتضاء الحال اياها موجبة للحسن الذاتى ولذا ذكر الالتفات الذى هو من المحسنات ونحوه فى علم المعانى كذا فى الحفيد وتقدم بسطه (قوله فمقتضى الحال) الفاء للتفريع على قوله وارتفاع شأن الخ والى ذلك الاشارة بقول الشارح يعنى اذا علم الخ ولم تجعل الفاء تعليلية لأن المناسب حينئذ أن يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولان التفريع أشيع (قوله على ما) أى بناء على ما الخ (قوله تفيده اضافة المصدر) أى باللزوم فان اضافة المصدر عند عدم قرينة الخصوص للعموم أى كل ارتفاع حاصل بالمطابقة ويلزمه أنه لاارتفاع الا بها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لماصدق أن كل ارتفاع حاصل بها وكتب أيضا على قوله المصدر مانصه لانه مفرد مضاف فيعم (قوله ومعلوم) لم يقل وعلم اشارة الى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم وليست

معلومة من كلام المصنف أى علما قريبا أو الى أن التفريع فى كلام المصنف عليهما معا لكن حذفت احداهما للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معنا مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف فاذا جعلت المقدمة المعلومة صغرى والمقدمة المأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من الشكل الثالث نظمه أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هى مطابقته للاعتبار المناسب بحذف المكرر وهو الموضوع فى كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عين المدعى وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فاذا ردّ القياس الى الشكل الاوّل أنتج عين المدعى بأن يقال مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل ما يرتفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كذا قيل (أقول) ما ذكر من أن نتيجة القياس المذكور المركب من الشكل الثالث ما ذكر غير صحيح وكذا قول بعضهم ان نتيجته مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة القياس المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار المناسب وهذا أيضا غير المدعى فالذى ينبغى هو أن يجعل فى كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاوّل أشير الى صغراه بالمقدمة المعلومة لأنها عينها والى كبراه بما قاله المصنف لأنه عينها ونظمه مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته الكلام وكل شئ يرتفع الى آخر ما مر فافهم (قوله فقد علم) جواب اذا (قوله والا) أى والا نقل ان المراد بهما واحد بأن قلنا انهما متباينان أو بينهما عموم وخصوص وجهى أو مطلق لما صدق أنه الخ أى لما صدق هذان الحصران بل يبطلان على الاولين وأحدهما وهو الحصر فى الاخص على الاخير لتحقق الارتفاع فى فرد آخر من الاعم وفيه نظر لان الحصر فى الاعم من وجه أو مطلقا لا يوجب وجود المحصور فى جميع أفراد الاعم حتى يلزم تحقق المحصور فى الفرد الخارج عن الاخص فيبطل الحصران على تقدير الاخصية من وجه والحصر فى الاخص مطلقا على تقدير الاخصية مطلقا مثلا قولنا ما فى الدار الا الابيض وما فيها الا الحيوان حصر فى الاعم من وجه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور فى جميع الافراد وكذا قولنا ما فى الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها الا الحيوان حصر فى الاعم فظهر أن الحصرين اللذين فى كلام الشارح صحيحان على تقدير الاعمية من وجه أو مطلقا الا أنهما باطلان على تقدير الاعمية من وجه والحصر فى الاخص باطل على تقدير الاعمية مطلقا ولئن سلم الايجاب فاللازم ليس الا بطلان أحد الحصرين لا كليهما ولا واحد بعينه فقوله بل يبطلان على الاوّلين وأحدهما وهو الاخص مطلقا على الاخير فى حيز المنع لجواز انحصار الارتفاع فى نفس الامر فى كونه بالمطابقة للاعتبار المناسب بعينه أو لمقتضى الحال بعينه فيكون الباطل أحد الامرين وهو المقابل للثابت فى نفس الامر فلم يلزم بطلان كليهما على تقدير التباين أو العموم الوجهى وجواز أن يكون الباطل على تقدير الاعمية مطلقا انما هو الحصر فى الاعم باعتبار الجزء الثبوتى للحصر فيه المقابل للجزء السلبى للحصر فى الاخص فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر فى الاخص بعينه وبيان ذلك أن الحصر مطلقا يشتمل على اثبات ونفى فاذا قلت لا يتحرك الا الانسان ولا يتحرك الا الحيوان فالجزء الايجابى للحصر الاعم وهو ثبوت التحرك للحيوان مقابل للجزء السلبى للحصر الاخص وهو سلب التحرك عن غير الانسان لاثبات الجزء الايجابى للاعم التحرك للحمار مثلا ونفى الجزء السلبى للاخص اياه فافهم وأورد عليه أيضا أنه منقوض بصحة الحصرين فى لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا صلاة الا بالطهور ورد فع هذا بأن الحصر فى الحديثين اضافى أى بالاضافة الى عدم فاتحة الكتاب وعدم الطهور والحصر هنا حقيقى لان مقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب أن الارتفاع يكون بكل مطابق له ولا يكون بغيرها اذ الغرض أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع وبكون المقصود لارباب التدوين من مثل هذه العبارة ذلك يندفع الوجه الاوّل أيضا من وجوه التنظير لوجوب وجود المحصور فى جميع أفراد الاعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسط أن ما ذكر من بطلانهما

فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال

(قوله أى علما قريبا) فيه أنه لم يعلم منه أصلا غاية الامر أنه علم أن البلاغة هى المطابقة لمقتضى الحال وأما أن الارتفاع لذلك فلم يعلم فتدبر (قوله فاذا رد القياس الخ) فيه أنه ليس موافقا للرد المصطلح عليه عند الميزانيين الا أن يقال مراده ابتداء شكل لازم للمقدمتين لا الرد الاصطلاحى (قوله والصواب أن نتيجة القياس الخ) غير صواب نعم ان حملت ال فى الكائن على الجنس المتحقق فى البعض حتى تكون جزئية أو جعلت القضية مهملة فى قوة الجزئية صح ما ادعاه لكن لا تكون النتيجة حينئذ مستلزمة للمدعى فافهم (قوله لا كليهما) أى على فرض التباين أو العموم من وجه وقوله ولا واحد بعينه أى على فرض العموم المطلق (قوله عن الوسط) هو ما أفاده بقوله ولئن سلم الخ

فليتأمل (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) يعنى أنه يقال كلام بليغ لكن لامن حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أى الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادة وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون

(قوله فلو قيل ان التفريع للتنبيه الخ) أى لا لقصد التفسير الحقيق وحينئذ لايكون المطلوب بيان اتحادهما مفهوما بل اتحادهما أعم من أن يكون فى المفهوم أو فى الصدق وحينئذ لا يرد هذا الاشكال وان ورد ما مر مما تقدم الجواب عنه (قوله أو أن الفاء فصيحة الخ) وحينئذ لا استنتاج مما تقدم أصلا فلا يرد شئ أصلا (قوله وعدمها أى الاعتبار) عليه يكون عدمها منصوبا عطفا على اعتبار وقوله وظاهر كلام سم الخ وعليه فهو مجرور عطفا على المطابقة كذا يؤخذ من بعض الحواشى

على الاولين والحصر فى الاخص على الاخير مبنى على مقتضى ظاهر لفظ الحصرين بقطع النظر عن الواقع وقبل أن نبين ذلك ينبغى أن يعرف أن الجزء الايجابى لكل حصر أمر مقرر عند القوم فالمعرض للابطال جزؤه السلبى اذا عرفت هذا فنقول الجزء الايجابى للحصر فى الاعم ينافى الجزء السلبى للحصر فى الاخص والجزء الايجابى للحصر فى الاخص لا ينافى الجزء السلبى للحصر فى الاعم حتى يتطرق للحصر فى الاعم البطلان فلذلك كان الباطل هو الحصر فى الاخص على التقدير الاخير أعنى تقدير الاعمية مطلقا وأما على تقدير التباين أو العموم الوجهى فالايجابى من كل منهما يبطل السلبى من الآخر فلهذا بطل كل منهما والحاصل أن الباطل الجزء السلبى من الحصر فى الاخص على تقدير الاعمية مطلقا والجزآن السلبيان من الحصرين على تقديرى التباين والعموم الوجهى اھ هذا خلاصة ما فى الاطول وحواشى المطول فاحفظه وكتب أيضا قوله والا لما صدق فى كلامه مسامحة حيث أدخل اللام فى جواب ان وانما تدخل فى جواب لو فكأنه أعطى ان حكم لو لانهما أختها فى التعليق ووقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين اھ يس (قوله فليتأمل) قاله لامكان المناقشة فى الملازمة بما مر ولان المطلوب بيان اتحادهما مفهوما كما هو مقتضى قصد تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وما ذكر على تقدير تمامه لا يفيد الا أحد الامرين اتحادهما فى المفهوم أو تساويهما فى الصدق لا خصوص اتحادهما فى المفهوم والمطلوب هو الاتحاد فى المفهوم فلو قيل ان التفريع للتنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجبه الذى يمتنع أن ينفك عنه كما يقتضيه لفظ المقتضى وانما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام فى نظر البليغ كالمقتضى الذى يمتنع انفكاكه فلا يجد بدا منه أو ان الفاء فصيحة أى اذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر أنه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك أن العبارتين بمعنى واحد لم يتجه عليه شئ كذا فى الاطول (قوله فالبلاغة) تفريع على تعريف البلاغة لان المطابقة صفة المطابق اھ سم ويصح جعله تفريعا على قوله وارتفاع شأن الكلام الخ وكتب أيضا قوله فالبلاغة الخ قصده دفع التنافى بين كلامى عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مرة ان البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ وحاصل الدفع أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار افادته المعنى الثانى الزائد على أصل المراد أفاده ابن يعقوب (قوله الى اللفظ) أى الذى هو الكلام الفصيح اھ سم (قوله يعنى) فى بعض النسخ بمعنى (قوله وصوت) عطف أعم (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية اھ سم وكتب أيضا قوله باعتبار افادته المعنى أى المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام اياها كالتأكيد بالنسبة للانكار والايجاز فى الضجر وكالاطناب فى المحبة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفا بالبلاغة باعتبار افادته المعنى الاول الذى هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أى وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الاعرابى والعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ ملخص من ع ق فمراد الشارح بالغرض المصوغ له الكلام مقتضى الحال وقوله باعتبار المعانى والاغراض الخ أى المعانى الثانية والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التى هى مقتضيات الاحوال وكتب على قوله باعتبار افادته المعنى الاول ما نصه كما لا يتصف بها من حيث انه لفظ وصوت (قوله بالتركيب) بيان للواقع لا لاخراج شئ ضرورة استحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب نبه عليه ع ق (قوله متعلق بافادة) جوز فى الاطول تعلقه بالمعنى مخففا أو مشددا والمراد مقصود البليغ (قوله وذلك) أى الرجوع باعتبار الافادة فقوله لان الخ علة لـ راجعة الى اللفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار الخ (قوله اعتبار المطابقة وعدمها) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلانه لا يسلب الشئ الا عن شئ يصح أن يتصف به اذ لا يقال الحائط لا يبصر فظهر كونه لا يتصف بكونه غير مطابق اھ سم وكتب أيضا قوله وعدمها أى الاعتبار وأنثه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قرره بعضهم وظاهر كلام سم انه راجع للمطابقة وكل صحيح (قوله

باعتبار المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيراما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان ومالتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى (ولها) أى لبلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته (ومايقرب منه) عطفا على قوله هو والضمير فى منه عائد الى أعلى

باعتبار المعانى الخ) أى وجودا وعدما لبطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أى عن اعتبار افادة المعانى وليس المراد الغير المركبة اذ المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا وقوله المجردة أى عن اعتبار المعنى الزائد على أصل المراد كما فى ع ق (قوله نصب على الظرفية) يجوز أن يكون صفة مصدر يسمى فيكون مفعولا مطلقا أى تسمية كثيرا ولا يرد أن التسمية وضع الاسم على المسمى فلا تعدد فيها وأنه كان يجب حينئذ تأنيث كثيرا لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمى زيد انسانا أى أطلق لفظ الانسان عليه والاطلاق يتعدد وهو مذكر فباعتبار تأويل التسمية بذكرت الصفة وما أجاب به الحفيد عن الثانى من أن تأنيث المصدر قد لا يراعى فى صفته أى لتأويله بأن والفعل والفعل ليس مؤنثا الظاهر أنه خاص بالمصدر المؤول بذلك وما هنا ليس كذلك وكتب على قوله على الظرفية ما نصه أى لاجل الظرفية فعلى تعليلية (قوله لانه) أى هنا (قوله من صفة الاحيان) أى وصفة الظرف ظرف وكتب أيضا ما نصه فالمعنى وحينا كثيرا والعامل فيه يسمى (قوله ومالتأكيد الخ) فيكون حرفا زائدا اه جربى (قوله والعامل فيه) أى فى الظرف (قوله يسمى ذلك فصاحة) أى تطلق عليه فالتسمية بمعنى الاطلاق كما فى سم (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال التى سميناها بلاغة وعلى هذا التقدير تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين اه سم وكتب أيضا على قوله الوصف ما نصه فيه اشارة الى آن تذكير الاشارة مع رجوعها الى المطابقة لتأويلها بالوصف (قوله فى أعلى طبقات الخ) لا يرد عليه ما فى المطول من أن بعض الآيات أعلى طبقة من بعض لان أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله طرفان) أى فردان اه سم أو صنفان أو مرتبتان وسماهما طرفين لشبههما بطرفى الشئ الاعلى والاسفل (قوله وهو أن يرتقى) أى ذو أن يرتقى فلا يرد أن حد الاعجاز من البلاغة وهى المطابقة المتقدمة وليست المطابقة ارتقاء (قوله الى أن يخرج الخ) قال فى الاطول اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل بهذين الامرين فمن أتقنه وأحاط به لا يجوز أن يراعيهما حق الرعاية فيأتى بكلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار أقصر سورة ولا يخفى أن الاشكال لا يختص بتكفل علم البلاغة بل تكفل سليقة العرب أقوى وأوجب للاشكال ثم أجاب بأجوبة ثلاثة الاول أن العلم لا يتكفل الا ببيان مقتضيات الاحوال وأما الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها فأمر آخر ثم نقل الجوابين الآخرين و بحث فيهما فراجعه (قوله عن طوق البشر) أى طاقتهم ووسعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر ذكر البشر بناء على أنه المشتهر بالبلاغة والمتصدى للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك اه سم (قوله و يعجزهم) عطف لازم على ملزوم (قوله عطف على قوله هو الخ) قال الفنرى قد يعترض على توجيه الشارح بوجهين أحدهما أن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما أن قوله وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود و يكون الحاصل تفسير حد الاعجاز بأنه الطرف الاعلى وما يقرب منه ثانيهما أن لا تفاوت فى البلاغة القرآنية وسره أن الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم أن يكون كلامه المشتمل عليها فى أعلى المراتب الا أن بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع وتوجيهه بمقتضى التفاوت فيها حيث جعل حد الاعجاز الطرف الاعلى وما دونه مما يقرب منه وأيد ذلك فى المطول بأن بعض الآيات القرآنية أعلى طبقة من بعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع المعارضة فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات فى البلاغة قلت التفاوت الحاصل فيها بالنظر الى أن الاحوال المقتضية للاعتبارات فى بعضها أكثر فالمقتضيات المرعية فيها أوفر من المقتضيات المرعية فى الاخرى وذلك لا يقدح فى أن يكون كل منها فى الطرف الاعلى أى فى مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل

(قوله وحينا كثيرا) فيه اشارة الى أن الاحيان فى كلام الشارح مراد به الجنس اذ ليس الموصوف الاحيان بل المفرد والا وجب التأنيث وانه كان الاوضح أن يقول من صفة الحين وفى بعض النسخ من صفات الاحيان (قوله وما هنا ليس كذلك) انظر ما وجهه ولعله اعتبر أن المانع ختمه بالتاء

وفى بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب عنه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وبما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية أو آيتين فكأنه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بأنه البلاغة القرآنية كما هو المقصود اه بايضاح وبعض تصرف قال سم فيما كتبه فى هامش الفنرى يمكن أن يجاب عن الوجه الاول بأن ظاهر السوق قد يترك لما هو أرجح منه معنى وههنا كذلك كما يظهر من احتجاج الشارح على أنه يمكن أن يمنع دلالة سوق كلام المصنف على أن مراده بيان الطرف الاعلى فقط بل بيان ذلك وبيان حد الاعجاز وقد أفاد كلامه ذلك لانه أفاد أن الطرف الاعلى هو أعلى أفراد البلاغة وان حد الاعجاز أى مرتبته ونوعه هو ذلك الفرد وما قرب منه وعن الثانى بأن تفاوت البلاغة القرآنية بالنظر الى ما ذكره هو مراد الشارح من تفاوتها فالبعض الذى مقتضياته واعتباراته أكثر أعلى طبقة مما ليس كذلك وان اشتركا فى أن كلا منهما روعى فيه جميع ما اقتضاه الحال فى نفس الامر على أنه يمكن أن يدعى تفاوت نفس البلاغة القرآنية بغير النظر الى ما ذكر بأن يكون أحد الكلامين أبعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة كان لا يكون فى أحدهما شائبة ثقل ويكون فى الآخر شائبة ثقل لا تخل بالفصاحة نحو فسبحه ولا شك أن انقطاع الشائبة بالكلية أدخل فى الفصاحة وموجب للاعلوية فى البلاغة فيندفع الامر الثانى من أصله وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ الاقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك أى حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهو أولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته من العطف على المبتدا بعد مضى الخبر والعطف على أبعد المذكورين وأما حذف الخبر بعد قيام قرينته فشائع فنرى اه سم وناقشه يس فى قوله وان اتحد المؤدى بما لا يظهر ثم نقل عن شيخه الغنيمى التوقف فى كلام الشارح بلزوم توسط المعمول بين أجزاء عامله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر وبلزوم عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد اذا تحمل الخبر ضميرا وذلك محل نظر ثم نقل عن شيخه الدنوشرى انه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذا كان العامل كلمتين أو كلمات متفاصلة اذ هو أهون من تقديمه على جميعه وان عود الضمير فى هذه الحالة أهون من عوده على متأخر لا سيما والجزء المتأخر فى نية التقديم وفى أهونية الامرين نظر ثم نقل عن مغنى اللبيب تجويز ما أجازه الشارح نحو زيد فى الدار وعمرو وعطف عمرو على زيد وجعل الخبر المذكور لهما معا ثم قال فى المغنى فان قلت لو صح ما ذكرته لصح زيد قائمان وعمرو قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالاعلى الاعلى الحقيقى وبحد الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية اه سم وأما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبنيا على أن المراد به فى كلام هذا البعض الاعلى الحقيقى أى الفرد الذى لا فرد فوقه وبحد الاعجاز نهايته والاضافة لامية ولا بد من تقدير مضاف على هذا أى ذو حد الاعجاز وكذا على الاول أى حد ذى الاعجاز لان الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة لا الاعجاز (قوله يعنى أن الاعلى الخ) فالعطف ملاحظ قبل الاخبار كما أشار اليه بقوله مع ما يقرب منه فهو من باب الاخبار عن شيئين بشئ واحد (قوله مع ما يقرب منه) عبر بمع مع أن عبارة المصنف الواو ومع أن الانسب بقوله كلاهما الواو اشارة الى اعتبار المعية وأن حد الاعجاز الاعلى وما يقرب منه معا فتنبه (قوله لا يكون من الطرف الاعلى) مبنى على أن المراد الاعلى الحقيقى وهو الطرف الجزئى الذى لا ينقسم ويمكن أن يراد به الكلى المقول بالتشكيك الصادق على ما يقرب من الطرف الحقيقى فيندفع النظر وايضاحه أنه يصح أن يراد بالطرف الاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وهو ماهية كلية أفرادها متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الاعلى حينئذ بحد الاعجاز أى نهايته التى لا مرتبة للاعجاز فوقها وبما يقرب منه فيندفع النظر وأورد على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة الحصر فى قوله وهو حد الاعجاز وما يقرب منه لان الطرف الاعلى على هذا الوجه ليس خصوص حد الاعجاز أى نهايته

يعنى أن الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح وزعم بعضهم أنه عطف على حد الاعجاز والضمير عائد اليه يعنى أن الاعلى مع ما يقرب هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد أوضحنا ذلك فى الشرح

(قوله هو مراد الشارح من تفاوتها الخ) والاعلى وما يقرب منه على هذا وما بعده مطابقة مقتضى ما وجد من الاحوال بحيث لا يترك مقتضى حال فى الواقع فى مقدار أقصر سورة فأكثر والاعلى وما بعده هو ما بعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة من ذلك والقريب من الاعلى ما لم يبعد عنها منه (قوله يلزم قصور البيان) فيه أنه لا قصور بل المراد بما يقرب منه ما يقرب فى البلاغة من حد الاعجاز من كل ما لا يمكن معارضته كما أن المراد بما يقرب منه على كلام الشارح ما يقرب من الاعلى فى البلاغة من كل ما لا يمكن معارضته فالقرب على كل انما هو بالقياس لما دونه من مراتب البلاغة لا من مراتب الاعجاز كما يتوهم

وما

وما يقرب منه بل ما يشملهما ويشمل مبدأ الاعجاز وما فوقه مما لم يقرب الى حد من المراتب الوسطى وليس فى البيان تعرض لهذين فيكون قد فسر النوع ببعض أفراده على أن تفسير النوع بالافراد لا يخلو عن ضعف اذ لا يحسن أن يقال نوع الانسان زيد وعمرو والى غير ذلك هذا ايضاح ما فى الحفيد وأجاب ع ق عن ذلك الايراد بأنه يجوز أن يراد أن نوع الاعلى يشمل صنفين حد الاعجاز وما يقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الاعلى بصنفيه كما يقال الانسان زنجى وغيره اه (أقول) يؤيد الشارح حسن المقابلة على ما ذكره بين أعلى وأسفل اذ الاعلى على كلامه مراد به الاعلى الحقيقى كما أن الاسفل مراد به الاسفل الحقيقى بدليل تفسيره بأنه ما اذا غير الخ (قوله وأسفل وهو ما اذا غير الخ) أورد على هذا التعريف أنه يصدق بالاعلى لأنه اذا غير الى ما دون الاسفل التحق بأصوات الحيوانات ويصدق على ما دون الاسفل أنه دون الاعلى وأجيب بعموم ما فى ما دونه بمعنى أن كل مرتبة دونه غير اليها التحق والاعلى ليس كذلك اذ ما دونه الوسط وبتغيره اليه لا يلتحق بأصوات الحيوانات من سم وأجيب أيضا بأن المراد الى مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وكتب على قول سم بالاعلى ما نصه أى وبالمراتب المتوسطة وكتب أيضا على قوله ما اذا غير ما نصه أى مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أى الى مرتبة أخرى الخ (قوله التحق) أى فى عدم الاشتمال على المناسبات واللطائف كما أشار اليه الشارح (قوله وان كان صحيح الاعراب) الاحسن وان كان فصيحا سم (قوله عن محالها) هى الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق الخ) وليس من ذلك ترك مراعاة اللطائف والخواص فى مخاطبة من لا تناسبه لعدم فهمه لها بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته على أن لك أن تقول ترك اللطائف حينئذ من اللطائف تأمل سم وكتب أيضا على قوله ما يتفق ما نصه ما مصدرية أو موصولة أى بحسب ما يتفق معها اه سم (قوله متفاوتة) لما كان يشكل التفاوت بأنه ان حصلت المطابقة حصلت البلاغة وان انتفت انتفت البلاغة بينه بقوله بحسب تفاوت المقامات أى كما فى مقام يقتضى تأكيدا شديدا ومقام يقتضى مطلق التأكيد ورعاية الاعتبارات كما لو روعى اعتبار واحد وروعى أكثر والبعد من أسباب الخ كما لو انتفى الثقل بالكلية فى موضع وبقى منه شئ يسير لا يخرجه عن الفصاحة فى موضع آخر اه سم ببعض تغيير ولا تغفل عما قدمناه من أنه لا يشترط فى أصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال بل المطابقة فى الجملة (قوله بعضها أعلى الخ) بيان لما فيه التفاوت (قوله تفاوت المقامات) أى فيما تقتضيه بأن يقتضى بعض المقامات تأكيدا واحدا مثلا وبعضها أكثر او فى عددها قلة وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هى والبعد معطوفان على المقامات (قوله آخر) يغنى عنه قوله يتبعها اذ ذكره بعده تكرار وهو الركاكة التى جعل الحفيد الكلام مشتملا عليها غير أنه أساء التصرف فى جعل الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لان قصد الشارح بقوله المذكور تفسير آخر كما قاله سم فالاعتراض انما هو على قول المصنف آخر فتدبر (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا أوقع صفة للوجوه اه فنرى وكتب أيضا على قوله سوى المطابقة الخ ما نصه تفسير لقوله آخر اه سم (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على أن ليس النظر الا الى حسن فى الكلام ولا نظر الى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقى الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها هو الداعية الى التكلم وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من توابعها اه أطول وقوله وليس النظر أى أولا (قوله حسنا) أى عرضيا زائدا على الحسن الذاتى الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله والى أن هذه الوجوه الخ) والى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة اه أطول (قوله لانها ليست الخ) فيه نظر لانه كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفا بالتجنيس والترصيع مثلا باعتبار ملكة الاقتدار عليهما ونقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن المراد أنه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم فى العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ

(وأسفل وهو ما اذا غير) الكلام عنه (الى ما دونه) أى الى مرتبة هى أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أى بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة (ويتبعها) أى بلاغة الكلام (وجوه أخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفى قوله يتبعها اشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة والى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم متصفا بصفة (و) البلاغة (فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف

(قوله اذ لا يحسن ان يقال الخ) أى لان النوع هو الطبيعة من حيث هى بقطع النظر عن الافراد فلا يحسن الاخبار حينئذ بالافراد لاحتياجه لتكلف اعتبار النوع من حيث أفراده

فصيح ولا يقال مرصع مجنس فلا يرد أن وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح اهـ سم قال الفنرى
وقد يقال يفهم من هذا الكلام أن هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز أن تجعل تابعة
لبلاغة المتكلم مع أنه ليس كذلك لان هذه الوجوه أصناف للكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغته لا
لبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة أم لا وأنت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة
لبلاغة المتكلم (قوله كلام بليغ) أورد عليه أنه يصدق بملكة الاقتدار على تأليف كلام بليغ فى نوع
من أنواع الكلام فقط كالمدح مع أنها لا تسمى بلاغة وأجيب بأن النكرة فى الاثبات قد تعم بقرينة المقام
فالمعنى على تأليف كل كلام بليغ أى فى وسع ذلك المتكلم فلا يرد على هذا الجواب أن من البليغ القرآن
ولا قدرة للبشر عليه فيلزم أن لا بلاغة لهم وبأن المراد فى كل نوع كالامر والنهى والمدح ونحو ذلك بأن
يقدر على تأليف أمر بليغ ونهى بليغ وهكذا الى الآخر وان لم يقدر على سائر مراتب البلاغة فى تلك
الانواع قال الصفوى على أن عدم الاكتفاء بالنوع الواحد محل بحث وأن ظاهر عبارتهم يخالفه وما
المانع من حصول البلاغة بالنسبة لذلك النوع وأن يعد بليغا بالنسبة اليه أيضا اهـ سم ثم ذكر أن
هذه العناية أعنى ارادة كل نوع مأخوذة من الملكة لان المتبادر منها هو الكامل منها وهو ما ذكرناه
والتعريف يحمل على المتبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال ان العناية لا تدخل التعاريف بغير قرينة
اهـ بايضاح قال يس وفى قوله على أن الخ نظر لان المعرف البلاغة المطلقة والنوع الواحد لا يكفى فى تحققها
وقال فى الاطول يقتدر بها على تأليف كلام بليغ أى لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة فى سياق
النفى عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم وأراد بيانه (قوله فعلم) أى بالقوة القريبة من الفعل
أو بالتأمل فى التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر
أن المراد تفريع المعلوم الا أنه فرع العلم مبالغة فى ظهور تفرع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف
تتميما للتعريف أى البيان كما هو العادة كأنه قال فالفصيح أعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان
أخصر وأوضح فيما هو مقصوده اهـ أطول وكتب أيضا قوله فعلم الى آخر المقدمة المقصود منه بيان النسبة
بين البليغ والفصيح وبيان مرجع البلاغة وبيان الحاجة الى هذه الفنون الثلاثة وانحصارها فى الثلاثة
وبيان الخلاف فى التسمية (قوله مما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة اهـ سم (قوله المشترك)
أى اللفظى (قوله أو على تأويل كل ما يطلق الخ) أى التأويل بمعنى يعم كل ما يطلق عليه لفظ البليغ
فيكون من قبيل المشترك المعنوى ويسمى بالمتواطئ (قوله مطلقا) أى بلاغة كلام أو بلاغة متكلم
(قوله بالمعنى اللغوى) أى لا بالمعنى الاصطلاحى لثبوته لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية اهـ سم
فيقال بعض الفصيح بليغ وكتب أيضا على قوله بالمعنى اللغوى ما نصه وهو عكس الموجبة الكلية كلية
(قوله أى ليس كل فصيح بليغا) ان كان المراد نفى لزوم البلاغة لكل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح
بليغا فالعلة ظاهرة لان مجرد الجواز كاف فى نفى اللزوم وان كان المراد نفى وجود البلاغة مع كل فصيح احتيج
الى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل تدبر وكتب أيضا قوله أى ليس كل تفسير للنفى أعنى لا عكس
ويتضمن تفسير العكس المنفى بكل فصيح بليغ (قوله لاحد) فيه استعمال أحد الملازم للنفى فى الاثبات
(قوله وأن البلاغة مرجعها الخ) بيان أن المرجع ما ذكر تمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا
علم ما يحتاج اليه فى حصول البلاغة وعلم أن بعضه مدرك بعلوم أخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين
علم أن الحاجة ماسة اليهما أفاده ع ق (قوله فى الكلام) تبع فى هذا القيد الايضاح والاحسن تركه
حتى يعم البلاغة فى المتكلم أيضا حف وقال عبد الحكيم وانما خص الامر الثانى ببلاغة الكلام لان
كونه مرجعا لبلاغة المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام (قوله أى ما يجب) أى احتراز وتمييز
للفصيح عن غيره وكتب أيضا قوله أى ما يجب أن يحصل الخ هذا يدل على أن المرجع اسم مكان أو مصدر
بمعنى اسم المفعول أى المرجوع اليه ورد بأن المناسب للمتن أن يحمل على المعنى المصدرى أى بقرينة كلمة

كلام بليغ فعلم)
مما تقدم (أن كل بليغ)
كلاما كان أو متكلما بناء
على استعمال المشترك فى
معنييه أو على تأويل كل
ما يطلق عليه لفظ البليغ
(فصيح) لان الفصاحة
مأخوذة فى تعريف البلاغة
مطلقا (ولا عكس) بالمعنى
اللغوى أى ليس كل فصيح
بليغا لجواز أن يكون كلام
فصيح غير مطابق لمقتضى
الحال وكذا يجوز أن يكون
لاحد ملكة يقتدر بها على
التعبير عن المقصود بلفظ
فصيح من غير مطابقة
لمقتضى الحال (و) علم أيضا
(أن البلاغة) فى الكلام
(مرجعها) أى ما يجب أن
يحصل حتى يمكن حصولها
كما يقال مرجع الجود

(قوله أى فى وسع ذلك المتكلم
الخ) فيه أنه قد لا يكون فى
وسع ذلك المتكلم الا البليغ
فى نوع أو نوعين فيصدق
التعريف على ما تقدم فلم
يغن هذا الجواب شيأ ولا
يخفى تكلف من جعل قوله
بعد وبأن المراد الخ من تتمة
الجواب الاول جوابا ثانيا على
أنه لو كان من تتمته لم يكن
لنا حاجة الى تكلف عموم
النكرة فى سياق الاثبات

الى اه سم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما بعده مكانا للبلاغة باعتبار توقفها عليهما كتوقف الحاصل فى المكان عليه وقوله أى المرجوع اليه أى ففيه على هذا الاحتمال حذف وايصال والاصل المرجوع اليه هى أى البلاغة أى الذى رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فاتصل الضمير المجرور واستتر فاتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر فعندنا ضميران أحدهما المستتر عند الحذف والايصال وهو الراجع لأل الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع الى البلاغة وبهذا يتضح أن من غلط الحفيد فى تجويز اسم المفعول وجعله من باب الحذف والايصال لاختلاف الضمير مرجعا قبل حذف الجار وبعده هو الغالط وقوله ورد أى ماصنعه الشارح بأن المناسب للمتن الخ أى لان ما يجب أن يحصل الذى هو مكان الرجوع أو المرجوع اليه هو نفس الاحتراز فلا موقع لالى الا أن يجاب بأن هذا تفسير لمرجع البلاغة بحسب ما آل مجموع الكلام فان القول بأن رجوع البلاغة الى الاحتراز يؤل الى أنه أمر ضرورى فيها الا أن الانسب حينئذ أن يؤخر هذا المقال الى آخر الكلام وكأنه نظر الى أنه يقع الانتشار وعدم الربط لقوله والا لربما الخ كذا فى كبرى الحفيد وكتب أيضا قوله أى ما يجب أن يحصل الخ فالمرجع الذى هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولا ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فان الغالب تأخر المرجع كما فى قولهم مرجع الجدال الى فساد القلوب (قوله الى الغنى) أى يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد عليه قول الشاعر * حتى يجود وما لديك قليل * وأجيب بأن المراد بالغنى وجود شئ يجود به وان لم يكن عنده مال كثير (قوله الى الاحتراز) أى وجود الاحتراز اه ع ق وكتب أيضا قوله الى الاحتراز الخ أخذ من قولنا فى تعريف البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقوله والى تمييز الخ أخذ من قولنا فيه مع فصاحته وكتب أيضا قوله الى الاحتراز عن الخطا الخ ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوى لانه خطا فى كيفية التأدية فالاحتراز عنه الاحتراز عن الخطا فى كيفية التأدية لا فى نفسها اه عبد الحكيم (قوله المعنى المراد) زائدا على أصل المراد اه ع ق (قوله والا لربما أدى الخ) فيه اشكال لان النفى ان كان للاحتراز والمعنى والا يوجد الاحتراز ورد أنه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذا لم يوجد الاحتراز كان الكلام غير مطابق قطعا وان كان نفيا لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى والا يكن الاحتراز المذكور مرجعا للبلاغة ورد أنه لا يصح حينئذ قوله فلا يكون بليغا اذ المناسب حينئذ فى التفريع أن يقول فيكون بليغا يعنى واللازم وهو كونه بليغا باطل فيبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا والجواب اما باختيار الشق الاول وتجعل ربما للتحقيق مجازا كما ذكره ابن الحاجب واما باختيار الثانى وتجعل ربما للنفى مجازا لما بين النفى والقلة من المناسبة ويجعل هذا النفى منصبا على قوله فلا يكون بليغا ونفى النفى اثبات والتقدير والا يكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله والا يكن الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى مع أنه ليس بليغا أو يختار الشق الثانى بجعل قوله والا لربما الخ دليلا على علم كون الاحتراز مرجعا للبلاغة أى واجب الحصول فيها مما سبق من تعريف البلاغة واستلزام ما سبق له ويجعل قوله فلا يكون بليغا متفرعا على قوله غير مطابق باعتبار الواقع المعلوم مما سبق لا على نفى كون الاحتراز مرجعا حتى يرد أن المتفرع على ذلك ثبوت البلاغة لا انتفاؤها والمعنى على هذا علم مما سبق وجوب حصول الاحتراز فى البلاغة لانه لو لم يجب لجاز أن يؤدى المراد بكلام غير مطابق أى ويكون بليغا وفى الواقع المعلوم مما سبق اذا كان غير مطابق فلا يكون بليغا لما مر فى تعريف البلاغة فما مر يبطل عدم وجوبه ويعين وجوبه الذى هو معنى كونه مرجعا وهذا الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين فانه عليهما قوله والا لربما الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز لا على العلم والاستلزام المذكورين كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغا تفريع على النفى فى والا الخ مع ملاحظة كونه اثباتا بربما المجعولة للنفى فى الثانى لا على قوله غير مطابق كما هو على الثالث هذا ايضاح ما فى الحفيد ونظير ذلك يقال فى قوله والا لربما أورد الكلام الخ وكتب أيضا قوله والا لربما الخ أى

الى الغنى (الى الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد) والا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا

(قوله الا أن الانسب حينئذ) أى حين اذ كان تفسيرا لمآل أن يؤخر هذا المقال وهو قوله أى ما يجب أن يحصل الخ (قوله الى أنه يقع الانتشار) هذا انما يظهر لو أخره قبل قوله والا لربما الخ (قوله فان الغالب تأخر المرجع الخ) أى وهو لا يتأتى هنا اذ الاحتراز لا يكون غرضا مترتبا على البلاغة لمخالفته للواقع اذ هو متقدم عليها ثم الاحتراز متفرع على علم المعانى فهو غرض منه متأخر عنه (قوله أى وجود الاحتراز) لا حاجة لهذا المضاف اذ معنى كون الاحتراز مرجعا وجوب تحصيله وايجاده (قوله وقوله فلا يكون بليغا) عطف على لفظة قوله الواقعة فى قوله فانه عليهما قوله والا لربما الخ وقوله مع ملاحظة كونه اثباتا أى كون قوله فلا يكون بليغا اثباتا بربما وقوله فى الثانى متعلق بالمجعولة

(والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) والا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (والثانى) أى تمييز الفصيح من غيره (منه) أى بعضه (ما يبين) أى يوضح

والا لوجد الاحتراز بأن انتفى وأدى الكلام اتفاقيا كيفما حصل أمكن أن لا يطابق فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق أى وأمكن أن يطابق اتفاقيا فتوجد البلاغة وبهذا يرد الاعتراض الذى فى الحفيد على احتمال رجوع النفى فى والا الى وجود الاحتراز بأنه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعا فلا محل لربما وحاصل الرد منع عدم وجود المطابقة قطعا عند عدم وجود الاحتراز لامكان حصول المطابقة اتفاقيا مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الرد أن المطابقة الاتفاقية غير معتبرة اذ لا تسمى المطابقة بلاغة الا اذا كانت مقصودة كما مر فقول الشارح غير مطابق أى مطابقة مقصودة تأمل (قوله والى تمييز) أى معرفة كما أفاده فى المطول وكتب أيضا قوله والى تمييز كان الاحسن أن يقول والى الاحتراز عن أسباب الاخلال بالفصاحة لفظا ومعنى أما لفظا فلانه الانسب بالمقابل لكونه احترازا وأما معنى فلان التمييز يشمل التمييز فى الذهن فقط بان يعلم الفصيح من غيره دون تكلم بالفصيح وليس مرادا والتمييز فى الخارج بان يتكلم به فصيحا وهو المراد الا أن يقال المراد التمييز فى الخارج بقرينة المقام ويشعر بهذا قول الشارح بعد يعنى به يعرف تمييز السالم الخ اذ لو كان المراد بالتمييز العلم لزم أن المعنى يعنى به يعرف معرفة السالم الخ وهو فاسد هذا ايضاح ما فى الحفيد لكن كلام الشارح فى مطوله بل وهنا حيث يقول بعد بعنى أن من تتبع الى أن قال علم أن ما عداها الخ يفيد حمل التمييز على العلم وكذا كلام الاطول وأما ما استدل به فيدفع بتقدير مضاف أى متعلق تمييز وقال الحفيد فى حواشيه على المطول ولم يحمل التمييز على التمييز الفعلى أى ايراد الكلام فصيحا اشارة الى أن بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعوره بذلك اه والوجه حمل التمييز على ما يعم التمييزين (قوله والا لربما أورد الخ) أى وان لم يحصل التمييز بان لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقيا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق وكتب أيضا قوله أورد عبر هنا بأورد وأولا بأدى لان الاداء يناسب المعنى والايراد يناسب الكلام (قوله ويدخل فى تمييز الخ) ان قلت انما احتاج الى ذلك لكونه جعل موصوف الفصيح فى كلام المصنف الكلام ولو جعله اللفظ لم يحتج الى هذا الاعتذار قلت قيد بذلك تبعا لما صنعه المصنف فى الايضاح اشارة الى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض (قوله والثانى الخ) قسمه ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الآتية وقسم يدرك بالحس وقسم لا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فلذا احتجنا فى معرفته الى علم البيان فالاول فى الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى والثانى فى التنافر والثالث فى التعقيد المعنوى وأما المرجع الاول أعنى الاحتراز عن الخطا فى التأدية فلم يبين شئ منه فى علم ولم يدرك شئ منه بحس فلذا احتجنا فى معرفته الى علم المعانى (قوله أى تمييز الخ) وهو بالتفصيل خمسة تمييزات بعدد المخلات بالفصاحة (قوله منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله ما يبين الخ وفيه أن كون ما يبين فى العلوم المذكورة منه أمر معلوم بخلاف كون بعضه يبين فى العلوم المذكورة فامر مجهول والانسب هو الاخبار بالمجهول لا بالمعلوم فالاقعد من حيث المعنى أن يكون مبتدأ قال شيخنا الصفوى لا بمعنى أن لفظ منه اسم بل بمعنى أنها قائمة مقام مبتدا وهو بعضه لافادتها معناه كما أن لفظ نعم جملة بمعنى أنها قائمة مقام جملة وهذا معنى ما ينقل عن الزمخشرى ومن تبعه فى مثل ذلك اه سم قال يس ما ملخصه كون ذلك معنى ما ينقل عن الزمخشرى هو ما ذكره الشارح فى حواشى الكشاف حيث قال فى الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ أى وبعض الناس أو وبعض من الناس ووقوع الظرف موقع المبتدا ليس بمستبعد وما منا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اه وذكره السيد عند قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم لكن القطب والطيبى صرحا فى هذا الموضع بان من التبعيضية اسم كعن فى قوله * من عن يمينى مرة وأمامى اه (قوله ما يبين) أى تمييزات يبين متعلقها فى علم متن اللغة الخ فكلمة ما لف مجمل وما بعده نشر له والشائع فى هذا النشر كلمة أو وفصح الحل فى منه ما يبين الخ واندفع الاعتراض بان الاولى الواو اه عبد الحكيم بالمعنى وقوله يبين متعلقها الخ أن تقدر هذا

(قوله أمكن أن لا يطابق الخ) ان جرينا على ما مال اليه المحشى من ارادة الاحتراز الفعلى فى قوله مرجعها الى الاحتراز ورد أنه اذا لم يوجد الاحتراز الفعلى كيف يمكن أن يؤدى الكلام مطابقا اذ لو طابق لكان الاحتراز الفعلى حاصلا وقد علمت أن المرجع الذى يجب حصوله فى الخارج قبل حصول البلاغة هو الاحتراز بمعنى المعرفة لا الاحتراز الفعلى فافهم (قوله ولم يحمل التمييز على التمييز الفعلى الخ) أى وان كانت البلاغة متوقفة عليه وقوله تحتاج الى علم المتكلم الخ أى فالاتيان بالفصيح من غير علم وشعور به غير معتبر

المضاف

المضاف بعد من أى والثانى من متعلقه ما الخ وأن تقدر تمييز قبل ما أى والثانى منه تمييز ما يبين الخ وقوله فصح الحمل أى بتقدير المضاف وقوله واندفع الاعتراض الخ أى بجعل ما الفا مجملا وما بعده نشرله وقوله الاولى الواو أى لان أو لاحد الشيئين وهو غير مراد هنا فتأمل وفى سم اعتراض آخر وجوابه سيأتيان فيما نكتبه على قوله أوفى علم الصرف (قوله فى علم متن اللغة) أى أصلها اه سم وكتب أيضا قوله فى علم متن اللغة عبارة ع ق منه ما يبين فى العلم المسمى بعلم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات اللغوية وسمى هذا العلم علم المتن لان المتن هو ظهر الشىء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلقت بالالفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لان الناس الى ادراك المعنى أحوج اه (قوله كالغرابة) قال فى المطول أعنى تمييز السالم من الغرابة عن غيره وقال هنا يعنى به يعرف الخ وأشار بذلك الى أن قوله كالغرابة يحتاج الى تقدير أى كتمييز ذى الغرابة عن غيره لان التمثيل لما يبين وهو تمييز وكذا لابد منه فى قوله كمخالفة القياس وما بعده وكتب أيضا قوله كالغرابة الكاف استقصائية وكذا يقال فى قوله الآتى كمخالفة وما بعده (قوله أى معرفة الخ) لو حمل العلم هنا على المسائل وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين فى علم الخ (قوله لان اللغة) المراد لان علم اللغة لان العلم هو الذى يطلق على تلك الاشياء وأما اللغة فهى الالفاظ الموضوعة للمعانى اه سم وكتب أيضا قوله لان اللغة أعم من ذلك أى لانها قد تطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من الصحة والاعلال والاعراب والبناء وغير ذلك اه جربى وكتب أيضا على قوله أعم ما نصه لان علم اللغة يطلق على ما يشمل جميع علوم العربية كما فى الاطول وعلى قوله من ذلك ما نصه أى من علم متن اللغة (قوله يعرف تمييز) ان أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج الى تقدير مضاف أى متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهافته وان أريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالامر ظاهر (قوله بمعنى الخ) هذا لا يخص علم اللغة بل يجرى فى الصرف والنحو فلعله ترك التنبيه عليه فيهما لعلمه بالمقايسة وكتب أيضا قوله بمعنى الخ أى ليست معرفة السالم من غيره بقولهم هذا سالم هذا غير سالم أو هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب أو هذا يحتاج فى معرفته الى تنقير أو تخريج وهذا لا يحتاج بل بمعنى الخ وكتب أيضا قوله بمعنى الخ لكن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كما لا يخفى اه فنرى (قوله علم أن ما عداها الخ) لان الاشياء تتبين باضدادها اه ع ق (قوله الى تنقير) أى زيادة بحث لعدم وجدانه فى الكتب المتداولة وقوله أو تخريج أى على وجه بعيد كمسرج (قوله ما قيل) القائل الزوزنى وكتب أيضا قوله ما قيل أى اعتراضا على المصنف بناء على أن مراده بقوله يبين فى علم متن اللغة أنه يبين فيه أن بعض الكلمات يحتاج فى معرفته الخ اه سم (قوله أن بعض الالفاظ) أى لا يقال فى بعض معين من الالفاظ انه يحتاج الخ أى فكيف يقول ان تمييز السالم من غيره يبين فى علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أى أو أن يخرج على وجه بعيد (قوله أوفى علم الصرف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول ههنا اذ الذى يبين فى علم متن اللغة مغاير لما يبين فى التصريف الخ والجواب ان أو للتقسيم والمراد بما يبين نوع كلى والمعنى أن هنا ينقسم الى قسم يبين فى علم متن اللغة وقسم فى التصريف الخ اه وكتب أيضا قوله أوفى علم الصرف اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة فى اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه أن ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع اه فنرى (قوله اذ به يعرف الخ) لان من قواعدهم أن المثلين اذا اجتمعا فى كلمة وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض وجب الادغام اه جربى (قوله كضعف التأليف) مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظى) رد عليه بان التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها سائغ الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف

(فى علم متن اللغة) كالغرابة وانما قال فى علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر الى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا يتبين فساد ما قيل انه ليس فى علم متن اللغة أن بعض الالفاظ يحتاج فى معرفته الى أن يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة (أو) فى علم (الصرف) كمخالفة القياس اذ به يعرف أن الاجلل مخالف للقياس دون الاجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى

(قوله عبارة ع ق الخ) يفيد انه لم تقع التسمية بمتن اللغة ومعنى غير المعنى الذى مر عن سم وغير ذلك (قوله قال فى المطول) أى بعد قوله كالغرابة (قوله وان أريد التمييز خارجا) عرفت أنه غير مراد فتنبه (قوله ان بعض الكلمات) أى بعضا مخصوصا كما لا يخفى

(أو يدرك بالحس كالتنافر اذ به يعرف (٨٤) أن مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى ما يبين فى العلوم المذكورة

أو يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم أنه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا (ماعدا التعقيد المعنوى) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس وبقى الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثانى واليه أشار بقوله (وما يحترز به عن الاول) أى عن الخطا فى تادية المعنى المراد (علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى) الاول علم المعانى و (الاخيرين) يعنى البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

يبين فى علم النحو والجواب أن تسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الامور انما هو لمخالفتها الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عسر الدلالة والنحو يبين فيه ما هو الاصل وما هو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الاصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على يبين أى ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ فلا يرد أن التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك الحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم ولا يحتاج الى القول بان يدرك بمعنى يحصل بالحس أى بالذوق الصحيح الذى هو كالحس فى الادراك اه عبد الحكيم (قوله بالحس) أى الذوق السليم الذى هو مثل الحس فى الادراك أو مراده الحس الباطنى وقيل مراده بالحس السمع (قوله كالتنافر) أى تنافر الحروف (قوله ما يبين) أى التمييز الذى يبين متعلقه الخ (قوله أو يدرك) أو للتقسيم فاندفع ما فى الحفيد اه (قوله فقد سها الخ) لان ما يدرك بالحس ليس هو ما عدا التعقيد المعنوى بل بعضه اه سم (قوله التعقيد المعنوى) أى تمييز التعقيد المعنوى اه سم (قوله اذ لا يعرف) تعليل لاستثناء التعقيد اه سم (قوله تمييز السالم) أى متعلق تمييز (قوله بعضه مبين فى العلوم المذكورة) أى مبين متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى وقوله وبعضه يدرك بالحس أى يدرك متعلقه وهو التنافر سواء كان فى الحروف أو فى الكلمات وقوله وبقى أى من المرجع وكتب أيضا قوله وبقى الاحتراز الخ والاحتراز الخ أى غير مبينين فى علم ولا مدركين بحس فمست الخ (قوله الاحتراز عن الخطا الخ) أى الذى هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوى أى الذى هو بعض المرجع الثانى واحترز بالمعنوى عن اللفظى فانه لم يبق غير مبين فى علم بل هو مبين فى علم النحو كما صرح به قريبا (قوله لذلك) أى لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين كما فى الجربى (قوله علم المعانى) ان أريد القواعد فالامر ظاهر أو الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف أى فوضعوا متعلق علم المعانى وكذا يقال فيما بعد (قوله أى عن الخطا الخ) أى لا عن الاحتراز عن الخطا كما قد يوهمه ظاهر اللفظ تأمل سم أى لان الاول من مرجع البلاغة هو الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا فيوهم ظاهر عبارة المصنف أن علم المعانى هو ما يحترز به عن هذا الاحتراز وهو فاسد فلذلك قال الشارح أى عن الخطا دفعا لهذا التوهم ولو عبر بيعنى دون أى كما عبر فى المطول لكان أنسب هذا وقال الفنرى الاولى فى تأويل كلام المتن أن يكون على حذف مضاف أى وما يحترز به عن متعلق الاول ومتعلقه هو الخطا فى التأدية تأمل (قوله لمكان) أى لوجود اه جربى فهو مصدر ميمى من الكينونة (قوله مزيد اختصاص) أى تعلق فاندفع ما قيل ان الاختصاص لا يقبل الزيادة والنقص وكتب أيضا قوله مزيد اختصاص لهما بالبلاغة اعترضه الحفيد بما ملخصه ان مرجع البلاغة كما مر شيئان الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد زائدا على أصل المراد وتمييز الفصيح من غيره فالشئ الاول لا يكون الا بعلم المعانى ولا يشاركه فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بمزيد والشئ الثانى كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والنحو والصرف بلا زيادة له عن غيره وأجيب عن الاول بان المراد بقوله مزيد اختصاص لهما أى لمجموعهما الا لكل منهما وعن الثانى بان علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز المذكور بل هو حاصل منه تبعا والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعرابا وبناء (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أى من حيث رجوعها الى تمييز الفصيح من غيره وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم لان هذين العلمين لا يبحثان الا عما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة الخ) للتعليل لا صلة الاحتياج اه سم (قوله والثلاثة) أى وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع كما فى ع ق (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) أما وجه تسمية الاول بالمعانى فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو متعلق بالمعانى لان مرجعه الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد والثانى بالبيان فلتعلقه بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح والثالث بالبديع فللبحث فيه عن المحسنات

ولا

ولا خفاء في بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا خفاء في تعلق الفنون به تصحيحا وتحسينا وأما تسمية الاخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أي المنطق الخ أو لتغليب الفن الثاني على الثالث وأما تسمية الثلاثة بالبديع فلبداعة مباحثها وحسنها ملخص من سم ويس وغيرهما

الفن الاول علم المعاني

(قوله الفن الاول) لما ذكر ماصدقات الفنون الثلاثة وأسماءها ناسب ذكرها في التراجم بطريق العهد لان العهد يكفي فيه الذكر الضمني كما تقدم فأشار الى الاول منها وهو ما يحترز به عن الخطأ في التأدية فقال الفن الاول علم المعاني والاخبار عنه بأنه علم المعاني ولو كان معلوما مما قبله لمناسب الفنين بعده المحتاج فيهما الى الاخبار لطول العهد فتجري التراجم الثلاثة على نسق واحد من ع ق وكتب أيضا قوله الفن الاول علم المعاني فيه أن الفن الاول ألفاظ لانه جزء من المختصر الذي هو ألفاظ كما مر وعلم المعاني معان فكيف صح الحمل ويجاب بأن الحمل على طريق الاسناد المجازي من اسناد المدلول للدال بناء على أن المجاز العقلي لا يختص باسناد الفعل أو ما في معناه بل يكون في غير المشتقات وهو مختار غير المصنف لان العلم وان كان في الاصل مصدرا ليس المقصود به المعنى المصدري أو في الكلام حذف مضاف اما في الاول أي مدلول الفن الاول الخ أو في الثاني أي دال علم المعاني ولك منع أن الفن الاول من قبيل الالفاظ وتقدير مضاف في قول المصنف سابقا ورتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة أي ودوال ثلاثة فنون كما سبق وفيه أيضا أن الخبر هنا وهو علم المعاني أعرف من المبتدا لاضافته للعلم فهو في رتبته والمتعارف العكس والجواب عن هذا بجعل الفن الاول خبرا مقدما وعلم المعاني مبتدأ مؤخرا يمنعه أن تعريف الجزأين يمنع تقديم الخبر فالمناسب الجواب بمنع أن المتعارف العكس بدليل القائم زيد وانما الضابط جعل المحدث عنه مبتدأ والحديث عنه خبرا تأمل وكتب أيضا قوله علم المعاني من اضافة المسمى للاسم (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من في الموضعين ابتدائية الا أن الابتداء باعتبار الاتصال والانتساب والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئا من البيان أي متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب أي متصلا به وملخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه كذا في الفنري ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أي لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكره في شرح الكشاف في قوله صلى الله عليه وسلم أنت مني بمنزلة هرون من موسى وكتب أيضا قوله بمنزلة المفرد يعني أن علم المعاني ليس جزأ للبيان حقيقة بل كالجزء لان رعاية المطابقة لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها فيه أن الايراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو علل التقديم بمجرد هذه البعدية لكفى فقوله لكونه منه أي لاجل أن علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم علم المعاني لذلك وضعا كذا في الجربي وكتب أيضا قوله بمنزلة المفرد الخ مانصه بجامع التوقف على كل (قوله لان رعاية الخ) علة للعلة (قوله وهو) أي الرعاية المذكورة وذكره باعتبار الخبر اه جربي وكتب أيضا قوله وهو مرجع علم المعاني لعل المراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لا ما سبق اذ لا يتوقف علم المعاني وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة تأمل سم (قوله معتبرة) أي على جهة الشرطية وكتب أيضا قوله معتبرة في علم البيان المراد بالاعتبار ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه ولا فائدة له والشئ الآخر الذي هو ايراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه اه يس (قوله المعنى الواحد) كثبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخي وتارة تقول زيد جبان الكلب وتارة تقول زيد كثير الرماد وتارة تقول هزيل الفصيل اه سم (قوله في طرق) أي بطرق (قوله وهو علم) الضمير الى علم المعاني وأسماء العلوم المدونة نحو المعاني تطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو

(الفن الاول علم المعاني)

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم)

(قوله في قول المصنف الخ) فيه ان المصنف لم يقل ذلك انما قال الشارح في أول المقدمة رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لم يقل وخاتمة اذ هي قطعة من الفن الثالث ومن البعيد أن يكون مراده قول المصنف في الايضاح على فرض أنه قال ذلك فيه (قوله ان تعريف الجزأين) أي تساويهما في أصل التعريف وان حصل التفاوت رتبة كما هنا اه شيخنا (قوله أي بطرق) اشارة الى أنه متعلق بايراد وفي بمعنى الباء ولو جعله ظرفا للمعنى لكان التقدير بايراد المعنى الواحد الكائن في طرق ومتعلق ايراد محذوف فربما يقدر بطريق منها مع أنه لا يكون عالما بالبيان الا أن يكون عنده قدرة على الايراد بجميع الطرق كما سيأتي

أدركها أحد تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند فى شرح المفتاح وقد تطلق على معلوماتها
التى هى القواعد لكن ان علمت عن دليل وان أطلقوا وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد
أخرى أعنى ملكة استحضارها متى أريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل وان أطلقوا كما يقتضيه
تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعانى الثلاثة لكن حقق السيد
السند أنه فى الادراك حقيقة وفى الملكة التى هى تابع الادراك فى الحصول ووسيلة اليه فى البقاء وفى متعلق
الادراك الذى هو المسائل اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور وفى كونه حقيقة فى الادراك نظر
لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل أن يكون
للمعانى أى معنى يؤخذ اه أطول لكن الحمل على الادراك ههنا لا يناسب لصيرورة المعنى عليه ادراك يدرك
به ولا يخفى ما فيه ولعل هذا هو الداعى للشارح الى تجويز الحمل على الملكة والقواعد دون الادراك فتأمل
ثم قال ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا لا يقال انها ملكات لا ملكة
واحدة لان كل علم ملكات لابوابه بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمرا منضبطا يمكن تعيينه واعتباره
ويمكن دفعه بتكلف أن يراد يعرف به تلك الاحوال فقط وما ذكرته من الملكة يعرف بها غيرها أيضا ومما يرد
أنه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير أن يحصل مسئلة منه كما اذا حفظ من شواهد
المسائل ما يفى باستنباط مسائله لا يقال لا تعرف الاحوال بها بل بمسائل تستحصل بها لانها لا تعرف بملكة
الاستحضار أيضا بل بمسائل تستحضر بها وجوابه أن العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة فملكة
الاستحصال خارجة من قوله علم فهى ليست بعلم أصلا اه ببعض تصرف وكتب أيضا قوله وهو علم الخ قيل
التعريف صادق على البلاغة والجواب أن البلاغة سبب لتأليفات جزئية لا لادراك الاحوال الجزئية
اه حفيد على المطول ومراده بلاغة المتكلم (قوله أى ملكة) لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضى
أن من علم مسائل المعانى بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعانى بمعنى
حصول مسائله له لا ينافى نفيها بالمعنى الآخر أعنى الملكة فنرى وكتب أيضا قوله أى ملكة لا يقال
تعريف علم المعانى بما ذكر فيه دور لتوقف معرفة تلك الاحوال على علم المعانى والعكس لانا نقول جهة
التوقف مختلفة لان توقف الاحوال على العلم بمعنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدونه
وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصور لأخذها فى تعريفه فلا يتصور بدونها وكتب أيضا
قوله أى ملكة يقتدر بها أى العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهى الموصوفة بهذه الصفة لأنها معتبرة فى
مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار فى توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات
المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة كما فى التلويح اه عبد الحكيم وقوله لأنها معتبرة الخ أى فى
كلام المصنف وقوله المستخرجة بتلك الملكة أى بواسطة استفادتها من الاصول الكلية المقدور عليها
بتلك الملكة كما فى الفنرى مثلا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده أصل كلى مستحضر بالملكة وفرعه
المستفاد منه هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده وجوز الفنرى أن يكون المراد بالادراكات
الجزئية ادراكات الاصول أى الالتفاتات اليها وجعلها جزئيات باعتبار أن متعلقاتها جزئيات لمطلق الاصل
فهى جزئيات اضافية ولا توسط على هذا * بقى شئ آخر وهو أن مقتضى هذا مغايرة الادراكات الجزئية التى
قال الشارح يقتدر عليها بالملكة للادراكات الجزئية المذكورة فى قول الشارح الآتى أى هو علم يستنبط
منه ادراكات جزئية لان الاولى عبارة عن القضايا التى موضوعاتها جزئية كقولنا هذا التوكيد الملقى الى
هذا المنكر واجب والثانية عبارة عن جزئيات الاحوال الكلية كالتأكيد فى هذا التركيب والتأكيد
فى ذلك التركيب اللذين من جزئيات مطلق التأكيد فكلام الشارح أولا يقتضى أن المعروف بالملكة
فروع القواعد وكلام المصنف مع كلام الشارح ثانيا يقتضى أن المعروف بها جزئيات الاحوال والجواب
أن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى

أى ملكة يقتدر بها

(قوله وقد تطلق على معلوماتها) ذكر ذلك وان فهم من قوله أسماء العلوم المدونة لمقيده بقوله لكن الخ وأنث الضمير العائد على الادراك وكان حقه التذكير لكن عبارة الاطول فى بعض نسخه ادراكات بصيغة الجمع (قوله كما يقتضيه تخصيص الاسم) أى اسم العلم المدون كلفظ المعانى وقوله بالادراك عن دليل أى كما تقدم عن السيد (قوله اما حقيقة عرفية) أى عرفية عامة وقوله أو اصطلاحية أى عرفية خاصة بنحو أهل الفنون (قوله مثلا) راجع للملكة أو للعلوم الثلاثة وغير الثلاثة كاللغة (قوله لا يقال انها ملكات) أى فى الباطن وقوله لان كل علم ملكات أى فى الباطن أى فالنظر للباطن وترك المتعارف غير مفيد فيرجع للظاهر المتعارف وان كان الاشكال باقيا (قوله لا يقال لا تعرف الاحوال بها الخ) يعنى فلا يكون التعريف صادقا على ملكة الاستحصال المذكورة

التصديق بأن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار لانه يلزم من معرفة كون هذا الكلام الملقى الى المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى الحال معرفة أن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار الذى هو الحال ويصح أن يراد بالادراكات الجزئية الاولى أيضا جزئيات الاحوال الكلية فلا يكون هنالك تغاير فاعرفه (قوله على ادراكات جزئية) وصف الادراكات بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف المدرك بفتح الراء فهو مجاز عقلى أو فى الكلام حذف وتأويل أى ادراك مدركات جزئية أى على استحضار ما كان منها معلوما واستحصال ما كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد اذ لا يلزم أن تكون الملكة سببا للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد الفقاهة الى أنظار دقيقة فى استخراج بعض المسائل ولهذا سئل الائمة الاربعة عن مسائل فتوقفوا فى جوابها (قوله ويجوز الخ) بل هو أولى وعليه فالعلم بمعنى المعلوم وانما كان أولى لانه لا يحوج الى ارتكاب استخدام فى قول المصنف الآتى وينحصر فى ثمانية أبواب ولانه أشيع فى العلوم المدونة وانما رجح الشارح الاول لانه أشهر فى لفظ العلم اذ المشهور استعمال لفظ العلم فى الملكة القائمة بالانسان (قوله المعلومة) أشار به الى أن العلاقة فى اطلاق العلم على القواعد التعلق وأنه من اطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الاصل ان قلنا انه صار حقيقة عرفية فيها (قوله ولاستعمالهم المعرفة الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله فى الجزئيات) أى فى ادراكها تصورا لها أو تصديقا بحالها أى واستعمالهم العلم فى ادراك الكليات تصورا لها أو تصديقا بحالها أفاده فى الاطول (قوله قال يعرف) أى دون يعلم (قوله يعرف به أحوال الخ) ليس المراد بمعرفة هذه الاحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بان هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى التصديق بأن هذا التأكيد الجزئى مثلا الذى فى قولك ان زيدا قائم به طابق هذا الكلام الجزئى مقتضى الحال وهكذا وسيشير الشارح الى ذلك كله (قوله يستنبط منه) أى يستخرج منه ومن على بابها التعدية ان جرينا على أن المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية ان جرينا على أن المراد به الملكة أى يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات الخ (قوله كل فرد فرد) لا حاجة لفرد الثانى الا أن يجعل صفة اه سم بمعنى منفرد عن الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران ولا يصح جعله على تعدد المضاف اليه على حد تعدد الخبر فى نحو هذا حلو حامض لانه لا يحل محلهما شئ واحد كالحلو الحامض ولا على ترك العاطف لاقتضائه التقييد بفردين فردين قال الفنرى وقد يترك فى مثله لفظ كل مع أن العموم مراد كأن يقال معرفة فرد فرد والظاهر أن العموم حينئذ مستفاد من قرينة المقام فان النكرة فى الاثبات قد تعم بالقرينة ويحتمل أن يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة اه ببعض تلخيص (قوله بمعنى أن أى فرد) دفع به أن الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اه سم (قوله لو جدمنها) أى يرد علينا من هذه الاحوال اه جربى وقرر بعضهم أن المراد أى فرد حاولنا ايجاده أمكننا أن نحصله بذلك العلم تأمل (قوله بذلك العلم) أى بتلك الملكة اه جربى أو بالاصول والقواعد (قوله وما أشبه ذلك) كالتثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اه جربى وقوله مما لا بد منه فى تأدية أصل المعنى المراد أى على وفق الوضع فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الامور لا يتوقف أداء أصل المعنى عليه كالادغام اذ لو قال زيد أجلل بالفك كان مؤديا لاصل المعنى تأمل وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك مما لا بد منه الخ أى من حيث انه لا بد منه فى تأدية أصل المعنى المراد فلا اعتراض بأن ثم أمورا لا بد منها فى تأدية أصل المعنى المراد كأحوال اسم الاشارة وقد يبحث عنها علم المعانى لان بحثه عنها الا من حيث انه لا بد منها فى تأدية أصل المعنى حتى يشملها كلامه لان ذلك وظيفة اللغة بل من حيث افادتها قصد المتكلم اياها واعتباره لها لاقتضاء الحال اياها وذلك أمر زائد على أصل المعنى فاذا أشار المتكلم بذا التى للقريب استفيد أن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا أشار بذلك التى للبعيد استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التى لاسم الاشارة من حيث افادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها

على ادراكات جزئية ويجوز أن يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قال (يعرف به أحوال اللفظ العربى) أى هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التى بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التى ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه فى تأدية أصل المعنى المراد

(قوله وصف الادراكات الخ) لقراءة الشارح بالاضافة أى ادراكات أمور جزئية (قوله أى ادراك مدركات) فالمحذوف هو ادراك والمؤول هو ادراك فانه مؤول بمدركات (قوله كالتثنية الخ) فيه أن التثنية والجمع والتصغير وكذا الافراد مما يقتضيه الحال كتعظيم أو تحقير وان ما ذكره لا يتوقف عليه أداء أصل المراد على وفق الوضع كما سيتضح لك فتدبر

وكذا المحسنات البديعية
من التجنيس والترصيع
ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة والمراد أنه علم يعرف
به هذه الأحوال من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال لظهور أن ليس علم
المعاني عبارة عن تصور
معاني التعريف والتنكير
والتقديم والتأخير والاثبات
والحذف وغير ذلك وبهذا
يخرج عن التعريف علم
البيان اذ ليس البحث فيه
عن أحوال اللفظ من هذه
الحيثية والمراد بأحوال
اللفظ الامور العارضة له من
التقديم والتأخير والاثبات
والحذف وغير ذلك ومقتضى
الحال في التحقيق هو الكلام
الكلي المتكيف بكيفية
مخصوصة على ما أشير اليه
في المفتاح وصرح به في
شرحه لا نفس الكيفيات
من التقديم والتأخير
والتعريف والتنكير على
ما هو ظاهر عبارة المفتاح
وغيره والا لما صح القول
بأنها أحوال بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال

من علم المعاني (قوله وكذا المحسنات البديعية) هذا مبني على المشهور وأما على ما حققه من أن المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج عن التعريف حينئذ الا بالحيثية المرادة فهو كعلم البيان بعينه فتدبر اه سم وقوله فلا تخرج الخ ظاهر ان كان البحث عنها من حيث انها تورث الكلام حسنا الا من حيث ان بها مطابقة اللفظ مقتضى الحال والا لم تخرج من التعريف بالحيثية المرادة لانها حينئذ من أفراد المعرف كما حققه الشارح في شرح المفتاح وكتب على قوله لانها حينئذ الخ ما نصه أي لان علمها من أفراد الخ (قوله يعرف به هذه الاحوال الخ) أي يصدق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل العبارة التي يرشد اليه ما بعد لكن لو عبر بالتصديق لكان أصرح في مقصوده (قوله من حيث الخ) أي لا أن علم المعاني معرفة هذه الاحوال مطلقا كما أشار اليه بقوله لظهور أن ليس الخ اه حبري وكتب أيضا قوله من حيث الخ خرج بهذه الحيثية شيئان العلم الذي يعرف به معاني تلك الاحوال كالنحو واللغة وعلم البيان كما في الشارح (قوله أن ليس علم المعاني الخ) أي كما توهمه عبارة المصنف ولهذا قال الشارح والمراد (قوله عبارة عن تصور الخ) اذ العلوم التصديقات لا التصورات لكن اللازم مما تقدم على هذا التقدير أن يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره مما ذكر لا أن يكون نفس تصور المعاني المذكورة فكيف قال عبارة عن تصور معاني الخ والجواب أنه على حذف مضاف أي عبارة عن ملكة تصور أو المراد أنه عبارة عن نفس التصور حين يراد بالعلم ادراك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعاني المذكورة حين يراد به المسائل اه سم وكتب على قوله على هذا التقدير ما نصه أي تقدير أن المراد بمعرفة الاحوال تصورها (قوله وبهذا) أي بقولنا من حيث الخ (قوله عن أحوال اللفظ) مثال أحوال اللفظ التي يبحث عنها في علم البيان كون دلالة اللفظ بطريق الكناية مثلا (قوله من هذه الحيثية) واذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعاني اه ع ق وكتب أيضا قوله من هذه الحيثية بل من حيث ما يقبل وما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوي اه ع ق (قوله الامور العارضة الخ) أي فالمراد بأحوال اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور الداعية التي أضيف اليها المقتضي كالانكار لان تلك ليست أحوال الالفاظ بل للمخاطب (قوله على ما أشير اليه في المفتاح) أي في تعريف علم المعاني منه حيث قال هو تتبع خواص تراكيب الكلام الى أن قال ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فهذا يقتضي أن مقتضى الحال هو الكلام المكيف بتلك الكيفيات لانه الذي يذكر دون نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والحذف والاثبات والتأكيد وتركه الى غير ذلك من الكيفيات فتأمل وأورد عليه أن الذي يذكره هو الكلام الجزئي لا الكلي ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلي وأجيب بأنه شاع وصف الكلي بوصف جزئياته بخلاف وصف الكيفيات بالمذكورة التي هي من أوصاف الكلام كما في عبارة المفتاح فليس شائعا ذلك الشيوع وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح فتدبر (قوله وصرح به في شرحه) أي صرح به شارحه العلامة في شرحه قال الحفيد لا يخفى أن تصريح المفتاح أولى بالقبول من تصريح الشارح اه ولعل وجه الاولوية كثرة المواضع التي صرح فيها صاحب المفتاح بان مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح في كلام المفتاح غاية الامر أنه في كثير من المواضع ظاهر في أنه الكيفية كما ستعرفه (قوله والتنكير) أي وغير ذلك وانما تركه اتكالا على ظهور ارادته وعلى المقايسة على ما سبق (قوله على ما هو) راجع للنفي وقوله عبارة المفتاح أي في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في بعض المواضع الحال المقتضية للتأكيد أو الذكر أو الحذف الى غير ذلك فان ظاهره أن مقتضى الحال هو نفس التأكيد والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالتقديم والتأخير ونحوهما وانما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أي الحال المقتضية لذي التأكيد الخ (قوله والا لما صح الخ) فيه أن غاية ما يلزم أنها سبب في مطابقة اللفظ لنفسها ولا نسلم استحالة ذلك ولا شك أن مطابقة شئ لشئ تتوقف على وجود الشئ الثاني فهو سبب لمطابقة الاول له

(قوله كعلم البيان) أي كخروج علم البيان وقوله بعينه ضميره عائد على خروج المقدر فافهم

قاله

قاله ع س اه سم وماقيل من أن اللازم على ذلك مطابقة الشئ لنفسه واتحاد المطابق والمطابق يرد بانه
لا يلزم ذلك أصلا بل المطابق بالكسر اللفظ والمطابق بالفتح الاحوال كما يصرح به التعريف فتأمل
وبعضهم قال يلزم عليه اتحاد المطابق والمطابق به بفتح الباء فيهما وهذا تعبير صحيح وهو بمعنى قول سم يلزم أنها
سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها وأجاب الحفيد فى حواشيه على المطول عن الشارح بان هذا وان كان غير ممتنع
عند العقل لكنه لا يصدر عن ذى عقل فانه لا يقال وجود الحسن فى زيد سبب لان يتصف به ويشتمل عليه اه
(قوله لانها عين مقتضى الحال) قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات
الجزئية تأمل اه سم (قوله وأحوال الاسناد الخ) دفع لما قيل انه ذكر فى التعريف أحوال اللفظ فلا
يندرج فيها أحوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن أحواله من مسائل هذا الفن مع أنه منها ولما
قيل ان موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسئلة يجب أن يكون نفس موضوع العلم أو
جزئيا من جزئياته كالخبر والطلب أو عارضا من عوارضه ككونه جملة اسمية أو استفهامية لا جزأ من
أجزائه لان البحث عن أجزاء العلوم من مبادى العلوم لا من مسائلها لكن هذه المناقشة جارية فى كل من
المسند والمسند اليه أيضا ووجه الدفع أن أحوال الاسناد أحوال للكلام لان أحوال الجزء من أحوال الكل
فصح اندراج أحوال الاسناد فى أحوال اللفظ العربى وصح أن موضوع مسائل أحوال الاسناد فى الحقيقة
هو الكلام وان كان ذلك باعتبار الاسناد مع أن المحقق الطوسى صرح بان موضوع المسئلة قد يكون جزأ من
أجزاء موضوع الفن * بقى شئ آخر وهو أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وتلك الاحوال
كالتأكيد والتعريف ليست عوارض ذاتية للموضوع لانها ما لحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق للانسان
بواسطة أنه انسان أو لجزئه كالحركة اللاحقة له بواسطة أنه حيوان أو لخارج مساو كالضحك العارض له
بواسطة أنه متعجب بل هى عارضة للموضوع الذى هو اللفظ العربى لامر أعم منه وهو كونه لفظا والجواب
أن رعاية مثل ذلك من تدقيقات الفلاسفة وأما علماء الفنون الادبية فلا يراعون مثل ذلك فان الفن الادبى
قد يجعل عبارة عن مدة مسائل يبين فيها أحوال متعلقة بامر واحد فى الجملة هذا ايضاح ما فى الحفيد ويرد
عليه أن اللفظ جزء موضوع الفن فالبحث عنها بحث عن الاعراض الذاتية اللاحقة لموضوع الفن باعتبار
جزئه اذ لا يخفى أن اللفظ بالنسبة للكلام العربى كالحيوان بالنسبة الى الانسان وقد جعلوا الحركة
اللاحقة للانسان باعتبار جزئه وهو الحيوان عرضا ذاتيا للانسان والحاصل أن العموم لا يضر اذا كان العام
جزأ من المعروض فتدبر هذا والاعراض الغريبة أيضا ثلاثة أقسام لانها ما لحق الشئ لخارج أخص
كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه انسان أو لخارج أعم كالحركة العارضة للابيض بواسطة أنه جسم
أو لخارج مباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار (قوله الى نفس الجملة) لانه يصدق على أحوال
الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ بالعربى) أى اللفظ المبحوث عن أحواله فى
هذا الفن باللفظ العربى والباء داخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أى اصطلاح من علماء الفن
مجرد عن الموجب لان الاحوال المذكورة بها يطابق مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأن كل مقال
ومعنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربى دون غيره فاندفع ما فى
الحفيد (قوله لان الصناعة الخ) ينبغى جعله خبرا ثانيا عن تخصيص (قوله انما وضعت لذلك) وان كان
يمكن جريانها فى كل لغة اه سم (قوله وينحصر فى ثمانية أبواب) ان كان العلم عبارة عن الملكة أو التصديق
فالتقدير وينحصر العلم أى عبارة متعلقه الذى هو المسائل فان الابواب عبارة عن الالفاظ فلابد أن يكون
المنحصر فيها ألفاظا أيضا والا لم يكن من انحصار الكل فى الاجزاء وان شئت جعلت التقدير وينحصر متعلقه
فى مدلول ثمانية أبواب أو المسائل فالتقدير وينحصر العلم أى عباراته لما مر وان شئت جعلت التقدير
وينحصر فى مدلول ثمانية أبواب ولك أن تستغنى عن تقدير هذا المضاف وتقدير عبارة أو مدلول على
الاحتمالين الاولين بجعل المراد بالابواب المسائل وان كان المختار فى أسماء الكتب والتراجم أنها الالفاظ

* لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك فى الشرح وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك (وينحصر)

(قوله فلا يكون البحث عن أحوال الخ) أى فلا يكون مسائل البحث عن أحوال الخ وكذا يقال فى نظيره (قوله ولما قيل الخ) هذا الايراد على ما يأتى لا على قول المصنف وهو علم الخ (قوله نفس موضوع العلم) أى كما فى قوله الكلام اما خبر أو انشاء (قوله كالخبر) أى كما فى قولك الخبر اذا ألقى الى المنكر يؤكد وقوله ككونه جملة اسمية أى كما فى قولك اسمية الجملة واجبة فى مقام افادة الدوام (قوله لان البحث عن أجزاء العلوم) أى عن أجزاء موضوع العلوم (قوله فى الحقيقة) ليس المراد بالحقيقة نفس الامر بل المراد بها الامر الحق (قوله بواسطة أنه حيوان) أى لان مدار الحركة الحاصلة باختيار من قامت به على الحيوانية لا على الانسانية

المقصود من علم المعانى (فى ثمانية أبواب) انحصار الكل فى الاجزاء لا الكلى فى الجزئيات والا لصدق علم المعانى على كل باب (أحوال الاسناد الخبرى أحوال المسند اليه أحوال المسند أحوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة) وانما انحصر فيها (لان الكلام اما خبر أو انشاء لانه) لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم

(قوله أى مقصود مدلول) قد يقال لاحاجة لتقدير مدلول اذ المعنى يقصد من اللفظ (قوله أوهى مذكورة الخ) أى ليست بدلا بل مذكورة الخ (قوله مبنيات) أى لشبهها بنحو هل فى كونها ليست عاملة ولا معمولة (قوله لانه صار كلمة الخ) أى فليست الواو للعطف بل هى جزء من الاسم (قوله سكون الاسماء) أى التى لم يقم بها سبب البناء لا كأنا وأنت (قوله وقف) هو الراجح

(قوله المقصود من علم المعانى) من تبعيضية والمراد بعلم المعانى هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتى وبالمقصود منه مسائله التى اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فالمراد بالمقصود المقصود بالذات وهو بعض علم المعانى بالمعنى المذكور وليس المراد بالمقصود منه ثمرته وفائدته على أن من صلة المقصود حتى يقال ان المقصود من الشئ خارج عنه كما فى قولهم المقصود من النكاح النسل مثلا وبذلك اندفع ما فى الحفيد فتأمل ولك أن تجعل من بيانية وتبقى علم المعانى على ظاهره بحيث لا يشمل الا مسائله ويكون زيادة لفظ المقصود لكونه أظهر فى خروج التعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتى من علم المعانى لانه قد يتوهم ادراج هذه الامور فى العلم لشدة الاتصال فاندفع ما فى الحفيد على هذا الوجه أيضا وأما جعل صلة المقصود محذوفة المقصود من الفن الذى هو الالفاظ المفيدة لمسائل العلم ولغيرها من الامور المذكورة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذى هو أى المقصود علم المعانى فتكلف لاحواجه الى تقدير وجعل الضمير فى ينحصر الى الفن وهو خلاف الظاهر والى تأويل زائد فى قوله الفن الاول علم المعانى أى مقصود مدلول الفن الاول علم المعانى وكتب أيضا ما نصه قال الشارح ذلك تأسيا بالايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب اه فنرى وكتب أيضا قوله المقصود بدل من الضمير فى ينحصر العائد على علم المعانى لا أنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل (قوله انحصار الكل فى الاجزاء) لان العلم اسم للجملة لا لكل جزء (قوله أحوال الاسناد الخ) اما بدل من ثمانية بدل مفصل من مجمل أو خبر لمبتدا محذوف أى وهى أحوال الاسناد الخ وحذف العاطف جائز اختيارا وحسنه هنا دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر أوهى مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون مبنيات على السكون لكن بكسر لام أحوال الاسناد الخبرى ونحوه للتخلص من التقاء الساكنين ولا اشكال فى العطف على ما هو مذكور على سبيل التعداد فى قوله الفصل والوصل وقوله الايجاز والاطناب والمساواة وان استشكله فى الاطول لان الذى قصد عدّه مجموع المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسما لجملة من المسائل وقيل سكون الاسماء قبل التركيب وقف لا بناء اه يس (قوله الفعل) أى أو ما فى معناه واقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يذكر فيه وما بعده أحوال لانها فى أنفسها أحوال فلو ذكر لزم اضافة الشئ الى نفسه اه يس وما ذكره ينتقض بالانشاء (قوله وانما انحصر فيها) هذا حل معنى لا حل اعراب لان متعلق قوله لان قول المتن ينحصر وانما أعاد الشارح ذلك للبعد (قوله لامحالة) مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا أى تحوّل اليه ويشتمل خبر ان وخبر لا فى قوله لامحالة محذوف أى موجودة والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم اه فنرى (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتمال الكل على الجزء (قوله تامة) خرجت النسبة التقييدية كالتى فى غلام زيد والحيوان الناطق (قوله قائمة بنفس المتكلم) أى قيام علم وادراك لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا فمعنى قيامها بنفس المتكلم أن النفس مدركة للنسبة لا أنها صفة لها متحققة فيها فاندفع ما يتراءى من التنافى بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى قيامها بنفسه وقوله وهو تعلق الخ المقتضى قيامها بأحد الطرفين هذا ما درج عليه الحفيد وقال الفنرى قوله قائمة بنفس المتكلم لاشك أن تلك النسبة فى الخبر هى ايقاع النسبة أو انتزاعها وفى اضرب مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات النفس لا أنها معقولة له حاصلة صورتها فى ذهنه للقطع بأنه لا احتياج فى التصديق الى تصور الايقاع أو الانتزاع وبأن الموجود فى نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجاده لا مجرد تصوره كذا نقل عن الشارح ففى قوله هو تعلق أحد جزأى الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة بأحد الطرفين لا غير اه أى فلا بد من تأويل كلامه بأن يقال وهو ذو تعلق الخ وقوله بأحد الطرفين عبارة الاطول بالطرفين ومعنى كون النسبة بهذا المعنى بين الطرفين تعلقها بهما وليس هذا الوجه الذى نقل عن الشارح هو ما حكم عليه الشارح فيما بعد بأنه خطأ فى هذا المقام لان المحكوم عليه بالخطئية مقتصر فيه على الايقاع والانتزاع المختصين بالخبر

لكن لايخفى أن مادرج عليه الحفيد أقرب الى كلام الشارح ثم قال الفنرى والحق أن النسبة مطلقا لا يلزم أن توجد فى نفس المتكلم بل ذلك شأنها بدليل ماذكره فى المطول ان قول النائم والساهى والمجنون كلام مع أنه لاقيام للنسبة بنفس واحد منهم اه بتصرف (قوله وهو) أى النسبة وذكر باعتبار الخبر (قوله تعلق أريد به النسبة الحكمية) أى ثبوت المحمول للموضوع اه يس وفيه نظر لان كون المراد بالتعلق النسبة الحكمية المفسرة بأنها ثبوت المحمول للموضوع غير مناسب هنا لان المراد بالتعلق مايشمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح وليس فى الانشاء ثبوت المحمول للموضوع اذ النسبة فى اضرب يازيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفى هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه وكتب أيضا قوله وهو تعلق أحد الطرفين بالآخر قد يشكل بأن تعلق أحد الطرفين وصف لاحد الطرفين فلا يلائم قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بأنه لامانع من أنه أراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما اه سم على المطول (قوله عليه) أى التعلق (قوله سواء كان) أى ذلك التعلق ايجابا نحو زيد قائم أو سلبا نحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون فى الخبر بخلاف الانشاء لانه لا يتصف بايجاب ولا سلب لان الايجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود اه بحرينى وكتب أيضا قوله ايجابا أى تعلق ايجاب و يحتمل ذا ايجاب والا فالتعلق المذكور ليس ايجابا ولا سلبا كما فى الفنرى وذلك لان الايجاب هو ادراك الثبوت والسلب ادراك الانتفاء ومثلهما الايقاع والانتزاع فالايقاع ادراك الوقوع والانتزاع ادراك أن لاوقوع (قوله كما فى الانشائيات) اذ لاسلب ولا ايجاب فيها بحسب معناها الوضعى وان لزمه الايجاب أو السلب فان اضرب أمر معناه طلب الضرب و يلزمه أن الضرب مطلوب وهو ايجاب اه ع س وكتب أيضا قوله كما فى الانشائيات الكاف استقصائية (قوله خطأ فى هذا المقام لانه الخ) أجيب بأن قول المصنف والانفى للمقيد أى للنسبة لا للقيد أى الخارج فالمعنى أنه ليس للانشاء نسبة وفيه أن القوم صرحوا بأن له نسبة مع أن الغالب رجوع النفى الى القيد اه حفيد على المطول (قوله فلا يصح) تفريع على النفى (قوله التقسيم) أى تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه التقسيم باعتبارها (قوله ان كان لنسبته خارج) المراد بالخارج النسبة الخارجية الثابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا ينافى أن المراد به النسبة الخارجية (قوله أى يكون بين الطرفين فى الخارج الخ) فان الخارج فى هذا القول أى قول الشارح أى يكون الخ بمعنى نفس الامر اه يس وسم وكتب أيضا قوله خارج أى عن الكلام سواء كانت فى الذهن أو فى خارج اه بحرينى فدخلت القضايا الذهنية المحضة وكتب أيضا قوله ان كان لنسبته خارج الخ اعلم أن كل نسبة انشائية كانت أو اخبارية لها خارج أما الاخبارية فظاهرة وأما الانشائية فلان قولك اضرب مثلا له نسبة كلامية أى مفهومة من ذات الكلام وهى طلب الضرب من المخاطب وله نسبة خارجية وهى الطلب النفسى للضرب واذا كان للنسبة الانشائية خارج لم يمكن أن تخرج عن مطابقتها له بأن يتحقق من المتكلم ذلك الطلب النفسى أو عدم المطابقة بأن لا يتحقق منه ولذا نفى بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر واختصاص احتمالهما به وأثبت جميع ذلك فى الانشاء فلم يتميز الخبر من الانشاء بقول المصنف ان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر ولدفع هذا الاعتراض فسر الشارح قيد المطابقة واللامطابقة بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لا يقصدان بالانشاء بخلاف الخبر وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدمها احتمال عقلى نعم ان أريد بالنسبة ثبوت أمر لامر وأنه فى الموجبة يقصد وقوعها أى مطابقتها للخارج وفى السالبة يقصد لا وقوعها أى عدم مطابقتها فالقصد فى زيد قائم الى أن ثبوت القيام لزيد واقع وفى زيد ليس بقائم الى أن الثبوت المذكور لزيد غير واقع تم كلام

وهو تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا أو سلبا أو غيرهما كما فى الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ فى هذا المقام لانه لايشمل النسبة فى الكلام الانشائى فلا يصح التقسيم فالكلام (ان كان لنسبته خارج)

(قوله مطلقا) أى سواء فسرت بالتعلق أو بالايقاع الخ وهذا الاطلاق من التصرف كما علمت مما سبق (قوله لان المراد الخ) اقتصاره فى الاعتراض بذلك ظاهر ان جعلت النسبة فى الخبر مطلقا ثبوت أمر لامر فافهم (قوله أى التعلق) استفيد منه أن بحيث متعلق بالتعلق لتقييد اذ هو معنى التمام فيما سبق فتجويز معاوية تعلقه بيشتمل وضمير عليه للكلام يؤدى الى أن قول الشارح وهو تعلق الخ تفسير بالاعم (قوله بل هو ايجاد معنى الخ) هذا هو المناسب لتعريف الانشاء المشهور

الشارح لكنه جعل اللامطابقة ايماء الى الكذب وهو حينئذ لايتم فالتحقيق أن النسبة التى لها خارج هى التى تكون حاكية عن نسبة أى حالة بين الطرفين فى نفس الامر بمعنى ثبوت الخارج لها كونه محكيها ونسب الانشاآت ليست حاكية بل محضرة ليترتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو غير ذلك اه ملخصا من الاطول مع زيادة من الحفيد قال بعضهم وما فى الحفيد وغيره من أن لجميع الانشاآت خارجا ينبغى أن يستثنى منه نحو بعت واشتريت اذ لا يظهر أن لها خارجا قبل النطق بها اذ الحاصل قبل النطق هو ارادة الشئ والحاصل بعده نقل الملك مثلا اه وفى الآيات البينات عن الصفوى ما يؤيد ما فى الاطول من التحقيق حيث قال اعلم أن معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل لجميع ماعدا الخبر والتمييز بينهما مما دق واحتاج الى الايضاح وقد لخص ذلك شيخنا الشريف فى شرح الفوائد حيث قال اعلم أن كل أمرين بينهما فى حد ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت أو بالانتفاء ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين والخبر دال وضعا على صورة ذهنية على وجه الاذعان تحكى تلك الحال الواقعية وتبينها والحكاية تدل على المحكى دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويجوز تخلفه عن كلا مدلوليه ثم ان كان الطرفان على ما حكى وفهم من تلك الصورة المعبرة بالايقاع والانتزاع فبالضرورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعية فى الكيفية موافقة الحكاية للمحكى فهما ثبوتيان أو سلبيان وان لم يكونا كذلك فهى مخالفة للحالة فى الكيفية فالصدق مطابقة الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لما فى الواقع فى الكيفية والكذب مخالفته اياه فيها ولك أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع واللاوقوع من حيث انها مدركة مفهومة من اللفظ ان طابقت فى الكيفية ما فى الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق والا فكذب والتغاير الاعتبارى كاف فى المطابقة وبه اعترف المحقق فى الاطول الا أن فيه تكلفا فظهر صحة جعل الحكم على الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد بالصورة الذهنية الايقاع والانتزاع وانها مدلول الخبر وكونها مدلوله موافق لقول ابن السبكى ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع أو اللاوقوع سواء أريد بالحكم الايقاع والانتزاع أو الوقوع واللاوقوع وأن التغاير بين المتطابقين حقيقى على الاول اعتبارى على الثانى والمراد بالموافقة فى الكيفية الموافقة فى الثبوت والسلب ثم قال فان قلت اضرب مثلا يدل على ثبوت نسبة الطلب أيضا فان تحققت كان صدقا والا فكذبا قلت هو موضوع لنسبة الطلب لا لما بين ثبوتها بالذات الا أنه يستلزم خبرا وهو أن الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحتمل المطابقة لا أنه بالذات يدل على صورة تحكى ثبوت نسبته وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة وتحكى ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن أن يحمل على ما حققه شيخنا قول من قال الانشاء ما حصل مدلوله خارجا به لا بدونه أى على وجه أن يكون مدلوله ما هو حكاية عنه فلا ينافى أنه متحقق بدونه فمدلول اضرب والمقصود به نسبة طلب الضرب لا ما هو حكاية لها وهذه النسبة لم تحصل بدون اضرب على وجه أن يكون اضرب مدلوله ما يحكيها وان تحققت بدون اضرب فى نفس الامر وقوله والخبر ما حصل مدلوله خارجا بدونه يحمل على أن المراد بالمدلول المضمون الذى هو وقوع النسبة الحكمية على أن يكون مدلوله الحقيقى والمقصود به حكاية ذلك المضمون اه باختصار وكتب أيضا على قوله لنسبته ما نصه المفهوم منه (قوله فى أحد الازمنة الثلاثة) فيه دفع لما يتوهم من أن الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم أن تكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها فى الحال اهقرى (قوله أى يكون الخ) تفسير لقوله كان لنسبته الخ فكان الظاهر أن يقول أى يكن لانه تفسير للمجزوم محلا اللهم الا أن يكون خفاء الاعراب المحلى يجوز المخالفة المفسر والمفسر ولو قال أى كان الخ لكان واضحا (قوله أو سلبية) أى تسلط عليها السلب كما فى النفى المحصل نحو زيد ليس بقائم أو دخل السلب فى مفهومها كما فى النفى المعدول نحو زيد هو ليس بقائم وبهذا التقرير يعلم أنه لا مخالفة فى كلام الشارح لما عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية لا بمعنى كونها دائما ثبوتية أنها دائما تعلق أحدهما بالآخر ولا

في أحد الازمنة الثلاثة أى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية

(قوله ليترتب عليها وجود) أى كما فى اضرب فانه يترتب عليها وجود الضرب بالامتثال وقوله أو عدم أى كما فى لا تضرب فانه يترتب عليها عدم الضرب بالامتثال وقوله أو معرفة أى كما فى هل قام زيد فانه يترتب عليها معرفة الجواب وقوله أو تحسر أى كما فى ليت الشباب يعود فانه يترتب عليه التحسر (قوله فالخبر يدل عليه) أى على المحكى كما يدل على الحكاية التى هى الصورة الذهنية وقوله ويجوز تخلفه الخ أى كما فى كلام النائم المخالف للواقع (قوله يدل على ثبوت نسبة الطلب) أى فى الواقع واضافة نسبة للطلب بيانية وقوله أيضا أى كما يدل على نفس النسبة (قوله ما حصل مدلوله خارجا به) يظهر معناه فى المفهوم فقط الذى أشار اليه بقوله لا بدونه الخ والا أشكل

تكون عدم التعلق وهذا لاينافى كونها تارة سلبية بالمعنى السابق تأمل (قوله تطابقه) بيان للواقع الا اذا أول بتقصد مطابقته أولا مطابقته وكتب أيضا قوله يطابقه أولا يطابقه فى المطابقة صورتان وفى عدمها صورتان (قوله تلك النسبة) أى المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج أى النسبة الخارجية اه جربى (قوله أى فالكلام خبر) صنع ذلك ليكون جواب الشرط الذى فى الاجملة وكتب أيضا قوله فالكلام خبر أى من حيث احتماله للصدق والكذب كما أنه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤل عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه اه فنرى ويسمى دعوى أيضا من حيث انه يدعى (قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) المقصود ارجاع النفى الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر أن لا خارج للانشاء اه فنرى وهذا مجاراة لظاهر صنيع المصنف من أن مدار الفرق الخارج فى الخبر وعدمه فى الانشاء وأن قوله تطابقه أولا تطابقه على ظاهره فهو بيان للواقع أما اذا جعل المراد تقصد مطابقته أولا مطابقته وأن مدار الفرق القصد فى الخبر وعدمه فى الانشاء فالنفى راجع الى القيد الثانى أعنى تطابقه الخ فتدبر (قوله وتحقيق ذلك) أى الفرق بين الخبر والانشاء أن الكلام الخ وحاصله أن للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أولا تطابقه فالفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة فى الخبر وعدم قصد ذلك فى الانشاء وفى قوله وتحقيق الخ رمز الى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهرى ليس بتحقيق وانه يمكن حمل كلام المصنف على هذا التحقيق بأن يكون معنى قوله تطابقه أولا تطابقه أى تقصد مطابقته أو عدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أى توجد فالعطف تفسيرى أو تفهم فمغاير (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين) أى تطابقه أولا تطابقه فصب نفى القصد هذا القيد المحذوف هذا هو الموافق لما فى الاطول عن الشارح والانسب بقوله بعد فى جانب الخبر تطابقه أولا تطابقه ويحتمل أن المراد من غير قصد الى تلك الدلالة فضلا عن قصد المطابقة أو عدمها فيكون الفرق بين الخبر والانشاء قصد الدلالة على النسبة الخارجية وقصد المطابقة أو عدمها فى الخبر وعدم القصدين فى الانشاء تأمل (قوله لان النسبة المفهومة من الكلام الخ) ينبغى أن يكون متعلقا بقوله أو تكون نسبته بحيث يقصد الخ على أنه علة لما تضمنه من أن للخبر نسبتين لا بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن فى الكلام مطلقا نسبتين لانه وان كان صحيحا لما تقرر من أن فى الانشاء أيضا خارجا الا أنه لا يناسب قوله فانك اذا قلت الخ اه يس لكن قول الشارح المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر بما يؤيد الاحتمال الثانى وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك وقوله بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك أو غيره يختص بالخبر اذ النسبة فى اضرب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وكتب أيضا قوله لان النسبة الخ حاصله أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة فى الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة فى الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة فى الذهن) قال يس لا يشمل الكواذب عمدا وفيه نظر اذ الذهن يتصور النسبة الكاذبة بل المستحيلة (قوله لابد أن تكون الخ) لا فائدة فى هذا الاخبار ولو قال لان النسبة المفهومة من الكلام هى الحاصلة فى الذهن ومع قطع النظر الخ لكان أولى (قوله بين الشيئين) أى الموضوع والمحمول (قوله ومع قطع النظر عن الذهن الخ) اعترضه الحفيد بخروج القضايا الذهنية نحو شريك البارى ممتنع ونحو ماسوى الواجب تعالى ممكن مما موضوعه مجموع المركب من الافراد الخارجية والذهنية لانه لا يقطع النظر فى القضايا الذهنية عن الذهن اذ لا وجود لها فى خارج الاعيان والجواب أن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان فدخلت تلك القضايا (قوله لابد وأن يكون) الواو زائدة فى متعلق اسم لا والاصل لابد أن يكون أى لابد من أن يكون أى لا غنى عن أن يكون الخ وخبر لا محذوف أى حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بأن يكون هذا) أى المحمول

(تطابقه) أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين (أولا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (فخبر) أى فالكلام خبر (والا) أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء) وتحقيق ذلك أن الكلام اما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين وهو الانشاء أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أولا تطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة فى الذهن لابد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لابد أن يكون بين هذين الشيئين فى الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك

(قوله نعم قول الشارح الخ) قد نقل بعد عن يس أنه تمثيل فلا تعيين (قوله مما موضوعه الخ) بيان لنحو ماسوى الواجب ممكن

ألا ترى أنك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية أو ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك

ذلك أى الموضوع كزيد قائم فقائم هو عين زيد وكتب أيضا قوله بأن يكون هذا ذاك أى مثلا لان المتبادر منه الحمل فلا يشمل الشرطيات فان النسبة فيها اللزوم لا أن هذا ذاك اه يس (قوله ألا ترى الخ) استدلال على النسبة الخارجية (قوله حاصل) أى فى الواقع اذا كان صادقا أو المقصود أن هذا مقتضى الكلام فلا يرد عليه الكواذب اه يس وقرر بعضهم أن فى كلام الشارح حذف شئ به يتم البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا أو ليس بحاصل له قطعا (قوله قطعا) يعنى وان قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه اه يس فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لا دخل له فى هذا الاستدلال (قوله ان النسبة) أى الخارجية (قوله من الامور الخارجية) أى الموجودة خارج الاعيان كما عند الحكماء وقوله أو ليست منها أى بل من الاعتباريات كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أى ما ذكرنا من ثبوت النسبة فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر فى الواقع عن الذهن معنى وجود الخ أى معنى وجود النسبة الخارجية وجودها فى الواقع بين الشيئين وليس المراد بوجودها أنها متحققة فى الخارج والعيان كبياض الجسم فمعنى الخارج الذى نسبت اليه النسبة خارج الذهن أى الواقع ونفس الامر وليس بمعنى الاعيان أى الاشياء المعينة المشاهدة اه حفيد بايضاح وكتب أيضا قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية قال فى الاطول اطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع أنها من الامور الاعتبارية باعتبار أنها حاصلة للطرفين والامر الاعتبارى يصح أن يحصل لغيره كالعمى الحاصل للاعمى وثبوت الشئ للشئ ليس مستلزما لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا يستدعى وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بين كون الخارج ظرفا لنفس الشئ وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود فى الخارج جعل فيه الخارج ظرفا للوجود وهو لا يقتضى وجود المظروف وانما يقتضى وجود ما جعل ظرفا لوجوده فالموجود فى هذه الصورة زيد لا وجوده ففى قولنا زيد قائم فى الخارج جعل الخارج ظرفا لثبوت القائم لزيد فاللازم كون القائم ثابتا فى الخارج لغيره لا الثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود فى الخارج كالذهنى الذى هو اسم للامر الموجود فى الذهن فمعنى كون الشئ موجودا فى الخارج والاعيان أنه واحد منها وفى عدادها فظرفية الخارج للوجود مسامحة اذ الوجود ليس فى عداد الاعيان ومعنى زيد موجود فى الخارج أن وجوده فى وجود الخارج وفى عداد وجوداته فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشئ لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله فى سلك البدائع واعلم أن ما بسط من الكلام فى الخارج ليس فى الخارج الذى يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والا لم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل فى الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة فى القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج وكتب أيضا قوله الخارجية أى المتحققة فى الخارج عن الذهن (قوله من مسند اليه ومسند واسناد) كان الاولى أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ترتيبه السابق فى عد الابواب اجمالا واللاحق فى ذكر الابواب تفصيلا وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه (قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان الخ) فيه أمران الاول أن المتعلقات تكون للمسند اليه نحو الضارب زيدا جاءنى وضربى زيدا أحسن الثانى أن المسند لا بد له من المتعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه وظاهر قوله قد يكون الخ أنها لا تلزمه لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا بد له من مفعول مطلق نعم قد يحذف وكلامه أعم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أما حذفه الخ اه يس وأجيب عن الاول بأنه بنى كلامه هنا على الغالب وعن الثانى بأن فى العبارة حذفا والتقدير كما فى ع ق قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أى كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله اذا كان فعلا أو ما فى معناه) أراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبما فى معناه كل ما يفهم منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل أو لا كحروف التنبيه وأسماء

(قوله فان النسبة فيها اللزوم) هذا فى الشرطيات المتصلة وأما المنفصلة فالنسبة بين الجزأين فيها العناد فكان الاولى ذكر هذه النسبة أيضا كما ذكر نسبة الشرطيات المتصلة قاله بعض مشايخنا (قوله أو المقصود أن هذا الخ) وقطعا على هذا راجع لكونه مقتضى الكلام لا لحصوله (قوله وليس المراد بوجودها الخ) أى حتى ينافى ما هو الحق من أن النسبة من الامور الاعتبارية وقوله أى الواقع ونفس الامر أى خارج التعقل من الكلام (قوله وثبوت الشئ للشئ الخ) بل تارة يكون المثبت ثابتا أى موجودا كما فى ثبوت البياض لزيد وتارة يكون غير موجود كما فى ثبوت النسبة للطرفين والمثبت هنا النسبة والمثبت له الطرفان (قوله على ما حققوا) معترض بين المبتدا والخبر للتبرى

الاشارة ولقصور شبه الفعل على القسم الاول لم يقل أو شبهه ولقصور معنى الفعل على القسم الثانى اصطلاحا لم يقل ومعناه اه ملخصا من التنرى والاطول (قوله ولاوجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر) قال فى المطول لان الانشاء أيضا لابد له مما ذكره وقد يكون لمسنده أيضا متعلقات اه قال فى الاطول وفيه أن انتفاء الاختصاص لاينفى وجه التخصيص اذ رب مشترك يخص فى البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا أن القوم بحثوا عن المسند اليه والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا ذلك لان الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن بعض المحققين على أنه لا انشاء الا وهو فى الاصل خبر صار انشاء بنقل كما فى بعت أو حذف كما فى اضرب فان أصله تضرب أو بزيادة كما فى لتضرب ولا تضرب الى غير ذلك اه (قوله الاسناد) أى بين المسند والمسند اليه وقوله والتعلق أى بين المسند والفضلات المشار اليه بقوله قد يكون له متعلقات (قوله وكل جملة قرنت بأخرى) أى وكانت مما تقبل العطف فى أداء أصل المعنى فخرجت الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على أن يسرع حال من ضمير يركب واندفع الاعتراض بتناول عبارته لها مع أنها ليست من الوصل والفصل فى شئ بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عدم تناول عبارته تذنيب باب الفصل والوصل الا أن يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به اه من الاطول (قوله امامعطوفة) وهو الوصل وقوله أو غير معطوفة وهو الفصل (قوله اما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد) لا يخفى أن بيان الايجاز والاطناب على ماذكره لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها اه أطول (قوله عن التطويل) وكذا عن الحشو اه أطول (قوله على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ) قال فى المطول لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا اه قال الحفيد فى حواشيه على الشرحين هذا مبنى على أنه يجب فى الكلام البليغ أن يطابق كل لفظ فيه مقتضى الحال وهو محل تأمل قال فى الاطول وفيه أى فيما ذكره الشارح بحث اذ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال فى الجملة ولا يلزم منه أن لا يكون فى الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لا فائدة فى تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان فى الكلام البليغ أولا لا يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة فيلغو قوله لفائدة بهذا الاعتبار لان الزائد على المراد زائد على أصله اه مع بعض حذف وزيادة وكتب أيضا قوله لا حاجة اليه الخ أجيب بأن الغرض التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ فى مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها من مفهومه اه قنرى وقوله التنبيه أى لا الاحتراز (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لا لفائدة فكان ينبغى أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيد بكونه لفائدة لان عدم الزيادة فى الايجاز والمساواة لابد أن يكون لفائدة اه يس (قوله هذا) أى قوله والخبر الخ وكتب أيضا قوله هذا أى دليل الحصر اه سم (قوله لا طائل تحته) عبارة ع ق ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض وحصر الابواب استقرائى لم يفد الا ما يفيده عدها وقد تقدم كان لا طائل تحته مع ظهوره اه (قوله لان جميع ماذكر الخ) يظهر أنه علة لمحذوف أى وذكر سبب افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض أهم لان الخ (قوله من أحوال الجملة) راجع للفصل والوصل والايجاز ومقابليه وقوله أو المسند راجع للقصر والايجاز ومقابليه وكذا قوله أو المسند وفيه أن المصنف لم يبوب بأحوال الجملة حتى يقال هلا أدخل فيها الفصل والوصل والايجاز ومقابليه ويمكن أن يقال المراد هلا بوب بأحوال الجملة وأدخل فيها ذلك وأحوال الاسناد بدل تبويبه بأحوال الاسناد (قوله أو المسند) كان عليه أن يقول أو المتعلق (قوله مثل التأكيد) هو من أحوال الجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين (قوله بيان سبب افرادها) أى عما سبق وذكر ع ق

ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ (أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ماذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هى من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب فى هذا المقام بيان سبب افرادها وجعلها أبوابا برأسها

(قوله ولقصور معنى الفعل الخ) يعكر على هذا ما سيأتى من قول المصنف وهى اسناد الفعل أو معناه اه مع أن المراد بمعناه ما كان من تركيبه كما أفاده الشارح هناك (قوله لمزيد مناسبة له به) وهو أن اقتران الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل كما سيأتى

أن سبب افرادها صعوبة أمرها الكثرة مباحثها بخلاف التأكيد والتقديم (قوله وقد لخصنا ذلك في الشرح) عبارته فيه فالاقرب أن يقال اللفظ اما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة أو فضلة والعمدة اما مسند اليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد بابا خامسا وكذا من أحوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والافهو من أحوال الجملة ولذا لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال مالا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا أبحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا (قوله تنبيه) عبارة ع ق ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الاشارة الى معناهما بقوله تطابقه أو لا تطابقه وفي ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالا وضع لذكرهما تفصيلا تنبيها فقال هذا تنبيه في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والرد والخلاف والتنبيه اصطلاحا اسم لتفصيل ما تقدم اجمالا وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال فحينئذ لا يصح اطلاق التنبيه الاصطلاحي على هذا البحث لان المذكور فيما تقدم اجمالا بعد التمحل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف في التفسير والاستدلال والرد والواسطة لأنا نقول لا يجب الاقتصار في الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس في الخبر فقيل ينحصر في الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق ولا كذب وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب اللذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور صدق الخبر مطابقته الخ اه بحروفه (قوله على تفسير الخ) ينبغي تعلقه بمحذوف أي دال على تفسير الخ لا بتنبيه لانه وان كان في الاصل مصدرا الا أنه هنا منسلخ عن المصدرية لانه ترجمة فهو اسم للالفاظ المخصوصة وكتب أيضا ما نصه أي مفسرهما ومعناهما (قوله اشارة ما اليه) حيث قال تطابقه أو لا تطابقه فأفاد أن الكلام اما أن توجد فيه المطابقة أولا ولا شك أن المطابقة هي الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق والكذب وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما في الجملة أي بذاتهما دون اسمهما ع ص اه سم وفي قوله قد سبق اشارة ما اليه رمز الى وجه تسمية هذا المبحث تنبيها لان التنبيه يترجم به عما أشير اليه فيما سبق ولكون الاشارة هنا خفية زاد ما قال الحفيد في حواشيه على المطول الاظهر أنه سماه تنبيها لانه في حكم البديهي فليس له كبير احتياج الى الدليل اه (قوله في الصدق والكذب) فيه أن الخبر ليس محصورا في الصدق والكذب بل في الصادق والكاذب وأجيب بتقدير مضاف قبل الخبر أي بانحصار صفة الخبر أو قبل الصدق أي في ذي الصدق وذي الكذب تأمل (قوله صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للمحدود اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر لا للاحتراز عن صدق غير الخبر من المركبات التقييدية والانشائية لاختصاص الصدق والكذب بالخبر من بين المركبات وان أجراهما البعض في الاضافي والتقييدي وقال النسبة في غلام زيد وزيد الفاضل تحتملهما راجع الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ لم يذكر دليله كما صنع في القولين بعده ايهاما لكثرة أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها وأنه بلغ من الظهور بحيث لا يحتاج للدليل اه يس وكتب أيضا قوله صدق الخبر مطابقته للواقع اعترض بأن فيه دورا لان الخبر أخذ في تعريف الصدق والكذب والصدق والكذب أخذا في تعريف الخبر بقولهم ما احتمل الصدق والكذب بالنظر الى ذاته وأحسن الاجوبة أن الصدق والكذب بديهيا التصور وأن الصدق والكذب المأخوذين في تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الاعلام بالشيء على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفتا الخبر أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ ولا يرد على هذا التفسير خبر الشاك لانه ان طابق الواقع فصدق وان لم يطابق فكذب فهو داخل

وقد لخصنا ذلك في الشرح

﴿تنبيه﴾
على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق اشارة ما اليه في قوله تطابقه أو لا تطابقه * اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقيل (صدق الخبر

(قوله فجعل بابا سادسا) أي مصيرا الخمسة ستة لانه في المرتبة السادسة وهكذا ما بعده فلا يرد أن ذلك مخالف لترتيب المصنف اذ الفصل والوصل فيه باب سابع والانشاء سادس والاطناب والايجاز والمساواة ثامن اه عبد الحكيم (قوله ما لا يختص مفردا الخ) وهو الايجاز وأخواه (قوله بعد التمحل السابق) أي قوله ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب الخ (قوله الا أنه هنا منسلخ الخ) فيه انه وان كان اسما للالفاظ المخصوصة لكنه بمعنى منبه أو منبه به ففيه معنى الفعل فيتعلق به الجار والمجرور كسائر الجوامد التي فيها معنى الفعل نحو أسد علي وفي الحروب نعامة

اما فى الصدق واما فى الكذب بخلافه على التفسير الثانى كما سيأتى (قوله مطابقته) خرج باضافة المطابقة الى الخبر الذى أضيف اليه الصدق مطابقة خبر المتكلم التى هى صدق المتكلم فالقول بأنه يكفى أن يقال المطابقة للواقع وهم أفاده فى الاطول ويعكر عليه مامر عن الاطول أيضا من أن صدق المتكلم الاعلام بالشئ على ماهو عليه فى نفس الامر لخروج صدقه عن المطابقة وكتب أيضا قوله مطابقته للواقع أورد على التعريف المبالغة كجئتك اليوم ألف مرة فانها يصدق عليها حد الكذب وليست بكذب والجواب أن المبالغ ان قصد ظاهر الكلام فكذب وان قصد معنى مجازيا كالكثرة فى المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعى اه يس (قوله أى مطابقة حكمه) انما فسر بذلك لان الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة ع س اه سم والمراد بحكمه النسبة الحكمية أى الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر (قوله وهو الخارج الذى يكون الخ) أضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبرى لانه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن اه سم (قوله يعنى الخ) زيادة توضيح الكلام السابق وأتى بالعناية لان ظاهر المتن أن المطابقة معتبرة بين نفس الخبر والواقع مع أنها بين حكم الخبر والواقع أى بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية (قوله أن الشيئين) الموضوع والمحمول (قوله وأن يكون بينهما نسبة) هى النسبة الخارجية (قوله فى الواقع) أى نفس الامر لكن لما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له فى الواقع كقولنا اجتماع الضدين ثابت أو غير ثابت قال أى مع قطع النظر عما فى الذهن فينبغى أن يكون هذا تفسيرا لقوله فى الواقع تفسير مراد لا تقييدا له ولما كان قوله مع قطع النظر عما فى الذهن قد يخرج الذهنيات المحضة أى التى لا ثبوت لها الا فى الذهن قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى أن المراد بقطع النظر عما فى الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام أى قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام لا مطلقا فتدخل الذهنيات المحضة اه سم (قوله عما فى الذهن) أى النسبة الذهنية وعما يدل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبر تقررها فى الذهن قبل النطق بها فذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالحكم فى قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع فى قول المتن للواقع النسبة الخارجية واعلم أن أرباب المعقول صرحوا بأن أجزاء القضية أربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع أو اللاوقوع كذا فى الفنرى فكل من النسبة الحكمية التى هى تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء ومن الحكم الذى هو الوقوع أو اللاوقوع جزء من مدلول القضية والمتبادر من عبارة الشارح هنا أن النسبة الكلامية المطابقة والنسبة الخارجية المطابقة هما النسبة الحكمية المفسرة بما مر لكن قال الفنرى كلامه فى كتبه يدل على أنها وقوع النسبة أو لا وقوعها والشريف جزم فى شرح المفتاح بأن الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع والانتزاع وكذا الموصوف باحتمالهما ووجهه أن الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعى فهو النسبة المفهومة والخارجية أيضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بأن الوقوع له اعتباران أحدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه فى الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع بأحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز أن تحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبارين اه (قوله بأن تكون) أى مصورة بأن تكون وفيه اشارة الى أن المطابقة الموافقة فى الكيف وعدمها المخالفة فى الكيف قال يس وهذا انما يحتاج اليه على أن نسبة الكلام الايقاع والانتزاع والتى فى الخارج الوقوع وعدم الوقوع وهو مذهب السيد أما على أنها الوقوع واللاوقوع فيهما وهو مختار الشارح فالمطابقة بينهما من حيث ذاتهما ويكفى فى التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار (قوله وقيل) قائله النظام من المعتزلة قال فى الاطول وأشار الى كمال سخافة المذهب الثانى بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بأنه النظام

مطابقته) أى مطابقة حكمه (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) أى كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع يعنى أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة فى الخبر لابد وأن يكون بينهما نسبة فى الواقع أى مع قطع النظر عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج بان تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها بان تكون احداهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب (وقيل) صدق الخبر

(قوله مطابقة خبر المتكلم الخ) الفرق بينهما أن صدق الخبر مطابقته هو بقطع النظر عن المتكلم وصدق المتكلم مطابقة خبره فلا بد فيه من ملاحظة المتكلم اه شيخنا (قوله معنى مجازيا) أى غير المعنى الحقيقى وان لم يستعمل فيه اللفظ على طريق المجاز (قوله المفسرة بما مر) أى تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء

(مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم أو الراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فتلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا أن يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام فى أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون فى الشهادة)

والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر القائل ووجه كمال سخافته ما أشار اليه السكاكى من أن تصديق اليهودى اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين يناديان عليه بالبطلان والفساد ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب اه بعض تصرف (قوله مطابقته) أى مطابقة حكمه (قوله لاعتقاد المخبر) أى للنسبة المعتقدة للمخبر اه ع ق (قوله ولو خطأ) قيل الواو للعطف على محذوف نقيض لما بعدها أى لو لم يكن خطأ أو لو كان خطأ قال الحفيد على المطول واختار المحقق الرضى أن الواو فى مثل هذا الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكر آخره مستأنفة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو فى مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء شىء لانتفاء غيره ولا للمضى وكذا ان لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيهما ثبوت الحكم البتة اه قال يس وكلام المطول فى التذنيب آخر الفصل والوصل يدل على أن للو هذه جوابا حذف للعلم به مما سبق وجوز فى المطول كون هذه الواو للحال وبين ذلك الحفيد على المطول لكن هذا الوجه لا يخلو عن تكلف وغموض فالاولى طرحه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام أى نحو زيد ولو كثر ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو زيد بخيل ولو كثر ماله وكتب أيضا قوله ولو كان خطأ وبالاولى ما لو كان صوابا فان الخبر اذا لم يطابق الاعتقاد وكان الاعتقاد صوابا أولى بكونه كذبا منه اذا كان الاعتقاد خطأ فكلام الشارح جار على القاعدة من أن ما قبل الغاية أولى بالحكم مما بعدها (قوله غير مطابق للواقع) تفسير لقوله خطأ (قوله غير معتقد ذلك) لو قال معتقدا خلافه لكان ثبوت الواسطة أظهر اه حفيد ووجهه أن قولنا معتقدا خلافه يخرج الشك فيظهر ثبوت الواسطة بخلاف قولنا غير معتقد ذلك فانه يشمل الشك فلا يظهر ثبوت الواسطة ذلك الظهور ووجه ثبوت الواسطة عليه أن المراد به المعنى الاول بدليل كلام المصنف وقوله ذلك أى الفوقية (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد مقابلا للعلم والظن عند الاصوليين بين أنه هنا يشملهما اه سم لان الاعتقاد عند الاصوليين الحكم الذهنى الجازم لغير دليل فقوله الجازم يخرج الظن وقوله لغير دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أى التفسير الثانى المحكى بقيل (قوله فتلزم الواسطة) أى وهذا القائل لا يقول بثبوتها لانه من جملة القائلين بالانحصار من عبد الحكيم وع ق (قوله اللهم الا أن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر وأنه موهم لجريان الكذب فى الانشا آت وهو مخالف للاجماع فليتأمل اه فنرى (قوله صدق عدم الخ) أى لان السالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من اضافة المصدر لمعموله (قوله والكلام الخ) اشارة الى أن الاشكال على تقدير كونه خبرا فان قلنا انه ليس خبرا فلا اشكال اه سم أى لانه لم يدخل حينئذ فى المقسم الذى هو الخبر (قوله فى ان المشكوك خبر أو غير خبر) الصحيح أنه خبر لصدق تعريفه عليه ولا يشترط أن تكون نسبته كائنة فى اعتقاد المتكلم به (قوله ثمة) يوقف عليها بالهاء (قوله بدليل قوله) لا يقال التعريف من قبيل التصور والدليل لا يقام على التصور لانا نقول هذا استدلال على الحكم التصديقى الذى تضمنه حمل التعريف على المعرف وكتب أيضا ما نصه أى مستدلا عليه بدليل والاضافة للبيان (قوله لعدم مطابقته لاعتقادهم الخ) فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد فاذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فاحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب أجدر واذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود فى الدليل اه ع ق (قوله ورد بأن المعنى لكاذبون فى الشهادة) يحتمل وجوها أحدها ما ذكره الشارح واقتصر عليه لانه الذى فى ايضاح المصنف الذى هو كالشارح للتلخيص والذى فى المفتاح الذى هو أصل التلخيص ثانيها أن يكون

(قوله اعتراضية) أى داخلة على جملة معترضة وقوله مستأنفة صفة اعتراضية أو حال من الضمير فى يذكر وأنث باعتبار أن مرجعه مؤنث المعنى باعتبار أنه كلمة والمقصود من الاعتراضية هنا التأكيد كما فى عبد الحكيم

قولهم

قولهم نشهد اخبارا بالشهادة فى الحال أو على الاستمرار لا انشاء لها والتكذيب راجع الى هذا الاخبار
أما كذبهم على الثانى فظاهر وأما على الاول فلان الشهادة هى الخبر القاطع ولا قطع عندهم أو انشاء لها
ورجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كذا فى المترى وغيره ثالثها ماذكره العصام
فى أطوله وهو أن الكذب يوصف به الخبر ويوصف به الشهادة وهو فيها عدم كون الشهادة عن مشاهدة
وعيان فالصدق والكذب اللذان كلا منافيهما صفتا الخبر والذى فى الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل
معنى بمعنى اه تدبر وكتب أيضا قوله ورده هذا الاستدلال قال فى المطول وحاصل الجوابين الاولين منع
كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستند الهذين الوجهين والجواب على تقدير التسليم
ما أشار اليه بقوله أو المشهود به الخ اه بتغيير وكتب أيضا قوله ورد الخ حاصل ماذكره المصنف
أجوبة ثلاثة وأجيب أيضا بأن التكذيب راجع الى نفى المنافقين أنهم قالوا لا تنفقوا على من عند رسول
الله حتى ينفضوا الما بلغه عنهم ذلك واستدعاهم وبأنه راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل وبأن
المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا فى هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون
وبأن المعنى لكاذبون فيما يضمرونه فى نفوسهم من خلاف ما يظهرونه لك وبأن التكذيب راجع الى
خبر تضمنه كثرة التأكيد فى انك لرسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله فى الشهادة) أى
المذكورة فى قولهم نشهد (قوله وفى ادعائهم المواطأة) عطف على الشهادة من عطف الشئ على ما تضمنه
للتوطئة لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب واعلم أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثانى
الذى بعده معنوى خلافا لمن توهم أنه بمجرد اللفظ والعبارة وذلك لان التكذيب فى هذا الوجه راجع الى
دعواهم أن شهادتهم هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب
فانها لم تكن من صميم القلب وفى الوجه الثانى راجع الى دعواهم أن اخبارهم يسمى شهادة التى تضمنها
تسمية ذلك الاخبار شهادة فكأنهم قالوا اخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة فقيل لهم كذبتم ليس اخباركم
هذا مما يطلق عليه الشهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون عن اعتقاد وهذا ليس كذلك اه سم
وقوله من عطف الشئ على ما تضمنه يعنى أنه من عطف اللازم وقوله لبيان أن هذا المعطوف الخ يعنى أنه
مرجع التكذيب فى الحقيقة كما يفيده قول الشارح راجع الى الشهادة باعتبار الخ ولولا قوله هذا
لصح جعل العطف تفسيريا (قوله باعتبار تضمنها الخ) دفع به ما يقال ان الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب
لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار
ما تضمنته الخ (قوله من صميم القلب) أى خالصه (قوله بشهادة الخ) لان تأكيد الشئ يدل على اعتقاده
اه سم وبه يندفع ما قاله الحفيد من أن هذه المؤكدات مؤكدات للمشهود به لا للشهادة وحاصل الجواب
أن التأكيدات وان دخلت على المشهود به لكنها تشعر بأن الشهادة به عن صميم القلب لان تأكيد الشئ
يدل على اعتقاده فلا منافاة وكتب أيضا قوله بشهادة أن الخ اشارة الى ما سيأتى من أنه قد يؤكد الخبر
بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم اه فنرى وعبارة خسرو والحكم
كما سيأتى تارة يؤكد بالنظر الى فائدة الخبر اذا كان المخاطب منكرا لاصل الحكم وأخرى بالنظر الى لازم الفائدة
اذا كان المخاطب منكرا كون المتكلم معتقدا المضمون ما أخبر به فكأن الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر
كونهم عالمين بكونه رسول الله فادعوا على وجه التأكيد أنهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله تعالى
فى دعواهم هذه (قوله ان واللام الخ) أى فى قولهم انك لرسول الله (قوله والجملة الاسمية) أى والتعبير
بالشهادة (قوله أو فى تسميتها) فيه أن الكذب لا يدخل الا فى النسب الخبرية التامة والتسمية وصف
من أوصاف المسمى فكيف يتصف بالكذب والجواب أن كون التسمية كذبا انما هو باعتبار تضمنها
حكما خبريا وهو أن اخبارهم هذا يسمى شهادة وقد تقدمت الاشارة الى ذلك فى كلام سم بالهامش
على قول الشارح وفى ادعائهم الخ فما أجرى فى قول المتن فى الشهادة يجرى فى قوله أو فى تسميتها (قوله لان

وفى ادعائهم المواطأة
فالتكذيب راجع الى الشهادة
باعتبار تضمنها خبرا كاذبا
غير مطابق للواقع وهو أن
هذه الشهادة من صميم القلب
وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية
(أو) المعنى انهم لكاذبون
(فى تسميتها) أى تسمية
هذا الاخبار شهادة لان

(قوله وهو فيها) الضمير
الاول للكذب والثانى
للشهادة وقوله عن مشاهدة
وعيان لعل هذا فى الشهادة
بمحسوس وأما فيما نحن فيه
فهو عدم كونها عن يقين
جازم (قوله والجواب على
تقدير التسليم) أى تسليم
كون التكذيب راجعا الى
انك لرسول الله وان كان
منعا لشئ آخر أى منعا
لرجوعه اليه من حيث
عدم مطابقته للاعتقاد
ولجواز رجوعه اليه من
حيث عدم مطابقته للواقع
فى زعمهم (قوله لبيان الخ)
ولذلك فرع عليه الشارح
قوله فالتكذيب الخ (قوله
فما أجرى الخ) وهو أن
التكذيب راجع للخبر
المتضمن

الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد) وما في المطول من منع اشتراط موافقة الاعتقاد في مطلق الشهادة غير مسلم كما في حواشيه (قوله والاول محذوف) أى مع الفاعل أيضا (قوله لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أى لانهم المنافقون والذى يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن المجيد فاندفع ما في العروس اه يس (قوله وحينئذ لا يكون الخ) حاصله أن معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذه الصفة أعنى عدم مطابقة الواقع انما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اه سم (قوله الكذب) أى المذكور في هذه الآية (قوله الا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أى بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله فليتأمل) اعلم أنه كما أن هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم هو غير مطابق للاعتقاد فربما يشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا نسلم أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته للواقع في اعتقادهم ولو قرر هذا الجواب الثالث الذى هو على تسليم أن الكذب راجع للمشهود به على وجه المنع كما علمت لكان أولى من تقريره على الوجه الذى سلكه الشارح لما يرد عليه من أن المجيب حينئذ يصير مدعيا فيرد عليه المنع بأن يقال المشهود به كما لم يطابق الواقع في اعتقادهم لم يطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم مطابقته لاعتقادهم ولا يمكن اتمام المطلوب وكتب أيضا ما نصه لتعرف صحة الجواب (قوله لئلا يتوهم الخ) أى من قولنا في زعمهم واعتقادهم ويدفع التوهم أن الاعتقاد هنا ظرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفي كلام النظام هو نفس المخالف بفتح اللام (قوله راجعين الى الاعتقاد) بل هما راجعان الى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله الجاحظ أنكر الخ) بيان لحاصل المعنى وأما وجه التركيب فالظاهر أنه فاعل حذف فعله أى قال الجاحظ لان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة اه فنرى ويوافقه قول الاطول أى قال الجاحظ كما هو الشائع في الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما أن الفعل المقدر أنكر لانه يفضى الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام اه وبخط العلامة أبى بكر الشنوانى ما نصه قضية التقدير أن الجاحظ مبتدأ وخبره مقدر وكان يجوز أن يكون فاعلا لقال مقدرا وفي المغنى اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى اه ولكن بعد جعله مبتدأ خبره محذوف تقديره أنكر الخ أنه يحوج الى تكلفات كما مر وفي يس تعقب جعله فاعل فعل محذوف بأن ما هنا ليس واحدا من المواضع التى يطرد فيها حذف رافع الفاعل فيجب أن يكون من باب المبتدا والخبر كما صنع الشارح وجعله من باب الفعل والفاعل غير جائز في سعة الكلام عند البصريين اه لكن ينبغى تقدير الخبر قال حذرا من التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ وكتب على قوله ليس واحدا من المواضع ما نصه عدها يس أربعة فراجعه والجاحظ هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن بحر الاصفهانى أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كمنع خرجت مقلتها أو عظمت وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما أحضره المتوكل ليعلم أولاده استبشع منظره فأمر له بعشرة آلاف وصرفه ولذا قيل فيه

لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا * ما كان الا دون قبح الجاحظ
رجل ينوب عن الجحيم بوجهه * وهو القذى في عين كل ملاحظ

واليه تنسب الطائفة الجاحظية من المعتزلة وله التصانيف في كل فن وأصابه الفالج في آخر عمره وكان يطلى نصفه بالصندل والكافور لشدة حرارته والنصف الآخر المفلوج لو قرض بالمقاريض لم يحس به من خدره وشدة برودته وكان يقول أنا من جانب الايمن مفلوج فلو قرض بالمقاريض ما علمت ومن جانب الايسر منقرس فلو مر به الذباب تألمت وكان ينشد

أترجو أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت في زمن الشباب

الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثانى والاول محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون (في المشهود به) أعنى قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكأنه قيل انهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب

(قوله من منع اشتراط الخ) أى لانه يقال شهادة الزور اه عبد الحكيم (قوله غير مسلم) أى لما قاله القاضى في تفسير الشهادة من انها اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع اه عبد الحكيم أى فالظاهر أن شهادة الزور مجاز لا حقيقة ومحل الشاهد من كلام القاضى قوله من الشهود الخ

وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع (معه) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أى غير هذين القسمين وهى أربعة أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد

لقد كذبتك نفسك أى ثوب * خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله وأثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب أو لازم على ملزوم (قوله ان صدق الخبر) هذا حل معنى لاحل اعراب حتى يرد أنهم لم ينصوا على جواز حذف ان واسمها وبقاء خبرها (قوله مطابقته) أى مطابقة نسبته المفهومة منه للواقع أى النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين فى نفس الامر ومثله يقال فيما بعد (قوله مع الاعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله بانه مطابق قيد آخر فخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك وبالثانى المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهى المطابقة مع اعتقادها وكتب أيضا قوله مع الاعتقاد بانه مطابق تبع الشارح فى ذلك الايضاح وعليه فالظرف مستقر حال من الخبر ويتجه عليه أنه لا يصح ارجاع ضمير معه فى تعريف الكذب اليه الا بتكلف فالاحسن جعل الظرف لغوا متعلقا بالمطابقة لتشريك الاعتقاد والواقع فى مطابقة الخبر والمعنى صدق الخبر مطابقته للواقع والاعتقاد وكذا يقال فى قوله وكذبه عدمها معه أى عدم مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد ان الظرف لغو متعلق بضمير المطابقة فى عدمها بناء على تصريحه فى شرح المفتاح بجواز مثل ذلك لتشريك الاعتقاد والواقع فى عدم مطابقة الخبر فالمعنى على السلب الكلى أى الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا قال فى الاطول فيكون أى على هذا التوجيه جميع ما اعتبره الجمهور والنظام فى الصدق معتبرا فى الصدق عنده أى الجاحظ وكذا فى الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد فى الصدق لازم ما اعتبره فى مفهومه من اعتقاد أنه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد فى الكذب لازم ما اعتبره فى مفهومه من اعتقاد أنه ليس بمطابق وبين اللزوم بان الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعنى متوافقان فى التحقق والانتفاء فالمطابق لاحدهما مطابق للآخر وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو أنه اذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد طابق خبره اعتقاده واذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده اه (قوله معه) حال من العدم أى مع اعتقاد أنه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا انه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها وهاتان الصورتان من صور الواسطة أيضا فالكذب صورة واحدة وهى عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أى مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع انما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لا اعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب شبه الاستخدام بان يجعل الضمير فى معه راجعا الى الاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة وليس باستخدام حقيقى اذ ليس فيه اختلاف معنى بل اختلاف قيد فتدبر (قوله بالتفسيرين السابقين) أى تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله لانه) أى الجاحظ (قوله والاعتقاد) أى ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء الخ) جواب اعتراض على قوله لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا حاصله أنه ليس كذلك لانه انما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وانما لزم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لان من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخبر ولو علل الشارح الاستلزام الذى ذكره بهذه العلة من أول وهلة لكان أقصر مسافة وأوضح فى انتاج المطلوب فتدبر وكتب أيضا قوله بناء على أن الخ راجع الى اعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فى الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد المطابقة أى المذكور فى المتن فى تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أى المذكور فى تفسير الكذب وانما قال الشارح لانه اعتبر الخ كانه لانه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المتن يستلزمه (قوله مطابقة الاعتقاد) أى مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله ضرورة توافق الخ) أى فى القدر المفهوم من الخبر فلا

(قوله حال من الخبر) أى وهو مطابقته هذا هو الظاهر ويرد عليه أنه لا تجىء الحال من الخبر كالمبتدا عند الجمهور ويبعد أن مراده بالخبر ضميره أى الضمير العائد الى الخبر المضاف اليه صدق وعليه لا ايراد وكونه حالا من ذلك الضمير هو ما جرى عليه عبد الحكيم

حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر فى التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل أفترى على الله كذبا أم به جنة) لان الكفار حصروا اخبار النبى صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على مايدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (و) لاشك (أن المراد بالثانى) أى الاخبار حال الجنة لاقوله أم به جنة على ماسبق الى بعض الافهام (غير الكذب لانه قسيمه) أى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشئ يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون فى هذا المقام الصدق؛

(قوله والحال ان الخبر مطابق للواقع) أى للواقع ولو بحسب الزعم أو للواقع بحسب نفس الامر على مامر وأخذ سم هذا القيد من كون المراد باعتقاد المطابقة للواقع اعتقاد المطابقة المنضم لها المجعول معها تمام معنى الصدق وقس على ذلك فى الكذب

يرد مثل انك رأيت زيدا واعتقدت أنه عمرو وقلت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد اه فنرى وكتب أيضا قوله ضرورة توافق أنت خبير بأن اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق لان العاقل إنما يعتقد الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع وكذا الحال فى الكذب لانه اذا اعتقد أنه غير مطابق اعتقد خلافه اه حفيد ويجاب بأن ذلك ملاحظة للحال الراهنة واعتبار للامر الواقع هنا لان الكلام فى الصدق الذى اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد وفى الكذب الذى اعتبر فيه عدم مطابقتهما وكتب على قوله أنت خبير الخ مانصه حاصله أنه لاحاجة فى بيان الاستلزام الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد لحصول الاستلزام عند تخالفهما أيضا وكتب أيضا على قوله وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق مانصه كاعتقاد الفلسفى قدم العالم وكتب أيضا قوله ضرورة توافق الخ أى اضرورة توافق الخ أى لتوافقهما حينئذ ضرورة (قوله حينئذ الخ) أى حين اذ اعتقد مطابقته أى الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع اه سم (قوله وقد اقتصر الخ) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر فى تفسيره على المطابقة للاعتقاد وكتب أيضا مانصه جملة حالية من ضمير اعتبر (قوله بدليل) الاقرب أنه متعلق بالحال المحذوفة أى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل اه فنرى (قوله أفترى) بفتح الهمزة لانها استفهامية وأصله أأفترى فحذفت الثانية لانها همزة وصل (قوله لان الكفار حصروا الخ) لادخل للحصر فى اثبات الواسطة بل كثرة أفراد الاخبار كانت أنفع فى اثباتها وانما ذكر الشارح الحصر لانه الواقع فى الآية المستدل بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر فتدبر وكتب أيضا قوله حصروا أخذ الحصر من التعداد فى مقام البيان لافادة الحصر (قوله أخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر) قال الفنرى عدل عما فى الايضاح حيث قال فانهم قد حصروا دعوى النبى صلى الله عليه وسلم للرسالة الخ لما فى ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا فى الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الآية وغاية مايقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عندهؤلاء الكفار فترديد أحدهما بين الامرين يستدعى ترديد الآخر فافهم (قوله بالحشر والنشر) الحشر سوق الخلق للحساب ثم لمقرهم والنشر احياؤهم بعد موتهم (قوله على مايدل الخ) مرتبط بالاخبار بالحشر والنشر (قوله على سبيل) أى حصرا جاريا على سبيل الخ وكتب أيضا قوله على سبيل منع الخلو أى الصادق بمنع الجمع أيضا فالقضية حقيقية تمنع الجمع والخلو اذ لايمكن فى خبره اجتماع الافتراء الذى هو الكذب عمدا مع الاخبار حال الجنة لان المجنون لاعمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخص الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب أعم من أن يكون هنالك حكم بالتنافى فى الصدق أيضا أولا وهو بهذا المعنى يتناول المنع الحقيقى وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى وان كانت القضية من قبيله فى نفس الامر لانه لاغرض لهم فى نفى اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو كذا فى الفنرى وبهذا يسقط مافى الحفيد (قوله أى الاخبار الخ) أى المذكور فى قوله أم به جنة أى أم أخبر حالة كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية واسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لايشترطون ذلك (قوله لاقوله أم به جنة) أى لانه من باب التصورات فلا تصديق فيه ولا تكذيب اه سم (قوله لانه قسيمه) قال الفنرى قد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة أخرى فليتأمل (قوله أم أخبر) فيه اشارة الى أن أفترى تقديره أأفترى بهمزة الاستفهام لانه شرط أم المتصلة اه سم أى وحذفت الهمزة الثانية المكسورة لانها همزة وصل لان أصله قبل همزة الاستفهام افترى على وزن اشترى (قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه) بحث فيه بأن اللازم عدم اعتقادهم مطابقة خبره للواقع وأما أنهم لايعتقدون صدقه فغير لازم لجواز أن يعتقدوا صدقه بمعنى مطابقة خبره لاعتقاده بناء على أن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وان لم يطابق الواقع كما هو مذهب النظام

فلا تثبت الواسطة على هذا التقرير نعم يكون قادحا في مذهب الجمهور ولو سلم فكونهم لا يعتقدون صدقه ولا يجوزونه لا يمنع أن يرددوا بينه وبين غيره لان الترديد في المحال جائز اذا قصد اثبات غيره والاستدلال على ثبوته باستحالته هو على طريق قول الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فأي الفريقين أحق بالامن فان كونهم أحق بالامن محال عنده ومع ذلك ردده وكأنه قال لا جائز أنه هم فتعين أنه نحن وما ذكره السيد من أنه لا يجوز الترديد بين المحال وغيره فذاك اذا لم يكن المقصود اثبات غيره والاستدلال باستحالته على ثبوت ذلك الغير ضرورة أن مثل ذلك واقع في الكلام فلا يمكن منعه كذا في يس نقلا عن ع س (قوله الذي هو الخ) في معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الموصول مع صلته في حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم به بالعلية (قوله بجراحل) أي بعيد بجراحل (قوله أظهر) لان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم صدقه اه سم أي حتى لا يصح أن يكون أحد شقي الترديد وكتب أيضا ما نصه أي وان أمكن أن يقال أراد المصنف بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه أصلا أو عدم اعتقادهم الصدق ذاتا وامكانا المنافي تلك الارادة من العبارة من الخفاء (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لزمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا الاخبار وهؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعول عليهم في مثله لانهم لا يخطئون اه سم (قوله من أهل اللسان) أي اللغة (قوله فيجب الخ) تفريع على قوله فمرادهم الخ (قوله حتى يكون) تفريعية أو تعليلية وقوله هذا أي الاخبار حال الجنة (قوله بزعمهم) أي وان كان اخباره صلى الله عليه وسلم جميعه صادقا في نفس الامر ولا جنة (قوله وعلى هذا) أي الذي قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يريدون الخ اه سم (قوله لا يتوجه ما قيل) حاصله أن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه لا يصلح علة لقوله وغير الصدق لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع وحاصل الجواب أن قوله لم يعتقدوه علة لعدم ارادة الصدق لان التقدير والمراد غير الصدق لانهم الخ فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق أي وانما كان الصدق غير مراد لهم لانهم الخ (قوله فليتأمل) يمكن أن يكون وجه التأمل ما وقع في تقرير أستاذنا ع س من أن عدم الاعتقاد لا ينافي الارادة لان الشاك يردد بين المشكوك وغيره ويجاب بأن المراد لم يعتقدوه ذاتا ولا امكانا اه سم أي والشاك معتقد الامكان وقوله وغيره أي المجزوم بعدمه اذا كان ممكنا عنده ويمكن أن يكون وجه التأمل ما نقلناه عن يس عن ع س (قوله ورد الخ) حاصله كما يشير اليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله انه قسيمه ان أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة وان أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فمسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسيما للاخص أن يكون قسيما للاعم وكتب أيضا قوله ورد الخ قال ع ق وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو انما يدل على ثبوت الواسطة في الجملة لا ثبوتها على الوجه الذي ذكره الجاحظ (قوله فعبر عنه) أي مجازا مرسلا من اطلاق اسم الملزوم على اللازم والعلاقة اللزوم اه سم واعترضه الشيخ يس بأن القرينة ليست مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وهو الجنون فالاولى أن يجعل من باب الكناية (قوله للكذب) أي مطلق الكذب أي الاخبار حال الجنون

﴿أحوال الاسناد الخبري﴾

(قوله أحوال الاسناد) أي الامور العارضة للاسناد وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلي وكتب أيضا ما نصه أي الباب الاول أحوال الخ (قوله الخبري) ليس بقيد بل الانشائي أيضا يجري فيه الاحوال الآتية وانما خص الخبري لان وقوعها فيه أكثر مثال التأكيد في الانشائي اضربن زيدا وتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان

اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي معنى أم به جنة (أم لم يفتر فعبر عنه) أي عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو أخص منه أعني الافتراء فيكون حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

(أحوال الاسناد الخبري)

(قوله بحيث لا يجوزونه أصلا) لو جوزوه لكان قريبا للاعتقاد (قوله أي الامور العارضة الخ) أي فمراد المصنف بالاحوال الخصوصيات التي يقتضيها المقام (قوله وهي أربعة الخ) يرد عليه قول المصنف وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر الخ ويجاب بأنه اخبار عما ذكره المصنف في هذا الباب

وهوضم كلمة أومايجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أومنفى عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان البحث فى علم المعانى انما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه أومسندا

ابن ابى صرحا فان هامان ليس هو البانى حقيقة كما سيأتى ذلك فى المتن (قوله وهوضم) أطلق المصدر وأراد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذى يتصف به اللفظ كما فى خسرو والمراد أيضا لازم الانضمام وهو النسبة الكلامية كما سيأتى الاشارة اليه فى الشارح والاسهل أن فى الكلام حذف مضاف أى أثرضم أولازم ضم والاثر هو النسبة وكذا اللازم وكتب أيضا قوله وهوضم الخ عبارة الاطول والاسناد الخبرى ضم كلمة أومايجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أومنفى عنه وهذا أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أومنفى عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع أواللاوقوع لا الحكم بهما وهذا أوفق باطلاق المسند والمسند اليه على اللفظ من تعريفه بأنه أى الاسناد الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أومنفى عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما (قوله كلمة أومايجرى مجراها) هذا هو المسند وقوله الى أخرى أى أومايجرى مجراها وهذا هو المسند اليه هذا هو الانسب وان صح خلافه وكتب أيضا قوله أومايجرى مجراها أراد به الجملة الواقعة فى موقع المبتدأ أوالخبر اه عبد الحكيم وقال الفنرى المراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات (قوله الى أخرى الخ) أى أومايجرى مجراها ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول والحاصل أن الصور أربعة اما أن يكون المسند والمسند اليه مفردين نحو زيد قائم أوجملتين نحو زيد قائم يجب تو كيده اذا ألقى الى المنكر أوالمسند اليه مفردا والمسند جملة نحو زيد ضرب عمرا أو بالعكس نحو لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أوحالا اذلم توضع لافادة الحكم والتعريف مبنى على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هى الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى نفسها الصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر فى الحلى اه يس وكتب أيضا قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المصدرى اللغوى وهو الادراك لا الاصطلاحى المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما اه فنرى وفى اخراجها بقيد الحيثية نظر والظاهر أنها خارجة بقوله ضم كلمة الخ فان اسم الفاعل مع فاعله سواء كان ضميرا نحو قائم أوظاهرا نحو قائم أبوه فى حكم المفرد وجار مجرى الكلمة فلا ضم وقوله لا الاصطلاحى أى العلم والاذعان وكتب أيضا على قوله بحيث يفيد مانصه أى الضم (قوله بأن مفهوم احداهما) أى المطابقى أوالتضمنى للقطع بأن الثابت لزيد فى ضرب زيدا انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم اه فنرى (قوله لمفهوم الاخرى) فيه أن المعتبر من الموضوع ماصدقه لامفهومه فالاولى أن يقول لماصدق الاخرى دون مفهومها اه سم وأجاب الفنرى بأن المراد بالمفهوم مايفهم من اللفظ أى مدلوله لا مقابل الذات حتى يرد أن المراد من الموضوع هو الذات لا المفهوم اه وعبارة عبد الحكيم قوله لمفهوم الاخرى اما باعتباره فى نفسه كما فى الطبيعية أو باعتبار اتحاده وصدقه على شئ كما فى المتعارفة والطبيعية هى القضية المحكوم فيها على الطبيعة والماهية كقولك الحيوان جنس والانسان نوع اه وعبارة ع ق ثابت لمصدوق أومفهوم الاخرى (قوله أومنفى عنه) أى منتف لان المحكوم به هو الثبوت والانتفاء اه يس (قوله بحث الخبر) أى المذكور فى هذا الباب والابواب الاربعة بعده (قوله لعظم شأنه) لان المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه ولان الخبر أصل للانشاء لان الانشاء خبر صار انشاء امابحذف كما فى اضرب أو بزيادة كما فى لتضرب ولاتضرب والاستفهام والتمنى والترجى أو بنقل كنعم وعسى (قوله ثم قدم الخ) انما تعرض لتقديم أحوال الاسناد على مجرد أحوال المسندين دون القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب لان كون الاسناد نسبة يقتضى تأخر أحواله عن أحوال المسندين اه حفيد على المطول وكتب أيضا مانصه ثم للترتيب فى الاخبار (قوله مع تأخر النسبة) فيه اشارة الى أن المراد بالاسناد النسبة فأظهر فى محل الاضمار لهذه الاشارة (قوله الموصوف الخ) أى فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد

(قوله لانه الذى يتصف به اللفظ) أى المسند والمسند اليه اذ كل منهما واقع على اللفظ كما سيأتى (قوله هو الوقوع أواللاوقوع لا الحكم بهما) فقوله بحيث يفيد أن مفهوم الخ أى بحيث يفيد وقوع أولاوقوع أن مفهوم الخ ويمكن جعل قولهم بحيث يفيد الحكم بأن الخ على جعل الباء للتصوير مع ما سمعته من التقدير فترجع عبارتهم لعبارة الاطول (قوله من تعريفه بأنه الخ) أى ذهابا الى أن المراد من الاسناد النسبة (قوله لكن صاحب هذا التعريف) وهو الحكم الخ

وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنهما (لا شك أن قصد المخبر) أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض أخر غير افادة الحكم أو لازمه مثل التحسر والتحزن فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعتها أنثى وما أشبه ذلك (بخبره) متعلق بقصد (افادة المخاطب) خبران (اما الحكم) مفعول لافادة

(قوله وهذا الوصف) أى كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله لا شك) الى قوله الآتى فينبغى تمهيد لتفصيل أحوال الاسناد الخبرى كما فى ع ق وقوله فينبغى الخ شروع فى تفصيلها (قوله ان قصد المخبر) أى مقصوده (قوله أى من يكون بصدد الخ) أى لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والا فالجملة الخ اه سم (قوله والاعلام) عطف تفسير وكتب أيضا قوله والاعلام الاخبار فى اللغة الاعلام بمضمون الجملة الخبرية وفى العرف الاتيان بها مرادا بها معناها سواء حصل به العلم أولا وكذا قال قدس سره فى شرح الكشاف فى قوله وبشر الذين آمنوا اه حفيد على المطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به معناه اللغوى لانه المناسب لمقام حصر قصد المخبر الافادة فى قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن كمال باشا المخبر من هو بصدد الاخبار ولا يلزم أن يكون بصدد الاعلام كما سبق الى بعض الافهام لان الاخبار أعم من الاعلام والافهام فان قوله تعالى أنبؤنى بأسماء هؤلاء صريح فى صحة الاخبار لله تعالى دون صحة الاعلام اه خروج عن المناسب للمقام فتدبر (قوله والا) أى وان لم يكن المراد بالمخبر فى قول المصنف قصد المخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام بل من يتكلم بالجملة الخبرية كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر المذكور لانتقاضه بنحو ما ذكرنا من الآيتين اه جربى (قوله لاغراض أخر) أى على سبيل المجاز فان وضع المركب الخبرى للاخبار فاذا أورد لغرض آخر كان مجازا فقول امرأة عمران رب انى وضعتها أنثى مجاز مرسل من ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الشخص اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه لزمه اظهار التحسر والتحزن اه من الفنرى (قوله مثل التحسر والتحزن) أى ومثل اظهار الضعف فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب انى وهن العظم منى (قوله والتحزن) أى بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع ما فى بطنها ذكرا فيتحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته اذ لا يصلح لذلك الا الذكور ولا مجال للاناث فى ذلك اه جربى وكتب أيضا ما نصه عطف تفسير (قوله فى قوله تعالى الخ) اذ لم تقصد افادة الحكم أو لازمه اذ المخاطب سبحانه وتعالى عالم بكل منهما اه سم (قوله وما أشبه ذلك) أى وفيما أشبه ذلك أى قوله تعالى حكاية الخ كقول الشاعر * هواى مع الركب اليمانين مصعد * الخ وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك أى من أمثلة التحسر والتحزن فليس مستدركا لان الاتيان بمثل ثم لادخال الانواع كاظهار الضعف وهذا الادخال باقى أمثلة التحسر والتحزن (قوله بخبره) المراد به اخباره لا الجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منه الافادة المقصود بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس الحكم أو لازمه فلو أريد الجملة لما صح قوله افادة الخ اه أطول (قوله افادة المخاطب) لو حذف قوله المخاطب لكان أولى ليدخل ما اذا وجه المخبر الكلام الى شخص وقصد افادة غيره فلو قال افادة الحكم أو كونه عالما به لكان أحسن وأخصر تأمل (قوله اما الحكم) المراد بافادة المخاطب الحكم افادة التصديق بالنسبة واذعانها قطعا أو ظنا لا مجرد التصور لما صرح به السيد أنه لا يعد علما اه سم وكتب أيضا قوله اما الحكم الخ سواء كان مدلوله الحقيقى أو المجازى أو الكنائى اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله اما الحكم الخ فان قلت قد يكون قصد المخبر احضار الحكم فى ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه قلت هو حينئذ ليس مخبرا لا بمعنى المعلم للنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها اذ لم يقصد بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر بل للتذكير اه أطول وفيه نظر اذ لو كان المراد بمعنى الجملة الخبرية الاعلام لساوى المعنى الثانى للمخبر المعنى الاول فالظاهر أن المذكر مخبر بالمعنى الثانى وكذا الاول ان أريد بالاعلام ما يشمل الاحضار فتأمل وكتب أيضا قوله اما الحكم أو كونه عالما به أورد عليه أن افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما الا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين فى منع الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت فى الخبر اما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عمن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده أجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى المنفصلة

(قوله الاعلام بمضمون الجملة) المراد ما تتضمنه من الفائدة ولازمها لا المضمون الاصطلاحى (قوله وفى العرف الخ) لعل المراد العرف العام والا ورد أن قوله أنبئونى بأسماء الخ يلائم هذا المعنى فكيف يكون عرفا خاصا (قوله دون صحة الاعلام) ليس مما صرحت به الآية كما لا يخفى بل هو بيان للواقع (قوله فان وضع المركب الخبرى للاخبار) هذا غرض من الوضع وقوله فاذا أورد لغرض آخر يقتضى أنه غرض من الايراد وقوله كان مجازا يقتضى أنه مدلول حقيقى (قوله من ذكر الملزوم الخ) فيه أن هذا اللازم ليس لازم المعنى بل لازم الاخبار فافهم

اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبأن المنفصلة غير الحقيقية أقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرا اه فنرى (قوله أو كونه) أى أو همافأو مانعة خلو كما اذا سأل واحد عن أمر بحضر جماعة فبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وأنه كان عالما به اه أطول وكتب أيضا أو كونه عالما به اعترضه الحفيد بما ملخصه ان لوازم الحكم كثيرة ككون المخبر حيا فلم خص هذا اللازم من بين اللوازم وهلا قال أو لازمه ككونه عالما به ويمكن أن يجاب بأن وجه ذلك كثرة قصده فاذكر دون غيره وكتب أيضا على قوله أو كونه ما نصه واذا استعمل الخبر فى افادة هذا الكون كان مجازا (قوله والمراد بالحكم هنا) أى عند أهل العربية واحترز به عن الحكم عند أهل المعقول فانهم يفسرونه بالايقاع والانتزاع اه بحرى (قوله وقوع النسبة أو لا وقوعها) أى لا الايقاع والانتزاع لظهور أن ليس قصد المخبر افادة أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها وأيضا لو أريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع أن يقال انه لم يوقع النسبة اه مطول وفى عبد الحكيم على المطول قوله لا الايقاع أى ليس المقصود الاصلى افادة الايقاع أى ادراك الوقوع وان كان مدلولا له اه وفى قوله وان كان مدلولا له مخالفة لما مر عن الاطول من أن الايقاع والانتزاع ليسا من مفاد الخبر والايقاع بمعنى ادراك الوقوع والانتزاع بمعنى ادراك الانتفاء قال يس ويجوز أن يكون الحكم هنا بمعنى النسبة أعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر على ما ذهب اليه فيما سبق اه ببعض تغيير (قوله وكونه مقصودا الخ) توطئة لقوله وهذا الخ اه سم (قوله لا يستلزم الخ) أى لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلف اه سم (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققه فى الواقع وكتب أيضا قوله وهذا مراد من قال أى فليس مراده نفى دلالته على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفاء الحكم (قوله لا يدل على ثبوت الخ) أى فالمراد أنه لا يستلزم تحققه فى الواقع أو انتفاءه فيه (قوله المعنى) أى الحكم (قوله والا) أى وان لم يكن هذا مراده كان كلامه باطلا اذ لا يخفى أن مدلول الخ (قوله احتمال عقلى) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال اه عبد الحكيم (قوله ويسمى الاول) أى الحكم الاول من حيث انه يستفيده المخاطب من الخبر لا من حيث انه يفيده المخاطب كما تشعر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من علم أو مال فاللائق بوجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا لا كونه مفادا اه أطول وكتب أيضا قوله ويسمى الاول فائدة الخبر أشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه أن فائدة الشئ ما تترتب عليه والحكم أى الوقوع واللاوقوع ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على أن فائدة اللفظ ما يستفاد أى يعلم منه وهو الحكم ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه كذا فى الفنرى لان غاية ما يلزمه التجوز وهو سائغ وكتب أيضا ما نصه انما سمى الاول فائدة الخبر والثانى لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولاسم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له أطول (قوله لانه كل ما أفاد الخ) أشار به الى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى أن افادة الاول ملزومة لافادة الثانى وأورد على ذلك خبر الله فانه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به لان ذلك معلوم قبل الخبر وأجيب بان المعلوم قبل الخبر ما يسمى مثله عندنا تصورا والمقصود افادته بالخبر ما يسمى مثله عندنا تصديقا وهو تعالى لا يعلم جميع الاشياء على الوجه المذكور بدليل الكواذب فانها معلومة له لا على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشئ على وجه نسميه تصديقا لا نعلمه الا من خبره ويمنع تحقق علمنا بانه تعالى عالم بهذا الحكم بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه وهذا الجواب للخطائى اه من يس ويرد على الجواب الاول أنه لا يلائم قول الشارح بعد والمراد بكونه عالما الخ وانما يلائم ما سيأتى عن السيد أن المراد بعلم المتكلم الحكم تصديقه به جازما أو راجحا مع أنا نمنع أن المعلوم قبل الخبر علمه له تعالى يسمى مثله عندنا تصورا بل ما هو أعم منه وما يسمى مثله عندنا تصديقا ويرد على الثانى أنه يجوز أن يتصور الحكم بخصوصه قبل الخبر مع

(أو كونه) أى كون المخبر (عالما به) أى بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم (ويسمى الاول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثانى) أى كون المخبر عالما به (لازمها) أى لازم فائدة الخبر لانه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به

(قوله والقضية فيما نحن فيه اتفاقية) وهى هنا مانعة خلو تجوز الجمع (قوله رأيت اما زيدا واما عمرا) فانهما يجتمعان فى الرؤية ويخلو الامر عنهما فليس ما ذكر من احدى القضايا الثلاثة لكن هى مانعته بحسب الاعتقاد لا بحسب العقل والظاهر كفايته (قوله على الوجه المذكور) أى الذى يسمى مثله عندنا تصديقا بل يعلم جميع الاشياء على الوجه الذى يسمى عندنا تصورا

العلم بانه تعالى يعلمه بخصوصه وحينئذ يثبت التحقق السابق ثم قال يس وأورد على قوله لانه كلما أفاد الخبر أفاد أنه عالم به مالو قال أعلم قيام زيد مثلا لان علم المتكلم بقيام زيد هو فائدة الخبر فى هذا الكلام ولا لازم له اه وقوله ولا لازم له أى يقصد افادته بالخبر والا فله لازم وهو علمه بعلمه بقيام زيد اذ العلم يتعلق بالعلم وقد يجاب عن هذا بأن عدم اللازم المذكور لخصوص هذه المادة فلا يرد فتأمل (قوله وليس كل ما أفاد الخ) أى فاللازم أعم لا مساو لانه ليس من الجانبين (قوله لمن حفظ التوراة) أى والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة والا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بذلك لان حفظ مثل التوراة لا ينفك عادة عن العلم به وان جاز فى المحقرات الانفكاك (قوله وتسمية الخ) أى حيث قيل لازم فائدة الخبر وأشار بهذا الى الجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة فأجاب بانه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما من شأنه الخ وكتب أيضا ما نصه جواب عما يقال اذا كان الحكم يجوز أن يكون معلوما قبل الاخبار فما وجه تسميته بفائدة الخبر اه جربى (قوله مثل هذا الحكم) يعنى الحكم بحفظ المخاطب التوراة من كل حكم يكون معلوما قبل الاخبار (قوله والمراد بكونه) أى المخبر ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول الخ وكتب أيضا قوله والمراد الخ اشار به الى دفع منع ورد على الملازمة فى قوله سابقا لانه كل ما أفاد الخ ذكره فى المطول بقوله فان قيل لا نسلم انه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون خبره مظنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم فى ذهن المخبر وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار اه وقال السيد أراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما أو غير جازم أو لم يكن معتقدا له أصلا ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم ثم نظر فيه بأن تصور الحكم على هذا الوجه لا يعتد به ولا يسمى علما ولا يعد المتصور عالما ثم قال بل الحق أن المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقا أى جازما أو راجحا وتسميته علما مستفيض لغة وظاهر أن استفادة المخاطب الحكم لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر أنه كل ما أفاد المتكلم الحكم أفاد أنه عالم به اه ملخصا وأجاب عنه الحفيد بان اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس ثم ناقش فيما اختاره السيد بانه انما يتم ما ذكره فى وجه اللزوم على مختاره اذا كان اعتقاد المخاطب تقليدا أما فى غيره فلا كما اذا كان الحكم بديهيا يحتاج الى أدنى التفات وسماع فان المخاطب يستفيده ولو لم يعتقد علم المتكلم ودفعه الصفوى بان مثل هذا لا يسمى مستفادا من الخبر ولا تسمى تأديته افادة قال العصام فى أطوله لا ينافى قول السيد اطلاق العلم على الاعتقاد المتقدم مستفيض لغة ما ذكره بعض المحققين ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل أى المركب يخالفه العرف والشرع واللغة لانه يجوز أن يكون مراده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق الذى ذكره السيد مجازيا (قوله حصول صورة الحكم) أى صورة الحكم الحاصلة فى ذهنه فالعلم هو الصورة الحاصلة فى الذهن وهذا اصطلاح الحكماء وانما قيل حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصولها فى الذهن (قوله وقد ينزل العالم بهما الخ) أى ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها لعدم جريه على موجب العلم بالفائدة والعالم باللازم منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا لمن يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيدا لكنه يناجى غيره بضربه عندك كأنه يخفى منك اه أطول أى وينزل العالم بهما معا منزلة الجاهل بهما معا فالصور ثلاثة (قوله وان كان) الواو للحال (قوله بالفائدتين) فيه تغليب اه سم (قوله لعدم جريه على موجب العلم) يتجه عليه أن هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغى أن يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما فى المفتاح ويمكن أن يجاب عنه بانه قدم على قوله وكثيرا الخ لدفع ما يتجه على الحصر من أنه قد يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه على

وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم فى ذهنه وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أى بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجرى على مقتضى علمه هو والجاهل

(قوله وأورد على قوله لانه كلما أفاد الخبر) صوابه كلما أفاد الحكم لانه الذى فى كلام الشارح وان استقام بتقدير المفعول أى كلما أفاد الخبر الحكم (قوله أى فاللازم الخ) يعلم منه أن قول الشارح لانه كلما أفاد الى آخر المقدمتين تعليل لكون الثانى لازما أى أعم وليس تعليلا لمجرد كونه لازما والا لما احتيج للمقدمة الثانية أعنى وليس كلما الخ اه

سـواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير فى الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشـتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئسما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت

(قوله بناء على أن الخ) راجع لقوله كما فعله السيد وقوله وان يؤيده الخ غاية فى قوله ولا يخص الخ فان بكسر الهمزة وسكون النـون وفاعل يؤيده قوله انه مثـل الخ ويحتمل أنه عطف على قوله ان تنزيل الخ فان مخففة من الثقيـلة واسمها ضمير الشان محذوف أى بناء على ان تنزيل الخ وبناء على أنه يؤيده أنه مثـل الخ أى أنه بنى السـيد الامر على ذلك فى الواقـع وان لم يذكره (قوله بما هو مـن تنزيل العالم مـنزلة المنكـر) يعنى قوله ان بنى عمك فيهم رماح وقوله على أن دخوله الخ أى فـلا صحة للبناء ولا للتأييـد وقوله لبيان وقت تنزيله الخ وذلك الوقت هو ما ذكر بقوله اذا لاح عليـه شئ مـن أمارات الانكار

العالم بهـما فحينئذ ينبغى أن يجعل الجاهل متناولا للخالى والشاك والمنكر ليتم الدفع ولا يخص بالخالى عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على أن تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله أى فيما بعد وغير المنكر كالمنكر وأن يؤيده أنه مثـل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على أن دخوله فيما سيأتى لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وأن فى هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسـة اه أطول وكتب على قوله على موجب العلم ما نصه أى مقتضاه (قوله سواء) أى كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد انتفيا عنهما جميعا اه سم (قوله كما يقال للعالم) أى بفائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) أى لانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالى الذهن فألقى اليـه الخطاب أى من غـير تأكيد ويجوز أيضا أن يعتـبر مترددا فيه فيلقى اليه الكلام مؤكدا استحسانا أو أن يعتبر منكرا فيلقى اليـه الكلام مؤكدا وجوبا لكن الظاهر هنا الاول اه من الجربى (قوله وتنزيل العالم بالشئ) أى سواء كان ذلك الشئ فائدة الخبر أو لازمها أو غيرهما فهو أعم مما تقدم والآية من تنزيل العالم بغيـرهما كما فى يس وعبارته الآية ليست من قبيل تنزيل العالم باحـدى الفائدتين منزلة الجاهل لانهم لم يخاطبوا بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى يكون خبرا ملقى اليهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهـم يعلمون فقـد نزلوا منزلة الجاهلين لان المراد بالفائدتين حكم الخبر ولازمه بالنسـبة لمن خوطب بالخبر أو قصد اعلامه بمضمونه وهم ليسوا كذلك كما تقرر اذ المخاطب بالآية انما هو النبى وأصحابه وهم المقصودون بالاعلام بمضمونها هذا خلاصة الكلام فى أن الآية ليست من تنزيل العالم باحـدى الفائدتين بل من تنزيل العالم مطلقا ولا حاجة لما أطال به سم فى الحاشية (قوله لاعتبارات) أى معتبرات أى أمور يعتبرها المتكلم حال مخاطبته كعدم الجرى على موجب العلم فيما ذكراه (قوله خطابية) أى اقناعية تفيد الظن أى ظن غير المخاطب بكونه أى المخاطب غير عالم اه فنرى وكتب أيضا ما نصه نسبة الى الخطابة (قوله ولقد علموا الخ) وجه التنزيل فى الآية ان صدرها أى قوله ولقد علموا الخ يدل على ثبوت العلم لهم وآخرها أى قوله لو كانوا يعلمون ينفيه عنهم لان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول الا أن نفى العـلم عنهم لاعتبار خطابى نظـرا الى أنهم لم يجروا على مقتضى العـلم وكتب أيضا قوله ولقد علموا اللام داخلة على جواب قسم محذوف ولام لمن اشتراه ابتدائية كما فى علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتـدأ خبره ماله فى الآخرة من خلاق أى نصيب والضمير فى اشتراه لكتاب السحر والشـعبذة أى استبدله عن كتاب الله تعالى واختاره عليـه ولبئس جواب قسم محذوف ان كان عطفا على مجموع القسم والجواب ولا حذف ان كان عطفا على الجواب فقط ما شروا أى باعوا به أنفسهـم أى حظوظها وجواب لو كانوا يعلـمون محـذوف أى لم يبيعـوا ويحتمل أن تكون لو للتمنى فيكون أيضا نفيا للعـلم بطريق آخر واعـلم أن كون الآية من تنزيل العالم منزلة الجاهل دفعا للتناقض فيما مبنى على ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولقد علموا الخ واتحاد متعلق العـلم المثبت ومتعلق العلم المنفى كما هو الابلغ فيما له سوق الكلام من تقبيح حالهم وسفاهة رأيهـم فمتعلق يعلمـون انتفاء الخـلاق وذلك لما فيـه من الاشارة الى أن علمهم بانتفاء الخـلاق والثواب كاف فى الامتناع من البيع فكيف العـلم بالذم والرداءة وان احتملت الآية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولبئس الخ وان متعلق العـلم المنفى غاية الذم والرداءة المسـتفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينـه وبين انتفاء الخـلاق لوجوده دون هذه الغاية فى المباحات (قوله بل تنزيل الخ) للانتقال والترقى (قوله وجود الشئ الخ) فانه نزل وجود الرمى منه منزلة عدمه حيث قال وما رميت اذ رميت لانه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كالعـدم (قوله وما رميت اذ رميت) اعلم أنه انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه لو كان المقصود نفى الرمى مطلقا فتفسير السـيد السند حيث قال أى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمى كان خارجا عن طوق البشر يخرجه عما نحن فيه وكذا ما نقل من أنه ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا وزيفه بانه ليس بشئ لجريانه فى جميع الافعال عنـد من يقول بالكسب وبعدم صحته على قول من ينكره

اه أطول ودفع بعضهم التزييف بأنه انما ذكر ما يجرى فى جميع الافعال لدفع اعجاب النبى صلى الله عليه وسلم بفعله هذا ثم الخروج فى هذين التفسيرين عما نحن فيه قد يدفع بان المراد منهما الاشارة الى وجه التنزيل منزلة العدم لا بيان المراد بالرمى المثبت وبالرمى المنفى كذا نقل عن خط العصام وقوله يخرجه عما نحن فيه اذ لابد من اتحاد مورد الاثبات والنفى حتى يحتاج الى التنزيل (قوله فينبغى) أى يجب صناعة فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله أى اذا كان) أشار الى أن الفاء فى جواب شرط حذف مع فعله وفيه أن الذى يحذف مع فعله من أدوات الشرط ان باطراد بعد الطلب وبدونه بعد غيره كما يدل عليه اقتصارهم على تقديران لكن فى كلام الرضى ما يؤخذ منه صلاحية تقدير اذا وعليه يتخرج كلام الشارح وغيره وأما حذف أداة الشرط فقط فقيل متفق على منعه ولو كانت ان وقيل جوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل ان كان مضارعا وانظر لم يعد الشارح الفاء عند اعادة ينبغى ولو قدر الشرط وفعله قبل قوله فينبغى لم يحتج لاعادة ينبغى أفاده يس وظاهر أن الجزاء يتسبب عن الشرط بملاحظة مقتضى البلاغة اذ يتسبب عن كون قصد المخبر على قانون البلاغة افادة المخاطب أن ينبغى اقتصاره على محصل الافادة فاندفع ما فى الحفيد وجعل الفنرى قوله اذا كان الخ اشارة الى أن الفاء تفريعية ويوضحه قول بعضهم ان فينبغى الخ لازم نتيجة قياس تركيبه مقصود المخبر بخبره افادة أحد الامرين وافادة أحدهما تحصل بقدر ما يحتاج من التركيب ويلزم أن يقتصر على ذلك بمقتضى البلاغة وحاصله أنه تفريع على ما سبق من غير تقدير شرط بل بتقدير كبرى (قوله أن يقتصر) بالبناء للمفعول أو الفاعل وقوله من التركيب أى من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أى لا يزيد ولا ينقص وقوله حذرا من اللغو أى ولو حكما كما فى الكلام الناقص فالتعليل شامل له اه من سم وكتب أيضا قوله على قدر الحاجة أى على مقدار حاجة المخبر فى افادة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب فى استفادتهما اه أطول (قوله حذرا عن اللغو) اعترضه الحفيد بأنه انما يظهر علة لعدم الزيادة على القدر المحتاج اليه لا لعدم النقصان عنه مع أن الاقتصار على قدر الحاجة معناه الاتيان بقدرها من غير زيادة ولا نقص فيكون التعليل أخص من المدعى وأجاب بان الكلام اذا نقص على قدر الحاجة كان غير مفيد فيصدق عليه أنه لغو فالعلة أيضا عامة وكتب أيضا ما نصه علة ليقتصر لا لينبغى لاختلاف الفاعل اه يس (قوله فان كان الخ) تفصيل لما أجمله بقوله فينبغى أن يقتصر الخ (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقايسة اه ع س وقال فى الاطول قيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه انما يحسن حفظت التوراة لمن يخلو ذهنه عن أنك عالم أما المنكر والمتردد فى علمك فلا يحسن أن يقال له انك حفظت التوراة لانه ظاهر فى تأكيد الحفظ لا العلم به والظاهر حينئذ انى عالم بحفظك التوراة الى آخر ما قال فتأمله فانه قابل للمناقشة كيف وقد صرح بعد بان المؤكد وان كان وضعه للحكم يستعمل للازمه أيضا (قوله أى لا يكون) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها وقوله ولا مترددا فى أن النسبة الخ أشار به الى أن ضمير فيه يرجع الى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها ففى كلامه استخدام وقوله وبهذا تبين فساد ما قيل الخ ومبنى كلام هذا القائل واعتراضه على المصنف على أن الحكم فى الموضعين بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها هذا ويصح أن يكون الشارح أشار الى أن فى كلام المصنف مضافا مقدرا فى قوله من الحكم أى من علم الحكم أى ادراكه ولم يرتض جميع هذا عبد الحكيم على المطول وعبارته قوله خالى الذهن عن الحكم المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما فى السابق أعنى قوله افادة الحكم واللاحق أعنى قوله والتردد فيه فان التردد انما هو فى الوقوع واللاوقوع دون الايقاع والانتزاع وكذا الانكار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو عن الاذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فان الاذعان والتردد متنافيان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر فظهر فساد ما سبق الى بعض الاوهام وأن

(فينبغى) أى اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغى (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو (فان كان المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى لا يكون

(قوله لدفع اعجاب النبى) فيه نظر اذ النبى معصوم لا يحصل منه مثل ذلك حتى يدفع عنه قاله بعض مشايخنا (قوله بعد الطلب) نحو قل تعالوا أتل ان تأتوا أتل وقوله وبدونه أى بدون اطراد بعد غير الطلب نحو يا عبادى الذين آمنوا ان أرضى واسعة فاياى فاعبدون أى ان أردتم العبادة فاياى الخ ثم ان كان المراد بعدم اطراده عدم الكثرة وان كان قياسيا فالامر ظاهر وان كان المراد أنه سماعى فلا يستقيم حمل المتن على حذف ان وفعل الشرط لان ما فى المتن ليس من المسموع (قوله صلاحية تقدير اذا) أى فيما اذا كان المقام للتحقيق نحو زيد فاضل فأكرمه أى اذا كان فاضلا فأكرمه وقوله وعليه يتخرج الخ أى ان كان المراد بعدم الاطراد عدم الكثرة لا عدم القياسية

مبناه عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم وأن ما قيل أن مبنى كلام الشارح على الاستخدام بإرادة الايقاع عن
لفظ الحكم والوقوع عن ضميره أو على إرادة الخلو عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ كيف
وانه صرف للمتن عن الظاهر مع أنه لا حاجة الى ذلك اهـ وهو نفيس الا أن الاضراب فى كلام الشارح على
ما ذكره غيره أوقع منه على ما ذكره لان مدار التنافى المذكور بعد الاضراب على أن معنى حصول الحكم
الاذعان به وهذا مفهوم مما قبل الاضراب على ما ذكره عبد الحكيم فلا يكون كل مما قبله وما بعده مستقلا
عن الآخر عليه بخلاف ما ذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال الفنرى ويرد على الشارح أن مراد هذا القائل
أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بذكر الحكم مرادا به وقوع النسبة أو لا وقوعها بناء على أن
خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق به وعدم تصوره اياه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح لا يدفعه بل
جوابه أن خلو الذهن عن تصور الحكم ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب الحكم ولم
يتوجه الى حالة ولم يلتفت الى شئ وراء تصوره كان فى حكم خالى الذهن وما ذكره ذلك القائل يقتضى أن
الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصوره أيضا وليس بصحيح اهـ مع بعض تصرف وأجاب غيره
بان المتبادر من خلو الذهن عن الحكم خلوه من التصديق به فجعله شاملا للخلو عن تصوره ارتكاب لخلاف
الظاهر من غير ضرورة والذى تعورف تعلق التصور به هو النسبة الحكمية وقوله كان فى حكم خالى الذهن
استوجه الصفوى جعله كالشاك تدبر (قوله عالما بوقوع النسبة الخ) عبر بالمركب التقييدى مع أن المراد
أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة للتنصيص على أن الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع أو
اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أو لا بخلاف الخلو عن التردد فانه لا بد فيه من تصور النسبة ولذا قال فى أن
النسبة هل هى واقعة أم لا بذكر الاستفهام بعد النسبة اهـ عبد الحكيم وفى كون الخلو عن التردد لا بد فيه من
تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لا بد فيه من تصورها كعلم الحكم (قوله أم لا) منقطعة كأن المتردد
ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر فى الرضى قال سيبويه أم فى قولك أزيد عندك
أم لا منقطعة كان السائل ظن أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن فى أنه ليس عنده فقال أم لا
وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك فلا بد
أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا اضراب اهـ واذا
كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل فيه الاقدام
اهـ من عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله منقطعة ما نصه فاندفع بهذا الاعتراض بانه تقرر فى كتب
النحو أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل كذا فى الفنرى
اهـ (قوله وبهذا) أى التقرير (قوله فلا حاجة الى ذكره) أى التردد (قوله بل التحقيق الخ) أى فلا يستلزم
الخلو عنه الخلو عن التردد فيه وان أريد به واحد فى الموضعين اذ الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن
المنافى الآخر اهـ سم يعنى انه لا يستلزم الخلو عن الحكم الخلو عن التردد فيه وان أريد به فى الموضعين وقوع
النسبة أو لا وقوعها لان الحكم والتردد فيه متنافيان اذ لا يجتمعان لان حصول الحكم الاذعان به وهو ينافى
التردد فيه والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر فقول الشارح بل الخ جواب ثان قاله بعضهم
وكأن هذا تحقيق لما وضحه عبد الحكيم تنبه وكتب على قوله لان الحكم والتردد فيه متنافيان ما نصه
لكن ان أريد بالحكم ما يتناول غير الجازم فالمنافاة ممنوعة اهـ يس وكتب أيضا قوله بل التحقيق الخ هذا
الاضراب للانتقال والترقى من افساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن
الحكم على اختلاف التقادير السابقة الى افساده بوجه آخر هو تنافى الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى
استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم تدبر وكتب أيضا ما نصه أشار الى أن ما اقتضاه
ما قبل من عدم تنافيهما غير تحقيق وقد حذف لفظ التحقيق من المطول (قوله متنافيان) أى لا يجتمعان
حصولا قط (قوله استغنى) أى وجوبا اهـ سم (قوله على لفظ المبنى للمفعول) كتب بخطه قدس سره على

عالما بوقوع النسبة أو
لا وقوعها ولا مترددا فى أن
النسبة هل هى واقعة أم لا
وبهذا تبين فساد ما قيل ان
الخلو عن الحكم يستلزم الخلو
عن التردد فيه فلا حاجة الى
ذكره بل التحقيق أن الحكم
والتردد فيه متنافيان
(استغنى) على لفظ المبنى
للمفعول

(قوله عبر بالمركب
التقييدى) يطلق المركب
التقييدى على ما عدا
الاسنادى فيشمل الاضافى
(قوله سواء تعلق العلم) أى
التصور (قوله فانه لا بد الخ)
أى فان الخلو من التردد لا بد
فيه من تصور النسبة (قوله
منقطعة) أى فليست معادلة
لهل بل هى استفهام آخر
(قوله وهذا اضراب) الذى
فى عبد الحكيم وهذا معنى
الانقطاع والاضراب (قوله
وكأن هذا تحقيق الخ) أى
فما بعد الاضراب ليس
مستقلا عما قبله على رأى
عبد الحكيم

(عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا (وان كان) المخاطب (مترددا فيه) أي في الحكم (طالبا له) بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أولا وقوعها (حسن تقويته) أي تقوية ذلك الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز أنه انما يحسن التأكيد اذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أي توكيد الحكم (بحسب الانكار) أي بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة له

(قوله واما الشرطية) أي لافادتها التعليق على محقق اذ المعنى مهما يكن من شيء وقوله وحروف التنبيه أي لاشعار التنبيه الى الشيء بأنه محقق وقوله والزيادة أي حروف الزيادة أي الحروف الزائدة فانها تزاد للتأكيد وليست موضوعة له (قوله في التأكيد بان خاصة) في شرح المفتاح ما يفيد أن ذكران في كلام الشيخ لمجرد التمثيل أفاده عبد الحكيم

لفظ المبنى للمفعول هو الرواية وكأنه أوفق بقوله حسن تقويته ووجب توكيده حيث لا يتعرض للمتكلم أو المخاطب أو الكلام ولو قيل استغنى لاحتمل عود الضمير للخبر والمخاطب والكلام اهـ حفيد على المطول وكتب أيضا ما نصه نائب الفاعل الجار والمجرور (قوله عن مؤكدات الحكم) كان ونون التوكيد واللام واسمية الجملة وتكريرها والقسم وأما الشرطية وحروف التنبيه والزيادة اهـ من يس وكتب أيضا قوله عن مؤكدات الحكم احترازا عن مؤكدات الطرفين كالتأكيد اللفظي والمعنوي فانها جائزة مع الخلو عما ذكر اهـ ع س اهـ سم (قوله حيث) هي هنا تعليلية اهـ بربي (قوله وجده) أي الحكم الذهني (قوله مترددا فيه) جعل الحفيد الظن الذي في عرضة الزوال كالتردد (قوله طالبا له) أي للحكم بمعنى الايقاع والانتزاع ففيه استخدام لانه في قوله فيه أي في الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع اهـ سم والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله بأن حضر الخ) تصوير لقوله مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) أي الوقوع واللاوقوع اهـ سم وطرفاه الموضوع والمحمول (قوله بمؤكد) أي واحد فلو زاد أو لم يؤكد لم يستحسن اهـ يس (قوله لكن المذكور) أي فيكون منافيا لما ذكره القوم وجمع بأن شرط الشيخ الظن في التأكيد بان خاصة لانه انما في التأكيد كان على علم وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها فلا تنافي ويرد هذا الجمع آية انهم مغرقون فان فيها التأكيد بان للتردد كما سيأتي (قوله ظن الخ) قيل أراد بالظن أن له ميلا ما الى الجانب الآخر من غير أن يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المتردد في المنكر اهـ فنري وكتب أيضا قوله ظن فان كان له شك أو وهم لم يحسن التأكيد فلا يؤتى به (قوله بحسب الانكار) قال في الاطول أي بقدر الانكار أي زائدا على قدر ما للسائل بالغا ما بلغ على حذو الانكار فله فائدتان احداهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد المتردد وثانيتهما أنه يتفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشارح على بيان الفائدة الثانية يرشدك الى ما ذكرنا جواب أبي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي حين سأله قائلا اني أجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد وذلك أن قال بل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه وما ذكره المصنف في قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون من أنه أكد اثبات البعث تأكيدا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر بل غايته أن يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه تنبيها على ظهور أدلته وسيزيد رشدك بالتأمل في أجوبة رسل عيسى عليهم السلام وبهذا عرفت أن في قوله وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يقال نجد في مقام الاخبار من غير الجواب ورد الانكار ان عبد الله قائم وفي مقام رد الانكار عبد الله قائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون التأكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت اذا تعارض التأكيد والانكار تساقطا فبقي أصل الخبر مفيدا اهـ مع بعض حذف وأقول يمكن أن يكون قول الشارح يعني يجب زيادة الخ اشارة الى اشتراط الزيادة على قدر تأكيد المتردد بأن يراد زيادته على قدره (قوله قوة وضعفا) أي لا عددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوتهما والثلاث أربع لقوة الثلاثة كما في الآية فان التأكيدات أربع والانكارات ثلاث لقوتها قاله بعضهم وكتب على قوله فقد يطلب الخ ما نصه يقتضي أن الاصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الحفيد والفنري وفيما نقلناه عن الاطول خلافه (قوله يعني الخ) أشار بهذا الى تقدير مضاف في المتن يتعلق به قوله بحسب والتقدير وجب زيادة توكيده وغرضه منه الفرار من تعلق قوله بحسب بقوله وجب لان الوجوب لا يتفاوت ولا يتعدد لانه اللزوم وهو شيء واحد وتعلقه به يقتضي تفاوته وتعدده وفيه نظر من وجهين الاول أن الوجوب يتفاوت ويتعدد بحسب المتعلق والثاني انه على صنيع الشارح يكون كلام المتن قاصرا عن افادة وجوب أصل التأكيد أي أول مرتبة فقد جلب لنا هذا التقدير اعتراضا وما قيل ان

المرادزيادةالتأكيدأي على أصل الكلام فيصدق بأصل التأكيد والزائد على أصل التأكيد فيدفعه قوله
ازدياد الانكار فلا علق قوله بحسب الانكار بقوله توكيده لا استغنى عن التقدير وسلم من هذا كله نعم
ان مشينا على ما في الاطول من وجوب زيادة التأكيد في الانكار على التأكيد في التردد كان المراد وجب
زيادة توكيده على التوكيد في التردد واندفع الوجه الثاني ولك أن تجعل قوله يعني الخ بيانا لما تضمنه قوله
بحسب الانكار زيادة على ما تضمنه قوله وجب توكيده وعلى هذا لا يرد على الشارح شئ فتأمل (قوله
كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم بولس بفتح الباء الموحدة وسكون
الواو وفتح اللام والمعجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذي عزز بهما بعد تكذيبهما وما في الشارح أنهم
شمعون ويحيى والثالث الذي هو بولس أو حبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح ونبه في
حاشية الكتاب اه أطول (قوله اذ كذبوا) ظرف لقول مقدر مفعول حكاية والاصل حكاية عن رسل
عيسى قولهم اذ الخ لا لقال ولا لحكاية اذ قول الله تعالى والحكاية ليساوقت التكذيب (قوله واسمية
الجملة) أي كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما توهم فانه لا يشترط في التأكيد كونها معدولة اه عبد الحكيم
(قوله مؤكدا بالقسم) لما ذكر في الكشاف أن ربنا يعلم جار مجرى القسم في التأكيد كشهد الله اه سم
(قوله ما أنتم الا بشر مثلنا) نفوا رسالتهم باثبات البشرية لهم لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا
واستشكل ذلك بأن البشرية انما تنافي بزعمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى والرسل كانوا يدعون
الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسلون من عند عيسى
كما يؤيده ما في الحفيد على المطول عن القرطبي أنهما قالا نحن رسولا عيسى وأجيب بأن الخطاب في
قوله ان أنتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم
تغليبا له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفي رسالته من الله تعالى ونظيره في الاشتمال
على التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى أهل بلد فيقولوا في ردهم ان حكمكم لا يجري
علينا اذ فينا من هو أعلى يدا منكم وبأن المقصود نفي الرسالة من عند عيسى أي أنتم بشر مثلنا فلا مزية
تفضيل لكم علينا فلا تستحقون لان تكونوا آمرين ناهين وقيل ان رسل عيسى أوهموا الكفار أنهم
رسل من عند الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله في وجوب اعتقاد ما يبلغ والتصديق به
كما يؤيده ما في الكشاف حيث قال فدعاهما أي رسولي عيسى الملك أي ملك أنطاكية فقال من أرسلكما
قالا الله الذي خلق كل شئ فجواب الكفار مبني على ما فهموه (قوله وقوله) أي المصنف اذ كذبوا أي
بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع أن المكذب في المرة الاولى اثنان فقط (قوله مبني الخ) هذا
التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني أعني في المرة الاولى بقوله
اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو في موضع المفعول بحكاية أي حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا في
المقالة الاولى وأما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح أو بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين
الوجهين دلالة على أن تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل
في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والفرق في اللفظ بين المرتين لا ينافي ارادة هذا المعنى اه
سم بحروفه وهو في الفنري وقوله في المرتين أي في شأن المرتين وقال في الاطول المراد اذ كذب بعضهم
كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ
أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ولحل الكلام وجه آخر للشارح المحقق
وهو أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة ثم قال وللفاضل المحشي للشرح وجه آخر وهو أن في المرة الاولى
وفي المرة الثانية متعلقان اما بقال أو بالحكاية لا بكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا ينافي كون
المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه أنه حينئذ لا يكون المحكي عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول للرسل
بعد تكذيب الاثنين فهم المحكي عنهم نعم يتجه أن المحكي عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد

تكذيب

(كما قال الله تعالى حكاية عن
رسل عيسى عليه السلام اذ
كذبوا في المرة الاولى انا اليكم
مرسلون) مؤكدا بان
واسمية الجملة (وفي) المرة
(الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم
لمرسلون) مؤكدا بالقسم
وان واللام واسمية الجملة
لمبالغة المخاطبين في الانكار
حيث قالوا ما أنتم الا بشر
مثلنا وما أنزل الرحمن من
شئ ان أنتم الا تكذبون
وقوله اذ كذبوا مبني على
أن تكذيب الاثنين

(قوله لا استغنى عن التقدير)
بل عن العناية بتمامها (قوله
نعم الخ) ستعلم أنه لا يناسب
الشارح (قوله واندفع
الوجه الثاني) لا يتم الاندفاع
الا ان أريد بازدياد الانكار
ما يشمل زيادته على التردد
(قوله بأن الخطاب في قوله ان
أنتم) المناسب للآية في قوله
ما أنتم اذ الكلام في أنتم
الا بشر مثلنا لا في ان أنتم الا
تكذبون لكن المحشي تبع
السيد كما يعلم مما يأتي (قوله
بناء على أن الرسالة الخ) أي
لبنائهم على أن الرسالة الخ
(قوله والفرق في اللفظ بين
المرتين الخ) أي حيث قال
في المرة الاولى وفي الثانية ولم
يجمعهما فيقل في المرتين

تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج فى توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبل اخبارهم فلكل وجهة هو موليها اه وقال بعضهم انما يحتاج الى البناء المذكور فى الشرح لو اقتصر على قوله فى المرة الاولى ولم يعطف عليه قوله فى المرة الثانية فحيث عطف يجعل انصباب تكذيب الثلاثة على مجموع المرتين اه وقوله وتوجيه الشارح وان استغنى عنه غير ظاهر لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد وبقى توجيه آخر وهو تعلق فى المرة الاولى بقولهم المقدر الذى تعلق به اذ كذبوا وهذا مثل توجيه السيد فتأمل (قوله تكذيب الثلاثة) لان ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب لانه عينه (قوله الضرب الاول) أى الخلو عن التأكيد والثانى هو التأكيد استحسانا والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله ابتدائيا) لكونه غير مسبوق بطلب أو انكار اه عبد الحكيم (قوله طلبيا) لانه مسبوق بالطلب وقوله انكاريا لانه مسبوق بالانكار (قوله فى الاول) أى فى الالقاء الاول كما فى ع ق لان القاء الكلام خاليا من التأكيد يقال له القاء أول بالنسبة لالقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد بالاول الضرب الاول لانه نفس الخلو عن التأكيد فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه وكذا يقال فى قوله فى الثانى وقوله فى الثالث وبعضهم جعل المراد بالاول فى كلامه أى الشارح خالى الذهن وبالثانى المتردد وبالثالث المنكر ويزول الاشكال عليه أيضا تأمل وفسر فى الاطول الضرب الاول بالكلام الملقى الى الخالى سواء نزل منزلة المتردد أو المنكر أولا ويلزم أن الثانى الملقى الى المتردد والثالث الملقى الى المنكر وقد يؤيده هذا قول الشارح أى على الوجوه المذكورة دون أن يقول على الاضرب والمراد المذكورة سابقا الا فى قوله ويسمى الضرب الاول الخ فلا يلزم على هذا ظرفية الشئ فى نفسه اذا أريد بالاول فى كلام الشارح الضرب الاول وهذا أحسن (قوله والتقوية الخ) الانسب والاخصر والتأكيد استحسانا (قوله ووجوب التأكيد) الانسب والتأكيد وجوبا (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفوى فى شرح الفوائد تحقيق المقام أن الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مر وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتنزيل شئ منزلة غيره والاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال والثانى خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراجه على خلاف مقتضاه (قوله مطلقا) أى خصوصا مطلقا (قوله كما فى صور الخ) هى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما (قوله وكثيرا) لقد أعجب حيث وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم منزلة الجاهل والمخرج على خلافه بخلافها اه أطول وكتب أيضا قوله وكثيرا الخ يعنى أن وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا اه مطول وانما قال ذلك لبعد كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه ونازع فى الاطول فى بعده وكتب أيضا على قوله وكثيرا ما نصه صفة لمفعول مطلق أو لظرف أو هو حال كما فى الاطول وكتب أيضا قوله وكثيرا ما يخرج الكلام الخ يلتبس كثيرا لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر باخراجه على مقتضاه فلا تظهر الفائدة فيحتاج الى قرينة تعين المقصود أو ترجحه فان لم توجد قرينة صح حمل الكلام على كل من الامرين بل بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يلتبس ببعض كما فى التأكيد مع السائل فانه يلتبس بالتأكيد مع المنكر اذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ وبعض صور اخراجه على خلافه يلتبس ببعض كما فى جعل الخالى بمنزلة السائل فانه يلتبس بجعله كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها والاصح الحمل على كل أفاده يس نقلا عن شرح الفوائد لكن ما ذكر من التباس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ببعض والتباس بعض صور اخراجه على خلافه ببعض مبنى على أنه يكفى للانكار الواحد تأكيد واحد والذى حققه فى الاطول كما قدمنا خلافه وأنه يجب زيادة تأكيده على قدر تأكيد السائل ولا التباس على هذا تدبر (قوله

تكذيب الثلاثة والا فالمكذب أولا اثنان (ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا و) يسمى (اخراج الكلام عليها) أى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا

(قوله لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد) صوابه توجيه العصام لان توجيه العصام والشارح متفقان على أن ضمير كذبوا اثنان فى الواقع على ما تقدم بيانه فى كلام العصام لا ثلاثة كما قاله السيد الذى هو المراد بالفاضل المحشى على ما قرره (قوله الانسب والاخصر الخ) وجه الاخصرية ظاهر ووجه الانسبية أن المقابل للخلو عن التأكيد المذكور قبل انما هو التأكيد لا التقوية بمؤكد ومثله يقال فى قوله الانسب والتأكيد وجوبا قاله بعض مشايخنا

مايخرج) الكلام (على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل اذاقدم اليه) أى الى غير السائل (مايلوح) أى يشير (له) أى لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس (استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا)

(قوله لكن بقى من تفصيله الخ) بقى أيضا من تفصيله جعل العالم كالخالى فانه لايدخل فى واحد مما ذكره ولا يقال جعل العالم كالخالى معلوم من قوله فيما سبق وقد ينزل العالم بهما الخ لما أتى أن مما سبق لا يغنى عن ذلك اذ بعد تجهيله تارة يعتبر خاليا وتارة سائلا وتارة منكرا (قوله ونحن سنجعله داخلا الخ) مثله فى الدخول فى ذلك جعل العالم كالخالى (قوله راجع للاول) فيه انه من الضرب الثالث على مايؤخذ من كلامه لامن الاول للمحشى (قوله ليس متأخرا عن الاخراج) أى بل هو عينه ان أريد الجعل اللفظى أو سابق عليه ان أريد الجعل النفسى

يخرج) المناسب لتعبير المصنف قبل بالاخراج دون التخريج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة (قوله فيجعل غير السائل) تفصيل لما أجمله فى قوله وكثيرا الخ لكن بقى من تفصيله جعل السائل كالخالى اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع عن التردد وكأنه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن سنجعله داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات النفى فترقب فانه من فوائدنا الشريفة اه أطول وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل هو راجع للضرب الثانى أعنى الطلبى وقوله ويجعل غير المنكر الخ راجع للثالث أعنى الانكارى وقوله ويجعل المنكر الخ راجع للاول أعنى الابتدائى وكتب أيضا قوله فيجعل الخ لايخفى أن الجعل ليس متأخرا عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن ارادته أو تجعل الفاء للتفصيل اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل متناول للعالم والخالى والمنكر الا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله فتنزيله منزلة الجاهل ودخوله فى قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لايغنى عن ادخاله فى هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل ولتنزيله منزلة الخالى مقام ولتنزيله منزلة السائل مقام ولتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله اذا قدم اليه مايلوح له بالخبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوح يستدعى جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملوح ربما يؤثر فى المنكر فيجعله مترددا فقول السيد ان المراد بغير السائل الخالى لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وداخل فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل فى قوله والمنكر كغير المنكر فيه أبحاث لاتخفى على مثلك قاله فى الاطول وقال أيضا مقتضى الظاهر أقسام ثلاثة الكلام مع الخالى والمتردد والمنكر وأقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالى أو المتردد أو المنكر والكلام مع الخالى المنزل منزلة المتردد أو المنكر لان الخطاب ينافى التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة أخويه والكلام مع السائل المنزل منزلتهما اه وكتب على قوله فيه أبحاث مانصه أى ثلاثة واحد فى قوله لان تقديم الملوح الخ وواحد فى قوله وأما تنزيل العالم الخ وهذان يؤخذان من كلام العصام قبل وواحد فى قوله وتنزيل المنكر الخ وحاصله أن اللائق التعميم هنا وتخصيص مايأتى لانه دفع للتكرار عند وقت الحاجة وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل مفهومه يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وسيجىء الكلام على تنزيل المنكر منزلة السائل اه سم وقد علمت مافيه مما نقلناه عن الاطول (قوله كالسائل) هو المتردد فى الحكم الطالب له المتقدم فى قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثانى وتقدم أنه يؤكد له استحسانا (قوله اذا قدم اليه الخ) قال فى شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ماهو الشائع فى الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا أو التنبيه على غفلة السامع اه عبد الحكيم (قوله فيستشرف) أى يكاد يستشرف كما ستعرفه وكتب أيضا قوله فيستشرف الخ قال فى الاطول ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وأن يكون موجبا للتردد احتاج الى تقييده بقوله فيستشرف له استشراف المتردد الطالب أى بالقوة القريبة من الفعل لأنه يصير مترددا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر اه (قوله أى للخبر) فاللام زائدة كما فى ردف لكم كما فى الفنرى وعبد الحكيم وفى الشرح اشارة له قال الفنرى أو الفعل مضمن معنى التهيؤ وكتب أيضا قوله للخبر أى لجنسه أو نوعه اه ع ق (قوله يعنى ينظر اليه) عبر بيعنى اشارة الى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرفى وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس) أى من شعاعها أو عبارة ع ق كالمتقى لشعاع الشمس وهى أوضح (قوله نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا) اكتفى المصنف فى تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع أنه الذى يدور عليه الانتقال الى الاغراق اشارة الى أن قوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا يكفى فى

التنزيل منزلة السائل لانه تكفى الاشارة الى جنس الخبر ولا تجب الاشارة الى خصوص الخبر اه أطول (قوله أى لاتدعنى الخ) قال فى الاطول ويحتمل والله أعلم النهى عن المخاطبة فى طلب العذاب لهم كما قال رب لاتذر على الارض من الكافرين ديارا يعنى لاتدعنى بعد لعذابهم فانه قد حكم عليهم بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فتكاد النفس تلتفت اليه وتتردد وبعد الجزم به أيضا يحتمل أن تتردد أيضا فى أنه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك فلذلك قال انهم مغرقون مؤكدا اه والحاصل أنه اذا نظر الى ولا تخاطبنى الخ فقط كان هناك اشارة الى جنس الخبر واذا نظر اليه مع واصنع الفلك كان هناك اشارة الى خصوص الخبر لا يقال فى قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على اغراقهم لا تلويح له فالمقام مقام علم اغراقهم لا التردد فيه لانا نقول مرادنا بالتلويح ما قابل التصريح وقوله تعالى واصنع الفلك ليس صريحا فى اغراقهم لانه يحتمل أن يكون الفلك لامر آخر غير عموم الماء الموجب لاغراقهم وأن يكون ذلك على سبيل التهديد فقوله واصنع الفلك لا يوجب علم اغراقهم (قوله واستدفاع) أى دفع فالسين والتاء زائدتان (قوله فهذا) أى قوله ولا تخاطبنى الخ (قوله بالخبر) أى بجنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب كما يشعر به كلام الشارح لا بخصوص الخبر وهو كونهم محكوما عليهم بالاغراق اذ ليس فى قوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا اشعار بخصوص ذلك نعم يشعر به مع ضميمة قوله تعالى قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح هنا لم ينظر الى ذلك أصلا تأمل لكن قد يتوقف حينئذ فى جعل جنس الخبر ملوحا به لان التلويح هو الاشارة الخفية والاشارة الى جنسه بقوله ولا تخاطبنى الخ ظاهرة وكذا الاشارة الى خصوصه بهذا القول مع ضميمة واصنع الفلك وأجيب بأن المراد بالتلويح ما قابل التصريح كما مر (قوله فصار المقام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرف كون المقام مقام الاستشراف كما قررناه لا وقوع الاستشراف بالفعل والا كان المقام ظاهريا لا تنزيليا وعلم من قولنا جنس الخبر أو نوعه أنه لا يجب أن يكون بحيث يتردد فى شخص الخبر ونوعه بل يكفى كونه بحيث يتردد فى الجنس فى صحة الجواب بالشخص مؤكدا لتضمنه للجنس اه ع ق (قوله مقام أن يتردد) أى صالحا لان يتردد وكتب أيضا قوله مقام أن يتردد الخ لا يخفى أن هذه العبارة لا تقتضى حصول التردد بالفعل فانه قال المحقق الرضى فى بحث وقوع المفعول المطلق لو قيل لزيد ضرب فهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف ما لو قيل لزيد أن يضرب فان معناه صحة وقوع الفعل منه وليس قطعا بوقوعه اه حفيد على المطول زاد فى حواشيه على المختصر ثم المناسب أن يكون الاستشراف أيضا بحسب الصلاحية فقط والا فالظاهر أنه مستلزم للتردد بالفعل الا أن يقال الاستشراف الى جنس الخبر لا الى خصوصه وكتب أيضا على قوله أن يتردد الخ ما نصه أى وليس هناك تردد بالفعل والا لكان اخراجا على مقتضى الظاهر اه سم (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق له أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مرادا بل المراد نوعه الذى هو العذاب (قوله غير المنكر) المراد به الخالى الذهن والسائل والعالم جميعا والظاهر أن المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر اه سم وكتب أيضا قوله غير المنكر أى انكارا يناسب التأكيد فدخل جعل المنكر الضعيف كالقوى كذا فى يس (قوله اذا لاح) وكذا اذا كان الحكم بعيدا عن القبول فالتقييد تقييد بما هو أكثر اه أطول (قوله من أمارات الانكار) المراد بأمارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكرا فى زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان تأكيد الكلام ظاهريا لا تنزيليا اه ع ق (قوله نحو جاء الخ) أى نحو قول حجل بن نضلة وهو بالفتح عم النبى صلى الله عليه وسلم وأما حجل الشاعر بالتحريك فهو عبد لمازن كذا فى الاطول وفى القاموس ان اسم حجل عم النبى صلى الله عليه وسلم مغيرة وكون حجل هذا من أعمامه يوجب أن نضلة الذى نسبوا حجلا اليه اسما لامه أو لقبا لعبد المطلب (قوله على العرض) أى عرض الرمح أى جاعلا عرضه جهة الاعداء لا طوله فلم يجعل سنانه جهة الاعداء لا على طوله جاعلا سنانه جهتهم بل جاء واضعاله على فخذيه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح (قوله لكن

أى لاتدعنى يا نوح فى شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا فقيل (انهم مغرقون) مؤكدا بان أى محكوم عليهم بالاغراق (و) يجعل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) أى ظهر (عليه) أى على غير المنكر (شئ من أمارات الانكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه) أى واضعا الرمح على العرض فهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا لكن

(قوله ولا تجب الاشارة الى خصوص الخبر) بل تارة تحصل كما فى الآية اذا نظرت لقوله واصنع الفلك وتارة لا كما فى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم فان فى صل عليهم تلويحا الى جنس الخبر وهو أن فى صلاته عليه السلام منفعة لهم (قوله كان هناك اشارة الخ) أى لا تصريح بالجنس لاحتمال أن المراد اصنع الفلك لركوبها فى البحر للارتحال (قوله والظاهر أن المثال الخ) هو منه قطعا كما لا يخفى فان كل أحد يعلم ان المحاربين فيهم سلاح (قوله المراد بأمارات الانكار الخ) كلامه بظاهره لا يفهم والمقصود أنها أمارات فى زعم المتكلم لولا ما عنده من العلم بأن هذا الشخص غير منكر لا أنها أمارات من غير معارض فافهم

بجيشه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح) مؤكدا بان وفى البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء كأنه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه (و) يجعل (المنكر كغير المنكر اذا كان معه) أى مع المنكر (ما ان تأمله) أى شئ من الدلائل

بجيشه) أى للحرب (قوله أمارة أنه يعتقد الخ) أى لانه على عادة من ليس متهيأ للحرب وكتب أيضا قوله أمارة أنه يعتقد الخ كونه أمارة على ذلك باعتبار حال شقيق فى زعم الشاعر كما أفاده ع ق والا فوضع الرمح على العرض قد يكون لشدة شجاعته وعدم مبالاته بالاعداء فيحتمل أنه ينكر وجود مقاوم له فيهم تحمل رماحه عمل رمحه فيكون المعنى أن فيهم رماحا تعمل عمل رمحك فيكون التأكيد ظاهر بالاتنز يليا وقد يكون لعدم اعتقاد أن فيهم رماحا لا الاعتقاد أن لا رماح فيهم فيحتمل أنه منزل منزلة السائل لا منزلة المنكر فظهر اندفاع الاعتراض بهذين الاحتمالين على أن المثال يكفى فيه الاحتمال ويكفى احتمال الانكار مرجحا أنه أنسب بزيادة تغيير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كاحمر وحمر (قوله وخوطب خطاب التفات) أى من الغيبة الى الخطاب اذ الاصل أن يقول ان بنى عمه لان الاسم الظاهر ومنه شقيق من قبيل الغيبة وكتب أيضا قوله وخوطب خطاب التفات اعلم أنه ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام ففى الكلام التفاتان أحدهما من الخطاب الى الغيبة فى قوله جاء شقيق على ما ذهب اليه السكاكى اذ مقتضى الظاهر جئت ثانيهما على العكس فى قوله ان بنى عمك الخ وان لم يكن حاضرا فالثانى فقط وقيل لا التفات على هذا الاحتمال أصلا فان قوله ان بنى عمك الخ لا يرتبط بما قبله الا بتقدير فقلت له ان الخ فهو معتبر ولا بد فى الكلام منه وحينئذ فلا التفات أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يجعل الشخص بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا ألا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط بذكر الاوصاف (قوله مؤكدا بان) لم يقل واسمية الجملة لما ستعرفه من أن مؤكديتها عند قصد التأكيد بها ولم يتحقق هنا (قوله تهكم واستهزاء) كان سياق الكلام من الشاعر يدل عليهما والا فالبيت يحتمل النصح والنهى عن عدم التهيؤ لحرب الاعداء وعدم الجزم فى هذا الامر وكتب أيضا قوله تهكم واستهزاء لا يخرج الكلام بذلك عن التنزيل المذكور كما فى الحفيد وغيره لكن بذلك يصير التقييد بعرض الرمح لمجرد بيان الواقع لان حمل الرمح على أى وجه كان أمارة على اعتقاده أن لا رماح فيهم على ما للمرزوقى فتدبر (قوله كأنه يرميه) أى ينسبه (قوله لفت الكفاح) ظرف أى جانبه وجهته أى لما انصرف الى جانبه وجهته وكتب على قوله الكفاح ما نصه أى المحاربة (قوله على طريقة) متعلق بقوله تهكم واستهزاء (قوله على طريقة قوله) أى قول أبى ثمامة البراء بن عازب الانصارى ومحرز الذى قال له لما التقوا تنكب رجل من بنى ضبة ومفعول تنكب محذوف والتقدير تنكب القتال مثلا أو المقاتلين أى اعدل عن طريقهم لا يقطرك الزحام بجزم يقطرك فى جواب الامر أى يلقك على أحد قطريك أى جانبيك لضعف بنائك وعدم غنائك يسخر منه ويرميه بأنه لم يباشر الشدائد الخ اه من شرح ديوان الحماسة وفى الحفيد التنكب التجنب والزحام المزاحمة اه أى مزاحمة الجيش بخيلها عند القتال وفى ع ق لا يقطرك الزحام أى لا يلقيك على قفاك اه وهو مخالف للتفسير المتقدم عن شرح الحماسة الموافق له ما فى الحفيد وغيره فتأمل (قوله أن يداس) هذه النسخة أولى من نسخة يدس (قوله لقلة غنائه) أى نفعه وقوله وضعف بنائه أى بنيته وبدنه (قوله ويجعل المنكر) ويجرى مجرى المتردد وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر ان نزل منزلة الخالى لم يؤكد وان نزل منزلة السائل أكد استحسانا ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى القاء الخبر اليه اه سم أى لانه يقتضى عدم الخطاب اه يس فالمراد بغير المنكر الخالى والسائل وكتب أيضا قوله كغير المنكر يمكن أن يجعل متناولا لضعيف الانكار فيراد بالمنكر القوى الانكار وجعله كضعيفه بعدم زيادة التأكيد له كذا فى يس وكتب أيضا قوله كغير المنكر الظاهر كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع الضمير اه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه الخ بحث العصام فى أطوله أنه يحتمل أن يكون الكلام حينئذ من قبيل جعل ما معه من قبيل المؤكد فى ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا بد له من مزيل الانكار تأكيدا كان أو غيره (قوله تأمله) أى تأمل فيه لان التأمل النظر فى الامر اه أطول (قوله من الدلائل) من تبعيضية فيكفى بعضها ولو واحدا

(قوله فيحتمل أنه منزل منزلة السائل) فيه أن الجانى للحرب المتردد فى سلاح العدو على فرض أن ذلك يقع لا يترك التهيؤ للحرب والالتفات الى السلاح فكيف ينزل منزلة المتردد عند ترك النهى على أن الجانى للحرب لا يكون خالى الذهن عن تصور السلاح للعدو

(قوله والشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها الا ما لا يشملها فهو كالتفسير للدلائل كذا فى يس (قوله ارتدع عن انكاره) بان ينتقل الى مرتبة المتردد أو خالى الذهن اه أطول (قوله أن يكون معلوما له) قال فى الاطول ولو بالقوة القريبة من الفعل اذ يكفى فى التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وكتب أيضا على قوله معلوما له ما نصه من الادلة العقلية وقوله مشاهدا عنده من الادلة الحسية وكتب أيضا قوله معلوما ومشاهدا عنده استشكل توقف الارتداع على التأمل حينئذ ويمكن دفعه بأن المراد بالدليل ما اصطلح عليه أرباب الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى قال فى شرح الفوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط مقدمات صحيحة بوجه صحيح توصله الى الارتداع أو أن يتفطن للاندراج فينتقل اه من يس وكتب على قوله ما اصطلح عليه الخ ما نصه أى لا ما اصطلح عليه أرباب الميزان وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر (قوله كما نقول) ما مصدرية (قوله من غير تأكيد) يرد عليه أن اسمية الجملة تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ورد الجواب بأنها انما تفيده اذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهى انما تدل عليهما فى هذا المقام بأنه بمعزل عن التحقيق لان كلا من مقدمتى دليله ممنوع وبعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم افادة التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب ورد الجواب بأنها انما تفيده اذا انضمت الى غيرها من المؤكدات بمخالفته لتصريح الايضاح بان فى قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبى بان زيدا قائم وأنه مؤكد تأكيدا واحدا أو لتصريح الفاضل الابهرى وغيره بان فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيدا واحدا اه وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط فى كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية وفى الفنرى فى الجملة الاسمية اعتباران اعتبار افادتها أصل الحكم الدوامى واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل لضرورة أداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى فلا منافاة (قوله وقيل الخ) وجه ثان فى معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان فى معنى ما والحاصل أن فى معه وجهين وفى ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده الخ) أى لان وجوده المجرد عن علمه لا يكفى فى الارتداع المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم المتأمل فيه وأجيب بان اعتبار العلم مأخوذ من التأمل لاستلزامه علم المتأمل فيه وكتب أيضا قوله لان مجرد وجوده الخ لا يخفى أن المفهوم من عبارة المصنف على هذا القيل أن التأمل فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو قال لان مجرد وجوده لا يكفى فى ترك التأكيد له كما يستفاد حينئذ من العبارة لكان تاما هذا حاصل كلام الحفيد وعبارة الجربى قوله لان مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع لامكان أن يكون الشئ موجودا فى نفس الامر ولا يكون مشاهدا ولا معلوما له فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه فلا يكفى فى الارتداع وجوده فى نفس الامر اه وبه يجاب عن اعتراض الحفيد ثم رأيت سم نقله عن الخطائى ثم قال وكان حاصل توجيه الخطائى لاعتراض الشارح أنه ليس مراد الشارح الاعتراض على هذا القيل بانه يلزم عليه أن يكون الارتداع مرتبا على مجرد الوجود فى نفس الامر حتى يرد عليه الاعتراض بانه لا يلزم عليه ذلك وانما اللازم عليه ترتب الارتداع على التأمل لانه الفرض كما قال المصنف ما ان تأمله ارتدع وانما مراد الشارح أن مجرد الوجود لا يكفى فى الارتداع بل لا بد فيه من التأمل والتأمل انما يكون فى المعلوم فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له اه ثم نقل اعتراض أستاذه ع ش على هذا التوجيه فراجعه (قوله لان المناسب الخ) فيه اشارة الى صحة هذا القيل ولعل وجهه الحذف والايصال والاصل ان تأمل به فحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل اه يس (قوله نحو لا ريب فيه) فى كونه غير مؤكد نظر لان لا التى لنفى الجنس للتأكيد وكذا اسمية الجملة كما صرحوا

والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشئ (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تأمله شئ من العقل وفيه نظر لان المناسب حينئذ أن يقال ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب فيه)

(قوله ولو بالقوة القريبة من الفعل) أى بحيث يحصل العلم بأدنى الالتفات وهو غير ما اختاره الشارح وغير ما رده (قوله استشكل توقف الارتداع الخ) أى لانه لا يتخلف علم المدلول عن علم الدليل اه شيخنا (قوله قال فى شرح الفوائد الخ) هذا الجواب أعم من الاول لشموله المنطق فقد يغفل المستدل عن الاندراج فيحتاج للتأمل اه شيخنا (قوله فى هذا المقام) أى مقام تحويلهما عن الفعلية (قوله كما هو ظاهر كلام المجيب) أى لا نص فيه كما لا يخفى

بذلك والجواب لانسلم أن لاالتأكيد الحكم الذى الكلام فيـه بل لتأكيد المحكوم عليه وليس الكلام فيه واسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا اهـ سم قال يس وما قاله من أن لا لتأكيد المحكوم عليه هو الحق وبناء الاسم معها لافادة العموم لا يقتضى الا ذلك فقول ابن مالك ومن تبعه لا لتأكيد النفى كما أن ان لتأكيد الاثبات مشكل لان ان أكدت الاثبات المستفاد من الجملة قبل دخولها ولا نفى قبل لاحتى تؤكده وكتب على قوله لا يقتضى الا ذلك ما نصه لان العموم الذى تفيده فى المحكوم عليه (قوله ظاهر هـذا الكلام) أى المتبادر من ايراده بعد القاعدة أعنى جعـل المنكر كغير المنكر أنه مثال لها (قوله وترك التأكيد لذلك) وكان مقتضى الظاهر أن يقال انه لاريب فيه (قوله وبيانه) أى بيان كونه مثالا (قوله ليس القـرآن بمظنة للريب الخ) أى وليس معناه على نفى الريب بالكلية أى أن أحدا لا يرتاب فيه لانه يلزم علـيه الكذب لوقوع الريب فيه وكثرة المرتابين فانكار نفيه حق فلا يكون حقه التأكيد لرد هذا الانكار حتى يكون تركه للتنزيل بل المعنى أنه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه ولا ينبغى الارتياب فيه (قوله وهـذا الحكم) أى كون القرآن ليس بمظنة للريب الخ (قوله من المخاطبين) أى من يتوجه اليه الكلام ويقصد منـه وقد خوطب كل انسان بل الجن أيضا بهـذا الكلام ليصدقوا بالقرآن ويعلموا كونه من عند الله وان كان المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبى عليه الصلاة والسلام كما تدل عليه الكاف فى ذلك وفى قوله ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك فاندفع ما قيـل ان المخاطب بهذا الحكم هو النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين وهم غـير منكرين له فلا يجب تأكيده فان منشأه عدم الفرق بين معنى المخاطب أعنى من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليـه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان المخاطب هو النبى وأصحابه صلوات الله عليهم أجمعين لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه اهـ عبد الحكيم على المطول رحمه الله تعـالى (قوله لكن نزل الخ) أى فلذلك ألقى الخبر غير مؤكد (قوله لما معهم من الدلائل) ككونه معجزا وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات الباهرة (قوله والاحسن الخ) اعلم أن حاصل الاول أن المنفى ليس نفس الريب بل كون القـرآن محلا للريب ومظنة له خطابا لمنكرى ذلك وحاصـل الثانى أن المنفى نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة به ومما يدل على أحسنيته قول المصنف وهكذا اعتبارات النفى فانه مشعر بأن ما تقدم متمحض للاثبات اهـ سم وأيضا فهو لا يحوج زيادة على التـنزيل الى تأويل بخلاف الاول فانه يحوج زيادة على التنزيل الى التأويل المتقدم أعنى كون المراد نفى أن القرآن محل للريب ومظنة له (قوله انه نظير) أى لا مثال أى نظير لما نحن فيه أعنى جعل المنكر كغير المنكر وقوله لتنزيل اللام فيـه للاجل أى لاجل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه فى كل منهـما بناء على وجود ما يزيله أو اللام بمعنى فى فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بناء على جعل اللام صلة نظير بان المراد من النظير ما قابل المثال بدليل مقابلته به مع أن ما هنا مثال للتنزيل المذكور حقيقة لا نظير بالمعنى المقابل للمثال (قوله تعويلا) أى اعتمادا (قوله لذلك) أى تعويلا واعتمـادا على ما يزيل انكارهم لو تأملوه اهـ جربى (قوله وهكذا) عطف على مقدر ينبئ عنه السـياق كأنه قيـل هذا الذى ذكر اعتبارات الاسناد فى صورة الاثبات اهـ حفيد وفيه اشارة الى معنى عبارة المصـنف وهكذا اعتبارات الاسـناد فى صورة النفى وكتب أيضا قوله وهكذا اعتبارات النفى أشار فى المطول الى اعتراض على هذا الكلام ودفعه حاصل الاعتراض أنه لا حاجـة الى هذا الكلام لان الاعتبارات المذكورة فيمـا سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا تخصيص لشئ منها بالاثبات حتى يحتاج الى ذكر اعتبارات النفى انما وقع التخصيص فى الامثلة وحاصل الدفع أنه لما كانت الامثلة المذكـورة للاعتبـارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه على وجه خيف توهم اختصاص تلك الاعتبارات بالاثبات سيما مع ايراد مثال لنوع واحد من النفى فأتى بهذا الكلام لدفع هذا التوهم وقال فى الاطول الاظهر أن هكذا اشارة الى أمثـلة الاثبات يعنى كأمثلة الاثبات أمثلة النفى فمن أحاط بها سهل عليـه استخراج أمثلة النفى وهذا أوفق بعبارة الايضاح ثم قال ولعبارة الكتاب احتمـال فى

ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعـل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه أن معـنى لاريب فيه ليس القرآن بمظنـة للريب ولا ينبغى أن يرتاب فيه وهـذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهـم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيـــه والاحسن أن يقال انه نظير لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عـدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عـدمه لذلك حتى صح ترك التأكـيـد (وهكذا) أى مثل

(قوله بل لتأكـيد المحكوم عليه) لان لا هـــذه تفيد استغراق النفى والاستغراق راجع للمحكوم عليـه بمعنى أنه لا يخرج شئ من أفراده قاله بعض المشايخ (قوله لان ان أكدت الاثبات الخ) لو قال وأيضا ان أكدت الخ لكان مناسـبا فان وجه اشكاله علم قبـل (قوله فانه مشعر بأن ما تقدم الخ) أى ولو جعل مثالا لكان ما تقدم ليس متمحضا للاثبات بـل بعضه اثبات وهو ما عدا المثال الاخـير وبعضه نفى وهو المثال الاخير

نفسه جدير بان يقطع لاجله النظر عن رعاية مطابقته لما فى الايضاح والمفتاح فى هذا المقام وهو أن باقى
اعتبارات النفى مع وجود الشئ مثل ما مر فان كل ما مر نفى لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل
منزلة الخالى كما أشرنا اليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجه ومثل وما رميت اذ رميت اه (قوله اعتبارات
الاثبات) يعنى من ترك التأكيد مع الخالى والتأكيد استحسانا مع المتردد ووجوبا بقدر الانكار مع المنكر
(قوله من التجريد) وكذا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم ولعل الشارح أشار الى ذلك
بقوله وعلى هذا القياس (قوله ما زيد بقائم) الباء فى خبر ليس من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى
اه سم لكن قال يس الباء فى خبر ليس ليست من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى بل من
مؤكدات المحكوم به لكن يؤيد الاول قول النحاة ما زيد بقائم جواب ان زيدا قائم تأمل اه بحروفه (قوله
سواء كان انشائيا أو اخباريا) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبرى اه
مطول قال عبد الحكيم قوله لئلا يعود الخ يعنى لو ذكر المضمر لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد
الخبرى لانه المذكور صريحا فعدل عنه الى الظاهر فيكون هذا العدول قرينة على أن المراد به غير الاول
وقولهم المعرفة اذا أعيدت معرفة كان الثانى عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة
المغايرة نص عليه فى التلويح ويجىء فى بحث التشبيه أيضا اه بحروفه وكتب أيضا قوله سواء كان
انشائيا أو اخباريا اعترض بقصوره على الاسناد التام لاختصاص الاخبار والانشاء به مع أن الحقيقة
والمجاز العقليين يجريان فى الناقص أيضا كاسناد المصدر الى ما أضيف هو اليه فى نحو أعجبنى انبات الله
البقل وأعجبنى انبات الربيع البقل وأجاب الحفيد بان المراد بالاسناد الانشائى والاسناد الخبرى ما فى
الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أولا اه بقى أن الحقيقة والمجاز العقليين لا يختصان بالاسناد بل
يجريان فى التعلق نحو أجريت النهر كذا فى الاطول ويمكن أن يجاب بأن يراد بالاسناد ما يشمل التعلق تأمل
وكتب أيضا ما نصه قال الفنرى لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعنى المجاز غير مختص بالخبر يدل على
أن مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبرى لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص
لانا نقول بل هو ازالة لما عسى أن يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفولا عما استمر
عليه دأب المصنف فى مثله فليفهم (قوله منه حقيقة عقلية) اختلف فى الحقيقة والمجاز العقليين قال
المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر
كلام الشيخ عبد القاهر فى مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد وهو ظاهر ما نقله
الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة
الاسناد فهو أحق بالتسمية بالعقلى فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بما تنقيحه ان كون الاسناد
فى أنبت الله البقل الى ما هو له وفى أنبت الربيع البقل الى غير ما هو له مما يدرك بالعقل من دون مدخلية
اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق فى نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ما هو له أو الى غير ما هو له قبل
التعبير ولا يجعله التعبير شيأ منهما فالاسناد ثابت فى محله أو متجاوز اياه بحكم العقل بخلاف المجاز اللغوى
مثلا فان تجاوزه محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير أنبت الربيع البقل من
الموحد مجازا ومن الدهرى حقيقة لتفاوت عمل عقلهما الا لتفاوت الوضع عندهما أطول (قوله لان بعض
الاسناد الخ) يعنى لو قال بكلمة اما لافاد حصره فى القسمين وليس كذلك فما قيل انه يجوز أن تكون كلمة اما
لمنع الجمع فلا تمنع الخلو منشؤه عدم العلم بفائدة التقسيم على أنه يكفى فى العدول توهم منع الخلو ولا يجب أن
يكون نصا فيه اه عبد الحكيم وكتب على قوله لافاد حصره الخ ما نصه لان وضع التقسيم لضبط الاقسام
فهو يمنع الخلو (قوله كقولنا الحيوان الخ) أى مما لم يكن المسند فعلا أو ما فى معناه اه سم بل اسناد الخبر الى
المبتدا مطلقا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا أو مشتقا كما فى ع ق ويدل عليه ما سيأتى فى كلام
المصنف ان اسناد الفعل أو ما فى معناه الى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيد فى قولك

اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى تقول لخالى الذهن ما زيد قائما أو ليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس (ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو

(قوله ليست من المؤكدات للحكم كما اقتضاه الخ) يحتمل ان قوله كما اقتضاه راجع للنفى فيوافق ما نقله عن سم وهو الظاهر ويحتمل أنه راجع للنفى فيكون مخالفا له (قوله مع أن الحقيقة الخ) أى ما تعرض له المصنف منهما والا ورد أنه لا يجب التعرض فى هذا الباب الا لبعض أنواعهما وهو ما كان منهما من الاسناد الخبرى (قوله الى ما أضيف هو اليه) أى الذى هو مرفوعه لا منصوبه اذ الاضافة الى المنصوب من قبيل التعلق لا الاسناد

باعتبار الاسناد وأوردهما فى علم المعانى لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أو معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما) أى الى شئ (هو) أى الفعل أو معناه (له) أى لذلك الشئ كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله له وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك

(قوله أى بواسطة أنهما من أحوال الاسناد الخ) لو اعتبر أنهما الآن اسمين لنفس الاسناد لما احتاج الى ذلك لكن دعاه اليه أن البحث هنا عن أحوال الاسناد لا عن الاسناد فافهم (قوله ويرد عليه الخ) لا يخفى أن هذا غير ما اعترض به فى المطول

زيد قائم ليس حقيقة ولا مجازا وأما اسناده الى ضميره فحقيقة تأمل (قوله باعتبار الاسناد) لانه الثابت فى محله بحسب الذات والمتجاوز عنه بحسب الذات فهو المتصف على الحقيقة بالحقيقة والمجاز (قوله من أحوال اللفظ) أى بواسطة أنهما من أحوال الاسناد الذى هو من أحوال اللفظ فهو من وصف الشئ بوصف جزئه كما فى سم والاضافة فى أحوال اللفظ للعهد أى الاحوال المعهودة فى تعريف علم المعانى وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى فالبحث عنهما من حيث ان بهما تحصل المطابقة من علم المعانى وان كان البحث عنهما من حيث انهما من كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا التوجيه المذكور لايراد الحقيقة والمجاز العقليين فى علم المعانى أن لهما تعلقا به من حيث انهما قد يقتضيهما الحال ويرد عليه أن رعاية هذه الحيثية لا توجب تخصيص العقليين بالايراد فى المعانى لشمولها الحقيقة والمجاز اللغويين والكناية وأجيب بان الحقيقة العقلية مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من أحوال اللفظ كان ما هو قسم له من أحواله أيضا واليه نظر المصنف وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من أحواله وكذا الكناية فهذا هو مناط الفرق أفاده الفنرى وقال فى الاطول ما ملخصه ذكرهما فى المعانى عقب الكلام على حال الاسناد من التأكيد وتركه ليعلم ان اسناد الشئ الى شئ قد لا يراد به ظاهره فيعلم أن من خاطب الموحد بقوله أنبت الربيع البقل لا يحتاج الى التأكيد وليس ترك التأكيد مبنيا على التنزيل انما أريد به ليس مما ينكره الموحد ويعلم أن مخاطبة من سمع عنه أنبت الربيع البقل بأنبت الله البقل لا تحوج الى التأكيد لان قوله أنبت الربيع البقل لا يفيد انكاره أنبت الله البقل وحينئذ تصدير البحث بثم للتراخى الرتبى لانه ليس كسابقه مقصودا بل متطفلا اه وكتب على قوله للعهد ما نصه فاندفع أن كونهما من أحوال اللفظ لا يقتضى ايرادهما فى علم المعانى (قوله اسناد الفعل) أى نسبته مطلقا ناقصة كانت أو تامة خبرية أو انشائية محققة أو مقدرة فتدخل نسبة المصدر والمشتقات الى فواعلها اه عبد الحكيم ولعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل فى جملة الصلة أو الصفة (قوله الفعل) أى الاصطلاحى النحوى وقوله أو معناه أى أو دال معناه أى أو الدال على جزء معنى الفعل النحوى أعنى بهذا الجزء الحدث (قوله كالمصدر) ان أدخلنا أمثلة المبالغة فى اسم الفاعل والجار والمجرور فى الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو أتميمى أبوك على ما فى الاول والا كانت لادخال الاربعة (قوله أى الى شئ) فسر ما بالنكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال فى المجاز الى ملابس له اه عبد الحكيم (قوله أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير مع عوده على متعدد بالمذكور مثلا أنه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك سواء كانت أو للابهام أو للتنويع كما هنا وذكر فى بحث الجملة المعترضة فى مغنى اللبيب أن الابدى نص على أن حكم أو التى للتنويع حكم الواو فى وجوب المطابقة قال وهو الحق اه يس (قوله كالفاعل) الكاف استقصائية لان الحقيقة العقلية خاصة عند المصنف بالاسناد الى الفاعل أو المفعول كما سيأتى (قوله فيما بنى له) أى مع مسند صيغ وأسند ذلك المسند اليه وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربية لزيد) بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار اه مطول (قوله لزيد) خبران وكذا قوله لعمرو (قوله متعلق بقوله له) لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل فى مثله عامل الظرف والمآل واحد اه فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله له لنيابته عن العامل اه عبد الحكيم أى لانه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذى هو متعلقه أى الظرف فهو أى الظرف عامل فيما بعده فلا حاجة لتقدير بعضهم مضافا فى كلام الشارح أى بمتعلق قوله له (قوله وبهذا دخل الخ) توضيح المقام أن قوله ما هو له يتبادر منه أن المراد ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيأ منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فاذا زيد فى الظاهر دخل ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيأ منهما اه يس وكتب على قوله الاعتقاد ما نصه أى فى نفس الامر (قوله فى الظاهر) أى ظاهر حال المتكلم كما أشار له الشارح (قوله ما لا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع أم لا اه يس (قوله وذلك) أى

ظاهر حاله مصورا بان لا (قوله بأن لا ينصب قرينة الخ) كأنه أراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم اه فنرى وكتب أيضا قوله بأن لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الامر على وجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتي في قوله لوجود القرينة اه عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله أدير الامر ما نصه أي النصب كما صرح به في غير هذا الموضع (قوله ومعنى كونه له الخ) قال في الاطول ومعنى كونه له أن حقه أن يسند اليه في مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفي أو للاثبات لا أن يكون قائما به كما في الشرح حتى لا يشكل بقولنا ما قام زيد لان القيام حقه أن يسند الى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري فان الصوم حقه أن يسند الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا الى نهاره نعم حقه أن يسند الى النهار في مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح تفصى عنه تارة بأن دخوله في التعريف بتأويل التعريف باسناد الفعل أو معناه الى ما هو له لو كان الكلام مثبتا وتارة بأن النفي اسناد الى ما هو له باعتبار لازمه ففي ما صام زيد لازمه أفطر زيد وفي ما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ما هو له أعم من الاسناد الى ما هو له باعتبار نفسه أو لازمه وسمى الثاني جوابا تحقيقيا والاول ظاهريا ولا يخفى أن كليهما بمعزل عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف (قوله ووصف له) عطف لازم (قوله أو لغيره) يعني على قول المعتزلة اه سم (قوله أولا) أي أو لا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه كمات أو يكون صادرا لا باختياره كحركة المرتعش اه سم وبهذا يسقط ما اعترض به الحفيد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا وكأنه غفل عن كون السالبة تصدق بنفي الموضوع فجعل معنى قوله أولا أي أو كان صادرا عنه لا باختياره على أنه قد يقال المراد بالصدور عنه الظهور منه ولا شك أن الصدور بهذا المعنى متحقق في المرض والموت ونحوهما كما في سم أيضا (قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل) ان كان المخاطب مؤمنا أيضا وهو عالم بأن المتكلم مؤمن فكون هذا الاسناد حقيقة واضح وكذا لو كان المخاطب كافرا يعلم أن المتكلم مؤمن فان اعتقاد المؤمن نسبة الآثار كلها اليه تعالى اذ المفهوم من ظاهر حال المتكلم في هذين الحالين كون الاسناد الى ما هو له وأما اذا كان المخاطب مؤمنا أو كافرا وكان يعتقد أن المتكلم كافر يضيف الانبات للربيع فينبغي أن يكون الاسناد مجازا لان المخاطب انما يفهم من ظاهر حال المتكلم كون الاسناد لغير من هو له لكن هل شرط ذلك أن يكون المتكلم عالما بأن المخاطب يعتقد ما ذكر ليكون علمه باعتقاد ذلك نصبا للقرينة الصارفة عن الحقيقة أو لا يشترط وقد يتجه الثاني لان الشرط وجود قرينة لا نصبها واعتقاد المخاطب ما ذكر قد يجعل قرينة صارفة ولعل الاوجه الاول الا أن يظهر خلافه فليتأمل ولو كان المخاطب مترددا في اعتقاد المتكلم هل هو اضافة الانبات لله أو لغيره فهل يكون الاسناد حقيقة أو مجازا يمكن أن يقال حقيقة اذ لا قرينة صارفة فظاهر حاله حينئذ أن الاسناد لمن هو له فليتأمل اه سم والمفهوم من كلام الفنرى وغيره وصرح به الشنواني وغيره أنه يشترط نصب القرينة (قوله نحو قول الجاهل) المراد به الكافر كما يؤخذ من سم ويؤخذ أيضا من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى وكتب أيضا قوله نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل هو واضح اذا كان المخاطب يعلم حاله كان خاطب جاهلا يعرف حاله أو مؤمنا كذلك أما اذا كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بان اعتقد أنه مؤمن فينبغي أن يكون مجازا لانه المفهوم من ظاهر حاله وهل يشترط كون المتكلم عالما فيه ما تقدم ولو تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم أيضا اه سم وعبارة الفنرى ينبغي أن يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على المجاز (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي ممن لا الخ والمدار على الاخفاء كما وضحه الفنرى فقوله لمن

بان لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى أو لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أو لا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمن أنبت الله البقل و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل أنبت الربيع البقل) والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الافعال

(قوله أدير الامر أي النصب) أي نصب القرينة وملاحظتها وانما فسر الامر بالنصب دون كون اللفظ مجازا لئلا يتوهم أنه متى وجدت القرينة وجب المجاز وان لم ينصبها المتكلم (قوله الا أن يظهر خلافه) أي خلاف هذا الترجي (قوله والمفهوم من كلام الفنرى الخ) قصده بذلك تعقب قول سم لكن هل شرط الخ تدبر

كلها وهذا المثال متروك فى المتن (و) الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قولك جاء زيد وأنت) أى والحال أنك خاصة (تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى من الاسناد (مجاز عقلى) ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) أى اسناد الفعل أو معناه (الى ملابس له) أى للفعل أو معناه (غير ما هو له) أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه

لا يعرف حاله ليس قيدا أما اذا لم يخف حاله بل أظهرها كان الاظهار قرينة على أن قوله مجاز عقلى من الاسناد الى السبب وهو الله تعالى فى زعمه لا مجاز عن الاقدار والتمكين كما قيل اذ قوله حينئذ يكون فيه مجاز فى الطرف وهو لا ينافى الحقيقة العقلية فالاولى ابقاء الخلق على معناه وجعله من باب الاسناد الى السبب ليكون مجازا عقليا فيصح الاحتراز عنه تأمل وكتب أيضا قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه قال الفنرى لا يخفى أن القيد الثانى يكفى فى كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى اذا أخفى حاله عن المخاطب وقال خلق الله الافعال لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم فى نفس الامر أم لا وكأن مراده لمن لا يعرف حاله فى اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله فى نفس الامر اه وقوله سواء عرف الخ أقول كأن وجه ذلك أن معرفة حاله مع قصده اخفاء حاله لا تصلح قرينة على عدم ارادة الظاهر اذ عدم ارادة الظاهر ينافيه قصد اخفاء الحال اه سم ثم قال بقى أنه اذا قال المعتزلى ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا فى حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين وكتب على قوله فى اعتقاده ما نصه أى المتكلم (قوله كلها) أى الاختيارية والاضطرارية (قوله متروك فى المتن) فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة فى الاقسام الثلاثة بكون المقام مقام البيان فان المصنف صرح فى الايضاح بان الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الامثلة الاربعة وعندى أن هذا المثال مندرج فى المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجئ وأنت تعتقد أنه لم يجئ سواء كان مطابقا للواقع أم لا فيكون مثالا للقسمين ما لا يطابق شيأ منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الايضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الاقوال الكاذبة التى يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والادراج اه عبد الحكيم (قوله نحو قولك جاء زيد الخ) أى فهو من الحقيقة ولو لم يطابق واحدا منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافى ذلك كونه كذبا لان الكذب لا ينافى الحقيقة انظر ع ق (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند اليه لانه يفيد الاختصاص نحو أنا سعيت فى حاجتك (قوله دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب الخ) فيه أن المخاطب اذا لم يكن عالما أنه لم يجئ يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجئ ويجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمثال حينئذ مجاز لوجود القرينة الصارفة أعنى اعتقاد المخاطب علم المتكلم أنه لم يجئ ولا دخل فى القرينة لكون المخاطب أيضا عالما بأنه لم يجئ موافقا للمتكلم أفاده الحفيد (قوله اذ لو علمه الخ) أى وعلم المتكلم أن المخاطب يعلم ذلك والا لم يجز أن يكون مجازا لعدم تأتى جعل المتكلم علم السامع قرينة (قوله لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع الخ) أى فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد فى هذا المثال للملابسة كما فى المطول كان كان زيد هذا سببا فى مجئ الجائى حقيقة أى ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على ذلك فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كما فى صورة عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجئ أو جعله قرينة وليس ثم ملابسة فهو مما لا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقة (قوله فلا يكون الاسناد الخ) أى فيكون مجازا اه سم أى ان كان الاسناد للملابسة (قوله مجاز عقلى) لان التجوز فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى فانه فى أمر نقلى وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى اه يس وقوله مجازا حكميا أى منسوبا الى حكم العقل أو الحكم الذى هو أشرف أفراده وأغلب أو الى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة اه عبد الحكيم وكتب على قوله أفراده ما نصه أى المجاز العقلى لانه كما يشمل الاسناد يشمل النسبة الاضافية والايقاعية أيضا وكتب على قوله مطلق النسبة ما نصه أى لا خصوص النسبة التامة التى هى الاسناد (قوله ومجازا فى الاثبات) أى الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفى اه يس نحو فما ربحت تجارتهم أو خص بالاثبات لكونه فى النفى فرعه فى الاثبات كما فى عبد الحكيم والفنرى وقوله واسنادا مجازيا قال ع ق نسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأوصله الى غيره (قوله الى ملابس) المناسب لقوله فيما يأتى يلابس الفاعل والمفعول الخ

(قوله اذ عدم ارادة الظاهر) أى الذى ينصب عليه هذه القرينة (قوله فلا يتوهم الخ) أى ففائدة قوله وهذا المثال الخ دفع هذا التوهم وقوله بكون المقام الخ راجع للتوهم وقوله فان المصنف الخ راجع لنفى التوهم (قوله أخذه من تقديم المسند اليه) أى على المسند الفعلى وقوله لانه يفيد الخ عبارة عبد الحكيم فان تقديم المسند اليه على المسند الفعلى قد يفيد الحصر (قوله فى أمر نقلى أى فى متعلق أمر الخ

فتح الباء وان جاز الكسر أيضا لان الملابسة من الجانبين (قوله مبنى له) أى مسند له حقيقة (قوله يعنى غير الفاعل) انما احتاج لذلك لان الضمير المجرور فى كل من قوله وهو اسناده وقوله الى ملابس له وقوله ماهو له راجع للفعل أو معناه أى لأحد الامرين كما هو قضية أو فالمعنى اسناد أحد الامرين الى ملابس لاحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الامرين له فيصدق على الاسناد فى ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه اسناد لاحد الامرين وهو الفعل الى ملابس لاحد الامرين وهو زيد غير الملابس الذى له أحد الامرين وهو معنى الفعل فى قولنا أمضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك اه يس وكتب أيضا قوله يعنى الخ أى فكلامه على التوزيع ولما كان فى كلام المصنف خفاء وايهام كما بينه يس قال يعنى وقوله سواء الخ يشمل الاقسام الاربعة المتقدمة فانها تجرى فى المجاز باعتبار حال المخاطب والمتكلم مثال ماطابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن أنبت الله البقل لمن يعتقد أنه يضيف الانبات للربيع وعلم القائل بذلك ومثال ماطابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم به القائل ومثال ماطابق الواقع فقط قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله على ما تقدم ومثال مالم يطابق شيأ منهما قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ وكذلك يعلم المخاطب أنه لم يجئ وجعل المتكلم علم المخاطب قرينة على أنه لم يرد حقيقة هذا الاسناد على ما تقدم فتدبر وكتب على قوله الفاعل مانصه أى الحقيقى (قوله وبهذا) أى التعميم فى غير ماهو له اه سم وكتب أيضا قوله بهذا سقط الخ فانه حيث أريد المعنى الاعم من الغير فى الواقع والغير عند المتكلم صار قوله بتأول محتاجا اليه أى بالنسبة لبعض الافراد وهو الغير فى الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور اه سم أى مما كان المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم فى الظاهر (قوله فلا حاجة الخ) أى لانه انما يكون كذلك مع قرينة فهو يتضمن اعتبارها اه سم (قوله خرج عنه الخ) أى لانه نفس ماهو له (قوله الى السبب) أى وهو الله تعالى على زعمه لانه يعتقد أن الفاعل الحقيقى هو الربيع وان الله سبب (قوله بتأول) الباء بمعنى مع وكتب أيضا قوله بتأول التأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه ومعناه تطلب المآل وهو حقيقة الكلام التى يؤول هو اليها والتطلب لشئ انما يكون بالدليل والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعنى أن المجاز العقلى اسناد الشئ الى ملابس غير ماهو له مع كون الاسناد مصاحبا لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة الكلام لظهور القرينة الدالة على ارادة خلاف الظاهر وهذا بناء على أن التأول من السامع اه ملخصا من ع ق ولما جعل ع ق المآل حقيقة الكلام لا حقيقة الاسناد لم يحتج الى زيادة الموضع المتطلب من جهة العقل لادخال الاسناد الذى لا حقيقة له نحو أقدمنى بلدك حق لى على فلان كما صنع الشارح فان الكلام المشتمل على هذا الاسناد المجازى له حقيقة وهو قدمت بلدك لحق لى على فلان ويحتمل كما فى ع ق أيضا أن التأول من المتكلم بل هو أقرب الى قول الشارح بعد وحاصله أن ينصب الخ وأنسب بكون الاسناد المذكور فى التعريف من المتكلم ومعنى تطلبه الحقيقة أو الموضع التفاته الى ماذكر لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر (قوله متعلق باسناده) أى على الاستقرار بأن يكون صفة مصدر محذوف أى اسنادا ملتبسا بتأول اه حفيد على المطول (قوله تطلب) اختاره على طلب لازدواج التأول من عبد الحكيم (قوله ما يؤول اليه) الضمير فى يؤول راجع الى الاسناد المجازى وفى اليه راجع الى ما فكان الواجب الابراز على مذهب البصريين لان الصلة جرت على غير ماهى له (قوله من الحقيقة) بيان لما أى فيما نحن فيه اذ لا يكون تأول كل شئ طلب حقيقته وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما فى أنبت الربيع البقل فان التأول فيه طلب حقيقة وهو الاسناد الى ماهو له أى أنبت الله البقل فى الربيع وقوله أو الموضع عطف على الحقيقة أى طلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما فى أقدمنى بلدك حق لى عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للاقدام لانه موهوم لكن له محل من جهة العقل وهو القدوم للحق وسيجئ تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلى أن يكون له حقيقة اه

مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع أو عند المتكلم فى الظاهر وبهذا اسقط ماقيل انه ان أراد غير ماهو له عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان أراد غير ماهو له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب (بتأول) متعلق باسناده ومعنى التأول تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة

(قوله فيلزم أن يكون مجازا) أى فيكون التعريف غير مانع وفيه نظر لان قوله بتأول يخرج ماذكر (قوله له حقيقة وهو قدمت الخ) أى هذا الكلام الثانى يقال انه حقيقة الكلام الاول أى انه لفظ حقيقى فى المعنى الذى هو مراد من الكلام الاول ولا يقال ان الاسناد الذى فيه حقيقة الاسناد الذى فى الاول اذ لا يكون كذلك الا اذا كان المسند واحدا مع مختلف فيهما (قوله لازدواج التأول) وللاشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعا بل يكتفى بمجرد اعتقاد أن له حقيقة أو موضعا وان لم يطلب

أوالموضع الذى يؤل اليه من العقل وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ماهوله (وله) أى للفعل وهــذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتى) أى مختلفة جميع شــتيت كمريض ومرضى (يلابس الفاعل والمفعول به

عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الاولى عطف على ماقبله لئلا يلزم تكرار قوله الذى يؤل اليــه على عطفه على الحقيقة وقوله الشيخ أى عبد القاهر وسيجىء هذا الكلام قبيل قول المصنف وأنكره السكاكى وعبارة الحفيد على المطول قبيل التفصيل اشارة الى أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضع الذى يؤل اليه الاسناد هو الحقيقة وان نظر الى أن طلب أمر لا يستلزم وجوده فايراد القسم الاول كاف وقد أشار قدس سره فى الحاشية الى أن التفصيل باعتبار أن المآل المأخوذ فى تفسير التأول يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خبير بأن ذلك مبنى على أن يكون المآل مذكورا فى تفسير التأول على الاجمال والاحتمال لكن المذكور فى الصحاح والتاج وغيرهما أن التأول تطلب مايؤل اليه الشئ اه وقوله وفيــه أن الموضع الخ أى فلا يصح أن يكون قوله أو الموضع لادخال المجاز الذى لا حقيقة له ولك أن لا تجعل الموضع هو الحقيقة بل مرتبة الاسناد عند العقل وأن حاله أن المسند فيه لغير المسند اليــه كذا فى سم ولك أن تقول أيضا المراد بالحقيقة حقيقة اسناد المسند المذكور فى الكلام وذلك الموضع بمعنى الحقيقة كاسناد القــدوم فى قدمت بلدك لحق لى عليك ليس حقيقة اسناد المسند المذكور فى الكلام وهو الاقدام بل حقيقة اسناد مسند آخر وهو القدوم فتأمل وكتب أيضا على قوله من الحقيقــة مانصــه أى حقيقة الاســناد (قوله أو الموضع) أى أو تطلب الموضع الذى الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما اسناده مجازى الذى يؤل الاسناد المجازى اليه من جهــة العقل أى يرجع اليــه ويكون هو المقصود منــه كالقدوم المناسب لأقــدم فى قولك أقدمنى بلدك حق لى على زيد وهكذا كل اسناد مجازى لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أى تحقق استعماله وقصــده على ماسيأتى قريبا (قوله من العقل) من ابتدائية أى حال كون ذلك الموضع كائنا من جهة العقل اه فنرى (قوله وحاصله) أى التأول وكتب أيضا قوله وحاصــله أى المتحصل على طريق اللزوم من التأول المفسر بما مر فان قلت لا لزوم لجواز ملاحظة الحقيقة من غير نصب قرينة قلت المراد ملاحظة معتنيا بها اه سم وكتب أيضا قوله وحاصله الخ أى أن معناه الحقيقى ماذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لان طلب مايؤل اليــه رديف وتابع لنصب القرينة أى وجودها لما عرفت أن مدار النصب هو الوجود انظر عبــد الحكيم وقوله أى وجودها مناسب لكون التأول من السامع تأمل (قوله أن ينصب قرينة) ولا يتكرر معه قول المصنف الآتى ولا بدّ من قرينة لان ما يأتى توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يدرج العلاقة فى التأول لتقدم الاشارة اليها فى قوله الى ملابس فاندفع مافى الحفيد (قوله أى للفعل) أى أو معناه واقتصاره على الفعل لانه الاصل فان قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوى أى الحــدث فيشمل الجميع قلت المانع مخالفته لما سبق من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح فى أن المراد الاصطلاحى والالزم استدراك قوله أو معناه لا يقال من جملة مافى معنى الفعل المصدر وقد عدّ المصنف المصدر من جملة الملابسات فيلزم حينئذ ملابسة المصدر للمصــدر لانا نقول اللزوم ممنوع لجواز استثناء المصــدر بقرينة ماسبق أو يكون الكلام على التوزيع فقوله أو المصدر أى فى غير المصدر على أنه قد تتحقق ملابسة المصدر للمصدر كما فى قولك أعجبنى قتــل ضربك (قوله للتعريفــين) لذكر الملابس الذى هو له والمــلابس الذى ليس هو له (قوله أى مختلفــة) أى بعضها ماهو له وبعضها غير ماهو له اه أطول (قوله جمع شتيت) أى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلابس الفاعل) لقيامه به والمفعول لوقوعه عليه والمصدر لكونه جزء مفهومه والزمان لكونه جزء مفهومــه أيضا أو لازم وجوده والمكان لكونه لازم وجوده والســبب لحصوله به اه سم وكتب أيضا على قوله يلابس الخ مانصه استئناف بيانى (قوله الفاعل) أى الحقيقى (قوله والمفعول به) ينبغى أن يستثنى منه المفعول الثانى من باب علمت والثالث من باب أعلمت اه أطول والمراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى اليه الفعــل بحرف الجر فان اسناد الفعل المجهول اليــه حقيقة نحو مرّ بزيد أفاده فى المطول وبحث فيــه الفنرى بلزوم اندراج الزمان والمكان والســبب لان الكل مفعول بالواســطة ويلابسه الفعل بواســطة الحرف فأى حاجة الى

(قوله الاولى عطفه الخ) وقد يجاب بانه ذكره ليعلق به قوله من العقل فانه على رأى عبد الحكيم متعلق بيؤل لا بتطلب ولا بمحذوف حال أو صفة من الموضع اه شيخنا لكن المتبادر من كلام عبد الحكيم حيث قال لكن له محل من جهة العقل ان من العقل حال أو صفة من الموضع (قوله التفصيل اشارة الخ) أى لان قوله فيه أو الموضع لادخال المجاز الذى لا حقيقة له (قوله لان طلب مايؤل اليــه رديف الخ) أى طلب السامع مايؤل اليه الاسناد المجازى رديف وتابع لوجود القرينة اذ لولا القرينة لما طلب السامع ماذكر هذا على ما يأتى للمحشى والظاهر ما يأتى عن عبد الحكيم أن المراد طلب المتكلم مايؤل اليه الاسناد المجازى رديف وتابع لوجود القرينة عنده

افرادها الا أن يقال النكتة فى التصريح ازالة الغفلة (قوله والمصدر) أى المفعول المطلق وبهذا ظهر أن
المراد بالملابسات الملابسات الاصطلاحية انظر عبد الحكيم (قوله والسبب) أراد به ما هو أعم من المفعول
له اهـ حفيد على المطول (قوله ونحوهما) من المستثنى والتمييز اهـ عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه أجاز
الكسائى نيابة التمييز عن الفاعل لكونه فى الاصل فاعلا يقال فى طاب زيد نفسا طيب نفس كذا فى الرضى
اهـ حفيد على المطول (قوله لا يسند اليها) أى مع بقائها على معانيها المقصودة منها فان معنى المصاحبة
المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيما اذا رفع وأسند اليه الفعل وقس عليه الباقى فلا يرد أنه قد يسند
اليها الفعل كما اذا قلت فى جاء الامير والجيش جاء الجيش ونحو ذلك (قوله فاسناده الى الفاعل) المراد بالفاعل
هنا الفاعل الحقيقى أى الذى حق الاسناد أن يكون اليه لا النحوى والا لكان مثل أنبت الربيع البقل وبنى
الامير المدينة حقيقة عقلية أفاده السيرامى (قوله يعنى الخ) لما كان ظاهر كلامه غير صحيح لان ظاهره الى
الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو المفعول أو الى المفعول به اذا كان مبنيا لاحدهما مطلقا فيقتضى أنه اذا أسند
الفعل المبنى للفاعل الى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه
على التوزيع تأمل (قوله من الامثلة) للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أى
المصنف أنه يذكر سابقا مثالا لاسناد المبنى للمفعول الى المفعول اهـ عبد الحكيم (قوله والى غيرهما الخ)
قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا
أعنى سيل مفعم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا
نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى الزمان والمكان ان كان بتوسط فى ملفوظة أو مقدرة فهو حقيقة نحو
ضرب فى الدار وفى يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجرائهما مجرى المفعول به فى اعتبار وقوع الفعل
عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب
الغير المفعول له مجاز فلاجل اخراج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط فى قيد قوله والى غيرهما بقوله
للملابسة ولم يتعرض لدخوله فى الحقيقة لظهوره وقد يقال ان فى صورة الاسناد بتوسط فى ملفوظة أو
مقدرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب فى يوم الجمعة أو فى الدار أوقع الضرب فيه
فافهم اهـ عبد الحكيم وكتب على قوله والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول مانصه مالم يجر باللام نحو
ضرب للتأديب والا كان مثل جلس فى الدار (قوله يعنى غير الخ) لما كان ظاهر كلامه يوهم أنه اذا أسند الفعل
المبنى للفاعل الى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة اذ لا يصدق على ذلك أنه أسند الى غيرهما مع
أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع فتأمل (قوله غير الفاعل) من المفعول والاربعة بعده
وقوله غير المفعول أى من الفاعل والاربعة الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل لستة منها (قوله للملابسة) فيه
اشارة الى أن علاقة هذا المجاز الملابسة أى المشابهة فى الملابسة كما أشار له الشارح والقرينة فى جميع
الامثلة الآتية الاستحالة العقلية الا فى بنى الامير المدينة فالقرينة فيه الاستحالة العادية لا يقال حيث كانت
علاقته المشابهة كان من الاستعارة لانا نقول الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له والاسناد ليس بلفظ وما
وقع من تسميته استعارة ليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظى
كما قرره بعضهم وبعضه فى عبد الحكيم وع ق وكتب أيضا على قوله للملابسة مانصه أى لملاحظتها كما أشار
اليه الشارح بقوله لاجل الخ وكتب أيضا مانصه خرج الاسناد الى غير ما هو له لا لملابسة فهو غلط (قوله
يعنى لاجل أن ذلك الخ) ظاهره أن العلاقة الملابسة بين المسند اليه الحقيقى والمسند اليه المجازى وهو ما ذهب
اليه صاحب الكشاف فيدخل فى تعريف المجاز العقلى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب
الحكيم وظاهر كلام المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملابسات شتى الخ أن المعتبر ملابسة المسند
للمسند اليه المجازى فيخرج ما ذكر فان المبنى للفاعل قد أسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى يلابسه
ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتاب فيحتاج الى تعميم الملابسة وجعلها أعم من

والمصدر والزمان والمكان
والسبب) لم يتعرض للمفعول
معه والحال ونحوهما لان
الفعل لا يسند اليها (فاسناده
الى الفاعل أو المفعول به اذا
كان مبنيا له) أى للفاعل
أو المفعول به يعنى أن اسناده
الى الفاعل اذا كان مبنيا
للفاعل أو الى المفعول به اذا
كان مبنيا للمفعول (حقيقة
كما مر) من الامثلة (و)
اسناده (الى غيرهما) أى غير
الفاعل أو المفعول به يعنى
غير الفاعل فى المبنى للفاعل
وغير المفعول به فى المبنى
للمفعول (للملابسة) يعنى
لاجل أن ذلك الغير يشابه
ما هو له فى ملابسة الفعل
(مجاز

(قوله ما هو أعم من المفعول
له) فيدخل بنى العملة المدينة
للامير وضربه تأديبا ويصح
الاسناد الى ذلك نحو بنى
الامير المدينة وضربه
التأديب (قوله المراد بالفاعل
هنا الفاعل الحقيقى) يوهم أنه
غير مقيد فيما مر بذلك
وليس كذلك وصرح
المحشى سابقا بالتقييد
فتنبه (قوله لاسناد الفعل
المعلوم) لعله أراد بالفعل
ما يشمل ما فى معناه وكذا
ما بعد

كقولهم عيشة راضية) فيما بنى للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) فى عكسه أعنى فيما بنى للمفعول وأسند الى الفاعل لان السيل هو الذى يفعم أى يملأ من أفعمت الاناء أى ملأته (وشعر شاعر) فى المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) فى الزمان (ونهر جار) فى المكان لان الشخص صائم فى النهار والماء جار فى النهر (وبنى الامير المدينة) فى السبب وينبغى أن يعلم أن المجاز العقلى يجرى فى النسبة الغير الاسنادية أيضا من الاضافية والايقاعية نحو أعجبنى انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادى اللهم الا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (وقولنا) فى التعريف (بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له فى الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما

أن تكون بواسطة أولا وما ذكر من قبيل الاول اذ يقال هو حكيم فى كتابه وكان الاولى تفسير الملابسة بما هو ظاهر كلام المصنف كذا فى يس ثم نقل عبارة المصنف فى ايضاحه الموافقة لمذهب صاحب الكشاف ونصها واسناده الى غيرهما المضاهاة انه لما هو له فى ملابسة الفعل مجاز اهـ ولا يبعد حمل كلام المصنف هذا عليه بل هو الاولى (قوله كقولهم) أى كالاسناد فى قولهم (قوله كقولهم عيشة راضية) قال فى الاطول ثم أشار الى أمثلة أقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دائر على ألسنة البلغاء اهـ وقوله الى أمثلة أقسام المجاز لعل المراد أمثلة غالب أقسامه اذ لم يمثل لجميع أقسام اسناد المبنى للمجهول انما مثل لواحد منها فقط وهو سيل مفعم وكتب أيضا قوله عيشة راضية الشاهد فى راضية لان المجاز انما يعتبر بين راضية والضمير المستتر فيها لا بين عيشة وراضية اذ المجاز لا يكون بين المبتدا والخبر ولا بين المنعوت والنعت عند المصنف بل واسطة لا حقيقة ولا مجاز كما مر وهكذا الامثلة بعده (قوله فيما) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بنى مسنده للفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص فى العام (قوله وأسند الى المفعول به) أى الحقيقى والا فالمسند اليه هنا فاعل نحوى (قوله وأسند الى الفاعل) أى الحقيقى والا فالمسند اليه هنا نائب فاعل (قوله من أفعمت) راجع لقولهم مفعم والاحسن من أفعم الماء الاناء تدبر (قوله فى المصدر) أى فيما بنى للفاعل وأسند الى المصدر وكذا يقال فيما يأتى (قوله جد جده) لان حق جد أن يسند الى صاحب الجد لا الى الجد نفسه لكنه أسند له لملابسة الجد بكونه جزء معناه اهـ يس (قوله لان الشعر هنا بمعنى المفعول) أى بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان صح بالمعنى المصدرى أيضا فلذا قال الاولى اهـ عبد الحكيم (قوله بمعنى المفعول) أى فيكون داخلا فى سلك نحو عيشة راضية اهـ بحربى (قوله وينبغى) شروع فى بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع (قوله يجرى فى النسبة الغير الاسنادية) واذا أجرى فى ذلك جرت الحقيقة العقلية فيه أيضا فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما يوهمه كلام المصنف اهـ يس (قوله والايقاعية) وهى نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل المتعدى واقع على المفعول أى متعلق به (قوله انبات الربيع وجرى الانهار الخ) أى بناء على أن الاضافة بمعنى اللام ولو جعلت الاضافة بمعنى فى فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر الى قصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الامر فحقيقة والا فمجاز اهـ يس (قوله شقاق بينهما) الاصل شقاق الزوجين بينهما وقوله ومكر الليل والنهار الاصل المكر فيهما وما تقدم أمثلة للنسبة الاضافية وأشار الى أمثلة النسبة الايقاعية بقوله ونحو الخ ولهذا أعاد لفظ نحو وقوله نومت الليل وأجريت النهر الاصل نومته فى الليل وأجريته فى النهر وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين الاصل لا تطيعوا المسرفين فى أمرهم فحذف فى هذه الامثلة كلها ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أى فيكون مجازا مرسلا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند اليه فاستعمل فى مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله الا أن يراد بالاسناد الخ) أو تؤول الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمنهما اسنادا قال فى الاطول والجوابان تكلف فى التعريف (قوله مطلق النسبة) ولا يرد ما قيل انه يلزم أن تكون النسبة الايقاعية فى ضربت زيدا مجازا لكونها نسبة المبنى للفاعل الى المفعول لان تلك النسبة ليست للملابسة اهـ من عبد الحكيم (قوله وقولنا الخ) فان قلت ههنا سوء ترتيب وهو أنه أخر فائدة قيود الحد عن قوله وله ملابسات شتى قلت ليس كما زعمت اذ قوله وله ملابسات شتى تبيين للحد وتحقيق لمعناه فينبغى أن لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب اهـ شيرازى اهـ سم (قوله لانه مراده ومعتقده) أى فيكون حقيقة لا مجازا اهـ سم (قوله وكذا شفى الخ) أى من الجاهل أيضا (قوله ونحو ذلك) مما يطابق الاعتقاد دون الواقع اهـ سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك أى كأروى الماء وأشبع الطعام وقطعت السكين ونحوها فالاسناد فى الجميع اذا صدرت من الجاهل حقيقة عقلية

يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكى حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط والتنبيه على هـذا تعرض المصنف فى المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه فى هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الاقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله

أشاب الصغير وأفنى الكبير
كر الغداة ومر العشى

على المجاز) أى على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز (ما) دام (لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أى قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) أى ظاهر الاسناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أنبت الربيع البقل

(قوله بل والصادقة الخ) لا يناسب ما عمم به الشارح فى قول المصنف غير ما هو له اذ قوله بتأول عليه لا يخرج الا ما كان غيرا فى الواقع من صور الحقيقة التى الاسناد فيها لغير ما هو له فى الواقع ولا يناسب الا لو كان المراد بالغير ما يشمل الغير فى الاعتقاد وان لم يكن غيرا فى الواقع ولا فى الظاهر

لانتفاء التأول فيها كما ينبه الشارح (قوله يخرج الاقوال الكاذبة) فانه لا تأويل فيها اهـ مطول فهى حقيقة لا مجاز اهـ سم وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة أى التى يعتقد المتكلم بها أنه كاذب فيها فاندفع ما يقال ظاهر كلامه أن قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع أنه منها وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة بل والصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم كقول المعتزلى المخفى حاله خلق الله الافعال كلها كذا فى الاطول (قوله والتنبيه الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله ولهذا لم يحمل) قد يتبادر منه أن المعنى بل يحمل على الحقيقة وهو الموافق لقولهم الاصل فى الكلام الحقيقة ولما تقدم فى تعريف الحقيقة من اعتبارهم فيه أن يكون الاسناد لما هو له عند المتكلم فى الظاهر لكن نقل عن شرح المفتاح للسيد أنه اذا لم يعلم ولم يظن يحتمل أن يكون مجازا صادقا وأن يكون حقيقة كاذبة وأن حمله على الحقيقة بعينها تحكم ع س (قوله نحو قوله) أى الصلتان العبدى وهو متقارب محذوف العروض والضرب فالعشى بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقى الابيات (قوله ما دام) زيادة لفظ دام ليس بضرورى لان ما المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفى ويمكن أن يقال انما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه فى غيرها من سم وقال عبد الحكيم ليس مراده أن لفظ دام مقدر فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيما حذف الصلة بل بيان لحاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤولة هى وصلتها به (قوله لم يعلم الخ) هو صادق على ما اذا علم أنه يعتقد ظاهره أو ظن ذلك كصدقه على ما اذا لم يعلم ولم يظن حاله والتعليل بالاحتمال قاصر على هذا الثانى ولعله ترك تعليل الاول لظهوره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاثة علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك والعلة قاصرة على الثالثة وكتب أيضا على قوله ما دام لم يعلم الخ ما نصه منطوق هذا القيد صور الحقيقة الثلاثة ومفهومه صورتا المجاز (قوله أو لم يظن) أعاد كلمة لم اشارة الى دخوله تحت النفى وأن المقصود انتفاؤهما لان انتفاء أحد الامرين مبهما يستلزم انتفاءهما اهـ عبد الحكيم وعبارة الفنرى لم يعد المصنف حرف النفى فى يظن اشارة الى أن التركيب من قبيل عطف المنفى على المنفى اذ المعنى على عموم النفى للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو أعاده لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وأن المعنى على أحد النفيين وأعادها الشارح اشارة الى أن يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد تجعل أو بمعنى الى كما فى قولك لألزمنك أو تقضينى حقى أو الا كما فى قولهم لاقتلنك أو تسلم فالمعنى أن الحمل منتف ما دام انتفاء العلم الا أن يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن فان الحمل لم يوجد حينئذ أيضا وكتب أيضا على قوله أو يظن الخ ما نصه اذا قوبل العلم بالظن يراد به ما عدا العلم فاندفع أنه لا يكفى فى عدم الحمل انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذ هو يكفى فى الحمل من الاطول (قوله لم يعتقد) الذى فى نسخ المتن وشرح المطول والاطول لم يرد وهى أحسن قال فى الاطول لانه لا يكفى فى الحمل على المجاز العلم أو الظن بعدم اعتقاد الظاهر لجواز أن يعلم مع ذلك العلم أنه يخفى اعتقاده أى والمفهوم على نسخة يعتقد كفاية ذلك (قوله أى ظاهر الاسناد) لم يرجع الضمير الى القول مع أنه المتبادر من عبارة المصنف وأعاده الى الاسناد مع ما يلزم عليه من تشتيت الضمائر لان الحقيقة والمجاز العقليين صفتان للاسناد لا للقول كما مر تأمل (قوله لانتفاء) علة لعلية قوله ولهذا الخ أى انما كان علة لانتفاء الخ من سم وكتب أيضا قوله لانتفاء التأول أى المشروط فى تعريف المجاز فان شك فالاصل الحقيقة فالامور الحالية خمسة علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره فيكون حقيقة علم أو ظن أنه أراد خلاف ظاهره فيكون مجازا شك فيكون حقيقة اهـ نوبى (قوله حينئذ) أى حين اذ عدم العلم أو الظن بحال المتكلم أو مذهبه اهـ نوبى (قوله لاحتمال الخ) علة لانتفاء التأول وفيه أنه لا يترتب على هذا الاحتمال لان التأول نصب القرينة ويحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقدا للظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا قطعيا حتى ينفى الاحتمال الاول وأيضا انتفاء التأول لا ينحصر فى هذا

(كما استدل) يعنى مالم يعلم ولم يستدل بشئ على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن اسناد ميز) الى جذب الليالى (فى قول أبى النجم ميز عنه) أى عن الرأس (قنزعا عن قنزع) هو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس (جذب الليالى) أى مضيها واختلافها

الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة و يجاب عن الاول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال وعن الثانى بأن المعتبر هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الامر فلا أثر لذلك الاحتمال اه يس وكتب أيضا قوله لاحتمال أن يكون معتقد الظاهر هذا الاحتمال بعيد جدا لان كون كر الغداة ومر العشى موجد الشيب معدما للكبير مما لم يقل به أحد من المحقين والمبطلين لا يقال المراد الغداة الكارة والعشى المار لانا نقول وكذا الحكم بالنسبة الى الليل والنهار نعم قال بعض المبطلين ان الممكن مطلقا وجد بنفسه وذهب الحكماء الى أن المؤثر فى عالمنا العقل العاشر والمنجمون الى أن التأثيرات من الكواكب كذا فى حواشى الحفيد على المطول و يخالفه ماسيذكره الشارح قبيل قول المصنف ومعرفة حقيقته الخ من أن كثيرا من العقلاء قائل بذلك وهذا هو الظاهر مما حكاه الله تعالى عن المبطلين من قولهم ما يهلكنا الا الدهر وان أجاب عنه الحفيد فى حاشيته على المختصر بأن اسناد الاهلاك فيه الى الدهر على معنى وقوع الهلاك بلا تأثير من أحد لا من الله تعالى ولا من غيره بل لانتهاء مادة الحياة قال واما اسناد الحوادث اليه فى كلام العرب فلاظهار التحزن والشكوى فى صورة الاسناد الى الدهر على سبيل الظرافة بدليل وقوع هذا الاسناد فى كلام أهل الاسلام مع اعترافهم بانفراد الله تعالى بالتأثير اه ملخصا (قوله كما استدل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع كلام الشارح عدم الدليل على توحيد القائل مع أن كلامه بعد عدة أبيات يدل على أن القائل موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشى ظاهره وسيصرح بذلك المصنف فما يتبادر من كلامه هنا غير مراد بل المراد تقييد عدم الحمل على المجاز بعدة عدم العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر فلا ينافى العلم (قوله يعنى مالم يعلم ولم يستدل الخ) اعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدل تشبيه العلم والظن المنفى كل منهما بالاستدلال والظاهر أنه صحيح لان كلا من العلم والظن والاستدلال مصحح للتجوز فحاصله أن ماذكر لم يحمل على المجاز مالم يحصل العلم المصحح للتجوز كما حصل هذا الاستدلال المصحح له لكن الشارح زاد قوله ولم يستدل والظاهر أنه ليس لان زيادته أمر ضرورى بل لان التشبيه حينئذ أحسن لانه يصير كل من المشبه والمشبه به الاستدلال ثم قوله ولم يستدل يجوز أن يكون من عطف اللازم فان نفى الاستدلال المنتج لازم لنفى العلم والظن اذ لو حصل استدلال منتج لم ينتف العلم والظن فليتأمل اه سم وجعله فى الاطول متعلقا بانتفاء الحمل أى ولاخراج التأول قول الجاهل المار تحقق انتفاء حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال فى شعر أبى النجم على مجازية الاسناد فيه اذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته بشئ بل يكتفى بأن المسند اليه فيه ليس ما هو له وكتب أيضا على قوله يعنى مالم يعلم أراد بالعلم ما يشمل الظن فلا قصور أفاده الحفيد (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه مالم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوى لا الاصطلاحى المقابل للبديهة فلا يرد أن عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهيا لاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور اه عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الحمل فيما ذكر على الاستدلال توقفه عليه مطلقا حتى يرد الاعتراض (قوله على أن اسناد ميز) أى أزال بدليل قوله عنه اه سم (قوله ميز عنه الخ) قبله كما فى المطول

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع * من أن رأت رأسى كرأس الاصلع

ميز الخ و بخط بعضهم نقلا عن تهذيب الاسماء واللغات أن القنزع بضم القاف وسكون النون و بضم الزاى أو فتحها لغتان (قوله عن قنزع) أى بعد قنزع اه مطول و بكون عن الثانية بمعنى بعد اندفع لزوم تعلق حرفى جر متحدين لفظا ومعنى بعامل واحد (قوله الليالى) المراد بالليالى مطلق الزمن كما اشتهر اه حفيد وكتب أيضا ما نصه لم يقل الايام اشارة الى تشبيه عمره بالليالى فى السواد والشدة وقيل لان تاريخ العرب بالليالى (قوله أى مضيها واختلافها) الجذب لغة المد ومضى الاكثر استعمل هنا فى مطلق المضى لكن اعتبار الاختلاف غير ظاهر لغة وان ناسب المراد وأشار الابهرى الى أن المراد بجذب الليالى أى الازمنة طلب

(قوله لانه قد لا يعتقد الخ) أى بخصوص هذا الاحتمال لا مدخل له فى انتفائه اذ يحصل الانتفاء المذكور معه ومع غيره كما علمت اه سم (قوله لا يقال المراد الغداة المارة الخ) أى فالموجد للشيب والمقدم للكبير هو الزمن الذى هو الغداة والعشى بمعنى الليل والنهار لا كره قاله بعض مشايخنا (قوله مطلقا) أى علويا أو سفليا وقوله فى عالمنا أى السفلى (قوله فى صورة الاسناد الى الدهر) يغنى عنه قوله وأما اسناد الحوادث اليه (قوله وسيصرح بذلك المصنف) أى فى قوله وصدوره من الموحد الخ (قوله وجعله فى الاطول متعلقا الخ) أى جعله مرتبطا به فى المعنى والمعنى ان انتفاء الحمل كالاستدلال فى التحقق لهذا (قوله المعنى اللغوى) وهو مطلق الاسناد لشئ ولو بديهيا كالاستحالة وكلامه يوهم أن كل استحالة من البديهيات وليس كذلك

الليل النهار وبالعكس اه حفيد على المطول وكتب أيضا قوله واختلافها أى تعاقبها الان بعضها بخلاف بعضا اه سم (قوله أى مقولا فيها) أى من الناس فى حقها حين اليسر والرفاهية أبطئى وحين العسر والضيق أسرعى اومن الشاعر لانه لا يبالى بعد التميز المذكور بها كيف كانت عن عبد الحكيم (قوله ويجوز أن يكون) أى مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطئ أو تسرع واغا عبر بصيغة الامر اشارة الى أن الليالى فى سيرها ومضيها مسخرات بأمر الله تعالى ويجوز أن يكون استئنافا كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث فأجاب بانه راض بما يفعل أسرع فيه أو أبطأ اه سيرامى أى فلا يبالى بعده مهما كيف كانت (قوله بمعنى الخبر) أى أبطأت أو أسرعت (قوله مجاز الخ) ان قيل أى سر فى صرف الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الثانى وهو أفناه قرينة لم يعكس مع أن الشخص الواحد اذا صدر عنه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما دل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة على صرف الآخر وأجيب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر (قوله أى عقيب قوله ميز عنه) أى الى آخر البيت (قوله أفناه) أى جعله فانيا أى معدوما لتنزيله منزلة الفانى لاشرافه على الفناء أو فانيا بمعنى هرما اه أطول (قوله أى أبا النجم) هو كنية الشاعر وفيه أنه كان حيا فى حال التكلم بهذا الشعر وأجيب بتقدير مضاف أى أفنى شبابه (قوله وارادته) فيه اشارة الى أن المراد بالامر هنا التعلق لا أن الله تعالى قال للشمس اطلعى فهو تفسير مراد اه سم وعبارة عبد الحكيم قوله أى أمره وارادته فسر القيل أولا بالامر لقوله اطلعى فانه مفعول بقيل ان كان مصدرا وبدل أو عطف بيان منه ان كان اسما وكذلك لفظ الامر يحتمل أن يكون مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصفة ثم بين المراد بعطف الارادة لعدم الامر حقيقة عند المحققين وأما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقى لان اطلعى بمعنى كونى طالعة (قوله اطلعى) تمامه

حتى اذا واراك أفق فارجعى وكتب أيضا على قوله اطلعى أى تحركى ليصح قوله حتى اه سم عن الحفيد على المطول (قوله فانه) أى قوله أفناه قيل الله حيث أسند الافناء الى قيل الله وكتب أيضا على قوله فانه يدل الخ فاسناد الافناء الى ارادته تعالى شأن الموحد وان كان هذا الاسناد أيضا مجازا ولا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجازا واسناد ميز حقيقة لان جملة أفناه قيل الله مبينة لقوله ميز عنه اه عبد الحكيم وبما ذكره هذا الفاضل اندفع اعتراض الحفيد بما تنقيحه ان اسناد الافناء الى قيل الله تعالى لا ينفى حقيقة اسناد التميز الى جذب الليالى لاحتمال أن يكون قائلا بتأثير الليالى بسبب خلق الله لها كما يقول المنجمون بتأثير الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شأن الموحد ما نصه وسيأتى أن الصدور من الموحد من القرائن (قوله على أنه) أى التميز (قوله وأنه المبدئ والمعيد الخ) وجه الدلالة أن من قال بأمر الله وارادته وأن طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بأن الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى اه فنرى فاندفع ما يقال لا دلالة لقوله أفناه قيل الله الخ على ذلك ووجهت أيضا الدلالة بأنه لا قائل بالفرق بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما (قوله بناء على أنه زمان) فيه أنه اذا كان المسند اليه جذب الليالى لا يكون زمانا لان الجذب ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة للموصوف والتقدير الليالى الجاذبة فالمسند اليه بالحقيقة الليالى الموصوفة بالجذب وهى زمان اه سم فقول الشارح بناء على أنه زمان أى ان جعلنا الاضافة من اضافة الصفة للموصوف وقوله أو سبب أى ان جعلناها حقيقية (قوله أو سبب) أى عادى (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أى جميعهما أو مجموعهما ليدخل ما اذا كان أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا وقوله ومجازيتهما أى مجازيتهما جميعهما وكتب أيضا قوله باعتبار حقيقية الخ وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز أيضا قسمان لانها اما حقيقية نحو أنبت الربيع البقل واما مجاز نحو لينبت الربيع البقل بمعنى الخبر اه أطول (قوله أربعة الخ) والحقيقة أيضا تنقسم باعتبار طرفيها لهذه الاقسام الا أنه لم يذكرها اعتناء بشأن المجاز لانه المقصود فى هذا الباب اه ع س سم قال بعضهم ويمكن

(أبطئى أو أسرعى) حالان من الليالى على تقدير القول أى مقولا فيها ويجوز أن يكون الامر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن أى استدل على أن اسناد ميز الى جذب الليالى مجاز (بقوله) متعلق باستدل أى قول أبى النجم (عقيبه) أى عقيب قوله

ميز عنه قنزعا عن قنزع

(أفناه) أى أبا النجم أو شعر رأسه (قيل الله) أى أمره وارادته (للشمس اطلعى) فانه يدل على أنه فعل الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول بناء على أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقية الطرفين ومجازيتهما (أربعة لان طرفيه) وهما المسند والمسند اليه (اما حقيقتان) لغويتان (نحو أنبت الربيع البقل) فان الانبات والربيع حقيقتان والاسناد مجاز (أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الارض

(قوله أو من الشاعر الخ) أو من الله تعالى أى مقولا فيها من الله أبطئى الخ فهى مسخرة بأمره اه معاوية (قوله أى أبطأت) قدر الخبر هنا ماضيا وفيما سبق مضارعا لصحة الامرين وان كان ما سبق يحتاج لاعتبار استحضار الصورة العجيبة اه

ادخالها أيضا فى كلام المصنف بجعل الضمير فى أقسامه راجعا الى الاسناد مطلقا والامثلة الاربعة تصلح أن تكون أمثلة لاقسام الحقيقة بأن يكون المتكلم بها جاهلا ليس مؤمنا فان محل كونها أمثلة للمجاز اذا كانت صادرة من المؤمن قال الشيخ يس و يؤيده أنه لم يقل نحو قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل لكن يبعده عود ضمير وهو فى القرآن كثير الى المجاز اه فلهذا جعل الشارح ضمير أقسامه راجعا الى المجاز ليلا ثم قوله بعد وهو فى القرآن كثير فيكون الكلام على وتيرة واحدة تأمل وكتب أيضا قوله أربعة لان طرفيه الخ فيه أى فى الحصر بحث لجواز كون طرفى المجاز العقلى أو أحدهما كناية والكناية عند المصنف قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت من الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المصنف وأقسامه أربعة على قصد الحصر وأجيب بأن مراده حصر أقسامه باعتبار حقيقية الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا فالحصر اضافى ويدل على ذلك قول الشارح باعتبار الخ اه سم بتصرف و زيادة وجعل عبد الحكيم الكناية داخلة هنا فى الحقيقة وأطال فى ذلك فراجعه وذكر أن الحقيقة قسمان صريح وكناية فالكناية تقابل الصريح لا الحقيقة مطلقا و بحث فى الحصر العصام أيضا فى أطوله بقولك سرنى ليلى وقد أردت هذا اللفظ حين سمعته فان الذى يسرك من تلفظ بها ولبلى ليس بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح فى شرح الكشاف و يندفع أيضا بجواب سم المذكور (قوله شباب الزمان) فى القاموس الشباب الفتاء وقد شب يشب وجمع شاب والمراد هنا الاول اذ لا وجه لارادة جماعة الفتيان واضافته الى الزمان لادنى ملابسة باعتبار حصوله للكائنات فيه فيصح حمل الازدياد عليه ولا يرد أن الشباب صفة الزمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه الناظرون والمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها ازدياد قواها النامية اه عبد الحكيم فعلى كلامه يكون الشباب والازدياد وصفين للقوى وهذا ظاهر على النسخة التى فيها وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وأما على النسخة التى فيها زيادة زمان قبل ازدياد فدفع اشكالها بأن تجعل شباب جمع شاب وتجعل اضافة شباب الى الزمان على معنى من أى الشباب من الزمان أى من الازمنة الشابة التى هى من مطلق الزمان أو بأن تجعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف بتأويل الشباب بالشاب أى الزمان الشاب أو تقدير المضاف أى الزمان ذو الشباب وهذا ان جعل الشباب بمعنى الفتاء وكتب على قوله ولا يحتاج الى تكلف الخ ما نصه من أحسنه ما للفنرى أن الازدياد مصدر المتعدى مضاف الى المفعول أى ازدياد الزمان للقوى فيكون الشباب والازدياد وصفين للزمان (قوله فان المراد باحياء الارض الخ) فقوله احياء استعارة تبعية بأن يشبه تهييج القوى وايجاد الخضرة وأنواع الازهار بايجاد الحياة ووجه الشبه كون كل منهما احداث ما هو منشأ المنافع اه ع ق (قوله تهييج القوى) مصدر مضاف للمفعول أى تهييج الله القوى الخ وقوله النامية الوجه أن يقول المنمية من يس وعلى كون المراد بالقوى النبات الامر ظاهر وكتب أيضا ما نصه ادخال تهييج القوى فى تفسير الاحياء لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها اذ لا معنى لقولنا هيج القوى ازدياد القوى فالاولى أن يقتصر فى تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبها مما يصلح أثرا لشباب الزمان بالمعنى المذكور أفاده الفنرى ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى زمان ازدياد كما هو فى نسخة وعبارة الاطول أحيا الارض أى جعلها نافعة فان ما ينفع كالحى وما لا كالميت (قوله فى الحقيقة) أى فى اللغة اه سم وقوله اعطاء أى ايجاد (قوله تقتضى الحس) أى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة سم وكتب أيضا قوله تقتضى الحس زاد فى المطول وتفتقر الى البدن والروح قال الناصر اللقانى والحق عندهم أن الروح ليس بشرط فى الحياة بل للقادر المختار أن يوجد الحياة فى أى جسم أراد سواء كان فيه الروح أو لا وسواء كان فى صورة الحيوان أو لا كما وقع فى الجذع الذى حن للنبى صلى الله عليه وسلم اه ولك أن تقول يجوز أنه تعالى أوجد الروح فى الجذع ثم اتصف بالحياة ثم لا يخفى أن هذا تعريف الحياة فى حق الحادث من يس (قوله وكذا المراد الخ) الاولى أن يراد بشباب

الزمان

شباب الزمان) فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان

(قوله والمراد هنا الاول) أى المراد المنقول منه كما لا يخفى ومثله يقال فيما بعد (قوله باعتبار حصوله الخ) أى باعتبار حصول الشباب للامور الكائنة فى الزمان كالقوى فانها كائنة فى الزمان (قوله أو بأن تجعل الاضافة الخ) لا يرد على هذا الجواب بيان الشارح المعنى الحقيقى بالمصدر ولا يرد على الذى بعده كما لا يخفى (قوله أو تقدير المضاف) عطف على تأويل المجرور بالباء (قوله الوجه أن يقول المنمية) أى لان قوى الارض تنمى الزرع وأما نماء القوى فى نفسها فلا نظر اليه الآن (قوله ويمكن دفعه الخ) فيه أن تقدير زمان مع جعل فاعل الازدياد هو الزمان على ما تقدم عن الفنرى يؤدى الى نوع ركة فى الكلام ويجاب بانه عند هذا التقدير يستغنى عما تقدم عن الفنرى

زمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا (نحو أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند فيه حقيقة والمسند اليه مجاز (وأحيا الارض الربيع) فى عكسه ووجه الانحصار فى الاربعة على ماذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط فى المسند أن يكون فعلا أو مافى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجازا (وهو) أى المجاز العقلى (فى القرآن كثير) أى فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذا تليت عليهم آياته) أى آيات الله تعالى (زادتهم ايمانا) أسند الزيادة وهى فعل الله تعالى الى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل

الزمان كون الزمان يزيد قوى الارض المنمية (قوله زمان ازدياد الخ) فالمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها زمان ازدياد قواها من يس (قوله قواها) أى الارض وقوله النامية أى التى شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد (قوله فى الحقيقة) أى اللغة (قوله عبارة عن كون الخ) وانما سمى هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة مشتعلة من شب النار أوقدها وقد استعير لكون الزمان فى ابتداء حرارته الملابسة له وفى ازدياد قواه ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب عليه من نشأة الاخراج والمحاسن عكس الهرم الذى يكون فى آخر زمان الحيوان واخر زمان الازهار لحول تلك المحاسن واضمحلالها اه ع ق (قوله ووجه الانحصار الخ) عبارة ع ق ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل المجاز العقلى فى اسناد الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين كلمتين والكلمتان لا يخلوان من هذه الاقسام فنحو زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو فى اسناد الصائم الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكى الذى يجعل الاسناد فيما بين جملة نهاره صائم الى زيد لانه يفسر المجاز العقلى بالكلام المفاد باسناده خلاف ما عند المتكلم بتأول فهو مشكل لان مجموع نهاره صائم وهو أحد طرفى الجملة لا يسمى مجازا لغويا لان المجاز اللغوى فسره السكاكى بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ومجموع نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر فى الاقسام الاربعة على مذهب السكاكى مشكلا اه بحروفه وظهور وجه الانحصار من هذه الجهة لا ينافى البحث من المتقدمين فيه كسم والعصام من جهة أخرى فلا تغفل هذا وقد دفع سم ذلك الاشكال بأن يراد الحصر باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما فقط لا مطلقا كما أشار الى ذلك الشارح سابقا ودفعه الفنرى بأن التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص أعنى الحقيقة والمجاز المفردين لكثرة دورانهما على قياس ما قاله الشارح فى تعريف المجاز العقلى من أنه تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة أو يقال المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما فى حكمها والقرينة على كل من الامرين تقسيم المجاز اللغوى الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها بقى أن العصام استشكل فى أطوله حصر الحقيقة العقلية فى الاقسام الاربعة على مذهب المصنف بقولنا قيل جاءنى زيد فانه حقيقة وطرفها جملة فهى خارجة من الاقسام الاربعة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت الامر الظاهر لا يحتاج للاستدلال أجيب بأن هذا من التنبيه لا من الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل) قيد بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله لمجرد الاهتمام) أى للاهتمام المجرد عن التخصيص وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أى لا للتخصيص حتى يلزم اختصاص كثرته بالقرآن دون السنة وكلام العرب مع أنه كثير فى القرآن وغيره وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أى لانه محل النزاع لان هذا رد على من زعم عدم وجوده فى القرآن لانه بحسب الظاهر كذب وكلام الله تعالى منزه عنه وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار القرينة يس وكتب على قوله على من زعم عدم وجوده الخ ما نصه أى فى ضمن زعم عدم وجود المجاز مطلقا عقليا كان أو لغويا ولهذا قال فى الاطول فيه رد على من أنكر وقوع المجاز فى القرآن عقليا كان أو لغويا (قوله كقوله تعالى) تقدير هذا لا ينافى عدم العطف فى يذبح وما بعده لان المقول حينئذ مجموع المذكورات يس (قوله واذا تليت عليهم الخ) لم يقل المصنف نحو أو كقوله مثلا ايهاما للاقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم ايمانا بأنه فى القرآن كثير سم وقوله ايهاما للاقتباس أى وليس اقتباسا حقيقة لان الغرض الحقيق كما أشار له الشارح التمثيل لما وقع فى القرآن والاستشهاد على وقوعه فيه بكثرة قال فى الاطول ثم يتجه على ايهام الاقتباس أن زيادة الايمان كيف تتصور فى شأن منكرى وقوعه فى القرآن ولا بد فى الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بأن تلاوة آية توجب الايمان وبتلاوة الآيات يزيد بقى أن ما عد من المحسنات البديعية هو الاقتباس لا ايهامه (لكونها سببا) أى عاديا (قوله يذبح أبناءهم) فيه أن يجوز كونه مجازا لغويا أى يأمر بذبح فلا يكون مما نحن فيه لا يقال لا يضر احتمال ذلك لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس المقصود هنا مجرد

التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من زعم خلافه فيضر الاحتمال ع س سم (قوله وسوسته) أى بابليس بواسطة وسوسته ليوافق جعل الآية من باب الاسناد الى السبب فابليس سبب للسبب بواسطة وسوسته (قوله انه لهما الخ) بكسر الهمزة وجو بالوجود اللام وفى بعض النسخ من الناصحين بلا لام فيصح الفتح على اسقاط الخافض أى على أنه لهما الخ والكسر على جواب المقاسمة (قوله على أنه مفعول به لتتقون الخ) اعلم أن أصل تتقون توتقون من الوقاية وهى فرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثانى يوما على حذف المضاف أى عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر فيتعدى الى مفعول واحد ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى فكيف تحصل لكم الوقاية أو الحذر ان كفرتم وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا فى الدنيا من عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله لكفرتم مانصه على تأويله بجحدتم كما يشير اليه وصرح به الفنرى (قوله أى كيف) مفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أى تتقون أى اتقاء سم (قوله يوم القيامة) كان الاحسن تأخيره عن الآية فيكون تفسيرا لقوله يوما يجعل الخ كذا قال الحفيد وهو مبنى على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل لكن قال عبد الحكيم ان يوم القيامة منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم اذ لا دخل فى تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذى فى تتقون اه وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله ان بقيتم على الكفر) فسر قوله تعالى ان كفرتم بأن بقيتم على الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار اه عبد الحكيم أى فكفرهم حاصل على القطع وان لا تدخل على ماهو كذلك (قوله يوما) بدل حمله عليه الدخول على بقية الآية سم (قوله شيبا) جمع أشيب والاصل فى شين شيبا الضم وكسرت لمجانسة الياء كما فى الجلالين (قوله وهذا) أى جعل الولدان شيبا وقوله كناية الخ فيه اشارة الى أن الكناية لا تنافى المجاز العقلى (قوله لان الشيب الخ) ظاهر فى تقرير الكناية على قول السكاكى ان الكناية اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه فقوله تعالى يجعل الولدان شيبا لفظ موضوع للازم الذى هو تسارع الشيب وقد استعمل فى الملزوم وهو شدته وكثرة الهموم والاحزان وعلى الوجه الثانى اللازم الشيخوخة والملزوم الطول سم وكتب على قوله الشيخوخة مانصه أى المعبر عنها بقوله شيبا (قوله عند تفاقم الشدائد) أى تكاثرها وتراكمها وتعاظمها (قوله أو عن طوله) لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء فى الدنيا وتأخيرهم له الى يوم القيامة لان الطول قد يشتمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب وأيضا طول ذلك اليوم أزيد من طول المدة التى يبلغ الاطفال فيها أوان الشيخوخة (قوله أوان الشيخوخة) أى فيشيبون سم وكتب أيضا مانصه وهو بعد الاربعين (قوله أى مافيها الخ) تفسير مرادو الاثقال جمع ثقل بفتحتين وهو متاع البيت ح ف وكتب أيضا مانصه دخل فى ذلك موتاها وكنوزها ع ق (قوله والخزائن) تفسير سم (قوله الى مكانه) أى مكان وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى وأخرجت من الارض لا فى الارض اه عبد الحكيم (قوله بالخبر) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عطف على قوله كثير) أى بقطع النظر عن تقييده بقوله فى القرآن (قوله لأن تسميته بالمجاز فى الاثبات) أى فى غير عبارة المصنف ع ق (قوله يوهم اختصاصه بالخبر) لا كلام فى ايهام ايراده فى أحوال الاسناد الخبرى اختصاصه بالخبر وأما ايهام التسمية ذلك فيقال فيه كما توهم الاختصاص بالخبر توهم الاختصاص بالمثبت فدفع التوهم قاصر أفاده فى الاطول وقد يقال لما كان توهم الاختصاص بالخبر أشد لتعدد منشئه خصه بالدفع أو يقال لما لم يتعرض لمنشأ توهم الاختصاص بالاثبات لم يتعرض لدفعه تدبر وكتب أيضا قوله يوهم اختصاصه بالخبر منشأ التوهم أى بالنسبة الى التسمية المذكورة هو أن الاثبات لا يتحقق فى الانشاء اذ الاثبات مقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم فى الانشاء لانه من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا التوجيه أن

وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله وأن الاطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة (وأخرجت الارض أثقالها) أى مافيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير أى وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز فى الاثبات وايراده فى أحوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر

(قوله كان الاحسن تأخيره الخ) أى فيكون هو البدل ويوما هو المفعول وبهذا يظهر رد عبد الحكيم بعد تدبر (قوله بخلاف الظرفية الخ) أى فان لها دخلا فى تفسير الفعل (قوله لئلا يحتاج الخ) وجه ذلك أن هذا التفسير مشعر بحسب العادة فى افادة أنه قد قطع النظر عن المفعول

الاثبات لايمكن فى الانشاء فكان الموافق لذلك تصريحه بالجزم بدل قوله يوهم الخ اذ التسمية بالاثبات لايمكن شمولها للانشاء قلت بل يمكن شمولها لانه يكفى فيها وجود المعنى فى بعض الافراد سم اوالخبر أعظم من سم (قوله بل يجرى فى الانشاء) تصريح بما علم التزاما اه بجربى أتى به للايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله ابن لى صرحا) أى قصرا يجوز أن يكون مجازا لغويا أى اؤمر بالبناء (قوله وليجد جدك) أى وليعظم عظمتك سم فالجد بفتح الجيم أو المعنى ليجتهد اجتهادك فهو بالكسر (قوله أو النهى) نحو لا يصم نهارك ولا ينم ليلك (قوله الى ما) أى مسند اليه ليس الخ (قوله صدور الفعل) أى فى الامر وقوله أو الترك أى فى النهى (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما نوعان من الانشاء غير الامر والنهى وأصل ليت النهر جار ليت الماء جار فى النهر لانه الذى يتمنى جريه لا النهر لكن أسند الجرى المتمنى الى النهر مجازا لملابسته للماء بالمحلية وأصل أصلواتك تأمرك أيأمرك ربك بسبب صلواتك أى بسبب تلبسك بها وملابستك اياها ع ق والمجاز فى اسناد جار الى ضمير النهر واسناد تأمر الى ضمير الصلوات لما تقدم (قوله ولابد له من قرينة) أتى به توطئة للتقسيم أى لفظية أو معنوية والا فالقرينة علمت من قوله السابق بتأول فقوله ولابد الخ بمنزلة البيان لقوله بتأول فكان ينبغى أن يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام وما بعده من الاحكام (قوله صارفة الخ) أى ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف فى أنه هل يلزم أن يكون له حقيقة أم لا اه أطول ولا لما هو المجازى بخصوصه من كونه اسنادا الى السبب أو المفعول مثلا (قوله لان المتبادر الخ) علة لقوله لابد (قوله فى قول أبى النجم الخ) لا يخفى أن أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله عن ظاهره لدلالته على أنه كان موحدا لمقابلة قوله صدوره عن الموحد له يقتضى أن يقيد الصدور عن الموحد بما اذا لم يعلم من لفظ يقارنه اه أطول (قوله أو معنوية) وقد يجتمع القرينتان (قوله كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى اتصافه به أو صدوره عنه والظاهر أنه يدخل قيام المبنى للمجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد اتصف زيد بالمضروبية فلا وجه لقول صاحب الاطول الاولى كاستحالة نسبة المسند الى المسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول (قوله بالمذكور) أى فى عبارة المتكلم وليس المراد المذكور فى كلام المصنف سابقا (قوله المذكور) أى لفظا أو تقديرا اه أطول (قوله أى من جهة العقل) أشار الى أن عقلا تمييز من نسبة الاستحالة الى القيام لكن على أنه فاعل لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة كما فى قولهم امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلأ بل لملأ فان التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون للازمه أو لمتعديه ويحتمل أن تكون الاستحالة متعدية بمعنى عد القيام محالا او الحكم عليه بانه محال مضافة الى المفعول وعقلا تمييز من النسبة الى الفاعل المحذوف كما جوز فى حاشية الكشاف ابراز الحال من الفاعل المحذوف للمصدر وأما جعله على نزع الخافض فيبعده أنه غير قياسى اه ملخصا من الحفيد على المطول والفنرى وقوله للازمه نحو وفجرنا الارض عيونا بناء على أن التمييز فيه محول عن الفاعل فان المحول عنه على هذا فاعل لازم فجر وهو تفجر وقوله أو لمتعديه نحو امتلأ الاناء ماء كما مر وقوله الى الفاعل المحذوف لعل تقديره استحالة شئ قيام الخ فعقلا تمييز لشئ مبين لابهامه هذا ولا حاجة الى تكلف شئ من الوجهين المذكورين لان تحويل تمييز النسبة أغلبى لا لزومى كما نقله سم وغيره عن ابن هشام ويجوز أن يكون عقلا مفعولا مطلقا بتقدير مضاف أى استحالة عقل (قوله يعنى الخ) اشارة الى جواب ما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهرى أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكم بها وانبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه الى دليل سم (قوله يكون) أى المسند (قوله والمبطلين) كالدهرية اه سم (قوله قيامه) أى المسند (قوله لان العقل الخ) تعليل لقوله يعنى الخ سم وكتب أيضا قوله لان العقل أى كل عقل أو عقل الفريقين من المحقين والمبطلين فالمراد بالمستحال عقلا المستحال بالضرورة أى لا يحتاج فى الحكم باستحالته الى نظر واستدلال وفى نسخة لا أن العقل وأل عليها للجنس أى المراد ما تقدم لا كون جنس العقل

(بل يجرى فى الانشاء نحو ياهامان ابن لى صرحا) فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا قولك لينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الامر أو النهى الى ماليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى أصلواتك تأمرك (ولا بد له) أى للمجاز العقلى (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) فى قول أبى النجم من قوله أفناه قيل الله (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا) أى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لان العقل

(قول الشارح لان المتبادر الخ) أى لان المتبادر عند انتفاء القرينة ان هذا الاسناد هو الحقيقة مع أنه المجاز (قوله لدلالته على أنه كان موحدا) جعله قرينة انما هو من حيث دلالته على أنه موحد فالقرينة فى الحقيقة صدور الكلام عن الموحد

اذا خلى الخ لئلا يرد قول الدهرى أنبت الربيع البقل فان عقل الموحد يعده محالا مع أنه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدوره الخ داخلا فى الاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله اذا خلى ونفسه) أى من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة الى غير ذلك من عبد الحكيم وهذا التفسير على نسخة لان أما على نسخة لا أن فهو فى خلى ونفسه أى من غير منازعة الوهم وغلبة الشيطان (قوله كقولك محبتك جاءت بى اليك) الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد فى نحو ذهبت بزيد من أن الفاعل صاحب المفعول فى الذهاب لا على مذهب سيبويه من أن المعنى جعلت زيدا ذاهبا لان الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملا وسببا فى ذهابه ولا يعنى بالسبب الا الحامل ولا شك فى صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير المجىء وتحمل عليه فمعنى محبتك جاءت بى اليك على هذا جعلتنى جائيا من أن تشاركنى فى المجىء أى كانت سببا فى مجيئى ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون اسناد المجىء اليها مجازا فلعل المثال مبنى على مذهب المبرد اه سم بايضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله نفسى جاءت بى بسبب المحبة فالمحبة سبب داع للمجىء لا فاعلة قاله السيرامى والاولى أن أصله الله جاء بى بسبب المحبة (قوله قيامه به) هذا حكاية الكلام المصنف بالمعنى اه سم أى لان المصنف لم يقل ذلك بل قال قيام المسند بالمذكور (قوله وغيره) أى غير الصدور كالاتصاف (قوله وصدوره الخ) لا يقال هذا يخالف ما تقدم من أن البيت أعنى أشاب الصغير الخ لم يعلم حال قائله وأن البيت محمول على الحقيقة ما لم يعلم حال قائله لانا نقول المراد صدوره من غير هذا القائل من الموحدين كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بان قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكره ثم (قوله أى وكصدور الكلام) أوقعه فى ذلك عبارة الايضاح فى هذا المقام والاولى ارجاع الضمير الى المجاز لئلا يقطع سلك الضمائر عن الانتظام يس فان قلت على هذا يصير المعنى صدور المجاز قرينة على المجاز فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه فى قوله صدور المجاز ما يؤول الى المجاز ففيه مجاز الاول ولعل وجه عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز الفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحد) أى الكامل والا فالموحد من يعتقد أن الله واحد وذلك يشمل المعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله عن الموحد لا بد من تقييده بغير المخفى حاله اه أطول (قوله فانه) أى الصدور (قوله لا يقال هذا) أى الصدور عن الموحد فى مثل أشاب الصغير البيت وقوله داخل فى الاستحالة لان الموحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه المذكور أى فكيف يقابل بها (قوله لانسلم ذلك) أى لانسلم دخوله فى الاستحالة العقلية التى أردنا بها كون الشئ محالا بالضرورة أى بضرورة العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم مجرد العقل باستحالته وان كان حقيقة قوله أشاب الخ محالا نظريا يحتاج الى دليل ولذا قال كيف وقد ذهب الخ (قوله كيف وقد ذهب الخ) فهو من المحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه (قوله ومعرفة حقيقته) أى حقيقة متعلقه الذى هو المسند اليه الذى يكون الاسناد اليه حقيقة كما يدل عليه قول الشارح فمعرفة فاعله الخ كما فى سم وسبب هذا التأويل سيأتى وكتب أيضا قوله ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود عبد الحكيم وبه يجاب عن قول يس لو أسقط لفظ معرفة لكان أخصر وأظهر فان الظهور والخفاء انما ينسبان الى ما يعرف لا للمعرفة ففى كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل أنه أسند الظهور والخفاء للمعرفة باعتبار متعلقها الذى هو المسند اليه الحقيقى اه ملخصا ومتعلقها المذكور هو حقيقة المجاز العقلى أى حقيقة متعلقه وكتب على قوله بحسب العلم ما نصه أى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته (قوله يعنى أن الفعل) اقتصر عليه لانه الاصل والا فما فى معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول به نحو ضرب زيد اه سم (قوله فمعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل فمعرفة اسناده الذى اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه اه عبد الحكيم قال سم وأنت اذا تأملت قوله بعد وفى هذا تعريض بالشيخ الخ علمت أن

اذا خلى ونفسه يعده محالا (كقولك محبتك جاءت بى اليك) لظهور استحالة قيام المجىء بالمحبة (أو عادة) أى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أى وكصدور الكلام (عن الموحد فى مثل أشاب الصغير) البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول لانسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة (اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم

(قوله فان عقل الموحد الخ) الموحد ليس بقيد بل كل من خلى ونفسه عن منازعة الوهم وغلبة الشيطان كذلك ومن هنا تعلم أنه لا حاجة الى جعل أل للجنس

النزاع فى الفاعل لافى الحقيقة فيكون هذا سبب التأويل (قوله أى فما ربحوا فى تجارتهم) أى وأسند الربح للتجارة لكونها سببا فيه (قوله واما خفية) أى لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى اه عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف تفسير ان لم يرد النظر الاصطلاحى الذى هو ترتيب الخ وهو الاقرب وعطف لازم ان أريد (قوله سرتنى رؤيتك) هذا القول مجاز اذا أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما اذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة عبد الحكيم (قوله وقوله) أى أبى نواس الحسن ابن هانئ الشاعر المشهور على ما فى الايضاح وقول ابن المعتدل على ما قاله الشارح فى مطوله فمن قال لاتنافى بين قوليهما بالجواز أن يكون له كنيتان لم يأت بشئ وقبل هذا البيت

يزيدك وجهه حسنا * ... [as printed:] يريناصفحتى قمر * يفوق سناهما القمرا

كذا فى الاطول (قوله حسنا) أى علم الحسن وظهوره اذ نفس الحسن موجود فى الوجه لا يزيد بتكرار النظر وبتقدير المضاف اندفع أيضا ما يقال ان المفعول الثانى لفعل الزيادة يجب أن يصح اضافته الى الاول وما هنا ليس كذلك (قوله فى وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله يظهر) أى ذلك الحسن المزاد سم (قوله وفى هذا) أى فى قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى اما ظاهر أو خفى اه من سم (قوله فاعل يكون الخ) أى فاعل محقق فى الخارج أسند اليه الفعل حقيقة اسنادا يعتد به بأن يقصد فى العرف والاستعمال اسناد الفعل الى ذلك الفاعل وأما أن موجدها هو الله تعالى فلا نزاع فيه انما النزاع فى الفاعل بالوجه المذكور فسقط الاعتراض الآتى وكتب على قوله أسند اليه الفعل ما نصه أى قبل اسناده للمجازى كما يؤخذ من سم فيما بعد (قوله فانه ليس لسرتنى الخ) أى فى الاستعمال لعدم وجود تلك الافعال المتعدية فى الاستعمال (قوله وكذا أقدمنى الخ) أى فهو مجاز عقلى وليس للاقدام فاعل حقيقى وحاصل توجيه المجاز العقلى فيه أنا نبالغ فى كون الحق له دخل فى القدوم فنفرض اقداما صادرا من فاعل متوهم ثم ننقله عنه ونسنده الى الحق مبالغة فى ملابسته كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقى الى الفاعل المجازى مبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ فى الاسناد فالفاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل الى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يحمل قول الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل أى محقق فى الخارج يعتد باسنادها اليه هذا ويحتمل أنه مجاز مرسل ان أريد بالاقدام الحمل على القدوم أو استعارة بالكناية ان شبه الحق بمقدم تشبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر المشبه به وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الاقدام تخييلا ملخصا من السيرامى وكتب على قوله يعتد باسنادها اليه ما نصه بأن يقصد فى العرف والاستعمال اسنادها اليه (قوله بل الموجود ههنا الخ) يعنى الكلام فى فاعل الفعل المتعدى لا فى فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدى غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل حقيقى بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقى أعنى فاعل المتعدى لعدم وجود الفعل المتعدى فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع تحققه قطعا فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الافعال لم يقصد معنى المتعدى والاخبار عنه وان كان متحققا فى الواقع الا على سبيل التخييل وما كان كذلك لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع هذا خلاصة ما فى المقام وان وقع لبعضهم خبط وخلط لا يخفى على من له تدبر تام يس ونقله سم عن شيخه ع س وعبارة ع ق وانما نبه المصنف على أن الحقيقة للمجاز قد تكون خفية تعريضا بالشيخ عبد القاهر فى قوله ان نحو المثالين من المجاز فى الاسناد الذى لا حقيقة له فبين المصنف أن له حقيقة خفيت على الشيخ وهى ما بين من أن الاسناد فى الاصل لله تعالى وقد تبع فى هذا الرد الفخر الرازى حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز و الا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقدر الفاعل فى المثالين الله تعالى لانه الفاعل الحقيقى وهذا الرد يتجه ان كان مراد الشيخ أن ثم أفعالا لا يتصف بها شئ على

أى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية) لا تظهر الا بعد نظر وتأمل (كما فى قولك سرتنى رؤيتك أى سرنى الله عند رؤيتك وقوله

يزيدك وجهه حسنا
اذا ما زدته نظرا

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه) لما أودعه الله من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتنى فى سرتنى رؤيتك وليزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا أقدمنى بلدك حق لى على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين الرازى بأن الفعل

(قوله أو استعارة بالكناية) فيه ان الكناية على رأى القوم لم يزل اسناد الاقدام معها الى غير ما هو له بل وعلى رأى السكاكى أيضا وسيأتى الكلام فى ذلك قبيل أحوال المسند اليه (قوله والاخبار عنه) المناسب والاخبار به

لابد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لاعن فاعل فهو ان كان ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وظنى أن هذا تكلف والحق ماذكره الشيخ (وأنكره) أى المجاز العقلى (السكاكى) وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهبا الى أن مامر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى أن تنسب اليه شيأ من اللوازم المساوية للمشبه به

(قوله لانها لكونها اعتبارية) أى فرضية تخيلية أى لكونها أريد منها المعانى الاعتبارية وان كانت لها معان محققة (قوله الظاهر أن مراده بالمبالغة الخ) ولا يقال هذا انما يكون بتناسى التشبيه فكيف يكون مبالغة فيه لان ذلك وان كان بتناسى التشبيه يدل على شدة الشبه فافهم

وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن نحو سرتنى رؤيتك وأقدمنى بلدك حق لى على فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد فى الاستعمال الغرفى فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد فى ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لانها لكونها اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر فى الواقع به ولو صح أن لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ماوجد خارجا من القدوم والسرور اللازم والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب فى اسناده كالمجاز الذى لم يستعمل له حقيقة ولم يرد أن هذه الافعال الاعتبارية لاموصوف لها فى نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ماذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب وهذا ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والا فالرد وارد فليتأمل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير اه بحروفه (قوله لابد أن يكون له فاعل) أى موجد وهذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه (قوله لامتناع صدور الفعل الخ) قيل لا يتناول مثل مرض ومات فيجب أن يراد بالصدور مايشمل قيام الفعل واتصاف الفاعل به تجوزا أو يخصص بمثل أقدمنى فانه محل النزاع والجواب أن المرض والموت وان كانا غير صادرين من المريض والميت لكنهما صادران عن غيرهما وحادثان فالمقصود أنه يستحيل أن يصدر الاثر بدون وجود الفاعل اه حفيد على المطول (قوله لاعن فاعل) أى موجد وهذا لم ينفه الشيخ بل يسلم لزومه وليس هو الذى نفى وجوبه كمامر فاعتراض الامام عليه مدفوع (قوله والا فيمكن تقديره) الاولى أن يقول والا فلابد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) فيه أنه جعل فاعل الاقدام النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق أن الفاعل فى الجميع النفس على زعم المعتزلة فان العبد خالق لافعاله على زعمهم بعضها بالمباشرة وبعضها بالتولد كالعلم بالنتيجة المخلوق للعبد بالتولد عن النظر فينبغى أن يقولوا بتولد السرور والعلم بزيادة الحسن عن الرؤية أفاده الحفيد وفيه اشارة الى اعتراض على السكاكى لمخالفة كلامه مذهب جماعته المعتزلة وعلى الشارح فى نقله عنه أنه زعم أن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى ويمكن أن يجاب عن الشارح بان اسم الاشارة راجع الى سر ويزيد على أن الجمع مراد به مافوق الواحد أو بتغليبهما على أقدم تدبر (قوله حقيقتها) أى الافعال أى حقيقة متعلقها وهو المسند اليه (قوله فتبعه) أى تبع صاحب المفتاح (قوله تكلف) وذلك لان تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لم يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب كذا يؤخذ من ع ق (قوله والحق ماذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده نفى الفاعل رأسا بل مراده نفى وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجاز يعنى أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقى بل يجوز أن يكون من أول الامر الخ لا يسند ذلك المسند الا الى المعنى المجازى سم (قوله وأنكره) تقليلا للانتشار وتقريبا للضبط اعتبارات البلغاء (قوله فى سلك الاستعارة بالكناية) فى الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية بان تشبه الاستعارة بالكناية بالدر المنظوم فى سلك تشبيها مضمرا فى النفس والسلك تخييل والنظم ترشيح (قوله بجعل الربيع) أى لفظ الربيع (قوله المبالغة فى التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة فى التشبيه ادخال المشبه فى جنس المشبه به وجعله فردا من أفراده ادعاء راجع سم (قوله ذاهبا) لوح بلفظ ذاهبا الى قوله تعالى فأين تذهبون وكتب أيضا قوله ذاهبا الى أن مامر ونحوه الخ اعتراض على السكاكى بان التشبيه لاجل المبالغة فى المدخلية انما يقصد فى بعض المواضع كما فى الاسناد الى السبب بخلاف نحو الاسناد الى المصدر فلا قصد للتشبيه معه فما ذهب اليه انما يتجه فى البعض دون البعض أفاده الحفيد (قوله أن تذكر المشبه) أى ذكر المشبه واعترض بانها عند السكاكى لفظ المشبه لاذكره وأجيب بان اضافة ذكر المؤول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة الى الموصوف أى المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) أى حقيقة فى اعتقاد المصنف بدليل جواب الشارح الآتى سم (قوله من اللوازم المساوية للمشبه به) أما مساواة

مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيأ من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للانبات يعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (اليه) أى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال وحاصله أن تشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفاعل المجازى بالذكر وتنسب اليه شيأ من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية صاحبها) لما سيأتى فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل

اللازم الذى هو الانبات للفاعل الحقيقى فظاهرة لان المراد به الانبات بالقوة وهو مساو وأما الاظفار فى السبع فالمراد بها المخصوصة لا مطلق الاظفار وهى مساوية له لان غير أظفار السبع لا ينسب اليها فعل نشب على التحقيق اه ع ق وقوله لان المراد به الانبات بالقوة أى لا الانبات بالفعل اذ لا يتحقق الانبات بالفعل حيث تحقق القادر المختار فان الله موجود قبل وجود الانبات فأين المساواة قاله سم وقال يس المراد بالمساواة أنه لا يوجد الا منه ولا شك أن الانبات لا يوجد الا من الله تعالى وليس المراد بها عدم الانفكاك وكتب على قوله المخصوصة ما نصه أى التى يترتب عليها النشب بقرينة المقام وكتب أيضا قوله المساوية أى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينتفى بانتفائه سم (قوله مثل أن تشبه المنية بالسبع) فى اغتيال النفوس سم (قوله ثم تفردها بالذكر) أى مرادا بها المشبه به لقوله وتريد المشبه به سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا عبد الحكيم (قوله بقرينة نسبة الانبات اليه) فيه أن السكاكى يجعل قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية بالمعنى الذى ذهب اليه فيها فالموافق لمذهبه أن يقول بقرينة استعارة ما هو لخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية يتوهم فى المشبه تشبيها بتلك الخاصة مثبتة للمشبه ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد بقرينة نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه وربما يقال ان السكاكى وان اشتهر عنه أن قرينة الاستعارة بالكناية اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية الا أنه ذكر فى بحث جعل المجاز العقلى استعارة بالكناية أن قرينتها قد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم فى قوله وعلى هذا القياس غيره نظر لانه لا يمكن قياس القرينة فى أكثر الامثلة عليه ونحن على أن ما ذكره ليس نصا فى أن الانبات محمول على معناه الحقيقى وليس مستعارا الامر وهمى وتتبع ما اشتهر عنه وستطلع على معنى كلامه فى أنبت الربيع فى فن البيان فى مقامه ان شاء الله تعالى أطول ببعض تصرف وكتب على قوله الانبات ما نصه أى بالقوة سم (قوله وحاصله) أى جريان غير هذا المثال على قياسه فان معنى وعلى هذا القياس غيره وغيره هذا المثال جار على قياسه سم (قوله فى تعلق وجود الفعل به) وان كان أحدهما على وجه الايجاد والآخر على سبيل السبب سم (قوله لانه يستلزم الخ) استلزام أن يكون المراد بعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر العبارة بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلانا نفسه وأن يكون المراد بضمير ها مان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لها عدم صحة أن تكون العيشة ظرفا لصاحبها فالاولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية ظرفا لصاحبها كذا فى الاطول (قوله بعيشة) اما أن يراد بضمير عيشة أى الضمير الراجع اليها المستتر فى راضية أى واذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بفى بمعنى صاحبها أيضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه واما أن يراد به عيشة المجرورة بفى لان مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلى باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ما ذكر ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقى والمجرور ليس فاعلا لانه فاعل فى المعنى كالمبتدا فى نهاره صائم وحينئذ فجعل المصنف التجوز فى الموصوف والمبتدا مبنى على مذهب السكاكى لا على ما ذهب هو اليه من الواسطة كما عرفت يس بتلخيص وقول الشارح وهذا مبنى الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المراد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثانى أمر لازم قطعا لا يحتاج الى تنبيه عليه ولزوم ظرفية الشئ فى نفسه عليه لا يحتاج الى واسطة (قوله لما سيأتى) الاولى بحاله أن يذكر بعد قوله بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الانبات اليه اه أطول (قوله فى الكتاب) أى المتن (قوله صاحبها) أى ويلزم ظرفية الشئ فى نفسه لان ضميره هو راجع الى من فى قوله تعالى فأما من ثقلت موازينه الآية فهو نفس صاحب

اذ لا معنى لقولنا فهو فى صاحب عيشة راضية وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (أن لا تصح

الاضافة فى) كل ما أضيف
الفاعل المجازى الى الفاعل
الحقيقى (نحو نهاره صائم
لبطلان اضافة الشئ الى
نفسه) اللازم من مذهبه
لان المراد بالنهار حينئذ فلان
نفسه ولا شك فى صحة هذه
الاضافة وفى وقوعها كقوله
تعالى فما ربحت تجارتهم
وهذا أولى فى التمثيل
(و) يستلزم (أن لا يكون
الامر بالبناء (فى قوله تعالى
يا هامان ابن لى صرحا (لهامان)
لان المراد به حينئذ هو العملة
أنفسهم واللازم باطل لان
النداء له والخطاب معه
(و) يستلزم (أن يتوقف نحو
أنبت الربيع البقل) وشفى
الطبيب المريض وسرتنى
رؤيتك مما يكون الفاعل
الحقيقى فيه هو الله تعالى
(على السمع) من الشارع
لان أسماء الله تعالى توقيفية
واللازم باطل لان مثل
هذا التركيب صحيح شائع
ذائع عند القائلين بان
أسماء الله تعالى توقيفية
وغيرهم سمع من الشارع
أو لم يسمع (واللوازم كلها
منتفية) كما ذكرنا فينتفى
كونه من باب الاستعارة
بالكناية لان انتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم والجواب
أن مبنى هذه الاعتراضات
على أنه مذهبه فى الاستعارة
بالكناية أن يذكر المشبه
ويراد المشبه به حقيقة
وليس كذلك بل المشبه به
ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان

العيشة (قوله اذ لا معنى الخ) قيل بل له معنى صحيح يعنى كائن فى أصحاب العيشة ونازل معهم اه يس ورده
ع ق فقال وتأويله بمعنى هو مستقر فى أصحاب العيش المرضى وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لان
عيشة نكرة ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل فى مثل هذا المعنى ولو كان من
لوازم معناه اه قال فى الاطول ويتجه أنه لم لا يجوز أن يكون فهو فى عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد
فتأمله (قوله وهذا) أى الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد (قوله وهذا مبنى على أن المراد الخ) فان أراد
بالعيشة ما يتعيش به الانسان وبالضمير فى قولنا راضية العيشة بمعنى صاحبها على سبيل الاستخدام فلا فساد
اذ يصير المعنى حينئذ فهو فى عيشة راض صاحبها وهو ظاهر ع ق وكتب أيضا قوله وهذا مبنى الخ فان قيل
اسناد مجموع راضية والضمير أيضا مجازى عند السكاكى لجعله مثل ذلك من المجاز العقلى لا واسطة كما عند
المصنف فالمراد بعيشة الصاحب على تقدير الاستعارة قطعا فأما اذا جعل الضمير عبارة عن الصاحب فاسناد
المجموع الى العيشة ليس مجازيا أفاده الحفيد وكتب على قوله عبارة عن الصاحب ما نصه أى على طريق
الاستخدام (قوله واحد) هو الصاحب أى صاحب العيشة (قوله فى كل ما) أى تركيب أو التركيب الذى
والرابط محذوف أى فى كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أى الذى هو مفاد الضمير فى نهاره
وفى ذلك اضافة الشئ الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه بلاغة مثل هذا
الكلام وكثرة وقوعه فى كلام الله تعالى وكلام العرب ع ق (قوله ولا شك) بمنزلة أن يقول واللازم باطل
سم وكتب على قوله واللازم باطل ما نصه أى عدم صحة الاضافة فيما ذكر فالمعنى يلزم على كلامه أن لا تصح
الاضافة فى كل ما أضيف الخ مع أنها واقعة من غير شك فى كلام الله فوقوعها يرد عليه (قوله كقوله
تعالى) استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها سم (قوله وهذا أولى فى التمثيل) لانه أدفع للشغب
لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه باحتمال الاستخدام لان للنهار معنيين الزمان المخصوص وهو الحقيقى
والآخر الصائم وهو المعنى المجازى وقد أريد باسمه الظاهر المعنى الحقيقى وبضميره المعنى المجازى يس
فتكون الاستعارة انما هى فى الضمير المستتر فى صائم لا فى نهاره حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه (قوله
لان النداء له الخ) فيكون الامر أيضا له اذ لا يجوز تعدد المخاطب فى كلام واحد من غير تثنية أو عطف
وما قيل انه يجوز أن يكون الامر لهامان بأن أمر العملة بالبناء نفيه أنه خروج عما نحن فيه لانه حينئذ
يكون من المجاز فى الطرف حيث أريد بابن الامر به عبد الحكيم أى فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول
المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكى وكتب على قوله من غير تثنية ما نصه أى أو جمع
(قوله ويستلزم أن يتوقف الخ) ولا يجاب عن هذا الاستلزام بان مذهب السكاكى أن أسماءه تعالى غير
توقيفية لان الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره
فصار استعماله صحيحا ولو كان كما ذكره السكاكى لاتركه من يراها توقيفية أو لأنكر عليه ع ق وقد أشار
الى ذلك الشارح بقوله عند القائلين الخ (قوله على السمع) الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع فى
هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع اه أطول (قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية) أى
ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضا قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية أى ولم يرد اطلاق الربيع
والطبيب والرؤية على الله تعالى (قوله توقيفية) أى لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد اذن من
الشارع كالرحمن فانه مجاز اه سم (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها عبد الحكيم
(قوله بل المشبه به ادعاء الخ) فيه أنه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعية له لم يكن هذا مغنيا عن القول
بكون الاسناد مجازيا لان حق الانبات مثلا أن يسند الى القادر الحقيقى دون الزمان المشبه بالقادر
المتصور بصورته فيلزم السكاكى ما هرب منه قال فى الاطول ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده
ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقه أن يسند اليه ويزيف هذا الدفع
بأن ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخييلية هى اللفظ المستعمل فى الصورة الوهمية لا غير

خطا

خطأ لانه صرح فى بحث رد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون أمرا وهميا كما فى أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وقد أخبر نالك بان معنى كلامه هذا شئ آخر ستطلع عليه وبما ذكرنا ظهر أن مبنى الاعتراضات على أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية أن يراد المشبه به حقيقة وأن المراد بما أسند الى المشبه به معناه الحقيقى فى هذه الامثلة لا على مجرد أن المراد المشبه به حقيقة حتى يكفى فى دفعها الاشارة الى أن يراد نفس المشبه بادعاء كونه المشبه به كما ظنه الشارح وتبعه القوم اه ملخصا (قوله هو السبع حقيقة) بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وأيضا يكون الامر بالبناء لهامان كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة فى التشبيه وهذا الذى ادعينا أنه مراده ظاهر مطول (قوله لم يطلع عليه) أى على ذلك (قوله ولانه ينتقض الخ) حاصل استدلال السكاكى كما أشار اليه الشارح بقوله والحاصل الخ أن كل مجاز عقلى فهو ذكر المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فما مر منع لصغراه مستندا بأنه يلزم المحال وهذا نقض له بالتخلف فان دليله يجرى فى المجاز العقلى الذى ذكر فيه الطرفان ولا استعارة بالكناية لاشتراطه لعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد زل فى تقريره الاقدام عبد الحكيم على المطول (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى) وهو الضمير فى نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير فى صائم ونائم هو الفاعل المجازى وهو المشبه (قوله على وجه ينبئ عن التشبيه) بأن يكون المشبه به خبرا أو صفة أو حالا ضرورة أن صدقه على ما جرى عليه لا يكون الا بتقدير أداة التشبيه والبيت والمثال المتقدم ليسا من هذا ونظيرهما قولك سيف زيد فى يد أسد ولما لقينى زيد رأيت السيف فى يد أسد وكتب على قوله أو حالا ما نصه أو مضافا الى المشبه كلجين الماء كما فى المطول (قوله قد زر الخ) صدره

* لا تعجبوا من بلا غلالته * قد زر الخ والبلا بالكسر والقصر مصدر بلى الثوب صار خلقا واذا فتح مد والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قوله مع ذكر الطرفين) هما القمر وضمير أزراره أو ضمير غلالته عبد الحكيم

﴿أحوال المسند اليه﴾

(قوله أى الامور العارضة له) أى الامور العارضة التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند اليه من حيث انه مسند اليه فالاضافة فى الترجمة للعهد وأخرج العصام فى أطوله بعهدية الاضافة أحوالا تعرض للمسند اليه بواسطة أنها أحوال الاسناد أو المسند ككونه مسندا اليه لاسناد مؤكد ومسندا اليه لمسند مؤخر لان ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه وكتب على قوله التى بها الخ ما نصه والقرينة على ذلك ما تقدم فى تعريف علم المعانى (قوله من حيث الخ) حيثية تقييد خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهرا أو عرضا كليا أو جزئيا أو من حيث عدد حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا وغير ذلك (قوله وقدم المسند اليه) أى أحوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله لما سيأتى) أى قريبا من أنه الركن الاعظم سم (قوله أما حذفه) أى من غير اقامة شئ مقامه وحيث يكون لغرض معنوى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد أمر لفظى وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدا من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف اما أن يقوم شئ مقامه كما فى باب النيابة ورافعه الفعل أو شبهه وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج حينئذ للقرينة بل للداعى الى الحذف أو لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو اضربن يا قوم واضربن يا رجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يناسب المقام مع أنه لا يجب

هو السبع حقيقة والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) أى ما ذهب اليه السكاكى (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى (لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى والجواب أنه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل أنه جعل قوله قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برئ عنه ورأينا تركه أولى

(أحوال المسند اليه)

أى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند لما سيأتى (أما حذفه)

(قوله ليسا من هذا) أى ليسا من الجمع بين الطرفين على الوجه المنبئ عن التشبيه بل من الجمع بينهما على وجه لا ينبئ (قوله بواسطة أنها أحوال) صوابه اسقاط انها وقوله لاسناد أى كائنا لاسناد وهذا من تمام الوصف بل هو محطه

فقدمه على سائر أحواله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة ركنا من الكلام (أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى

اسناد الفعل ولا أن يكون المسند اليه المفعول كما عرفت اه يس وكتب أيضا قوله أما حذفه أي اعتمادا على القرينة المعينة له ولم يتعرض لها المصنف لانها مصححة للحذف والكلام في المزايا المرجحة التي يختص البليغ بملاحظتها الان العامى أيضا يحذف لوجود القرينة أفاده في الاطول وكتب أيضا مانصه أي انحذافه اذ الحذف فعل المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي أعني الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ الترك اشارة الى كونه ركنا أعظم كأنه أسقط عبد الحكيم وبهذا يندفع مايتراءى في كلام الشارح من التنافي وحاصله أن ماذكره في هذه النكتة يدل على أن الحذف عدم الاتيان ابتداء وماذكره في نكتة التعبير هنا بلفظ الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض في معنى الحذف ودفعه الحفيد أيضا بما حاصله ان ماذكره في النكتة الثانية مبني على التخييل والنظر لما شاع من اطلاق الحذف على الاسقاط بعد الاثبات وماذكره في الاول مبني على ملاحظة الواقع فان المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يؤت به أولا ثم زال بل ترك ابتداء (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي فالحذف متقدم على الذكر أي والاثبات مقدم على باقي الاحوال لكونها كالتفصيل له كما قاله عبد الحكيم فاندفع مايقال هذه النكتة انما تقتضي التقديم على الذكر دون بقية الاحوال وبحث في الدفع بماذكر بأن باقي الاحوال الآتية تجري في المسند اليه المحذوف أيضا فهي تفصيل للحذف أيضا الا أن يجاب بأن جريانها في المذكور أظهر من جريانها في المحذوف فكونها تفصيلا للمذكور أقوى فتأمل وكتب على قوله أي فالحذف مقدم على الذكر مانصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضا مقدما (قوله وذكره) أي عدم الاتيان به ويجوز عود الضمير على الحذف بتسامح أي معنى الحذف سم (قوله الركن الاعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر في الافادة الى كل منهما لكن الدال منهما على الذات أشد في الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض ع ق (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أي المنزلة وهي كونه الركن الاعظم الخ (قوله فكأنه ترك من أصله) تركه بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب ايراد لفظ كأن فلعل المراد بتركه تركه مطلقا أي حقيقة وحكما بحيث لايكون مقدرا ومرادا فليتأمل سم فصح أي الاتيان بكأن أي فكأنه ترك حقيقة وحكما مع أنه مذكور حكما (قوله فللاحتراز الخ) اعلم أن من النكات الآتية مايجتمع بعضه مع بعض لكن المدار على القصد والملاحظة (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث أي حال كون العبث مبنيا على ماهو الظاهر من اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان في الحقيقة الخ) أي فذكره في الحقيقة لايكون عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالذكر في التنصيص على ماهو المقصود الاهم من عبد الحكيم (قوله تخييل العدول) أي أن يخيل المتكلم للسامع بذلك الحذف أنه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل أي يوقع ذلك في خيال السامع ووهمه أي وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه كما في الاطول (قوله من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شئ على مدخوله لانه يستدعي أن يراد به في تلفظ واحد معنيان بالنظر الى كل من المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عسعس اليوم والليل ويراد أقبل اليوم وأدبر الليل ولهذا أكاد أحكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس الا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لابد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر وان اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على دلالة العقل أي من حيث الظاهر أيضا بدليل قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ بل هذا يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل

(قوله أي اعتمادا على القرينة المعينة له) فيه أن تعيين القرينة قد يقتضي الحال خلافه (قوله أي انحذافه الخ) لايظهر كل الظهور لان الدواعي المذكورة ليست الا للافعال لا للآثار كما هو المتبادر فالانسب ابقاء الحذف وما معه على معناه ومعنى كون الحذف من أحوال المسند اليه أنه عارض له ومتعلق به وان كان صفة للمتكلم اه شيخنا (قوله وبحث في الدفع بماذكر الخ) أي فيكون الدفع حينئذ ليس بما ذكره بل بان جريانها في المذكور الى آخر ماذكره وأحسن منه أن يقال ان باقي الاحوال تفصيل للذكر كالحذف فتتأخر عنهما

سم وكتب أيضا على قوله من حيث الظاهر ما نصه لانه يفهم من اللفظ لكن لا بقيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته فالاعتماد بالآخرة على العقل عبد الحكيم (قوله لافتقار الخ) أي فان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وان كان بحسب العادة لابد من تخييل الالفاظ سم وكتب أيضا قوله لافتقار علل في الاطول كون العقل أقوى بأن الدلالة العقلية لاتتخلف بخلاف الدلالة الوضعية اه (قوله وانما قال تخييل العدول) يعني أن العدول ليس محققا لان كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك عبد الحكيم (قوله لان الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي أي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما أشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان أمرا ممكنا في نفسه الا أن ما ذكرناه بناء على ما استمر في العادة من أن فهم المعاني قلما ينفك عن تخييل الالفاظ سم وقرر بعضهم أن الحصر حقيقي وان الدال حقيقة اللفظ فقط ونسبة الدلالة الى العقل تسمح لانه آلة للعلم بالدلالة فقول الشارح هو اللفظ الخ أي فليس هناك في الحقيقة عدول عنه ولا دليل غيره اه وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر ما نصه بل هذا أي قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل اه (قوله هو اللفظ) بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله هو اللفظ الخ أي فليس هناك في الحقيقة عدول عنه (قوله للاحتراز الخ) قال في الاطول وأنا أقول لم يقل أنا عليل لئلا يتبدل ما عبر به السائل عن ذاته لاستلذاذه ما عبر به اه ملخصا (قوله والتخييل) فيه اشارة الى أن أو في قول المصنف أو تخييل مانعة خلو فتجوز الجمع كذا قرر بعضهم سم وقد يقال ليست مانعة خلو أيضا اذ يجوز أن الحذف لنكتة أخرى غيرهما (قوله أو اختبار تنبه السامع) فان قلت الحذف يفتقر الى صلاحية المقام له بأن يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلابد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال اختبار تنبه السامع ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن اه أطول وكتب أيضا قوله أو اختبار الخ أقول أو اظهار اعتقاده أن السامع يتنبه أو اظهار اعتقاده أن له تنبها كاملا أو التنبيه على تنبهه أطول (قوله هل يتنبه أم لا) أم هذه منقطعة على ما مر تحقيقه فما قيل الصواب أيتنبه أم لا ليس بصواب على أن أم المتصلة تجيء مع هل على قلة كما في الرضي عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فان كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه (قوله أو اختبار مقدار الخ) كما اذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول أحسن للاحسان والله وتريد أقدمهما اختبار الذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها ع ق (قوله هل يتنبه بالقرائن الخفية) أي فيكون شديد النباهة أم لا يتنبه الا بالظاهرة فيكون ضعيفها (قوله أو ايهام صونه) عبر به هنا وفيما سلف بالتخييل كأنه لمحض التفنن ثم اذا كان قصد ايهام الصون سببا للحذف فقصده حقيقة بالاولى من سم وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه المراد بالصون التنزيه والتبعيد عن ذكره تعظيما للمصون أو المصون عنه لا مجرد ترك الذكر حتى يرد أن في الحذف حقيقة الصون لا ايهامه ودفع هذا الايراد سم بقوله المراد منه صونه عن تجسمه بواسطة المرور على اللسان فصح ذكر الايهام اه وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه الخ أقول أو ايهام صونه عن سمعك أو ايهام صون سمعك عنه أطول (قوله أو تأتي الانكار) أي انكار المتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتي كما في الاطول (قوله أو تعينه) اما لان المسند لا يصلح الا له أو لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجامع الاحتراز عن العبث

لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل العدول لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن (كقوله * قال لي كيف أنت قلت عليل) * لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (أو ايهام صونه) أي المسند اليه (عن لسانك) تعظيما له أو عكسه أي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له (أو تأتي الانكار) أي تيسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أو تعينه)

(قوله بدون توسط لفظ) كما في دلالة الاثر على المؤثر وقد تقدم توضيح ذلك (قوله بخلاف الدلالة الوضعية) فيه أن تخلفها كذلك في بعض الصور اذ لا تتخلف دلالة المفرد فافهم (قوله ونسبة الدلالة الى العقل تسمح) مبني على تفسير الدلالة بالمعنى الثاني المتقدم (قوله ما عبر به السائل) وهو لفظ أنت وقوله عن ذاته متعلق بعبر

والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لامرين أحدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا له من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أى الله والثانى التوطئة والتمهيد لقوله (أو ادعاء التعين) له نحو وهاب الالوف أى السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر أو سآمة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أوما أشبه ذلك كقول الصياد غزال أى هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم (وأما ذكره) أى ذكر المسند اليه (فلكونه) أى الذكر (الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه (أو للاحتياط

لكن مدار الدواعى والمقتضيات على القصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فقد يقصد أحدهما وقد يقصدان معا وكذا الحال فى جميع الدواعى اذا لم يكن هناك تناف من عبد الحكيم وبهذا يندفع اعتراض الشارح الآتى من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ) أجاب عنه الحفيد بما ملخصه ان العبث المحترز عنه قسمان عبث بسبب دلالة القرينة على المراد وهذا هو الذى ذكره المصنف بقوله فللاحتراز عن العبث وعبث بسبب عدم صلاحية المسند لغير المسند اليه المحذوف وهذا هو الذى ذكره بقوله أو تعينه وانما عبر فيه بالتعين للامرين اللذين ذكرهما الشارح وتطرفيه سم بأنه لا يدفع ماذكره الشارح من اغناء الموضع الاول عن الثانى لصلاحية العبث فى قوله فللاحتراز عن العبث لشموله للقسمين (قوله الاحتراز عن سوء الادب فيما الخ) أى فلا يقال فى حذف الجلالة انه للاحتراز عن العبث لما فيه من سوء الادب بل يقال حذفه للتعين (قوله أى التعين (قوله أو ادعاء التعين) انظر لم أظهر فى محل الاضمار وما قيل انه أظهر لئلا يتوهم عود الضمير على الانكار يبعده الاضمار فى تعينه مع أنه أقرب الى الانكار ويظهر أن نكتة الاظهار أنه لو أضمر لتوهم رجوعه الى المسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة فتدبر (قوله أو نحو ذلك) أفرد اسم الاشارة لكونها اشارة الى أحد الامور المستفادة من الترديد أطول (قوله أو فوات) أى أو خوف فوات وكتب أيضا قوله أو فوات فرصة هو وما بعده عطف على قوله ضجر وسآمة فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أى قطعة من الزمان يفوت بها المقصود وقال ع ق هى ما يغتنم تناوله (قوله على وزن) كما فى البيت السابق فانه لو قال أنا عليل فات الوزن وقوله أو سجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته فات السجع وقوله أو قافية كقوله * ولابد يوما أن ترد الودائع * فانه لو قال أن يرد الناس الودائع فاتت القافية وكتب أيضا قوله أو سجع أو قافية قال الحفيد هذان فيما اذا وجب تقديم المسند الذى به يحصل السجع أو القافية اه أى لانه اذا لم يجب وكان المسند يحصل به السجع والقافية فلا حاجة الى حذف المسند اليه بل لو قدم على المسند لكان السجع والقافية بحالهما وفيه بحث لانه انما يتم لو شرط فى النكات أن لا يحصل الشئ الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق فى محله ع س وكتب أيضا قوله أو قافية مقابلة الوزن بها لا تقتضى عدم تغيير الوزن بذكر المسند اليه بل القافية فقط وان زعمه الحفيد لجواز أن يقصد تارة ذلك وتارة هذا وان كانا متحققين (قوله أو ما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله عن غير السامع) أى المقصود بالسماع اه سم أى فلا يرد أن الحاضرين اذا كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وان لم يكونوا سامعين فلا حاجة الى الاخفاء عنهم (قوله وكاتباع الخ) الفرق بين الاتباعين أن فى الاول يكون الكلام فى الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا أولا وفى الثانى الكلام الثانى غير الاول ولابد أن يكون الاول قياسا عبد الحكيم (قوله رمية من غير رام) أى هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ سيرامى وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس أهلا لصدوره منه ع ق (قوله أو ترك نظائره) أى نظائر المسند اليه المحذوف فى التركيب الذى تكلم به المتكلم وهو عطف على تركه بدليل قوله فى المطول أو على ترك نظائره وان أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله مثل الرفع على المدح) كقولنا الحمد لله أهل الحمد أى هو أهل الحمد أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين أى هو المسكين فالرفع على هذه الاوجه يوجب الحذف ع ق وبحث فى ذلك صاحب الاطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس أو ضعف التأليف فهو من متعلقات البلاغة التى مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى الحال الذى هو من وظيفة علم المعانى (قوله الاصل) أى الذى لا يعدل عنه الا لمقتض (قوله ولا مقتضى للعدول) ليكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى فى قصد المتكلم على ما مر فلا يرد أن الكلام فيما أقام القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق فى جميع صور الذكر وقوله لا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين لكونه مضافا

(قوله أى أو خوف فوات) أى لان المقتضى للحذف هو خوف الفوات لا نفس الفوات (قوله فانه لو قال حمد الناس الخ) هذا وما بعده مبنى على ما مشى عليه فى المطول من شمول المسند اليه الذى الكلام فيه للفاعل وان تقدم عن يس رده وقوله فات السجع وقوله فاتت القافية أى لصيرورة الاولى مرفوعة والثانية منصوبة

والللام زائدة كما قال سيبويه فى لا غلامى لك واما تشبيها له بالمضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أو جريا
على تجويز البغداديين من النحاة عدم تنوين الشبيه بالمضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت
وكتب على قوله ليكون مانصه أى الاصل وكتب أيضا قوله ولا مقتضى الخ أفاد بهذا القيد أن مجرد الاصالة
لا تصلح نكتة بل لا بد معها من انتفاء المعارض المقتضى للحذف حتى اذا وجد رجح على الاصالة بخلاف
بقية النكات فان كلا منها يصلح بمجرده نكتة أفاده الصفوى (قوله لضعف التعويل الخ) أورد أنه يقتضى
أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو تخييل
العدول الى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ فى شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم
وأجاب الصفوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبنى ما تقدم وهذا لا ينافى أن
يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبنى ما هنا اهـ يس (قوله أو التنبيه الخ)
أو لغباوة السامع أو توبيخه بالغباوة اهـ أطول وكتب أيضا مانصه أى تنبيه الحاضرين على غباوة السامع
أى المقصود بالسماع (قوله على غباوة السامع) اما لانها وصفه أو لقصد اهانته فيقال فى ماذا قال عمرو عمرو
قال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيها على أنه غبى لا ينبغى
أن يكون الخطاب معه الا هكذا ع ق (قوله أو زيادة) أى أو لزيادة الخ وكتب أيضا قوله أو زيادة الايضاح
أى ايضاح المسند اليه وزيادة تثبيته فى ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا
لوجود القرينة المعينة له وفى الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية عبد الحكيم
(قوله وعليه) أى على ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل
ما لو لم يذكر لكان المسند اليه محذوفا فان هم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعنى على هدى أو معطوف
على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند اليه (قوله
وأولئك هم المفلحون) فيه الشاهد (قوله أو اظهار تعظيمه) عبارة القوم أو التعظيم فورد عليهم أن التعظيم
لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاسناد الى المسند اليه المخصوص ذكر أو حذف فزاد المصنف اظهار
وهو انما يحصل بالذكر أفاده سم والظاهر أن الاهانة والتبرك والاستلذاذ كالتعظيم فليجعل العطف على
التعظيم لا الاظهار أفاده يس ولا يخفى أن تسليط الاظهار على التبرك يمنع منه قوله بذكره اذ مع حذف
المسند اليه ليس هناك أصل التبرك بذكره الا أن يراد بالذكر الملاحظة تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين
حاضر) أى فى جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام فى ذكر المسند اليه مع قيام
قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا فلا يحتاج لنكتة (قوله أى اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر
هذا هنا دون سابقه ولاحقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه (قوله مثل السارق الخ) عبارة ع ق
فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك اللئيم (قوله مثل النبى صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة ع ق فاذا قيل
مثلا هل قال هذا القول رسول الله فتقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول ويكفى فى الجواب
لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله اهـ (قوله أو استلذاذه) أى وجدانه لذيذا أطول (قوله أو بسط
الخ) لم يقل بعد ما ذكره من نكات ذكر المسند اليه أو نحو ذلك كما قال بعد ما ذكره من نكات حذفه اكتفاء
به وله ذلك فى مبحث الحذف واتكالا على المقايسة أفاده فى الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) أورد أن
هذا القيد معتبر فى غير هذه النكتة من النكات كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب وهكذا فما وجه
التخصيص أجاب الاستاذ بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكتة بهذا القيد
فلا بد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك سم وكتب أيضا مانصه
لو عبر بالسماع لكان أولى ليناسب المثال يعنى قوله تعالى هى عصاى الخ اذ لا يقال فى جانبه تعالى اصغاء أفاده
ع ق وذكره الحفيد أيضا وكتب على قوله ليناسب الخ مانصه أما الاصغاء فلا يناسبه لانه امالة الاذن للسماع
وأجيب بأن الاصغاء مجاز فى الاقبال على المتكلم اهـ (قوله مطلوب) أى محبوب (قوله أى فى مقام الخ)

لضعف التعويل) أى الاعتماد (على القرينة أو التنبيه على غباوة السامع أو زيادة الايضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون (أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو اهانته) أى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبى صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) أى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء

(قوله أو جريا على تجويز البغداديين) المناسب حذف أو لانه علة لما قبله قاله بعضهم والظاهر أن تجويز البغداديين غير محتاج الى التشبيه بالمضاف بخلاف ما قاله ابن الحاجب (قوله أراد أنه يقتضى الخ) فيه أنه لا اقتضاء لذلك أصلا فان الذكر مع وجود القرينة احتياط من حيث عدم الاكتفاء بالقرينة وضم اللفظ اليها ولا شك أن ضم الضعيف الى القوى فيه احتياط وتقوية فعلى فرض أن القرينة أقوى من اللفظ ليس فى كلامه ما يخالف ذلك فافهم

(نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (هى عصاى) أتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتهويل أو التعجب أو الاشهاد على قضية أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار (وأما تعريفه) أى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفى المسند التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير (فبالاضمار

قوله لا بمعنى الاستشهاد) أى أى الذى هو طلب الاداء أو طلب التحمل اذ الحاصل فيما قاله تحميل الشهادة بالفعل وقوله لينقل بالبناء للمفعول وقوله عند قصده أى قصد شاهد الواقعة وقوله هل باع هذا الخ لو قال هل هذا باع بكذا لكان مناسبا للجواب وكان الجواب على فرض حذف زيد منه على تقديره فلا يرد عليه أنه على فرض حذف زيد منه يكون المسند اليه هو الضمير المستتر فى باع وبهذا تعلم ما فى قوله بعد فاذا قال الحاكم الخ فتدبر (قوله أى على الشهادة) فعلى كلام ع ق المراد بالاشهاد الاشهاد على الشهادة بخلافه على ما قبله

فحيث ظرف مكان سم قال فى المطول ويجوز أن يكون حيث مستعارا للزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال ينافى كون ذكر المسند اليه لان المقام مقام بسط الاجمال فى قوله تعالى ولى فيها مآرب أخرى لأنا نقول هذا الاجمال يقتضى أن يقع السؤال عن تفصيله فتحصل زيادة البسط أفاده الحفيد وحاصله أنه انما أجمل المآرب وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى وأجيب أيضا بأن موسى استشعر من الله تعالى أن يريه فى العصا عجائب وخوارق لم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بتفصيلها لكن أخذته دهشة (قوله هى عصاى الخ) وكان يكفيه لولا ذلك أى يقول عصا لان ما للسؤال عن الجنس فزاد المبتدا والاضافة والاوصاف لذلك قال سم قوله هى عصاى فيه اشكال لان السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب من وجوه منها انه أجاب عن نفس الجنس والماهية لكن فى ضمن هذا الفرد وفيه أنه اذا كان السؤال عن الجنس والماهية فلم أتى بقوله أتوكأ عليها وأهش بها الخ فان هذا صفات والجواب أن ما عند السكاكى قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام حملها على الجنس فأجاب ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا اه أى فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) نحو أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره اه ع ق وقوله أو التعجب أى اظهار التعجب كقولك الصبى قاوم الاسد وانما قلنا اظهار لانه كما قال ع ق لا شك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن فى ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه وكتب على قوله أى اظهار التعجب ما نصه الظاهر تقدير اظهار فى قوله للتهويل أيضا لحصول التهويل باسناد المسند الى المسند اليه المقتضى للتهويل ذكر أو حذف وقوله أو الاشهاد على قضية أى اشهاد المتكلم السامع على ثبوت المسند للمسند اليه وعبارة ع ق وقد يكون التعين عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كان يقال اشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذى قصد اشهاد الناقل زيد باع كذا ليتعين زيد فى قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار اه وقوله فى قلب الشاهد أى على الشهادة وقوله أو التسجيل أى الكتابة وعبارة ع ق وكتعيين الذى قصد التسجيل عليه أى كتابة الحكم عليه بين يدى الحاكم فاذا قال الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا لئلا يجد السامع السبيل الى أن يقول للحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد أنك أشرت الى غيرى فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال فى الاطول واعلم انه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بمعزل عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيأ منهما الا صورة والباحث يتكل عليك فى معرفة الغرض منه فى غيرهما من أجزاء الكلام فنقول أما التعريف بالنداء فى قولك يا رجل فللاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام فى العهد الخارجى وربما يقصد به تعيين الجنس لاعتباره فى ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم يا أيها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغراقية (قوله أى ايراد المسند اليه معرفة) أى لا جعله معرفة اه سم أى لان جعله معرفة من شأن الواضع لا المتكلم (قوله لان الاصل الخ) أى الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود ثبوت مفهومه لشئ والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع عبد الحكيم (قوله فبالاضمار الخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها فى المفتاح والايضاح وكأن المصنف هنا ظن أن نكتة الخاص تكفى لايراد العام لان العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا فى ضمنها ونكتته قصد المتكلم افادة المخاطب فائدة كاملة من يس وكتب أيضا قوله فبالاضمار قال الحفيد الاولى دخول الفاء فى لان كما لا يخفى اه أى لان المقصود الاخبار بسبب تعريف

المسند اليه فهو الخبر الذى تدل عليه الفاء بعد أما لا الاخبار بكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لان ذلك حظ النحوى فليس هو الخبر حتى تدخل عليه الفاء بل حال وكتب أيضا قوله فبالاضمار أى فيكون بالاضمار الخ (قوله لان المقام للتكلم) أى ولا مقتضى للعدول عنه والا فقول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا فى مقام التكلم أطول (قوله للتكلم) أى ولا يشعر بخصوص التكلم الا ضميره أو الخطاب أى ولا يشعر بخصوصه الا ضميره أو الغيبة أى ولا يشعر بخصوصها الا ضميرها كذا فى ع ق (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجمع بينهما اشارة الى انه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل وكذا يقال فيما بعد أيضا (قوله أو الغيبة) فيه أن كون الشئ غائبا لا يستدعى الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غيب ولهذا عرف ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع لغائب والبيان الوافى ما فى المفتاح بدل قوله أو الغيبة أو كان المسند اليه فى ذهن السامع لكونه مذكورا أو فى حكم المذكور لقرائن الاحوال و يراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل و بعد اعتبار قيد التقدم وارادة الاشارة اليه يتجه عليه أنه لا يتعين الاضمار لجواز المعرف بلام العهد الا أن يرجح الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد دخيل فى ذلك فمقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فى ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم تقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقولك ان جاءنى زيد جاءنى رجل فاضل اطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقدم ما نصه وعلى قيد التقدم نبه الشارح بقوله لتقدم الخ (قوله لتقدم ذكره) أى ذكر مرجعه (قوله تحقيقا) نحو جاءنى زيد وهو يضحك أو تقديرا بأن يكون المرجع فى تقدير التقديم لان التقديم رتبته نحو فى داره زيد فان المبتدأ فى تقدير التقديم واما معنى بدلالة اللفظ عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه فى لفظ اعدلوا أو بدلالة قرينة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشى والتوارى بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع للشمس واما حكما بأن لا يدل عليه شئ مما ذكر لكن قدم لنكتة كضمير رب والشأن فان التقدم فيهما لازم للضمير لكنته وهى البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع فى حكم التقدم ذكره ع ق وكتب أيضا قوله تحقيقا أو تقديرا راجعان الى التقدم لفظا (قوله وأصل الخطاب) أى اللائق به والواجب فيه بحكم الواضع عبد الحكيم (قوله أن يكون لمعين) أى بالشخص وكتب أيضا قوله أن يكون لمعين والاصل أيضا أن يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره كجعله كالمشاهد لغرض من الاغراض نحو اياك نعبد أطول (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الاستغراق كما فى قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفى قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته فان الشمول الاستغراقى من قبيل التعيين عبد الحكيم (قوله لان وضع المعارف الخ) يرد المعرف بلام العهد الذهنى فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل فى معين والجواب أنه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست فى حكم النكرة أو نقول ان المعرف بلام العهد الذهنى يستعمل فى الجنس وان كان باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما غير معين والجنس معين فى نفسه ولا يرد على هذا الثانى النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعين الجنس معتبر فى المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان متحققا فتأمل سم وكتب على قوله يرد المعرف الخ ما نصه نحو ادخل السوق كما سيأتى فان المراد سوق أى سوق (قوله الى حاضر) أى والحاضر لا يكون الا معينا وفيه نظر اذ يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما (قوله وقد يترك) ضمنه معنى يوجه ويمال فعلق به قوله الى غيره أو التضمين بيانى أى موجها ومما لا الى غير الخ وكتب أيضا قوله وقد يترك الظاهر أن يرجع الضمير الى الاصل الا أن الشارح قرب المرجع عبد الحكيم وفيه أيضا انما جعل الشارح ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون

لان المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا أو تقديرا واما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال واما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر (وقد يترك)

(قوله فهو الخبر) الضمير راجع للسبب وقوله حظ النحوى أى لانه الذى يبحث عن حصول التعريف بالاضمار وبالعلمية وهكذا ثم ان كان هذا معنى كلام الحفيد ففيه أن محط القصد هنا هو القيد كما هو واضح وان كان غرضه انه أولى لكونه أوضح فكلامه ظاهر (قوله بل حال) يلزم عليه الفصل بين أما والفاء بالمبتدا والحال وهو لا يجوز مع ما فيه من مجئ الحال من المبتدا وهو خلاف مذهب الجمهور فالمناسب جعله متعلقا بتعريف قاله بعض مشايخنا (قوله وفى الارض اله) فلم يقل وفى الارض هو لعدم قصد الاشارة اليه من هذه الحيثية وكذا فيما بعد

أى الخطاب مع معين (الى غيره) أى غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل (نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم) لا يريد بقوله ولو ترى اذ المجرمون مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم (أى تناهت حالهم فى الظهور) لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف (وبالعلمية) أى تعريف المسند اليه بايراده علما

المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لايهامه انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة والمقصود امالة الخطاب المعين الى غير المعين فما قيل ان الانسب أن يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأتى به ليس بشئ اه ويرد على جوابه أن الممال الى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لا بهذا القيد الا أن يكون معنى قوله أى الخطاب مع معين أى الخطاب الذى وضعه أن يكون مع معين فتامل وكتب على قوله والمقصود الى الخ مانصه مع أن عبارة المفتاح والايضاح تدل على رجوع ضمير غيره الى المعين كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله وقد يترك الخ اعترض بأن هذا من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الآتى ذكره آخر الباب فكان الاولى عدم ذكره هنا وأجاب عنه عبد الحكيم على المطول بأنه ليس من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وأطال فى بيان ذلك وتحقيقه فراجعه تستفد وكتب أيضا على قوله وقد يترك الى غيره الخ قال فى الاطول ونحن نقول قصد الخطاب الى الماهية فى ضمن كل فرد كما فى يا أيها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لو قيل ترون لا عدول فى ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اه (قوله أى الخطاب مع معين) الظرف حال أى كائنا مع معين فلا ينافى أن الخطاب يتعدى بنفسه وانه اذا أريدت تقويته قوى باللام لانها التى للتقوية (قوله أى غير معين) أى بالشخص (قوله كل مخاطب) أى كل من يصلح للخطاب كما فى الاطول (قوله على سبيل البدل) أى دون الشمول ولذا أفرد فقال ترى دون ترون سم وعبارة ع ق وانما قلنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات فى العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعيين واشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذى كان فى أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعا عاما بدليا و يتعين بعض ما يصح استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلى فى الضمير المفرد والمثنى ظاهر وأما ضمير الجمع ان تصور فيه هذا العموم فالظاهر أن العموم فيه معى لا بدلى و يمكن اعتبار البدلى فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل اه بالحرف وكتب على قوله حتى يكون كالنكرات فى العموم مانصه فيكون تارة للعموم الشمولى وتارة للعموم البدلى (قوله ولو ترى) الجواب محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (قوله الى تفظيع حالهم) أى بيان فظاعة حالهم من فظع الامر بالضم اشتدت شناعته عبد الحكيم (قوله أى تناهت حالهم) المراد به ما طرأ عليهم فى وقت نكس الرؤس لاجل الخجالة والخوف من أهوال القيامة من رثاثة الهيئة واسوداد الوجه وغبرته وبسرته وصفرته وغير ذلك انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أى تناهت حالهم فى الظهور الخ أى شأنها ذلك فلا ينافى قوله تعالى لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وكتب أيضا قوله أى تناهت حالهم فى الظهور فان قلت التنبيه على عموم الرؤية ينافى ابرازها فى صورة الممتنع بدخول لو الامتناعية عليه قلت ادخال لو الامتناعية للاشعار بانها مع عمومها تكاد تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة أحد بمشاهدتها أطول (قوله المحشر) بكسر الشين موضع الحشر مختار ومثله فى القاموس وكسرها غير قياسى اذ القياس الفتح هذا وفى لامية الافعال لابن مالك ان فيه الكسر والفتح (قوله واذا كان) أى حالهم وقوله كذلك أى لا يختص بها الخ سم (قوله فلا يختص به) الباء داخلة على المقصور (قوله أى برؤية حالهم) فيكون الضمير راجعا للحال بتقدير مضاف (قوله على حذف المضاف) راجع للاحتمالين لكن حذفه على الاول من الاول ومن الثانى على الثانى وكتب على قوله المضاف مانصه احتيج الى تقديره لان حالهم لم يقم بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها (قوله بايراده علما) أشار الى أن العلمية مصدر المتعدى ومعناه جعله علما والجعل بالايراد عبد الحكيم ولعل الفعل المتعدى علمه بالتشديد أى جعله علما واللازم علم بضم اللام أى صار علما وكتب أيضا قوله بايراده علما فسر العلمية بالايراد المذكور على وفق التعبير عن بقية الاحوال بنحو الذكر والحذف نعم المراد بالايراد ونظائره الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه بالحقيقة ولم يقل فيما تقدم أى بايراده ضميرا لان هذا أحوج الى البيان لان العلمية الكون علما وليس مرادا

(قوله واشارة الى أن العموم الخ) هذه الاشارة لا تناسب مذهب الشارح التابع للجمهور من أن المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا وانما تناسب مذهب من يقول انها جزئيات وضعا واستعمالا وقد يقال بل تناسب مذهب الشارح أيضا ومعنى قوله لا يخرج الخ لا يخرج فى الاستعمال عما اعتبر فى وضعه الاصلى من أن استعماله فى الجزئى فافهم

وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته (لاحضاره) أي المسند اليه (بعينه) أي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني (في ذهن السامع ابتداء) أي أول مرة واحترز به عن نحو جاءني زيد

سم باختصار وقال يس التأويل بالايراد لانه الذي يصنعه البليغ وتركه في الاضمار لقربه من التعريف
وكتب أيضا على قوله بايراده مانصه الباء للتصوير (قوله وهو ما وضع الخ) أورد عليه أن من المشخصات
حال التسمية ما يتبدل بعدها فيلزم أن يصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب أن المراد المشخصات المشتركة
بين سائر أحواله التي بها يتحقق جزئيته ويمتنع تصوره من وقوع الشركة فيه دون ما يتبدل ولاشك أن له
أحوالا لازمة له في سائر أحواله مشخصة تمنع من الاشتراك فيه فتلك الاحوال هي المعتبرة في الوضع دون
غيرها مما ليس كذلك سم ملخصا وأورد على التعريف من سمى ولده قبل أن يراه لانه لايعرف جميع مشخصاته
وأجيب بان معرفتها ولو اجمالا بوجه عام يكفي في وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع الخ هذا التعريف
وان تم على رأي الشيخ ان المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا لايتم على القول الآخر انها
جزئيات وضعا واستعمالا لانه لايكون مانعا فلابد من زيادة دون غيرها في ذلك الوضع يس وكتب على قوله
وهو مانصه أي لفظ (قوله مع جميع مشخصاته) ولو الذهنية فيدخل علم الجنس (قوله لاحضاره) أي
تعريفه بالعلمية لاحضاره فالضميران للمسند اليه لكن الاول بالنظر للفظ والثاني بالنظر للمعنى لان العلم هو
اللفظ والمحضر في ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فعلم جواز تعدد المراد بتعدد الضمير يونس
أي ففي الكلام استخدام لذكر المسند اليه سابقا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله
لاحضاره أي المسند اليه قد سبق أن المسند والمسند اليه ههنا من أوصاف اللفظ ولاشك أن المحضر هو
المعنى فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أي لاحضار مدلوله وكتب أيضا قوله
لاحضاره فيه أنه قد يكون حاضرا فلا يصدق التعريف بالعلمية لاحضاره الخ وجوابه أن المراد باحضار
المسند اليه الالتفات والتوجه اليه ولاشك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا
فيها كما صرح به في حاشية المطالع أو المراد احضاره ولو لم يكن حاضرا انظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول
المصدر أي ملتبسا بعينه والمراد به نفس الشيء وذاته المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل أن الباء زائدة وكتب
أيضا قوله بعينه أي شخصه اعترض بان الاحضار بالعين يشكل بما اذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على
الوجه المخصوص كما في لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد باحضاره بالشخص مايشمل احضاره بوجه عام
ينحصر في الواقع في الشخص والباري تعالى يدرك بوجه عام ينحصر في الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفاته
تعالى (قوله أي بشخصه) أورد أنه لايصدق على علم الجنس اذ لاتشخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه
أحدها ان الكلام فيما علميته حقيقية بخلاف علم الجنس فعلميته حكمية ولهذا صرحوا بانه انما حكم
بثبوتها للضرورة الثاني ان قولنا يؤتى بالعلم لكذا لايستلزم أن كل علم يفيد ذلك وحاصله أن العلم في الجملة
يفيد ذلك الثالث أنا نعتبر تشخصات الماهية الذهنية فان الماهية تتشخص في الذهن فيصدق عليه انه
حضر بشخصه بهذا الاعتبار سم وقوله للضرورة وذلك بسبب مجيئه ممنوعا من الصرف وترك ادخال
اللام ومجيء الاحوال منه ووصفه بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لاحضار المسند اليه بعينه (قوله
عن احضاره باسم جنسه) أورد عليه أنه لايخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم
القوم في البلد اذا لم يكن لهم فيها الا حاكم واحد وان الرحمن ليس بعلم مع أنهما يفيدان الاحضار المذكور
وأجيب بان افادتهما الاحضار لامن حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على
قوله عن احضاره مانصه أي المسند اليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه
(قوله نحو رجل عالم) الشاهد في قوله رجل وانما أتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة وكتب أيضا مانصه
وان تعين بالقرينة لانه لم يحضر الا من جهة الجنسية المنافية من حيث هي للشخصية (قوله أي أول مرة)
فيه اشعار بان ابتداء منصوب على الظرفية وكتب أيضا قوله أي أول مرة لايلزم من كون التعريف
بالعلمية للاحضار ابتداء أن يكون كل علم له اذ لايلزم من وجود المعلول وجود العلة المعينة لاحتمال وجود
علة أخرى فلا يرد زيد الثاني في نحو جاء زيد زيد (قوله عن نحو جاءني زيد الخ) مما فيه الاحضار بضمير

(قوله مايشمل احضاره بوجه عام) أي ملتبسا بوجه عام والا فالكلام في الاحضار بالعلم وقوله والمراد بالوجه العام صفاته تعالى أي كواجب الوجود وخالق الخلق (قوله أورد أنه لا يصدق الخ) فيه أن عدم الصدق هو المقصود ويفيده كلام السيد انظر التقرير (قوله وأجيب بأن افادتهما الخ) أجيب أيضا بأنه لايشترط في النكتة أن تخص (قوله المناسب) لو قال الانسب لتم كلامه اذ الاحضار باسم الجنس احضار له بالجنس أي ملتبسا به فالمناسبة حاصلة وقوله في المقابلة أي مقابلة قوله بعينه (قوله فيه اشعار الخ) وجهه غلبة استعمال أول ظرفا

وهو راكب (باسم مختص به) أي بالمسند اليه بحيث لايطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو قل هو الله أحد) فالله أصله الاله حذفت الهمزة

(قوله عائدا الى العلم) فيه أن المدار على كون المرجع مطلق معرفة لاخصوص العلم (قوله انظر لم يقل الخ) فيه أنه لو قال ذلك لما أفاد التقييد بكون المرجع معرفة لا يجعل نحو الخ قيدا وهو غير المتبادر بخلاف ماصنعه الشارح (قوله لان اسمها يطلق على غيرها) الاولى بعلى غيره

غائب عائد الى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاءني زيد وهو راكب أنظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءني الخ كما صنع في سابقه ولاحقه تأمل (قوله وهو راكب) فان الاحضار بالضمير بعد الاحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا مانصه الشاهد في وهو راكب (قوله مختص به) الباء داخلة على المقصور وعليه يدل قوله بحيث الخ نوبى (قوله باعتبار هذا الوضع) أي وضعه لهذه الذات المخصوصة فدخل فيه الاعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة كثيرة (قوله عن احضاره بضمير المتكلم الخ) أي فان احضارها ولو كان أول مرة الا أنه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء على أن الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف بالاضافة وأجيب بأن المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق في العهد الخارجي والموصول والمعرف بالاضافة ليس بلفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا أولا وفيه أن المعهود الخارجي قد يكون احضاره أولا باللفظ بان يذكر باسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكر غاية الامر أنه عمم في الذكر فاريد بالذكر مطلقا ولو حكما يس وكتب على قوله وأورد عليه المعرف الخ مانصه أي فان الاحضار في الثلاثة ثانوي لا ابتدائي وكتب على قوله وكذا الموصول والمعرف بالاضافة مانصه أي المعهودان خارجا (قوله بلام العهد) أي الخارجي فخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانهما في حكم النكرة قاله عق (قوله والاضافة) أي العهدية خارجا (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة (قوله لتحقيق مقام العلمية) أي المقام الذي يؤتى فيه بالمسند اليه علما أي أتى بها لذلك لا للاحتياج اليها في الاخراج وكتب أيضا قوله لتحقيق مقام العلمية أي للاتيان بجميع ما يتعقل و يتضح به مقام العلمية (قوله والا) أي وان لم نقل ان هذه القيود لتحقيق ماذكر بل قلنا انها محتاج اليها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يغني عن الاولين فما خرج بهما يخرج به (قوله مغن عما سبق) أي من القيدين أعني بعينه وابتداء لانه يخرج به ماخرج بهما وكتب أيضا قوله مغن عما سبق لان احضار الشئ باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرة فلا يكون الاعلام سيرامي وهذا مبني على أن الاسم المختص بشئ انما يكون في العلم وأورد عليه رحمن فانه خاص بالله تعالى مع أنه صفة وأجيب بأن الاختصاص عارض وكتب أيضا على قوله مغن مانصه فيه بحث الفنري فراجعه (قوله وقيل الخ) هذا مقابل قوله أي أول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء سم (قوله كما في الضمير الغائب الخ) أي وكاسم الاشارة فانه يشترط معه الاشارة الحسية والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدم العهد فتأمل (قوله وفيه نظر) هذا الرد ظاهر لو أريد بالشرط أي شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أريد ماعدا العلم بالوضع بان يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر كان الرد على هذا القائل بأنه يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مختص به لان ماخرج به من بقية المعارف خرج بابتداء على أن معناه ماذكر وان كان يجاب بأنه لتحقيق مقام العلمية (قوله كذلك) أي مشروطة بتقدم شئ حتى العلم أي فلو كان ماقاله هذا القائل مرادا المصنف لخرج العلم أيضا مع انه المقصود (قوله نحو قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها مالم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي و يحتمل أن يكون ضمير الشأن والجملة خبره اه فنرى (قوله أصله) أي القريب والا فالاصل الاصيل المنكر اهذا اذا كانت أل في قوله أصله الاله من المحكي فان كانت من الحكاية فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذفت الهمزة) اما مع حركتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسي بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن واما بنقل

حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسى لان المحذوف القياسى كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان فى كلمة واحدة من كل وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف المتحرك متعاص بحركته قال فى الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين فى كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسى أو فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع حينئذ فى كلمة واحدة وكتب أيضا قوله حذفت أى تخفيفا (قوله وعوّض عنها حرف التعريف) أى قصد بجعله عوضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود قبل الحذف لا يقال لو عوّض عنها حرف التعريف لم يصح أن يقال الاله بالهمز اذ يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوّض وهو لا يجوز لانا نقول الاله بالهمز ليس هو الذى وقع فيه التعويض حتى يمتنع بل هو اللفظ الذى قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همز فيه على أن ظاهر كلام الرضى أن أل ليست عوضا بل تشبه العوض يعنى أنها ليست متمحضة للعوضية بل للتعريف أيضا من سم باختصار و بعض ايضاح وكتب على قوله فلا يرد الخ ما نصه هذا ان كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية والقصد أن الله أصله اله منكرا وانما أدخل حرف التعريف فى خبر المبتدا افادة للحصر كما فى زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه أصله لاه من لاه يليه بمعنى ستر لكثرة دوران اله واستعماله فى المعبود واطلاقه على الله فالامر ظاهر ولا اشكال وكتب أيضا قوله وعوّض عنها حرف التعريف العوض الالف واللام كما هو رأى الخليل أو اللام وحدها و يتبعها الهمزة كما هو رأى سيبويه كما فى التعريف حفيد على المطول وكتب أيضا قوله وعوّض عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل بأى عبد الحكيم (قوله ثم جعل علما) أى بعد حذف الهمزة وأما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو أيضا علم له بالغلبة لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بحق فالاله أى على هذا القول الثانى قبل حذف الهمزة و بعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف أطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فتكون الغلبة تحقيقية و بعده لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة تقديرية فترى وقوله من الاسماء الغالبة أى على ذاته تعالى فلا ينافى قوله لا الى حد العلمية اذ صاحب هذا القول يقول الاله باللام علم بالغلبة على المعبود بحق أى هذا المفهوم الكلى كما قد يؤخذ من الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ أى لم يكن قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم الكلى أعنى المعبود بحق وقيل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان أو لا هذا ما اختاره الشارح فى شرح الكشاف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا و بعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للمفهوم الكلى أى بطريق الغلبة فيه كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بالوضع على ما يتبادر من لفظ الجعل ومن مقابلة قوله بعلمية الله بزعم بعضهم انه اسم للمفهوم الكلى لا علم مع قول سم أى لا علم بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اه و بالغلبة على ما اختاره فى شرح الكشاف واعترض جعل الله علما بالغلبة بأنه لم يوضع لكلى ولم يستعمل فى غيره تعالى حتى يكون بالغلبة التحقيقية ولا وضع لمفهوم كلى لكن لم يستعمل الا فى الفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بأنه مع أصله الذى هو الاله بمنزلة اسم واحد فكأنه أيضا بالغلبة فهو علم بالغلبة التحقيقية تنزيلا ومن قال الله علم بالغلبة التقديرية نظر فى قوله بالغلبة الى وضع أصله لكلى وفى قوله التقديرية الى عدم استعماله نفسه فى غير الذات العلية وفى الاطول الاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة و بعد حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى أصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بطريق الوضع أو الغلبة التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترتيب فى الاعتبار لا فى الوجود تأمل (قوله الواجب الخ) اشارة الى طريق احضار الذات المعينة انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله الواجب الوجود الخ الغرض من هذه

وعوّض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم

(قوله فيكون التزام الادغام غير قياسى) وأما تجويزه فهو قياسى (قوله فلا يكون المتحركان الخ) أى لا يكونان مجتمعين فى كلمة واحدة لان الحرف المحذوف كالثابت فمحط النفى اجتماع الحرفين وبهذا يستقيم كلامه فتدبر وقوله من كل وجه أى وان كانا مجتمعين فى كلمة واحدة من بعض الوجوه وهو ملاحظة التعويض أو بالنظر لظاهر الحذف وقطع النظر عن كونه قياسيا (قوله ونحن نقول) أى ردا لما قاله السيد الموافق لما نقله المحشى عن عبد الحكيم كما يعلم من الوقوف عليه (قوله بدون التوسل باى) قال عبد الحكيم بعد ذلك و يبقى قطعيا اه أى يبقى حال كون همزته فى حال النداء همزة قطع لا تحذف أو يبقى بمعنى يصير فقطعيا خبرها

القيود بيان الذات المسمى لا بيان اعتبارها في المسمى والا كان المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل
المسمى الذات وحدها سم (قوله الواجب لذاته) هو الذي لا يحتاج الى غيره في وجوده (قوله للعبودية له)
أي لكون غيره عبدا له نوبي والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يكون علما) أي بالاصالة فلا ينافي أنه
على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أي كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه وما قيل من أن
الافادة بحسب الشرع ان أريد أن دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشئ للقطع بأن الشرع
لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوي الى معنى آخر وان أريد أن افادتها لكون القائل موحدا بحسب
الشرع فمسلم لكن ليس كلاما منافيه عبد الحكيم (قوله لما أفادت التوحيد) أي بحسب معناها لغة وان
أفادته من حيث انحصار الكلي فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للفرد واللازم باطل أو بعيد
(قوله من حيث هو كلي) أي بقطع النظر عن الوجود الخارجي والا فقد ينحصر في فرد (قوله يحتمل
الكثرة) كان الظاهر أن يقول يفيد الكثرة لان الكلي من حيث هو كلي يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا
وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة في الخارج فلذا عبر بيحتمل فتأمله (قوله كما في الالقاب الخ) أي
وكما في الاسماء الصالحة لذلك نحو علي ومعاوية اذا اعتبرناهما اسمين وكما في الكنى الصالحة لذلك أيضا
نحو أبو الخير وأبو الشر تأمل وكتب أيضا قوله كما في الالقاب نص عليها لانها الواضحة في ذلك لان الغرض من
وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد يتضمنهما الاسماء وان لم يقصد بالوضع الا تمييز الذات لكونها منقولات
من معان شريفة أو خسيسة كمحمد وكلب أو لاشتهار مسماها بصفة محمودة أو مذمومة كحاتم ومادر وبعد
الالقاب في ذلك الكنى كأبي الفضل وأبي الجهل وانما قال تعظيم أو اهانة دون تعظيمه أو اهانته لانه قد يقصد
تعظيم غير المسند اليه أو اهانته نحو أبو الفضل صديقك وأبو الجهل رفيقك اه أطول وكتب على قوله كما
مانصه أي تعظيم أو اهانة (قوله الصالحة) هذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم
وجودها لان اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم والاهانة (قوله لذلك) أي التعظيم أو
الاهانة (قوله مثل ركب علي وهرب معاوية) يقولون لفظ علي يشعر بالمدح من العلو واللفظ الآخر بالذم
من العواء ففيهما الاشعار بالمدح والذم مع قطع النظر عن ذكر الركوب والهروب فذكرهما ليس لتوقف
الاشعار عليهما سم والمتبادر أن المراد بعلي ومعاوية صاحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه
من سوء الادب في حق سيدنا معاوية رضي الله عنه والجراءة عليه بما لا يليق بمنصبه بل لو حملناهما على
غيرهما لم يخل من سوء الادب لما فيه من الايهام وكتب أيضا قوله مثل ركب علي وهرب معاوية أي على
اعتبار أنهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين والتمثيل بهما على الاعتبار الثاني
(قوله أو كناية) أي تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تفوت لولا العلم نحو أبو لهب فعل كذا عبر عن
المسند اليه بأبي لهب لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلي فان المعنى الاصلي الذي يقصد
البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تتولد منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقود النار والنار التي وقودها
الناس نار جهنم وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى أبي لهب ملابس النار ملابسة ملازمة وهو ملزوم
الجهنمي لان اللهب الحقيقي لهب نار جهنم فان قلت لم لم يكتف في المعنى الكنائي بكونه وقود نار جهنم أو
ملابسها واعتبر الانتقال عنه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيد عذابه بالنار وغيرها مما في
جهنم فان قلت المعنى الاصلي المنتقل منه الى كونه جهنميا ليس معنى حقيقيا لابي لهب لانه حيوان
يتولد من نطفته اللهب قلت قد يكون الاصلي من الكناية معنى مجازيا أطول ملخصا (قوله يصلح العلم له)
أي بحسب معناه الاصلي قبل جعله علما (قوله بالنظر الى الوضع الاول) أي بالنظر الى معناه المجازي بحسب
الوضع الاول الذي هو الاضافي لا الحقيقي الذي هو أبو النار والنار بنته لعدم صحة قصده من هذا المركب
الاضافي وكتب أيضا قوله بالنظر الى الوضع الاول أي لا الثاني أعني العلمي وقوله أعني الاضافي أي قبل
جعله علما (قوله لان معناه) أي معنى هذا العلم أعني أبا لهب بالنظر الى الوضع الاول قبل جعله علما والمراد

الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة (أو تعظيم أو اهانة) كما في الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب علي وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح العلم له نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول أعني الاضافي لان معناه ملازم النار وملابسها

(قوله غير متعين) أي لجواز أن يكون المعنى لكون غيره عابدا له قاله بعض مشايخنا أو لجواز أن المعنى لكونه معبودا لذاته (قوله تفيد التوحيد) أي توحيد الذات وانفرادها بالالوهية وليس المراد به اعتقاد الوحدانية فان هذا ليس مدلولها (قوله ان دلالتها على التوحيد) أي توحيد الذات وانفرادها (قوله واللازم باطل أو بعيد) المناسب لدعوى الشارح الاجماع هو الاول

معناه

معناه المجازى فان ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الاول معنى مجازى له لان المعنى الحقيقى أنه أب للنار والنار بنته ولكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقى بهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجاز (قوله ويلزمه أنه) أى الشخص جهنمى أى لزوما عرفيا ومثله يكفى عند أهل هذه الفنون لانهم يكتفون بالملازمة فى الجملة وهو أن يكون أحدهما بحيث يصلح للانتقال منه الى الآخر على أنه قال فى المطول واللهب الحقيقى لهب جهنم فهو اشارة الى الجواب عن منع الملازمة بأن اللهب أعم من لهب جهنم والخاص لا يلزم العام (قوله فيكون انتقالا الخ) فأبو لهب باعتبار الوضع العلمى مستعمل فى الشخص المعين و ينتقل منه باعتبار وضعه الاصلى الى ملابس اللهب لينتقل منه الى أنه جهنمى فهو كناية عن الصفة بالواسطة قال فى شرح المفتاح لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بأبى لهب لكن ينتقل منه الى معنى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخير كناية عن الخير عبد الحكيم وقوله و ينتقل منه أى بسبب التفات الذهن عند استعمال هذا اللفظ الى وضعه الاصلى (قوله من الملزوم) وهو ملازم النار وملابسها وقوله الى اللازم وهو الجهنمى (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لان المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال فى الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكلف فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير لازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم الا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا كاف يس ملخصا (قوله وقيل فى هذا المقام) الحاصل أنه على الاول يكون العلم مستعملا فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه وعلى الثانى يكون مستعملا فى نفس اللازم يس وفى جعله العلم على القول الاول مستعملا فى معناه الاصلى نظر والمصرح به فى المطول وغيره أنه مستعمل فى معناه العلمى ملتفتا معه الى المعنى الاصلى ليتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أى لازم معناه (قوله لا الشخص) أى المعين وهو حاتم طىء (قوله أى جهنميا) أى لا الشخص المسمى بابى لهب ففى كلامه اكتفاء (قوله وفيه نظر الخ) رده بثلاثة أمور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثانى بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله ومما يدل الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية مبنى على أن مراد هذا القائل أن أبا لهب معناه حينئذ جهنمى آخر لا جهنمى هو مسماه وفسر البعض كلام هذا القائل بما لا يرد عليه هذا الاعتراض فقال قوله و يراد لازمه أى الذى اشتهر اتصاف المسمى به فى ضمن هذا اللفظ وحينئذ فلا يحتاج الى اعتبار المعنى الاصلى والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من مسمى اللفظ الذى هو الذات المخصوصة لاشتهار اتصافها به فى ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبا لهب كناية عن صفة مسماه لا غير حتى يكون استعارة (قوله استعارة) أى لانه أطلق لفظ حاتم مثلا على جواد آخر لعلاقة المشابهة فى الجود ولفظ أبى لهب على رجل آخر كافر لعلاقة المشابهة فى الكفر والجهنمية يس ففيه استعارة تصريحية وهل هى أصلية أو تبعية خلاف و يجوز أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق المقيد على المطلق الواقع فى ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفر على مطلق الشفة الواقع فى ضمن شفة الانسان فاذا نظرت الى خصوص المقيد الآخر كان مجازا متفرعا على مجاز الاول من اطلاق المقيد على المطلق والثانى بالعكس (قوله ما سيجىء) أى فى بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) لصاحب هذا القيل أن يقول الجهنمى يفهم من أبى لهب بواسطة اشتهار الذات به فى ضمن هذا اللفظ بخلاف هذا الرجل وأبو جهل واشتهار الذات بالوصف فى ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من أى لفظ عبر به عن الذات كذا فى الاطول و يمكن دفعه بان مدار الكناية على وجود اللزوم لا الاشتهار تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أى و القصد أن الفعل صدر من غير الرجل المشار اليه (قوله كناية عن الجهنمى) لان الجهنمى لازم للرجل الكافر ولابى جهل سم (قوله

ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم و يقال رأيت أبا لهب أى جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجىء ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى

(قوله والحاصل انه هذه الكناية مبنية على مجاز) ان أخذ بظاهره كان غير مناسب لقول الشارح وهذا القدر كاف فى الكناية (قوله باعتبار وضعه) أى ملاحظة وضعه (قوله عن الصفة) وهى الكون جهنميا وقوله قال فى شرح المفتاح الخ دليل لما قبله (قوله لكن ينتقل) فى نسخة عبد الحكيم المصححة لينتقل وعلى كل ليس المراد أن بين المنتقل عنه والمنتقل اليه تلازما اذ هذا الانتقال بواسطة الاستشعار بمعنى ملازم اللهب لا بواسطة لزوم

ولم يقل به أحد وبما يدل
على فساد ذلك انه مثل
صاحب المفتاح وغيره
في هذه الكناية بقوله تعالى
تبت يدا أبي لهب ولا شك
أن المراد به الشخص المسمى
بأبي لهب لا كافر آخر (أو
ايهام استلذاذه) أي وجدان
العلم لذيذا نحو قوله
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
ليلاي منكن أم ليلى من البشر
(أو التبرك به) نحو الله
الهادي ومحمد الشفيع (أو
نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير
والتسجيل وغيره مما يناسب
اعتباره في الاعلام
(وبالموصولية) أي تعريف
المسند اليه ايراده اسم
موصول (لعدم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوى
الصلة كقولك الذي كان
معنا أمس رجل عالم) ولم
يتعرض المصنف لما
لا يكون للمتكلم أو لكليهما
علم بغير الصلة

ولم يقل به أحد) يقال عليه اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله في المواضع الاخر المذكورة لا القول به بالفعل فان أريد به أي بقوله ولم يقل به أحد منع صحته فهو ممنوع أو أن أحدا لم يقله لم يضره سم وكتب أيضا قوله ولم يقل به أي بأنه كناية (قوله في هذه الكناية) أي لهذه ففي بمعنى اللام (قوله تبت يدا أبي لهب) فان قلت الكلام في العلم المسند اليه والآية ليست كذلك أجيب بأن اليد مقحمة لان غالب الاعمال باليد فاذا هلكت فقد هلك صاحبها وقيل المراد بيده حقيقة لما روى أنه أخذ حجرا بيده فرمى به النبي صلى الله عليه وسلم فيكون ذكر الآية في باب المسند اليه تعميما للفائدة كما هو دأب السكاكي سيرامي وقوله بأن اليد مقحمة أي فالمسند اليه في الحقيقة أبو لهب (قوله لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو ايهام) عبر بايهام اشارة الى أنه يكفي نكتة في ايراد العلم وبه يعلم تحقق النكتة بالاستلذاذ بالفعل بالاولى ولو تركه لتوهم اعتبار الاستلذاذ بالفعل مع أنه غير معتبر ع س سم (قوله استلذاذه) لا ينبغي أن يقصد باستلذاذ المتكلم بل يعم استلذاذ المتكلم والمخاطب والسامع سم (قوله أي وجدان الخ) تفسير للاستلذاذ وأشار به الى أن السين والتاء ليستا للطلب (قوله أم ليلى) هذا محل الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف اما على ايهام أو على استلذاذ وهذا أحسن لما تقدم عن سم وان كان المناسب للمثال الاول (قوله نحو الله الهادي) أي عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أي عند ذكر المصطفى (قوله كالتفاؤل) نحو سعد في دارك وقوله والتطير نحو السفاح في دار صديقك (قوله والتسجيل) في نسخة على السامع ومعناه أن لا يقدر على انكار السماع بعد ع س وكتب أيضا لعل المراد بالتسجيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما يناسب الخ) كالتنبيه على غباوة السامع (قوله وبالموصولية) قدمه على اسم الاشارة مع أنه أعرف منه لان فيه شبه الالقاب بافادته وصف الرفعة وعكسها وأما المعرف بأل العهدية فهو مع المعرف بالموصولية رتبة واحدة ولذلك صح وصف المعرف بأل بالموصول كما في قوله الخناس الذي ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبته رتبة ما أضيف اليه فتأخر عن ذوات الرتب أنسب ع ق (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما أشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد أن يقال جاز أن تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضي فلا يتوجه أن ماذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز أن يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادة المقصود أرجح على أن اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فتدبر فنري (قوله بالاحوال) كان الاولى بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا حف (قوله المختصة به) المراد باختصاصها به عدم عمومها الغالب الناس لا عدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه اذا علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية كالاضافة نحو مصاحبنا أمس كذا والجواب أنه لا يشترط في النكتة أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي مناسبة بينهما أو حصولها به وان أمكن حصولها بغيره أيضا تأمل ع س سم وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله أو استهجان الخ وقوله بعد أو تنبيه المخاطب على الخطا الخ وأمثال ذلك من النكات التي تحصل مع غير ما ذكرت له من الطرق فيما مر وفيما يأتي والحاصل أنه لا يجب اختصاص النكتة بما ذكرت له ولا كونها أولى به لكن يسئل حينئذ عن وجه ذكرها معه دون باقي الطرق فتأمل والذي في الفنري مانصه قوله الذي كان معنا أمس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلا بد من أمر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر أن المقتضي اما موجب أو مرجح ولا يكفي مجرد الملاءمة أو المناسبة اه وذكر نظير ذلك في قول المصنف أو استهجان الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد ما مر عن سم وتعقبه (قوله لما لا يكون) ما موصولة اسمية والعائد محذوف أي لما لا يكون فيه للمتكلم الخ وما قيل من أن ما هنا مصدرية وجوبا ليس بشيء لما انه ظاهر

(قوله هذا هو محل الشاهد) اذ الاول قد نكر وأضيف فهو من قبيل المعرف بالاضافة لا بالعلمية (قوله وان كان المناسب للمثال الخ) هو ظاهر مالم يرد من الايهام الايقاع في الوهم أي الذهن ولو لما هو الواقع (قوله عند ذكر الخ) ليس بقيد

التمثيل

التمثيل (قوله نحو الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب قال الفنرى والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك أمس لا أعرفهم اه ولعل وجهه انه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعنى الذين فى بلاد الشرق لا أعرفهم (قوله لقلة جدوى الخ) أى لان المفروض أن المتكلم لا يعلم شيء من الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى وما قيل ان فى قولنا الذين فى بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشيء لان فيه علما للمتكلم بحال مختص بهم سوى الصلة وهو الزهد عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقلة جدوى لم يقل لعدم لانه لا يخلو عن فائدة وأقلها افادة عدم المعرفة بذلك سم (قوله أو استهجان) أى استقباح وكتب أيضا قوله أو استهجان لكون المسند اليه عظيما أو حقيرا سيرامى (قوله بالاسم) أى العلم بأقسامه (قوله أى تقرير الغرض الخ) اختياره على تقريره المسند والمسند اليه اتباعا لما هو المفهوم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء اه عبد الحكيم وقال سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى وهو من الفنرى (قوله والمراودة مفاعلة) أى على غير بابها كما سيظهر (قوله من راد) لم يقل من راود ايثارا للاصل الاصيل لان أصل راود راد وزيدت الواو لبيان المفاعلة (قوله جاء وذهب) مجموعهما تفسير لراد لا أحدهما فقط (قوله وكأن المعنى) لم يجزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بانه مراد الله تعالى سم (قوله وكأن المعنى خادعته) أى أرادت به المكروه من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى أن المراودة مجاز عن المخادعة اذ لم يكن مجيء وذهاب منها بطريق الاستعارة التبعية أو الاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال تخاصم فلان عن فلان عبد الحكيم ونظير عن هنا عن فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى وفيه اشارة الى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادته من المواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه اشارة الخ وفيه أيضا اشارة الى أن المفاعلة ليست على بابها ويجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للوقاع وطلبه للامتناع وقوله الى أنه لم تتحقق الخ أى كأنها لم تتحقق لعدم حصول مرادها والا فالمخادعة متحققة منها حقيقة وانما الذى لم يتحقق ثمرتها (قوله عن الشيء) متعلق بالمخادع أى لاجل الشيء الذى لا يريد صاحبه أن يخرجه عن يده عبد الحكيم (قوله يحتال الخ) جملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف أى يحتال المخادع على صاحبه أن يغلبه ويأخذ ذلك من صاحبه عبد الحكيم (قوله أن يغلبه) فى موضع المفعول أى يحتال عليه لان يغلبه سم فهو كقوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى قاله يس (قوله وهى) أى المخادعة المفهومة مما قبله عبارة عن التمحل أى الاحتيال لمجامعة يوسف زليخا كما فى عبد الحكيم (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم تلوثه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصرحة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملابسة صاحبه للزنا (قوله والمذكور) أى قوله التى هو فى بيتها (قوله أو زليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس وهذا هو المشهور وفى الشهاب على البيضاوى ضبطه أيضا بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتمكن) أى بحسب الصورة الظاهرية والا فهو نبى معصوم وقوله من نيل المراد أى مرادها لا مراده (قوله تقرير للمراودة) أى أنها وقعت وثبتت وكتب أيضا قوله تقرير للمراودة أى التى هو المسند وقوله لما فيه أى فى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط الاختلاط) أى زيادته وشدته (قوله والالفة) قال فى القاموس الالفة بالضم الاسم من الائتلاف والالفة بالكسر المرأة تألفها وتألفك اه والتى هنا بالضم (قوله والاشتراك) أى اللفظى (قوله فى امرأة العزيز) راجع لقوله الابهام وقوله

نحو الذين فى بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام (أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه (نحو وراودته) أى يوسف عليه الصلاة والسلام والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكأن المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله تعالى (التى هو فى بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل هو تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امرأة العزيز أو زليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى أنها مثال لها

أوزليخا راجع لقوله الاشتراك فهو نشر على ترتيب اللف (قوله ولاستهجان) لان زليخا من المستقبح
فى تركيب الحروف ومن المستـ ترذل فى كراهة السمع ونفرته ع ق أولان من به شرف اذا احتيج لنسبة
ماصـدر عنـه مما لايليق يكون التصريح به مستهجنا مستقبحا ح ف (قوله أى التعظيم والتهويـل)
اقتصر فى القاموس على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه وقد ذكر النحاة أن الصلة يشـترط أن تكون
معهودة الا فى مقام التعظيم والتهويل ومثلوا له بهذه الآية الشريفـة فلا اعتراض (قوله والتهويل) أى
التخويف (قوله من اليم) بيان لما غشيهم أو للتبعيض وهو حال على التقديرين (قوله ماغشيهم) والتعظيم
من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعتـه فى الغشيان
فان الماء المجتمع بالقسر اذا أرسل على طبعه كان فى غاية السرعـة وللاحاطتـه بجميعهـم بحيث لم يتخلص
واحد منهم عبد الحكيم (قوله فان فى هذا الابهام) ولم يعين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا
(قوله من التفخيم) أى لما غشـيهم حتى كأنه لاتحيط به العبارة ولا يعلم كنهه الا الله تعالى سم (قوله على
الخطا) وفى بعض النسخ على خطا سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثانى ان الذى يظنـه زيد
أخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) من الاراءة التى تتعدى الى ثلاثة مفاعيـل فاذا بنى للمفعول جرى مجرى
الظن وانتصب اخوانكم على أنه المفعول الثانى كذا فى شرح الابيات حفيـد على المطول (قوله أى
تظنونهم) فيه اشارة الى أن ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح الراء مبنيا للمفعول
لفظا وان كان مبنيا للفاعل معنى أى أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم لانه خـلاف الرواية
ولانه خلاف الواقع اذ العلم هو الجزم المطابق للواقع عن دليل وهو منتف هنا وعبارة الفنرى الضم هو الرواية
وهو الانسب دراية وان جاز الفتح بأن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكـتب أيضا قوله أى تظنونهم
الخ أى لان مجهول هـذا الباب تعورف فى الظن والمراد بالظن ماسوى اليقين كما قد يجىء بهـذا المعنى
فيدخل الجزم لا عن حجة فانه كالظن قد يخطئ فالناس أصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها أفاده
فى الاطول اهـ (قوله غليل صدورهم) الغليل والغل بالضم حرارة العطش والغليل أيضا الحقد والضغن
كالغل صحاح وفى القاموس الغليل العطش أو شدته أو حرارة الجوف اهـ (قوله أى تهلكوا الخ) الصرع
الالقاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله ماليس فى قولك ان
القوم الفلانى) يتبادر منه أن كلام الشاعر فى قوم مخصوص والظاهر أنه تنبيه على خطا ظن الاخوة بالناس
أيا كانوا وفى أى وقت كان أفاده فى الاطول (بناء الخبر) أى الى طريقه وعليه فقوله بنـاء الخـبر من
اضافة الصفة الى الموصوف أى الى وجه الخبر المبنى كما يدل عليه قول الشارح بعـد فان فيـه ايماء الى أن
الخبر المبنى عليـه الخ أى المبنى على المسند اليه أى المتأخر عنـه ففائدة الاضافة الاشارة الى تأخير الخبر لان
الايماء المذكور لا يتحقق بدون تأخـير الخبر فاندفع ما قيـل انه يلزم على تفسير الشارح الوجـه بالطريق
والجنس أن يكون قول المصنف بناء مستدركا تأمل (قوله أى الى طريقه) أى جنسه كما يدل عليـه قول
الشارح بعد من جنس العقاب الخ (قوله وطريقته) عطف تفسير (قوله يعنى) أشار به الى أن فى كلام
المصنف نوع مسامحة اذ مقتضاه أن الايماء حاصل بالموصول فقط مع أنه انما حصل بالموصول مع الصلة قاله
بعضهم وفيه أن ذلك غير خاص بالايماء بل يجرى فى سائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع
الصلة فكان على الشارح على هـذا أن يأتى بالعناية فى الجميع (قوله للاشارة الى أن الخ) أى الى جواب
هذا السؤال (قوله عليه) أى الموصول وقوله من أى وجه أى جنس (قوله داخرين) أى صاغرين جلالين
(قوله ومن الخطا الخ) عبارة ع ق فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذى يأتى عليه وأما تفسيره
بالعلة لان الاستكبار علة شرعيـة لدخول جهنم ففاسد لا تقاضه بقوله * ان الذى سمك السماء بنى لنا
* بيتا اذ ليس سمك السماء علة لبناء بيتهم وبقوله * ان الذين ترونهم اخوانكم * فان ظنهم اخوانهم ليس
علة لشفاء غليل صدورهم اهـ وقوله وبقوله ان الذين ترونهم الخ أى بناء على أن هذا من الايماء فتأمل

ولاستهجان التصريح
بالاسم وقد بينته فى الشرح
(أو التفخيم) أى التعظيم
والتهويل (نحو فغشيهم من
اليم ماغشيهم) فان فى هذا
الابهام من التفخيم مالا
يخفى (أو تنبيه المخاطب على
الخطا نحو ان الذين ترونهم)
أى تظنونهـم (اخوانكم
* يشفى غليل صـدورهم
أن تصرعوا) أى تهلكوا
أو تصابوا بالحوادث ففيه من
التنبيه على خطئهم فى هـذا
الظن ماليس فى قولك ان
القوم الفلانى (أو الايماء)
أى الاشارة (الى وجه بناء
الخبر) أى الى طريقه تقول
عملت هـذا العمل على وجه
عملك وعلى جهتـه أى على
طرزه وطريقته يعنى تأتى
بالموصول والصلة للاشارة
الى أن بناء الخبر عليـه من
أى وجـه وأى طريق من
الثواب والعـقاب والمدح
والذم وغـير ذلك (نحو ان
الذين يسـتكبرون عن
عبادتى) فان فيه ايماء الى
أن الخبر المبنى عليه أمر من
جنس العقاب والاذلال
وهو قوله (سيدخلون جهنم
داخرين) ومن الخطا فى هذا
المقام تفسير الوجه فى قوله
الى وجه بناء الخبر بالعلة

والحاصل

والحاصل أن تفسيره بالعلة غير صحيح لعدم اطراده فى كل الامثلة هذا وانما يتم ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور لو أرجع قائله ضميرانه الى الايماء كما صنع الشارح وهو انما أرجعه الى جعل المسند اليه موصولا فلا يكون ان الذى سمك السماء الخ من أمثلة الايماء حتى يرد ما مر وقد يقال ارجاعه الى جعل المسند اليه موصولا مناف للسياق فهو خطأ والمبنى على الخطا خطأ فتأمل (قوله والسبب) عطف تفسير (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الخ) فان قلت لم تجعل هذه الاغراض مقصودة من ايراد الموصول فلا حاجة الى جعلها تابعة للايماء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه الاغراض أمورا مهمة جعل الايماء توطئة لها واثبات الامر المهم بعد التوطئة والتمهيد له أولى من اثباته ابتداء فيكون تفريعها عليه أمرا مناسبا مستحسنا لا ضروريا فلا اعتراض سيرامى ومراده دفع اعتراض السيد الآتى (قوله لا لمجرد الخ) أى لان سياق الكلام يأباه ولانه يفهم أن ما ذكر بعد لو جد من غير الايماء وهو فاسد كما يظهر ع ق وكتب أيضا قوله لا لمجرد الخ لانه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ما قبله (قوله ربما جعل ذريعة الخ) أى فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو دلالة الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل يريد أنه بخيل وكتب أيضا قوله الى التعريض انما ذكر التعريض فى هذه الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت فى ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها استلزاما عقليا أو عاديا سيرامى بتغيير (قوله نحو ان الذى الخ) من كلام الفرزدق (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية أو المراد بيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه وكتب أيضا قوله أو بيت الخ أى فيكون بيتا معنويا لا حسيا وكتب أيضا قوله أو بيت الخ عبارة ع ق أى بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ما تضمنته القصيدة يبعده (قوله دعائمه) أى قوائمه كما فى ع ق وقال سم جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت (قوله من دعائم كل بيت) أو من بيتك يا جرير وقيل من السماء وقيل عز يز طويل حفيد على المطول (قوله عند من له ذوق الخ) فانه اذا قيل ان الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا ان ما بنى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما أشار اليه أول الكلام ع ق (قوله ثم فيه) أى فى هذا الايماء كما عبر به ع ق وكتب أيضا قوله ثم فيه تعريض بتعظيم الخ قال السيد لا نزاع فى كون هذا الكلام مشتملا على الايماء بالمعنى الذى ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا أن ذلك الايماء لا مدخل له فى افادة تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض وانما نشأ التعظيم عن نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ألا ترى أنك لو قلت بنى لنا بيتا من سمك السماء لكان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا ايماء فيه بالمعنى الذى ذكره قطعا وكذا يقال فى قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا ان الذى يستفاد منه تعظيمه و يتوسل به اليه هو نسبة الخسران الى مكذبيه وكذلك اهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاتحة الكلام منبهة للفطن على خاتمته فهو مفقود فيما اذا أخر الموصول مع أن تلك الامور مستفادة منها أيضا اه وأجاب الفاضل الخطائى وتبعه الحفيد بان التعظيم المستفاد من نفس الموصول والصلة يحتاج الى التوسل بالايماء والكلام فى هذا لان الكلام فى فوائد الموصول وأما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما قال بنى لنا بيتا من سمك السماء اذ لا ايماء فيه لتأخر المشير وتلخيصه أن فهم التعظيم من مجرد الموصول وصلته انما يكون بسبب الايماء فلا يفهم التعظيم من قوله الذين كذبوا شعيبا الا لان فيه اشارة الى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه قبيحا فيكون هو عظيما والا فلو كان الخبر من جنس المدح مثلا لم يفهم من اثبات تكذيبه أنه هو عظيم وكذا يقال فى ان الذى سمك السماء الخ ان فهم تعظيم شأن الخبر انما يفهم بسبب الايماء الى أن الخبر من جنس البناء الرفيع اذ لولاه لاحتمل أن الخبر من جنس البناء الوضيع فيفوت التعظيم هذا وفى كون التعظيم فى بنى لنا

والسبب وقد استوفينا ذلك فى الشرح (ثم انه) أى الايماء الى وجه بناء الخبر لا لمجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام (ربما جعل ذريعة) أى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو ان الذى سمك) أى رفع (السماء بنى لنا * بيتا) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض

(قوله ان ما ذكر بعد) أى من الامثلة وقوله لو جد من غير الايماء أى لطريق الخبر على ما قاله الشارح أو للعلة على ما قاله الترمذى الذى رد عليه الشارح بذلك (قوله وهو فاسد) أى لوجود الايماء الى طريق الخبر فى جميع الامثلة والعلة فى بعضها وقد يقال لا فساد اذ لا مانع من تحقق داع فى مثال داع آخر بل هو كثير

بيتا من سمك السماء مستفادا من مجموع الكلام نظر والظاهر أن المفيد له الموصول مع صلته فقط لكن بلا ايما (قوله بتعظيم بناء بيته) لا يقال انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر ع ق (قوله لكونه فعل الخ) أي وآثار المؤثر الواحد متشابهة (قوله أو ذريعة الى تعظيم) كان الظاهر أن يقول أو ذريعة الى التعريض بتعظيم الخ (قوله والخسران) عطف تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) أي حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدارين وكان المناسب أن يقول وفي هـذا الايماء تعظيم لشأن شعيب (قوله وربما يجعل) أي الايماء (قوله نحو ان الذي الخ) لان المبنى على الجهل شئ قبيح سم (قوله نحو ان الذي يتبع الخ) لما كان اتباعه أمرا قبيحا علم أنه هو قبيح نعم يقال تفهم اهانته من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر الا أن يقال تحصل بواسطة الايماء الى جنس الخبر اهانته أتم مما تحصل به أولا سم ببعض تغيير (قوله وقد يجعل) أي الايماء (قوله ثابتا) أي في الخارج ونفس الامر ع ق (قوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة الخ) لفظ البيت خبر والمعنى تأسف كما في الحفيد على المطول وضرب البيت كناية عن الاقامة (قوله مهاجرة) حال من التاء في ضربت وفيه أن هذه الحال لا مقارنة ولا منتظرة لان المهاجرة حصلت قبل الضرب الا ان يقال معنى قوله مهاجرة أي سابقا منها المهاجرة (قوله بكوفة الجند) نسب الكوفة الى الجند لاقامتهم فيها وعنى جند كسرى وكتب أيضا قوله بكوفة الباء بمعنى في متعلقة بضربت وقوله غالت ودها غول أي أخذت الغول ودها وأهلكته ع ق فودها مفعول غالت وغول فاعله وأنث الفعل لان غول مؤنث سماعا كالدرع والحرب والمراد بالغول الهلاك كما في الحفيد (قوله عن زوال المحبة) أي منها (قوله ثم انه يحقق الخ) وذلك لان المهاجرة اما علة لزوال المحبة أو العكس وقد ذهب الى كل منهما طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق فاثبات المراد على الاول ببرهان لمي وعلى الثاني ببرهان اني حفيد على المطول ملخصا ومقتضاه حذف كأن في قوله حتى كأنه برهان الا أن يقال أتى بكأن لانه لم يسق مساق البراهين المعتاد (قوله زوال المودة الخ) أي منها وقوله ويقرره أي في ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) اذ حاصل الايماء أن يشعر السامع بجنس الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له وهو المراد بتحقيقه ألا ترى أن قوله ان التي ضربت الخ يحصل منـه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت فيه بحيث يزول عنه الشك والانكار اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذي سمك السماء اذ لا يلزم عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وهذا عين تغايرهما والا لم يوجد أحدهما بدون الآخر فتأمل سم والحاصل انه كلما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس فبينهما عموم وخصوص مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك الى الرد على المصنف حيث اعترض بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه (قوله لتميزه أي المسند اليه) ولا بد من ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أي لتميز معنى المسند اليه لما تقدم أن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ والمميز أكمل تمييز انما هو الذات (قوله أكمل تمييز) فيه أنه يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كما تقرر في محله والجواب اما أن المراد أنه أكمل تمييزا بالنسبة الى ما تحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف واما أن المراد أنه أكمل من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية أكمل في التمييز من غيره وان كان غيره أكمل منه من غير ذلك الوجه وتلك الحيثية غاية الامر أن يقال اذا كان غيره أكمل منه من وجه آخر فلا تختص هذه النكتة به ولا يضر ذلك اذ ليس الغرض انحصار النكتة فيه بل حصولها به وان حصلت بغيره أيضا سم وفي الاطول اشارة الى الجواب الاول حيث قال أكمل تمييز مما يمكن من المعارف التي يسعها المقام والا فأكمل التمييز انما يتصور بأعرف المعارف وهو المضمر على المذهب المنصور والقول بأنه اسم الاشارة مهجور فلا يليق أن ينبنى عليه هـذا

بتعظيم بناء بيتـه لكونه فعـل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) ففيه ايماء الى أن الخبر المبنى عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب صلى الله عليه وسلم وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر أي جعله محققا ثابتا نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبـة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهـذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثـل ان الذي سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) أي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة (لتميزه) أي المسند اليه (أكمل تمييز) لغرض من الاغراض

(نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال (في محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر (أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لايدرك غير المحسوس كقوله
أولئك آبائي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا ياجرير المجامع
(أو بيان حاله) أي حال المسند اليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد) وأخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انها تبين أن هذا

الحكم المذكور ولم يبين المصنف المقام الصالح لاسم الاشارة لان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي يتأتى للمتكلم أن يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة باشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند اليه مبصرا الهما ويكون للمتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة في كلامه تعالى سواء كان الى المبصر أو غيره مجاز لتنزهه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يدرك بالبصر أولا ولكن يكون مدركا بالحس أولا بل مدركا بالعقل الصرف فغير المبصر بالفعل من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر بالفعل والمحسوس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول الى تأويله بالمحسوس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فما ذكره السيد السند أن غير المحسوس يحتاج الى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس الغير المشاهد الى تأويل واحد وهو تنزيله منزلة المشاهد فليس بذاك اه ملخصا (قوله أبو الصقر) خبر اسم الاشارة أو عطف بيان وخبره قوله من نسل شيبان (قوله نصب على المدح) أي بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يخلو عن الذم فيصح تقديرا أعني (قوله أو على الحال) قيل العامل في الحال معنى الفعل في اسم الاشارة أو حرف التنبيه أي أشير اليه أو أنبه عليه في حال كونه منفردا في محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة بناء على اشتهاره بذلك ادعاء ومن نسل شيبان أيضا حال بعد حال أي متولدا من نسل شيبان وقيل خبر ثان بيان لنسبه بعد ذكر حسبه والنسل الولد وشيبان قبيلة من قبائل العرب و بين الضال والسلم قيل حال من شيبان وقيل من نسل شيبان وهو الاوجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهي شجرة السدر البري والسلم جمع سلمة وهي شجرة العضاه وهي كل شجر له شوك عظيم وقوله وهما شجرتان الانسب أن يقال شجران لكونهما نوعين من الشجر والشجرة واحدة الشجر على حد تمر وتمرة فترى على المطول ويجاب بان التاء للنوعية كما في قولهم تمرة خير من جرادة تأمل وقوله قيل العامل الخ عبارة يس والعامل اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل أوها التنبيه لذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير عامل صاحبها لان الخبر في المعنى مفعول لمعنى الهاء اه وقوله وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة أي لصاحبها وهو أبو الصقر وقوله ومن نسل شيبان أيضا حال الخ وقيل حال من ضمير فردا وأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا أي ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المقتضي ثبوت الفردية بالقياس الى كافة الناس لا نسل شيبان فقط الا أن يبنى الكلام على ادعاء اشتهار أن نسل شيبان ممتاز عمن سواهم في المحاسن (قوله في محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيبان) ابن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما للقبيلة وما في البيت يحتملهما وذكر شرف النسب المشار اليه بقوله من نسل شيبان والفصاحة والصيانة والعز المشار اليها بقوله بين الضال والسلم وان دخل ذلك في المحاسن لان المتبادر منها غير ذلك أطول ملخصا (قوله يعني الخ) أي فقوله بين الضال الخ كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لان فقد العز في الحضر) لان عزهم بفصاحتهم وكمال فصاحتهم في اقامتهم بالبادية اذ لو تركوها وأقاموا في الحضر وقع الاختلاط بينهم وبين أهل الحضر الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيختلط كلامهم بكلامهم فيكون مخلا بفصاحتهم فيكون عزهم مفقودا لان الاختلال في الفصاحة مستلزم للاختلال في العز ولان الحضر يناله ذل الحكام ومشقتهم بخلاف البادية (قوله أولئك آبائي) فلو قال فلان وفلان وفلان آبائي لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله فجئني أمر تعجيز على حد فأتوا بسورة من مثله أي لاتقدر على الاتيان بمثلهم في مناقبهم اذا جمعتنا مجامع لافتخار يوما ما (قوله فجئني بمثلهم) أي اذكر لي مثلهم من آبائك (قوله ياجرير) في النداء بصيغة نداء البعيد تربية غباوته كأنه قيل لاتعرف أنك المخاطب مالم تناد ولا تحسب قريبا البلادتك ولا تزال تعد بعيدا وفي التعبير بالمجامع المفيدة كثرة حاضريها الاشارة الى أنه بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لولم تكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ماشاء قاله في الاطول (قوله وأخر ذكر التوسط) أي في قوله في القرب الخ أي مع أن الترتيب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون

(قوله ولم يبين المصنف المقام الخ) ليس مراده بالمقام الداعي لان المصنف بينه بقوله لتمييزه أكمل تمييز الخ وانما مراده الحالة التي يتأتى للمتكلم فيها أن يحضر المسند اليه في ذهن السامع الخ (قوله فغير المبصر الخ) بيان لما هو المناسب والملحوظ للبليغ والافلا مانع من تنزيل المعقول منزلة المبصر بالفعل من أول الامر وتنزيل المحسوس غير المبصر منزلة المبصر بالفعل من أول الامر

مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعانى من حيث انه اذا أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على أى وجه كان (أو تحقيره) أى تحقير المسند اليه (بالقرب نحو

(قوله لا المعنى الزائد الخ) أى كما هو ما ل كلام الشارح (قوله فيكون بحثا عن المعانى الاصلية) أى من حيث جعلها دواعى لغيرها (قوله فان قلت لعله أراد الخ) وحينئذ فالخصوصية هى ايراد اسم الاشارة للقريب والداعى هو بيان أى تبيين القرب للمخاطب فكل من الخصوصية والداعى اليها ليس معنى وضعيا (قوله قلت هذا جار الخ) يعنى فيلزم أن كل معنى وضعى للفظ فالبحث عنه داخل فى الفن من حيث ان قصد المتكلم بيانه زائد عليه قال معاوية ويلزم أيضا أن كل كلام بليغ من وجه وكذا كل متكلم

ذا للقريب وذاك للبعيد وذاك للمتوسط مما تبينه اللغة لانه بالوضع فلا ينبغى أن يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاسماء الاشارة جهتين فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب الخ وعلم المعانى يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بهذا اذا قصد المتكلم بيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مراده من الكلام الحكم على ذات المسند اليه معبرا عنه بأى لفظ كان سواء كان علما أو موصولا أو اسم اشارة أو غير ذلك قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به فى هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعانى الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعانى الاصلية للالفاظ فان قلت لعله أراد أن لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما أن المتكلم قصد بذكره هذا بيان قربه فأمر خارج عن مفهومه الوضعى قلت هذا جار فى الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين وأما ان المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعا وأيضا يلزم أن يكون قوله وهو زائد على أصل المراد الخ مستدركا فى البيان اه أى فانه معلوم من قوله بيان قرب المسند اليه لانه يفهم منه زيادته على أصل المراد قاله سم قال عبد الحكيم على قول السيد هذا جار فى الالفاظ كلها الخ ما نصه المقتضيات والدواعى التى تبين فى علم المعانى بعضها مدلولات وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستتبعات التركيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعانى الوضعية أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الداعى اليها افادة معانيها الاصلية وحينئذ زيادتها على أصل المراد اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له فى افادة الحكم على ذات المسند اليه والمسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى المخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة فى الالفاظ كالتعظيم والتحقير والتنبيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر أن ما ذكره الشارح لا يجرى فى الالفاظ كلها وأن قوله وهو زائد على أصل المراد الخ ليس مستدركا فتدبر فانه من النفائس وكتب على قوله جواب سؤال الخ ما نصه وأجيب أيضا بأن الامور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام يقتضى أزيد منها القصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعانى من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر وكتب أيضا على قوله فان قلت لعله أراد الخ ما نصه الحاصل أن الزائد على هذا الاحتمال بيان القرب والزائد على الاول الذى أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثلا) كهذه وهذان (قوله وذاك) أى مثلا نحو ذيك وأولئك وقوله وذلك أى مثلا كتلك وذلكم (قوله وعلم المعانى من حيث الخ) لا يخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا فانه اذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه اذا قصد قرب المشار اليه يؤتى بهذا حفيد ويجاب بأن معرفة أنه اذا قصد الخ من علم المعانى مما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع (قوله وهو زائد) أى القرب الذى أتى بهذا لبيانه سم (قوله أو تحقيره بالقرب) فان القرب هنا عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة فاحتياج الوصول اليه الى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى وصلوح اشارة القريب للتحقير بناء على انحطاط المشار اليه وللتعظيم بناء على مخالطته النفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر سم وكتب أيضا قوله أو تحقيره بالقرب أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب نفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان قريب المحل دانى المرتبة والبعد قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهمة اجراء للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليهما أعنى أسماء الاشارة على هذين المعنيين هذا ما ذكره صاحب الكشاف وأشار اليه الشارح بقوله تنزيلا لبعد

درجته

أهذا الذى يذكر آلهتكم أو تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (أو للتنبيه) أى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعدّيه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه أى للتنبيه على أن المشار اليه (جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الاشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة اذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة وضعة المحل منزلة قرب المسافة ولك أن تقول الامر الحقير لا يمتنع على الناس بل يكون قريب الوصول سهل التناول واقعا بين أيديهم وأرجلهم فالحقارة تناسب القرب المكانى وتستلزمه بوجه ما والامر العظيم يتأبى عليهم ويبعد عنهم لجلالته ورفعة شأنه فالعظم يناسب البعد المكانى ويستلزمه بوجه ما سيد على المطول وقوله اجراء للامور العقلية الخ فيكون استعمال أسماء الاشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية بالامور الحسية فى تفاوت المراتب وقوله ولك أن تقول الخ وحينئذ يكون استعمالها فى رفعة المرتبة ودناءتها بطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله أهذا الذى الخ) قاله أبو جهل مشيرا الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وأول الآية واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا أهذا الذى الخ أى قائلين أهذا الذى الخ (قوله لبعد درجته) أى عظم درجته (قوله كما يقال ذلك اللعين الخ) أى والحال انه قريب (قوله تنزيلا لبعده) أى حقارته (قوله تنزيلا لبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب بان ينزل قربه عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا ويمكن أن يقال الامر العظيم من شأنه أن تتوجه اليه الهمم وتتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب التعظيم القرب المكانى ويستلزمه والامر الحقير من شأنه أن لا تلتفت الناس اليه ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه تكون الحقارة مناسبة للبعد المكانى ومستلزمة له سيد (قوله صالح للاشارة الخ) أى على سبيل المجاز لان أصل أسماء الاشارة أن يشار بها الى محسوس مشاهد فخرجت المعقولات وما يحس بغير البصر وقوله الى كل غائب أى عن حس البصر عينا أى كقولك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لى رجل كذا فسرنى ذلك القول كذلك وفى الاطول عن الرضى أن اسم الاشارة المستعمل فى غير الحاضر عينا كان أو معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر (قوله أو معنى) أراد به ما ليس ذاتا محسوسة فيشمل اللفظ (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم الآية فان ذلك اشارة الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما يعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا بتلفظه وعدم انفصاله عما بعده عبد الحكيم (قوله المتقدم) أى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفى الادراك به عنه يس (قوله أو للتنبيه) أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد الجار للبعد (قوله بأوصاف) ليس المراد بالاوصاف خصوص النعوت النحوية (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول كما فى نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) فالباء فى حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه مما تدخل على المتأخر فلا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة (قوله ظهر فساد ما قيل الخ) أى ظهر فساده بحسب اللغة وان كان المعنى الذى قيل حاصلا فى المثال (قوله أن معناه عند جعل الخ) فحمل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على المتقدم وفى ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما) أى بمسند يرد الخ (قوله لاجل الاوصاف) قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءنى الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فالواضح أن يقول أو التنبيه عند الاشارة الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قاله النوبى (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلة فى الصفات خارجة عن المشار اليه

وغـيرذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على أن المشار اليهـم أحقـاء بمـا يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجــلا والفوز بالفلاح آجلا من أجـل اتصافهــم بالاوصـاف المذكورة (وباللام) أى تعـريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود) أى الى حصة من الحقيقة معهودة بـين المتكلم والمخـاطب واحــدا كان أو اثنــين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيتــه وذلك

(قوله فقالوا الخ) أى قالوا ذلك جوابا عن اشكال السـيد (قوله لكن للمخاطب علم به) أى سـواء كان حاضرا أولا فهى للعهد العلمى فى الصورتين والنحويون يسمونها اذا كان مـدخولها معلوما حاضرا بلام العهد الحضورى واذا كان غير حاضر بلام العهد الذهنى فلام العهـد الذهنى عند النحويين غيرها عند البيانيين اه دسوقى (قوله فقيل لام الحقيقة أصل) أى لام الحقيقة من حيث هى هى

فلا ينافى ذكر الصلة ههنا عد الايمان من الاوصـاف والنـاظرون لم يتنبهوا لهـذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادى اقبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط عبد الحكيم وقوله فلا ينافى ذكر الصلة ههنا أى فى قول الشارح وهو الذين يؤمنون وكتب أيضا قوله وهو الذين يؤمنون لم يقل وهو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون يحتمل أن يكون منقطعا عن المتقين مرفوعا بالابتداء مخبرا عنـه بأولئك على هدى وأن يجعل جاريا عليه كما فى الكشاف فعلى التقدير الاول لا يحسن جعل المتقين مشارا اليه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا (قوله تنبيها) وجه التنبيه أن اسم الاشارة اشارة الى الذات بملاحظة تلك الصـفات وتحقيق ذلك أن يقال ان المقام يقتضى ذكر الضمير لتقدم الذكر فلما أوثر اسم الاشارة الدال على زيادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كأنه قيل أولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصـفات من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية سم وقال العصام لان ايراد اسم الاشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصـل بالاتصاف وتعليق الحكم بمشتق يشـعر بعلية مأخذه اه (قوله عاجلا) أى فى الدنيا وقوله آجلا أى فى الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة هـذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكمال التمييز فيلاحظ معـه الوصف بخـلاف الضمير (قوله وباللام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف أن اللام قسمان لام العهد الخارجى ولام الحقيقة فلام العهد تحتها أقسام ثلاثة لان معهودها اما صريحى أى تقدم ذكره صريحا أو كنائى أى تقـدم ذكره كناية أو علمى أى لم يتقـدم له ذكر لكن للمخاطب علم به ولام الحقيقة تحتها أربعة لان مدخولهـا اما الحقيقـة من حيث هى هى وتسمى لام الجنس ولام الحقيقـة ولام الطبيعـة أو من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهـد الذهنى أو من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغـة وتسمى لام الاسـتغراق الحقيقى أو بحسب العرف وتسمى لام الإسـتغراق العرفى وسيأتى الجميع واختلف فى الاصل والحقيقة فقيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر وهو الذى أشار اليه المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيـد وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لام الاسـتغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد التحقيق أن معنى اللام الاشارة الى معنى ما دخلت هى عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة وسائر الاقسام من فروعها حتى العهد الخارجى ولهذا احتاج الى القرينة أعنى تقدم الذكر أو علم المخاطب وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام الذهن وسائر الاقسام من فروعـه بحسب المقامات والقرائن اه ملخصا (قوله أى تعريف المسند اليه باللام) لم يقل بايراده معرفا باللام كما قاله فيما تقدم لعدم الاحتياج اليه هنا سم (قوله للاشارة الى معهود) أى فى الخارج وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخره السكاكى لان المعرف به أعرف ولكثرة أبحاث لام الحقيقة كذا فى الاطول (قوله أى الى حصـة الخ) يعنى أن المراد بالمعهود الحصـة المعهودة لانها الكاملة فى المعهودية لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقـة والا فالاشارة الى المعهود تتحقق فى لام الجنس أيضا والحصـة والفرد عندهم بمعنى واحـد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال فى شرح المفتاح واما الى حصـة معينة من الحقيقة فردا أو فردين أو أكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون نوعا وقد يكون أكثر من واحد اه عبد الحكيم وقوله والفرق بينهما الخ هو أن الفرد المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص كما فى الفنرى والحصة الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها كما فى خط العلامة الشنوانى عن سم عن السيد فى حواشى شرح المطالع والظاهر أن القيد الخارج هو التشخص (قوله من الحقيقة) أى من أفرادها (قوله واحدا كان الخ) كما اذا قيل لك جاء رجل أو رجـلان أو رجال فتقول أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله يقال) أى لغة والمراد به هنا لازمه وهو التعين قال السـيرامى ادراك الشئ وملاقاته يستلزم تعينه فالمراد بالمعهود المعين (قوله وذلك) أى العهد فى الحصة

أو كون اللام للاشارة الى معهود سم (قوله لتقدم ذكره الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما فى المضمر الغائب لا أنه قرينة على ارادة الحصة كما وهم لانه يستلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه عبد الحكيم وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى المصنف من انها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمحرر فهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة أفاده الفنرى (قوله أى الذى طلبت الخ) لما كان فى الآية وجهان أحدهما ماذكره المصنف والثانى ليس جنس الذكر كجنس الانثى وكان التمثيل بها للعهد انما يتأتى على الوجه الاول فسر المصنف الآية بقوله أى الخ أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله أى الذى طلبت هذا يشعر بأنه جعل الذكر معهودا لتعينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثالا للعهد التقديرى أطول ولك أن تقول طلبها بقولها رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وهو متضمن لذكر الذكر كناية فاعتبار طلبها اعتبار لذكره فتدبر والعهد التقديرى ما تعين فيه المدخول وعلم لا لتقدم ذكره والتحقيق ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحا أو كناية وجعل الرضى وصف المنادى المبهم نحو يا أيها الرجل ووصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وخالفهما العصام فى أطوله فاستظهر أنه لبيان الجنس دفعا للالتباس وكتب أيضا قوله الذى طلبت امرأة عمران أى طلبته ضمنا لا صريحا فى قولها رب انى نذرت الخ (قوله كالتى وهبت لها) لعل التشبيه مقلوب (قوله فالانثى) أى فأل التى فى الانثى اشارة الخ ليوافق ما مر وهكذا يقال فيما بعد أيضا أفاده سم (قوله رب انى وضعتها أنثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما لانه دائر بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أنثى فرعاية الخبر أولى عبد الحكيم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) لانه مجرور فهو تنظير مناسب ع ق (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) أى بحسب وضعها وان كانت واقعة هنا على الذكر (قوله لكن التحرير الخ) يعنى بضم الحال أعنى محررا كان ما مختصا بالذكر لا أن المراد من كلمة ما الذكر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لكن التحرير الخ الانسب بقوله محررا أن يكون التحرير فى كلام الشارح مصدر حرر المبنى للمفعول فقوله يعتق مبنى للمفعول (قوله وهو مسند اليه) لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) كأنه مقابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحا أو كناية سم (قوله اذا لم يكن فى البلد الخ) فالقرينة حالية وهى انفراده فى البلد (قوله أو للاشارة الى نفس الحقيقة) اعلم أن المذكور فى كلام الشارح المحقق والايضاح أن لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور فى حواشى السيد السند نقلا عن بعض الافاضل أن لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهنى والاستغراقى أطول (قوله الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الخ) ومن ذلك اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيرى للحقيقة للتنبيه على أنه ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور أى الماهية الموجودة واضافة المفهوم الى المسمى بيانية لان المفهوم قد يكون مسمى بأن وضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوم الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة عبد الحكيم وقوله أى الماهية الموجودة أى الهوية الخارجية كما فى سم (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله الى نفس الحقيقة وكتب أيضا قوله من غير اعتبار الخ أورد عليه أن لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من أقسام لام الحقيقة كما سيأتى فى الشارح مع اعتبار الماصدق فيهما وأجاب عنه الحفيد بما هو فاسد والصواب أن يجاب بأن المراد من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد بالنظر الى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا يعتبر الماصدق أصلا أو يعتبر بعضا أو كلا بواسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ماذكرنا بحسب المقام والقرينة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس خير من

لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر كالانثى أى ليس) الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) أى كالانثى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) أى لامرأة عمران فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره فى كناية قوله تعالى رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا أمير واحد (أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة

(قوله رحمه الله أو الى نفس الحقيقة) أى مع الاشارة الى حضورها فى ذهن السامع اه عبد الحكيم (قوله لان المفهوم قد يكون الخ) فى نسخ عبد الحكيم المصححة لان المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم الخ

وقد يأتي) المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من الافراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا في المعنى كالنكرة) وان كان في اللفظ

هذا الجنس ولا ينافي كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل فان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس (قوله وقد يأتي الخ) قد للتحقيق لا للتقليل وكتب أيضا قوله وقد يأتي الخ بقي من أقسام لام الحقيقة قسم آخر لام الحقيقة معتبرا فيها الماصدق غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما في القضية المهملة كذا في الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد هذا معناها عند الشارح ومعناها عند ابن الحاجب اشتماله عليها وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا القاني سم ومثله عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أورده الحفيد هنا وقيل في قوله عهديته حذف مضاف أي باعتبار عهدية حقيقته فالموصوف بالعهد انما هو الحقيقة والى هذا مال الصفوي كما يعلم بمراجعة سم واليه مال العصام أيضا في أطوله بل أرجع الضمير في قول المصنف باعتبار عهديته الى الحقيقة وذكر باعتبار أنها مسمى ومفهوم وعبارته باعتبار عهديته أي عهدية ذلك المسمى في الذهن لا باعتبار عهدية الواحد أي حرف التعريف لتعين المسمى لا الفرد اه (قوله الحقيقة) أي المعهودة (قوله يعني يطلق الخ) أشار به الى أن قوله يأتي بمعنى يطلق واللام في قوله لواحد بمعنى على (قوله الذي هو موضوع للحقيقة) أي من غير نظر الى الفرد لان النظر الى فرد ما أو جميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله للحقيقة المتحدة في الذهن) أي الموصوفة بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة أعني ما وضع ليستعمل في شئ بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود عبد الحكيم وكتب أيضا قوله المتحدة أي المتعينة (قوله على فرد) ظاهره أنه يستعمل في الفرد نفسه لكن حقق في المطول ما حاصله انه مستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة انما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الآتي وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وقوله هنا على أن ليس القصد الخ سم وعبارته في المطول ما نصه تحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال قوله هنا باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها بمنزلة قوله في المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة انما هو في الحقيقة في ضمن فرد تأمل (قوله من الحقيقة) أي من أفرادها اذ الحقيقة لا تتجزأ (قوله باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا الخ) أي لا باعتبار خصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد من حيث انه مقيد عبد الحكيم (قوله وجزئيا الخ) عطف سبب على مسبب أو تفسير (قوله تلك الحقيقة) أي المعهودة (قوله كما يطلق الكلي الخ) أي المجرد من أل وكتب أيضا قوله كما يطلق راجع لقوله يطلق أي يطلق اطلاقا كاطلاق الكلي الطبيعي أي المنسوب للطبيعة أي الماهية لقصدها منه كالحيوان في قولك الفرس حيوان والانسان في قولك زيد انسان لان الكلي الطبيعي هو الذي يراد به المفهوم بأن يكون محمولا كما في المثالين (قوله وذلك) أي اطلاق المعرف بلام الحقيقة على الفرد المذكور سم (قوله من حيث هي هي) أي من حيث هي نفسها مقصودة لا الافراد فهي الثانية توكيد والخبر محذوف ويحتمل غير ذلك (قوله حيث لا عهد) بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أي لا مطلقا كما يوهمه اطلاق النفي ليس اذ العهد الذهني موجود كما قدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلو كان المراد نفي العهد مطلقا لنافى ما هنا ما سبق (قوله وهذا) أي المعهود في الذهن (قوله كالنكرة) أي بعد اعتبار القرينة مطول أما قبل اعتبارها فلا اذ هو للحقيقة المتحدة في الذهن سم وبه يندفع اعتراض الحفيد وكتب أيضا قوله كالنكرة أي باعتبار الشائع الغالب فلا يرد أن المصادر النكرات التي ليس فيها شائبة وحدة ليس القصد فيها الا الى الحقيقة كما نص

(قوله فله عهدية بهذا الاعتبار) أي خلافا لمن قال لا عهدية له أصلا وقوله ومنه يعلم الخ انما يعلم ذلك منه لو قال ولا عهدية له الا بهذا الاعتبار (قوله بحسب الوجود) أي وجود الحقيقة في ضمن الفرد

عليه فى المفتاح وسيأتى عن السيد مثله يس وهذه المصادر كذكرى ورجعى وبشرى (قوله تجرى عليه أحكام المعارف) أى غالبا كما سيأتى (قوله ونحو ذلك) كعطفه بيانا من المعرفة والعكس وكونه اسم كان أو مبتدأ أو مفعولا أول لظن (قوله من تفاوت ما) حاصل الفرق ان المعرف بلام العهد الذهنى مدلوله الجنس فى ضمن فرد ما والنكرة مدلولها فرد ما منتشر هذا ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا أيضا انها للمفهوم كالمعرف بلام الجنس فالفرق أن تعين الجنس وعهديته معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان حاصلا قال الاستاذ سواء قلنا ان النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشر فانما تستعمل فى الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له أقول انظر هل يرد عليه نحو لا رجل فى الدار سم قال يس وجه الورود أن النكرة هنا لم تستعمل فى الفرد بل فى الجنس لان لا نافية له اه (قوله وهو أن النكرة معناها) أى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة أى أفرادها (قوله وهذا معناه) أى الوضعى (قوله كالدخول) فانه انما يتصور فى الافراد الخارجية سم أى ولا يتصور فى الحقيقة (قوله فالمجرد) أى من أل (قوله بالنظر الى القرينة) قيد لذو اللام عبد الحكيم (قوله سواء) أى فى افادة كل منهما بعضا غير معين وان كان فى النكرة بالوضع وفى ذى اللام بالقرينة (قوله مختلفان) فان المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف بالجملة) الاولى فيوصف بالفاء (قوله يسبنى) صفة للئيم فان قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر فى توصيف المعرف بالجملة قلنا ليس المعنى على انه يسبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دأبه وهذا هو السر فى أن القوم يمنعون الحالية ويثبتون الوصفية ولا يخفى عليك انه ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لئيما يلائم ذلك اذ الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور فقط سم قال اليعقوبى بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله ثمة قلت لا يعنينى كونها حالية وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولان قوله لا يعنينى انما يتبادر منه انه قاله فى حال سماع السب حال المرور لانه قاله فيمن دأبه السب ولو فى غير حال المرور تأمله اه بحروفه وكتب أيضا ما نصه تمامه * فمضيت ثمة قلت لا يعنينى * والمعنى فأمضى ثم أقول لكن عدل الى الماضى دلالة على التحقق وثم حرف عطف اذا لحقها لام التأنيث تختص بعطف الجمل وقوله لا يعنينى بمعنى لا يريدنى بل يريد غيرى من عناه أى قصده وأراده أو لا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه من عنانى الامر أى أهمنى فترى والظاهر أن ثم لمجرد الجمع (قوله أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة) قال هنا وقال فى قوله وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة للتفنن أو للتنبيه على أن اضافة لام الى الحقيقة على معنى اللام المشار بها الى الحقيقة قال فى الاطول واعلم أن التعريف باللام والنداء والاضافة جاء لمدلول اللفظ من الخارج وأما تعريف باقى المعارف فمن جوهر اللفظ لوضعه للامر المأخوذ مع التعين وما ذكره السيد السند من أن تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والنداء والاضافة مزيف لان الخارج فى الموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الى تعينه اه ملخصا (قوله الاستثناء) أى المتصل فى قوله الا الذين آمنوا الخ وكتب أيضا ما نصه فهذا هو القرينة (قوله فى المستثنى منه) وهو الانسان (قوله فاللام الخ) تفريع على ارجاع الضمير فى وقد يأتى وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقة أى فعلم ان اللام الخ اذ المتفرع على الارجاع علم ذلك لا نفسه بل الامر بالعكس أعنى أنه يتفرع ويتسبب عن كون اللام التى الخ الارجاع المذكور ولهذا قال الشارح فيما سيأتى ولهذا قلنا ان الضمير الخ وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافى بين التفريع هنا وقوله بعد ولهذا الخ فتدبر (قوله التى لتعريف العهد) أى المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله أو للاستغراق أى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله هى لام الحقيقة) أى هى من أفراد لام الحقيقة (قوله حمل) أى مدخولها وقوله على ما ذكرنا أى من الفرد المبهم فى الاول وجميع الافراد فى الثانى (قوله ولهذا) أى

تجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان ولكونه فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة المنكر ويوصف بالجملة كقوله

* ولقد أمر على اللئيم يسبنى *

(وقد يفيد) أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله وقد يأتى وقد يفيد عائد الى المعرف

لكون لام العهد الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها الى الحقيقة) أي
لا مطلق اللام وأيضا يدل على أنه الام الحقيقة تغير الاسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل
وللاشارة الى واحد غير معين وللاشارة الى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب عن اشكال صاحب المفتاح
وهو أن تعريف الحقيقة ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن أسماء الاجناس التي
ليست فيها دلالة على البعضية والكلية وان قصد باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد
الخارجي (قوله عن أسماء الاجناس) فان الاشارة اليها الا باعتبار كونها حاضرة فيه وان كانت حاضرة فيه
ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضع الا لما هو حاضر فالحضور جزء المسمى في لام الحقيقة دون أسماء الاجناس
النكرات فهو ملاحظ في الاول ومصاحب في الثاني سم فان قلت ما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس
المعرف فان كلا ملاحظ فيه الحضور الذهني جزأ من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم
الجنس على الحضور قرينة خارجية عن اللفظ الدال على الجنس وهي أل فكأنه قال رجعي مثلا وضعته
للدلالة على الماهية المقيدة بملاحظة الحضور بشرط اقترانه بأل بخلاف علم الجنس فانه لم يعتبر فيه ذلك
حفيد (قوله النكرات) اعترضه الغنيمي بأنه كيف يوصف الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب
بأن المراد من قوله النكرات التي ليس فيها أل (قوله مثل الرجعي) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله
ورجعي مثال لاسماء الاجناس النكرات سم (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) أي في لام الحقيقة
(قوله فوجه امتيازه) أي تعريف لام الحقيقة وكتب أيضا قوله فوجه امتيازه الخ يريد التمييز بين التعريفين
الذي استشكله صاحب المفتاح كما يعلم من المطول قال السيد اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور
الماهية في الذهن وتعريف العهد عبارة عن حضور فرد معين أو أفراد منها لم يكن اختلاف فيما هو معنى
التعريف حقيقة أعني الحضور في الذهن وأما ان الحاضر في أحدهما هو الماهية وفي الآخر هو الفرد
أو الافراد فهو اختلاف راجع الى معروض التعريف أعني الحاضر لا اليه نفسه وأطال في بيان ذلك
فراجعه سم ويس (قوله عن تعريف العهد) أي الخارجي المذكور في قوله وباللام للاشارة الى معهود
(قوله معينة) أي في الخارج (قوله من غير نظر الى الافراد) أي بقطع النظر عن القرائن والا فقد ينظر
في مدخول لام الحقيقة الى الافراد وذلك ارادة العهد الذهني والاستغراق الا أن النظر اليها من القرينة فقوله
ولام الحقيقة اشارة أي بسائر أقسامها أي فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجي بأقسامه ولام الحقيقة
بأقسامها تأمل كذا بخط ح ف (قوله وهو أي الاستغراق) من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا
يرد عليه أن الغيب في المثال الاول مجرور والصاغة مفعول به في المثال الثاني ولا بخصوص اللام كما سيذكره
الشارح فكان الاولى أن يقول والاستغراق كما ذكره في الاطول (قوله وهو ضربان) لا يخفى عليك أن
التقسيم الى الحقيقي والعرفي لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير مخصص اذ اتيان المعرف باللام
أيضا لواحد مبهم يكون عرفيا وحقيقيا اذ دخول السوق عرفي اذ المراد سوق من أسواق البلد لا أسواق
الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي أيضا كذلك لانك ربما تقول في بلد البطيخ خير من العنب لان
بطيخه خير من عنبه فالاشارة في كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس
ذلك في بلد آخر فان قلت لم لم يجعل الصاغة عهدا تقديريا قلت لا نزاع في صحته وانما الكلام فيما اذا أريد بها
كل صاغة ولو نازعت في الارادة نقطع نزاعك بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اه أطول
(قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف اللفظ وأجيب بأن الارادة سبب
للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب وكتب أيضا قوله وهو أن
يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير أن يقال وهو لغوي وعرفي وفسر في شرح
المفتاح والسيد السند أيضا الحقيقي بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بان لا يخرج فرد والعرفي بما
يعد شمولا في عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من أفراد المفهوم كذا في الاطول (قوله بحسب اللغة)

باللام المشار بها الى الحقيقة
ولا بد في لام الحقيقة من
أن يقصد بها الاشارة الى
الماهية باعتبار حضورها في
الذهن ليتميز عن أسماء
الاجناس النكرات مثل
الرجعي ورجعي واذا اعتبر
الحضور في الذهن فوجه
امتيازه عن تعريف العهد
أن لام العهد اشارة الى حصة
معينة من الحقيقة واحدا
كان أو اثنين أو جماعة ولام
الحقيقة اشارة الى نفس
الحقيقة من غير نظر الى
الافراد فليتأمل (وهو)
أي الاستغراق (ضربان
حقيقي) وهو أن يراد كل
فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة (نحو عالم الغيب
والشهادة

(قوله بل الاشارة الى الحقيقة
من حيث هي الخ) فيه ان
هذا من قبيل عهد النوع
فان الماهية المخصوصة
التي هي مندرجة تحت
مدخول المعهودة
للمخاطب في نحو ذلك وهذا
من قبيل العهد الخارجي
فانهم سموا كل ما كانت
الاشارة فيه الى حصة معهودة
من مدخول ال عهدا
خارجيا وان لم يكن المعهود
في الخارج فافهم

أى كل غيب وشهادة وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الامير الصاغة أى صاغة بلده أو) أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لاصاغة الدنياقيل المثال مبنى على مذهب المازنى والافاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا مما يأتى للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك الازيدا أواضرب القائمين الاعمرا (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف

أى أو الشرع ولو قال بحسب الوضع لشملهما لكن اقتصر على اللغة لانها الاصل (قوله أى كل غيب) أى غائب وقوله وشهادة أى مشاهد (قوله وعرفى) الظاهر أن المراد بالعرف هنا أعم مما كان بحسب العرف العام أو الخاص سم والمتبادر مما نقلناه عن شرح المفتاح والسيد من تفسير العرفى أن المراد العرف العام وأن ما كان بحسب العرف الخاص داخل فى الحقيقى تأمل (قوله بحسب متفاهم العرف) أى ما يفهمه أهل العرف (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغة ككامل وكملة (قوله أى صاغة بلده) هذا اذا كان الامير أمير بلد وقوله أو أطراف مملكته اذا كان الامير امير بلاد وكتب أيضا قوله أو أطراف مملكته كناية عن المملكة بتمامها وكتب على قوله مملكته ما نصه أى ما فى تصرف الملك من البلاد (قوله على مذهب المازنى) القائل بان اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا لاموصولة (قوله دون غيره الخ) ومن ذلك الصائغ فهو كالصفة المشبهة فاللام فى هذه المذكورات حرف تعريف اتفاقا هذا ما يقتضيه صنيع الشارح وفيه انه اختلف فى أل الداخلة على الصفة المشبهة هل هى موصولة أو معرفة وان كان الصحيح أنها معرفة فليكن مثلها أل الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث والجواب أن مراد الشارح بالخلاف الخلاف بين المازنى والقائلين بموصولية أل الداخلة على اسم الفاعل وان كانوا يقولون بحرفية أل الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ فالمفهوم أن اللام الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث حرف اتفاقا من المازنى والقائلين بموصولية أل فى اسم الفاعل الذى بمعنى الحدوث وان قال بموصولية أل فى اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث من يقول بموصولية أل فى الصفة المشبهة فتدبر (قوله نحو المؤمن الخ) مثال للغير (قوله لانهم) أى غير المازنى (قوله هذه الصلة) أى صلة أل التى بمعنى الحدوث (قوله فعل الخ) ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى (قوله ولو سلم) أى شمول الخلاف للجميع وأن لا فرق وقوله فالمراد الخ أى فالكلام صحيح لان المراد الخ (قوله تقسيم مطلق الخ) وعليه فقوله وهو أى الاستغراق لا بقيد كونه مفادا بأل ففيه استخدام (قوله والموصول أيضا الخ) من تتمة قوله ولو سلم الخ (قوله مما يأتى للاستغراق) فان الموصول كالمعرف باللام يجىء لمعان أربعة فالاصل فيه العهد والجنس عبد الحكيم (قوله واستغراق المفرد أشمل) أى استغراق ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ أولا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلى والاظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون أشمل والاظهر منهما قد يكون فلا يتجه أن قوله بدليل صحة لا رجال الخ لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بانه يصح لا يطيق حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه رجلان أو رجال دون لا يطيقه رجال وينساق الفهم مما ذكره الى أن استغراق المثنى أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فوقه فقولك لا عشرة رجال أشمل من لا عشرين رجلا حتى انه كان الواضح أن يقول واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل أطول ثم قال اعلم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك فى جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما فى جانب القلة اذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس فى ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح أن يراد به الجنس فى ضمن أى بعض الى الواحد وهذا لا ينافى ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعى بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد أريد بالجمع المعرف باللام الجنس فى ضمن أى بعض الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق أى لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصيما أى لا تخاصم عن خائن وكتب على قول الاطول أولا كالجمع المحلى باللام الخ ما نصه بدخوله فى المفرد اندفع اعتراض الشارح الآتى كما نبه عليه العصام آخرا وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد

(قوله الظاهر أن المراد الخ) اذ لا مانع من أن يحمل اللفظ الموضوع فى اللغة مثلا لماهية تتحقق فى أفراد كثيرة بحسب العرف الخاص على ارادة تلك الماهية من حيث تحققها فى كل فرد من أفراد مخصوصة من تلك الافراد (قوله كالجمع المحلى باللام) أى الاستغراقية فانه بمعنى كل فرد فرد لا بمعنى كل جماعة جماعة وقوله أشمل من الجمع أى ومن المثنى

أشمل أورد عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما في قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجال اذ يلزم من عدم حمل كل رجال للصخرة عدم حمل كل رجل لها بالاولى ومن اشباع الخبز لكل رجال اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجل اذ لا يلزم من ذلك عدم حمل الجمع ولا اشباع الجمع وأجيب بأن الشمول في نحو هذين المثالين انما هو باللزوم لا بالوضع وأشملية المفرد بحسب الوضع والكلام هنا بحسب الوضع فتأمل وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد الخ اعتمد المصنف على تنبه الفطن من هذا لان استغراق المثنى يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضا مانصه هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة (قوله أوغيره) كحرف النفي في النكرة ولذا لم يقل واستغراق المحلى باللام (قوله يتناول كل اثنين) ولا ينافي خروج الواحد مطول (قوله يتناول كل جماعة) ولا ينافي خروج الواحد والاثنين مطول وكتب أيضا قوله يتناول كل جماعة لان الاستغراق معناه شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة عبد الحكيم (قوله بدليل صحة لارجال الخ) أورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ماجاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ماقدمت وفي المقامات أي للحريري ياأهل ذا المغني وقيتم شرا * وأما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ماجاءني من رجل أو مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز مامن رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان مطول قال في الاطول وذلك يعني قوله أورد البيان الخ يحتمل وجهين أحدهما ماذكره السيد السند أنه يعني أورد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لانه اذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جمع ليس نصا فيه بطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى ويعارضه أن المفرد فيما ليس نصا في الاستغراق اذا كان شاملا لما لا يشمله الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما أنه يعني انه لاريبة في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لانه نص في الاستغراق بخلاف لا رجل بالرفع فان عدم صحته خفي اذ يصح أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو حمل لا رجال بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الاولى وأورد على كون زيادة من موجبة للاستغراق القطعي قول الائمة مامن عام الا وقد خص منه البعض فانه ليس نصا في العموم والا لم يكن مخصوصا بالبعض فيكذب نفسه وأجيب بانه مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضا قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجال جاؤني مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءني ولا يضره صحة كل رجل تسعه الدار دون كل رجال فتذكر أطول وكتب على قوله صحة مانصه أي صدق (قوله أو رجلان) هذا على القول بان أقل الجمع ثلاثة دون القول بانه اثنان وقد اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما بخلاف العكس نوبي (قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المعرف الخ) قد يقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع من أصله فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع ولهذا قال في الاطول وانما لم يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد أشمل للمعرف باللام مع أن عقد البحث له لان استغراق الجمع المعرف باللام في الاكثر لاحاطة كل فرد من الجنس لا لاحاطة كل جمع جمع قال السيد كانه بطلت الجمعية في المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ مامن جماعة الا وهي داخلة في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على آحاد الجنس أيضا اذ مامن واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة فان قلت جعل الجمع مستغرقا للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري فيعفى عنه قلت قولنا كأنه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى أن المستثنى المستغرق أيضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين

يستلزم

أوغيره (أشمل) من استغراق المثنى والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والمجموع يتناول كل جماعة (بدليل صحة لارجال في الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان دون لارجل) فانه لايصح اذا كان فيها رجل أو رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم

(قوله بيان ذلك) أي بيان أن لانص في الاستغراق اذا كانت نافية للجنس وقوله والاستفهام الظاهر أن محل ذلك اذا كان بمعنى النفي (قوله وقد تستعمل فيه مجازا) قيل من اطلاق اسم الجزء على الكل والظاهر أنه من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله وقيتم شرا) أي كل شر قيل انه من الكثير لان وقيتم بمعنى النفي والمعنى لاأصابكم شر فهو نكرة في سياق النفي بقرينة قوله بعد ولالقيتم ضرا (قوله وأما اذا كانت النكرة الخ) هذا هو محل البيان (قوله فانه ليس نصا في العموم) أي أن لفظ عام في قولهم مامن عام ليس نصا في العموم مع كون من موجودة فيه داخلة على لفظ عام وقوله فيكذب نفسه أي لان من جملة أفراد العام لفظ عام في هذا التركيب مع أنه لم يخص منه البعض

يستلزم دخول زيد مثلا مرارا غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه بمعنى كل رجل اه ملخصا وكتب أيضا قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم الخ عبارة المطول ولقائل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل في النكرة المنفية فلا يسلم ذلك في المعرف باللام الخ فأشار بقوله ولو سلم الى منع أن استغراق المفرد في النكرة المنفية أشمل لان رجال في لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه نفي الجنس مطلقا كأن الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلا يكون حينئذ فرق بينه وبين لا رجل سم وجوابه أن القصد المذكور على خلاف المعهود في الاستعمال لابد له من قرينة فلا يرد (قوله وأما المعرف الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المعرف لان أصل السياق فيه سم وكتب أيضا قوله وأما المعرف بالالف واللام نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات الآية فان المراد كل فرد (قوله بل الجمع المعرف بلام الاستغراق الخ) قال في الاطول ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم أو العلماء الا زيدا أو الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل قال الفنري فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من أفراد المستثنى منه بل يكفي كونه من أجزائه فلا تدل صحة استثناء الواحد من الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وان امتناع جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا ممنوع اذ هو كالمثالين المذكورين الا أن يفرق بأن الحكم اما بالنظر الى أجزاء المستثنى منه أو الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح أن يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئي الجماعة جماعة اه ملخصا (قوله يتناول كل واحد من الافراد) أي فيكون مساويا للمفرد في الشمول فلا يصح دعوى أشملية المفرد على الجمع المعرف باللام وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أي بدخول أل الجنسية فانها اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد وتقدير بقاء الجمع على معناه الاصلي وكلام علماء الاصول والنحو والتفسير فيما اذا بطل منه معنى الجمعية تأمل (قوله مظنة اعتراض) قيل هذا الاعتراض انما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع للفرد المنتشر أما على تقدير أنه موضوع للماهية فلا لانه لا تنافي بين الماهية والتعدد لانها كما تحقق في ضمن الفرد تحقق في ضمن الجماعة ورده الحفيد وغيره وعبارة ع ق قوله ولا تنافي الخ دفع لبحث يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافي ذلك فأجاب بما ذكر فقوله مجردا عن معنى الوحدة أي التي وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله كما بيناه ثم قال ولا يخفى لزوم المجاز على القول بأن النكرة موضوعة للواحد دون الآخر اه ببعض تغيير وكتب على قوله فالغرض منها ما تحقق به الخ ما نصه لان أكثر الاحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي سيد ويبحث في دلالة مثل لا رجل بالفتح على نفي الجنس عند من يجعل الاسم موضوعا للفرد المنتشر بأن مقتضى وضعه للفرد المنتشر دلالة النفي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأجيب بان الدلالة على نفي الجنس بوضع آخر للمجموع بان يدعى أن المجموع من لا واسمها وضع بازاء نفي الجنس وكتب أيضا قوله مظنة اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله وهما متنافيان) أي الوحدة والتعدد (قوله ولا تنافي الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستفادا بالقرينة يدل على تعدده وأن معه آخر مثله فبينهما ما تناف لتنافي مقتضاهما فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على أن استغراق المفرد بمعنى الكل

وأما المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره أكثر أئمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار اليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده وهما متنافيان أجاب عنه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم

(قوله أي بدخول أل الجنسية الخ) أي التي تحقق في ضمن كل فرد وهي حينئذ الاستغراقية فلا ينافي ما قاله العصام من أن أل الجنسية لا تبطل معنى الجمعية (قوله وأجيب بان الدلالة الخ) يجاب أيضا بما يأتي في المحشي من أن المراد بنفي الجنس نفي الحكم عن أفراد الجنس قاله بعض مشايخنا (قوله يدل على تعدده) أي يستلزم تعدده لان الدال حقيقة هو حرف الاستغراق لا الاستغراق على ما يأتي

لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفى والتعريف (انما يدخل عليه) أى على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة) وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولانه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض

(قوله وانما ذلك لعدم الدليل عليه) أى نفى كون الوحدة معناها اعتبار عدم أمر آخر معه مثله لعدم الدليل على أن معناها ما ذكر أعنى اعتبار هذا العدم لان غاية ما يؤخذ من استعمال العرب أن الوحدة عدم الاعتبار المذكور وهو أعم من الاعتبار المذكور فلا دليل فى استعمالهم على هذا الخاص (قوله فيه أن مدلول حرف التعريف الخ) يجاب عنه بأنه لا مانع من أنه دال على الاستغراق بواسطة القرينة (قوله لمجرد التمكن) أى بعد أن كان للتمكن مع الوحدة

الافرادى أى كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماع آخر معه لا الكل المجموعى أى كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لاعتبار أمر آخر مثله معه وهذا الجواب مبنى على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لا اعتبار عدم أمر آخر مثله وانما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول انا سلمنا التنافى بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع فى نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا مبنى على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لانه فى مقابلة المثنى والمجموع فكما يعتبر فيهما أن يكون آخر معهما كذلك يعتبر فى المفرد أن لا يكون آخر معه وبما ذكرنا ظهر لك أن ترتيب البحث تقديم الجواب الثانى على الاول وانما قدمه اشارة الى رجحانه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله ولا تنافى بين الاستغراق الخ جعل التنافى بين الاستغراق الذى هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذى هو الدال على الوحدة والانسب أن يجعل التنافى اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة سم (قوله لان الحرف) فيه تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهومه فى ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافى الاستغراق يجرى فى المضاف والموصول والمضاف اليه كل أيضا اه أطول (قوله الدال على الاستغراق) فيه أن مدلول حرف التعريف ليس الا التعريف والاستغراق انما يجىء من القرينة أطول (قوله مجردا الخ) أى فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد وكتب أيضا قوله مجردا الخ فتنوين المنون لمجرد التمكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أى عن اعتبار الدلالة عليها والا فاللفظ يدل بالوضع عليها سم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد واذا دل على متعدد فيلزم أن يجوز وصفه بالجمع فأجاب بما ذكر واقتصاره على التعليل بالمحافظة مبنى على قطع النظر عن قوله ولانه الخ وكتب أيضا قوله وامتناع وصفه أى مطردا والا فقد وصف بالجمع فى أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عبد الحكيم ولم يطردوا ذلك نظرا الى جواز مراعاة المعنى كما جاز ذلك فى من لان دلالة المفرد على التعدد عارضة بخلاف من فان دلالتها على الواحد والمتعدد بطريق الوضع (قوله على التشاكل اللفظى) يعنى دلالة كل من الصيغتين على الجماعة لفظا فلا يرد أسماء الجموع سم أى كالقوم والرهط فانها توصف بالجمع الصيغى (قوله ولانه الخ) الاولى أو لانه الخ فان هذا جواب ثان مناف لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الاول سلبها ع ق وكتب أيضا قوله ولانه بمعنى كل فرد أنت خبير بأنه لا يجرى فى مثل لا رجل بالفتح لان معناه نفى الجنس وأجيب بان هذا الجواب خاص بالمعرف باللام كما فى الحفيد وذكر بعضهم أن المراد بقولهم لا التى لنفى الجنس أنها لنفى الحكم عن جميع أفراد الجنس وعليه لا يرد البحث من أصله (قوله بمعنى كل فرد) يريد أن الاستغراق المنافى لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة فردية أصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه نوبى وكتب أيضا قوله بمعنى كل فرد يعنى ولا ينافى الوحدة الا مجموع الافراد دون كل فرد لاتصاف كل فرد بها سم فحاصل الجواب الاول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل الثانى منع أن المراد بالاستغراق مجموع الافراد حتى ينافى الوحدة بل الشمول لكل فرد فلا ينافى الوحدة (قوله لا مجموع الافراد) أى لا كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر (قوله ولهذا) أى لاجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد وكتب أيضا ما نصه أى لا لمجرد المحافظة على التشاكل اللفظى (قوله امتنع وصفه بنعت الجمع) بأن يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع جعله حالا منه وخبرا له فالاولى ترك نعت ليعم الكل أطول (قوله وان حكاه الاخفش) أى وقاس عليه (قوله فى نحو الدينار الخ) أى فى نحو قولهم أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض وكتب أيضا قوله نحو الدينار الصفر الدينار أصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج أصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد أشار اليه فى الصحاح ومن قواعدهم قلب أحد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع فى بناء

ممتد

(وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شئ من المعارف (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) الى احضاره فى ذهن السامع (نحو هواى) أى مهويى وهذا أخصر من الذى أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانين مصعد *) أى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه

جنيب وجثمانى بمكة موثق

الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر وتحزن (أو لتضمنها) أى لتضمن الاضافة (تعظيما لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) فى تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات (وأما تنكيره) أى تنكير المسند اليه

محسد وبهذا ظهر أن السينات فى قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طوّل الباء وأظهر السينات ودوّر الميم جمع سنة لاسين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وأنت خبير بأن المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق فترى وكتب أيضا ما نصه فيه أن الدينار ليس بمعنى كل دينار بل المراد مجردا عن الوحدة نعم مذهب الاخفش ينافى وجوب المحافظة على التشاكل اللفظى لكنه لم يذكره المصنف هنا فلا يليق التعرض لمذهب الاخفش فى شرح المتن أفاده السيد (قوله وبالاضافة أى تعريف الخ) لا يذهب عليك أن الاضافة من أحوال المسند اليه ولا تختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير فى ولد حجام حضر أو بصاحبك وتحقير فى ولد الحجام الا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة أطول (قوله لانها) أى الاضافة قال فى الاطول لانها أى المعرف بالاضافة فافهم (قوله أخصر طريق) ظاهره أنها أخصر طرق التعريف وليس كذلك اذ لا يظهر ذلك الا فى الموصول وأما العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام فقد يكون الامر بالعكس وأجيب بأن المراد أنها أخصر الطرق التى تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فان مقصود المتكلم افادة أنه محبوب له تأمل (قوله أى مهويى) أصله قبل الاضافة الى ياء المتكلم مهووى اجتمعت الواو الثانية مع الياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الواو الاولى للمناسبة ويصح أن لا يؤوّل الهوى بالمهوى وأن يراد محل هواى وهو القلب يعنى أن القلب سار بسير الحبيبة وجسمى موثق بمكة أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة هذا وكان المناسب أن يقول أى مهويتى بتاء التأنيث قبل ياء المتكلم كما أشرنا اليه يدل عليه ما بعد هذا البيت من الطويل

عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الىّ وباب السجن دونى مغلق

ألمت فحيت ثم قامت فودّعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

ولا يريبك تذكير مصعد لانه للفظ هواى (قوله ونحو ذلك) كمن أهواه أو الذى يميل اليه قلبى (قوله والحبيب على الرحيل) أى عازم عليه والجملة حالية (قوله مع الركب) اسم جمع للراكب ويمانين جمع يمان أصله يمنىّ حذفت الياء المدغمة وعوّض عنها الالف على خلاف القياس فصار يمانى حذفت الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا والاظهر أنه حذف ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصعد من أصعد فى الارض مضى فالصلة محذوفة بقرينة المقام انظر عبد الحكيم (قوله اليمانين) جمع يمان بمعنى يمنىّ حذفت احدى الياءين وعوّض عنها الالف المتوسطة (قوله أى مبعد) من أبعد اللازم بمعنى بعد (قوله المستتبع) الذى تتبعه الرقباء أو الحرّاس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه (قوله وتحزن) أى على بعد الحبيب (قوله أو لتضمنها الخ) لا يخفى أن هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى وكذا فى نظيره فالوجه أن لا تترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليها سم وأنت خبير بما مر غير مرة أنه لا يشترط فى النكتة اختصاصها بما ذكرت له ولا كونها أولى به بل يكفى أن يكون بينهما مناسبة كما قدمه هو أيضا (قوله لشأن المضاف اليه) قدمه على المضاف لانه مقدم عليه فى الاعتبار وان أخر عنه فى الذكر سم (قوله عبدى حضر) الالطف عبدى عندى أطول (قوله تعظيما للمتكلم) وفيه أيضا تعظيم للعبد الا أنه ليس مقصودا ولا ملاحظا (قوله وهذا معنى قوله أو غيرهما) أى وليس معناه غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل منهما اذ يصدق على الياء فى عندى أنها مضاف اليها (قوله أو تحقيرا للمضاف) أى للمسند اليه المضاف لان الكلام فيه سم (قوله أو لاغنائها عن تفصيل) هذا يغنى عنه قوله لانها أخصر طريق يس ويدفع بان الملحظ هنا وهناك مختلف (قوله أو لانه الخ) الضمير للشان (قوله مثل تقديم البعض الخ) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله وأما تنكيره) أى ايراده نكرة وكتب

(فللافراد) أى للقصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية) أى للقصد الى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) اى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم أى غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله * له حاجب) أى مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب

أيضا قوله وأما تنكيره أى تنكير المسند اليه يشمل المثنى والجمع ولا ينافيه قوله فللافراد لان الافراد فى المثنى القصد الى بعض أفراد معناه وهو اثنان مما صدق عليه مفهومه وفى الجمع القصد الى بعض أفراد معناه وهو جماعة مما صدق عليه مفهومه من حاشية سم وكتب أيضا ما نصه قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها أطول (قوله فللافراد) وذلك لان النكرة ان كانت موضوعة للفرد فواضح أو للجنس فالغالب استعماله فى الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام سم وكتب أيضا ما نصه الفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المفتاح جعل الافراد شاملا لهما أطول (قوله أى للقصد الخ) عبارة الاطول أى لجعل المسند اليه فردا من شئ بافادة فرديته فان جعل الشئ شيأ يكون بحسب الحقيقة و بحسب القول و بحسب الاعتقاد وعليهما قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا أى لا تعتقدوا أو لا تذكروا لله ندا (قوله الى فرد) أى غير معين (قوله وجاء رجل) هو مؤمن آل فرعون من أقصى المدينة أى آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد منف البلدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجيزة تخربت بدعوة موسى عليه السلام (قوله أو النوعية) الاظهر أو التنويع مكان قوله أو النوعية أى جعل المسند اليه نوعا الا أنه تفنن فى ذكر الاسباب فأبرز بعضها فى صورة الغرض المترتب و بعضها فى صورة الحامل المتقدم أطول (قوله أى للقصد الى نوع منه) لعله أخذ القصد من باء المصدر بجعله مصدر المتعدى أى الجعل نوعا والجعل بالقصد كما تقدم تطير ذلك فى قوله وبالعلمية (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للنوعية محوج الى جعل غشاوة من المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها اذ الا تحتها يس (قوله أى نوع) أى غير متعارف اذ كما يفيد التنكير النوعية يفيد الابهام المؤدى الى عسر الازالة لعدم المعرفة بذلك النوع حتى يعرف طريق ازالتها فاندفع ما قالوا ان الاقضى لحق المقام حمله على التعظيم كما فعله المفتاح أى غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المبين بالكلية كذا فى الاطول (قوله وهو غطاء التعامى) الاضافة للبيان (قوله التعامى) عبر به اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات وأن ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونها لكن يظهرون أنهم لم يعرفوها سم (قوله وفى المفتاح الخ) والاول ذكره الزمخشرى ورجح ما ذهب اليه الزمخشرى بأنه يعلم منه أن أولئك الكفار يجحدون بآيات الله الظاهرة التى يراها كل بصير عنادا أو انكارا للمحسوس لان التعامى تكلف العمى والمعاند شأنه أن ينكر كل ظاهر و يبعد عنه بكل وجه فالآية عليه مفيدة لعنادهم ومكابرتهم على أبلغ وجه والمقصود بيان بعد حالهم عن الادراك النافع وكتب أيضا قوله وفى المفتاح الخ لا تنافى بينهما لان الغشاوة العظيمة نوع من الغشاوة سم وكتب على قوله لا تنافى بينهما الخ ما نصه لكن المقصد مختلف (قوله أو التعظيم أو التحقير) بان يكون بلغ فى ارتفاع الشأن أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداد به والالتفات اليه فى الثانى فلهذا نكر وكذا يقال فى التكثير والتقليل (قوله له حاجب الخ) الحجب يستعمل بعن قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فقوله له حاجب صلته محذوفة وفى كل أمر ظرف مستقر صفة لحاجب أى له حاجب عن الارتكاب فى كل أمر يشينه وهو الشين وفيه اشارة الى أن المانع له هو كونه شينا لا أمر آخر عبد الحكيم أو أن فى بمعنى عن و بعبارة قوله له حاجب بمعنى النفس الانسانية وهى كما قال الغزالى غريزة ربانية هى المخاطبة وهى التى تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) أورد عليه أن اللائق حذف طالب لان الحجب للطالب عن العرف لا للممدوح أو عرفه عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه أى ليس له حاجب للطالب عن احسانه اليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو

(قوله وبعضها فى صورة الحامل المتقدم) هو النوعية لان النوعية كونه نوعا وهذا أمر ذاتى له سابق على الايراد وهذا كله بقطع النظر عن تقدير الشارح القصد والا فهو متقدم فيهما بهذا الاعتبار وعن تأويل النوعية بالتنويع والا فهو متأخر (قوله بتقدير مضاف) أى مع جعل قوله له غير متعلق بحاجب بل بمحذوف وتقدير متعلق به هو للطلب وقوله أى عن احسان طالب العرف اضافة احسان لادنى ملابسة

كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قيل اه وكتب أيضا قوله وليس له كان الاولى الفاء لدلالة ماقبله عليه اذ لو كان مانع عن طالب العرف كان من جملة مايشينه فتأمل أفاده فى الاطول (قوله أى مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار عموم النكرة المنفية ليطابق الاول أى يكون بينه وبين الاول الطباق وليكون فيه اثبات الشئ بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى وكتب أيضا قوله أى مانع حقير قال الحفيد يمكن أن يكون التنوين للفردية الشخصية أى ليس له حاجب واحد فكيف بالمتعدد لكن يفوت على هذا الطباق بين التنوينين (قوله نحو ورضوان من الله أكبر) أى رضوان قليل أكبر من كل نعيم فى الجنة لأن كل ماسواه من ثمراته وهذا المعنى أولى مما قيل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن لهم لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه فالتنكير فى رضوان للتقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزلة المعدودات نظرا الى تعدد متعلقاته والا فالرضا فى نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة (قوله وعلو الطبقة) أى المرتبة (قوله باعتبار الكميات) أى فى المعدودات وقوله والمقادير أى فيما عدا ذلك من المكيلات والموزونات والممسوحات (قوله أو تقديرا كما فى الرضوان) لان الكميات والمقادير فيه انما هى باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه فالكميات والمقادير فيه تقديرية فالتمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافى أن التنوين فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضا قوله كما فى الرضوان لكن هذا المثال ليس من التكثير انما هو من التقليل وسهل التمثيل به عدم اختصاص اعتبار المقادير المقسمة بالفرق بين التكثير والتعظيم وتعديه فارقا الى التقليل والتحقير (قوله وكذا التحقير والتقليل) لان التحقير بحسب انحطاط الشأن ودنو المرتبة والتقليل بحسب الكمية تأمل (قوله وللاشارة الخ) أى لان العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله هذا ناظر الى التكثير) التكثير المستفاد بالتنكير قدر زائد على التكثير المستفاد من جمع الكثرة الذى هو رسل فبالتنكير حصلت المبالغة فى الكثرة فلا اعتراض (قوله أى كل فرد الخ) فيه أن الحمل على الفرد لا يناسب التفصيل بعده وهو قوله فمنهم من يمشى الخ فان الظاهر أنه تفصيل للانواع وحمله على الافراد تكلف سم وكتب أيضا قوله أى كل فرد الخ حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير فى دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثانى خلق النوع من النوع فالتنكير فى دابة وماء للوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب فلا يرد آدم وحواء وعيسى وما يتولد من التراب كالفأرة والعقرب والبرغوث ونحو ذلك قال الفنرى ومما ينبغى أن يتنبه له أن اعتبار الافراد أو النوعية فى الطرفين هو للملاءمة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة مخلوق من نوع من الماء أى مختص بذلك الفرد اه وبقى وجه رابع لا يصح وهو اعتبار النوعية فى جانب الدابة والافراد فى جانب الماء بمعنى أن كل نوع من أنواع الدواب مخلوق من فرد من أفراد الماء وعدم صحته ظاهر فتأمل ومنع فى الاطول اعتبار الافراد فى الدابة والنوعية فى الماء وعلله بأنه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا يرد آدم الخ مانصه أى على الاحتمالين كما فى الاطول (قوله هى نطفة أبيه الخ) تخصيص الاب لكونه المنسوب اليه الولد فلا ينافى أن التخلق من نطفة الاب والام قاله عبد الحكيم ويحتمل أن مراده بالاب مطلق الاصل مجازا مرسلا (قوله أو كل نوع الخ) والنوع يصح خلقه والخلق منه باعتبار أفراده لكن ليس الغرض الاشعار بالفردية بل بالنوع فى ضمن الفرد ع ق وكتب أيضا قوله وكل نوع من أنواع الدواب الخ أورد عليه البغل فانه لم يخلق من نوع النطفة المختصة به التى هى نطفة البغل وأجيب بان نوع النطفة المختصة بالبغل هو المركب من نطفة الحمار ونطفة الفرس (قوله وهو نوع النطفة) قال فى الاطول ولصاحب المفتاح تفسيرا آخر لماء وهو نوع الماء يعنى النطفة اذ هى نوع من الماء ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء اه أى كل نوع من

أى مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر) والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل أو تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك (أى ذو وعدد كثير) هذا ناظر الى التكثير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شئ أى حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم

نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم (وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا) أى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ماضربته الا ضربا على أن يكون المصدر للتأكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره وكما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمدا عليه الصلاة والسلام ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى (وأما وصفه) أى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الابدال منه أى أما ذكر النعت له (فلكونه) أى الوصف بمعنى المصدر والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجىء فى البديع ان شاء الله تعالى (مبينا له) أى للمسند اليه (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق

الدواب بماء أى بنوع من النطفة (قوله فأذنوا بحرب) ويحتمل النوعية أى نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره اه أطول (قوله أى حرب عظيم) لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل فى النهى عن موجب الحرب فكان المناسب فى المقام الحرب العظيم ع ق (قوله ان نظن) أى بالساعة (قوله لا للتأكيد) أى لا لمجرد التأكيد والا فالمفعول المطلق لا ينفك عنه نوبى (قوله وبهذا الاعتبار الخ) أى يكون المفعول المطلق هنا للنوعية لا التوكيد وهو جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبما ذكره الشارح ينحل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أى ان نحن الا نظن ظنا (قوله مفرغا) أى استثناء مفرغا فمفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعى ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجىء الحال من المضاف اليه المعتبر عند النحاة فتدبر (قوله على أن يكون المصدر للتأكيد) فان كان للنوع لم يمتنع وكذا ان كان للعدد بان كان التنوين فيه للوحدة أو للتكثير (قوله والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا) أى والا يلزم استثناء الشىء من نفسه وكذلك يلزم التناقض لان ماضربت يقتضى نفى الضرب والا ضربا يقتضى اثباته (قوله فكذلك صريح لفظ البعض) أى يفيد التعظيم بل هو من باب أولى (قوله ففى هذا الابهام) أى حيث أريد المقيد بالمطلق حتى كأن هذا المطلق لا يصلح الا له اه سم (قوله من تفخيم فضله) أى لان ابهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم فى رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد ع ق (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع بدأ منها بالنعت (قوله أى وصف المسند اليه) أى سواء كان منكرا أو معرفا فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله والوصف قد يطلق الخ) فد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أى بالتعليل أى لان الذى يعلل هو الافعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق الظاهر أن أفعل التفضيل ليس على بابه (قوله وأما بيانه) فيه أنه يجوز أن يراد بالبيان التابع المخصوص فلا يتعين للمصدر وأجاب الاستاذ بانه أغلب فى المصدر سم وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان فترى (قوله أى أما ذكر الخ) تفسير للمعنى المصدرى سم (قوله بمعنى المصدر) أى ذكر الصفة (قوله والاحسن أن يكون الخ) أى لان النعت هو المبين الكاشف أولا وبالذات والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض سم (قوله وبضميره الخ) فيكون فيه استخدام (قوله فى البديع) قد يستغنى عن ذلك بجعله راجعا الى الصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى سم لكن رجح الشارح احتمال الاستخدام لانه من المحسنات للكلام (قوله كاشفا عن معناه) ذكره بعد قوله مبينا له لان التبيين له قد يكون ببيان لازم له أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله كاشفا عن معناه تفسيرا للمراد من قوله مبينا له قال فى الاطول بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبينا له فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أى ما عنى به ولو مجازيا (قوله الجسم الطويل الخ) أراد به الجسم الطبيعى لا التعليمى اذ هو لا يحتاج الى فراغ لكونه عرضا لانه عبارة عن الامتدادات الثلاث الطول والعرض والعمق من رسالة شيخنا السيد البليدى وكتب أيضا قوله الجسم الطويل الخ هذا عند المعتزلة وعند الحكماء هو المركب من الهيولى والصورة وعند المتكلمين هو المركب من جزأين فصاعدا سم أى من جوهرين فردين فأكثر وعند أهل اللغة البدن (قوله الطويل) استشكل بان كل واحد صفة على حدته مع أنه ليس كاشفا والجواب أن كل واحد ليس صفة على حدته وليس كاشفا والصفة الكاشفة مجموعها أو الاول مقيد بما بعده فتدبر سم وعبارة السيد الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب فى الجهات كما أن قولك حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف

الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فالعريض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال يس والظر هلا قيل ان الاضافة في قوله وأما وصفه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ويؤيده هذا أقول الشارح فان هذه الاوصاف بصيغة الجمع اه أقول جوز هذا الوجه في الاطول وعليه لا اشكال لافادته أن الكشف يكون بالمتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله انما يحتاج اليه اذا لم يرد بالكاشف الكاشف ولو من وجه فلو أريد ذلك فلا قال في الاطول ولا يجب في الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهر الكنه أو مميزاله عن جميع ماعداه بل ربما يكون الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد الخ ماقال وكتب أيضا مانصه الطول الامتداد المفروض أولا والعرض الامتداد المفروض ثانيا والعمق مايقاطعهما وتفسير الطول بازيد الامتدادين والعرض بانقصهما لا يشمل الاجسام المتساوية الاضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب أيضا قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى الفراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء في انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل الخ من رسالة شيخنا السيد البليدي (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتي (قوله وان لم يكن وصفا الخ) فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وزاد في الاطول أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمعي لان معناه الذكي المتوقد وان استلزمه (قوله الالمعي الخ) من المنسرح وأجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله الذي يظن بك الظن) قيل مفعولا الظن محذوفان أي يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكأن قد رأى الخ حال من فاعل يظن أي يظن مشبها للرائي والسامع وهو أولى من جعله حالا من الظن أي يظن الظن مشبها بالمرئي والمسموع سم وقوله للرائي والسامع الاوضح أن يقول للرؤية والسمع أي الرائي والسامع لكنه قصر المسافة وقوله بالمرئي والمسموع الاولى بالرؤية والسمع الا أن يكون الظن بمعنى المظنون وجوز الحفيد كونه صفة للظن بجعل أل للعهد الذهني فهو في حكم النكرة (قوله الذكي المتوقد) فقوله الذي يظن بك الظن الخ تفسير للالمعي باللازم اذ يلزم من كون الشخص ذكيا متوقدا أنه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع كأنه رآه ان كان من المرئيات أو سمعه ان كان من المسموعات وكتب أيضا قوله المتوقد كأنه عن شدة فهمه فشبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أي باللازم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أعاده توطئة لما بعده والا فقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لو قال لانه خبر ان لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني تأمل (قوله على أنه خبر ان) الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد خمسة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمن قد يحاول البدعا

أودى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الامر الغريب أي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من أمر كائن لا محالة يس (قوله والنجدة) أي القوة والشجاعة وقوله جمعا جمع جمعاء تأنيث أجمع فهو من ألفاظ التوكيد بمعنى جميعا (قوله أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى (قوله أي مقللا اشتراكه) أي في النكرات أو رافعا احتماله أي في المعارف فالتخصيص يدخل المعارف والنكرات عند البيانيين بخلافه عند النحويين فانه عندهم في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو توضيح لا تخصيص كما ذكره الشارح وكتب أيضا مانصه أي الاشتراك المعنوي على ما هو الظاهر فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يحمل على الاعم من المعنوي واللفظي فتكون جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء أفاده السيد قال سم وعلى

يحتاج الى فراغ يشغله) فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقطع تعريفاته (ونحوه في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه (قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا) فالالمعي معناه الذكي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على أنه خبر ان في البيت السابق أعني قوله

ان الذي جمع السماحة والنجـ ـدة والبر والتقى جمعا

أو منصوب بصفة لاسم ان أو بتقدير أعني (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه أي مقللا اشتراكه أو رافعا احتماله

(قوله الا أن يكون الظن الخ) هذا مخالف لما سبق من جعل مفعولي الظن محذوفين أو تنزيله منزلة اللازم اذ المفعولان على هذا مذكوران والمفعول الثاني هو بك أي يظن الشئ المظنون بهذا الظن واقعا بك فهو وجه آخر (قوله فشبهه بالنار المشتعلة) أي وحذفها ورمز اليها بشئ من لوازمها وهو الاتقاد ويحتمل أن يكون فيه استعارة تصريحية تبعية

الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحاة عن الموضح والمخصص جميعا اه وناقش العصام السيد في جعله قصد الاشتراك المعنوى هو الظاهر ثم قال فالوصف فى عين جارية مخصص عند النحاة لانه يزيل اشتراك العين فى هذه الحالة بين معان اه ببعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك شاملا للفظى دخول اشتراك الاعلام مع تخصيصهم تقليل الاشتراك بالنكرات الا أن يقال المراد تقليل الاشتراك فى النكرات بقرينة الاصطلاح على أن الوصف فى النكرات تقليل الاشتراك وفى المعارف رفع الاحتمال تأمل (قوله وفى عرف النحاة) جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر فى علم النحو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك فى النكرات) ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلى فهذا ظاهر لان فى المفهوم الكلى اشتراكا حقيقة وان كانت موضوعة لفرد ما ففيها اشتراك على سبيل البدل لصدقها على كل فرد على البدل اذ لا تعين فى مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعين الذى فيه بمعنى أنه فرد الرجل لا فرد غيره لا بمعنى أنه متشخص معين للمخاطبين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أى أو ازالته بالكلية الا أنه اقتصر على التقليل لانه الغالب فى التخصيص أفاده فى الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصصه كالنكرات ولا فى المعرف بلام العهد الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه للتخصيص لا للتوضيح فلعل مرادهم المعارف ما عدا هذين سم وعبارة ع ق رفع الاحتمال فى المعارف التى لا اشتراك فى استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أو مدحا أو ذما) أى ذا مدح أو ذا ذم (قوله حيث يتعين) اما لعدم شريك له فى ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضى أنه لا يكون للمدح الا اذا انتفى التخصيص وفيه نظر سم ويأتى جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ المتبادر أنه متعلق بالمثال فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة أحق بالتقييد وجعله قيدا لها بارجاع ضمير يتعين الى الموصوف بعيد ومخالف للايضاح كذا فى الاطول (قوله والا لكان الخ) قيل لم يرد أن كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر أن لا مانع فى أمثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح أن المراد المعانى المذكورة سم أى وهى المدح والذم وكتب أيضا ما نصه أى كأن القصد بالوصف التخصيص والمدح والذم حاصلان غير مقصودين (قوله أو لكونه تأكيدا) ليس المراد التأكيد الاصطلاحى لا اللفظى ولا المعنوى بل المراد المقرر ع س سم (قوله أمس) مثلثة الآخر كما فى القاموس (قوله فان لفظ الامس مما يدل على الدبور) أى فوصفه بالدابر تأكيد وقد يقال أى فائدة لهذا التوكيد ويجاب بأن ذلك انما يقال اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع فى أمس كرب وغم فيكون ذكره اشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الاشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو فى الاطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود) الفرق بين هذا والصفة الكاشفة أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما فى الدابة فى المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات ع س سم والفرق بينه وبين المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلى بل مجرد التأكيد بخلاف هذا الوصف اه حفيد وقول سم بيان أحد المحتملين الخ يلزم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمى الوصف المخصص وهو ما يرفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحد مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا فى النكرات وحينئذ فاللزوم المذكور ممنوع (قوله وتفسيره) عطف تفسير (قوله وما من دابة فى الارض) أى سوا كم بقرينة قوله أمثالكم اذ المماثل غير المماثل أفاده فى الاطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم (قوله لبيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد) توجيه ذلك أن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن يجوز أن يراد بها هنا دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف

وفى عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال فى المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو جاءنى زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين) أى الموصوف أعنى زيدا (قبل ذكره) أى ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا (أو) لكونه (تأكيدا نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما

(قوله ويرد على جعل الخ) هذا لا يتضح الا على كلام البيانيين لا على كلام النحاة لتصريحهم بأن تقليل الاشتراك فى النكرات وقوله على أن الوصف متعلق بالاصطلاح (قوله تقليل الاشتراك الخ) فى هذا الاخبار مسامحة ولو أبدل الوصف بالتخصيص لسلم من ذلك (قوله من نحا ينحو الخ) هذا ليس من وضع اللغة كما لا يخفى

نسبته الى جميع دواب أى أرض كانت وطيور أى جو كان على السواء فاتضح أن الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق وظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة المفردة فى سياق النفى تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذا ان أريد بها كل نوع لان كل نوع أمة واحدة لا أمم وجوابه أنها هنا محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر هذا ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه أن الفرد ليس بمحتمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المنفية مع من نص فى الاستغراق بل أراد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى سم وقوله أن الفرد ليس بمحتمل الخ أى حتى يحتاج الى نفيه بقوله دون الفرد (قوله الى الجنس) أى المتحقق فى كل فرد وكتب أيضا قوله الى الجنس أى متوجه اليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أى دون طائفة من الافراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ من وقوع النكرة فى سياق النفى فى تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس سم (قوله أفاده ذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقق الجنس فى جميع الافراد فلا تنافى بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) وأما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى مقرونة بمن (قوله أى تحقيق الخ) تفسير للتقرير وكتب أيضا قوله أى تحقيق الخ أى ليس المراد بالتقرير أنه ذكر أولا ثم يذكر ما يقرره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعنى جعله الخ) تفسير للتحقيق وكتب أيضا ما نصه أى ليس المراد تحقيقه فى نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بازالة احتمال الغير عبد الحكيم (قوله مستقرا) أى قارا فى ذهن السامع وقوله محققا أى متيقنا سم (قوله بحيث لا يظن الخ) المراد بالظن المعنى الاعم الشامل للتوهم (قوله أو عن حمله) يحتمل الضمير السامع وهو الظاهر أى غفلة السامع عن حمله المسند اليه على معناه ويحتمل المتكلم أى غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند اليه على معناه فلا يحمله على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع الى لفظ المسند اليه على أن الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل الذى هو المتكلم أو السامع وكتب أيضا قوله أو عن حمله على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بالتأكيد المعنوى أيضا نحو جاء زيد نفسه قال فى المطول ومثل هذا وان أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو ولكن فرق بين هذا القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم مع التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أى تقرير المسند اليه وحاصله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذى هو المسند اليه (قوله نحو أنا عرفت) اذ فيه تكرير الاسناد مرتين يس (قوله وحدى) فى قصر الافراد وقوله أو لا غيرى فى قصر القلب وكتب أيضا قوله وحدى أو لا غيرى أى فان كلا منهما تأكيد للمحكوم عليه يس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة ع ق ولا يصح فى مثل هذا المقام لان المراد التأكيد الاصطلاحى والتأكيد الاصطلاحى لا يفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر بها الحكم وانما قلنا أنا عرفت ليس من التأكيد الاصطلاحى للعلم الضرورى بان الفاعل لا يكون تأكيد المبتدا ولو اتحد مصدوقهما وانما قلنا فى المثال الثانى لا يصح لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحى أيضا لان وحدى حال ولا غيرى عطف اه ملخصا وقوله عطف أى عطف نسق (قوله لانه) أى ما ذكر من المثالين (قوله ليس من تأكيد المسند اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سعيت الخ لتأكيد التخصيص الحاصل من التقديم لا تأكيد للمسند اليه وقوله وتأكيد المسند اليه رد لقوله تقرير الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المفيد لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه ليس فى نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المطول فى هذا المحل سم وهذا مبنى على أن التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بان أريد مطلق تكرير المسند اليه الداخل فيه نحو أنا عرفت فضمير لانه يرجع للمثال الاخير لكن يلزم عليه أن يكون فى قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به فى التأكيد الاصطلاحى لكن يعلم

الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أى توكيد المسند اليه (فللتقرير) أى تقرير المسند اليه أى تحقيق مدلوله ومفهومه أعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نحو أنا عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لا غيرى وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه فى شئ وتأكيد المسند اليه

(قوله ويرد على ذلك أن النكرة الخ) يعنى أن التنكير اما للفردية أو للنوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله أمم لان الفرد ليس جماعة فضلا عن كونه جماعات والنوع ليس بجماعات وما قيل ان النوع يشتمل على أصناف وكل صنف أمة أو الامة كل جماعة فى كل زمان فيراد بالامم الاصناف أو الجماعات باعتبار الازمان فيدفعه توصيف أمم بأمثالكم اذ المراد بكم أفراد نوع الانسان فالمناسب تشبيه أفراد النوع بافراد النوع فى كونها محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها

لايكون لتقرير الحكم قط وسيصرّح المصنف بهذا (أودفع توهم التجوّز) أى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائى غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءنى القوم كلهم أو أجمعون لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ

منه غيره فالمراد أنه صرح بما يعلم منه هذا لكن المتبادر والذى أراده المصنف الاصطلاحى كما يعلم من المطوّل وتقرير نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال ضمير لانه يرجع الى ماذكر من المثالين فقوله ليس من تأكيد الخ رد للمثالين وقوله وتأكيد المسند اليه الخ رد لقول صاحب القيل تقرير الحكم لانه اذا كان الغرض انه تأكيد للمسند اليه لم يكن مفيدا التقرير الحكم أفاده يس وكتب على قوله سم بدليل انه ليس فى نحو عرفت أنا تقرير الحكم مانصه أى مع أن فيه تكرير المسند اليه مرتين ولك أن تقول المفيد لتقرير الحكم تكرير الاسناد المترتب على التقديم لاتكرير المسند اليه كما فى عرفت أنا (قوله لايكون لتقرير الحكم قط) وقع له مثل هذا التركيب فى غير هذا الموضع وفيه اعمال المضارع المستقبل فى قط وقد عدّ من الخطا قولهم لاأكلمه قط لما فيه من التناقض لان قط ظرف الماضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وقد عد ذلك ابن هشام من اللحن وتعقبه ابن جماعة قال وقصاراه استعمال اللفظ فى غير ما وضع له فيكون مجازا لالحنا اه وفيه نظر لايخفى يس (قوله أودفع توهم التجوّز) أى أو حذف المضاف اليه ويمكن جعل التجوّز شاملا له ويرد أن زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوّز العقلى على مذهب غير المصنف لاعلى مذهبه فبيان النكتة قاصر على مذهبه أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله أودفع توهم التجوّز دفع التأكيد المجاز المتوهم لايوجب دفع المجاز المحقق بل يجامعه فقولنا رمانى الاسد نفسه تأكيد للاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم أن الرامى بعض غلمانه وكتب أيضا قوله أودفع توهم التجوّز ان قلت جعل دفع توهم التجوز مقابلا للتقرير يدل على أن لاتقرير فى هذه الصورة مع أن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول قلت التقرير وان كان لازما فى التأكيد الا أن القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير أى فللقصد الى مجرد التقرير فلا اشكال اه فنرى أو يقال التقرير حاصل غير مقصود (قوله نحو قطع اللص الامير الامير) اعترض بان التأكيد هنا انما يفيد دفع توهم التجوّز فى المسند اليه بان يراد بالامير غيره كغلمانه وهذا لايستلزم دفع التجوّز فى الاسناد اللهم الا أن يقال ان دفع التجوّز فى الاسناد يفهم من ذلك عرفا سم (قوله لئلا يتوهم الخ) أى فيكون مجازا عقليا ويصح أن يحمل على المجاز المرسل من اطلاق السبب وهو الامير على المسبب كما فى ع ق أو استعارة بان شبه بعض الغلمان بالامير بجامع ملابسة الفعل لكل واستعار الامير لبعض الغلمان فيكون مجازا فى الطرف (قوله أو لدفع توهم السهو) أى توهم السامع السهو من المتكلم أى أن المتكلم سها فى ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أو لدفع توهم السهو ترك النسيان مع أنه مذكور فى المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة فى القاموس سها عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمة من جعل السهو زوال الصورة من المدركة دون الحافظة حتى لايحتاج فى حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زوال صورة اللفظ الذى يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الاطول (قوله نحو جاءنى زيد زيد) اقتصر على التأكيد اللفظى لان المعنوى لايدفع هذا التوهم كما صرح به فى المطول لانه اذا قال جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءنى عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو وبنى التأكيد على سهوه بخلاف توهم التجوّز فيندفع به (قوله توهم عدم الشمول) أى فى المسند اليه أو فى النسبة أى الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتدّ بهم والى الثانى بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوّز اللغوى والتجوّز العقلى فى كلامه وقول المصنف أودفع توهم التجوّز خاص بالتجوّز العقلى كما يفهم من المطوّل فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف العام على الخاص ويصح اعتبار العموم فى الاوّل بحيث يتناول التجوّز اللغوى والعقلى ولكن يقيد بغير صورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا أيضا من عطف الخاص على العام وبهذا يجاب عن بحثه فى المطوّل حيث قال وههنا بحث وهو أن ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم المجاز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا

(قوله على هذا الوجه) هو كون التأكيد اصطلاحيا وحينئذ فقول الشارح ليس من تأكيد المسند اليه فى شئ أى تأكيدا اصطلاحيا لا لفظيا ولا معنويا وقوله وتأكيدا اصطلاحيا وان لم يكن مثال هذا القائل من قبيله (قوله ولك أن تقول الخ) هو مجرد بحث مع سم لاتأييد فيه للقيل فتدبر (قوله أو حذف المضاف اليه) أى الى المسند اليه فاندفع ما قيل المناسب حذف اليه لانه مبنى على أن الضمير لال وليس كذلك كما علمت (قوله ودخل سبق اللسان) أى فى السهو كما يفيده ما بعد وفى دخوله نظر لانه اذا سبق لسانه من عمرو الى زيد لايلزم زوال صورة لفظ عمرو من مدركته بل السبق متأت ولو كان متصورا للفظ عمرو اه شيخنا

كان

كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل المجاز والا لكان تأسيسا ثم أيده بكلام الشيخ
عبد القاهر ولايخفى أن البحث أقوى وأجيب عنه أيضا بأن كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله
حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وكتب أيضا قوله أو توهم عدم الشمول مما ينبغي أن ينبه
عليه أن التأكيد لدفع توهم عدم الشمول اذا كان فى المتبوع مجال التوهم ولذا منع النحاة اختصم الرجلان
كلاهما دون جاءنى الرجلان كلاهما لاحتمال جعلهما كالواحد أطول وكتب أيضا مانصه لوذكره عقب
دفع توهم التجوز لكان أنسب كما أفاده فى الاطول (قوله الا انك لم تعتد بهم) أى أطلقت القوم وأردت بهم
من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم سم فالمجاز المدفوع
على هذا لغوى (قوله أو أنك جعلت الخ) قال السيد وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول فى لفظ
القوم اذ علم أنه أريد به الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب
الى كلهم لما ذكر ففى الكلام حينئذ مجاز اسنادى وفى كون التأكيد بكل وأخواته دفعا لتوهم هذا المجاز
بحث قائل اذا قلت جاءنى القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول فى آحاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك
احاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد ألا ترى أن قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الآحاد ومع ذلك
يحتمل أن يكون الفعل المنسوب الى جميع الآحاد صادرا عن بعضهم ويمكن أن يجاب بأن احاطة الافراد
تستلزم عرفا احاطة النسبة تطيرما مر عن سم فى نحو قطع اللص الامير الامير (قوله كالواقع من الكل)
فأسندت ماهو للبعض الى الكل (قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد) لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم
على رضا كلهم وكتب أيضا قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد فلا تفاوت فى أن تنسب الفعل الى
بعضهم أو الى كلهم وما يقال الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب المجاز اللغوى
عبد الحكيم أى مع أن المجاز على هذا الوجه الثانى فى الشرح عقلى (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدرى
أى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح أى تعقيب المسند اليه الخ
بيان لحاصل المعنى عبد الحكيم (قوله فلايضاحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة
أو النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد يس (قوله
باسم مختص به) المراد به مايقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أنه لاخلاف
فى أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحتمل أن يكون بدلا وانما النزاع
فى الاحسن فاختار الشارح كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به ولك أن ترجح البدل بما
وجه به السيد ترجيح الكشاف له من أن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وربما يمكن أن
يقال حق الصفة أن تجرى على الغير ويفاد بها معنى فيه لا أن يعبر بها عن الذات فى حال نسبة شئ الى الذات
فالاولى أن تجعل الذات بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما يحصل به من الايضاح وأن ليس قصد الايضاح
فى البدل كقصده فى عطف البيان وكأن المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به أطول ثم حذف
(قوله ولا يلزم الخ) شروع فى الاشارة الى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلايضاحه الخ والجواب فى
كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما) وذلك
فيما اذا فرض أن كنية رجل كأبى حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين
لأولئك العشرة فاذا أتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاءنى أبو حفص عمر أفادا ايضاحها عند
الاجتماع وان كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثانى أشهر من الاول فانه اذا
اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره باسمه العلم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان
لها حصل الايضاح وان كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكى فى علم النحو أن عطف البيان يكون أعرف
البتة فنرى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) حمل فى الاطول الاختصاص
على مايطرد فى كل عطف بيان حيث قال مختص به فى التركيب وان كان لا اختصاص له بانفراده فانه وقت

الا أنك لم تعتد بهم أو أنك
جعلت الفعل الواقع من
البعض كالواقع من الكل
بناء على أنهم فى حكم شخص
واحد (وأما بيانه) أى تعقيب
المسند اليه بعطف البيان
(فلايضاحه باسم مختص به
نحو قدم صديقك خالد)
ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح
لجواز أن يحصل الايضاح
من اجتماعهما وقد يكون
عطف البيان بغير اسم
مختص به كقوله

(قوله ولايخفى أن البحث
أقوى) أى لان حمل التجوز
على خصوص العقلى بعيد
لان التعرض لدفع المجاز
العقلى مع بعض المجاز اللغوى
وعدم التعرض للبعض
الآخر من غير ظهور مرجح
مستبعد جدا (قوله بيان
لحاصل المعنى) أى لانه يلزم
من كشفه وايضاحه بعطف
البيان تعقيبه به فالشارح
ذكر المعنى المصدرى اللازمى
قيل عليه ماصنعه الشارح
أولى لئلا يلزم اتحاد العلة مع
المعلول (قوله وكان المصنف
رجح احتمال الخ) أى لان
الايضاح له مزيد اختصاص
به (قوله يكون أعرف) أى
أقل اشتراكا وأشهر والاظهر
أن التعريف فى كلامه باق
على حقيقته وأن المقصود دفع
ما يتوهم من أن عطف البيان
حيث جاز كونه أقل وضوحا
وشهرة يجوز كونه أقل فى
التعريف أو مساويا

* والمؤمن العائذات الطير يمسحها * فان الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك (وأما الابدال منه) أى من المسند اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا لايخلو عن نكتة

(قوله ليس كليا) أى بل هو أغلبى لان ذلك انما هو بالنظر الى المعنى دائما والى اللفظ فى بعض الصور هذا هو مفاد صنيعه وفيه أنه قد يكون مقصودا معنى كما فى صراط العزيز الحميد الله وكما فى وجعلوا لله شركاء الجن حيث جعل صاحب الكشاف أن لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم أنه لامعنى لقولنا وجعلوا لله الجن وان كان يجوز أن يكون مفعولاه شركاء والجن ولله متعلق بشركاء

ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لايحتمل غيره فلا يرد أن عطف البيان لايلزم أن يكون مختصا بالمتبوع اه مع حذف وكتب أيضا قوله بغير اسم مختص به أى على الاطلاق وأما الاختصاص بوجه فلا بد منه وأقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر قال السيد نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص أصلا لامطلقا ولا من وجه يس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ مانصه كالطير فانه مختص ببعض مايطلق عليه العائذات وذلك البعض هو طير الحرم وان لم يختص بالبعض الآخر وهو وحش الحرم فالقصد بالطير ازالة ابهام محقق وكتب على قوله ان قصد به دفع ابهام مقدر مانصه كقوم هود فى قوله تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود فانه جعل عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا ابهام له لدفع ابهام تقديرى أى حاصل من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم أو من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود كذا فى الاطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عز وجل أى والله الذى آمن العائذات أى الملتجئات الى الحرم اللائى كانت به احتماء من الصياد والطير عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لانه يشملها وغيرها كما أن العائذات يشمل الطير وغيره فبينهما عموم وخصوص وجهى وجواب القسم قوله فى البيت بعده ما ان أتيت الخ وكتب أيضا قوله العائذات اما منصوب على المفعولية للمؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فنصب الطير على هذا باعتبار محل العائذات والاول أظهر وكتب أيضا تمامه

* يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند * وبعده

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الى يدى

والغيل والسند موضعان فى جانبى الحرم فيهما الماء وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه (قوله جيء به للمدح الخ) يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم الكعبة كالنجم ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لافى جعل الموصوف بالحرام عطف بيان أطول وكتب أيضا قوله جيء به للمدح لا للايضاح على هذا يشكل اعتبارهم فى تعريف عطف البيان الايضاح الا أن يقال انه غالبى ع س سم (قوله لا للايضاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لايشاركه فيه شئ اه عبد الحكيم (قوله وأما الابدال منه) جعل المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن القصد بالذات الى الاسناد اليه بل الى الاسناد الى البدل * (فائدة) * قولهم المبدل منه فى حكم السقوط ليس كليا قال الرضى ولا كلام فى أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وأيضا فى بدل الكل قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى وقال فى المفصل قولهم البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لاأن اهدار الاول واطراحه واجب ألا تراك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسند كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه عمرا (قوله فلزيادة التقرير) كونه كذلك لاينافى أنه المقصود بالنسبة لان المعنى أنه انما أورد بدلا ليحصل بواسطة ايراده كذلك زيادة التقرير حيث يذكر بعد ذكر شئ سابق فيحصل بذلك التقرير ع س سم (قوله من اضافة المصدر الخ) أى ان جعلت الزيادة مصدر زاد المتعدية (قوله الى المفعول) أى بعد حذف الفاعل والتقدير فلزيادة المتكلم التقرير أى على أصل المعنى أو لزيادة الابدال التقرير أى على أصل المعنى أيضا تأمل وكتب أيضا قوله الى المفعول فى كثير من النسخ أو أكثرها الى المعمول وهى عبارة المطول وكتب عليها عبد الحكيم ما ملخصه الزيادة تجيء مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول الاضافة لامية الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المعمول وعلى الثانى بيانية تأمل (قوله أو من اضافة البيان) أى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أى الافتنان (قوله لايخلو عن نكتة وهى الايماء الخ) لان ذكر لفظ الزيادة يشعر بأن التقرير ليس هو المقصود من أصل الكلام سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تفننا وهو لايخلو عن نكتة ويجاب بأن كونه تفننا بحسب

بادئ الرأى لا عند التحقيق وامعان النظر (قوله وهى الايماء الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بأن فى البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم أيضا لكونه بتكرير العامل وأما فى التأكيد ففيه تقرير المتبوع فقط وهو المؤكد لا غير ففى البدل زيادة تقرير ليست فى التأكيد فتدبر (قوله تحصل تبعا وضمنا) أى بحسب أصل الكلام والافهو المقصود بهذا الفن اذ هو انما يبحث عن المعنى الزائد على أصل الكلام سم (قوله نحو جاءنى أخوك زيد) مثله جاءنى زيد أخوك لكن التقرير فى الاول أكمل وكذا كل ما كان المبدل منه المجمل والبدل المعين فلذلك اختاره ومن البدل عند البصريين ضربتك اياك وضربته اياه والكوفيون يجعلونهما تأكيدين كما يجعل الكل بك أنت وبه هو وضربت أنت تأكيدات وجعل الرضى الفرق تحكما قاله فى الاطول (قوله فى بدل الكل) الاحسن تسمية هذا النوع بالبدل المطابق كما سماه ابن مالك لا بدل الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر لان المتبادر من الكل التبعيض والتجزى وذلك ممتنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر فتدبر (قوله ويحصل التقرير) أى فى هذا النوع أعنى بدل الكل وكتب أيضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير فان الاخ عبارة عن زيد فقد كرر زيد بمعناه واستشكل قولهم ان مدلولهما واحد المبنى عليه هذا بتغايرهما مفهوما قطعا وأجيب بان المراد أن ما صدقهما واحد وفيه أنهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ما صدقهما واحدا والصواب أن يجاب بان المرادان المراد بهما واحد وان لم يكن الما صدق واحدا ع س سم وبحث يس فى قوله المبنى عليه هذا أى التقرير بمنع البناء بدليل حصوله بالبعض والاشتمال فكان ينبغى الجواب بمنع ذلك أولا (قوله وجاءنى القوم أكثرهم فى بدل البعض الخ) اعلم أن كلا من بدل البعض وبدل الاشتمال انما ينال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البدل بمنزلة الحكم على المبدل فلا يعلو جاءنى القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيد يده الا اذا كان مجىء البعض بمنزلة الكل وقطع يده بمنزلة استئصاله لمزيد حاجته اليها لكون اقتياته بعملها ولا يعلو سلب عمرو ثوبه الا اذا كان سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه اما لكمال فقره أو غيره أفاده فى الاطول (قوله وسلب زيد ثوبه) قال فى العروس فيه نظر لان سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبا فثوبا هو الثانى فاذا بنيته للمفعول فقلت سلب زيد ينبغى أن تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه بدل اشتمال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد اه يس وأقول الاظهر أنه يتعدى الى مفعول واحد وأن زيدا من سلبت زيدا ثوبا منصوب بنزع الخافض والاصل سلبت من زيد ثوبا بدليل صحة سلبت ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج حينئذ الى أن يقال سلب ثوب زيد بياضه فتدبره (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير (قوله فيهما) أى بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن فى بدل البعض اشتمالا وانما لم يسم أيضا بدل الاشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه الى التنبيه عليه لخفائه بخلاف الاشتمال فى بدل البعض فانه ظاهر جلى (قوله أما فى البعض فظاهر) لاشتمال الكل على بعضه (قوله لا كاشتمال الظرف الخ) أى لا يشترط خصوص ذلك بل أعم لا أن ذلك لا يكفى بدليل قتال فيه سم فان الشهر ظرف للقتال (قوله مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له) أى من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيد ناقلا عن المبرد لا من حيث ذاته فان ذات زيد لا تتقاضى الثوب عبد الحكيم وانما كانت نسبة الفعل واسطة فى اشعار المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل الى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله اجمالا احترازا من التفصيل فنحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير عماله فانه من المعلوم عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه ومن قولك بنى الوزير أن البانى عماله فهما من بدل الغلط لا بدل الاشتمال اذ شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلا معينا بل تبقى النفس مع ذكر المبدل متشوقة الى البيان للاجمال الذى فيه ولا اجمال فى نحو هذين المثالين كما بين وكتب أيضا قوله ومتقاضيا له أى طالبا للبدل أى لنوعه (قوله يجب أن يكون

وهى الايماء الى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءنى أخوك زيد) فى بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءنى القوم أكثرهم) فى بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) فى بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور أولا أما فى البعض فظاهر وأما فى الاشتمال فلان معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب أن يكون

(قوله ويمكن أن يجاب أيضا الخ) الاولى أن يقول ويمكن أن تكون النكتة فى البدل الخ (قوله لكن التقرير فى الاول أكمل الخ) لا يظهر الا اذا كان العلم غير مشترك (قوله قد يختلفان بالعموم الخ) أى اذا كان أخو المخاطب يوجد فى غير زيد وزيد يوجد فى غير أخى المخاطب

المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبني زيدا اذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه

المتبوع فيه) أى في بدل الاشتمال (قوله بحيث يطلق الخ) أى من غير ذكر التابع وكتب أيضا قوله بحيث يطلق قال ع ق اعلم أن بدل الاشتمال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الافادة الاول على وجه الاجمال لان ما يقتضي الشئ قد يستغني به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثاني للقطع بانه ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أى بنوعه وانه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضربت الخ) أى فقولك ضربت زيدا حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومثله رأيت زيدا عمامته أو ثوبه واستبعد الصفوى أن نحو هذا من بدل الغلط ومال الى أنه من بدل الاشتمال والى أنه لا يشترط في الاشتمال أن لا يصح الاسناد الى المبدل منه ظاهرا وكتب أيضا قوله بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد يقتضي غيره مما يناسبه الركوب ليسند اليه كالحمار فهو يطلبه اجمالا ع س وكتب أيضا قوله اذا ضربت حماره أى أو غلامه كما في السيد (قوله بان نحو جاءني زيد أخوه) كضربت زيدا حماره وقوله بدل غلط من اضافة المسبب الى السبب (قوله لا بدل اشتمال) أى لعدم صحة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضي المبدل منه للبدل وكتب أيضا ما نصه أى ولا بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه سم (قوله كما زعم بعض النحاة) هو ابن الحاجب وجوز العصام في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عبد البليغ لا لتحققه (قوله ثم بدل البعض الخ) اعتراض على قول المصنف وأما الابدال منه فلزيادة التقرير ويجاب بان التقرير يستلزم الايضاح (قوله لا يخلو عن ايضاح وتفسير) أى لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام أى فكان الاحسن أن يقول فلزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح (قوله ولم يتعرض الخ) قال في الاطول سكت عن بدل الغلط لانه ليس من أحوال المسند اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان أو النسيان اما قصدا أو ادعاء كما في قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه في قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه أصلا أو ترك بالمرة في وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق (قوله لبدل الغلط) أى البدل لاجل الغلط أى لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعني المبدل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع في فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وانما يكون فيه تغالط بان ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصيح ثم ههنا اشكال قوى وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف ببل حتى أجيز وقوع الثاني في الفصيح دون الاول فليحرر الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف ببل بسبب تعلق القصد به أولا وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به وكتب على قوله وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة الخ ما نصه قال في الاطول بدل الغلط نوعان ما هو لسبق اللسان أو النسيان وما هو لدعوى أحدهما وايهام أنه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءني فانك وان عمدت الى بدر ترى أنه سبق به لسانك والثاني يقع في كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقي من الادنى الى الاعلى وهو أبلغ من العطف ببل ويسمى غلط بداء (قوله وأما العطف) أى عطف النسق (قوله أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه) فيه أمران الاول أن الجعل ليس من أحوال المسند اليه ولا المعطوف بل من أحوال العاطف أى المتكلم ولو أريد من الجعل أثره وهو كون الشئ معطوفا على المسند اليه كان ذلك حالا للمعطوف لا للمسند اليه الثاني انه كان الظاهر تنكير الشئ بان يقال جعل شئ معطوفا الخ اذ لا معنى للام هنا والجواب أن المراد من الجعل أثره كما ذكرت لكن هذا الاثر وهو الكون معطوفا جار مجرى النسب التي لا تكون الا بين شيئين فله ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه ففيه تعرض لاحوال المسند اليه في الجملة وانما عرف الشئ تنبيها على أن العطف لا يحسن في كل شئ بل انما يعطف الشئ المستوفي للشروط فأل للعهد الذهني أى جعل الشئ المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فتدبر ع س وكتب

(قوله ولا بدل كل لاشتماله الخ) أى فيكون المبدل غير المبدل منه بدليل الاضافة المفيدة للمغايرة لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه (قوله اما قصدا أو ادعاء) المناسب اما حقيقة أو ادعاء لان سبق اللسان والنسيان لا يتصور قصدهما (قوله بل لم يقصد اليه أصلا) أى في صورة القصد وقوله أو تركه بالمرة الخ أى أو قصده أولا وتركه بالمرة الخ أى في صورة الادعاء (قوله أى البدل لاجل الغلط) أى ان روعي السبب البعيد وقوله أو لتدارك الغلط أى ان روعي السبب القريب والمقصود من بيان هذه المعاني دفع ما يتوهم من أن البدل نفسه وقع غلطا (قوله بقوة المعطوف) المناسب المعطوف عليه وقوله وضعف بدل الغلط المناسب المبدل منه قاله شيخنا

أيضا

أيضاقوله أى جعل الخ وقال فى الاطول يعنى جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على نحو وأما الابدال منه اه وتفسير الشارح أوفق بحذف المصنف عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) اما الان بيان خصوص كل من المتعدد مقصود يفوت بالاجمال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءنى زيد وعمرو فانه لا يعلم خصوصه لو قيل جاءنى رجلان ومثال الثانى جاءنى زيد ورجل آخر واما القصد التعريض بغباوة السامع وأنه لا يفهم المتعدد من صيغة التثنية نحو جاءنى رجل ورجل آخر فكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذى هو رجلان فى جاءنى رجلان فلذا لم يقل أما العطف فالتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع فى الذكر فان وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق لئلا يشكل عليك أن المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب أيضاقوله فلتفصيل المسند اليه أى ذكره منفصلا بعضه عن بعض فى العبارة لكن هذا لا يظهر فى تفصيل المسند اذ كلا المجيئين فى جاءنى زيد فعمرو ذكرا بقولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية فى كل لم تفهم من ذكر المسند الا أن يقال العطف أفاد تذكر المسند فى المعطوف فكأنه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكرها المعطوف عليه أطول ملخصا ولك أن تجيب بالتزام اختلاف معنى التفصيل وأنه فى المسند اليه ذكره منفصلا بعضه عن بعض فى العبارة وفى المسند بيان خصوصية فى كل لم تفهم من ذكر المسند (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه أطول (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) لان الواو انما هى للجمع المطلق مطول قال الفنرى الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما فى قولهم الماهية من حيث هى هى والمفعول المطلق فلا يرد ما فى مغنى اللبيب من أن قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا تقييد اه فنرى وكتب أيضاقوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فيه تفصيل المسند سم (قوله كانا معا) هذا استطرادى زائد على المقام اذ ليس لنا حرف عطف يفيد المعية وضعا حتى ينفى هنا الدلالة به على تفصيل الفعل (قوله واحترز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف المسند اليه الذى الكلام فيه كما قال الشارح أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فليس المراد بالاحتراز هنا أنه لولا هذا القيد لدخل ذلك لانه لا يصدق عليه عطف المسند اليه بل المراد أنه بهذا القيد حصل الاحتراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرج بشئ آخر ككون الكلام فى العطف على المسند اليه سم ببعض اختصار وكتب أيضاقوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال فى شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى أنه لو لم يقيد فى الصورتين يعنى فى تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا أنه مع التقييد أقوم وأبعد عن الاشتباه وقد أشار به الى ما ذكره فى أول أحوال المسند اليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هى المعتبرة فى هذا الباب وليس بلازم أن لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ينحصر المقتضى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال ما معناه فاحفظ هذا الاصل فبه يندفع اعتراضات عديدة سم والحاصل أن الاحتراز غير واجب لجواز وجود النكتة فى طرق متعددة وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو قال الاطول احترز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاءنى رجلان أحدهما زيد والآخر عمرو وجاءنى رجلان زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه فى قولنا جاءنى زيد وجاءنى عمرو على ما قالوا فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجملة فى نحو قولك وقعت أمور ومما يختلج فى القلب أن العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على المسند اليه الذى هو فى الكلام متبوع محض بل يعم العطف على المسند اليه التابع كما فى جاءنى اثنان زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل المسند بأن تقول جاءنى اثنان زيد فعمرو أو ثم عمرو وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيد وعطف البيان ولا تحبس فطنتك على ما يفصله البيان اه مع بعض تلخيص (قوله فان فيه تفصيلا للمسند اليه) أى لكن لا مع اختصار

(فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه

(قوله فكل من هذه الصور الخ) يوهم أن هذا المجمل وان لم يكن مذكورا لابد من كونه ملحوظا وليس كذلك (قوله كما فى قولهم الماهية الخ) راجع للمنفى لا للنفى فى قوله لا تقييده الخ ولا لقوله سلب الخ كما يدلك على ذلك قوله والمفعول المطلق وان وقع فى نسخة المؤلف تضبيب يدل على أنه راجع لسلب الخ أو للنفى فى قوله لا تقييده الخ (قوله وجاءنى رجلان زيد وعمرو) الاولى وجاءنى الرجلان زيد وعمرو لان المشهور أن عطف البيان كالنعت فى وجوب موافقته لمتبوعه تعريفا وتنكيرا

مع أنه ليس من عطف المسند اليه وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أي مع اختصار واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة (نحو جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على أن أجزاء ماقبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث انه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا قلت فرق بين أن يكون الشيء حاصلا من شيء وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل

(قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) اي الذي الكلام فيه بل من عطف الجمل وهذا ترق في خروج نحو ماذكر (قوله اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه) أي فكيف يؤتى به لتفصيله اذ البليغ لا يأتي عند ارادة شيء الا بما هو نص أو ظاهر فيه وكتب أيضا قوله اذ ليس فيه الخ أي فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه وكتب أيضا قوله اذ ليس فيه وأيضا فتقييده بقوله من غير عطف يرد عليه أنه مع العطف كذلك الا أن يكون التقييد من كلام الشارح سم (قوله بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول) فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسندا اليه وكتب أيضا مانصه أي كما يحتمل التفصيل (قوله أو لتفصيل المسند) فان قلت ما الفائدة في العطف في نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم فانه ليس لتفصيل المسند اليه ولا تفصيل المسند لعدم تعدد المجيء ولا الجائي قلت قال الشارح هو في التحقيق من عطف الصلات أي جاءني الذي يأكل فيشرب فينام وتوجيهه أن اللام وصلته لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أي جاءني الرجل الآكل فالشارب فالنائم لاستغنيت عن هذا التكلف أطول ملخصا وكتب على قوله قلت الخ مانصه أي فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاءني زيد الخ) اذ ليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصار وان كان فيه تفصيل المسند اليه مع اختصار من سم (قوله بعده بيوم أو سنة) لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة وفي شرحه للمفتاح بعده متعاقبا أو متراخيا فلا يرد ماقيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشيء من الفاء وحتى وثم لا يفيد التعقيب بيوم أو سنة فلافادة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضي الفاء ولافادة التعقيب بيوم أو سنة مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار اه عبد الحكيم وكتب على قوله بل المهلة مانصه يمكن أن يكون أراد بقوله بيوم التعقيب وبقوله أو سنة التراخي بل هذا أكثر فائدة ولا يرد أن البعدية بيوم تراخ لا تعقيب لانا نقول هو تعقيب بالنسبة الى البعدية بسنة والتعقيب مما يقبل التفاوت تدبر (قوله فالثلاثة) أي الحروف الثلاثة (قوله على أن أجزاء ماقبلها) التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في المغني وغيره أن يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة يشترط أن يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه تقض اه قنري ويمكن ادراج الابعاض وما كالاجزاء في عبارة الشارح بان يراد بالاجزاء مايشمل الاجزاء الحقيقية والتنزيلية والابعاض (قوله مترتبة في الذهن الخ) حاصله أن تعلق الحكم بالاول أولى من تعلقه بالثاني وبالعكس كذا في سم وتبعه يس وأقول ينبغي حذف قوله وبالعكس لان أولوية تعلق الحكم بما قبلها دائم في حالتي كون التابع أقوى وكونه أضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا الخ حيث جعل تعلق الفعل بالمتبوع معتبرا أولا في كلتا الحالتين وما اعتبر تعلقه به أولا الا لكونه أولى به وكتب أيضا قوله مترتبة في الذهن يقتضي أن مدلولها ترتيب تلك الاجزاء في الذهن بسبب التفاوت بالضعف والقوة الى أن ينتهي الى أقواها أو أدناها وهو المعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة أو ضعفا والجواب أن دلالة حتى على ذلك الترتيب بطريق اللزوم لا الوضع وليس في كلامه تصريح بأن ذلك بالوضع حتى يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناها الاشارة الى أن تلك الاجزاء بحيث اذا لاحظها العقل وجدها كذلك انما هو باللازم لما عرفت فليس لما ذكره المعترض فضل على ماذكره الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي) لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بقي أنهما قد يقصدان معا الا أن يجاب بأنه انما ترك ذلك لعلمه مما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل

المسند

المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل المسند سم وكتب أيضا قوله قلت فرق الخ أجاب في الاطول بأن تفصيل المسند اليه في هذه الصور ليتوسل به الى تفصيل المسند وكثيرا ما يطوى في البيان ذكر الوسيلة ويكتفي بذكر المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع أنه لبيان القرب ليتوسل به الى التحقير ثم نظر في جواب الشارح بان كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم من الكون له مقصودا لذاته أو لغيره ولا خفاء في كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند ولولا اعتباره أعم لم يتم جعلنا نكتة العطف في قولنا جاءني زيد وعمرو بعده بيوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل المسند فان المقصود به فيه بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كأن مجيئهما معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب اه وقد يجاب عنه بان مراد الشارح بكون المقصود في هذه الامثلة تفصيل المسند أنه هو المقصود بالذات فلا ينافي قصد تفصيل المسند اليه للتوسل (قوله على قيد زائد) والقيد هنا الترتيب بين المجيئين مثلا بمهلة أولا سم وكتب أيضا قد يقال يمكن مثل هذا القيد في جانب المسند اليه لان أصل المسند اليه مطلق الجائي وأما كونه متعددا أولا فقدر زائد وكتب أيضا ما نصه فيه دلالة على أن يكون النفي منسحبا على التقييد ولا يكون التقييد متعلقا بالنفي وهذا هو الاصل وقد يراد نفي المقيد فقط والمقيد والقيد معا بواسطة القرينة اه عبد الحكيم (قوله على مجرد الاثبات) من قبيل الاثبات المقيد ضرب زيد عمرا فالغرض الخاص تقييد ضرب زيد بوقوعه على عمرو (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل في هذا البحث لكثرة فوائده وللامر بالمحافظة عليه كما أشار اليه بقوله وهذا البحث الخ اه نوبي وقال سم اشارة الى ان هذه القاعدة أي قوله لان الكلام اذا اشتمل على قيد الخ أغلبية لا كلية فقوله فليتأمل أي لئلا يظن أنها كلية اه ويظهر ان كلام النوبي مبني على أن المأمور بالتأمل فيه قوله في أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشيء الخ (قوله وهذا البحث) أي أن الشيء قد يكون حاصلا ولا يكون مقصودا وكتب أيضا ما لفظه أي انه اذا اشتمل الكلام على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام اه سم (قوله أورد السامع الخ) لا يرد أن الرد يأتي بغير العطف نحو انما جاء زيد وما جاء الا زيد لما علمت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكتة أو يقال المراد رد السامع صريحا فلا يرد ما ذكر ولأن الرد يأتي بطريق عطف الجمل نحو ما جاءني زيد لكن جاءني عمرو ولما علمت ولفقدان الاختصار (قوله عن الخطا في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله أي في المطول نفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع والخطا في المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطا والصواب في النسبة والحكم بمعنى الايقاع نفسه خطأ أو صواب فمن قال ان الصواب أن يفسر الخطا والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونهما قسمين له لا بالخطا في الحكم لانه يشعر بان الخطا والصواب صفتان لم يتدبر حق التدبر اه عبد الحكيم وقوله صفتان أي للحكم مع انهما قسمان له كما علمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم عليه وخطؤه من حيث نسبة المحكوم به اليه (قوله نحو جاءني زيد لا عمرو) يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أنه يخاطب به من اعتقد مجيء أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطا فلتكن هذه نكتة أخرى للعطف أطول وبهذا تعرف أن مثل هذا التركيب يقال لقصر التعيين وهو وجيه وان كان في عبد الحكيم خلافه وكتب أيضا قوله نحو جاءني زيد لا عمرو ومن أمثلة رد السامع الى الصواب ما جاءني زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعلى ذلك ما سيأتي في بحث القصر أن ما جاءني زيد بل عمرو للقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد) فيكون قصر قلب وكتب أيضا ما نصه المراد بالاعتقاد ما يتناول الضعيف بل الوهم أيضا على ما قاله السيد اه عبد الحكيم وقال سم قوله لمن اعتقد أي أو ظن ولا عبرة بالوهم هنا وقوله أن عمرا

على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أورد السامع) عن الخطا في الحكم (الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد

(قوله ليتوسل به لتفصيل المسند اليه) في هذه الصور مقصود أيضا خلافا لظاهر الشارح فان أراد أنه غير بالذات ورد عليه أن الكلام فيما هو أعم كما بينه الاطول بعد فالجواب النافع هو أن الوسيلة كثيرا ما يطوى ذكرها وبهذا يعلم ما في جواب المحشي بعد فتدبر (قوله ويظهر أن كلام النوبي الخ) وجه ذلك أنه لم يجعل الامر بالتأمل لخوف ظن خلاف الواقع بل لكثرة الفوائد والامر من الشيخ بالمحافظة بخلاف سم فالمناسب حينئذ ما ذكر (قوله والحكم بمعنى الايقاع) مستأنف للبيان وليس من التفريع

جاءك دون زيد أى فيكون قصر قلب وقوله أو أنهما جاآك جميعا أى فيكون قصر افراد وهذا بناء على أن لا تستعمل فى قصر الافراد والقلب وفى دلائل الاعجاز أنها تستعمل فى القلب فقط ولم يذكر قصر التعيين لان المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد أو ظن حتى يرد الى الصواب فالشك أيضا خارج بالاعتقاد هذا حاصل ما فهمناه من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن الفنرى أن المراد بالاعتقاد ما يشمل الوهم وأنه سكت عن قصر التعيين لان المخاطب شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطا اه وفيه تأمل فانه كيف يرد الواهم عن الخطا ولا يرد الشاك اه ببعض تلخيص والذى يظهر أن كلا من الشاك والواهم يقال له هذا التركيب لكن لا لرده عن الحكم الخطا بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو أنهما جاآك جميعا) يعنى أن لا تجىء لقصر القلب والافراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعيين فلا يجىء له شىء من حروف العطف عبد الحكيم (قوله الا أنه لا يقال لنفى الشركة) فلا يكون لقصر الافراد (قوله وفى كلام النحاة ما يشعر الخ) لانهم قالوا الاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما فى نحو ما جاءنى زيد فيتوهم نفى مجىء عمرو أيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك فى النفى والله تعالى أعلم سم والغرض من نقل ما يشعر به كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره أولا الذى هو كلام المفتاح والايضاح لان حاصل ما قرره أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النحاة أن لكن لقصر الافراد أى نفى الشركة فى الانتفاء ويكون لكن عند البيانيين لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب فى قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال فى اعتقاده وهو منشأ التوهم الذى يستدرك بلكن وبهذا ينحل استشكال لكن فى قوله تعالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله بأن نفى الابوة لا يوهم نفى الرسالة لعدم الاتصال بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك وبيان انحلاله أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه الابوة ونفى الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم كذا فى يس (قوله بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجىء عنهما جميعا) أى على تقدير استعماله فى القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة فى عدم المجىء قبل القاء الكلام المشتمل عليه فيكون لقصر الافراد لا لقصر القلب على ما قال المصنف والسكاكى عبد الحكيم وما قاله المصنف والسكاكى موافقين لابن مالك من أن لكن لقصر القلب قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيم وكون لكن على ما يشعر به كلام النحاة لنفى الشركة فى عدم المجىء فيكون فيه قصر افراد أى افراد المتبوع بذلك العدم لا ينافيه قول سم بعد قول الشارح بأنه انما يقال لمن اعتقد الخ وأما انه يقال لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد كما هو ظاهر فتأمل وانما لم يقل به أحد لانه لم يظفر به فى الاستعمال ولانه يلزم عليه استدراك الاثبات الذى بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب ونقض السيد هذا بقولنا جاءنى زيد لا عمرو فى قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءنى زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءنى زيد لغوا وأما صحة أن يقال من أول الامر ما جاءنى عمرو فلا يضر لانه طريق أخرى لتأدية المراد لا تقضى باستدراك جزء من الطريق الاولى والاكتفاء بجزئية الآخر ولعل النكتة لم يختر الطريق الاخرى لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفى أو لغير ذلك من الفنرى (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب وأما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفى فنرى (قوله أن يجعل فى حكم المسكوت عنه) أى عند الجمهور سم وكتب أيضا ما لفظه نعم اذا أتى بلا قبل بل أبطلت الايجاب قبلها وقررت النفى وأكدته فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو أبطلت مجىء زيد واذا قلت ما جاء زيد لا بل عمرو قررت النفى كذا فى الاطول (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب سم (قوله ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر) لان المتبوع فيه اما فى حكم المسكوت عنه

أو أنهما جاآك جميعا ولكن أيضا للرد الى الصواب الا أنه لا يقال لنفى الشركة حتى ان نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا وفى كلام النحاة ما يشعر بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجىء عنهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو أو ما جاءنى عمرو بل زيد) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر

(قوله ويمكن الجمع الخ) هو غير ممكن اذ كلا القولين صريح فى مقام الرد عن الخطا (قوله أو يتردد فيه) فيه أنه اذا كان مترددا يكون القصر للتعيين الا أن يكون المراد بالتردد الظن أو الوهم لا الشك وقوله وهو أى الاتصال (قوله أبطلت الايجاب قبلها) وذلك لان معنى لا يرجع الى الايجاب المتقدم لا الى ما بعد بل والا لكان كلمة بل لغوا فلا أفادت نفى المجىء عن زيد ولولاها لكان زيد فى حكم المسكوت عنه اه سيد وعبد الحكيم

أومتحقق النفى على الخلاف الذى ذكره الشارح قبل (قوله أومتحقق الحكم له) أى المحكوم به المنفى (قوله كماهومذهب المبرد) متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفى الحكم (قوله كماهومذهب الجمهور) وضبط المذاهب أن بل اذا كان فى الاثبات فحكم المتبوع أنه كالمسكوت عنه كماهوعند الجمهور أوانتفاء الحكم عنه قطعا عند ابن الحاجب كمانقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل واذا كان فى النفى فحكم المتبوع حكم الاثبات فى أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ماهو رأى ابن مالك وبالاثبات على ماتوهمه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأى الجمهور والجزم بالانتفاء على رأى المبرد والترددعلى رأى السكاكى وعضد الملة والدين صرح به السكاكى فى قسم النحو وعضد الملة والدين فى الفوائد الغياثية اه فنرى على المطول (قوله ففيه اشكال) أى ففى مذهب الجمهور اشكال لان الصرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلا اذا قلت ماجاءنى زيد بل عمرو فاردت أن عمرا جاء فلم يوجد صرف الحكم الذى هو النفى المذكور كمافى سم عن زيد الى عمرو اذلم يوجد نفى المجئ عن عمرو ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغييره فقد وجد هنا الان فى قولنا ماجاءنى زيد بل عمرو تغيير الحكم النفى الى الاثبات وهذا القدر كاف (قوله أو الشك أو التشكيك) نبه المصنف بترك عد التفسير مقاما للعطف على قلته فى الواو والفاء وعلى أن مابعد أى وأن عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لامعطوف كما عليه المفتاح ولم يذكر العطف بأم لاختصاصه بالانشاء الا أن عدم التعرض له فى باب الانشاء أيضا يوجب اهمال الفن لما يهمه اه أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان المتكلم غير شاك (قوله أو للابهام) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود فى التشكيك ايقاع المخاطب فى الشك وايقاع الشبهة فى قلبه والمقصود فى الابهام الاخفاء عنه وترك التعيين وان لزم أحدهما الآخر ولكن فرق بين مايقصد ومايحصل بدون قصد سم (قوله نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) المذكور فى مغنى اللبيب أن الشاهد فى أو الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر فنرى وكتب أيضا قوله أو اياكم عطف على اسم ان الذى هو نا من انا والاصل اننا (قوله أن فى الاباحة يجوز الجمع) بقرينة خارجية سم (قوله بخلاف التخيير) أى لايجوز فيه الجمع وفيه أن أو فى آية الكفارة للتخيير مع أنه يجوز الجمع الا أن يجاب بأنه اذا فعل الجميع لايقع الجميع كفارة واجبة بل الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجميع واجب سم (قوله أى تعقيب الخ) أى فالمراد بالفصل المعنى المصدرى وعبارة عبد الحكيم قوله أى تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أى ايراد الفصل اه يشير الى أن الفصل فى كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وأن الشارح انما قال أى تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى وبهذا يندفع قول الاطول تلويحا للاعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه غير ثابت وعنه مندوحة وكون أخواته مصادر لايحل به مثل هذا التكلف (قوله لانه يقترن به أولا) أى اقترانا أولا أى قبل ذكر المسند ولدلالته على كونه مخصصا به المسند وكتب أيضا قوله لانه يقترن به أولا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما فى قولك ان زيدا لهو القائم يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه ويدفع بأنه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لا أنه قائم مقامه فنرى (قوله عبارة عنه) انما أتى على قول مرجوح ان ضمير الفصل ضمير حقيقة له مرجع لكن الصحيح أنه صيغة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم أى واطلاق الضمير عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة (قوله وفى اللفظ مطابق له) أى فى الافراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وقد يقال المطابقة حاصلة لكل من المسند اليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفى اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فانه قد لايطابقه نحو زيد هو القائمة أمه والزيدان هما أفضل من عمرو (قوله فلتخصيصه) ينبغى أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكاته لا حصر نكاته فى التخصيص فلا ينافى أنه قد يكون للتمييز بين كون مابعده خبرا أو نعتا ولتأكيد الحصر اذا حصل الحصر بغيره نحو ان الله هو الرزاق

وحيث كذا فى المتن فى ان جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو أن عمرا لم يجئ وعدم مجئ زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كماهومذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو أن عمرا جاء كماهومذهب الجمهور ففيه اشكال (أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك) للسامع أى ايقاعه فى الشك (نحو جاءنى زيد أو عمرو) أو للابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو للتخيير أو للاباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن فى الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير (وأما فصله) أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقترن به أولا ولانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أى المسند اليه

(قوله بيان لحاصل المعنى) أى المعنى بعد ملاحظة المضاف فهو تفسير باللازم اه

(بالمسند) يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال فى توكيده لا عمرو فالباء فى قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم خصصت فلانا بالذكر أى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر أى منفردا به والمعنى هنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك (وأما تقديمه) أى تقديم المسند اليه (فلكون ذكره أهم) ولا يكفى فى التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام من أى جهة وبأى سبب فلذا فصله بقوله (اما لانه) أى تقديم المسند اليه (الاصل) لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدما

سم وكان اقتصاره على التخصيص لانه أهم نكاته وفى يس توجيهه بغير ذلك فراجعه (قوله بالمسند) الباء داخلة على المقصور كما يدل له قول الشارح يعنى الخ (قوله يعنى لقصر المسند على المسند اليه الخ) دفع أن السابق الى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند كما أوضحه فى المطول وحاصل الدفع أن هذا مسلم لغة الا أن الاصطلاح غالبا على ما ذكرناه سم وكتب أيضا قوله لقصر المسند الباء داخلة على المقصور ودخولها عليه قال الشارح انه غالب الاستعمال فى الاصطلاح وخالف السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه وباتفاقهما جواز الامرين لغة والنزاع فى الغالب فى الاصطلاح سم وقوله وخالف السيد الخ ناقش فيه يس بأن الذى فى حواشى الكشاف للسيد وحواشى المطول له أن دخولها على المقصور أكثر فى الاستعمال بناء على أن تخصيص شئ بآخر فى قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو طريق التضمين وان كان التخصيص يقتضى بحسب مفهومه الاصلى دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا عربى جيد الا أن الاكثر فى الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله كأنك جعلته) التعبير بكأن فيه شئ الا أن يقال انها للتحقيق (قوله من بين ما يصح الخ) أى عقلا أى ما يمكن (قوله بأن يثبت له المسند) لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وما وقع فى كلام السيد مما يقتضى خلاف ذلك غير مرضى فترى ببعض اختصار (قوله وأما تقديمه) المراد بتقديمه ايراده ابتداء أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا للقار فى مكانه اه والحاصل ان فى لفظ التقديم تجوزا وكتب أيضا قوله وأما تقديمه أى على غيره من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول ففى ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بايجاز اللفظ فتقديره على المسند تفويت لما قصده المصنف أطول باختصار (قوله أهم) أى من ذكر باقى أجزاء الكلام لا من ذكر المسند لانه قاصر كما عرفت ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره أطول (قوله ولا يكفى فى التقديم) أى فى بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعد أى لا يكفى صاحب علم المعانى أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغى أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام والا فيكفى أن يقال فى التقديم الواقع من البليغ انه للاهتمام اذ لا خفاء فى أن ما دعاه الى الاهتمام أمر معتبر فى البلاغة أطول ملخصا (قوله وبأى سبب) العطف تفسيرى سم (قوله اما لانه) ظاهره اما لان المسند اليه الاصل وهو موجبه لان كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره ولمعرفته ببيان حاله وحينئذ يحتاج قوله ولا مقتضى للعدول عنه الى تكلف بارجاع الضمير الى كونه الاصل أى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل أى عن مقتضاه وفى المفتاح اما لان أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضمير لانه بتقديم المسند اليه ولا يخفى أن كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الاهمية وكون المسند اليه أو تقديمه الاصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم فى الانشائية أيضا اه أطول مع بعض حذف (قوله لانه أى تقديم المسند اليه) بمعنى اللفظ وقوله لانه المحكوم عليه أى المسند اليه بمعنى المعنى ففى كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه الخ) أورد عليه السيد أنه ان أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا فى الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعنى تقديم المسند اليه على المسند وان أريد به المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى أن يلاحظ قبل المحكوم به واما أنه يجب ذلك فلا هذا ان أريد بتحققه قبل الحكم تحققه فى التعقل وان أريد تحققه

(قوله وخالف السيد الخ) وعلى هذا ما قاله الدسوقى فى حاشيته على رسالة الوضع من أن قوله فى النظم المشهور ذكره الحبر الهمام السيد صوابه السعد

(ولا مقتضى للعدول عنه) أى عن ذلك الاصل اذلو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدا تشو يقا اليه) أى الى الخبر (كقوله والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعنى تحيرت الخلائق

قوله فلذلك منع بعضهم الخ) فيه أنه لم يمنعه بل سلمه وأجاب عنه وقد يقال معناه منع ما يتبادر منه (قوله ولو بذلك الثبوت أى سواء كان بذلك الثبوت فى خصوص مسئلة الوجود وحينئذ فليس فيها تقدم الموصوف خارجا على صفة الوجود أو بغيره كما فى زيد قائم اه

فى الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من الموجودات الخارجية الا أن ترتيب الالفاظ لتأدية المعانى بحسب ترتيب تلك المعانى فى التعقل لا فى الخارج فالانسب فى التعليل أن يعتبر التحقق فى الذهن اه وقد أجاب عن ذلك الحفيد وغيره كالفنرى وعبارته مع بعض اختصار الاقرب أن المراد بقوله لابد الاولوية التى هى فى حكم الواجب فى نظر البلغاء بقرينة أن الغرض اثبات الاصالة التى هى بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى أن يلاحظ قبله فالحكم بمعنى المحكوم به فاندفع ما أورده الفاضل المحشى اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله ولابد الاولوية وبالتحقق التحقق فى الذهن وبالحكم المحكوم به وكتب سم قوله ولابد من تحققه الخ أى ولابد من وجوده قبل وجود الحكم أى المحكوم به ان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا لان المحكوم عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفته اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف ان كان ثبوتها له خارجيا فهو فرع ثبوت الموصوف الخارجى أو ذهنيا ففرع ثبوته الذهنى ثم على قولهم ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت الشئ الثانى اشكال لانه لا يأتى فى ثبوت الوجود لشئ فانه لو كان ثبوت الوجود لزيد فرع وجود زيد اقتضى وجودا آخر وثبوت ذلك الوجود الآخر لزيد فرع وجوده فيقتضى وجودا آخر وهكذا الى غير نهاية فيتوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور وقال بل ثبوت شئ لشئ يستلزم ثبوت المثبت له ولو بذلك الثبوت فاثبات الوجود لزيد يستلزم وجود زيد بذلك الوجود ثم قد يرد على قوله ولابد من تحققه الخ نحو قولنا المنطلق زيد مما كان المحمول فيه الذات والموضوع الوصف والجواب اما بان يؤول فى مثل ذلك الوصف بالذات والذات بالوصف بناء على أن الجزئى الحقيقى لا يقع محمولا فالتقدير فى المثال الذات الموصوف بالانطلاق هو المسمى بزيد فرجع الى ما سبق واما بأن المراد أنه لابد من تحققه أى غالبا وهذا كاف فى المقصود اه مع بعض اختصار وكتب على قوله أى لابد من وجوده الخ ما لفظه حمل سم الوجوب على ظاهره والتحقق على ما يعم الذهنى والخارجى مخالفا فى الامرين لما نقلناه قبل (قوله ولا مقتضى للعدول) فيه أنه اذا كان مقتض للعدول فعايته انه نكتة أخرى معارضة لنكتة الاصالة فلم قدمت عليها بمجردها اللهم الا أن يقال الاصالة نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجرده أو يقال ليس المراد مقتضيا للعدول من النكات بل المراد مقتضى العدول بحسب النحو ككون المحمول عاملا سم وكتب على قوله بل المراد الخ ما نصه وبهذا يشعر كلام الشارح (قوله كما فى الفاعل) وكاسم الاستفهام (قوله واما ليتمكن الخبر) أراد الخبر فى وقت ما ولو فى غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثانى نحو قولك علمت الذى حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد لكن تناوله لذلك ولغيره من الاخبار كخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لان تسمية المفعول الثانى خبرا مجاز وتسمية البواقى حقيقة ولو قال واما ليتمكن المسند لكان واضحا الا انه أراد التنبيه على أن المسند فى باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لان فى المبتدا الخ يحتاج الى تعميم المبتدا فالاولى لان فى تقديم المسند اليه أفاده فى الاطول (قوله لان فى المبتدا تشويقا اليه) لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك وكتب أيضا ما لفظه فيه أن كون المبتدا مشوقا الى الخبر يدعو الى التقديم لا الى كونه أهم أطول (قوله والذى حارت البرية فيه) أى فى أنه يعاد أو لا يعاد (قوله مستحدث الخ) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة ويدل عليه قوله بان أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه ع ق وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أو من التراب باعتبار الاصل (قوله يعنى تحيرت الخ) حيرة البرية اما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة فى الشئ يلزمها الاختلاف فى بعض الصور فيكون من اطلاق الملزوم على اللازم واما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا من حيرة فكأنه قال والذى وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار فى أمر الابعد دفع الشبه فعلى هذا لا يرد أن يقال قد استقر العالم على مذهبين فلا حيرة تأمل ع ق وأجيب أيضا

في المعاد الجسماني والنشور الذى ليس بنفساني بدليل ماقبله
بان أمر الاله واختلاف الناس فداع الى ضلال وهادى يعنى بعضهم يقول بالمعاد و بعضهم لا يقول به (واما لتجيل المسرة أوالمساءة للتفاؤل) علة لتجيل المسرة (أو التطير) علة لتجيل المساءة (نحو سعد فى دارك) لتجيل المسرة (والسفاح فى دار صديقك) لتجيل المساءة (واما الايهام انه) أى المسند اليه (لايزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (أو أنه يستلذ به) لكونه محبوبا (واما لنحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره وما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) أى المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه

(قوله بمعنى العود) المناسب بمعنى الاعادة لانه حينئذ من من أعاد لا من عاد (قوله يد بخمس مئين الخ هذا هو القول القديم للشافعى وأما القول الجديد فدية اليد خمسون من الابل اه

بأن الحيرة فى كيفيته لا فى أصله (قوله فى المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشو رتفرق الخلائق فى الذهاب الى المحشر فنرى وقوله بمعنى العود أى فيكون مصدرا على صيغة اسم المفعول ويصح أن يكون المعاد بفتح الميم مصدرا ميميا (قوله والنشور الذى ليس بنفسانى) أى ليس متعلقا بالنفوس أى الارواح وحدها بل بهامع الاجسام (قوله بان أمر الاله) أى بالادلة وكتب أيضا قوله بان أمر الاله ان قلت كيف بان أمر الاله مع أنهم اختلفوا فداع الى ضلال وهادى وأجيب بأن المراد بان أمره بالنسبة الى من دعا الى الهدى (قوله وهادى) عطف على داع (قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادى وبعضهم لا يقول به هو الداعى الى الضلال وكتب أيضا قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد أن يكون تقديم القول بالمعاد فى تفسير البيت مع أن الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى أن مراد الشاعر بالداعى الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر فى التواريخ من أن أبا العلاء ملحد منكر للحشر ويومئ اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت فى ربع دينار

ولله در من رد عليه بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

فنرى (قوله للتفاؤل) أى لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير كما فى الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير يفيد المسرة أو المساءة وتقديمه لتجيلهما عبد الحكيم وقوله أى لكونه صالحا الخ يظهر انه انما يحتاج اليه على جعل قوله للتفاؤل الخ علة للمسرة والمساءة فان جعل علة للتجيل فلا بل المعنى حينئذ لحصول التفاؤل أو التطير بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المساءة أى قدم أو أخر (قوله علة لتجيل المسرة) ويصح أن يكون علة لنفس المسرة كما فى الفنرى وكذا ما بعد وصنيع الشارح أحسن لافادته أن التفاؤل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام وبه صرح فى الاطول وكتب أيضا قوله علة لتجيل المسرة ليس المراد بالعلة هنا العلة الباعثة ولا الغرض المترتب بل السبب والمنشأ وذلك لان اللفظ الذى افتتح به الكلام اذا كان دالا على ما تميل اليه النفس أو تنفر عنه تفاءل منه السامع أو تطير أى تبادر الى فهمه حصول الخير أو الشر فينشأ من ذلك أى من التفاؤل أو التطير من اللفظ المفتتح به تجيل المسرة أو المساءة ولافادة تلك العلية لم يقتصر المصنف على تجيل المسرة أو المساءة أو على التفاؤل أو التطير مع أنه يكفى فى التقديم مجرد تجيل المسرة أو المساءة ومجرد التفاؤل والتطير وان استلزما الاولين (قوله سعد فى دارك) لا يخفى أن سعدا هنا علم والا لم يجز الابتداء به لانه نكرة بلا مسوغ يس (قوله والسفاح) أى للدماء مأخوذ من السفح وهو اما علم أو صفة وهو لقب أول خليفة من بنى العباس رضى الله تعالى عنه (قوله واما الايهام) أى ايهام المتكلم السامع أنه أى المسند اليه لا يزول عن الخاطر وذلك لان ما لا يزول عن الخاطر يجرى على اللسان أولا والخاطر يجوز أن يراد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر المخاطب لان المتكلم اذا توهم أن المسند اليه لا يزول عن خاطر المخاطب لكونه مطلوبا فيقدمه لذلك والمراد بالخاطر القلب تعبيرا عن المحل باسم الحال وهو الهاجس اه نوبى وأتى بلفظ ايهام لان المراد عدم الزوال أصلا ولا شك أن هذا أمر وهمى لانه يزول عن الخاطر فى بعض الاحيان (قوله أو أنه يستلذ به) أى لذة حسية فلذا زاد الايهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نحو رجل فاضل أو جاهل فى الدار وانظر فان هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم الا أن يراد تجيله سم وقال الفنرى قوله اظهار تعظيمه بناء على أن التقدم فى الذكر اللسانى يشعر بالتقدم والشرف فى الرتبة اه وقال عبد الحكيم فى حواشيه التعظيم مستفادا اما من جوهر لفظ المسند اليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على أن الكلام سيق له نفسه وكذا الحال فى التحقير فلذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيه الفنرى السابق الذى تبعه فيه السيد بانه انما يتم فى التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل

للاهتمام لأنه من جملة نكاته يس (قوله بالخبر الفعلى) أى بنفى الخبر الفعلى على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المتقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول كما فى أنا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف فرية على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى أثناء المبحث اه فنرى وقوله أى بنفى الخبر الفعلى أى والمخصص بالخبر الفعلى نفسه هو غير المسند اليه ومن هذا تعرف صحة وجه آخر فى تصحيح كلام المصنف بتقدير المضاف وهو أن يقدر مضاف فى قوله تخصيصه أى تخصيص غيره وان كان تقدير المضاف فى الثانى أولى لانه وقت الحاجة تدبر وقوله كما فى أنا ما قلت أى فى مطلق افادة التخصيص والا فسيأتى الفرق بينهما وقوله كما يشير اليه الشارح أى فى مطوله وكتب أيضا قوله بالخبر الفعلى المراد بالخبر الفعلى الخبر الذى أوله فعل وفاعله ضمير المبتدا الا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة فى قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا فنرى وفى الاطول ان المشتقات كلها متشاركة فى سبب افادة التخصيص (قوله أى قصر الخبر الفعلى عليه) فالباء داخلة على المقصور (قوله ان ولى الخ) أشار فى المطول الى أن قوله ان ولى حرف النفى شرط محذوف الجزاء أعنى فهو يفيد التخصيص قطعا أى من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليه ما أعنى وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وليس جزاؤه ما دل عليه قوله وقد يقدم اذ لا معنى لقولنا ان ولى المسند اليه حرف النفى فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى لان المقصود ان ولى المسند اليه المقدم حرف النفى فهو للتخصيص ولان افادته التخصيص غير مختص بصورة الولى من عبد الحكيم (قوله أى وقع بعدها) أنثه باعتبار أنه كلمة سم (قوله بلا فصل) ليس قيدا هنا وانما أتى به لانه معتبر فى حقيقة الولى اصطلاحا وان لم يعتبر فى حقيقته لغة لصدق الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو ما زيدا أنا ضربت وما فى الدار أنا جلست وكقولك ما ان أنا قلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتى والا كما ستقف عليه كذا قرر بعضهم وبعضه فى سم ثم رأيت فى الاطول عند قول المصنف والا فقد يأتى الخ ما يخالف بعض هذا وستراه (قوله مع أنه مقول لغيرى) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول المتكلم ذلك لنفى ما زعمه المخاطب ع س سم وقد يقال ما فى المتن هو الاصل وقد يخالف لقرينة تأمل وكتب أيضا ما لفظه هذا محقق للاختصاص سم (قوله على الوجه الذى نفى عنه) كان الظاهر أن يزيد قوله عليه بعد عنه فكان يقول الذى نفى عنه عليه لان عائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجرورا لا يحذف الا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بما جر العائد وأن يتحد متعلقاهما ولم يتحدا هنا لان متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى (قوله من العموم والخصوص) أى ان كان النفى عاما كان الثبوت عاما وان كان خاصا كان خاصا سم (قوله لان التخصيص الخ) هذا اذا قصد قصر اضافى أما لو قصد قصر حقيقى فينبغى أن يكون جميع من عداك قائلا به ولا يجب أن يكون هنالك اعتقاد مشوب بصواب وخطا أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله انما الخ اضافى كما يدل عليه قوله فى المطول لا بالنسبة الى جميع من فى العالم فلا يقدح فيه جواز أن يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد فى القائل كما فى قصر التعيين ولم يتعرض له هنا وفيما سيأتى فى مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه فنرى وقد يقال عبارته تشمل المتردد فى قصر التعيين لان المتردد يجوز الانفراد والاشتراك فهو يتوهمهما فالحصر فى قوله لان التخصيص انما هو الخ حقيقى لا اضافى فتأمله سم (قوله الى من توهم المخاطب اشتراكك معه) فيكون القصر فى كلامك قصر افراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قلب وكتب أيضا قوله من توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع فى الوهم بمعنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد وكتب أيضا ما لفظه أى لا بالنسبة الى جميع من فى العالم سم (قوله ونفى الحكم عن المذكور) عطف تفسير (قوله مع ثبوته للغير) اى على الوجه الذى نفى عليه عن المتكلم لا بد من اعتبار هذا فى العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثالين الاخيرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أى اذا قصد التخصيص لا مطلقا حتى اذا قامت

بالخبر الفعلى) أى قصر الخبر الفعلى عليه (ان ولى المسند اليه (حرف النفى) أى وقع بعدها بلا فصل (نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيرى) لان مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفيها عنه

(قوله والا فسيأتى الفرق بينهما) أى فيما نقله عن الحفيد عند قول الشارح قصدا الى تخصيصه بعدم السعى

وهمامتناقضان (ولاماأنارأيت أحدا)لانه يقتضى أن يكون انسان غيرالمتكلم قدرأى كل أحدمن الناس لانه قدنفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب أن تثبت (١٩٠) لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى (ولاماأناضربت الازيدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غيرك قدضرب كل أحد سوى زيدلان المستثنى منه مقدرعام وكل مانفيته عن المذكورعلى وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عامافعام وان خاصافخاص وفى هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بهاالشرح (والا) أى وان لم يل المسند اليه حرف النفى بأن لايكون فى الكلام حرف نفى أويكون حرف النفى متأخراعن المسنداليه (فقد يأتى) التقديم (للتخصيص ردّا على من زعم انفرادغيره) أى غيرالمسنداليه المذكور (به) أى بالخبرالفعلى (و) زعم (مشاركته) أى مشاركة الغير (فيه) أى فى الخبرالفعلى (نحوأناسعيت فى حاجتك) لمن زعم انفراد الغيربالسعى فيكون قصر قلب أوزعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصرافراد (ويؤكد على الاوّل) أى على تقدير كونه ردّا على من زعم انفرادالغير (بنحو لاغيرى) مثل لازيدولاعمروولا من سواى لانه الدال صريحا على نفى شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثانى) أى على تقدير كونه ردّا على من زعم المشاركة (بنحو وحدى) مثل منفردا أومتوحدا أوغيرمشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغيرفى الفعل والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقد يأتى لتقوّى الحكم) وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص (نحوهو يعطى الجزيل) لا

قرينةعلى عدم ارادة التخصيص صح ويمكن أن يجعل من القرينة قوله ولاغيرى سم (قوله وهمامتناقضان) لك أن تقول ان العطف دال على انه لم يقصدالحصربالتقديم فليس اللازم التناقض بل كون التقديم لغوا ان لم يكن له داع غيرالتخصيص والالم يلزم كونه لغوا أيضافظهرأنه يجوزالتقديم لغيرقصدالتخصيص اذا كان ثم غرض آخر ومما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المسنداليه دالا على العموم نحو * ما كل مايتمنى المرء يدركه * فانه لنفى الشمول خاصة والظاهرأن التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجه النفى الى الشمول خاصة أطول ملخصا (قوله ولاماأنارأيت أحدا) أى لايصح هذا المثال أيضا بناءعلى مايتبادرمنه وهوالاستغراق الحقيقى وان أمكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى ولذاذكره فى المفتاح بلفظ الاستهجان فترى سم وقوله على الاستغراق العرفى أى بأن يحمل الاحدعلى الاحدالذى تمكن رؤيته (قوله على وجه العموم فى المفعول) لان النكرة فى سياق النفى تعم (قوله ليتحقق الخ) فيه بحث لان هذا التحقق لايتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤيته غيره ولوواحدا فقط سم أى لان السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية وحينئذ فيصح هذا المثال ودفع الحفيدوغيره ذلك بماحاصله أن التركيب المفيدتخصيص المتكلم بالنفى انما يقال فى اصطلاح البلغاء لمن اعتقدوقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم والخصوص وأخطأ فى تعيين الفاعل كمايشهدبذلك الذوق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن قال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤيته غير المتكلم لبعض الآحادلكفاية ذلك فى تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفى غيرناهض (قوله ولاماأنا ضربت الازيدا) فيه مامر اذيكفى فى صحة التخصيص ثبوت ضرب زيدوعمروفقط لغيره من سم (قوله والا) نفى للشرط السابق أعنى ولى حرف النفى يعنى ان لم يقع بعدحرف النفى بلافصل فدخل مثل ماان أنا قلت هذامع أنه ممايفيدالتخصيص قطعا فيفسدالحكمان الا أن لا يعدّماهومن توابع حرف النفى فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ مالم يل حرف النفى ماتقدم ولم يكن فى الكلام حرف نفى أو كان وقد تقدم على حرف النفى نحوأناماقلت أوتقدم حرف النفى ولكن فصل بينه وبين المسنداليه نحوما زيداأناضربت فانه لتخصيص نفى الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لالتخصيص نفى الخبربالمسنداليه واثباته لغيره وجزاء قوله والاقوله فقد يأتى ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقديقدم ليفيدتخصيصه بالخبرالفعلى ان ولى حرف النفى اه أطول مع بعض تلخيص (قوله فقد يأتى للتخصيص) ويلزمه التقوى وان كان غير مقصودوغيرملحوظ (قوله فيه أى فى الخبرالفعلى) زادفى الاطول أوعلى من زعم مشاركته فى احتمال كون المسندله فهوقصرتعيين (قوله ويؤكد) أى المسنداليه (قوله مثل لازيدالخ) ومثل لاغيرك ولاغيره (قوله لانه) أى نحولاغيرى سم وقوله الدال صريحاالخ أى وان كان وحدى يدل عليه التزاما وقوله على نفى شبهة أن الفعل صدرعن الغيرأى والشبهة تدفع بالصريح (قوله مثل منفردا الخ) ومثل وحدك ووحده (قوله لانه) أى نحووحدى وقوله الدال الخ أى وان كان لاغيرى يدل عليه التزاما (قوله انما يكون لدفع الخ) عبارة ع ق لان الغرض نفى الشبهة المخالجة لقلب السامع وماهوفى دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيد بخلاف ماقيل فى الاوّل وحدى وفى الثانى لاغيرى ولو كان ذلك يفيد ماذكر فليس كماذكرفى الصراحة (قوله خالجت) أى خالطت (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضى ذلك رعاية لماهوالمشهور فيما بينهم عبدالحكيم (قوله نحوهو يعطى الجزيل) من كل مسنداليه مقدم على خبرمسندالى ضميره اسنادا تامالان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عندالسكاكى وتبعه المصنف وأماعند الشيخ ففى كل مبتدامقدم على خبره الجملة تقوية اذبارتباطه بالمبتدابسبب العائدونحوه يتقرر اسناده الى المبتدافعلى هذا زيدضربته للتقوى بخلافه على ماذهب اليه المصنف هذا ماذكره الشارح المحقق ونازعه السيدفى ذلك وذهب الى موافقة السكاكى للشيخ والظاهرمع الشارح وكماأن التخصيص

لابدّله من داع اليه كذلك التقوى وهوازالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء الا أنه لما تقرر هذا فى أحوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما نعرض لفوائد التخصيص أطول ملخصا (قوله قصدا الى تحقيق الخ) أى لا أن غيره لا يفعل ذلك سم (قوله وسيرد عليك) أى فى بحث المسند عند قوله وأمّا كونه جملة فللتقوى (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على محذوف أى هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور فى أناسعيت وفى هو يعطى الجزيل لا تيانه عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وهكذا التمثيل الذى الفعل فيه مثبت التمثيل اذا كان الفعل الذى فيه منفيا وقال الفنرى فى دفع الاعتراض قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى فقد يأتى لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا (قوله منفيا) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة (قوله فقد يأتى الخ) تفسير لمعنى التشبيه المذكور فى قول المصنف وكذا اذا كان الفعل منفيا لكن قول المصنف المذكور مستفاد من قوله السابق والا الخ لشموله له فكان يكفيه ههنا ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيا ولعله انما ذكر ذلك لزيادة الايضاح سم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله الى تخصيصه بعدم السعى) لكن ينبغى أن يفرق بين تخصيص أناماسعيت المتعرض له هنا وتخصيص ماأناسعيت المتعرض له سابقا بأن تخصيص أناماسعيت عند قصده منه انما يراد به الرد على من اعتقد عدم سعى فى حاجته وأصاب لكنه أخطأ فى الذى لم يسع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير وتخصيص ماأناسعيت انما يراد منه الرد على من اعتقد وجود السعى وأصاب لكنه أخطأ فى الذى سعى فزعم أنه أنت انفرادا أو مشاركة ولابد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص كذا فى الحفيد (قوله لتقوية الحكم) الاولى لتقوية نفى الحكم وكتب أيضا قوله الحكم المنفى الاولى حذفه لان الحكم المنفى هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفى وانما المراد تقوية نفى الكذب أو ثبوت نفى الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه أشد لنفى الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفى فتأمل ح ف (قوله أشد) ليس على بابه نوبى (قوله لما فيه الخ) قال ع ق وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشئ مقصودا وحاصلا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أى لم يبين التمثيل الا بالتقوى لا أنه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لهما عبد الحكيم (قوله ليفرّع عليه الخ) قد يقال التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال للتخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرّع عليه ذلك الا أن يقال انه قصد الاقتصار على احد المثالين اختصارا فلما دار الامر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أى ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس المعنى ولم يذكرا جميعا سم وكتب أيضا الاوجه أن مراد الشارح أن كليهما معلوم من أول الكلام لانه شامل للمنفى فترك مثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه) فانه محل الاشتباه باعتبار أن كلا فيه عدم الكذب وفيه ضمير المخاطب مرتين سم (قوله مع أن فيه) أى فى لاتكذب أنت وقوله تأكيدا أى للمسند اليه (قوله لعدم تكرر الاسناد) أى الموجب لتأكيد الحكم (قوله هذا الخ) اشارة الى تعين ما عطف عليه قوله وان بنى الخ فنرى (قوله الذى ذكر) أى فى قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أى نصا أو احتمالا ليوافق رجاع اسم الاشارة الى ماقبل قوله والا أيضا كما تدل عليه عبارته فى الايضاح أفاده عبد الحكيم (قوله وان بنى الفعل على منكر) أى أو ما فى حكمه من الضمير الراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاءنى كان قولك وهو جاءنى لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد أطول (قوله تخصيص الجنس) أى ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم واذا صح وقوع النكرة مبتدأ فانه فى معنى التخصيص بالصفة عبد الحكيم وكتب أيضا قوله تخصيص الجنس أراد به ما يشمل النوع والصنف وقوله أو الواحد أو لمنع الخلو فقد يجتمعان نحو رجل جاءنى أى لا امرأة ولا رجلان سم (قوله أو الواحد) الاولى أن يقول أو العدد

قصدا الى تحقيق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا اذا كان الفعل منفيا) فقد يأتى التقديم للتخصيص وقد يأتى للتقوى فالاول نحو أنت ماسعيت فى حاجتى قصدا الى تخصيصه بعدم السعى والثانى (نحو أنت لاتكذب) وهو لتقوية الحكم المنفى وتقريره (فانه أشد لنفى الكذب من لاتكذب) لما فيه من تكرير الاسناد المفقود فى لاتكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما أشار اليه بقوله (وكذا من لاتكذب أنت) يعنى أنه أشد لنفى الكذب من لاتكذب أنت مع أن فيه تأكيدا (لانه) أى لان لفظ أنت أو لان لاتكذب أنت) لتأكيد المحكوم عليه) بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الاسناد (هذا) الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة والتقوى أخرى ان بنى الفعل على معرّف (وان بنى الفعل على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى بالفعل

المعين ليشمل المثنى والجمع وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب اطلاق الخاص وارادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لانه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة وفى الاطول ما ملخصه لم يقل بدل أو الواحد أو العدد لان التثنية والجمع نص فى العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس اه أى والكلام فى المحتمل وقد يقال الكلام فيما التخصيص الجنس وما التخصيص العدد نصا أو احتمالا فلا تتجه هذه العلة بدليل ما قاله هو أعنى صاحب الاطول من أن المصدر المنكر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد ولو كان الكلام فى المحتمل فقط لكان اطلاق المصنف المنكر غير مستقيم لدخول ما هو نص فى العدد وما هو نص فى الجنس وعلى اطلاقه اعترض صاحب الاطول بناء على دعوى أن الكلام فى المحتمل فتأمل (قوله رجل جاءنى) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ما جاءنى الا رجل كما بين فى كتب النحو قترى وكتب أيضا قوله رجل جاءنى بقى عليه ما رجل جاءنى ورجل ما جاءنى على نحو ما تقدم فى المعرف تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أى فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر وقد يقصد العدد فيبقى مقابله سم (قوله أعنى الواحد ان كان) أى العدد وكذا فيما بعده وكون الواحد يسمى عددا لا يتأتى الا على اصطلاح أهل هذه الصناعة دون الحساب فانهم لا يطلقون على الواحد عددا (قوله أو الزائد عليه) أى على الاثنين وأفرد الضمير باعتبار أنهما عدد معين وعبارة الشارح تقتضى أن الزائد عليهما عدد معين مع أنه لا نهاية له الا أن يقال انه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعيينه اضافى وجعل سم الضمير راجعا الى العدد المعين كما ضبب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وان اندفع به الاشكال المذكور فتأمل (قوله وأصل النكرة الخ) تفريع على قوله حاصل المعنيين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض فى التفريع للنكرة المثنى والجمع اعتمادا على المقايسة وكتب أيضا قوله فأصل النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر و يحتمل أنه بناء على أنه للمفهوم لكنه أراد هنا ان أصل المفردة أن تستعمل فى الفرد المنتشر وان كانت موضوعة للمفهوم سم وكتب أيضا قوله فأصل النكرة أى المعبر عنها باسم الجنس لانهما مترادفان عند البيانيين (قوله أن تكون لواحد من الجنس) أى ويلاحظ كونه من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله فقد يقصد به الجنس فقط) أى ولا يقصد به الواحد للعلم به كما اذا اعتقد المخاطب برجل جاءنى أنه قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم به كما اذا عرف أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان سم (قوله والذى يشعر الخ) تورك على المصنف فى النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أى نصا أو احتمالا باعتبار تقدم النفى وعدم تقدمه فيكون البناء قد وقد صادق مع تعين بعض الاقسام للتخصيص أعنى صورة تقدم النفى (قوله أى على أن التقديم يفيد التخصيص) اقتصر عليه لانه الذى فيه النزاع سم أى لان التقوى موجود فى جميع صور التقديم وان كان غير ملحوظ فى بعضها (قوله فى شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار الى اثنين منها بقوله ان جاز وقدر والى الثالث بقوله وشرطه أن لا يمنع الخ فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر اذ المدار عنده على تقدم حرف النفى فى تقدم على المسند اليه حرف النفى كان التقديم للتخصيص والتفاصيل ترجع الى ثلاثة ما يكون للتخصيص فقط وما يكون للتقوى فقط وما احتملهما وقد أشار الشارح اليها بقوله ومذهب السكاكى الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الاول والثالث فلعل المراد أنه خالفه فى مجموعها أو فى بعضها أى أن السكاكى قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر فتأمل (قوله مضمرا كان الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبل الا أيضا سم (قوله معرفا أو منكرا) هذا على ما ذكره الشارح فى قوله السابق والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز الخ لا على ما ذكره المصنف لان ظاهر كلامه انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا سم (قوله مثبتا كان الفعل أو منفيا) هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله والا ولا حاجة اليه لانه مفهوم من قوله والا (قوله ومذهب السكاكى الخ) اعلم أن حاصل الصور على المذهبين تسع

المحور رجل جاءنى أى لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعنى الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى أو الزائد عليه ان كان جمعا فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أى عبد القاهر (السكاكى على ذلك) أى على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ أنه ان ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منفيا ومذهب السكاكى أنه ان كان نكرة

لان المسند اليه المقدم اما نكرة واما معرفة مضمر أو مظهر فهذه ثلاثة وكل منها اما بعد حرف نفى أو قبله أو فى الاثبات ولا نفى أصلا ثلاثة فى ثلاثة بتسعة ثم ان عبد القاهر فصلها تفصيلين الاول ما يتعين فيه التخصيص وهو ثلاث صور النكرة والمظهر والمضمر اذا وقع كل بعد حرف النفى الثانى ما يحتمل التخصيص والتقوى وهو ست صور هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفى وهى أيضا اذا وقعت فى الاثبات وأما السكاكى ففصلها ثلاثة تفاصيل ما يتعين فيه التخصيص وهو النكرة اذا لم يمنع منه مانع على ما سيأتى وتحتها ثلاث صور ما اذا وليت حرف النفى وما اذا سبقته وما اذا لم يكن هناك نفى أصلا الثانى ما يتعين فيه التقوى وهو المظهر وتحته أيضا هذه الثلاث صور الثالث ما يحتملهما وهو المضمر وتحته أيضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفقا فيها على ثلاثة أحدها النكرة التى وليت حرف النفى نحو ما رجل قال هذا اتفقا على أن التقديم هنا يفيد التخصيص لا غير الثانية المضمر السابق على حرف النفى نحو أنا ما قلت هذا محتمل للتخصيص والتقوى عندهما الثالثة المضمر فى الاثبات نحو أنا قلت هذا محتمل لهما أيضا عندهما واختلفا فى ستة أحدها وثانيها النكرة السابقة على حرف النفى نحو رجل ما قال هذا والنكرة فى الاثبات نحو رجل قال هذا كل منهما يفيد التخصيص فقط عند السكاكى ويحتمله والتقوى عند عبد القاهر ثالثها ورابعها وخامسها المظهر بصوره الثلاث المتأخر عن حرف النفى والمتقدم عليه والذى فى الاثبات كل منها يفيد التقوى لا غير عند السكاكى والاول منها يفيد التخصيص عند عبد القاهر لا غير نحو ما زيد قال هذا والثانى نحو زيد ما قال هذا والثالث نحو زيد قال هذا محتملان للتخصيص والتقوى عنده سادسها المضمر الذى ولى حرف النفى يفيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ومحتمل لهما عند السكاكى مثاله ما أنا قلت هذا هذا ملخص ما فى هذا المقام فاحفظه (قوله فهو للتخصيص) أى نصا وكتب أيضا قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الآتيين لكل منكر ح ف (قوله فليس الا للتقوى) لعدم جواز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط الذى هو من شروط التخصيص عنده وكتب أيضا قوله فليس الا للتقوى لا يخفى أن ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير فى المظهر المعرف على أنه فاعل معنى فى مقابلة الراجح أعنى الحمل على الابتداء كالمعدوم فاذن حكم بأنه لا يحتمل التخصيص وان كان فى نفسه محتملا فلا ينافى هذا ما فى المفتاح وشرحه من أن زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء كهو عرف عبد الحكيم (قوله فقد يكون للتقوى) نحو أنا عرفت فانه ان اعتبر كون أنا مؤخرا فى الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص دون التقوى وان لم يعتبر ذلك كان مفيدا للتقوى (قوله وقد يكون للتخصيص) أى عند وجود الشرطين (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا على حدة مع أن التقدير يستلزمه لئلا يحمل التقدير على مجرد الفرض وللتفصيل المذكور بقوله والا الخ عبد الحكيم (قوله لا لفظا) أى بل يكون فى اللفظ تأكيدا أو بدلا كما سيظهر (قوله فيكون أنا فاعلا معنى) لانه مرادف للفاعل (قوله أحدهما جواز التقدير) ويعلم السامع أنه قدر بالقرائن سم (قوله أى يقدر الخ) تفسير للتقدير لا الاعتبار (قوله أنه كان فى الاصل مؤخرا) أى على أنه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا لظهوره مما تقدم سم (قوله فلا يفيد الا التقوى الحكم) أى لا التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوى ليستفاد منه التخصيص عبد الحكيم (قوله تقدير التأخير) أى على أنه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم سم (قوله أو لم يجز تقدير التأخير) أى ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وقوله أصلا أى قدر بالفعل جهلا أو لم يقدر (قوله لما سنذكره) من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءنى) من كل مسند اليه اذا أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كما يؤخذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معنى) قد يقال هو فاعل لفظا ومعنى ويجاب بان المراد لا معنى فقط وأجاب الاستاذ بان الفاعل معنى انما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا الا فيما هو فاعل لفظا كهذا سم (قوله

فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلى حرف النفى وغيره والى هذا أشار بقوله (الا أنه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أى المسند اليه (فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو أنا قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعنى أن افادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير والآخر أن يعتبر ذلك أى يقدر أنه كان فى الاصل مؤخرا (والا) أى وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (الا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) فى نحو أنا قمت (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا للتخصيص لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى

استثناءه السكاكى وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكى (المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أى على القول بالابدال من الضمير) يعنى قدّر أن أصل رجل جاء فى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له) اى للتخصيص (سواه) أى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرّف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير فى مثل جاآنى رجلان وجاؤنى رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده أن المرفوع فى قولنا جاءنى رجل بدل

استثناه السكاكى) أى من قوله والافلا يفيد الا تقوّى الحكم فانه يدل على أن ما لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى انما يفيد التقوّى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخريج على الوجه البعيد أعنى البدلية وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فيكون مفيدا للتقوى لا للتخصيص فاخرجه وجعله مفيدا للتخصيص فاندفع اعتراض سم ههنا (قوله وأخرجه الخ) اشارة الى أن الاستثناء بالمعنى اللغوى أى أخرج السكاكى المنكر عن حكم افادة التقوى بان أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بان جعله بدلا من الضمير المستكن وارتكب الوجه المستبعد عبد الحكيم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ويقدّر ذلك سم (قوله بان يكون بدلا من الضمير الخ) وان عاد حينئذ ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان ذلك فى باب البدل سائغ فانه من الابواب المستثناة سم (قوله وهذا معنى قوله الخ) أى المراد بالاستثناء المعنى اللغوى والاخراج عن حكم افادة التقوى بالاخراج عن ضابطه فالمعنى واستثنى السكاكى المنكر عن حكم افادة التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة الى غير ذلك فلا حاجة فيه الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره عبد الحكيم والحاصل أن المراد المنكر الخالى عن مسوّغ للابتداء به هذا هو الذى يجب فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال الفنرى وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر فى الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى أنه قليل جدا فى كلام العرب فلا وجه لحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز وأما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه اه وأراد بما فيه ضرورة المنكر الخالى من المسوّغ (قوله أى على القول الخ) ذكر فى الآية أنه يحتمل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسروا خبرا مقدما وقيل الذين ظلموا فاعل والواو فى وأسروا حرف زائد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروى عن سيبويه سم وقيل الذين ظلموا خبر مبتدا محذوف وقيل منصوب على الذم (قوله لئلا ينتفى التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ أو المراد به الحصر أعنى اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا فى عبد الحكيم لكن الاول أوفق بما سينقله الشارح عن السكاكى أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء أى بالنكرة ويردّ المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على عدم تقدير الجمل من الباب المذكور بحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا أنه مخصص الخ) عبارة المطول واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اه قال عبد الحكيم فيه اشارة الى أن قوله بخلاف المعرف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله لئلا ينتفى التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المعرف فان التخصيص فيه غير منتف أو سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم اه بحروفه (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذ لا شيوع فى المعرف حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أى جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل فى كلامهم سيما الابدال فى المستتر والآية تحتمل وجوها أخر كأن يكون مبتدأ قدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فيلزمه ابراز الضمير الخ) أى يلزم السكاكى أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير واطراده فى مثل جاآنى رجلان وجاؤنى رجال على أن رجلان ورجال بدلان من الضميرين البارزين قياسا على المفرد مع أن الاستعمال الكثير الافصح بخلافه وان ورد الابراز فى مثل ذلك أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة بتحرير مراد السكاكى وحاصله أنه ليس

المراد أن المرفوع فى قولك جاءنى رجل بدل لا فاعل حتى يلزمه وجوب الابراز فى جاآنى رجلان وجاؤنى رجال وجعل رجلان و رجال بدلين بل مراده أنه يقدر فى قولك رجل جاءنى أن الاصل جاءنى رجل على أن رجل بدل لا فاعل ولا يلزم من تقدير ذلك فى رجل جاءنى القول بالبدلية بالفعل فى جاءنى رجل الذى أخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل و وجوب الابراز فى جاآنى رجلان وجاؤنى رجال أيضا فالذى قاله السكاكى انه فى صورة تقديم المنكر يقدر المنكر مؤخرا فى الاصل وانه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففى مثل رجل جاءنى يقدر الاصل جاءنى رجل على أن رجلا بدل لا فاعل وفى رجلان جا آنى جا آنى رجلان كذلك وفى مثل رجال جاؤنى جاؤنى رجال كذلك كل ذلك على سبيل التقدير والاعتبار ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى وكتب أيضا قوله فيلزمه ابراز الضمير انظر هل المراد فيلزمه جواز ابراز الضمير فيرد أنه لا مانع من جوازه فيصح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا ينفى جوازه أو وجوب الابراز فيرد منع هذه الملازمة اذ يكفى بناء التقدير المذكور على أحد الامرين الجائز وهو الابدال فى نحو جاءنى رجل فليتأمل سم ويجاب باختيار الشق الثانى وما ذكره من المنع جواب آخر عن السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لا فاعل) أى بل هو فاعل لان نفى النفى اثبات (قوله يقدر الخ) أى كما يقدر المستحيلات فلا يلزم منه وقوع تأخره على أنه فاعل معنى فقط بدل لفظا ح ف (قوله فليتأمل) انما قال فليتأمل لانه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل نوبى (قوله ثم قال) ثم ههنا وفى جميع ما سيأتى لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك المدارج ولا أن الثانى بعد الاول فى الزمان كما فيما نحن فيه فان قول السكاكى اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أى باب وأسروا النجوى سم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله أن لا يمنع من التخصيص مانع) توطئة لبيان انتفاء التخصيص فى قولهم شر أهر ذا ناب وبيان وجه التوفيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع أمر بين مستغن عن البيان عبد الحكيم وكتب أيضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب فى قيد الحكم مع تسليم أصله أطول (قوله كقولك رجل جاءنى) أى فليس فيه مانع فهو مثال للنفى (قوله شر أهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه عبد الحكيم وقيل مطلق الصوت وعليه فالتقديم للتخصيص (قوله لان المهر لا يكون الا شرا) اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه مطول أى فلا معنى للنفى اذ الشئ انما ينفى عن شئ اذا أمكن ثبوته له والا خلا النفى عن الفائدة فان قلت كون المهر لا يكون الا شرا انما يقتضى عدم الاحتياج الى التخصيص لا أنه ممتنع كما ادعاه المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا أن ما لا يحتاج اليه ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن فان قلت يفهم من كلام السكاكى فى مباحث القصر أن اختصاص الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل يجامعه فكيف منع هنا أن يراد أن المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور قلت لعل ما يفهم من كلام السكاكى محمول على ما اذا لم يكن الاختصاص معلوما لكل عاقل اذ يتوهم حينئذ غفلة المخاطب عنه وهنا الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام السيد وصرح به الفنرى فالمنع هنا ليس مبنيا على مجرد الاختصاص بل على الاختصاص المعلوم (قوله فلنبوه) أى بعده (قوله لانه لا يقصد الخ) لان هذا الكلام انما يقال فى مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر والتحريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شرا لا شرين مما يوجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح قصده من هذا الكلام (قوله واذ قد الخ) متعلق بمحذوف أى لزم طلب وجه له والفاء فى فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها لها بان فى الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة فنرى وذكره عبد الحكيم أيضا (قوله حيث تأولوه) أى فسروه (قوله فالوجه تفظيع الخ) يتجه عليه أنهم جعلوا التخصيص فى قولهم شر أهر ذا ناب مقابلا للتفظيع كما فى العباب والاقليد فلا يجوز حمل التخصيص عليه وأنه حينئذ يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها

لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن فى مثل قولنا رجل جاءنى يقدر الاصل جاءنى رجل على أن رجل بدل لا فاعل ففى مثل رجال جاؤنى يقدر الاصل جاؤنى رجال فليتأمل (ثم قال) السكاكى (وشرطه) أى وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءنى على ما مر) أن معناه رجل جاءنى لا امرأة أو لا رجلان (دون قولهم شر أهر ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الاول) يعنى تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير) لان المهر لا يكون الا شرا (وأما على التقدير (الثانى) يعنى تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر فالوجه) أى وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع شأن الشر بتنكيره)

آخر مصححا لوقوع المبتدا نكرة مع أنهم أفردوه بالذكر من المصححات عبد الحكيم (قوله أى جعل التنكير الخ) تفسير التنكير فى عبارة المصنف بجعل التنكير للتعظيم والتهويل غير ظاهر ولو جعل الجعل المذكور سببا لدلالة التنكير على التفظيع لكان واضحا ولهذا قال فى الاطول تفظيع شأن الشر بتنكيره بجعل التنكير للتعظيم والتهويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم الخ) أى فيصح قولهم ما أهر ذا ناب الا شر أى الا شر عظيم فظيع (قوله اذا الفاعل الخ) رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى (قوله كالتأكيد) فى أنا قت وقوله والبدل فى رجل جاءنى سم (قوله سواء فى امتناع التقديم) أى على العامل (قوله أولى) وجه الاولوية أنه اذا قدم بدون الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل فلا امتناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له جهة واحدة وتكفى هذه الصورة فى الاولوية وان لم تتحقق الاولوية فيما اذا قدم مع الفاعل مؤخرا عنه على الفعل وله أيضا وجه الاولوية أن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا ما دام تابعا بخلاف الفاعل جوز تقديمه بعض الكوفيين وله أيضا قوله أولى وذلك لان الفاعل اذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضمير بخلاف التابع لا يخلفه شئ سم (قوله فتجويز الخ) كان الاولى أن يقول فمنع تقديم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله سواء فى امتناع التقديم الخ لان المدعى استواؤهما فى الامتناع ولو قال سواء فى تجويز الفسخ الخ فتجويز الخ لتناسبا أيضا تأمل ح ف وكتب أيضا قوله فتجويز تقديم الخ أى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية دون اللفظى مع بقائه على الفاعلية تحكم هذا ما يقتضيه التفريع وفيه أن ما مر عن السكاكى لا يستلزم تجويز تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية بل مفاده فسخ المعنوى عن التابعية عند تقديمه حيث جعل رجل فى نحو رجل جاء فى مبتدأ اللهم الا أن يجعل التفريع على محذوف والتقدير وفى جوازه أى التقديم اذا لم يبقيا على حالهما ويكون المعنى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى غير باق على حاله دون اللفظى غير باق على حاله تحكم فتدبر (قوله تحكم) بل ترجيح للمرجوح على ما أفاده الشارح بقوله بل امتناع الخ (قوله وكذا تجويز الفسخ فى التابع) هذا جواب أن يقال الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعية فى التابع فلهذا قدم بخلاف الفاعل لا يفسخ عن الفاعلية فلم يقدم سم وكتب أيضا قوله وكذا تجويز الفسخ فى التابع أى عن التابعية وقوله دون الفاعل أى عن الفاعلية (قوله تحكم) اذ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية فالفرق تحكم عبد الحكيم (قوله مما أجمع عليه النحاة) يجب تقييده بتقديم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة كقوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر

وفى الارتشاف ان بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف وأعجبنى حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلث الرغيف وأعجبنى حسن زيد (قوله الا فى العطف فى ضرورة الشعر) كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

(قوله فنع هذا مكابرة) أى عناد (قوله والقول الخ) كأنه جواب سؤال يرد على قوله تحكم بان يقال فرق بينهما لان تقديم الفاعل يخل بالجملة ويخرجها عن كونها جملة بخلاف تقديم التابع سم (قوله حالة تقديم الخ) أى فى هذه اللحظة التى وقع فيها التحويل فقط (قوله بخلاف الخلو عن التابع) أى فليس محالا (قوله لان هذا) أى الفسخ اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أى فلا يضر فيه لزوم الخلو المذكور لانه انما يضر عند التركيب اللفظى وكتب أيضا قوله لان هذا اعتبار محض أى الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتباريا وأيضا بقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ سيد وكتب أيضا قوله اعتبار محض أى والاعتبارات الوهمية المحضة لا تجرى فى الاحكام العربية المبنية على القواعد الاستقرائية اللفظية

أى جعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يكون من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى) كالتأكيد والبدل (سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى (فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال فى جرد قطيفة أن جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر فنع هذا مكابرة والقول بأن حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ فيلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض

(ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما ارتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكي انما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية وتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم وأما الا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لا نسلم امتناع أن

دون الاعتبارات الوهمية فنقول ان امتناع خلو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة غير لازم انما يلزم عند التقدير الوهمي الذي لا يناسب الاحكام العربية على أنا لا نسلم الخلو عن مع بعض تغيير وقوله والخلو في هذه الحالة أي حالة التقديم (قوله ثم لا نسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كأنه قال فيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لا نسلم الخ فتدبر وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم الخ منع لقول السكاكي لئلا ينتفي التخصيص على ما هو المتبادر قال في الاطول والجواب عنه أنك ان أردت منع انتفاء التخصيص في النكرة مطلقا لولا تقدير التأخير فلم يدع أحد أن المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان أردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت ينتفي تخصيصه لولا تقدير التأخير اه وانظر هل في قول الشارح في نحو رجل جاءني دفع الجواب وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أجيب بأن مراد السكاكي تخصيص مخصوص لا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة أو الواحد أي لا رجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره فان قيل ينافي هذا الجواب ما تقدم من أن الاحتياج الى التخصيص ليس الا لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على تخصيص بوجه ما فالجواب أن المراد أن صحة الابتداء مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد تتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص سم مع بعض حذف وكتب أيضا قوله لولا تقدير التقديم الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم وصحته أن المراد بالتقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم انما هو لغرض التأخير فقد تدبر عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يؤتى فيه بنحو لجواز كذا ولا يجزم فيه بشئ والا صار المانع مدعيا ولزم الغصب يس (قوله لفوات شرط الابتداء) يوجد في بعض النسخ عقب هذا ما نصه ومن العجائب أن السكاكي انما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية وتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم وأما الا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي بدل الخ لا أن السكاكي انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكاكي بدل الخ مع أن السكاكي الخ فتأمل حف والاحسن أن يقرأ وبعضهم بالنصب عطفا على السكاكي ويجعل الذي من العجائب المجموع وقوله وبما وقع الخ محل التمسك قوله أو بدلا مقدما وقوله للشارح العلامة أي الشيرازي وقوله يحتمل أن يكون فاعلا مقدما قد عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهو فلا يعارض قول الشارح العلامة الآتي ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وقوله حتى قال غاية في السهو والسهو في هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ في الثاني دون الاول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يكون غاية في تصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله وأما الا على طريق الخ وقوله وأما التوابع الخ من كلام الشارح العلامة وقوله فافهم اشارة الى التناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا مقدما وثانيا وأما الا على طريق الخ (قوله ثم لا نسلم امتناع أن

يراد المهر شر لا خير) وجهه أن الهرير مطلق الصوت والكلب يصوت تارة للشر وتارة للخير والتحقيق ماذكره السكاكى من أن المهر لا يكون الا شرا قال السيد لان المتبادر من قولهم شر أهر ذاناب كون الشر بالنسبة اليه فالخيرية أيضا بالنسبة اليه وظاهر أن لا يكون الخير مهرا له ولان الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الاول أو الثانى وقد عرفت أن ثم فى أمثال هذه المواضع لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون مقدما فلا يرد أن قوله ويقرب الخ مقدم على بيان التخصيص فى كلام السكاكى وأما ما قيل انه للترتيب فى الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة فى ذلك عبد الحكيم (قوله ويقرب الخ) يعنى أن هو قام فيه تقو من غير شبهة وزيد قائم فيه تقو مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه فى افادة التقوى وانما قال من هو قام مع أن المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص فى التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل التخصيص أيضا فانه لو هم ان زيدا قائم يحتمل التخصيص لان المذكور فى كلامه أى السكاكى قبل قوله ويقرب بيان التقوى فى المضمر المقدم عبد الحكيم (قوله زيد قائم) لا يذهب عليك أن جعل زيد قام مشتملا على التقوى يقتضى أن لا يقال فى مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل أى المتردد كزيد قام ويكذبه مانقله المفتاح عن أبى العباس فى جواب الكندى حين قال انى أجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقائم والمعنى واحد من انه قال بل المعانى مختلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى فى زيد قائم أصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا اه أطول (قوله فى التقوى) انما اقتصر على التقوى ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عنده فى هذا المثال أعنى زيد قائم وهو جواز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط لانه لو أخر تعين كونه مبتدأ عنده من يشترط فى رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا أيضا عند غيره نوبى (قوله فيه يحصل للحكم تقو) أى لتكرر الاسناد (قوله وشبهه) فى قوة التعليل لاحد الامرين اللذين تضمنهما يقرب وهو انحطاطه فى التقوى عن هو قام كما أن قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو أن فيه شيأ من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضى أما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابق لا فى قوة التعليل له (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير للضمير أو لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) وهو شبهه بالخالى عنه فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على هذه النسخة كما هو صريح فى التعليل على النسخة الآتية فى كلام الشارح تأمل (قوله وفى بعض النسخ وشبهه) أى بفتح الشين والباء مصدر مضاف لفاعله لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل ولا يتعدى بالباء (قوله بلفظ الاسم) أى مضبوطا بالقلم بضبط لفظ الاسم فسقط اعتراض يس (قوله يعنى أن قوله الخ) عبارة المطول يعنى أن قوله يقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة فى التقوى والثانى عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثانى (قوله وليس) أى ذلك الشئ الذى فيه من التقوى (قوله فالاول لتضمنه الضمير) أى لاجل تضمنه وقوله والثانى لشبهه أى لاجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة ولا معاملا معاملتها وكتب أيضا قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا جعل هذا فى حيز التعليل بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يأتى فيه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر وانما وجه ذلك أنه حمل على المسند للضمير وقد أوضح كل ذلك فى المطول فانظره سم وقوله وانما وجه ذلك أى الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد وعبارة المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما أسند الى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه فى حكم الافراد اه ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان قال السيد فى حواشى

يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى أن الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه) أى لتضمن قائم (الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقو (وشبهه) أى شبه السكاكى مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالى عنه) أى عن الضمير (من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعنى أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيأ من التقوى وليس مثل التقوى فى نحو زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير (ولهذا) أى ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة

شرح المفتاح الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية فاسم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة اللام فانه يقدر بالفعل فتكون نسبة أصلية أو وقع فى مثل أقائم الزيدان
فانه مع كونه كلاما جملة اه وفيه أن المقرر فى النحو أن صلة أل شبه جملة لا جملة فتدبر من يس (قوله ولا
عومل قائم مع الضمير) أى وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول وكتب أيضا قوله ولا
عومل قائم مع الضمير الخ أى بل أعرب ومقتضاه أن الاعراب لمجموع قائم مع مرفوعه وهو ما درج عليه
صاحب الاطول حيث قال الجملة اذا لم تقع فى محل مفرد لا اعراب لها أصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا
وقعت موقع مفرد فهى معربة محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه أجرى اعرابه على جزئه الاول
لاشتغال جزئه الثانى باعراب له من جهة اسم الفاعل كما أجرى اعراب عبد الله علما على جزئه الاول لاشتغال
الجزء الثانى باعراب اقتضاه الجزء الاول (فان قلت) مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا
اعراب له قلت من المعرب ما هو منزل منزلة الاسم نحو قائمة و بصرى (فان قلت) اسم الفاعل لو لم يكن معربا
باعراب نفسه بل كان معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله لو وجد اسم خال عن مقتضى
البناء مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعى
حصول معنى فيه يقتضى الاعراب لا يقال كيف يحكم بأنه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز أن
يكون مبنيا ويكون الاعراب الذى أجرى على الجزء اعرابا استحقه الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلى
للمبنى على كلمة مقارنة له كما فى لام الموصول وصلته فجوازه على جزء المركب أولى قلت لم تجعل النحاة اسم
الفاعل مع فاعله مبنيا كما يعلم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقبل
ذلك المنع اه مع بعض تصرف (قوله فى البناء) المراد به عدم التغير لا البناء الاصطلاحى المقابل للاعراب
لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب على الراجح وقيل مبنية كما فى يس (قوله ومما يرى) على صيغة
المتكلم المعروف أو الغائب المجهول أطول وكتب أيضا قوله ومما يرى تقديمه كاللازم الخ لا يذهب عليك
أن هذا الحكم لا ينبغى أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجرى فى المجاز أيضا فيرى تقديم المسند
اليه فى أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه اعون على المراد وهو ابراز الحكم على وجه أبلغ اذ
المجاز أبلغ من الحقيقة أطول (قوله كاللازم) أى مثل اللازم فى القياس فانه ليس بلازم فيه بل مثله من
حيث انه لازم فى الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارح الآتى ع ق وقال فى الاطول كاللازم لقوة
مقتضى التقديم فيقدم أبدا الا انه لا يليق أن يترك البليغ ما هو كاللازم وان كان ليس لازما الا ان الاعون على
المراد ليس لازما لا يجوز لعاقل تركه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان فى كلامهم
والقياس يقتضى أن يكون ما هو بمعناهما كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير كذلك عبد الحكيم وقال فى
الاطول فرق بين مثل ومماثل فى الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم
على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفى المماثل يلزم الحكم على المضاف
اليه لا لانه الاولى بل لانهما متساويان فى منشا الحكم لان المماثل هو المشارك المساوى بخلاف المثل
فانه الادنى الملحق اه والمجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما فى
الابهام فتدبر (قوله من غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم كاللازم
كما صرح به فى المطول وكأن وجهه أن وجه التقديم كونه أعون على الاثبات بالطريق الابلغ وهو طريق
الكناية واذا أريد التعريض فلا كناية سم وكتب أيضا قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب أى
غير مراد به التعريض بغير المخاطب فقوله من غير الخ حال من النحو المضاف الى المثالين ولفظ من زائد فى
الاثبات لتضمنه النفى لانه فى قوة لا مع ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربته من غير جرم أى
غير ذى جرم وهذا أظهر مما قالوا برمتهم فى توجيهه أن الغير بمعنى لا أى ضربا ناشئا من عدم جرم وهو كناية
عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغى أن تحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكناية لا تستلزم نفى ارادة

ولا عومل) قائم مع الضمير
(معاملتها) أى معاملة الجملة
(فى البناء) فى مثل رجل قائم
ورجلا قائما ورجل قائم
(ومما يرى تقديمه) أى ومن
المسند اليه الذى يرى تقديمه
على المسند (كاللازم لفظ مثل
وغير) اذا استعملا على سبيل
الكناية (فى نحو مثلك
لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى
أنت لا تبخل وأنت تجود
من غير ارادة تعريض بغير
المخاطب)

(قوله فانه مع كونه كلاما
جملة) صوابه فانه مع كونه
جملة كلام (قوله وفيه ان
المقرر الخ) ظاهره انه متفق
عليه وليس كذلك اذ قيل
بانها جملة حقيقة قوله ليس
باسم الخ) أى لان الذى
يقرب لفظه لا يكون الا
اسما أو فعلا مضارعا (قوله
نحو قائمة الخ) أى فنزل كل
من قائم مع التاء وياء النسب
مع ما قبلها بمنزلة اسم واحد
فأعرب لفظه واسم الفاعل
مع فاعله منزل أيضا منزلة
الاسم الواحد فأعرب لفظه

بأن يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب أوغير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أي التقديم (أعون على المراد بهما) أي بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ والتقديم لافادة التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان

الحقيقة فقوله من غير ارادة الخ تأكيد لقوله بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود لا قيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما وهم كيف وقوله لكونه أعون على المراد بهما يقتضي لزوم التقديم في الكل أطول وقوله حتى لو كان الخ تفريع على المنفي أعني قوله قيد ثان (قوله بان يراد الخ) تصوير للمنفي فالمراد التعريض بالمعنى اللغوي وهو الاشارة الاجمالية وعدم التصريح لانك لم تصرح بالمعرض به بل أبهمته وأجملته لا الاصطلاحي الآتي بيانه حتى يرد أنه غير متحقق هنا لانه اذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر) أي معين (قوله مماثل للمخاطب أوغير مماثل) راجعان لكل من المثل والغير والاربع صور داخلة في قول المتن ارادة تعريض بغير المخاطب وبهذا تبين أن التعريض بغير المخاطب في مثلك لا يبخل لا يتوقف على كون ذلك الغير مماثلا للمخاطب والا لكان الواجب أن يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب أوغيره أي على المثالين والحاصل أنه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب في مثلك لا يبخل ايقاع المثل على غير المماثل وارادة مطلق الغير من المثل وليس كلامه لفا ونشرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثلك وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد أن الغير في غيرك لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له أوغير المخاطب مماثلا أوغيره عبد الحكيم بايضاح (قوله بل المراد نفي البخل عنه الخ) أي في مثلك لا يبخل (قوله على طريق الكناية) لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم وارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي أيضا (قوله لانه اذا نفي الخ) توجيه للكناية وبيان للزوم المحقق لها سم وكتب أيضا ما نصه اذ معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التي أنت عليها لا يبخل وهو من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه هو لا يبخل لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى مماثل) بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أي انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق يشعر بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود في المخاطب فيلزم أنه لا يبخل لانا نقول اذا أريد معين ولم يرد العموم لا يفهم منه عرفا علية الوصف فلا يلزم منه أن يكون المخاطب لا يبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين سم بتصرف (قوله واثبات) معطوف على قوله نفي البخل لا على قوله نفيه عنه أي والمراد في غيرك لا يجود (قوله بنفيه عن غيره) أي عن كل مغاير له بخلاف ما اذا أريد غير معين لا يلزم انحصار الجود في المخاطب لانه يتحقق في شخص آخر غير المخاطب سم (قوله محلا يقوم به) أي وليس الا محلان الغير والمخاطب فاذا انتفى عن الغير تعين أن يوجد في المخاطب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ) ايضاح دعاه اليه بعد العهد بمتعلق اللام وقوله في مثل هذه الصورة لو قال في هاتين الصورتين لكان أظهر (قوله أعون) من الاعانة وبناء أفعل التفضيل من باب أفعل قياسي عند سيبويه وقيل سماعي لا من العون على ما قيل لانه اسم على ما في القاموس لكن وقع في شرح التسهيل المصري نافلا عن بعض الكتب أنه مصدر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أعون قد يرد أنهم لم التزموا هذا الاعون وفي مواضع كثيرة لم يلتزموا الاعون سم وكتب أيضا قوله أعون على المراد بهما الخ فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم من أن المخاطب ان كان منكرا أو مترددا فتقديمهما واجب أو حسن وان كان خاليا فتقديمهما غير جائز وحاصل الدفع أن التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه أعون على ما هو المراد من لفظة غير ومثل من افادة الحكم بالطريق البليغ وليس للرد ومعنى كون التقديم أعون أن لفظة مثل وغير مع التقديم أعون منهما على المراد بهما مع التأخير لا أن التقديم أعون من التأخير اذ لا اعانة في التأخير عبد الحكيم (قوله لان الغرض منهما اثبات الحكم الخ) فهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة وغير نسبة سم مثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول القامة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التي هي أبلغ) أي لانها كدعوى الشيء ببينة (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما قال كاللازم ولم يقل لازما مع انه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى

(قوله فقوله من غير ارادة الخ) لم يذكر في الاطول هذا التفريع عقب وينبغي الخ بل ذكر قبله عبارة طويلة يتفرع عليها ذلك فانظره اه (قوله مع ارادة المخاطب) أي الحكم على المخاطب على سبيل الكناية (قوله من باب أفعل) عبارة عبد الحكيم من باب الافعال وقوله لانه اسم أي اسم مصدر لاعان لانه لم يوجد عان وقال بعض المشايخ اسم لما يستعان به فانظره اه

مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه فى دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسوّر بكل على المسند المقرون بحرف النفى (لانه) أى التقديم (دال على العموم) أى على نفى الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقم) فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من أفراد الانسان (بخلاف مالو أخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول (وذلك) أى كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أما فى صورة التقديم

الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق أن لا يستعمل الا مع التقديم فاشبه ما اقتضت القواعد تقديمه كالمحصور بالا حتى لو استعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما منبوذا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه (قوله مقتضى القياس) وذلك لان المطلوب وهو أنت تبخل أو أنت تجود حاصل بالكناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقديم سم (قوله أنه يجوز التأخير) أى الحال والشأن وفى نسخة ان وكتب أيضا ما نصه لحصول المقصود معه (قوله قيل) قائله ابن مالك ومن تبعه سم وحكاه بقيل للبحث فى دليله والا فالحكم مسلم حف وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم الواو من وقد من المحكى وهى اما للعطف على ما قبله فى كلام القائل أو للاستئناف عبد الحكيم وقد للتحقيق وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم لانه دال على العموم تضمن هذا المقول انه قد يقدم لانه لا يدل على العموم كما فى انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احداهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها أطول وهو انما يتأتى اذا قطع النظر عن قول الشارح المسوّر بكل (قوله المسوّر بكل) أى أو ما يجرى مجراها فى افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط أن يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لا يجب تقديمه نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفى لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير بقى شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقم أبو كل انسان كذا فى عبد الحكيم (قوله نحو كل انسان لم يقم) من البين أن كل انسان لم يقم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لا محالة فلا بد لجعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب أن تقوية الحكم تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفيس فلا يظن بالبليغ أطول (قوله بخلاف مالو أخر) أى بخلاف التأخير على أن ما مصدرية ولا نعرف فائدة لكلمة لو بل لا نقدر على تصحيحه وتعيين جواب له وكان الاوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر أنها زائدة (قوله فانه يفيد نفى الحكم) أى رفع الايجاب الكلى لا النفى عن الكل المجموعى بدليل كل وكتب أيضا ما نصه اى المحكوم به أطول (قوله عن جملة الافراد) أى عن الافراد المجملة أى التى لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أبقيت على شمولها للامرين (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافى أن رفع الايجاب الكلى يصدق بالنفى عن كل فرد كما سيأتى (قوله يفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك أداة الحصر بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فاورده بطريق الحصر عبد الحكيم (قوله وشمول النفى) عطف تفسير (قوله والتأخير لا يفيد الخ) هذا كما سيصرح به بناء على الغالب والا فقد يتوجه القيد فى مثله الى النفى فيفيد عموم السلب كما فى والله لا يحب كل مختال فخور كذا فى الفنرى وهو بمعنى قول بعضهم هذا عند الاطلاق والتجرد عن الصارف الى عموم السلب والا كان له كما فى الآية (قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى يحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب أيضا ما نصه أى لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفاد الاول نفى الشمول ومفاد الثانى شمول النفى وكتب أيضا قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس هذا بيان الداعى الى الاستعمال لا اتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد أن اثبات المنقول بعض المعقول بعيد عن القبول أطول (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فان عورض بان استعمال كل فى التأكيد أكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه أقوى لان وضع الكلام على الافادة مطول وقوله قلنا ممنوع أى كثرة استعماله فى التأكيد فانه مشروط بأن يكون مضافا الى الضمير غير مجرد من العوامل اللفظية عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لان الافادة خير من الاعادة أى غالبا فلا يرد أن المخاطب اذا كان منكرا وليس معه ما يزيل انكاره وجب التأكيد والاعادة فليست الافادة خيرا حينئذ (قوله وبيان) خبره محذوف تقديره ظاهر ونحو ذلك وكتب أيضا قوله وبيان لزوم ترجيح التأكيد على

قوله تضمن هذا المقول الخ) مبنى على ما جرى عليه فى الاطول من أن الضمير عائد الى المسند اليه من حيث هو وأن قد ليست للتحقيق فلها مقابل لا على ما جرى عليه الشارح من عود الضمير على المسند اليه المسوّر بكل فتكون قد للتحقيق فلا مقابل لها فلا يقال قد وقد اه بابجورى

التأسيس أى ان لم يفسد تقديم كل فى هذا التركيب عموم السلب وتأخيرها سلب العموم (قوله فلان قولنا انسان لم يقم) أى فى المثال الاول قبل دخول كل (قوله لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفظى للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر فى وضعه لكنه جار فى لم يقم انسان أيضا مع أنها سالبة على ما سيجىء والتحقيق أن الحكم ان كان بسلب الربط فهى سالبة وان كان بربط السلب فهى معدولة فالمحكوم به فى انسان لم يقم نسبة سلب القيام الى الفاعل فهى معدولة وفى لم يقم انسان سلب نسبة القيام عن انسان فهى سالبة انظر عبد الحكيم والفرق المعنوى بين السالبة والمعدولة أن الاولى لا تقتضى وجود الموضوع والثانية تقتضى وجوده لانها موجبة (قوله وقع جزأ من المحمول) اذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذى هو لم لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرابطة فاندفع ما يقال لا يتعين أن تكون معدولة المحمول تأمل (قوله مع أن الحكم) من جملة التعليل وأتى به لئلا ترد القضية الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع أنها لا تسمى مهملة لان الحكم فيها على الطبيعة لا على ماصدق عليه الانسان (قوله واذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة (قوله يكون معناه) أى اللازمى لا المطابقى يؤيد هذا قوله نفى القيام اذ لو كان المراد المعنى المطابقى لقال ثبوت انتفاء القيام ليوافق ما قدمه ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد دون أن يقول عن الماصدق اذ المعنى المطابقى لانسان لم يقم ثبوت انتفاء القيام عن الماصدق بقطع النظر عن كونه جملة الافراد ويؤيده أيضا دخول الشارح بقوله واذا كان انسان لم يقم الخ على قول المصنف لان الموجبة الخ (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها (قوله لان الموجبة المهملة) أى التى هى قولنا انسان لم يقم وكتب أيضا قوله لان الموجبة المهملة هى ما لم تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول هى ما جعل النفى جزأ من محمولها وقوله فى قوة السالبة الجزئية هى التى ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن البعض وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة فالسالبة الجزئية مطلقا لا تقتضى أى صراحة السلب عن الجملة بل ما كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلى فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة ولم يقل المقتضية نفى الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فانها مطلقا صريحة فى نفى الحكم عن كل فرد فلذا يصفها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق فى هذا المقام فقال فى بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد أو عن البعض فقط ويلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام فى مفهوم القضية دون مناط صدقها لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل عن أن قولنا لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق فى حقها أن صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع أنها مقتضية للنفى عن الجملة كاقتضاء السالبة الكلية النفى عن كل فرد أطول وقوله ثم بنى عليه استعمال الاستلزام الخ أى نكتة استعمال المصنف الاستلزام فى قوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة واستعمال الاقتضاء فى قوله بعد المقتضية للنفى عن كل فرد وسيأتى عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع لما يقال ان السالبة تصدق بنفى الموضوع فهى أعم وحاصل الدفع أن محل كونها فى قوة السالبة عند وجوده وموضوع السالبة أما عند عدمه فليست فى قوتها بل أعم وكتب أيضا قوله عند وجود الموضوع أى فى الخارج (قوله يعنى أنهما متلازمان فى الصدق) بيان للواقع والا ففى ثبوت المدعى يكفى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة فقط عبد الحكيم (قوله بنفى القيام) أى بانتفائه على أن يكون مصدرا من المبنى للمفعول أو تقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفى والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به فترى أى على هذا الوجه الثانى أما على الوجه الاول فمدخول الباء محكوم به وكتب أيضا قوله بنفى القيام أى بثبوت نفى القيام الخ على ما سبق (قوله وأيا ما كان يصدق الخ) الا أنه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير

فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة أما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان بنفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزأ من المحمول وأما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها على ماصدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها وأيا ما كان يصدق نفى القيام عن البعض

(قوله ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد) مبنى على أن جملة الافراد هى مجموع الافراد كلها وقد سبق له أما جملة الافراد هى الافراد المجملة الصادقة بالكل والبعض فهى كالماصدق اه

وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع امابنفي الحكم عن كل فرد واما بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وأياما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد وأما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها (والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو لا شئ من الانسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله (لورود موضوعها) أي موضوع المهملة (في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل في هذا المقام لا يفيد الا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح (وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في الصورة (الثانية) يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (انما أفاده الاسناد الى ما أضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها)

الثاني يكون بالمطابقة نو بى (قوله يصدق نفي القيام الخ) أي الذي هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكلما صدق الخ) بين أن التلازم من الجانبين فبين أولا أن المهملة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس (قوله فهي في قوة الخ) تفريع على الدليل بتقيه (قوله نفي الحكم عن الجملة) بمعنى رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع فلا يرد أنه قد تصدق السالبة مع كذب كل أهل البلد لا تحمل الصخرة لان رفعها ليس رفع الايجاب الكلي لان الايجاب الكلي الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم في كل أهل البلد تحمل الصخرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون رفعه رفع الايجاب الكلي سم أي فلا تستلزم السالبة الجزئية نفي الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمة نفي الحكم الخ (قوله واذا كان انسان لم يقم معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (قوله معناه نفي القيام الخ) أي اللازم لا المطابقي اذ هو اثبات عدم القيام نو بى ويلزمه نفي القيام (قوله المقتضية) انما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فأشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد مطول أي فالاقتضاء يشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها في سياق النفي الخ) أي وما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية انما هو في غير ما موضوعها في سياق النفي وهي نكرة غير مصدرة بلفظ كل (قوله حال كونه نكرة الخ) أشار بذلك الى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا لسلب العموم حف (قوله وذلك) أي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل للتأسيس ثابت لان الخ (قوله الا أحد هذين المعنيين) أي نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد (قوله لسلب العموم) أي باعتبار لازم معناه والا فمعناه الصريح ثبوت اللاقيام لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله والتأخير) أي بدون كل (قوله وفيه نظر) لم يمنع المصنف شيأ من هذا الحكم بل انما نازع في صحة دليله كما يدل عليه كلامه في الايضاح سم (قوله يعني الموجبة المهملة) انما قال يعني لان الصورة الاولى في كلامه محتملة لها مع كل أو بدونها والمراد الثاني فلذا قال يعني وكذا يقال فيما بعد (قوله الى ما أضيف اليه كل) أي في التركيب الآخر المأتي فيه بكل (قوله بالاسناد اليها) هذا بحسب الظاهر لا يناسب قواعد المنطقيين لان المسند اليه عندهم دائما هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فانما هي سور لبيان كمية افراد الموضوع نعم هذا يوافق قواعد النحويين وأقره ع س سم وعبارة عبد الحكيم قيل فيما ذكره المصنف بحث لان المسند اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لبيان كمية الافراد للمسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه فالنفي عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد الى ما أضيفت اليه وأيضا ما ذكره لا يجري لو وضع لام الاستغراق في موضع كل لان المفيد في الصورتين الاسناد الى أمر واحد فاللام لتأكيد ما يفيده الاسناد وتقريره أقول ما ذكر من أن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مسند اليه في المعنى فسلم لكن مراد المصنف أن كل مسند اليه في اللفظ وان أراد أنه مسند اليه في اللفظ فهو خلاف الواقع

أى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) اى على تقدير أن يكون الاسناد الى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيسا لاتأكيدا) لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لاشئ آخر حتى يكون كل تأكيداله وحاصل هذا الكلام أنا لانسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولايخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحى أما لو أريد بذلك أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان الصورة الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفى عن كل فرد فقد أفادت النفى عن الجملة فاذا حملت) كل (على الثانى) أى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لاعن كل فرد (لايكون) كل (تأسيسا) بل تأكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلا بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر وما يقال ان دلالة لم يقم انسان على النفى عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم التبيين على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لامهملة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لابد له من مبين

لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لاما أضيف اليه كل ولذا يقال كل الرجال جاءنى دون جاؤنى وأن ما ذكره لايجرى فى المعرف المستغرق فغير مضر اذ هو مانع يكفيه عدم جريان الدليل أعنى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس فى صورة أعنى المسند اليه المسور بكل على أن المعلل وجهه فى ذلك اه وقوله دون جاؤنى ممنوع بل هذا أفصح من جاءنى وقوله اذ هو أى المصنف (قوله أى الى كل) وتأنيث الضمير لان المراد اللفظة (قوله ما يفيده لفظ آخر) أى فى تركيب واحد واسناد واحد وما هنا ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى حينئذ) أى حين حول الاسناد الى لفظ كل (قوله لانسلم أنه لو حمل الكلام الخ) أى لانه ليس هنا لفظان فى تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلا تأكيد أصلا حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولايخفى أن هذا) أى عدم تسليم كون كل للتأكيد لو حمل الكلام بعدها على المعنى الذى كان حاصلا قبلها أو اسم الاشارة راجع الى تنظير المتن فى كلام صاحب القيل بهذا المنع الذى أشار اليه المتن بقوله لان النفى الخ (قوله كان حاصلا بدونه) أى ولو فى تركيب آخر (قوله فاندفاع المنع) أى الذى هو حاصل كلام المصنف سم أى حاصل تنظيره أو أن مراد الشارح بالمنع تنظير المصنف (قوله وحينئذ يتوجه) أى حين أريد المعنى الثانى للتأكيد وكتب أيضا قوله وحينئذ يتوجه أى على الصورة الثانية يعنى لما كان يمكن أن يراد بالتأكيد هذا الثانى فيندفع المنع الاول أشار الى منع آخر على تقدير أن يراد به هذا الثانى بدليل حمل المصنف فيه أى فى هذا المنع الثانى المشار اليه بقوله ولان الثانية الخ كلا على التأكيد ولا يكون كذلك الا اذا أردنا بالتأكيد المعنى الثانى الغير الاصطلاحى والحاصل أن المصنف أورد منوعا ثلاثة أولها مشترك بين الصورتين ومابعده مختص بالثانية والشارح دفع المنع الاول المشترك واعترف بتوجه ما بعده (قوله ولان الثانية اذا أفادت الخ) أجاب الشارح بأن افادة النفى فى الجملة فى ضمن افادة النفى عن كل فرد خلاف افادته على الوجه المحتمل لان يكون فى ضمن النفى عن كل فرد وفى ضمن النفى عن بعض مع الثبوت لبعض وكل تفيد الثانى والمفاد قبل كل هو الاول فيكون تأسيسا (قوله فقد أفادت النفى) الصادق بالنفى عن كل فرد والنفى عن بعض الافراد يس وكتب أيضا وجه الملازمة أن الخاص يتضمن العام (قوله فاذا حملت) أى بعد دخول كل سم (قوله لان هذا المعنى) أى نفى القيام عن الجملة لاعن كل فرد سم (قوله كان حاصلا بدونه) أى دون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى كما ادعاه صاحب القيل السابق وقوله اذ لا تأسيس أصلا أى لان لفظ كل للتأكيد على كل حال (قوله ترجيح أحد التأكيدين) أى تأكيد النفى عن كل فرد والنفى عن الجملة اذ كل من النفى عن كل فرد والنفى عن الجملة كان مفادا قبل دخول كل فبعد دخولها تكون للتأكيد سم وكتب أيضا قوله ترجيح أحد التأكيدين وهو تأكيد النفى عن كل فرد وقوله على الآخر وهو تأكيد النفى عن الجملة (قوله وما يقال الخ) وارد على قوله فيما تقدم لايكون كل تأسيسا بل تأكيدا وهو من طرف صاحب القيل السابق الذى هو ابن مالك ومن تبعه (قوله بطريق الالتزام) لان مدلوله المطابقى السلب الكلى وهو مستلزم رفع الايجاب الكلى عبد الحكيم (قوله فلا يكون تأكيدا) أى للنفى عن الجملة لعدم اتحاد الدلالتين (قوله لم يكن الخ) أى وقد جعل فيما سبق تأكيدا فهذا الجواب وان نفعه هنا الا أنه لاينفعه فيما تقدم فلم يأت بما يحسم مادة الشبهة فى المطلوب بالكلية يس (قوله لنفى الحكم) أى لثبوت نفى الخ (قوله التزام) اذ مدلوله المطابقى انما هو النفى عن انسان ما ويلزمه النفى عن الجملة سم وقوله عن انسان ما أى بعض مبهم وكون مدلوله المطابقى ما ذكر غير ظاهر بل مدلوله المطابقى ثبوت النفى عن الماصدق ويحتمل أن يكون المراد بالماصدق كل فرد أو بعض الافراد لكن اللازم والمحقق البعض فتأمل حف (قوله ولان النكرة الخ) هذا لايضر صاحب القيل فى مقصوده لانه مناقشة معه فى التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفته اصطلاح القوم (قوله والبيان) أى

التبيين سم (قوله ولا محالة) المناسب فاء التفريع (قوله ههنا شئ) هو هنا وقوع النكرة في سياق
النفي وكتب أيضا قوله ههنا شئ خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعبارة المطول أظهر من
هذه وهي ولا بد لهذا البيان من شئ يبين (قوله سوى هذا) أي الدال على أن الحكم على كلية الافراد
قال في المطول والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شئ ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار بل كل ما دل
على العموم فهو سور الكلية اه وقال شيخنا الملوي في شرح ألفيته وقول بعض المناطقة ان السور هو
اللفظ الدال على ذلك تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ المذكور أو ما يقوم مقامه اه وقال عق
ومتى وجد ما يفيد العموم ولو قرينة حال كان ذلك المفيد سور العموم ولا يختص بلفظ مخصوص اتفاقا
(قوله وقال عبد القاهر) فان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق فما
فائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره صاحب القيل حق وأن الباطل دليله وفي هذا
الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة
بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو الصحيح فالاولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره
صاحب القيل لان تقديم النفي على كل يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل
فرد وبالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما
سيأتي فبينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات
وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت
كل مسندا اليها وكلام الشيخ أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في اعادته هذه الفوائد
الآتية (قوله كلمة كل) لفظ كلمة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه ففي كلامه تغيير اعراب المتن
(قوله بأن أخرت عن أداته) أي لفظا أو رتبة وقد مثل للثاني بقوله كل الدراهم لم آخذ لان كل رتبتها هنا
التأخير وكتب أيضا ما نصه أي بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ) يحتمل أن تكون حجازية
وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثالا لكل المعمولة لاداة النفي بجعلها حجازية وأصلح مثالا لغير المعمولة
لاداة النفي بجعلها تميمية (قوله تشتهي السفن) أي أصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أي فلا يحسن
عطفه باو مطول فاندفع ما يقال انه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن
عطف الخاص على العام لا يكون باو بل بالواو وكون أو بمعنى الواو تكلف تأمل (قوله وكذا لو عطفتها الخ)
أي ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم
يشبه الفعل معطوف على فعل كما تقرر في النحو ويحتمل ان جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقي
معموله سم وعلى الاحتمال الثاني يكون فيه فساد ثان لان حذف المعطوف وابقاء معموله مخصوص
بالعطف بالواو كما في قول الشاعر * علفتها تبنا وماء باردا * كما ذكره في الخلاصة (قوله اللهم الخ)
وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلة وأخرت سم (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل)
والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفي مطول
هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلة ان كانت كل داخلة في حيز
النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل المنفي واذا خص
التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قوله أو غير ذلك) كأن يكون ظرفا أو مجرورا أو تأكيدا
لاحدهما نحو ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم أو ما سرت كل اليوم أو اليوم كله (قوله أو ما جاء كل القوم)
لم يقل أو ما جاء كلهم تنبيها على أن كل المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيدا أطول ويرد عليه قول الشاعر
قد أصبحت أم الخيار الخ وقول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * فكان الاولى أن يقول لا يكون
فاعلا (قوله لان كلا أصل فيه) أي في التأكيد وان كان الفاعل أصلا في نفسه سم وكتب أيضا ما نصه
قيل ان العبارة مقلوبة والاصل لان التأكيد أصل فيها اذ ليس المراد أن كلا أصل في التأكيد وغيرها

ولا محالة ههنا شئ يدل على أن
الحكم فيها على كلية أفراد
الموضوع ولا نعني بالسور
سوى هذا وحينئذ يندفع
ما قيل سماها مهملة باعتبار
عدم السور (وقال عبد
القاهر ان كانت) كلمة (كل
داخلة في حيز النفي بأن أخرت
عن أداته) سواء كانت
معمولة لاداة النفي أو لا وسواء
كان الخبر فعلا (نحو) قول
الشاعر
(ما كل ما يتمنى المرء يدركه)
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
أو غير فعل نحو قولك ما كل
متمنى المرء حاصلا (أو معمولة
للفعل المنفي) الظاهر أنه
عطف على داخلة وليس
بسديد لان الدخول في حيز
النفي شامل لذلك وكذا لو
عطفتها على أخرت بمعنى أو
جعلت معمولة لان التأخير
عن أداة النفي أيضا شامل
له اللهم الا أن يخصص
التأخير بما اذا لم تدخل
الاداة على فعل عامل في كل
على ما يشعر به المثال
والمعمول أعم من أن يكون
فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا
لاحدهما أو غير ذلك (نحو
ما جاء القوم كلهم) في
تأكيد الفاعل (أو ما جاء كل
القوم) في الفاعل وقدم
التأكيد على الفاعل لان
كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل
الدراهم) في المفعول المتأخر

(أو كل الدراهم لم آخذ) في
المفعول المتقدم وكذا لم
آخذ الدراهم كلها أو
الدراهم كلها لم آخذ ففي
جميع هذه الصور
(توجه النفي الى الشمول)
خاصة) لا الى أصل الفعل
(وأفاد) الكلام (ثبوت
الفعل أو الوصف لبعض) مما
أضيف اليه كل ان كانت كل
في المعنى فاعلا للفعل أو
الوصف المذكور في
الكلام (أو) أفاد
(تعلقه) أي تعلق الفعل
أو الوصف (به) أي ببعض
ما أضيف اليه كل ان كانت
كل في المعنى مفعولا للفعل
أو الوصف وذلك بدليل
الخطاب وشهادة الذوق
والاستعمال والحق ان هذا
الحكم أكثري لا كلي بدليل
قوله تعالى والله لا يحب كل
مختال فخور والله لا يحب
كل كفار أثيم ولا تطع كل
حلاف مهين (والا) أي وان
لم تكن داخلة في حيز النفي
بأن قدمت على النفي لفظا
ولم تقع معمولة للفعل المنفي
(عم) النفي (كل فرد) مما
أضيف اليه كل وأفاد نفي
أصل الفعل عن كل فرد
(كقول النبي صلى الله عليه
وسلم لما قال له ذو اليدين)
اسم واحد من الصحابة رضي
الله عنهم (أقصرت

كأجمعين فرع عنها بل المراد أن التأكيد هو الاصل في كل وغيره كالفاعلية ليس أصلا فيها ولك أن تقول
المعنى أن كلا أصل في التأكيد دون الفاعلية فلا قلب (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) قال في المطول جعل
الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو اه وهذا بناء على
ما نقل الرضي عن سيبويه أنه حكى عمرا لن يضرب زيد فأجاز تقديم معمول معمولها ومنعه الاخفش يس قال
الفنري الوجه الذي ذكره انما ينهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما أخذت في الامثلة لا لعدم ايراد
مثل ما كل الدراهم لان المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني والفرق أن ما النافية لها الصدارة لمشابهتها
حرف الاستفهام في الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء
منه فجوز تقديم ما في حيزهما عليهما لجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه وأما لا فانها وان كانت كما
في الدخول على القبيلين الا أنها حرف كثر تصرفهم فيها فكانها يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا
ذنب وعزمت عليك أن لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها اه ملخصا (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار
الى أن المصنف ترك مثال التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق كما في المطول (قوله توجه النفي الخ)
جواب ان فقول الشارح ففي جميع الخ حل معنى (قوله ثبوت الفعل) أي ثبوت مدلوله وكذا قوله أو
الوصف ففي كلام الشارح توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما قيل ان أراد بالفعل المصطلح عليه فلا
ثبوت له الا على التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد الحكيم وكتب أيضا قوله ثبوت
الفعل أو الوصف كان الاولى أن يقول ثبوت الحكم لاجل أن يشمل الاسم الجامد كما في ما كل سوداء
تمرة وما كل بيضاء شحمة قال في الاطول ولا يشمل نحو ما كل القوم كاتبا أبوه أو يكتب أبوه فانه ليس فيه
ثبوت الفعل أو الوصف لبعض بل لمتعلق بعض اه وقد يدفع عدم شموله هذا بجعل البعض في كلام
المصنف شاملا لبعض مدخول كل وبعض من يتعلق به (قوله في المعنى) أي فقط أو واللفظ وكتب
أيضا قوله في المعنى قيد به ليشمل ما اذا كانت كل فاعلا وتأكيدا للفاعل سم أو مبتدأ أو واسما للناسخ
(قوله أو تعلقه به) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو التعلق على نسبته للمفعول
اصطلاح شائع عق (قوله بدليل الخطاب) أي مفهوم المخالفة مثلا ما جاء القوم كلهم نفي لمجيء الكل
فيفهم منه ثبوت مجيء البعض تأمل سم (قوله والحق أن هذا الحكم) أي قوله توجه النفي الى
الشمول وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وكتب أيضا قوله والحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي
قد يقال بل هو كلي ولا دلالة فيما ذكره لجواز أن يعتبر فيه دخول كل بعد النفي لا قبله فيكون قيدا في
النفي دون المنفي فيكون من شمول النفي لان القيد اذا اعتبر بعد النفي كان قيدا فيه لا في المنفي فيكون
النفي نفيا مقيدا لا نفي مقيد اه سم وفيه تأمل وقال الحفيد قوله والحق أن هذا الخ يمكن أن يقال
كلام الشيخ مبني على الوضع وافادة تلك الامثلة لشمول النفي بواسطة القرائن اه وقوله مبني على
الوضع أي باعتبار الوضع وقطع النظر عن القرائن (قوله والله لا يحب كل مختال) أي متكبر معجب وقوله
فخور أي كثير الفخر على الناس بغير حق وقوله والله لا يحب كل كفار أي جاحد بتحريم الربا فنري وقوله
أثيم أي كثير الاثم وقوله ولا تطع كل حلاف أي كثير الحلف في الحق والباطل وقوله مهين أي قليل في
الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لاجل كذبه اه فنري وكتب أيضا قوله ولا تطع كل حلاف مهين أورد
هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه اشارة الى أن النهي كالنفي في الحكم السابق
(قوله بأن قدمت الخ) اشارة الى أن النفي المستفاد من لفظة الا يتوجه الى القيد أعني الدخول في حيز النفي
فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم كل عليه فلا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفائه
في الكلام أصلا فلا يصح حينئذ قوله عم النفي على اطلاقه فنري (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل
الدراهم لم آخذ فانها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي ولو زاد ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن
قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم واحد) أي لقبه وأما اسمه فقيل الخرباق وقيل العرباض (قوله أقصرت

(الصلاة) اما الظهر واما العصر على مارواه البخاري ومسلم كذا في الطيبي والقول بأنها احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلاتى العشى والمراد صلاة فى وقت العشى وهو من الزوال الى الغروب اه عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم أن الصلاة مفعول أقصرت كأكرمت بدليل أم نسيت سم أو كأضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت بالبناء للفاعل وروى أيضا بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فان قيل لا يجوز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الامر لانه يلزم عليه الكذب فان بعضه قد كان فى نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان أريد فى ظنى لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه كان فى نفس الامر فكيف قال ذو اليدين ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الامر بحسب ظنى فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الامر ع س سم واعتقاد خلاف الواقع بارادته تعالى للتشريع ليس نقصا قاله ع ق * (فائدة) * ذكر العارف ابن أبى جمرة فى شرح مختصره أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسه الا أربع مرات سلم من اثنتين وقام من ثانية وقام الى خامسة وأسقط آية من سورة اه وقوله وقام من ثانية أى بلا تشهد أول وكتب أيضا قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا فى الكرمانى فكلام الناسى ليس بصادق ولا كاذب راجع عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه سالبة كلية (قوله هذا قول النبى الخ) هذا ايضاح فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم مما من قوله كقول النبى الخ (قوله أو بنفيهما جميعا) أى وليس فى الجواب تعيين أحد الامرين فيلزم أنه أراد نفى كل منهما سم وكتب أيضا قوله أو بنفيهما جميعا لم يقل أو باثباتهما جميعا مع أن الظاهر ان جواب أم قد يكون باثبات الامرين جميعا لان هذا غير متأت فى الحديث بخلاف اثبات أحدهما ونفيهما جميعا (قوله تخطئة للمستفهم) أى فى اعتقاد ثبوت أحدهما سم (قوله لا ينفى الجمع بينهما) أى ولم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما سم (قوله لانه عارف) أى المستفهم (قوله بعض ذلك قد كان) موجبة جزئية (قوله برفع كله) اعترض على الرفع بأن المذكور فى مغنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع بأن ما نقله الشارح فى مطوله عن سيبويه من قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور وأفاده الفنرى (قوله شيأ مما تدعيه على من الذنوب) أشار الى أن المراد من الذنب فى قوله تدعى على ذنبا الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا قاله السيرافى فنرى وعبارة عبد الحكيم اشارة الى أن النكرة أعنى ذنبا للعموم وان كانت فى الاثبات اه (قوله ولافادة الخ) فيه بحث فلا نسلم أن العدول عن النصب لذلك لجواز أن يكون لفظ كل المضاف الى الضمير لا يقع مفعولا فانه لا يجوز رأيت كلهم ولا رأيت كلكم وانما يقع تأكيدا أو مبتدأ ع س صرح بذلك فى المطول ونقله عن ابن الحاجب وأطال فى هذا المحل فراجعه فانه مهم سم وفى يس عن المغنى أنها تقع مفعولا قليلا فراجعه (قوله وأما تأخيره) أى عن المسند (قوله فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعنى أن تأخيره ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه أطول وكتب أيضا ما نصه ككونه عاملا أوله صدر الكلام (قوله هذا كله) لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الاشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على أنه جعل الاحوال المتقدمة بنهاية الايضاح كالمحسوس وبحسن البيان ولطف المزج واحدا أطول ببعض تقديم وتأخير (قوله أى الذى ذكر) أشار الى أن افراد اسم الاشارة مع أن المشار اليه متعدد لتأوله بالمذكور (قوله كله مقتضى الظاهر) مبنى على التغليب والا فترك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر فى مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر فنرى وتقدم عن عبد الحكيم ما يخالفه وكتب أيضا قوله كله نبه بايراد كله تأكيدا أو مبتدأ على أن المشار اليه متعدد أطول وكتب أيضا ما نصه تقدم أن مقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فان كل مقتضى ظاهر

الصلاة) بالرفع فاعل قصرت (أم نسيت يا رسول الله) عليه الصلاة والسلام (كل ذلك لم يكن) هذا قول النبى عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفى وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم اما بتعيين أحد الامرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفى الجمع بينهما لانه عارف بأن الكائن أحدهما والثانى ما روى أنه لما قال النبى صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض انما ينافى النفى عن كل فرد لا النفى عن المجموع (وعليه) أى على عموم النفى عن كل فرد (قوله) أى قول النجم

(قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع)

برفع كله على معنى لم أصنع شيأ مما تدعيه على من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه أى لم أصنعه (وأما تأخيره) أى تأخير المسند اليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجىء بيانه (هذا) أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا) زيد (مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (فى أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة

(قوله مبهم باعتبار الوجود) أى باعتبار التحقق فى الخارج فشخصه مبهم كما أن جنسه مبهم ولذا احتاج لتمييز يبين جنسه ومخصوص يبين شخصه (قوله أعنى من غير تعيين خصلة) أشار به الى أن المراد بالعموم الاطلاق لان العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وهو غير موجود هنا انما الموجود هنا المطلق وهو مادل على الماهية بلا قيد اه عبد الحكيم بايضاح اه

مقتضى حال ولا عكس لان مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله وقد يخرج الكلام) أتى بكلمة قد مع المضارع اشارة الى قلته بالنسبة الى مقابله وبدأ فيه بوضع المضمر موضع المظهر على خلاف بدء المفتاح بوضع اسم الاشارة موضع المضمر لانه يتوق ماوراءه كذا فى الاطول (قوله لاقتضاء الحال) أى باطن الحال (قوله كقولهم) أى العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظا أو تقديرا وفى كلام المصنف أيضا وضع المضمر موضع المظهر على ما قاله الفنرى وفيه أن ثم قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حد حتى توارت بالحجاب فلا يكون من وضع المضمر موضع المظهر (قوله كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال فقد أشار الى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل أطول (قوله وهذا الضمير الخ) عبارة المطول وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نحو نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام أو الذم العام أعنى من غير تعيين خصلة اه قال السيد هذا يشعر بأن اللام فى الرجل للعهد الذهنى كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام ههنا كاللام فى قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك ورد كونها للجنس بفوات الابهام المقصود فى هذا الباب وبجواز أن تفسره بزيد مثلا و بجواز تثنيته وجمعه وأجيب بأن المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابهام موجود كما فى المعهود وصح تفسيره بمخصوص أيضا وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثنى أولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفى الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير فى نعم رجلا عائد الى الجنس أيضا اه وقال الفنرى جاء بثم لتراخى التفسير وتباعده فى الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العامين فى هذا الباب هو المبالغة فلما أرادوا زيادة المبالغة والتعميم أبهموا الفاعل أولا لتتشوف النفس اليه وترغب فى طلبه اه (قوله عائد الى متعقل الخ) فى كلام غير واحد من النحاة كالدمامينى أنه عائد الى التمييز وعليه يكون التمييز مفسرا للضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون مفسرا له بواسطة تفسيره لمرجعه وكتب أيضا قوله الى متعقل أى الى شئ مطلق متعقل معهود باطلاقه فى الذهن (قوله معهود) اقتصر الشارح على أحد القولين فى الضمير والقول الثانى انه للجنس والقولان مبنيان على القولين فى أل من قولنا نعم الرجل فقيل انها للعهد وقيل انها للجنس (قوله بنكرة) أى لا بمعرفة ليعلم جنس المتعقل أى فقط أى دون شخصه ليحصل الابهام ثم التعيين الحاصل بالمخصوص بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين (قوله أى قول الخ) تفسير لاحد القولين لا للقولين (قوله خبر مبتدا محذوف) لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما اقتدر السؤال عنه بمن هذا فأجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف أى زيد ممدوح ولعل وجهه أن الحذف بآخر الجملة أنسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه فى جواب السؤال عنه مع أنه معارض بأن الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وأيضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده صرح به ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب فنرى (قوله فيحتمل عنده) أى فليس من هذا الباب على القطع و يحتمل أن يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهنى و يكون من هذا الباب والعائد الرابط كونه عبارة عنه فى الخارج يس وتطريس فى قوله و يكون من هذا الباب بأنه على هذا الاحتمال الثانى من وضع المضمر المبهم موضع المضمر المعين لا من وضع المضمر موضع المظهر وفى الاطول ما يوافقه (قوله و يكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى المخصوص فيلزم تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى أو جمعا يس وأورد أيضا على احتمال عود الضمير الى المخصوص أن الضمير حينئذ متعين لا ابهام فيه ففات الابهام ثم التفسير وأنه لم يبق لايراد التمييز فائدة وأجيب بأن الابهام والتفسير يكفى له تأخير المرجع لفظا والتمييز للتأكيد كما فى نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا (قوله نعما ونعموا) عبارة المطول نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون (قوله لكونه من

الافعال

(وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالاضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أي يعقب الضمير أي يجيء على عقبه (في ذهن السامع لانه) أي السامع (اذا لم يفهم منه) أي من الضمير (معنى انتظره) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) أي المظهر الذي وضع موضع المضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) أي تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله * كم عاقل عاقل)

الافعال الجامدة) يرد عليه أن ليس من الافعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه تدبر (قوله وقولهم هو أو هي زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب أن تكون أمرا عظيما يعتنى به ويستحق أن يحتال لتمكينه في نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شئ من النواسخ اه أطول وكتب أيضا ما نصه ولم يحتج الخبر الجملة هنا الى رابط لانه عين المبتدا فهو في حكم المفرد أي الشأن أي الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج اليه في كل جملة تكون عين المبتدا نحو قولي زيد منطلق أي مقولي هذا اللفظ (قوله مكان الشأن أو القصة) يشير الى أن لتذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فنرى وكتب أيضا ما نصه فهو راجع الى الشأن المعقول وهي الى القصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد أطول (قوله غير فضلة) ولا كالفضلة صرح به الرضي بخلاف الفضلة نحو انها بنيت غرفة وما هو كالفضلة نحو انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات فلا يختار التأنيث في ذلك بل يقال انه في المثالين قال الرضي لان الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته للفضلات يس (قوله فقوله هي زيد عالم مجرد قياس) يمكن أن المصنف نبه به على أن مقتضى القياس أن يستوي المذكر والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما عمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا في الاطول لكن هذا لا ينهض عذرا للمصنف بعد قوله وقولهم المقتضي استعمال هي زيد عالم (قوله مجرد قياس) أي قياس مجرد عن الاستعمال والسماع فلا يصح قوله وقولهم الخ المقتضي أن ذلك مسموع وكتب أيضا قوله مجرد قياس أي على قولهم هي هند مليحة بجامع عود الضمير في كل على القصة ولذلك قال الرضي وتأنيثه وان لم تتضمن الجملة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع اه (قوله أي يجيء على عقبه) ان قلت لا حاجة لذكر على فالجواب أنه انما أتى بها تأكيدا للتعقيب والالصاق لانها تشعر بالاستعلاء والتمكن وبيانه أن عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وأن لا فاصل بينهما (قوله أعز من المنساق) وجه الاعزية أن فيه أمرين لذة العلم ودفع ألم الشوق بخلاف المنساق بلا تعب فان فيه الاول فقط ولا يخفى أن اللذة المشتملة على دفع الالم أحلى من اللذة الموجودة بدونه ح ف (قوله ولا يخفى الخ) انما يرد اذا جعل التعليل أعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه وأما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو أو هي زيد عالم فلا وروده له فنرى وكتب أيضا ما نصه يمكن أن يقال مراد المصنف ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل لا يصح في باب الخ أفاده عبد الحكيم (قوله في باب نعم) وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم أفاده في الاطول (قوله لان السامع الخ) لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم أنه لا بد من مجيئه وكأن الانتظار التام انما يتحقق اذا وجد محل ما ينتظر ولم يجئ كما في ضمير الشأن فان حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تقديرا فاذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار التام حينئذ وحاصله أن الانتظار انما يتحقق فيما وجد مرجعه ولم يوجد ع س سم وبقوله من حيث ان النفس الخ يندفع منافاة قوله لعدم تمامه لحكم النحاة بتمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد مرجعه أي محل مرجعه (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أي فلا يستقيم تعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره (قوله لاختصاصه) أي اختصاص مدلوله وكتب أيضا قوله لاختصاصه بحكم بديع أي لكونه مختصا في العبارة بحكم بديع أورد له والاحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع أفاده في الاطول (قوله كم عاقل) كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد في موضع الرفع على الابتداء والجملة أعني أعيت خبر فنرى وكتب أيضا قوله كم عاقل الخ المقابل الحقيقي للعاقل المجنون وللجاهل العالم ففي ايقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز الى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون

فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقل وزنديقا نفسه فأخطأ فى الاول وأصاب فى الثانى أما فى الاول فلان مقتضى العقل أن لا يتوغل فى الامور الالهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلانه زنديق ملحد يس وأخطأ أيضا فى وصف نفسه بالعالم النحرير لانه لو كان عالما نحريرا ما اعترض على الله فى ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وكتب أيضا مانصه وأين هذا من قول بعض العارفين

كم عاقل يسكن بيتا بالكرا * وجاهل له قصور وقرى
لما قرأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زال المرا

وقول بعضهم

كم من أديب فهم قلبه * مستكمل العقل مقل عديم
ومن جهول مكثر ماله * ذلك تقدير العزيز العليم

(قوله هو وصف الخ) أى وليس بتأكيد كما سبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيد ومغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل عبد الحكيم (قوله وأعجزته) تفسير وقوله أو أعيت عليه فأعيت على هذا لازم وعلى الاول متعد والوجه الاول أحسن لان حذف العائد المفعول أهون من حذف العائد المجرور وكذا فى الاطول وقوله وصعبت تفسير (قوله ترك) أى صير فان ترك اذا عدى لاثنين يكون بمعنى صير على ما فى التسهيل أطول (قوله الاوهام) أى العقول أى أهل العقول فسمى المحل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير العالم النحرير زنديقا) فان قلت اذا كان هذا يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يتحير فمن أين يصيره جازما بنفى الصانع قلت جعله الغضب المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا أطول ويجاب أيضا بأن الزندقة لا تتوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله من نحر الامور علما) تمييز محول عن المفعول والاصل نحر علم الامور أى أتقنه وتفسير النحر بالاتقان تفسير مجازى علاقته المشابهة فى ازالة مابه الضرر فان القتل والذبح الذى هو معنى النحر الحقيقى يزيل الدماء والرطوبات التى بالحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاضمار) لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة فى المحسوس سم (قوله فالحكم البديع) اشارة لرد ما قاله بعضهم أن الحكم البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع أنه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا أنه ضد ما كان ينبغى قال فى المطول ولا يخفى ما فيه من التعسف سم (قوله هو الذى أثبت الخ) وهو جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لا على اختصاصه ولا على العناية اذ التهكم بمن لا بصر له مثلا انما يقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية بتمييزه وان كان اسم الاشارة مفيدا له وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع اه عبد الحكيم (قوله أو لا يكون ثمة مشار اليه) أى محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه مطلقا فلا يقال اذا لم يكن ثمة مشار اليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر تأمل من سم بالمعنى والاحسن أن معنى ثمة فى حضرة المتكلم أى لا يكون فى حضرة المتكلم مشار اليه أصلا أى لا محسوس ولا غيره بأن كان المعبر عنه غائبا (قوله أو على كمال فطانته) زاد فى الاطول أو التنبيه على كمال حدة بصره (قوله تعاللت الخ) قبل هذا البيت

قفى قبل وشك البين يا ابنة مالك * ولا تحرمينى نظرة من جمالك

وبعده

فان ساءنى ذكراك لى بمساءة * فقد سرنى أنى خطرت ببالك

قوله قفى أمر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو فى وما بك علة حالية وتريدين قتلى فى

هو وصف عاقل الاول يعنى كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير) المتقن من نحر الامور علما أتقنها (زنديقا) أى كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشئ المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذى أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة (أو التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) أو لا يكون ثمة مشار اليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أى ظهور المسند (وعليه) أى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أى باب المسند اليه (تعاللت) أى أظهرت العلة والمرض

موضع الحال أو الاستئناف أو البدل وقد ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهذا المراد فنرى وقوله والواو في ومابك علة حالية قال في الاطول الجملة حال مؤكدة لانه يفهم من التعالل عدم العلة أو جملة دعائية معترضة اه وقوله أو البدل أي بدل الاشتمال من تعاللت (قوله أشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما أي أحزن ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا أي أحزن أطول (قوله بمعنى نشب) أي العظم (قوله تريدين) الظاهر أردت الا أنه أراد حكاية الحال الماضية أطول (قوله الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس) أي وظهور المعاني كالقتل كماله أن تكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال في ظهورها فكلام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو ادعاء كمال ظهور المسند اليه سم بالمعنى (قوله أي غير اسم الاشارة) فان قيل اسم الاشارة فيه أيضا زيادة التمكين فالجواب نعم الا أنه يختص من بين المظهرات بكونه لكمال العناية بالتميز وبكونه المقصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله أو التهكم عطفا على كمال العناية يقتضي أن التهكم وما بعده من نكات وضع اسم الاشارة موضع المضمر فهلا جعلت زيادة التمكين منها اه (قوله فلزيادة التمكين) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان أي لزيادة هي التمكين أي جعل المسند اليه متمكنا في ذهن السامع ويحتمل أن تكون على أصلها لان المضمر لا يخلو من تمكن معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر أقوى في التمكين وعلى الاول يكون تسمية التمكين زيادة لان المسند اليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا في موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهي ذلك التمكين اه ع ق وفي كلامه اشارة الى أن قول الشارح أي جعل المسند اليه الخ ميل الى الاحتمال الاول ويظهر أن الاحتمال الاول مبني على أن معنى التمكين قوة الحصول في الذهن والثاني على أن معناه الحصول وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكين الاضافة للبيان أي زيادة هي التمكين فيوافق قوله في ضمير الشأن ليتمكن وزيادة الزيادة هنا في اللفظ تفنن اه يس وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكين وذلك اما لان في ذلك الاسم الظاهر تقليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان لحدوث غير متوقع فأثر في النفس تأثيرا بليغا وتمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الاشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتبناه عن سم (قوله نحو قل هو الله أحد الله الصمد) قال في الاطول وعندي أن ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن منه الى الشأن الذي ذكر آنفا ولا يبعد أن يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الخفاء بحيث لا يتضح الا بتكرار البيان الواضح اه وكتب أيضا قوله قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمهم بصمديته بخلاف أحديته اه فنرى (قوله ويقصد في الحوائج) عطف تفسير (قوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفا وأما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق أنه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير أيضا ليكون من باب الاستخدام وأنت خبير بأنه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه اه فنرى (قوله أي بالحكمة المقتضية للانزال) هي اشتماله على صلاح المعاش والمعاد وسماها حقا لانها حق ثابت في الواقع وتقديم الجار والمجرور للحصر قال القاضي ولعله أراد به نفي اعتراض البطلان له أول الامر وآخره عبد الحكيم (قوله وبالحق نزل) لا يخفى أن الظاهر فبالحق نزل لانه لازم الانزال بالحق الا أن يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد السند في شرحه للمفتاح لو فسر الحق أي الثاني بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قلت وحينئذ يكون الواو في موقعه أطول (قوله ادخال الروع وتربية المهابة) اعتبر اجتماعهما وان كان أحدهما يكفي نكتة ملاحظة لكون الباعث على الاظهار قويا (قوله في ضمير السامع) يعني قلبه (قوله هذا كالتأكيد) بيانه أن الروع الخوف والمهابة وان كانت

(كي أشجى) أي أحزن من شجي بالكسر أي صار حزينا الامن شجا بالعظم بمعنى نشب في حلقه (ومابك علة * تريدين قتلي قد ظفرت بذلك) أي بقتلي كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذي موضع المضمر (غيره) أي غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكين أي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع) نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أي الذي يصمد اليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين (ونظيره) أي قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين (من غيره) أي من غير باب المسند اليه (وبالحق) أي بالحكمة المقتضية للانزال (أنزلناه) أي القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل (أو ادخال الروع) عطف على زيادة التمكين (في ضمير السامع وتربية المهابة) هذا كالتأكيد لادخال الروع

(أو تقوية داعي المأمور مثالهما) أي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا) مكان أنا آمرك (وعليه) أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور (من غيره) أي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت (فتوكل على الله) لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعطاف) أي طلب العطف والرحمة (كقوله

الهي عبدك العاصي أتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال (السكاكي هذا) أعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أي بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة

لذلك الخوف لكن المفهوم منها عرفا هي الحالة التي تكون في القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم اه ملخصا من عبد الحكيم وسم ورد ما فهمه السيدان الجرجاني والصفوي في هذه العبارة وفي قوله فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم نظرا لان المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة وكتب أيضا قوله كالتأكيد انما لم يكن تأكيدا لان تربية المهابة أي زيادة الحالة التي تنشأ من الخوف غير ادخال الروع أي الخوف وانما كان كالتأكيد لان زيادة الحالة المذكورة تستلزم ادخال خوف والملزوم يدل على اللازم فكان كالتأكيد بهذا الاعتبار (قوله أو تقوية داعي المأمور) أي ما يكون داعيا لمن أمرته بشئ الى الامتثال والاتيان به مطول فيؤخذ منه ان اضافة داعي الى المأمور من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا أضافه بقوله الى داعي أي تقوية الشئ الذي يدعو المأمور الى الامتثال فذات الخليفة مثلا تقتضي الداعي الى ذلك والتعبير عنه بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور لو خالف تقوي ذلك الداعي وكتب أيضا ما نصه كظن الانتقام عند المخالفة (قوله لتقوية داعي المأمور) قال في الاطول وعليه أي على وضع المظهر موضع المضمر السكتتين قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل علي لان في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع في قلب السامع ما ليس في سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعي الى التوكل ما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح اه ووجه ما صنعه الشارح بانه يدل عليه افراد ضمير عليه والرجوع لآخر المذكورات أقرب مع كون سياق الآية للترغيب والمناسب له تقوية الداعي دون ادخال الروع (قوله فاذا عزمت فتوكل على الله) فالذات العلية تقتضي الداعي والاوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوي ذلك ع س سم وكتب أيضا ما نصه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي مطول (قوله والرحمة) عطف تفسير اه نوبي (قوله الهي عبدك العاصي أتاك الخ) يوجد في بعض النسخ بعده

فان تغفر فأنت لذاك أهل ✱ وان تطردفن يرحم سواكا

وقوله فمن يرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح اه عبد الحكيم (قوله واستحقاق الرحمة) عطف سبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهي بمعنى الاستعطاف المذكور في المتن وانما زاد الشارح التخضع واستحقاق الرحمة ليبين سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله أعني نقل الكلام الخ) فسر السكاكي اسم الاشارة بهذا التفسير فهو اشارة الى ما فهم ضمنا أيضا من ايراد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله ✱ الهي عبدك العاصي أتاكا ✱ مثالا لوضع المظهر موضع المضمر ويفهم ضمنا أيضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص بالمسند اليه والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار فما قيل انه لا فائدة في قوله غير مختص بالمسند اليه لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم صريحا مما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة اه عبد الحكيم وقوله ومن قوله الهي عبدك العاصي أتاكا أي وكذا قول الخلفاء السابق وكتب أيضا قوله أعني الخ هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لا أمكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتي فتدبر سم فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسير ولذا قال أعني ولم يقل يعني (قوله عن الحكاية) أي التكلم وقوله الى الغيبة أي الاسم الظاهر سم (قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد بالنقل عن الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة وهذا وجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكلم الخ اذ لو أريد النقل المقيد بما ذكر لاحتاج الى التقدير وليس النقل عن الحكاية الى الغيبة مختصا بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشئ بنفسه وهو باطل لان نفس الشئ يمتنع أن يوجد في غيره سم وبقي شئ آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح قاصرة عن افادة عدم اختصاص

باقى أقسام النقل بالمسند اليه الا أن يجعل عدم اختصاصه مستفادا من العبارة بطريق المقايسة فتدبر (قوله ولا تخلو العبارة) أى عبارة المتن بقطع النظر عن اصلاح الشارح لان معناه الظاهر أن النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر أعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة بل يوجد عند عدمه وهو باطل نوبى (قوله وسواء كان كل منها الخ) فسر العصام فى أطوله الاطلاق فى كلام المصنف بقوله أى واحدا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فى المسند اليه أو غيره ثم اعترض على الشارح فى قوله وسواء الخ بما لا يظهر كما لا يخفى على من وقف على كلامه مع تأمل وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعانى لانه من جملة مقول السكاكى فهو بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعانى فتدبر (قوله واردا فى الكلام) بأن عبر به سم (قوله من ضرب الثلاثة فى الاثنين) لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين فالثلاثة هى التكلم والخطاب والغيبة والاثنين ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار أى واحد منها منقولا الى غيره منها سم (قوله بحسب ما علم من مذهبه الخ) أى لأنه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا وكتب أيضا قوله بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم سم ويوجد فى بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الامرين ما علم من مذهبه والامثلة تأمل (قوله عند علماء المعانى) انما قال عند علماء المعانى مع أن بيان التسمية فى علم المعانى يغنى عنه لئلا يتوهم أن التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور أطول (قوله التفاتا) ذكر الالتفات فى علم المعانى صحيح لان المقام قد يقتضى كثرة الاصغاء الى الكلام واستحسانه فيتوصل الى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع اه ع ق فعلى هذا يشكل تخصيص تسميته بعلماء المعانى الا أن يقال كونه يسمى عندهم بالالتفات لا ينافى تسميته عند غيرهم بذلك أيضا تأمل وكتب على قوله كان من البديع ما نصه فهو من مباحث العلمين من جهتين مختلفتين وفى يس انه من مباحث البيان أيضا من حيث انه من أفراد خلاف مقتضى الظاهر الذى هو من أفراد الكناية المبحوث عنها فى البيان لان التصريح ايراد لفظ ظاهر الدلالة من غير اعتبار معتبر والكناية بخلافه ومقتضى الظاهر من الاول وخلافه من الثانى (قوله وبالعكس) الواو بمعنى أو (قوله تطاول ليلك) بفتح الكاف وان كان خطابا للنفس بجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق للعقاب ألا ترى أنه وقع لم ترقد بالتذكير وباقى البيت

* ونام الخلى ولم ترقد * انظر عبد الحكيم وضبطها بالفتح ع ق أيضا وصاحب الاطول وخسرو وعبارته قوله خطاب لنفسه أراد بنفسه شخصه وذاته يعنى ان الخطاب ليس على حقيقته اذ لم يرد بالمخاطب من يغايره بل أراد ذاته وقد غر ظاهر اللفظ من ليس له من أسرار التركيب حظ حتى ارتكب الاعتساف فكسر من ليلك الكاف اه وكتب أيضا قوله تطاول ليلك يحتمل أنه تجريد وليس التفاتا وهو ما نقله الفاضل اليمنى عن أبى على وابن جنى وابن الاثير وما قيل من أنه لا منافاة بينهما مردود بأن مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة فى الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما أريد به من ارادة المعنى فى صورة أخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا اه فنرى ملخصا (قوله بفتح الهمزة وضم الميم) فى القاموس أثمد كأحمد موضع وتضم الميم اه (قوله اسم موضع) زاد فى الاطول ويروى بكسرهما (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى الخ قال الفنرى فى حواشيه على المطول اعلم أنه تلخص مما ذكره الشارح أن فى الالتفات أربعة مذاهب ووجه الضبط أن يقال لا يخلو اما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر أم لا الثانى مذهب الزمخشرى والسكاكى ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما أن يشترط أن يكون التعبيران فى كلام واحد أو لا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثانى لا يخلو اما أن يشترط

ولا تخلو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أى سواء كان فى المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الامثلة (ويسمى هذا النقل) عند علماء المعانى (التفاتا) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس (كقوله) أى قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلى (بالاثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع (والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه

أى عن ذلك المعنى (بآخر منها) أى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو و
* نحن اللذون صبحوا الصباحا *
وقوله تعالى واياك نستعين واهدنا وأنعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على أسلوبه ومن زعم ان فى مثل يا أيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أى الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكى لان النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق أن المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب

كون المخاطب فى التعبيرين واحدا أولا الاول مذهب صدر الافاضل والثانى مذهب الجمهور (قوله أى عن ذلك المعنى) صريح فى أنه لابد من اتحاد معنى الطريقين سم (قوله على خلاف ما يقتضيه الظاهر) أى ظاهر الكلام لا المقام ولذلك صرح البيضاوى على وفق اشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات فى قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب فى الموضعين ونكتة العدول عن مقتضاه التعظيم للنبى صلى الله عليه وسلم والتلطف فى مقام العتاب بالعدول عن مواجهة الخطاب اه يس (قوله ولابد من هذا القيد) وانما تركه المصنف لفهمه من المقام لان كلامه فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أنا زيد) فانه عبر أولا عن الذات بطريق التكلم وهو أنا وثانيا بطريق الغيبة وهو زيد لان الاسم المظهر حكمه حكم الغائب وكذا بقية الامثلة سم وكتب أيضا قوله أنا زيد وأنت عمرو فان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لصحة الاخبار بالظاهر عن المضمر مطلقا فلا يكون من الالتفات اه ع ق (قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا) آخره * يوم النخيل غارة ملحاحا * قال ابن مالك فى شرح التسهيل اعراب الذين فى لغة طئ مشهور وهى لغة هذيل أيضا والسر فى أن اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء دائما أنه حالة بنائه شبيه بالحرف وال التعريف على قول ومشابهة لها على القول بأن تعريفه لعهد الصلة فأوثر واعدم ظهور ها خطا فى حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف أو شبهه فيما يشبه الحرف وأظهر وها فى حالة الاعراب لالغاء شبه الحرف ثم الظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تأكيدا من صبحه اذا أتاه صباحا ويجوز أن يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف أى صبحوهم والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة موضع بالشام والغارة اسم مصدر نصب على التعليل أى لاجل الاغارة ونصبه على الحال بمعنى مغيرين يمنعه افراد ملحاحا والملحاح صيغة مبالغة من الالحاح اه ملخصا من الشنرى وغيره (قوله وقوله تعالى) أى ومثل قوله تعالى واياك الخ مما فيه تكرير الطريق الملتفت اليه سم (قوله والباقى جار على أسلوبه) وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت الى الخطاب صار الاسلوب للخطاب اه سم (قوله فقد سها الخ) وذلك لان حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول الا بصلته لانها جزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه بالصلة وأما قوله
* أنا الذى سمتن أمى حيدره * فقبيح شاذ عند النحويين كما قاله المرزوقى على ما فى المطول لكن فى المغنى أن نحو أنت الذى فعلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافى كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافه (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجرى على كل من التحقيق الآتى وعلى خلافه خلافا لمن قال هو مقابل التحقيق الآتى تأمل (قوله والتحقيق الخ) عبارة المطول فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا أعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذى فطركم كما سيجىء فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق اه وكتب أيضا قوله والتحقيق مقابله أن المراد بقوله ترجعون المتكلم نفسه والاصل أرجع فعبر عنه بصيغة خطاب الجماعة وان قوله مالى لا أعبد جار على ظاهره من أن المراد المتكلم نفسه ولا تعريض فيه بالمخاطبين ولما كان الالتفات حاصلا على كلا الوجهين بينه الشارح على

الوجه التحقيق والحاصل أنه لابد من كون المعنى المعبر عنه بالطريقين واحدا كما مر فلابد فى كون الآية من الالتفات من صرف أولها الى آخرها أو العكس والتحقيق الاول وعليه يكون فى ومالى لا أعبد التفات على مذهب السكاكى وكتب أيضا قوله والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون لان القائل حبيب النجار وهو من المؤمنين الا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين ليكون أدخل فى النصح لما أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافى ذلك لان التعريض عند المصنف والشارح اما مجاز أو كناية وههنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فيكون المعبر عنه فى الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه السيد قدس سره أن المعنى التعريضى من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة أو مجاز أو كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملا فى المخاطبين فلا يكون المعبر عنه فى الاسلوبين واحدا اه عبد الحكيم وقوله وهو من المؤمنين أى فالعبادة حاصلة منه بالفعل (قوله فيكون) أى العدول المذكور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات فى الآية أن فى لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربيك يستحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصل لنا) قال فى المطول وقد كثر فى الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم اه ونوقش بقوله تعالى يا أيها النبى اذا طلقتم النساء وأجيب بأنه من تغليب المخاطب على الغائب أى اذا طلقت أنت وأمتك وبأن صاحب الكشاف والقاضى جوزا فى قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهد له الزمخشرى بقول الشاعر * فان شئت حرمت النساء سواكم * وبأن القاضى ذكر فى قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذى خط اللوح اه ملخصا من الفنرى ويرد عليه أيضا قوله تعالى حكاية رب ارجعون (قوله أى ذهب بك) الباء للتعدية أى أذهبك وأتلفك قلب طروب فى طلب الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وان كانت لخطاب النفس على ما مر وفى الاطول جواز التذكير والتأنيث (قوله طروب) الطرب خفة تعترى الانسان لشدة سرور أو حزن اه من سم (قوله ومعنى طروب فى الحسان) فيه اشارة الى تعلق فى الحسان بطروب سم (قوله ونشاطا فى مراودتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا وتفسير مراد وقوله فى مراودتها أى مطالبتها بالوصال تفسير لقوله فى طلب الحسان (قوله وكاد يتصرم) أى بالكلية وفيه اشارة الى بقاء بعض آثاره وان قول الشاعر بعيد الشباب أى بعيد معظمه بقرينة قوله حان مشيب فقول الشارح أى حين ولى الشباب بيان لظاهر المعنى وقوله وكان الخ بيان للمراد وهذا على أن الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب أما على الفصل وجعله واسطة فاصلا بين الشباب والمشيب كما هو مذهب الجمهور فلا احتياج الى التقدير المار بل يحمل الكلام على ظاهره وأن المراد بعيد الشباب وذهابه وتصرمه بالكلية وزمن هذه البعدية هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله حان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر اه ملخصا من الحفيد وغيره (قوله عصر) بدل من بعيد الشباب (قوله الى التكلم) اى فى تكلفنى لان ياء تكلفنى للمتكلم (قوله وليلى مفعوله الثانى) أى بتقدير الباء لقول صاحب القاموس التكليف الامر بما يشق عليك كذا فى الاطول والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبنى الخ (قوله والمعنى يطالبنى الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أى الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروى تكلفنى) والالتفات حاصل عليه أيضا من الخطاب الى التكلم (قوله والمفعول محذوف) وقال العصام الانسب حينئذ أن يكون بين تكلفنى وشط تنازع فى قوله وليها ويكون المعنى تكلفنى ليلى أى حبها المفرط وليها وقد شط وليها وكتب أيضا ما نصه والتكليف على هذا الثانى بمعنى التحميل (قوله أو على أنه خطاب للقلب) والمفعول على هذا أيضا ليلى أى وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى المطالبة أى الطلب وكتب أيضا قوله أو على أنه

فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة انا أعطيناك الكوثر فصل لربك) ومقتضى الظاهر فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أى ذهب (بك قلب فى الحسان طروب) ومعنى طروب فى الحسان أن له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أى حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف الى الجملة الفعلية أعنى قوله (حان) أى قرب (مشيب * يكلفنى ليلى) فيه التفات من الخطاب فى بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى والمعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى وروى تكلفنى بالتاء الفوقانية على أنه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أى شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب

فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أى بعد (وليها) أى قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر ساقه أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه الى بلد ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) ومقتضى الظاهر اياه (ووجهه) أى وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن تطرية) أى تجديدا واحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظا للاصغاء اليه) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقعه بلطائف) غير هذا الوجه العام

خطاب للقلب الخ قيل اعتبار الالتفات فى تكلفنى بالنظر الى طحابك لايجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور لانه من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب فى تكلفنى لم يكن ابتناء الكلام على أسلوب طحابك اذ يكون التقدير حينئذ تكلفك على أن يكون الخطاب فى تكلف للقلب وفى الكاف للنفس وهو ممتنع وأجيب بأن الشرط صحة اجرائه على الاصل فى الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى أصله وان لم يمكن بدونه فافهم اه قرى (قوله فيكون التفاتا آخر) أى غير المقرر أولا فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة أى فى قلب وقوله الى الخطاب أى فى تكلفنى أى أنت ياقلب (قوله وقد شط) حالية وقوله وليها أى أيام وليها (قوله عواد) جمع عادية وهى مايصرفك عن الشئ ويشغلك على مافى القاموس أطول (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم سم (قوله فاعلت) فالاصل عادوت تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله كان الصوارف) تفسير للعوادى والمراد بها العوائق وقوله صارت تعاديه أى ويعاديها فتحققت المفاعلة من الجانبين (قوله وعوائق) تفسير (قوله الى ما كانت عليه قبل) من الحيلولة بيننا (قوله والقياس) الظاهر أن تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف لظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا ع ق (قوله ووجهه أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن تطرية الخ) هذه الفائدة التى ذكرت للالتفات لاتنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيأ مما يصح فى حقه تعالى أيضا لكان أنسب وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية قرى على المطول وقوله يكون السامع فيها حضرة البارى أى كما فى اياك نعبد (قوله أى وجه حسن الالتفات) أشار الى أن ضمير وجهه يرجع الى الالتفات بحذف المضاف (قوله أحسن تطرية) هذه الفائدة فى النقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور فى غاية الظهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى توجد هذه الفائدة فانه اذا سمع خلاف مايترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة فى الاصغاء الى الكلام سم (قوله من طريت الثوب) اذا عملت به عملا صار كأنه جديد فقوله تجديدا بيان للمعنى اللغوى وقوله احداثا بيان للمراد فان احداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا مافى شرحه للمفتاح من كونه من طرأ بالهمز بمعنى الورود فالمعنى ايرادا واحداثا لان بناء التطرية من طرأ مجرد قياس غير مذكور فى الكتب المشهورة من اللغة واللام فى قوله لنشاط لتقوية العمل لان التطرية متعدية بنفسه وفى قوله للاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أى السامع ولك أن تجعلها فى الموضعين بمعنى واحد اما التعليل فيكون مفعول التطرية محذوفا أى تطرية الكلام لاجل نشاط السامع أى تحريك سروره أو للتقوية ويقدر المضاف فى الاصغاء أى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه اه من عبد الحكيم ببعض تصرف وقوله ولم يذكر الخ منه يعلم اندفاع قول النبرى مانصه قد سبق أن التطرئة مهموزة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين اه وعلى ثبوت التطرئة مهموزة يجوز حمل كلام الشارح على التوزيع والاشارة الى جواز همز التطرئة وعدمه والمعنى تجديدا ان كانت ناقصة واحداثا ان كانت مهموزة أفاده سم ويبعده اقتصاره على قوله من طريت الثوب (قوله على الاطلاق) أى فى كل موضع سم (قوله وقد تختص) بصيغة المعلوم والمجهول فانه يجىء لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص اه عبد الحكيم (قوله مواقعه بلطائف) الباء داخلة على المقصور قرى وهو من مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم دوابهم أى قد يكون لكل موقع لطيفة مختصة به سوى الوجه العام اه سم ومنع فى المطول الكلية ويظهر أن قد حينئذ للتحقيق لا للتقليل وقال فى الاطول أى قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف لأنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام كما فسره به الشارح والا لاوجب خلاء أن لايكتفى فى

التفات

التفات بالنكتة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وأى مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التى ذكرها بقوله والا لاوجب الخ ممنوعة فتأمل (قوله كما فى الفاتحة) أى كالالتفات الذى فى الفاتحة أو كاللطيفة التى فى الخ (قوله اذا ذكر) الاولى اذا حمد لان الحمد أقوى فى التحريك من مجرد الذكر اه أطول وقوله الحقيق أخذه من كون لام لله فى الحمد لله للاستحقاق (قوله يعنى مالك يوم الدين) وصح جعله نعتا للمعرفة اما على مذهب الجمهور أن اضافة الوصف الى الظرف معنوية خلافا للرضى واما لان الوصف أريد به الثبوت والذى اضافته لفظية ماهو بمعنى الحدوث اه ع س أقول الوصف هنا بمعنى الاستمرار فى جميع الازمنة على ما حرر فى حواشى الكشاف وله اعتباران فباعتبار دلالته على الماضى اضافته معنوية فيصح جعله وصفا للمعرفة وباعتبار دلالته على الحال والاستقبال اضافته لفظية فيعمل النصب ويصح اتباع معموله على المحل وبهذا يندفع التناقص عن الكشاف فى جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفا على محل الليل فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس اه يس بتصرف وبملاحظة الاعتبار اندفع ما كنت أستشكله وهو أن غاية كون اسم الفاعل بمعنى الثبوت والاستمرار أن يصير صفة مشبهة أو ملحقا بالصفة المشبهة على القولين والصفة المشبهة اضافتها لفظية لكن حدث لى بحث آخر وهو أنه يمكن اجراء اختلاف الاعتبار فى الصفة المشبهة أيضا فيلزم أن تكون اضافتها معنوية باعتبار دلالتها على الماضى ولم أر أحدا ذكره ويمكن دفعه بأن اسم الفاعل يتمحض للماضى فتكون اضافته معنوية لعدم عمله حينئذ فلهذا يحسن اعتبار دلالته على المضى لتكون اضافته معنوية اذا كان للدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا تتمحض للمضى فتكون اضافتها معنوية حتى يحسن اعتبار دلالتها على المضى لتكون اضافتها معنوية لانها تدل على الدوام دائما تدبر (قوله على طريق الاتساع) أى حيث أجرى الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف اليه اسم الفاعل (قوله والمعنى على الظرفية الخ) حاصله أن التوسع فى مجرد حذف فى سم (قوله والمفعول محذوف) أى نسيا منسيا كما فى قولهم فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف المقدر كالملفوظ كأنه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى النسبة الايقاعية انظر عبد الحكيم ومراده بالحقيقة المفعول به الحقيقى الذى هو قولنا جميع الامور وبالمجاز المفعول به المجازى الذى هو يوم الدين لانه فى الحقيقة مفعول فيه لكن شبه بالمفعول به فأوقعت عليه النسبة فقيل مالك يوم الدين مجازا عقليا ولا ايراد وجوابه مبنيان على أن الاضافة مجازية بمعنى اللام فلو جعلناها حقيقية على معنى فى والتوسع انما هو فى مجرد حذف فى لم يرد السؤال أصلا وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفى الفنرى ما يوافق رأى عبد الحكيم وعبارته قوله على طريق الاتساع هو أن يجرى الظرف مجرى المفعول به كقوله

* ويوما شهدناه سليما وعامرا * وفى شرح الكشاف للقطب ليت شعرى لم تجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى فى كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان وهذا ظاهر اه وكتب على قول عبد الحكيم فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الخ ما نصه قال فى الاطول أقول * ياسارق الليلة أهل الدار * مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقى وتوجيهه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز فى البدل كما فى قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به أى اذا لم تجعله نسيا منسيا ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده أى عند التصريح به وجعله ياسارق الليلة أهل الدار مشتملا على ما ذكره انما يتم على اضافة سارق الى الليلة ولعله رواية فى البيت والا فالمعروف فيه نصب الليلة على الظرفية واضافة سارق الى أهل ولهذا استشهد النحاة به على الفصل بين المتضايفين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أى مع الاختصار فلا يرد أنه لو صرح بالامر كله لحصل التعميم سم (قوله فحينئذ) أى حين اذ يفيد الخاتمة انه مالك الخ سم أو حين ازدياد قوة المحرك كما قاله النوبى (قوله والخطاب) عطف ملزوم (قوله والاستعانة) أو رد على التخصيص أن

(كما فى) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤول الامر الى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين (المفيدة انه) أى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله فى يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه فى القوة (الاقبال عليه) أى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة

(قوله ومراده بالحقيقة الخ) لاحاجة لذلك بل مراده الحقيقة العقلية والمجاز العقلى اه

في المهمات) فالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد اذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف المقتضى) أي مقتضى الظاهر (تلقي المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أي تلقي المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء في بغير للتعدية وفي (بحمل كلامه) للسببية أي انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أي مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على أنه) أي ذلك الغير هو

الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجاب الاستاذ بأوجه أحدها انه اضافي أي بالاضافة الى الاصنام ونحوها الثاني أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قوله يا فلان أعني بمنزلة يا الله أعني بواسطة فلان سم وكتب أيضا قوله والاستعانة في المهمات قد ظهر لك أن اياك نستعين ليس من الالتفات في شيء لانه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب في اياك نعبد فلا يلتفت الى ما توهمه سوق بيان النكتة من أن فيه التفاتا تداعت اليه قوة تحرك الاقبال أطول (قوله في المهمات) أو في خصوص العبادة تناسب الجمل وكتب أيضا ما نصه تخصيص المهمات بالذكر للاهتمام والا فغير المهمات كهي (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة) والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره مطول (قوله من حذف مفعول نستعين) أي الثاني (قوله فاللطيفة المختص بها) أشار الى أن ما ذكره المصنف قاصر لان حاصله أن اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذي يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا يفهم نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي أن العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها عند هذا الحكم ولعل مراده بنكتة الخطاب الفائدة المترتبة عليه لا سببه الموجب له لان كلام المصنف يفهمه وقال في الاطول فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على أن القارئ ينبغي أن يأخذ في القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد في قراءته لا يقصد أن القارئ ينبغي له أن يكون كذلك فنعم البيان بيان المتن حيث أسقط ما في المفتاح من أن اللطيفة هي ذلك التنبيه ولم يتنبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا في تقرير كلام المفتاح وقال تتميما لشأنه واللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات الخ اه وأقول فيه أن نزوله على لسان العباد لا يمنع قصد منزله بايراد بعض جمله على أسلوب مخصوص تنبيه العباد على أمر من الامور ونكات القرآن المعتبرة بحال المنزل أكثر من أن تحصى فتدبر (قوله يجب أن تكون قراءته) أي يتأكد عليه ذلك وقوله على وجه أي مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاته وقوله يجد من نفسه أي فيه أو معه فالرابط محذوف (قوله ولما انجر الكلام الخ) أي لما كان كلامه في أحوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر ذلك الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من المسند اليه هذا ما يفيده كلامه وفيه أنه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند اليه فتأمل (قوله أورد عدة أقسام) هي ثلاثة وكتب أيضا قوله عدة أقسام منه اشارة الى أن أقسامه لا تنحصر فان المجاز والكناية أيضا من خلافه عبد الحكيم (قوله تلقي المخاطب) بكسر الطاء وفتحها والكسر أنسب قال السيرامي المخاطب هو المتكلم أولا صار مخاطبا بالكلام الثاني كما أن المتكلم بالكلام الثاني كان مخاطبا بالكلام الاول اه أي فيصح وصف كل منهما بالمخاطب أي المتكلم والمخاطب فقول الشارح أي تلقي المتكلم المخاطب ان جعلنا الطاء مكسورة فالمخاطب مجرور صفة للمتكلم ويكون الشارح ليس قصده بيان الفاعل المحذوف بل ايضاح المخاطب بكونه هو المتكلم وان جعلنا الطاء مفتوحة فالمخاطب منصوب مفعول التلقي والمتكلم فاعله ويكون قصد الشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو ظاهر الصنيع والمعنى على هذا تلقي المتكلم بالكلام الثاني المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول (قوله وفي بحمل كلامه للسببية) أي فلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد (قوله على خلاف مراده) فمراد الحجاج بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أي ذلك الغير) هو خلاف مراده ولو عبر به لكان أوضح لانه العنوان المذكور في المعلل وان لم يشترط في العهد الذكري اتحاد العنوان وانما فعلنا ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه المخاطب كما يتبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على أن الحمل

على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير لالتنبه على أن المنبه على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاولى بالقصد) أقول أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى اما بالنظر الى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما أطول (قوله لاحملنك على الادهم) سبب قول الحجاج له ذلك أن القبعثرى كان جالسا مع جماعة فى بستان عنب وكان الأوان أوان حصرم العنب فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فأخبر الحجاج بذلك فأرسل اليه وهدده على قوله المذكور فقال له انما أردت بقولى المذكور العنب الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك على الادهم فقال له مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال له الحجاج انما أردت الحديد فقال لان يكون حديدا خير من أن يكون بليدا فقال الحجاج لاعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين فقال الحجاج اطرحوه فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى فأعجب منه وعفا عنه وقوله انما أردت العنب الحصرم أى والمراد بتسويد وجهه استواؤه وبقطع عنقه قطعه وبدمه الخمر المتخذ منه وقوله لان يكون حديدا الخ فيه أيضا حمل الحديد فى كلام الحجاج على خلاف مراده لان مراده المعدن المعروف وحمله هو على ضد البليد من الحدة والقبعثرى هذا رأس من رؤس العرب وفصحائهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى عنه وكتب أيضا قوله لاحملنك على الادهم فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال أمر وضعى يقال حمل على الادهم أى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو تشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة بالكناية والحمل تخييل والجامع مطلق التمكن من الفرى (قوله وتلقاه بغير ما يترقب) يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به سم والاظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة وبغيره الكلام الدال على مدح الامير وعلى أن السابق من الامير وعد لا وعيد (قوله بأن حمل الادهم) الباء سببية بدليل ما مر (قوله حتى ذهب البياض) يقتضى أن البياض كان موجودا ثم ذهب ولا مانع من ذلك بأن ينقلب البياض سوادا كما أن السواد ينقلب بياضا فى مثل الشعر أو المراد ذهب فى رأى العين وبادئ الرأى لقلته (قوله وضم اليه الاشهب) وانما ضمه اليه ليبين القبعثرى مراده هو (قوله أى الغلبة) فالمراد بالسلطان السلطنة (قوله أى الكرم) تفسير لبسطة اليد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لا من بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وعبارة الجربى على المطول قوله فى السلطان المراد به الولاية العامة وقوله وبسطة اليد أى سعة اليد أى العطاء اه وهذا يؤيد ما قدمناه من أن قوله والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما فى كتب اللغة أيضا مدابغى (قوله لا أن يصفد) فى المختار أنه من باب ضرب وفيه أيضا الصفد بفتحتين القيد واعلم أن صفد فى الشر وأصفد فى الخير على عكس وعد وأوعد (قوله أو السائل) هذا أخص من الاول أعنى قوله تلقى المخاطب الخ لان فيه سؤالا وأعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ أى ليس فيه اشتراط حمل الكلام الخ والا لم تظهر الاعمية بل تكون النسبة حينئذ التغاير لاعتبار الحمل المذكور فى الاول واعتبار عدمه فى هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب الطلب مرة بعد أخرى فالاولى بغير ما طلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه أوقعه حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى * بقى أنه أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وأجيب بأن السؤال ضربان جدلى وتعليمى والاول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبنى فيه الامر على حال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الاهلة والنفقة من هذا القبيل يس (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فانه بمنزلة خلاف المراد فيما مر لا غير ما يتطلب

(الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (لاحملنك على الادهم) يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا مقول قول القبعثرى فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب أى الذى غلب بياضه على سواده ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير (أى من كان مثل الامير فى السلطان) أى الغلبة (وبسطة اليد) أى الكرم والمال والنعمة (فجدير بأن يصفد) أى يعطى من أصفده (لا أن يصفد) أى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تلقى السائل (بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أى غير ذلك السؤال (تنبيها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الاولى بحاله

أو المهم له كقوله تعالى
يسألونك عن الاهلة قل هى
مواقيت للناس والحج)
سألوا عن سبب اختلاف
القمر فى زيادة النور ونقصانه
فأجيبوا ببيان الغرض
من هذا الاختلاف وهو
أن الاهلة بحسب ذلك
الاختلاف معالم يوقت بها
الناس أمورهم من المزارع
والمتاجر ومحال الديون
والصوم وغير ذلك ومعالم
الحج يعرف بها وقته وذلك
للتنبيه على أن الاولى والاليق
بحالهم أن يسألوا عن ذلك
لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على دقائق علم
الهيئة ولايتعلق لهم به
غرض (وكقوله تعالى
يسئلونك ماذا ينفقون
قل ماأنفقتم من خير
فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل)
سألوا عن بيان ماينفقون
فأجيبوا ببيان المصارف
تنبيها على أن المهم هو السؤال
عنها لان النفقة لايعتد بها
الا أن تقع موقعها

(قوله أو المهم له) قال يس والاولى أو الاهم له ولايخفى سقوطه وفى الاطول مايرده حيث قال والفرق
بين الاولى والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سألوا) فى الكشاف وغيره أن السائل
اثنان معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الانصارى والاثنان أقل مايطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى
فلذا قال سألوا بلفظ الجمع فترى وكتب أيضا قوله سألوا عن سبب الخ حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا
مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود كما بدا مطول وفيه اشكال
لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى ماشأنه وفائدته الا أن يقال ماانما تستعمل فى السؤال عن السبب
الفاعلى لا السبب الغائى ع س سم وقوله لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى فيكون على مقتضى
الظاهر وعبارة عبد الحكيم مايسأل بها عن الجنس فالمسؤل عنه بها ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه لاى
شئ اختلاف تشكلاته النورانية ثم عوده الى ماكان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقته يحتمل أن يكون
غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلته فسبب النزول لا اختصاص له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن
يقدر عن سبب اختلاف الاهلة وأن يقدر عن حكمة الاهلة فاختار صاحب الكشاف والراغب والقاضى
أنه سؤال عن الحكمة كما دل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى
أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لاتستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم اه ويرد
على السكاكى أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لاتستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائلين
السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم
(قوله فأجيبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكمة لفعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار
كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا ع س سم (قوله يوقت بها)
أى يعين بها الناس أمورهم فهو بيان للمواقيت التى باختيارهم والحج اشارة الى المواقيت التى عينها الله
للعبادة الوقتية الا أنه خص الحج بالذكر لكونه أدعى شئ الى الوقت لانه يحتاج اليه أداء وقضاء بخلاف
الصلاة ونحوها عبد الحكيم (قوله وغير ذلك) كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله لانهم ليسوا
الخ) فيه سوء أدب لايخفى لان السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون على ذلك ويدفع بقول الشارح
بسهولة وعبارة عبد الحكيم الصواب أن يعلل بقوله لانه يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبى عليه
الصلاة والسلام انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على أن سبب الاختلاف مابين فى علم الهيئة وهو باطل عند
أهل الشريعة فانه مبنى على أمور لم يثبت شئ منها فى الشرع غاية الامر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه
الحكيم المطلق اه بحروفه (قوله وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون) قال فى عروس الافراح ورد عن
ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجموح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا ننفق من أموالنا
وأين نضعها فنزلت هذه الآية فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه لان السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل
أجيب عن بعض ماسأل عنه اه يس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون فى قوله سألوا تسامح (قوله عن
بيان ماينفقون) يحتمل أن يكون عن بيان مقداره أو جنسه أو كليهما ح ف (قوله لان النفقة الخ) ان
أريد بها صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهما ولايجزئ دفع الصدقة اليهما وان حملا على
من لاتجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وان أريد صدقة النفل أشكل نفى الاعتداد اذ هى
معتد بها مطلقا الا أن يراد نفى كمال الاعتداد سم (قوله الا أن تقع موقعها) أى بخلاف المنفق أى كونه
قليلا أو كثيرا فانه يعتد به مطلقا غاية الامر أنه اذا وقع دون الواجب عليه فى صدقة الفرض لاتبرأ ذمته
مطلقا بل بما دفعه ويبقى الباقى فى ذمته مع اجزاء ماوقع مطلقا ع س سم وكتب أيضا قوله الا أن تقع
موقعها زاد فى المطول وكل مافيه خير فهو صالح للانفاق فذكره هذا أعنى قوله ماأنفقتم من خير على سبيل
التضمن دون القصد اه وبهذا يندفع مايقال ان فى الآية بيان ماينفقون وهو الخير فثبت ماسألوا عنه وزيادة
فأجاب بما ذكر وأيضا ليس فى الآية بيان ماينفق بخصوصه بل بوجه عام فهو ذكر توطئة لما بعده تأمل

(قوله ويرد على السكاكى
الخ) قد يقال معنى كلام
السكاكى أنه على تقدير
وقوع السؤال فالاولى بحالهم
السؤال عن الحكمة والا
فالاولى بحالهم أن لايسألوا
عنها أيضا لظهورها حتى
لاتستحق السؤال ولا الجواب
عنها اه

(قوله ومنه التعبير الخ) أقول فى كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب وأظن بك الفطانة بهذا التحقيق بعد أن صرت فى بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر أطول (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه اشارة الى أن التعبير عن المستقبل بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور من وظيفة المعانى لكن بقى أن هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعارة عبد الحكيم (قوله فصعق) هكذا فى النسخ والصواب ففزع مطول لان لفظ هذه الآية ففزع والآية التى بلفظ فصعق لفظ صدرها ونفخ فى الصور فصعق الخ قال الفنرى وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله) المثلية فى التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضى وبه يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما (قوله وان الدين) أى الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع مكان يقع) لام الابتداء هنا لمجرد التأكيد لا له ولتخليص المضارع للحال على تقدير ليقع وان كانت تفيدهما بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع احدى الآيتين بمثل ومع الاخرى بنحو اشارة الى اختلاف معنى الوصفين فيهما أفاده فى الاطول (قوله وههنا بحث الخ) هذا البحث وجوابه الآتى يأتيان فى الماضى المعبر به عن المستقبل فلا وجه لتخصيصهما باسمى الفاعل والمفعول (قوله فيكون الخ) أى فاذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله والجواب الخ) عبارته فى المطول قلت لا خلاف فى أن اسمى الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر اه وقوله وكذا الماضى عند الاكثرين أى وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز فى الماضى عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وأبو هاشم فنرى وكتب سم لعل المراد بعض الشافعية والا فالذى استقر عليه الحال بين الشافعية أنه مجاز فى الماضى اه قال عبد الحكيم وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعملا فيه كان استعمالا فى غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر والجواب أنهما موضوعان لما وقع فى الحال والماضى لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضى وشتان وأن الشارح نص فى شرح المفتاح على أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله الكناية وجريانه فى بعض أفراد الحقيقة كما مر من عبد الحكيم وفيه جريان على أن معنى قوله وكذا الماضى عند الاكثرين أنه فى الماضى حقيقة عند الاكثرين وهو خلاف ما قاله الفنرى وكتب على قوله والجواب أنهما موضوعان الخ ما نصه الذى ارتضاه الصفوى فى الجواب أن معنى قولهم حقيقة فى الحال أى فى الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز فى الاستقبال أى فى الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لا لان الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن المعتبر فى المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل فى الحال (قوله فيما) أى موصوف (قوله مجازا الخ) أى والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر فحصل الجواب أنه وان جاز استعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذى هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أن يجعل الخ) بأن يثبت لاحد الجزأين

(ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض) بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الدين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه ووارداً على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر

والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة أى أظهرته عليها للشرب (وقبله) أى

القلب (السكاكى مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحة (ورده غيره) أى غير السكاكى (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحة التى أورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أى مفازة (مغبرة) أى متلونة بالغبرة (أرجاؤه) أى أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لونه أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أى لونها) يعنى لون السماء فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كانه صار بحيث يشبه به لون الارض فى ذلك لغبرتها مع أن لارض أصل فيه (والا) أى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله فلما أن جرى سمن عليها * (كما طينت بالفدن) أى القصر (السياعا) أى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول انه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى أن صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن

حكم الجزء الآخر وعكسه لامجرد تبديل المكان كما فى عكس القضية وذلك كما فى المثال فان الناقة والحوض يشتركان فى حكم مطلق العرض الا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس ع س سم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا فى الدار زيد وضرب عمرا زيد لانه لم يثبت لاحد الجزأين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلى وعلم من قوله لامجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقا من العكس المستوى عند أهل المنطق من يس (قوله والآخر مكانه) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لنائب الفاعل (قوله مكان عرضت الخ) لان المعروض عليه ههنا يجب أن يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه مطول قال الفنرى انما قال ههنا اشارة الى أن المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى أعنى مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لامعناه الحقيقى واعلم أن كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى والسكاكى والزمخشرى وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن السكيت أن عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لاقلب فى واحد منهما واختاره أبو حيان اه وفى هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض الى المعروض عليه فحيث أتى بالناقة الى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه اه سيد (قوله أى أظهرته عليها) أى أريتها اياه (قوله مما يورث الكلام ملاحة) لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبه للاصل وذلك يورث الكلام ملاحة ع ق وكتب أيضا قوله مما يورث الكلام ملاحة فيه أنه حينئذ يكون من مسائل البديع ويجاب بانه يكون من فن المعانى ان قصد به المطابقة كما فى ع ق (قوله كقوله ومهمه الخ) انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن بينهما فرقا فلم ذكر أحدهما فى المعانى والآخر فى البيان ثم رأيت ابن جماعة قال فى حواشى التبريزى اعلم أن القلب ذكر فى أماكن خمسة هذا وهو فى المعانى والثانى فى البيان فى بحث التشبيه وهو التشبيه المقلوب والثالث فى البديع فى التجنيس والرابع فى البديع فى غير التجنيس والخامس فى الخاتمة فى بحث السرقة ولك أن تقول أى فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل المحسن الذاتى ومن صميم البلاغة وبعضها من المحسن العرضى ومن توابع البلاغة يس (قوله أى مفازة) اسم للمكان الذى لاماء فيه ولا كلا فتسميته مفازة من باب أسماء الاضداد لان هذا مهلكة لامفازة (قوله والاعتبار اللطيف الخ) عبارة الاطول والاعتبار اللطيف فيه ماشاع فى كل تشبيه مقلوب من المبالغة فى كمال المشبه الى أن استحق جعله مشبها به ويمكن تفسير قوله كأن لون أرضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف أى ارتفع الغبار فيها مترا كما واتصل بالسماء بحيث صار السماء متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كان لون الارض نفس السماء (قوله حتى كأنه صار) أى لون السماء (قوله فى ذلك) أى الغبرة سم (قوله يعتد بها) اشارة الى عدم الاعتداد بالملاحة المذكورة سم (قوله فلما) جوابها

أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجارى وأثبت له شيأ من خواصه وهو الجرى (قوله بالفدن السياعا) الفدن بالتحريك القصر والسياع بفتح السين وكسرها الطين مع التبن وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله أى الطين بالتبن) أى المخلوط بالتبن (قوله يقال طينت السطح والبيت) أى أصلحته وسويته بالطين (قوله لايهامه) أى القلب (قوله قد بلغ من العظم الخ) ولا يقال ان كثرة تطيين القصر لالطف فى الوصف بها لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف فى نفسه لكن فيه لطف بالنسبة الى المقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة فى وصف الناقة بالسمن كما أشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ (قوله بمنزلة الاصل) فيدل

على

على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل سم
(تنبيه) أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء فى الارض يا أيها النبى اذا طلقتم النساء فمن ربكما يا موسى وأوحينا الى موسى وأخيه الآية يا معشر الجن والانس الآية ووجه حسنه ما ذكر فى الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل فى معناه وفى هذا استعماله فى غير معناه وأمثلته فى يس ومنها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر وأمثلته فى يس قال وقد جرت عادة القوم بذكر هذه الاقسام هنا وان كان أكثرها مجازا محله علم البيان لان تداخل العلمين كثير

﴿أحوال المسند﴾

(قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى اما مسند الى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبره ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا وبالمدينة خبره أو حال عبد الحكيم (قوله فانى وقيار بها لغريب) علة لمحذوف مع الجواب والتقدير ومن يك أمسى بالمدينة رحله حسن حاله مع رداءة حالى لانى الخ (قوله اسم فرس أو جمل) فى نسخة أو غلام (قوله ضابى) بضاد معجمة وبعد الالف باء موحدة فياء ساكنة مكسور ماقبلها نوبى وهو صريح فى أنه غير مهموز ومقتضى كلام غيره أنه مهموز قال القرمى على المطول فى الصحاح ضبأت فى الارض ضبأ وضبوأ اذا اختبأت فيها والموضع مضبأ ومثله فى غيره أيضا (قوله فالمسند الى قيار محذوف) أى وغريب خبر ان لا قيار لاقترانه باللام وخبر المبتدا الغير المنسوخ لا يقترن بها (قوله مع ضيق المقام) ان قلت لم يسبق فى المتن فى حذف المسند اليه ذكر لضيق المقام فكيف يمثل المصنف للحذف لما مر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك والسؤال والجواب يجريان فى قوله الآتى مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأتيه (قوله لامتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدا وان الى معمول واحد وهو الخبر وهذا عند البصرية وأما عند الكوفية فالعامل فى خبر ان ما كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم فى العطف المحذور المذكور اه ملخصا من الفنرى وسم وكتب أيضا قوله لامتناع العطف علل عدم الجواز بذلك لا بكونه مفردا والمبتدأ شيآن لانه وصف على فعيل سم أى والوصف على فعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا (قوله وأما اذا قدرنا له) أى لقيار (قوله على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه فى مثله محل ان واسمها فنرى وكتب أيضا على قوله على محل اسم ان ما نصه أى على اسم ان محلا ويكون خبره عطفا على خبر ان لفظا فهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قيار معطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبر ان والعامل فيه ان وهو غير جائز على الصحيح فى مثل هذه الصورة قال السيرامى وقد يقال يجوز أن يكون خبر ان معمولا للابتداء محلا كاسمها فيكون الخبر معطوفا على الخبر محلا اه وكتب سم قوله وقد يقال الخ أراد به الجواب عن لزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه نظر لان اسم ان باعتبار محله معمول للابتداء وخبره باعتبار محله معمول له أعنى لنفس المبتدا على الصحيح لا للابتداء أيضا كالمبتدا فالمبتدا وخبره معمولان لعاملين مختلفين بناء على المذهب الصحيح وما ذكره مبنى على قول مرجوح عندهم فعلى الصحيح يبقى الاشكال (قوله لان الخبر) أى المذكور الذى هو لغريب مقدم أى على المعطوف تقديرا أى وان كان فى اللفظ متأخرا (قوله فلا يكون مثل ان زيدا الخ) أى مما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقوله بل مثل ان زيدا الخ أى مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر أى تقديرا اذ يقدر لعمرو خبر فيكون خبر الاول المذكور فى نية التقديم على المعطوف سم (قوله قيار مبتدأ والمحذوف خبره) توطئة لما بعده (قوله وكقوله) من المنسرح (قوله

(أحوال المسند)

(أما تركه فلما مر) فى حذف المسند اليه (كقوله
ومن يك أمسى بالمدينة رحله
(فانى وقيار بها لغريب)
الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابى بن الحرث كذا فى الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا وأما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز أن يكون قيار مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (وكقوله
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف) فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر أى نحن بما عندنا راضون

فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمرو) أى وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيد) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (وقوله ان محلا وان مرتحلا * وان فى السفر اذ مضوا مهلا

فالمحذوف ههنا خبر الاول) وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة فى مثله أيضا نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون وأمارب ارجعون فأفرد ثم جمع لان غير المبتدا والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه وهذا هو نكتة ذكر هذا المثال بعد الاول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذكور خبر الثانى لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا غير المنسوخ سم قال الفنرى الا أن يجعل من قبيل * أم الحليس لعجوز شهربه * أعنى بقدر المبتدا و يقال المعنى لهو غريب فتكون فى المعنى داخلة على المبتدا لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله أى وعمرو منطلق) جوز الشارح فى شرح المفتاح بعد تقدير المسند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وأن يكون من عطف المفردات ولا يخفى أن الثانى لا يتأتى على مذهب سيبويه لان العامل فى المبتدا معنوى وفى الخبر هو المبتدا عنده فحينئذ يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين فى غير صورة الجواز فنرى (قوله من غير ضيق المقام) وهذا وجه ذكر هذا المثال بعد ما قبله (قوله فاذا زيد) قال فى المطول والفاء فى فاذا قيل هى للسببية التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها أى مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى أى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل فى اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا و يجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدا أى فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب اه وقوله والفاء للسببية الخ وعن الزيادى انها جواب شرط محذوف وعن المازنى انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام فى مغنى اللبيب وقوله فحينئذ يكون مفعولا به مبنى على القول بعدم لزومها الظرفية أما على مذهب الجمهور من لزومها الظرفية فهى ظرف للخبر المقدر لا مفعول به أصلا وقوله لا ظرفا أى وان كان اسم زمان وقوله و يجوز أن يكون العامل هو الخبر الخ أى على القولين كون الفاء للسببية وكونها للعطف بناء على ان اذا اسم ومنهم من قال انها حرف فلا عمل لها وقوله فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة لئلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه فى المضاف وقوله وقال المبرد الخ ما ذكره المبرد هو مذهب السيرافى ومن تبعه وقال الزجاج هى ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون اذا فى فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أى فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة وقوله لكنه لا يطرد الخ أورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلا من بالمكان بدل كل من كل وأجيب بأن الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز نعم قد يجوز أن يكون خبرا بعد خبر أو حالا و بأن هذا الكلام يشعر باطراد الوجهين الاولين من الاعراب وهو مسلم فى المثال المذكور أما مع ان فلا اذ لا يجوز فى قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما اه من الفنرى مع بعض زيادة من يس (قوله فحذف لما مر) أى فى المثال الذى قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة هذا المثال (قوله اذا المفاجأة) بالجر باضافة اذا اليه من اضافة الدال للمدلول كما تقول لام الابتداء نوبى وكتب أيضا قوله لان اذا المفاجأة الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه اشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل قرينته مجرد اذا الفجائية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها يس (قوله أو نحو ذلك) كواقف (قوله وقوله) من المنسرح (قوله ان محلا) مصدر ميمى وكذا مرتحلا ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر كما بينه فى الاطول (قوله فى السفر) أى فى غيبتهم والسفر جمع سافر كركب جمع راكب سم وقوله جمع سافر هو فى المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أى اسم جمع لان فعلا ليس من أبنية الجمع (قوله اذ مضوا) ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر أى فى السفر فى زمان مضيهم وان جعلته ظرفا

(قوله ما ذكره المبرد الخ) قال الرضى مقتضى كونها ظرف مكان أنها ليست مضافة للجملة بعدها اذ ليس لنا مكان يضاف الى الجملة الا حيث اه أمير على المغنى (قوله و بأن هذا الكلام) عطف على قوله سابقا انه يجوز أن يكون بدلا أى وأورد عليه بأن هذا الكلام فالمناسب حذف الباء كما هو ظاهر

أبدلتــه من قوله فى الســفر والمعـنى واحــد سم وهو بدل اشتمـال على الاول و يمكن على الثانى أن يكون
بدل اشتمـال وبدل كل (قوله مهلا) أى بعدا وطولا (قوله والمسافرون) أى المونع ق وهو مأخوذ من
قوله وان فى الســفر الخ (قوله لارجوع لهم) أى الى مواطنهم عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لا رجوع
لهم لعل عدم الرجوع مستفاد من حمل المهل على المهل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهل لا رجوع معه
ع س سم (قوله ونحن على اثرهم) يفهم ذلك من قوله ان محلا لان الحلول يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا
عبد الحكيم (قوله فحذف المسند) أى لنا (قوله ظرف قطعا) وأما فيما قبله فيحتمل أن يكون المسند
المحذوف ظرفا كما اذا قدر بالباب وأن يكون غير ظرف (قوله أعنى المحافظة الخ) كأنه تفسير لضيق المقام
من حيث سببه لا لنفســه و يمكن أن يكون تفســيرا للمقام تامل سم (قوله ولاتباع الاستعمـال) أى الوارد
على ترك نظيره لانه اطرد حذف الخبر مع تكراران وتعــدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل أو معرفتين كان
زيدا وان عمرا ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون الحذف مطردا عبد الحكيم (قوله قل لو أنتم تملكون)
جواب لو اذا لأمسكتم خشية الانفاق أى الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهى خزائنها باستيلاء الحرص عليكم
(قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال فى الاطول الحق أن أصل التركيب لو تملكون فلما حذف تملك بقى
الضمير منفصلا ففسر بتملكون فلوذكر المحذوف لكان التفســير عبثا فالعبث هنا بذكر التفسير وفيما سبق
بذكر نفس المسند فليكن هذا أيضا من موجبات ايراد هذا المثال اه ملخصا وكتب أيضا قوله والاصل لو
تملكون تملكون اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقديره لو تملكون
والجواب أن الجمع بينهما فى عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا
على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان المقدر فتأمل (قوله ثم أبدل) أى عوض لا الابدال المصطلح
عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو فى تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم (قوله فالمسند الخ)
المقصود أن سبب ايراد هذا المثال هو هذا يس (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان مرتحلا (قوله اسم) ان
قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذى لا شكاية
معــه والهجر الجميل الذى لا إذاية معه والصفح الجميل الذى لا عتــاب معه واعلم أن الصبر كما فى الصحاح هو
حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكاية معــه أى الى الخلق وان كان فيــه شكاية الى الخالق كما قال
يعقوب عليه السـلام انما أشكو بثى وحزنى الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكاية الى الخلق وقوله
عن الجزع فسر الامام الغزالى فى الاحياء الجزع باطلاق داعى الهوى فيترسل برفع الصوت وضرب الخدود
وشق الجيوب والمبالغــة فى الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة فى الملبس والمطعم عبد الحكيم (قوله
أى فصبر جميل أجمل) أى فصبر جميل فى هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل واذا كان أجمل من الصبر الغير
الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضى مشاركة المفضول فى أصل الجمال
مع أنه قيد بأنه غير جميل وأجيب بأن عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب فى الدنيا
وبأن التفضــيل على سبيل الفرض كزيد أفضــل من الحمار (قوله أو فأمرى) أو للتنويع والتفصيل
لا الترديد وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمـال لا يكون مرددا والاحسن فى جعله
محذوف المســند تقدير صبر جميل لى لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرئ فصبرا جميلا فالاصل فأصبر
صبرا جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشائع فى العدول جعل معمول العامل خبرا عن المصــدر
كما فى الحمــد لله أطول ورجح الشارح فى مطوله كون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة فراجعه وكتب
أيضا قوله أو فأمرى أى شأنى الذى ينبغى أن أتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون من حذفهما معا أى
فلى صبر وهو جميل ع ق (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) فى المقام اشكال لان كل حذف
لا بد له من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المســند اليه يحتاج الى قرينة دالة عليه وحــذف المســند
كذلك فالقرينة ان دلت على المســند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هناك

(أى ان لنا فى الدنيا) حلولا
(وان لنا عنها) أى الى الآخرة
ارتحالا والمسافرون قد
توغلوا فى المضى لا رجوع
لهم ونحن على أثرهم عن
قريب فحذف المسند الذى
هو ظرف قطعا لقصــد
الاختصار والعدول الى أقوى
الدليلين أعنى العقل ولضيق
المقام أعنى المحافظة عــلى
الشعر ولاتباع الاستعمال
لاطراد الحذف فى مثل ان
مالا وان ولدا وقــد وضــع
سيبويه فى كتابه لهــذا بابا
فقال هــذا باب ان مالا وان
ولدا (وقوله تعالى قل لو أنتم
تملكون خزائن رحمــة ربى)
فقوله أنتم ليس بمبتدا لان
لو انما تدخــل على الفعل بل
هو فاعــل فعــل محذوف
والاصل لو تملكون تملكون
فحــذف الفعل احترازا عن
العبث لوجود المفسر ثم
أبدل من الضمير المتصــل
ضمير منفصــل لى ما هو
القانون عند حذف العامل
فالمسند المحذوف ههنا فعل
وفيما ســبق اسم أو جملة
(وقوله تعالى فصــبر جميل
يحتمل الامرين) حذف
المسند أو المســند اليه أى
فصــبر جميل (أجــمل أو
فأمرى) صــبر جميل ففى
الحــــذف تكثير للفــائدة
بامكان حمل الكلام على كل
من المعنيين بخــلاف ما لو
ذكــر فانه يكون نصا فى
أحدهما

قرينتان احداهما تدل على حذف المسند اليه لمناسبة بينها وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر أن احداهما كاذبة ولا يضر ذلك اذ القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قاله سم قال يس وأقول ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل الكل قرينة صادقة ويشهد لذلك وان لم يكن فى خصوص المسند اليه والمسند ما سيأتى فى بحث الايجاز فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه من أنه يحتمل أن المراد فى مراودته بدليل تراودفتاها أو فى حبه بدليل قد شغفها حبا فكذب احدى القرينتين غير لازم وكتب أيضا قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كما مر (قوله ولا بد للحذف من قرينة) لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يختص حذف المسند وكأنه لم يذكره فى المسند اليه اما لانه يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم مقام المفعول واما لان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا أنه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولا بد للحذف من قرينة أطول وقوله لا يختص حذف المسند أى بل يجرى فى المسند اليه أيضا (قوله دالة عليه) ظاهره أن ضمير عليه المجرور راجع الى الحذف والاولى رجوعه الى المحذوف المستفاد من الحذف نوبى ويصح جعل الحذف فى كلامه بمعنى المحذوف ويدل له قوله ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف ويمكن اجراء الاستخدام فى الموضعين تأمل (قوله لان هذا الكلام) أى قولهم الله (قوله عند تحقق الخ) جواب سؤال وارد على قوله لسؤال محقق وحاصله أن السؤال فى الآية ليس محققا لانه لم يقع بدليل جعله شرطا الان وحاصل الجواب أن السؤال محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء أى وقوع ذلك بالفعل بأن تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله فحين هذا التحقق يكون قولهم الله جوابا لسؤال محقق وهذا ان أريد بالمحقق الواقع بالفعل فان أريد به المذكور صورته فلا حاجة الى التأويل المذكور على أن ابن يعقوب ضعف التأويل المذكور بأن مثله يلزم فى المقدر فيقال فيه عند تحقق ما قدر من السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر بذلك (قوله من الشرط) أى سألتهم من خلق الخ وقوله والجزاء أى ليقولن الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند أيضا وما المرجح لكونه فاعلا بقى أن جملة الجواب على ما ذكره الشارح فعلية فلم يطابق جملة السؤال التى هى اسمية مع أن مطابقتها مطلوبة وأجاب السيد بان جملة السؤال فعلية فى الحقيقة لان من قام فى قوة أقام زيد أو عمرو أو بكر أو خالد الى غير ذلك ولارادة الاختصار وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة فعلية معنى فايراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وبحث فيه الحفيد بان المقرر أنه يجب أن يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك أن خلق السموات والارض محقق والمحتاج الى الاستفهام تعيين الفاعل الخالق فليس السؤال الا جملة اسمية فالجيد ما علل به فى الاطول ترك المطابقة من أن فى رعاية المطابقة ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام وأما ماذكره الحفيد فى حكمة ترك المطابقة فغير ظاهر وكتب أيضا قوله والدليل الخ عورض بانه كما جاء جملة فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها أجاب عنه الفاضل المحشى بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكى فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص فى أمثال الصورة المذكورة كما تقدم سم وأجاب ع ق بان وقوع الاول أكثر وبان الحمل على الفاعل لكونه أقوى العمد أولى وانما كان أقوى العمد لانه أصلها على الصحيح قال يس وهذا مما يدل على أن الخلاف فى أصل المرفوعات فائدة كما قال البدر الدمامينى خلافا لابى حيان اه وقال فى الاطول ربما يرجح تقدير الفعل بان فى تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف أولى ورده السيد السند بان الزيادة المشتملة على فوائد لا ترد وتلك

(ولا بد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل

(قوله ولا شك الخ) يوهم أن تعيين الفاعل مشكوك فيه مع أنه ليس كذلك كما لا يخفى اذ السؤال انما هو لاقامة الحجة بما يصدر عن المسؤل من الجواب فلو قال والمقصود هنا بالاستفهام هو الفاعل لسلم من ذلك (قوله من أن فى رعاية المطابقة الخ) فيه أن القرائن الواضحة كل الوضوح مانعة من توهم قصد التقوية على أن التقوية تكون للاهتمام بالحكم لفخامة ما يترتب عليه مثلا وان لم يكن شك ولا انكار

على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى

ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة (أو مقتدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل (ليبك يزيد) كأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع) أي يبكيه ضارع ذليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه

ومختبط مما تطيح الطوائح

والمختبط الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية أي سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو بيبكي المقدر أي يبكي لاجل اذهاب المنايا يزيد (وفضله) أي رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعني ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع (بتكرر الاسناد) بان أجمل أولا (اجمالا ثم) فصل (تفصيلا) أما التفصيل فظاهر وأما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم أن هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولاشك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع في النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما في خلافه

الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية كما عرفت (قوله على أن المرفوع فاعل) أي لا مبتدأ والمحذوف خبره (قوله يرثي الخ) عبارة المطول في مرثية يزيد بن نهشل قال الفنري المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء اخطأ (قوله يزيد بن نهشل) هو أخو ضرار (قوله ليبك يزيد) ليس من الحذف والايصال حتى يكون الاصل ليبك على يزيد لان بكى يتعدى بنفسه أيضا قال في الصحاح بكيته وبكيت عليه بمعنى سم واعلم أنه لا يجوز أن يكون في البيت حذف مع كون يبكى مبنيا للمفعول بأن يكون يزيد منادى حذف منه حرف النداء فالجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام أن يدعى أن الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك ناسب أن يبكى عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة يس وكتب أيضا ما نصه البكا بالقصر الدموع وخروجها وبالمد الصوت الذي يكون عند خروجها سيرامي (قوله كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع أي يبكيه ضارع) جوز في الاطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليبك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند اليه أي المأمور ضارع (قوله أي يبكيه ضارع) في المفصل أن التقدير ليبكه ضارع وهو أليق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق للسؤال أعني من يبكيه كذا في شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله لخصومة) اللام للتعليل أو هي لام الوقت أي لاجل خصومة الغير معه أو وقتها متعلقة بضارع قال في المطول وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى اه قال السيرامي اذ البكا حينئذ يكون للخصومة دون يزيد (قوله من غير وسيلة) أي أخفى عن الناس سؤاله لانه كان أهل ثروة وابتلي بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله أطول وكتب أيضا قوله من غير وسيلة أي من غير علقة وسابقة عبد الحكيم أو المراد من غير شفيع وواسطة (قوله والطوائح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم (قوله على غير القياس) لان فواعل لا يكون جمعا قياسيا لمفعلة بل لفاعلة وفعيلة فلو كان جمعا لطائحة بمعنى هالكة لكان قياسيا (قوله كلواقح جمع ملقحة) يقال رياح لواقح أي للسحاب عبد الحكيم (قوله أو بيبكي المقدر) قال المولى الجامي في حواشيه على شرح الكافية وتعليقه بيبكي المقدر يأباه لبقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا عبد الحكيم (قوله لاجل اذهاب المنايا) أي المعبر عنها بالطوائح وكتب أيضا قوله اذهاب المنايا قد سبق أن ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا تجوزه كيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب أن المراد بالمنايا أسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها فنري وقوله قد سبق أي في المطول بعد قول المتن واستغراق المفرد أشمل (قوله وفضله الخ) لما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان الاصل ويستقيم الوزن به وذلك بان يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعلا أجاب عنه بأن ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه فقال وفضله الخ ع ق وكتب أيضا قوله وفضله على خلافه ليس المقصود ترجيحه من سائر الوجوه حتى يعترض بأن في خلافه أيضا مرجحا كالسلامة عن الحذف بل ترجيحه من حيث ما ذكره المصنف فلا ينافي أن لخلافه أيضا مرجحا آخر فيكون لكل منهما مرجح فللبليغ أن يختار كلا منهما يس ملخصا (قوله بان أجمل أولا الخ) انما فعل ذلك دفعا لما توهمه العبارة من لزوم تكرر الاجمال والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفعه في الاطول بقوله بتكرر الاسناد أي بذكره مرتين فقوله اجمالا ثم تفصيلا تفصيل للذكر الضمني لا للتكرر فلا يلزم المحذور وكتب أيضا قوله بان أجمل جعل اجمالا مفعولا مطلقا للفعل محذوف ويلزم عليه حذف عامل المؤكد مع أنه ممتنع لكنه أجازه بعضهم اه وجعله ع ق على تقدير مضاف أي اسنادا اجمال ثم اسناد تفصيل فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أي فانه أسند الى ظاهر وهو ضارع سم قوله وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) انما صح الترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرثية في بيان أحواله فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصودا كذلك حفيد بالمعنى وكتب أيضا ما نصه أشار بادراج نحو

(وبكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان أول الكلام غير مطمع فى ذكره) أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شئ يسند هو اليه (وأما ذكره) أى ذكر المسند (فلما مر) فى ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لاجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت (أو فعلا) فيفيد التجدد (وأما افراده) أى جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم) اذ لو كان سببيا نحو زيد قام أبوه أو مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا وأما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام فى ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم

الى أن الكلام ليس فى خصوص البيت أطول (قوله غير فضلة) لم يقل مسندا اليه مع أن المسند اليه أرجح من المسند والمسند من الفضلة اشارة الى كونه فى خلافه فضلة وقوله مسندا اليه عار عن هذه الاشارة (قوله وبكون معرفة الفاعل الخ) ان قلت المساق بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب قلت هذه النكات ترجح بعضها على بعض بقصد المتكلم واعتباره وملاحظته فلا مزاحمة وكتب أيضا قوله وبكون معرفة الفاعل الخ قال فى الاطول لا يخفى أنه ينافى كونه جوابا السؤال مقدر لان السائل مترقب للجواب اه والجواب أن المراد غير مترقبة فى الجملة الاولى أعنى ليبك يزيد لا مطلقا (قوله غير مترقبة) أى وغير المترقبة غير مشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب فهى لذة صرفة فتكون ألذ وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف فى بحث التشبيه أن نيل الشئ بعد طلبه ألذ وتبعه الشارح أطول أقول ألذية نيل الشئ بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار وألذية النعمة غير المترقبة من حيث عدم سبقها بألم انتظارها (قوله غير مطمع فى ذكره) بل مؤيس (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) قال ابن يعقوب وقد مثل هذا بقوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو فى قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة فى أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر المسند لزيادة التقرير وأجيب بما لا تظهر صحته ولا مناسبة له بهذا المقام ولك أن تقول فى الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه أو ينزلوه منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذى أصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد ووهمهم الكاسد فيذكرونه بالمنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاورة والسؤال فتأمله اه وعبارة عبد الحكيم قوله لضعف التعويل على القرينة يعنى أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام فى الحالين واحدا اه وقوله فى الحالين أى حالة التعويل وحالة عدمه (قوله أو أن يتعين الخ) قال فى الاطول يرد أن قوله أو أن يتعين الخ داخل فيما مر لان الذكر حينئذ للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما أو فعلا (قوله اسما أو فعلا) أى بلا خفاء وكتب أيضا قوله اسما أو فعلا فى المفتاح والايضاح أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد انظر الاطول (قوله فيفيد الثبوت) أى صريحا على ما فى المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا افادة الثبوت أو التجدد متحققة وان لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول واقترانه بالزمان من عبد الحكيم (قوله فلكونه غير سببى الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد غير سببى ولا تفيد تقوى الحكم فتدخل فى ضابط الافراد مع كونه جملة وأجيب بأنه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما مر وان كانت جملة صورة فنرى (قوله اذ لو كان سببيا) حاصله أن سبب كونه جملة أحد الامرين كونه سببيا وكونه مفيدا للتقوى وأن سبب الافراد انتفاؤهما جميعا سم (قوله فهو جملة قطعا) لا يرد عليه نحو زيد قائم أبوه بناء على أن المسند ههنا سببى مع أنه ليس بجملة لما سيجئ فى الضابط الآتى فى كلام الشيخ للسببى من أنه ليس معدودا من المسند السببى وان كان القياس يقتضى ذلك وذلك محافظة على الضبط فى اقتضاء سببية المسند لكونه جملة فنرى (قوله وأما نحو الخ) جواب عما يقال المسند فيه مفرد ولم ينتف فيه الامر الثانى بأنه ملحق بما ليس فيه التقوى لضعفه فيه كما تقدم سيرامى والسؤال وارد على المفهوم أعنى قوله اذ لو كان الخ (قوله فليس بمفيد للتقوى) أى المعتبر والا فلا يخلو عن افادة التقوى فى الجملة ويؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم افادة نفس التركيب) أى بحذف فاعل المصدر اه سم وكتب أيضا قوله مع عدم افادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما اذا لم

فيخرج مايفيد التقوى
بحسب التكرير نحو عرفت
عرفت أو بحرف التأكيد
نحو ان زيدا عارف أو نقول
ان تقوى الحكم فى
الاصطلاح هو تأكيده
بالطريق المخصوص نحو زيد
قام * فان قلت المسند قد
يكون غير سببى ولا مفيدا
للتقوى ومع هذا لا يكون
مفردا كقولنا أنا سعيت فى
حاجتك ورجل جاءنى وما
أنا فعلت هذا عند قصد
التخصيص قلت سلمنا أن
ليس القصد فى هذه الصور
الى التقوى لكن لا نسلم
أنها لا تفيد التقوى ضرورة
حصول تكرر الاسناد الموجب
للتقوى ولو سلم فالمراد أن
افراد المسند يكون لاجل
هذا المعنى ولا يلزم منه
تحقق الافراد فى جميع صور
تحقق هذا المعنى ثم السببى
والفعلى من اصطلاحات
صاحب المفتاح حيث سمى
فى قسم النحو الوصف بحال
الشئ نحو رجل كريم وصفا
فعليا والوصف بحال ما هو
من سببه نحو رجل كريم أبوه
وصفا سببيا وسمى فى علم
المعانى المسند فى نحو زيد قام
مسندا فعليا وفى نحو زيد قام
أبوه مسندا سببيا وفسرهما
بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق
فلهذا اكتفى المصنف
فى بيان المسند السببى بالمثال
فقال (والمراد بالسببى نحو
زيد أبوه منطلق) وكذا زيد
انطلق أبوه

تكن افادة التقوى أو كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج الخ) لم يرد خروجه عن ضابط الافراد اذ المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن القيد الذى أضيف اليه العدم أعنى افادة التقوى ولو قال فيدخل فى عدم افادة التقوى لكان أظهر فى المعنى وأنسب بسياق كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من أنه بواسطة افادته تقوى الحكم بالتكرير يندرج فى افادة التقوى فيخرج عن عدمها بل عن الضابط أيضا سم (قوله أو نقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة الى أن التقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ لخروج ما ذكر بدون ذلك سم (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرير الاسناد مع وحدة الفعل سم فيخرج القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وارد على منطوق المتن (قوله عند قصد التخصيص) راجع للامثلة الثلاثة لكن لا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الاخير الا على مذهب السكاكى القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب عبد القاهر فلا لان مذهبه أن المسند اليه اذا تقدم وولى حرف النفى لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الثانى الا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب السكاكى فلا لان مذهبه أن النكرة المسند اليها المتقدمة ليست الا للتخصيص كما مر ذلك كله تدبر (قوله سلمنا الخ) تشعر عبارته بأن لمنع عدم قصد التقوى فى هذه الصور مجالا ولعل وجهه فى قصد التخصيص لا ينافى قصد التقوى لاحتمال قصدهما معا (قوله أنها لا تفيد التقوى) أى والشرط عدم افادة التقوى مقصودة أولا (قوله ولو سلم) أى كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى أصلا فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى أى وان افراد المسند مشروط بكونه غير سببى ولا مفيد للتقوى فهو لا يكون مفردا الا بتحقق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط نوبى وبجعل كونه غير سببى ولا مفيدا التقوى شرطا لافراد المسند اندفع ما أورد على جعله علة الافراد من أنه يلزم من وجود العلة وجود المعلول لكن جعله شرطا مناف لظاهر كلام المصنف والشارح فالاولى الجواب بأنها علة ناقصة أو حكمة غير لازمة (قوله ثم السببى والفعلى) سواء كانا فى المسند أو فى الوصف كما يعلم مما يأتى (قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فانهم يسمون النعت فى نحو رجل كريم أبوه سببيا لانا نقول كلامنا فى السببى نعتا كان أولا فعلا كان أو اسما فتسميته على هذا الوجه سببيا خاص بصاحب المفتاح ولو سلم فتسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح فليتأمل سم (قوله الوصف بحال الشئ) أى صفته والوصف هو فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلى أو الوصف السببى بل نفس اللفظ نحو كريم وكريم أبوه والجواب أن فى الكلام حذف مضاف أى أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء فى بحال للملابسة من ملابسة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) أى فى قولنا جاء رجل كريم ليكون كريم وصفا فيلائم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلى الجارى على من هو له وتسميه النحاة وصفا حقيقيا (قوله والوصف بحال ما) أى شئ كالاب فى المثال هو أى ذلك الشئ من سببه أى الموصوف (قوله من سببه) لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق فيدخل نحو كريم غلامه كريمة جاريته ونحو ذلك (قوله نحو رجل كريم أبوه) أى فى قولنا مثلا جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببى وشرط كون السببى جملة اذا كان مسندا كما سيأتى فى قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السببى بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما سيأتى كما هو ظاهر (قوله وفسرهما) أى وفسر السكاكى السببى والفعلى (قوله نحو زيد أبوه منطلق) اعلم أن المسند السببى أربعة أقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه انطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو زيد أخوه عمرو أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق أبوه عبد الحكيم وهذا ما يفيده كلام السكاكى وأما نحو زيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته فغير داخل فى المسند السببى كما أنه غير داخل فى الفعلى كما فى الاطول وان صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض

عليه سم وغيره فى ادخال ذلك فيه مع أن السكاكى الذى بنى الشارح تعريفه على مذهبه واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببى فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير مانع تأمل (قوله ويمكن أن يفسر المسند السببى) أى تفسيرا لاصعوبة فيه ولا انغلاق وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر المسند السببى أى على قاعدة السكاكى وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر الخ اعترضه السيد بأن فيه دورا لتوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أخذت فى تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد وأما كونه جملة فللتقوى أو لكونه سببيا ويستفاد من كلامه هنا مفهوم ما لان مفهوم قوله أما افراده الخ أن كونه سببيا علة لكونه جملة كما صرح به الشارح وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتى علة لايراد المسند جملة لا علة لتصور كونه جملة فالمتوقف على كونه سببيا ايراده جملة لا تصورها والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا ايراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور تأمل (قوله بعائد) أى ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلقت (قوله ليس بعائد) أى ليس ملتبسا بعائد وكتب أيضا قوله ليس بعائد لاتحاد المبتدا والخبر فلا تحتاج الى الربط وكذلك ليس بسببى ولا فعلى لانهما فيما اذا تغاير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل فى ضابط الافراد مع أنه جملة عبد الحكيم (قوله وزيد مررت به الخ) فى ادخال الامثلة الثلاثة الاخيرة نظر يعلم مما قدمناه ومما سيأتى أيضا (قوله تتبع كلام السكاكى) اعترض بأن مقتضى هذا التفسير أن يندرج فى السببى نحو زيد ضربته أو ضربت عمرا فى داره لصدق هذا التفسير على ذلك مع أن السكاكى لم يجعل ذلك من السببى فكيف يكون العمدة فى ذلك كلام السكاكى سم (قوله فللتقييد بأحد الازمنة الثلاثة الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن ينبه عليه ان هذه النكتة انما ترجح الفعل فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه وأما بعد وأمهل وأمثالهما فلا ترجح بهذه النكتة على الاسم لانه يغنى هيهات ورويدا وأمثالهما اغناهما الا أن يقال هذه الاسماء النحوية معدودة فى هذا الفن فى عداد الافعال يرشدك اليه ما سيأتى من جعل رويدا زيدا من أمثلة الامر اه وكتب أيضا قوله فللتقييد بأحد الازمنة الثلاثة فيه مسامحة لانه جعل المسند هو الفعل وحكم بأنه يقيد بأحد الازمنة الثلاثة مع أن المقيد بأحد الازمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل جزء معناه وهو الحدث سم اذ لو كان المقيد الفعل حدثا وزمانا للزم تقييد الشئ بنفسه وهو تقييد الزمن بالزمن فتأمل وجوز فى الاطول أن يكون الزمان قيدا للنسبة فراجعه (قوله قبل زمانك) ههنا بحث مشهور وهو أن قبل ظرف زمان فان كان عين الزمان الذى جعل ظرفا له لزم ظرفية الشئ فى نفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وكلاهما باطل وكذلك أخذه فى تعريف المستقبل يترقب وهو يدل على زمان مستقبل فان كان عين المعرف لزم تعريف الشئ بنفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وان حمل على الحال لزم ذكر الحال فى تعريف المستقبل وقد ذكر المستقبل فى تعريف الحال فيلزم توقف كل منهما على الآخر وجوابه أن القبلية فى أجزاء الزمان ذاتية لا زمانية فظرفية قبل فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها فسقط الترديد الدائر بين العينية والغيرية فانه يتوقف على ملاحظة زمان آخر على أن هذا تدقيق فلسفى لا ينظر اليه أهل اللغة والعرف لابتناء مباحثهم على الظواهر دون تلك التدقيقات التى لم يخطر ببالهم شئ منها على أنه يجوز أن تكون هذه الظرفية بطريق احتمال الكل على الجزئية بمعنى أن كل زمان هو فى أجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماض سيرامى مع بعض زيادة من الفنرى وفى الفنرى أيضا ما نصه وينبغى أن يعلم أنه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب فى الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضى حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذى يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل اه والظاهر أن ماعدا الجواب الاوسط لا يحل الاشكال فى يترقب بوجوهه المتقدمة ويمكن دفعه بما صرح به السيد من أن الافعال المأخوذة فى التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت ما يفيد ذلك بخط العلامة الشنوانى عن

ويمكن أن يفسر المسند السببى بجملة علقت على مبتدا بعائد لا يكون مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج عنه المسند فى نحو زيد منطلق أبوه لانه مفرد وفى نحو قل هو الله أحد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد وفى نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوى والعمدة فى ذلك تتبع كلام السكاكى لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله (وأما كونه) أى المسند (فعلا فللتقييد) أى تقييد المسند (بأحد الازمنة الثلاثة) الماضى وهو الزمان الذى

(قوله الذى جعل ظرفا له) الضمير المستتر لقبل والبارز للزمان فالصلة جرت على غير من هى له (قوله فان كان عين المعرف الخ) ويلزم على كل حال كما قاله عبد الحكيم أن لا يكون الزمان المتصل بالحال الذى فيه الترقب من المستقبل المعرف (قوله لزم تعريف الشئ بنفسه) أى أخذ المعرف فى التعريف

سم فلله الحمد (قوله قبل زمانك الذى أنت فيه) أى حين التكلم وعبارة المطول وهو الزمان الذى قبل زمان تكلمك قال يس وعبارته هنا أولى اذ مثل التكلم فعل غير التكلم (قوله والمستقبل) على صيغة اسم الفاعل كالماضى أو اسم المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمعقول لان الزمان يستقبلك كما تستقبله أطول (قوله يترقب وجوده) معناه من شأنه أن يترقب فاندفع ماقيل كم من شئ لايترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبلا سم (قوله أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل) ينبغى مع الآن الحاضر سم وكتب أيضا قوله وهو أجزاء الخ قال الفنرى ماذكره الشارح من تفسير الحال لايستقيم فى ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا أن يقال الوقوع فى الاجزاء المذكورة ولو فى واحد منها وقوع فى الحال وكتب أيضا قوله وهو أجزاء أى آنات وهذا تعريف للحال العرفى وهو الزمان الذى يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه مثل يصلى ويحج وأما الحال الحقيقى فالآن الذى لايتجزأ سيرامى واعلم أن الزمان أمر موهوم عند المتكلمين موجود عند الحكماء (قوله من غير مهلة وتراخ) أى بين كل جزء ومايليه لا بين أول الاجزاء وآخرها اذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة كشهر وهذا ايضاح لقوله متعاقبة لاقيد آخر وكتب أيضا مانصه كما يقال زيد يصلى والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله أمر عرفى) أى مبنى على عرف أهل العربية فما يعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن فى زيد يصلى حالا مع كونه فى أثناء الصلاة فرغ منها شطر وبقى شطر وليس أمرا مبنيا على التضييق من ع ق بالمعنى وكتب أيضا مانصه لامضبوط بحد معين بل تارة يكون طويلا وتارة يكون قصيرا بحسب العرف فى ذلك الفعل (قوله دال بصيغته) أى بهيئته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما يقال ان التقييد بأحد الازمنة يوجد فى الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلا فأجاب بأن العلة هو التقييد مع الاخصرية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لايقال قد سبق أن اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فينبغى أن لايحتاج لقرينة اذا أريد الحال واحتياجه لها اذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها اذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل لانا نقول معنى كونه حقيقة فى الحال أنه حقيقة فى الحدث الحال لافى الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزأ من مدلوله بخلاف الفعل فانه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لان من لازم كونه حقيقة فى الحدث الحال دلالته على الزمان الحالى لانه لازم معناه فلا يحتاج فى الدلالة عليه لقرينة والجواب أن المراد الدلالة على أحد الازمنة صريحا واسم الفاعل لايدل عليه صريحا بل التزاما فاذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج الى قرينة ع س سم بتصرف (قوله فانه انما يدل عليه) أى دلالة صريحة مطول (قوله على أخصر وجه) كان ينبغى أن يؤخره عن قوله مع افادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لايتأتى الا بقصد الاختصار فان قلت لايرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده بأحد الازمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الازمنة بمقتضى الوضع لامحالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فما الفائدة حينئذ فى الايراد فعلا ولامندوحة عن القرينة الا أن القرينة هنا لتعيين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج فى التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير بقى أنه لايظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على أخصر وجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول (قوله ولما كان التجدد الخ) التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن والثانى التقضى شيأ فشيأ والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى فالموافقة فى الاسم لافيه وفى المسمى وان اقتضاه كلام الشارح لان التجدد بالمعنى الثانى غير لازم للفعل ولا معتبر فى مفهومه حتى اذا أريد لابد له من قرينة تقرير م ف وهو ملخص مافى الحواشى فقول المدرسين معنى أحمد الله أنه يحمد الله حمدا بعد حمد الى مالانهاية له تفسير بحسب المقام لابحسب الوضع ح ف

قبل زمانك الذى أنت فيه والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرفى وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجة كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذا قال (على أخصر وجه) ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات

(وقوله فى ابتداء الزمان) أى أول ايجاده وقوله وانتهائه أى آخر جزء منه فى الوجود وقوله ولا بالنسبة للامور الآتية أى الواقعة فى آن التكلم الجزئى وهو الزمن الحاضر الذى زاده سم (قوله موهوم عند المتكلمين) فيه انه عندهم متجدد معلوم كطلوع الشمس يقدر به متجدد مجهول كجئ زيد وقوله موجود عند الحكماء لانه عندهم اما حركة الفلك أو مقدارها وكلاهما وجودى عندهم

وظاهر كلام الشارح بل صريحه والمتن أيضا أن الفعل مطلقا سواء كان مضارعا أو غيره يفيد التجدد اللازم للزمان الذى هو التقضى شيأفشيأ بالالتزام وليس كذلك بل انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفى يس الجواب بأن مراده أن هذا الجزء الذى هو الزمان لما كان متجددا بالمعنى الثانى ناسب أن يعتبر التجدد فى الجزء الثانى لكن لا بالمعنى الثانى بل بالمعنى الاول اه (قوله أى لا تجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله والزمان جزء الخ) اعترضه السيد بأن هذا انما دل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان لا على المطلوب الذى هو تجدد الحدث فالمناسب أن يضم الى ذلك أن الزمان المتجدد معتبر فى مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحدث فيلزم تجدده ولذا لم يقل أحد بأن الفعل القديم زمانى كما فى علم الله فان الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله مفيد التجدد) أى الحصول بعد أن لم يكن فانه مدلول الفعل لا التقضى شيأفشيأ عبد الحكيم (قوله أو كلما) الهمزة للتقرير والواو عطف على مقدر أى أحضروا وبعثوا وكلما طرف لبعثوا سيرامى (قوله عكاظ) فى القاموس كغراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كان يقوم هلال ذى القعدة ويستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون أى يتفاخرون ويتناشدون عبد الحكيم (قوله هو متسوق للعرب) أى سوق اسم مكان من تسوق القوم أى باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يعنى أن لى على كل قبيلة جناية فاذا وردوا عكاظ طلبنى الكافل بأمرهم وهذا مدح فى العرب للجرى منهم وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضى على كل مجد منيف (قوله يتوسم) الشاهد فيه (قوله وتأملها شيأفشيأ الخ) تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافى ما مر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى التقضى شيأفشيأ وعبارة عبد الحكيم بيان للمعنى المراد المستفاد بمعونة المقام والمضارع انما يدل على حدوث التوسم مطلقا اه وعبارة الفنرى قوله شيأفشيأ يشعر بأن المراد بالتجدد فيما سبق التقضى والحق أنه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث أو المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن أن يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم فى ضمن التقضى فلا غبار (قوله وافادة التجدد) ذكر افادة ليس كما ينبغى اذ عدم الافادة لا يكون مقصودا بالافادة للبليغ فلو حذف لفظ افادة كما فى عبارة الايضاح حيث قال فلافادة عدم التقييد والتجدد لاستقام كذا فى الاطول (قوله لافادة الدوام والثبوت) أما الثبوت والمراد به تحقق المحمول للموضوع فبحسب أصل الوضع وأما الدوام ففى خارج لا بحسب الوضع وأشار الى ذلك الشارح بقوله الآتى قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فهو اشارة الى أنه ينبغى أن يحمل كلام المصنف على الدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا للتنافى بينهما فهو اشارة الى الجمع لا الاعتراض على المصنف سم (قوله والثبوت) الاولى تقديمه على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس (قوله لاغراض) كما فى مقام المدح والمبالغة ونحوه مما يناسب الدوام والثبوت سم (قوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا الخ) اعلم أن فى اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهى أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول لا يألف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفة من جانب صرته ولو اكتفى فى التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لان يمر عليها كيتوسم ولا يخفى أن قوله وهو منطلق حال دائمة أطول وقوله الى ضميرالمتكلم مع الغير أى يكون المتكلم مع الغير فلا ينافى هنا للمعظم نفسه (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن اذ قوله لا يألف الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدرهم فازاله فنرى (قوله ثابت للدرهم دائما) لان مقام المدح يقتضى دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا

انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا * ظلت الى طرق الخيرات تسبق

(قوله

الى مجتمع اجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد بأحد الازمنة الثلاثة مفيدا للتجدد واليه أشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) أى قول طريف بن تميم (أو كلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة * بعثوا الى عريفهم) وعريف القوم القيم بأمرهم الذى شهر بذلك وعرف (يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيأفشيأ ولحظة فلحظة (وأما كونه) أى المسند (اسما فلافادة عدمهما) أى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعنى لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك (كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا) وهو ما يجمع فيه الدراهم (لكن يمر عليها وهو منطلق) يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشئ للشئ

(قوله رحمه الله يعنى لافادة الدوام الخ) لا دليل فى كلام المصنف على هذه العناية فلا وجه لحمل كلامه على ذلك المؤدى الى المنافاة بينه وبين كلام الشيخ

(قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ) فيه أن الفعل أيضا كذلك اذ لا يدل بالوضع على التجدد والحدوث شيأ فشيأ وان كان ذلك قد يستفاد من خارج نعم الفعل يدل وضعا على الحدوث أى الحصول بعد أن لم يكن والاسم لا يدل عليه وضعا بل قد يستفاد منه ذلك من خارج والفعل يفيد التجدد والحدوث شيأ فشيأ بمعونة المقام والاسم لا يمكن أن يقصد منه لانه مقيد لعدم التجدد أفاده عبد الحكيم وبما علم من كلام الشيخ وغيره من أن الاسم لا يدل وضعا على الحدوث وأن استفادته منه من خارج يعلم أن ما اشتهر من دلالة اسم الفاعل على الحدوث انما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال بعضهم فى توجيه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الاول على الحدوث والثانية على الدوام أن اسم الفاعل لما كان جاريا فى اللفظ على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لا تدل على زمان معين وليس بعض الازمنة أولى من البعض حمل على الجميع لا باعتبار أنه يستفاد من لفظها وقال آخر جعل اسم الفاعل للحدوث والصفة المشبهة للدوام باعتبار الاستعمال لا الوضع وكتب أيضا قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد أى ومن غير اقتضاء الدوام وان كان قد يستفاد من الاسم بمعونة المقام ومن غير اقتضاء الحدوث أى الحصول بعد أن لم يكن وان كان قد يستفاد من خارج أيضا والحاصل أن الاسم لا يدل على أكثر من الثبوت أفاد ذلك عبد الحكيم (قوله لا أكثر من اثبات الانطلاق) اى وأما افادته الدوام فمن خارج فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كما فى زيد طويل وعمرو قصير) تنظير للنفى فانه لا تعرض فيه لا كثر من اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصر صفة لعمرو ولا تجدد فيه واستفادة الدوام منه انما هى من خارج بمعونة أن الطول والقصر وصفان لا زمان (قوله وأما تقييد الفعل الخ) لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من أحوال المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشئ فى غير موضعه فلا اعتراض وكتب أيضا ما نصه لا يخفى أن تقييد المسند لا ينحصر فى تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وان فى رفع نحوه عطفا على تقييد الفعل رفعه فاعتنمه ولا تحرم نفعه قاله فى الاطول فرفع النحو برفع كل قصور وان كان خلاف المتبادر (قوله ومايشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لانه الاصل ولك أن تجعل الفعل فى كلامه بالمعنى اللغوى (قوله مطلق) أى غير مؤكد لان المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كما لا يخفى ح ف (قوله والاستثناء) أى المستثنى قال الرضى ان المنسوب اليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاعظم والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب اه وبهذا ظهر كونه قيد الفعل واندفع ما قيل ان المستثنى من تتمة المستثنى منه فهو من تتمة الفاعل أو المفعول أو غيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به عبد الحكيم (قوله فلتربية الفائدة) أى تكثيرها فان قلت هذا مشكل فى المفعول به لان الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لاصل الفائدة لا لتربيتها وأى فرق بينه وبين الفاعل فان تعقله يتوقف على كل منهما قلت الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لانه اعتبر فى مفهومه النسبة الى الفاعل الخاص فتأمله سم (قوله زاد غرابة) أى بعدا عن الذهن وقلة خطور بالبال (قوله وكلما ازداد غرابة) أى بالنسبة للسامع (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) لانه الدال على الحدث بخلاف كان فانها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هى انما تدل على الزمان والى ذلك أشار الشارح بقوله وكان قيد الخ وهذا بخلاف ما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وأنها المسند حتى ان معنى كان زيد حصل شئ لزيد وقوله بعده منطلقا أو نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشئ المبهم من سم (قوله وكان قيد له) مبتدأ وخبر وهو صريح فى أن المقيد نفس المسند وهو مقتضى كلام المصنف ويحتمل أن فى العبارة مسامحة والمراد أن المقيد النسبة والامر قريب لان تقييد كل يؤل لتقييد الآخر سم (قوله للدلالة على زمان النسبة) هذا الوجه جار فى الافعال وأما المشتقات والمصادر فتوابع لها عبد الحكيم وعبارة الاطول

من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ فلا تعرض فى زيد منطلق لا كثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير (وأما تقييد الفعل) ومايشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول مطلق أو به أو فيه أو له أو معه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء (فلتربية الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ ما موجود وفلان ابن فلان حفظ التوراة سنة كذا فى بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه أشار الى جوابه بقوله (والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى (وأما تركه) أى ترك التقييد

ولم يدخل فى نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الا على أصل النسبة بخلاف أخوات كان فان فى فروعها تقييدا لامحالة لان فى الاخوات تقييدين تقييدا بالزمان وتقييدا بخصوص النسبة تضمنه مصادرها والفروع لم يفتها الا الزمان اه (قوله فلمانع منها) المراد بالمانع هنا المانع بالمعنى اللغوى وهو ما لا يتأتى تحصيل الشئ معه وجوديا كان أو عدميا منافيا كان أولا فلا اعتراض على عد عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء الفرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أى لذلك الفعل الواقع فى عبارة المتكلم ومعنى عدم العلم بقيداته جهل المتكلم بمفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما تقييده بالشرط) كان ينبغى أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد لتجرى القيود الوجودية على سنن واحد كيف والتقييد بالشرط فى قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتى بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى يس وأجيب بأنه لما كان محتاجا الى بسط أخره عن الترك وقوله فى قوة المفعول فيه فى عبد الحكيم ليس التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف لان الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة أعنى ثبوت المسند للمسند اليه فانه مطلق فالمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند اليه فقولنا أضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع فى يوم الجمعة للمتكلم فلا بد فى صدقه من تحقق المقيد والقيد معا وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند فمعنى قولنا ان ضربنى زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد فى وقت ثبوت ضرب زيد له وصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على أن يكون ثبوته فى وقت ثبوته وان لم يثبتا قال الشارح فى شرح المفتاح فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد فى وقت وقوع الضرب من عمرو على تقديره وفى موضع آخر فان قيل قد سبق أن مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك فى الانشاء وكيف امتنع فى الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب أو التمنى أو نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن ههنا امتنع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد فأكرمه انى على تقدير صدق أنه جاءك أطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه اه كلامه فهو صريح فى أن الشرط قيد لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه فى الخبر ولطلب شئ أو تمنيه أو ترجيه فى الانشاء وعلى هذا فنى جعل المصنف الشرط تقييدا للمسند مسامحة وكذا فى قول الشارح ان جئتنى أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى تأمل (قوله أى الفعل) أى وما يشبهه وأراد بالفعل الجزاء تقدم على الشرط أو تأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) أى جملة فعل الشرط (قوله أكرمك ان تكرمنى) اشارة الى أنه لا فرق بين صورتى التقديم والتأخير فى كونه قيدا سواء قلنا ان المقدم جزاء لفظا كما هو رأى الكوفيين أو أن المقدم دال على الجزاء كما هو رأى البصريين عبد الحكيم وعبارة الاطول قصد الشارح المحقق أى بتمثيله بالمثالين أن الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتقدم يكون قيدا للجزاء المتأخر فان علماء المعانى لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه فى بحث الايجاز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط فى مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه فى المستثنى المفرغ رعاية أمر لفظى لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل أكرمك ان تكرمنى من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة القانون النحوى المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة قلت لا شبهة فى قوة هذه الشبهة ولا تندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة القانون النحوى المشهور بقانون لم يدع اليه أمر لفظى (قوله فلاعتبارات) أى معتبرات ويدل عليه قوله وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى اما فى الماضى كما فى لو واما فى الاستقبال اما مع الجزم كما فى اذا أو مع الشك كما فى ان اه ص سم وكتب أيضا قوله فلاعتبارات لا تعرف الخ أى فيعتبر فى كل مقام ما يناسبه من معانى تلك الادوات فاذا كان المخاطب مثلا

(فلمانع منها) أى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو ارادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك (وأما تقييده) أى الفعل (بالشرط) مثل أكرمك ان تكرمنى وان تكرمنى أكرمك (فلاعتبارات

يعتقد أنه ان كرر المجيء اليك مللت منه فتقول نفيا لذلك كلما جئتني ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد
أن الجائي في وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت متى جئت زيدا وجدت عنده طعاما أو يعتقد
انك لا تجالسه الا بالمسجد مثلا قلت أينما تجلس أجلس معك اهـ ع ق (قوله وحالات) عطف تفسير
(قوله مابين أدواته) أى الشرط بمعنى التعليق ففيه استخدام (قوله من التفصيل) أى مما ذكر مفصلا
أطول (قوله وفى هذا الكلام) أى قول المصنف وأما تقييده بالشرط حيث جعل الشرط قيدا (قوله
قيد لحكم الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك ما اذا كانت
أداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع
الجملتين كما صرح به فى شرح الكشاف لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان
جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب أيضا ما نصه الاضافة بيانية
(قوله بمنزلة قولك الخ) الذى ارتضاه فى الاطول أنه بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك فراجعه (قوله
أكرمك وقت مجيئك اياى) استفيد الوقت من التعليل لان الشرط علة للجزاء وزمان المعلول زمان العلة
فالمعنى فى هذا أكرمك لاجل مجيئك اياى وفى زمانه سم (قوله ولا يخرج الكلام) وهو الجزاء ح ف وقوله
عما كان عليه أى قبل التقييد بالشرط (قوله بل ان كان الجزاء الخ) قيل عليه ان الجزاء فى قولك أان
ضربتك تضربني خبر مع أن الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به
الرضى فليس بخبر يس (قوله فالجملة الشرطية) وهى جملة الجزاء مع قيده الذى هو فعل الشرط وقوله خبرية
أى بسبب خبرية الجزاء (قوله فانشائية) أى بسبب انشائية الجزاء (قوله عن الخبرية) لانه ليس كلاما
أصلا وقوله فى المطول لان الحرف قد أخرجه الى الانشاء على حذف مضاف أى الى حكم الانشاء من حيث
انه لا يحتمل صدقا ولا كذبا فصار كالمفعول والا فهو ليس انشاء أيضا (قوله واحتمال الخ) عطف لازم
(قوله كلا من الشرط والجزاء) أى كلا منهما على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله فالمحكوم عليه هو
النهار الخ) عبارة المطول والتحقيق فى هذا المقام أن مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب
اعتبار أهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم
عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس
وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل
من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية فى أنها قول جازم
موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بأن طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبأن
الحكم فيها ليس بان أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية ألا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن التقدير النهار موجود
فى كل وقت طلوع وظاهر أنه جملة خبرية قيدها مسنده مفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام
على هذا الوجه من نفائس المباحث اهـ قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبى أهل العربية
والميزانيين فان المآل واحد قلت الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات
حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهومه
مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية
الحملية لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصص الجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة
بل هو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية اهـ (قوله وباعتبار المنطقيين) معنى الاختلاف المذكور أن
المنطقيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة فى استعمال العرب معناها الحكم بلزوم شيء لشيء وقال أهل

وحالات) تقتضى تقييده
(لا تعرف الا بمعرفة مابين
أدواته) يعنى حروف الشرط
وأسماءه (من التفصيل وقد
بين ذلك) التفصيل (فى علم
النحو) وفى هذا الكلام
اشارة الى أن الشرط فى
عرف أهل العربية قيد
لحكم الجزاء مثل
المفعول ونحوه فقولك ان
جئتني أكرمك بمنزلة قولك
أكرمك وقت مجيئك اياى
ولا يخرج الكلام بهذا
التقييد عما كان عليه من
الخبرية والانشائية بل ان
كان الجزاء خبرا فالجملة
الشرطية خبرية نحو ان
جئتني أكرمك وان كان
انشاء فانشائية نحو ان
جاءك زيد فأكرمه وأما
نفس الشرط فقد أخرجته
الاداة عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب وما
يقال من أن كلا من الشرط
والجزاء خارج عن الخبرية
واحتمال الصدق والكذب
وانما الخبر هو مجموع الشرط
والجزاء المحكوم فيه بلزوم
الثانى للاول فانما هو اعتبار
المنطقيين فمفهوم قولنا
كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود باعتبار أهل
العربية الحكم بوجود
النهار فى كل وقت من أوقات
طلوع الشمس فالمحكوم
عليه هو النهار

والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين (ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو) لان فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فان واذا للشرط في الاستقبال لكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا تقع في كلام الله تعالى على الاصل الا حكاية أو على ضرب من التأويل (وأصل اذا الجزم) بوقوعه فان واذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ويفترقان في الجزم بالوقوع وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق (ولذلك) أي ولان أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان الحكم النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب (موقعا لان و) لان أصل اذا الجزم بالوقوع

العربية معناها ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس معناه أن الميزانيين وضعوا الشرط بهذا المعنى حتى يرد ما ذكره السيد بقوله كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملات عبد الحكيم (قوله والمحكوم به وجود النهار) أي لزوم وجود النهار (قوله فكم من فرق الخ) فبينهما فرق في المحكوم عليه وفرق في المحكوم به وفرق في الحكم وغير ذلك ونازع السيد الشارح في فرقه بين المذهبين ذاهبا الى موافقة أهل العربية لا أهل الميزان وأطال في ذلك بما أطيل في رده كما بسط في حواشي يس وقد وافق العصام الشارح رادا على السيد فراجع يس تعرف (قوله في ان واذا ولو) ولا بد من النظر في من وما أيضا لان أحدهما للعاقل والآخر لغير العاقل وفي استعمال أحدهما مقام الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان أطول (قوله للشرط في الاستقبال) أي لتعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون جملة الشرط في الاستقبال فقوله في الاستقبال متعلق بالحصول الثاني الذي يتضمنه لفظ الشرط لا الاول لانه معلق بالثاني ولا بالتعليق لانه في الحال لا في الاستقبال عبد الحكيم وقوله لانه معلق بالثاني أي الذي هو مستقبل فيلزم أن الاول أيضا مستقبل (قوله لكن أصل ان الخ) أي حقيقتها اللغوية يس وقدمها على اذا مع أن أصل ان عدمي وأصل اذا وجودي لان ان الاصل في الشرط ولسبق العدم وكتب أيضا قوله لكن أصل ان مثل ان بقية أدوات الشرط غير اذا كما يدل عليه كلام الجامي تبعا للعرضي انظر يس (قوله أصل ان عدم الجزم الخ) هو صادق بالشك في الوقوع وبتوهمه وظنه والجزم بعدمه أما ظن الوقوع والجزم بعدمه فليسا موقعا لها في الاصل ولو شملتهما عبارة المصنف وأما الشك والتوهم فقيل هما معا موقع لها وقيل الشك فقط ع ق وقيل تدخل على المظنون وكتب أيضا ما نصه أي جزم المتكلم (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) وأما قولهم ان مات زيد أفعل كذا مع أن الموت مجزوم الوقوع فوجهه الزمخشري بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه فنرى (قوله بوقوع الشرط) أي تحققه ليدخل ما اذا كان الشرط سلبا (قوله الا حكاية) كقوله حكاية عن زليخا ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن الخ وعن يوسف وان لا تصرف عني كيدهن الخ وعن اخوته قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله أو على ضرب من التأويل كالنظر الى حال المخاطب الغير الجازم بوقوع الشرط كما سيأتي وكتب أيضا قوله أو على ضرب من التأويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه أو كون المخاطب غير جازم فان ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل أما التفصيل المجمل الواقع في ذهنه فنرى (قوله بوقوعه) أي في المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع في المستقبل (قوله فلم يتعرض له) لك أن تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد عبد الحكيم (قوله لكونه مشتركا الخ) حاصل ذلك أنه كما أن ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بأنها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وان اذا كما انها للجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم بلا وقوع مشترك بينهما فلم يتعرض له في مقام الفرق بينهما العدم مدخليته فيه فتأمل سم لكن يبقى هنا شيء وهو أن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في اذا بمعنى أنه منتف وفي ان بمعنى أنه يجوز فلا اشتراك في الحقيقة تأمل يس أي فعدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم بوقوعه فبينهما فرق (قوله أي ولان أصل الخ) عبارة الاطول ولذلك المذكور من الامرين وهو كون الاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل في اذا الجزم كان الخ اه وهذا الصنيع أولى مما صنعه الشارح فافهم (قوله النادر) أي النادر الوقوع سم (قوله في الغالب) انما قيد به لان النادر قد يقع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر الوقوع لانه انما يقع مرة مع أنه مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما يقل وجوده جدا اما بأن يكون الغالب عدم وقوعه وقد يقع وقد لا يقع واما بأن يكون وقوعه لا بد منه لكنه مرة أو مرتين ع س سم (قوله موقعا لان) أي حقيقة وتجوزا فانه مع ندرته اما مشكوك فيه فيكون موقعا ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا موقع لان أي تجوزا

أطول بأدنى تغيير (قوله لفظ الماضى) أى اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضى سواء كان الفعل الماضى أو المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضى ولم يقل الماضى لئلا يتبادر منه الفعل الماضى أطول (قوله ههنا أى مع اذا (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الخ) أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا الاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشئ فى نفسه وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع أو اللاوقوع فترى (قوله أى قوم موسى) هو فرعون وجماعته وسماهم قوم موسى لانه مبعوث اليهم (قوله كالخصب والرخاء) أورد الكاف فى بيان الحسنة اشارة الى شمولها الخصب والرخاء وغيرهما وأورد كلمة أى فى تفسير سيئة اشارة الى أن المراد منها نوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أى هى مختصة الخ) وقال العصام أى لاجلنا هذه لا لغيرنا يعنى لا سبب لهذه الحسنة الا نحن فاللام للتعليل لا للاختصاص لانه مقتضى يطيروا بموسى ومن معه أى يقولون هذه بشآمتهم وسبب حدوثها هم فتفسير الشارح قوله لنا هذه بأنها مختصة بنا محل نظر اه ملخصا (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أى يتشاءموا) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أى بسبب موسى ومن معه (قوله أى الحقيقة) أى فى ضمن فرد غير معين فأل فى الحسنة للعهد الذهنى (قوله كالواجب) لم يقل واجب لان هنالك من الاجناس ما لم يقع أصلا كالعنقاء (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لانه انما يصح فى نوع معين لا فى نوع ما لانه أيضا كالواجب الوقوع فلعل المراد بقوله فيما تقدم الجنس أى أو ما هو بمنزلته كالنوع اذا أريد به نوع ما سم فقوله بخلاف النوع أى المعين كما فى سيئة (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال لان المطلوب تقليل الوقوع والتنكير انما يدل على تقليلها فى نفسها بمعنى انها شئ يسير واحد لا كثير وقد يجاب بأن المراد بالدلالة ما يكون على سبيل المناسبة وتقليلها فى نفسها يناسب تقليل وقوعها فهو أمارة فى الجملة عليه يس (قوله وقد تستعمل) هذا مقابل للاصل فى قوله السابق لكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذكر نظير ذلك فى اذا بأن يبين أنها قد تستعمل فى مقام الشك لنظير ما استعملت له ان فى مقام الجزم مع أن قوله السابق وأصل اذا الجزم يدل على أنها قد تستعمل فى غير الجزم والا فلا يتجه ذكر الاصل وحينئذ فينبغى أن يقال انها قد تستعمل فى الشك لما يناسب ذلك من الاغراض كالاشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغى أن يكون مشكوكا بل لا ينبغى الا أن يكون مجزوما به وكعدم شك المخاطب وكتنزيله منزلة الجازم وكتغليب الجازم على غيره فليتأمل يس (قوله فى مقام الجزم) أى حالته وقدر مقام تبعا لعبارة المفتاح والايضاح قال فى الاطول وهى الصواب لان ان لم تستعمل فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) قيد به نظرا الى الامثلة المذكورة والا فقد تستعمل فى الجزم بعدم وقوعه أيضا الذى هو خلاف أصلها أيضا الا ان أصلها أن تستعمل فى الامور المحتملة (قوله خوفا من السيد) لكونه أوصاه أن لا يعلم أحدا بوجوده فى الدار وهذا التجاهل يعد من علم المعانى اذا اقتضاه المقام كما فى المثال فان كان ايراده لمجرد الظرافة كان من البديع فلا يرد ما قيل انه من البديع فيكون ذكره هنا تطفلا (قوله أو لعدم جزم المخاطب) عطف على تجاهلا وأتى باللام لان شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والتجاهل فعل المستعمل فنصب وعدم الجزم للمخاطب فجر يس وكتب أيضا قوله أو لعدم جزم الخ هذا وما بعده اعتبر فيهما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد تأمل (قوله كقولك لمن يكذبك الخ) المثال يحتمل التجاهل للملاءمة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب فلذلك اكتفى به الا أن عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب ربما يشعر بأنه خصه بالثانى فلذلك خصه الشارح المحقق فى الشارح بالثانى وان جعله فى شرح المفتاح لهما أطول (قوله لمن يكذبك) المراد به من لا يصدقك أى لا يعتقد صدقك فكنى بالتكذيب عن عدم التصديق وهو صادق بمن يشك فى صدقك أو يتوهمه وليس المراد من يجزم بكذبك والا كان مدخول ان مجزوما

(غلب لفظ الماضى) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أى جدب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جىء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع بخلاف النوع وجىء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) أى الى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل (وقد تستعمل ان فى) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول ان كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك ان صدقت

فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذي أباه ان كان أباك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أي لتعيير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح الا لفرضه) أي فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الاغراض (نحو أفنضرب عنكم الذكر) أي أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد (صفحا) أي اعراضا أو للاعراض أو معرضين (ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولدا فأنا أول العابدين (أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط

بعدم وقوعه عند المخاطب كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم فلا يصح جري الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب أو يقال المراد بالتكذيب قول المكذب كذبت فانه يقال صدقت فلانا أي قلت له صدقت وكذبته أي قلت له كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله فماذا تفعل) للتقرير أي لا تقدر على ما يدفع نجاتك أطول (قوله العالم بوقوع الشرط) أي أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال (قوله لمخالفته مقتضى العلم) لك أن تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل بفرق بين النظر بن ذوا الفضل اه أطول (قوله كقولك لمن يؤذي أباه الخ) لك أن تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعل المخاطب من ايذاء أبيه كأنه أوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان فنرى (قوله أي لتعيير المخاطب) التقييد بالمخاطب منظور فيه الى المثال والا فقد يكون التعيير لغير المخاطب نحو ان كان هذا أبا زيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أي على وقوع الشرط منه أو اعتقاده اياه كما في الاطول (قوله وتصوير) عطف سبب أي تصوير المتكلم للمخاطب أي تفهيم وتبيين وقوله ان المقام أي الذي في شأنه أورد الكلام ع ق وكتب أيضا قوله وتصوير أن المقام الخ ور بما يتحقق التصوير بدون التوبيخ كما في قولك ان كان أباك فلا تؤذه لان فيه اشتمال المقام على صدور الايذاء من المخاطب وهو يقلع الشرط عن أصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط من عبد الحكيم اه (قوله كما يفرض المحال) يعني كما أن استعمال ان في المحال المحقق شائع كثير استعمل ههنا في المحال المقدر عبد الحكيم (قوله لغرض من الاغراض) كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك سم وكتب أيضا ما نصه يسوي بينه وبين الممكن في الاستعمال أطول (قوله أي أنهملكم فنضرب الخ) أشار بذلك الى أن الفاء عاطفة على فعل مقدر كما هو مذهب صاحب الكشاف رعاية لجزالة المعنى وليس مذهبه وجوب التقدير في أمثال هذه العبارة وان صرح بذلك الرضي بدليل أنه جزم في قوله تعالى أفأمن أهل القرى أنه عطف على أخذناهم فهو أكثري عنده عبد الحكيم وسيبويه والجمهور على أن الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير فان أخواتها تتأخر عن العاطف على القياس نحو فأين تذهبون فأنى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون من الفنري (قوله وما فيه الخ) عطف خاص (قوله أي اعراضا الخ) على الاول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثاني مفعول له أي اعتبار الاعراض كم فيتحد فاعله وفاعل الفعل المعلل وعلى الثالث حال بمعنى الفاعل عبد الحكيم (قوله ان كنتم) فان قلت هذا شرط فأين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء سم أي فجزاؤها محذوف لدلالة ما قبلها عليه وقيل ما قبلها نفسها هو الجزاء كما ذكره عبد الحكيم (قوله فيمن قرأ ان بالكسر) وأما من قرأ بالفتح فالمعنى لان كنتم الخ فهو تعليل بتقدير اللام وقراءة الفتح تدل على أن الاولى جعل المكسورة لمجرد السببية بتجريدها عن الشك لان الاولى توافق القراءتين كذا في يس (قوله والمحال وان كان الخ) جواب سؤال تقديره اذا كان بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه ان لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه سم (قوله لكنهم الخ) فان قلت ما الفائدة في أنه ينزل أولا منزلة المحال ثم ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده قلت لان التدريج أبلغ فانه لو نزل ابتداء كذلك فات اعتبار محاليته وهي نكتة مطلوبة ع س سم وقوله أبلغ أي في التوبيخ (قوله لتنزيله الخ) حاصله أن في مثل ذلك تنزيلين الاول تنزيل المقطوع به منزلة المحال الثاني تنزيل المحال منزلة المحتمل المشكوك (قوله لقصد التبكيت) أي اسكات الخصم والزامه من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه في صورة المشكوك اطمأن لاستماعه فحينئذ ترتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما في آية وان كنتم في ريب أو لازما قاطعا رجاءه بتمكنه في ذهنه كما في آية قل ان كان للرحمن ولدا بناء على أن المراد فأنا أول النافين للولد الموحدين لله والوجه الآخر أن المراد فأنا أول المطيعين لذلك الولد لو كان لكنه لم يكن فأعبد ربي وحده ع ق (قوله أو تغليب غير المتصف الخ)

كيف

(على المتصف) به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما) أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان فى المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم * وههنا بحث وهو أنه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى اللاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعى الوقوع لانها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن ان ههنا بمعنى اذا ونص المبرد والزجاج على أن ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضى فمجرد التغليب لا يصحح استعمال ان ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجرى

كيف يغلب العدمى على الوجودى الا أن يقال يجوز ذلك باعتبار قلة الافراد وكثرتها أو باعتبار الاصالة وعدمها نوبى (قوله غير المتصف) أى غير محقق الاتصاف على ما فى المطول لكنه لا يناسب ما سيقرره فى الآية الآتية وكتب أيضا ما نصه أى الذى هو موقع لان (قوله على المتصف) أى بالفعل فيما اذا كانت أداة الشرط داخلة على كان أو من تحقق أنه سيتصف فى المستقبل فيما اذا لم يكن مدخول الشرط كان (قوله غير قطعى لعمرو) يعنى أن عمرا مشكوك فى قيامه (قوله للمخاطبين المرتابين) جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه (قوله أى يحتمل أن يكون للتوبيخ) الظاهر أن المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن فى التوبيخ أن يعتبر أولا تغليب المرتاب على غيره فنرى وفى الاطول خلافه حيث قال عقب قول المصنف يحتملهما لكن على الاول الخطاب لمجرد المرتابين لانهم الموبخون على الريب وعلى الثانى الخطاب للجمع من المرتابين وغير المرتابين (قوله لتغليب غير المرتابين) قال ع ق وظاهر أن المراد بغير المرتابين فى هذا المقام من لم يتصف بالريب لا من شك فى ريبهم لامرين أحدهما ما علم من أن المخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما ينكره عنادا والآخر أن المخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى فلا معنى لكون غير المرتاب بالنسبة اليه تعالى هو المشكوك فى ريبه وهذا المراعى فى التغليب فى الآية الكريمة على هذا وهو أنه غلب المعلوم نفى ريبه على الذى علم ريبه هو مقتضى عبارة المصنف كما أشرنا اليه قبل (قوله وههنا بحث) حاصل البحث أن حقيقة التغليب أن يؤخذ ما للكلمة وما ليس لها و يغلب ما لها على ما ليس لها وهنا ليس كذلك لان البعض مرتاب قطعا والبعض الآخر غير مرتاب قطعا فلم يوجد ما يليق بان فمجرد التغليب لا يكفى بل لا بد من انضمام شئ آخر يصح به استعمال ان هنا (قوله وليس المعنى ههنا على حدوث الخ) دفع لان يقال جوابا عن الاشكال الشرط انما هو وقوع الارتياب لهم فى الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم فهو من المعانى المحتملة المشكوكة سم وظاهره الاحتياج الى التغليب مع هذا الجواب وليس كذلك لان الواقع منهم الريب مشكوك فى ريبهم فى المستقبل كمن لم يقع منهم فتأمل ع ق و بعبارة قوله وليس المعنى الخ جواب عما يقال أى حاجة الى هذا التغليب المستلزم لايراد البحث المذكور المحتاج فى دفعه الى التنزيل الآتى مع أن أداة الشرط وهى ان تجعل الماضى مستقبلا والامور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة اليه تعالى محالا لكن يجرى الكلام على النسق العربى وعلى الوجه الذى يجرى عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وحاصل الجواب أن كان لا تقلبها ان للاستقبال (قوله ولهذا زعم الخ) أى وهذا يدل على أن المعنى هنا على المضى لان اذ للمضى (قوله على أن ان لا تقلب كان الخ) وقيل ان تقلب كان الى الاستقبال كغيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور كما فى يس (قوله لقوة دلالة كان على المضى) قال فى المطول لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان اه وقوله يستفاد من الخبر أى فى ضمن استفادة الحدث المخصوص منه ولا يضرنا أن هذا التعليل لا يجرى فى أخوات كان كصار مثلا اذ الانتقال الذى هو مدلوله لا يستفاد من الخبر حتى يتمحض للدلالة على الزمان لان المدعى مخصوص بكان كما فى الفنرى عن الرضى لكن ربما يرد أنه كما اعتبر الانتقال فى صار اعتبر الاستمرار أو الانقطاع فى كان وهما غير مستفادين من الخبر قطعا فلا يتم التعليل (قوله لما غلب صار الجميع الخ) أعاده توطئة لما بعده (قوله على سبيل الفرض والتقدير) بان نزل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ففيه تنزيلان كما فى ان كنتم قوما مسرفين (قوله والالزام) أى بما لا يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) فان الايمان بمثل القرآن محال لعدم وجوده بفرض لما ذكروا التبكيت فى فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه فى صورة المشكوك اطمأن لاستماعه ع ق (قوله والتغليب يجرى الخ) قال فى المطول و جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له قال الحفيد

فى فنون) كثيرة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) غلب الذكر على الانثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط (و) نحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أى من التغليب (أبوان) للاب والام (ونحوه)

ووجه كونه مجازا فى تغليب جانب المعنى نحو بل أنتم قوم تجهلون أن صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة لم يذكروا بلفظ الغائب ولم تجر هى صفة لهم والظاهر أن علاقة المجاز المجاورة فى الذهن أو فى الذكر أو غيرهما فان قلت أى فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يتبادر أنه منه قلت أجاب السعد نفسه وتبعه السيد بان الجمع أن يراد باللفظ كل منهما وههنا أريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى كل واحد منهما بل فى المجموع مجازا والبحث فيه مجال (قوله فى فنون) أى فى أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالفنون العلوم سم (قوله كقوله تعالى وكانت من القانتين) مبنى التغليب على أن من للتبعيض فان جعلت ابتدائية أى ناشئة من القوم القانتين لانها من ذرية هرون أخى موسى فلا تغليب لكن جعلها للتبعيض هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين كما فى المطول يعنى فالغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكر الخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع أى من الجمع القانتين ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب عص سم (قوله الصفة المشتركة) وهى القنوت ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم يس (قوله بل أنتم قوم تجهلون) قال يس قال فى العروس فى تسمية هذا تغليبا نظر انما فيه مراعاة المعنى وفى المغنى فى بحث التغليب وزعم جماعة أن منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيته أن ضمير تجهلون يرجع لقوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال فى أوائل الباب السابع وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته فيل خبر موطئ كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمى نحولا أننى رجل * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ماقبلهما لا اليهما اه وفى رسالة الالتفات لمولانا كمال باشا زاده ومما يظن أنه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون لان فى لفظ القوم جهتين غيبة وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد حمل على أنتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا لجانب خطابه المستفاد من حمله على أنتم وترجيحا له على جانب غيبته الثابت له فى نفسه لان الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل فهو فى الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وتغليب له على جهة اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى آخر اه وبه يتضح صحة أنه من التغليب فتأمل اه بحروفه وفى عبد الحكيم ليست الآية من الالتفات من الغيبة التى فى قوم الى الخطاب على ما وهم اذ ليس المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه فى الاسلوبين واحدا بل معنى كلى حمل على قوم موسى (قوله غلب جانب المعنى) أى الخطاب وقوله على جانب اللفظ أى الغيبة نظرا الى قوم (قوله لكنه فى المعنى) لاتحاده معهم بالحمل عليهم عبد الحكيم (قوله ومنه) فصله عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا وذلك لشهرة كثير منه وتداوله فى مقامات عديدة كالابوين والعمرين فكأنه قال ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه وكتب أيضا قوله ومنه أبوان اعلم أن هذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلام القوم أنه سماعى بل صرح بذلك غير واحد كابن ظفر فى شرح التسهيل حيث قال ما ورد من تثنية مختلفى اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فان قلت التغليب مجاز وهو لا يتوقف على السماع بل على العلاقة والقرينة قلت قالوا انما يعرف به المجاز عدم وجوب الاطراد بأن لا يطرد كما فى واسأل القرية أى أهلها ولا يقال واسأل البساط أى صاحبه أو يطرد لا وجوبا كما فى الاسد للرجل الشجاع فيصح فى جميع جزئياته من غير وجوب لجواز أن يعبر فى بعضها بالحقيقة فقولهم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل فى محل لوجود العلاقة ثم لا يجوز استعماله فى محل آخر لوجود تلك العلاقة ألا ترى أن النخلة تطلق على الانسان لطوله ولا تطلق على طويل آخر غير الانسان وأن الراوية تستعمل فى المزادة للمجاورة ولا تستعمل الشبكة فى الصيد للمجاورة يس ببعض اختصار

(قوله كالعمرين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده أنه قيل لعثمان رضي الله عنه نسألك سيرة العمرين نعم قال قتادة أعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر فنري (قوله والقمرين) للشمس والقمر وعليه قول المتنبي

واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتني القمرين في وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني أن وجهها الشدة صقالته انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبع الصورة في المرآة فرأى برؤيته وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز أنه أراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا تجتمع الشمس والقمر وما ذكرناه أمدح وأيضا القمران في العرف للشمس والقمر فنري ببعض اختصار (قوله وذلك) أي كيفية التغليب (قوله بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى) ظاهره أن مجرد الاتفاق في اللفظ يكفي في التثنية وأن باب التغليب مثنى حقيقة وفي ذلك خلاف والاصح عندهم أنه لا يكفي الاتفاق في اللفظ ولو كان حقيقة في كل فلا يقال قرآن لحيض وطهر ولذلك تأولوا الزيدين بالمسمين بزيد فما سمع من ذلك هو ملحق بالمثنى وان باب التغليب ملحق بالمثنى وكتب أيضا ما نصه ينبغي أن يعلم أنه يغلب الاكثر على الاقل والاشرف على الأخس الا أن يكون لفظ الاعلى أثقل أو يكون موتشامع تذكيرا الادنى فيغلب ما لفظه أخف كالعمرين او يكون مذكرا كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب أكثر أو أشرف من المخاطب والمخاطب أكثر أو أشرف من المتكلم أطول ولا تخالف تلك القاعدة الا لنكتة كقوله في الحديث بأحد العمرين فتغليب عمر مع أن عمرا أخف منه لتعلق رغبته بعمر وقد حققها الله تعالى وكتسمية الشخص الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل بيديه جميعا ذا الشمالين وليس هو ذا اليدين وان وهم الزهري في ذلك لان ذا اليدين اسمه الخرباق وذا الشمالين اسمه عمير فتغليب الشمال مع أن اليمين أشرف لان مخالفة العادة انما حصلت بعمل الشمال اهمن يس وقد يقال لفظ الشمال أخف من لفظ اليمين لان الالف أخف من الياء فلا ايراد (قوله والصيغة) عطف تفسير أي دون المادة فان مادة القنوت تكون في الذكر والانثى (قوله وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ) أي وفي الهيئة أيضا اذ هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى على مذهب الجمهور أو لفظا فقط على مذهب ابن الحاجب وانما اقتصر على جهة المادة لانها جهة الافتراق بين مثل أبوين ومثل القانتين لكن ارتكاب المجاز في المادة في مثل أبوين لضرورة الهيئة اذ هيئة التثنية هنا لا تمكن الا بعد تغيير مادة أحد الشيئين الى مادة الآخر حفيد بايضاح وزيادة ويظهر أنه لا مخالفة للظاهر من جهة الهيئة على مذهب ابن الحاجب الا لو اشترط في التوافق لفظا كون اللفظ حقيقة في كلا الشيئين فان يكتف بكون اللفظ في أحدهما حقيقة والآخر مجازا لم يكن تجوز في نفس هيئة التثنية انما التجوز فيما بني عليه التثنية فتأمل (قوله وجوهر اللفظ) عطف تفسير وقوله بالكلية تأكيد (قوله ولكونهما الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي ظرف لغو متعلق بغير ويحتمل الحالية منه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة أو معرفة فيكون مستقرا كذا في الفنري وكتب أيضا قوله متعلق بغيره لانه بمعنى حصول فهو وان كان جامدا الا أنه بمعنى الحصول وهو حدث فهو كالمصدر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ) نوقش بأن التعليق جعل الشئ متعلقا فالجعل في الحال والمتعلقية في الاستقبال وتعلق الظرف بالمعلق الذي تضمنه التعليق لا بالجعل اه ملخصا من الاطول والفنري (قوله فعلية) أي لا اسمية وقوله استقبالية أي لا ماضوية ولا حالية وكتب أيضا قوله فعلية استقبالية كأنه لم يقيد بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزاء بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح المحقق وان خالفه السيد قال في الاطول وههنا بحث شريف لا ينبغي فوته وهو أنه هل يصح كون الطلب جزاء بلا تأويل الى الخبر أولا كما ادعاه السيد السند وادعى أن الوجدان الصحيح يحكم بأن

كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية (ولكونهما) أي ان واذا (لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال ألا ترى أنك اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر فقد علقت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملتي كل) من ان واذا يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال

فيمتنع ثبوته ومضيه وأما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل (ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة الى أن الجملتين وان جعلت كلتاهما أو احداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس معناه ان تعتدّ باكرامك اياى الآن فاعتدّ باكرامى اياك أمس وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم فى ريب فان كنت فى شك كما مر وكذا اذا جىء بها فى مقام التأكيد وبعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كقوله

فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال

ثم أشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله (كابراز غير الحاصل

الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزاء انشاء والحق أن الشرط فى قولك ان جاءك زيد فأكرمه مثلا قيد للمطلوب لا للطلب والطلب تعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب فى الطلبى كالاخبار فى الخبرى فكما أن القيد فى أضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه فكذا فى الطلبى فالشرطية التى جزؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة فى الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ما ذكره السيد السند فكأن هذا الخلاف متفرع على الاختلاف فى النسبة التامة فى الشرطية من أنها بين المركبين أو فى الجزاء أطول (قوله فيمتنع ثبوته) فيه أن هذا لا يقتضى الفعلية بل يقتضى ما يدل على الحدوث ومنه الاسمية التى خبرها فعل نحو زيد ينطلق لانها تفيد الاستمرار التجددى تأمل أجاب الاستاذ بأن الاسمية من حيث هى اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد سم وكتب أيضا قوله ثبوته أى المفيد له الاسمية وقوله ومضيه أى المفيد له الماضوية سم (قوله ويمتنع الخ) لقائل أن يقول ان أريد بتعليق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه فلا يسلم أن معنى التعليق ذلك وان أريد به وقوعه لاجل وقوعه فلا يسلم الامتناع وما المانع من أن يكون الحصول الآن لاجل ما سيحصل يس ولا يرد أنه يجب تقدم العلة لان العلة هنا علة باعثة وهى انما يجب تقدمها ذهنا لا وجودا خارجيا (قوله حصول الحاصل) أى فيما مضى أو الآن يس (قوله ولا يخالف ذلك) أى كون جملتى الشرط والجزاء استقبالية لا يقال يرد عليه قوله الآتى وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال من غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الا لنكتة والتعليل بقوله لامتناع مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا مرتب على قوله سابقا ولكونهما التعليق أمر بغيره فى الاستقبال وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسئلة أخرى من سم باختصار (قوله اسمية) استشكل بان جملة الشرط لا تكون الا فعلية لا اسمية وجوابه أن بعضهم أجاز أن تكون اسمية فيكون مبنيا على هذا القول ع س وانظر هل يجوز أن يكون بالنظر لاذا على القول بأنها لا تختص بالافعال سم (قوله معناه أن تعتدّ باكرامك اياى) أى أن تعدّ اكرامك اياى علىّ وتمنّ به علىّ (قوله الآن) هو وأمس ظرفان للاكرام لا للاعتداد من سم (قوله فاعتدّ باكرامى اياك) أى أعدّه أنا وكتب أيضا ما نصه بصيغة الامر أو المضارع كما فى سم (قوله وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال) أى وقد استعملت اذا للماضى حتى اذا ساوى بين الصدفين وللاستمرار نحو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا مطول وكتب أيضا قوله فى غير الاستقبال أى لفظا ومعنى وعلم من هذا الاستعمال أن قوله سابقا أما الشرط فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال مبنى على الغالب (قوله وان كنتم فى ريب) ان كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى وان كان التقدير وان ثبت أى فى المستقبل كونكم فيما مضى كذلك فلم تستعمل ان حقيقة الا مع المستقبل تأمل سم وأجيب بأن المعنى وان كنتم فى ريب أى واستمر الى وقت الخطاب للعلم بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب فى الحين لا الذى سبق منه الريب وهو الآن مؤمن فليفهم ح ف (قوله لمجرد الوصل والربط) ولا يذكر له حينئذ جزاء مطول وفيه أن ان حينئذ ليست شرطية والكلام فى الشرطية الا أنه أراد افادة أنها تخرج عن الشرطية سم قال يس وربما يشعر قوله ولا يذكر بأن له جزاء محذوفا وهو ما يقتضيه كلامه فى تذنيب الباب السابع لكنه فى بحث المساواة من الباب الثامن نقل عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك الى الجزاء اه ملخصا (قوله وفى غير ذلك قليلا) أى وتستعمل فى غير الاستقبال قليلا مع كونها للشرط سم (قوله فيا وطنى الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوّت علىّ المقام فى وطنى فليطب به قلوب ساكنيه اه حفيد وفى الفنرى ما نصه قوله فلينعم دال على الجزاء وهو محذوف أى لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشئ بالضم أو نعم كعلم أى صار لينا والبال القلب اه وفى يس أن البال هنا بمعنى الحال وكتب أيضا قوله فلينعم

على

في معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء (أو كون ماهو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك بأو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار اليه في اظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا (أو التفاؤل أو اظهار الرغبة في وقوعه) أى وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما أشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره) أى الطالب (اياه) أى ذلك الامر (فربما يخيل) ذلك الامر (اليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أى على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء (ان أردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ماهو مقتضى التعليق بالشرط أجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهى عن الاكراه يعني أنهن اذا أردن العفة فالمولى أحق بارادتها

على صيغة المجهول سيرامى والبال نائب فاعل يس (قوله في معرض) أى في صورة سم وكتب أيضا ما نصه على وزن مسجد موضع عرض الشئ أى اظهاره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يضرب على مفعل بفتح الميم وكسر العين انظر يس (قوله الحاصل) أى في الحال أو الماضي (قوله لقوة الاسباب) أل للجنس فيشمل ماله سبب واحد نوبى (قوله المتأخذة) أى المجتمعة التى أخذ بعضها بعضد بعض فان الشئ اذا قويت أسبابه يعد حاصلا (قوله انعقاد) أى انتظام سم (قوله للوقوع) أى آيل للوقوع سم (قوله كالواقع) أى في ترتب ثمرة الوقوع في الجملة على كل ع ق (قوله هذا عطف على قوة الاسباب) أى من عطف العام على الخاص لان كون الشئ للوقوع اما لقوة الاسباب واما للعلم بوقوعه من جهة أخرى ع ق والذى يظهر أن في عطف العام على الخاص بأو ما في عكسه من الخلاف والمشهور فيه المنع (قوله على ما أشار اليه) أى المصنف في قوله الآتي فان الطالب الخ فان محصله أن في اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك ولو كان العطف على ابراز لما تأتى هذا البيان سم (قوله فقد سها سهوا بينا) لانه خلاف ما أشار اليه المصنف في اظهار الرغبة من أنها أى المعطوفات علل له أى للابراز ولان المعنى عليه لا يستقيم لان كون ماهو للوقوع كالواقع لا يصلح بمجرده سيما في المخالفة والالزم المخالفة في كل تركيب كان فيه ذلك مع أنه ليس كذلك وانما السبب قصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لذلك سم وأيضا يلزم عليه انحصار سبب الابراز في قوة الاسباب وليس كذلك يس ولان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل مشتمل على المعطوفات فلا تكون قسيما له قاله النوبى (قوله أو التفاؤل) هو أن يذكر ما يسر به السامع فان المخاطب اذا كان يتمنى شيأ فعبر له عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابرازه في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الابراز السرور فيكون بذلك مناسبا للمقام ع ق (قوله أو اظهار الرغبة) قال في الاطول أو للرغبة (قوله أى وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد يس (قوله فهو المرام) أى الظفر (قوله هذا يصلح مثالا الخ) لكن اللفظ يختلف فاذا أردت التفاؤل فتحت التاء لان حصول التفاؤل انما يكون للمخاطب بخلاف اظهار الرغبة فانه يكون للمتكلم يس بالمعنى وقرر بعضهم أنه على جعله مثالا لاظهار الرغبة تصح قراءته بفتح التاء وضمها اه ويؤيده قول الاطول أو التفاؤل من السامع أو اظهار الرغبة في وقوعه من المتكلم نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على صيغة المتكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اه (قوله فان الطالب) علة لكون اظهار الرغبة علة لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهى لا تتأتى في حق الله تعالى مع أن الابراز لاظهار الرغبة يقع في كلام الله تعالى فلا بد من التسامح وارادة معنى يناسب في حقه تعالى قاله يس (قوله في حصول أمر) أى مستقبل سم (قوله يكثر تصوره) أى حصول صورته في الذهن (قوله فربما) لعلها للتكثير أى فبسبب الكثرة الخ سم (قوله اليه) أى الى الطالب (قوله حاصلا) أى فيما مضى (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزه عن الرغبة والمراد هنا لازمها وهو كمال الرضا وأيضا لا يجرى فيه البيان المذكور أطول (قوله لاظهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار شدة رضاه بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقيل المراد اظهار كون الشئ مرغوبا فيه في نفس الامر لا لاظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في الفنرى (قوله فتياتكم) أى اماءكم وقوله على البغاء أى الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن من تعبيره في المطول بيقتضى أى يستلزم اذ لا اقتضاء كما يعلم مما يأتي (قوله أجيب بأن القائلين الخ) وأيضا نزلت الآية فيمن كن يردن التحصن ويكرههن الموالى على الزنا وأيضا اذا لم يردن التحصن لم يكرههن الزنا فلا يتصور اكراههن عليه اه سيد أى فالشرط لموافقة الواقع لان الاكراه انما هو حال ارادة التحصن اه ع ق (قوله فائدة أخرى) أى سوى اخراج مالم يكن فيه الشرط عن الحكم اه ع ق (قوله المبالغة في النهى عن الاكراه) أى لما في ذلك من التوبيخ للموالى بذكر ما يظهر به فضيحتهم (قوله اذا أردن العفة) أى مع شدة ميلهن وشهوتهن

وأيضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكى أو للتعريض) أى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض بأن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك) فالمخاطب هو النبى صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جىء بلفظ الماضى ابرازا للاشراك الغير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم كما اذا شتمك أحد فتقول والله ان شتمنى الامير لاضربنه ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان فى هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكى والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال (ونظيره) أى نظير لئن أشركت (فى التعريض لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض

ومع نقصهن وقوله فالمولى أحق بارادتها أى لكماله وقلة ميله بالنسبة اليهن سم أى فالمقصود من القيد توبيخ الموالى فلا مفهوم له وكتب أيضا قوله فالموالى أحق بارادتها أى فيكون نهيهم عن الاكراه قويا أكيدا (قوله وأيضا دلالة الشرط الخ) أى وأقول فى الجواب أيضا فهذا جواب ثان مقابل لقوله أجيب بأن القائلين الخ لا بيان فائدة أخرى للشرط وليس فى قوله والاجماع الخ دعوى النسخ بالاجماع ويكفيه ما صرحوا من أنه يتضمن ناسخا وان لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع اعتراضان للحفيد تدبر (قوله على انتفاء الحكم) أى عند انتفائه (قوله انما هو بحسب الظاهر) مراده ما قابل النص (قوله بأن ينسب الفعل الخ) لا بد أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاءنى زيد مريدا ابنه ليس من التعريض فى شئ يس (قوله ولقد أوحى اليك الخ) فى التعريض فائدتان الاولى أن من هو أعلى مرتبة عند الله اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره وهذا بالنسبة الينا فلا يرد أن الكفار لا يقولون بنبوة النبى صلى الله عليه وسلم على أنهم يقولون بنبوة غيره فيصح بالنسبة اليهم أيضا والثانية ان الكفار لا يستحقون الخطاب كالبهائم ففى ذلك غاية الادلال لهم يس (قوله فالمخاطب هو النبى) الحصر على تقدير حصوله اضافى أى لا لأمته والا فغيره من الانبياء مخاطب بدليل قوله والى الذين من قبلك وانما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد كما قاله البيضاوى سم ويس وقيل استعمل ضمير المخاطب المفرد فيما يشمل الغائب مجازا وكتب على قوله باعتبار كل واحد ما نصه لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته (قوله مقطوع به) أى فى جميع الازمنة (قوله لكن جىء الخ) يفهم أنه لولا التعريض لجىء بلفظ الاستقبال وكانت تصح ان الشرطية وفيه انه اذا كان عدم اشراكه مقطوعا به لا تصح لانها للامور المشكوكة وجوابه يؤخذ مما سبق أنهم يستعملون فى مثل ذلك ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان سم (قوله بلفظ الماضى) وان كان المعنى على الاستقبال عبد الحكيم (قوله الغير الحاصل) أى من النبى وقوله فى معرض الحاصل أى منه (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أى الاشراك الحاصل على سبيل الفرض والتقدير (قوله بانه قد حبطت أعمالهم) لتحقق سببه فيهم (قوله ان شتمنى الامير لاضربنه) تعريضا بان من شتمك يستحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) رد لما زعمه الخلخالى من أن التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك فى الماضى ولغيرهم وذا يحصل بصيغة المضارع أعنى لئن تشرك ووجه الرد أن من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته فنرى سم وقوله لما زعمه الخلخالى أى بناء على توهم أن التعريض نشأ من اسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضى وعبارة غيره ووجه الرد أنه لا يتعارف التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل فى المستقبل لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على ما وقع لا ما سيقع وان التعريض انما نشأ من صيغة الماضى لانه على خلاف الاصل فلا بد من طلب وجه لارتكابه وهو هنا التعريض وأما المضارع فهو على أصله فلا معنى لافادته التعريض (قوله لكونه على أصله) أى الشرط وانما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر فلا يقال ما المانع من التعريض بالمضارع بمن صدر منهم الاشراك فيما مضى باعتبار أنه اذا رتب العقوبة على فرض اشراكه فى المستقبل فهم منه أن كل اشراك كذلك وان من صدر منه فى الماضى يستحق العقوبة يس ملخصا (قوله نوع خفاء) أى دقة سم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أى عند المصنف فنرى وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فاما لما توهم من أن التعريض يحصل بصيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما لما ذكره بعضهم من أن اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر فى النحو من أن الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل فى التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكر مرارا من أنه لا تنافى بين المقتضيات لجواز تعددها على أنه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضى فى الشرط هو التعريض فنرى وسم (قوله فى التعريض لا فى الخ) عبارة الاطول ونظيره فى التعريض

مع ما يتم بها من التفاوت لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما ابراز في معرض الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث ان قوله لئن أشركت ليس محض تعريض بل للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف ومالي لا أعبد الذي فطرني فانه محض تعريض اه (قوله قوله تعالى ومالي الخ) اعترض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات ولهذا تقدم التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه ترجعون فغير تام لاحتمال الالتفات والجواب انه صالح للالتفات بأن يكون قوله ومالي لا أعبد الذي فطرني مستعملا في المخاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا وصالح للتعريض بأن يكون مستعملا في حقيقته من المتكلم المخصوص فلا منافاة بين ما في الموضعين وأما الاستدلال بقوله تعالى واليه ترجعون فهو استدلال ظني في الجملة ووجهه أنه على التعريض يبقى قوله تعالى ومالي لا أعبد الذي فطرني على حقيقته لان التعريض لا يكون الا بالمعنى الحقيقي وعلى الالتفات يكون مجازا والحمل على الحقيقة أولى نعم على القول بجواز أن يكون التعريض باعتبار المعنى المجازي يجوز حصول التعريض هنا مع استعمال ومالي لا أعبد الذي فطرني في المخاطبين مجازا فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم قريبا أن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره وعلى التجوز يتحد المنسوب اليه والمراد قلت قال الاستاذ يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب سم ملخصا (قوله أي ومالكم الخ) ليس المراد بيان المعنى الذي استعمل فيه ومالي الخ بل بيان المراد به وأما المستعمل فيه فهو المتكلم حقيقة الا على جواز التعريض في المجاز كما مر سم (قوله أي حسن هذا التعريض) يفهم من هذه الاشارة أن المراد التعريض الاخير المذكور بقوله ونظيره الخ ويعين ذلك قوله الآتي حيث لا يريد المتكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعين الخ فانه يأتي في التعريض السابق أي في قوله قال السكاكي أو التعريض الخ فهلا عمم تأمل سم وعبارة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك فان المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه أبلغ (قوله الحق) الاولى المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبطلا يريد ترويج باطله واسماعه على الوجه الآتي أطول وهذا لا يرد على ما صنعه الشارح من ارجاع ضمير حسنه الى التعريض في ومالي الخ اذ الامر المسمع فيه حق في الواقع فالتقييد لموافقة الواقع (قوله هو المفعول الثاني لاسماع) لعله دفع بذلك توهم ان الحق صفة اسماع (قوله حيث لا يريد الخ) لانه نسب ترك العبادة الى نفسه فبين أنه على تقدير تركه العبادة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريده لنفسه ع ق (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط أي حصول فرض أو مفروضا أو من حيث الفرض لا بالتعليق لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به عبد الحكيم (قوله في الماضي) متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ الشرط في كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط في كلامه أما الاول فلان التعليق في الحال لا في الماضي وأما الثاني فلان حصول الجزاء غير مقيد بالماضي بل معلق على حصول الشرط وان لزم تقييده بالماضي لان المعلق بأمر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي وقد سبق نظير ذلك من سم بتصرف (قوله بانتفاء الشرط) أي حقيقة في الواقع فلا ينافي فرض حصوله وكتب أيضا قوله بانتفاء الشرط المراد بالشرط هنا جملة الشرط ومعناه هنا غير معناه في قوله ولو للشرط لانه ثم بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت كانت عينا الان ذلك أغلبي من سم بزيادة (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط ويمكن الجواب بأن قوله فيلزم انتفاء الجزاء ليس تفريعا على ما قبله بل من جملة الموضوع له فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وان أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر فقوله فيلزم الخ أي مع القطع بانتفاء الشرط الذي يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع

قوله تعالى (ومالي لا أعبد الذي فطرني أي ومالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل) قوله تعالى (واليه ترجعون) اذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنه) أي حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه (الحق) هو المفعول الثاني لاسماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أي ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين) عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي أي على وجه يعين (على قبوله) أي قبول الحق (لكونه) أي لكون ذلك الوجه (أدخل في امحاض النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط) أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني أكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام

فهى لامتناع الثانى أعنى الجزاء لامتناع الاول أعنى الشرط يعنى أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشئ أسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى ألا ترى أن قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثانى اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثانى لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم * وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو

بناء على التبادر المذكور ع س سم باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ أى الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول لو فمدلولها التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور واختاره القاضى فى تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم انه لمجرد التعليق بين الحصولين فى الماضى من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة كالمساواة كذا فى المغنى اه وكتب أيضا قوله فيلزم الخ هذا التفريع لا يوافق قوله الآتى بل معناه الخ فلعله بالنظر لما فهمه ابن الحاجب تأمل سم (قوله فهى لامتناع الخ) أى مفيدة لامتناع الخ فلا ينافى قوله سابقا التعليق حصول الخ فصريح معنى لو هو ذلك التعليق وما له امتناع الثانى لامتناع الاول كذا فى الاطول ثم نقل عن السيد ما يخالف ذلك وبحث فيه فراجعه (قوله يعنى الخ) هذا يوافق ما يأتى عن الشارح دون ابن الحاجب سم (قوله لجواز أن يكون للشئ أسباب متعددة) أى أسباب تامة كل واحد منها كاف فى وجوده وحينئذ يكون السبب كلا منها على البدل سم أى بناء على جواز تعدد العلل لمعلول واحد كالارث فان له أسبابا ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) لان السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه (قوله فهى لامتناع الاول الخ) الحاصل أن فى لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الاول ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الاول لامتناع الثانى على العكس مما قبله رابعها أنها لبيان استمرار شئ بربطه بأبعد النقيضين كقوله (لو لم يخف الله لم يعصه) سيرامى (قوله انما سيق الخ) أى لان المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس سم (قوله واما لان الاول ملزوم الخ) كأنهم عدلوا الى ذلك لان ما قاله ابن الحاجب لا يأتى كليا لانه لا يتأتى فى نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس بل الامر بالعكس ولا فى نحو لو كان لى مال لحججت اذ وجود المال ليس سببا للحج بل شرط لكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج فعدلوا الى اللازم والملزوم الا أنه أيضا لا يتم فى نحو لو كان الماء حارا لكانت النار موجودة لان الحرارة ليست ملزومة للنار لانها قد توجد بالشمس فان ادعى أن المراد اللزوم ولو جعليا أو ادعائيا فلابن الحاجب أن يريد السببية ولو جعلية أو ادعائية فلا تفاوت الا أن يجاب بأنه يعلم من تتبع اللغة ان الشرطية اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جعلية أو ادعائية سم (قوله اعم) نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا سم (قوله انه يستدل بامتناع الاول الخ) أى كما فهم ابن الحاجب وكتب أيضا قوله أنه يستدل بامتناع الاول الخ فان كلا الانتفاءين معلومان فى نحو قولنا لو جئتنى لاكرمتك عبد الحكيم (قوله بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى الخ) حاصله أنها للدلالة على أن الامر فى الواقع كذلك أى ان انتفاء الثانى فى الواقع سببه انتفاء الاول اما بناء على انحصار سببه فى الاول أو غير ذلك ويرد عليه أنه يلزم أن لا تصدق الشرطية حينئذ الا اذا كان الواقع كذلك بأن يكون انتفاء الثانى فى الواقع لانتفاء الاول وان تكذب اذا لم يكن كذلك بأن لم يكن انتفاء الاول علة لانتفاء الثانى مع انه ليس كذلك فلا يكون ما ذكره أيضا كليا فلا فائدة فى العدول اليه كما فهمه ابن الحاجب الا أن يقال غرض الشارح تحقيق المقام وبيان الواقع سم ملخصا ومما لم يكن فيه انتفاء الاول علة لانتفاء الثانى فى الواقع قولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية علة لانتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو أضاءت الدار لطلعت الشمس ويمكن أن يقال أمثال هذه واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة كما فى سم عن الفنرى وكتب أيضا قوله بل معناه الخ قال شيخنا مغوش المغربى معنى ذلك أنها تستعمل فيما اذا علم انتفاء أمرين فى الخارج للدلالة على انتفاء أحدهما وهو الثانى بسبب انتفاء الآخر وهو الاول وأما اذا جهل انتفاء شئ وعلم انتفاء سبب له فلا يستدل على انتفاء ذلك الشئ بانتفاء ذلك السبب وهذا

مانفاه الشارح وهو منشأ الاعتراض ويوافقه السيرامى سم (قوله بسبب انتفاء الاول) أى فى الخارج (قوله هى انتفاء مضمون الشرط) أى فى الخارج ونقض بنحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا وقد قدمنا ذلك مع الجواب (قوله من غير التفات) أى لم يلتفت الجمهور لماذ كر فى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم ان انتفاء الاول علة فى العلم بانتفاء الثانى ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله ألا ترى الخ) هذا تنظير أتى به توضيحا للمقام (قوله ان وجود على سبب) أى فى الخارج (قوله لا أن وجوده دليل الخ) اذ لم يقصد افادته العلم بعدم الهلاك وانما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ع ق (قوله ولهذا) أى لكون معناها الدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال اذ لو كان كذلك لما صح استثناء نقيض المقدم اذ هو لا ينتج لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم رفع التالى فتعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله صح مثل قولنا الخ) ولو كانت للاستدلال لم يصح القول المذكور للزوم الاستدلال برفع المقدم على رفع التالى مع أنه لا ينتج وكتب أيضا قوله صح مثل قولنا الخ فيه نظر لانه ينافى ما قالوا ان فى لو اغناء عن استثناء نقيض التالى وفى لما عن وضع المقدم أطول وقد يقال الاستغناء عنه لا ينافى صحته فيكون تأكيدا (قوله قال الحماسى) البيت الحماسى منسوب الى الحماسة وهى فى اللغة الشجاعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام أبى تمام حبيب بن أوس الطائى جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسى يراد أنه مذكور فى ذلك الكتاب واذا أطلق الحماسى بأن قيل قال الحماسى فالمراد به أحد الشعراء المذكورين فى ذلك الكتاب فنرى على المطول فى غير هذا المحل وقيل الحماسى من ينظم فى الشجاعة (قوله بمعنى أن عدم طيران الخ) فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب فى عدم طيرانها ع ق (قوله ولو دامت الخ) الظاهر أن معنى البيت أنهم لو بقوا كانوا رعايا للممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه من الفضائل (قوله الدولات) أى أهل الدولات الماضية قال فى المختار الدولة فى الحرب أن تغلب احدى الفئتين على الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول بكسر الدال والدولة بالضم فى المال يقال صار الفئ دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشئ الذى يتداول به بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم هما لغتان بمعنى واحد وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم فى المال وبالفتح فى الحرب وقال عيسى بن عمر كلتاهما فى المال والحرب وقال يونس والله ما أدرى ما بينهما اه (قوله كانوا) أى أهل دولة زماننا (قوله كغيرهم) خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل فنرى ويصح أن يكون رعايا خبرا بعد خبر أو خبرا أول وكغيرهم حال مقدمة (قوله وأما المنطقيون) هذا مقابل لمحذوف أى هذه قاعدة اللغويين وكتب أيضا قوله وأما المنطقيون الخ قال السيرامى استعمال لو على قاعدة اللغة أكثر فى القرآن والحديث وأشعار العرب ومنثورهم وعلى قاعدة المنطقيين أكثر فى استعمالات أرباب التأليف خصوصا فى كتب المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء فى الواقع ماذا وثمرة الخلاف بين الطريقين تظهر فى استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند أهل العربية دون الميزانيين وفى استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالى فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا اه ببعض تغيير (قوله فقد جعلوا الخ) موافق لما قاله ابن الحاجب سم وكتب أيضا قوله فقد جعلوا الخ أى جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا وأخذوه مذهبا عبد الحكيم (قوله ان ولو) زاد فى المطول ونحوهما (قوله وانما يستعملونها) أى أداة اللزوم سواء كانت ان أو لو أو غيرهما كاذا وكلما (قوله لحصول العلم) أى لا كتسابه (قوله فهى عندهم للدلالة الخ) قد يفهم منه أن معناها نفس الدلالة المذكورة والظاهر أنه غير مراد وأن المراد أن معناها لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء الملزوم المجهول كما عبر بذلك السيرامى فى بيان هذا المعنى نقلا عن غيره سم (قوله ان العلم بانتفاء الثانى الخ) أى

بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم أن انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ألا ترى أن قولهم لو لا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو لو لا على لهلك عمر معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتنى لاكرمتك لكنك لم تجئ أعنى عدم الاكرام بسبب عدم المجئ قال الحماسى

ولو طار ذو حافر قبلها . لطارت ولكنه لم يطر

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعرى

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم . رعايا ولكن ما لهن دوام

وأما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو أداة للزوم دائما وانما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء اللازم

من غير التفات الى أن علة
انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى
وقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا وارد
على هذه القاعدة لكن
الاستعمال على قاعدة اللغة
هو الشائع المستفيض
وتحقيق هذا البحث على
ما ذكرناه من أسرار الفن
وفى هذا المقام مباحث
أخرى شريفة أوردناها
فى الشرح واذا كان لو
للشرط فى الماضى (فيلزم
عدم الثبوت والمضى فى
جملتيها) اذ الثبوت ينافى
التعليق والاستقبال ينافى
المضى فلا يعدل فى جملتيها
عن الفعلية الماضوية الا
لنكتة ومذهب المبرد
أنها تستعمل فى المستقبل
استعمال ان وهو مع قلته
ثابت نحو قوله عليه الصلاة
والسلام اطلبوا العلم ولو
بالصين وانى أباهى بكم الامم
يوم القيامة ولو بالسقط
(فدخولها على المضارع فى
نحو لو يطيعكم فى كثير من
الامر لعنتم) أى لوقعتم فى
جهد وهلاك (لقصد استمرار
الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)
والفعل هو الاطاعة يعنى أن
امتناع عنتكم

كما اذا استثنى نقيض التالى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهى هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول وكتب أيضا قوله بانتفاء الثانى فيه بحث لانها قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثانى كما اذا استثنى عين المقدم نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود الا أن يقال اقتصر على ما ذكره لانه أغلب أو على سبيل التمثيل سم (قوله من غير التفات) أى كما لتفت الى ذلك علماء اللغة سم (قوله وقوله تعالى الخ) انما كان واردا على ذلك لان المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد وليس المقصود بيان أن انتفاء الفساد فى الخارج علة انتفاء التعدد سم (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورود بمعنى الاتيان والمجى لا من الايراد أى ان هذه الآية آتية وجارية على قاعدة المنطقيين (قوله على قاعدة اللغة) أى الاصل الكثير فى اللغة والا فالاستعمال الثانى أيضا لغوى وليس مراده أنه اصطلاحى وانما مراده أن ههنا استعمالين أحدهما كثير والآخر قليل وان المنطقيين يستعملون القليل سم أى فاضافته الى المنطقيين لاستعمالهم له كثيرا وجريانهم عليه يس وبهذا يندفع ما قيل لا وجه لحمل الآية على اصطلاح المنطقيين المخالف لوضع اللغة النازل بها القرآن (قوله فيلزم) أى غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت الخ وقوله عدم الثبوت أى عدم الحصول فى الخارج وكتب أيضا قوله فيلزم عدم الثبوت أى عدم الاستمرار والمقصود به نفى اسمية شئ من جملتيها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لو للامتناع أفاد ذلك بلا خفاء والمقصود هنا بيان أنه يلزم جعل لفظى الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الا لنكتة كما سبق فى ان وكأنه أوقعه فى هذا الظن أنه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضى فى جملتيها أطول أى مع أن اغناء الثانى عن الاول غير معيب ثم قال لكن لا يعدل فى الشرط الا الى المضارع للزوم أداة الشرط الفعل ولا يعدل فى جزائها أيضا الى الاسمية بخلاف ان على ما قاله الرضى وأما قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فعلى تقدير القسم وذهب جار الله الى أن الاسمية فى الآية جواب لو فقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء وكأن المصنف والشارح لم يتعرضا للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه أو ايثارا لما اختاره الرضى اه ملخصا (قوله والمضى) بالرفع وقوله فى جملتيها تنازعه عدم الثبوت والمضى سم (قوله اذ الثبوت الخ) راجع لقوله للشرط لان الشرط هو التعليق وقوله والاستقبال الخ راجع الى قوله فى الماضى (قوله ينافى التعليق) أى والحصول الفرضى مطول وكتب أيضا قوله ينافى التعليق أى المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان منافيا للتعليق لان الحصول الفرضى المأخوذ فى تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع ما لابن قاسم هنا (قوله استعمال ان) أى فى المستقبل فلا يحتاج الى نكتة (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) ظاهره أنها فى ذلك شرطية فيقدر لها جزاء والتقدير ولو يكن العلم بالصين وقت طلبكم له فاطلبوه وقيل انها وصلية فلا جواب لها على ما صرح به كثير من النحاة وان أفهم كلام المطول فى تذنيب الباب السابع أن لها جوابا مقدرا وقد مر نظير ذلك فى ان أيضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشرط فى هذين مستقبل بدليل أنه فى حيز اطلبوا وأباهى الذى هو مستقبل يس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين هذا الحديث قال ابن حبان لا أصل له من كتاب الغماز (قوله وانى أباهى الخ) حديث آخر صدره تناكحوا تناسلوا فانى الخ (قوله جهد) بفتح الجيم أى مشقة وقوله وهلاك الواو بمعنى أو كما قاله النوبى وفى الاطول ما يفيده (قوله لقصد استمرار) أى الاشارة الى استمرار الفعل عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقصد استمرار الفعل أى الاستمرار التجددى والمراد الفعل اللغوى وهو الحدث (قوله والفعل هو الاطاعة) وعليه ففى كلام المصنف حذف مضاف أى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنتكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء

بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفى والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد النفى ودوامه لانفى التأكيد والدوام كقوله تعالى وماهم بمؤمنين ردا لقولهم انا آمنا على أبلغ وجه وآكده (كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم)

عن تقديره فى كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستمرار المذكور أى من يطيعكم بقطع النظر عن لو يفهم امتناع الاستمرار من لو وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم تأمله وكتب أيضا قوله والفعل هو الاطاعة الخ حاصله أن الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار فيجوز أن يعتبر نفى القيد كما فى الوجه الاول و يكون المعنى لو استمر على اطاعتكم لوقعتم فى المشقة فيفيد أن أصل الاطاعة موجود وأن يعتبر تقييد النفى بالاستمرار كما فى الوجه الثانى فالمعنى امتناع الاطاعة ونفيها مستمر فقيد الامتناع بكونه مستمرا أى فى الكثير فلا ينافى أنه أطاعهم فى القليل فيكون النفى على الثانى منصبا على المقيد والمراد بالنفى هنا الامتناع كما قاله ع ق (قوله بسبب امتناع استمراره) أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز أن يكون الفعل الخ) ذكر الجواز اشارة الى رجحان الوجه الاول فى المراد بالفعل وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلان عنتهم أى وقوعهم فى المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبونه كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فيما يعن لهم وفى ذلك من اختلال أمر الرسالة وانعكاس تدبير ما يتعلق بالرسالة ما لا يخفى على أحد وأما موافقته اياهم فى بعض ما يرونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا مضرة اه سيد وقوله فظاهر أى لان النفى فى الغالب اذا توجه الى مقيد بقيد كان مورد النفى هو القيد وهو هنا الاستمرار لكن قوله وأما بحسب المعنى الخ فيه مناقشة لان موافقته اياهم فى بعض ما يرونه حاصلة أيضا على الوجه الثانى ومفهومة منه بسبب القيد المذكور فى الآية أعنى فى كثير والمعنى على الوجه الثانى امتنع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم فى كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم فى القليل وقرر بعضهم أن بعضهم رجح الثانى لما يلزم على الاول من ثبوت اطاعتهم فى الكثير لان المنفى عليه الاستمرار على اطاعتهم فى كثير فيثبت نفس اطاعتهم فى كثير وفى ثبوته توقف وكتب أيضا قوله و يجوز الخ قد يتبادر تعين هذا الوجه حينئذ فضلا عن كونه مرجوحا المشار اليه بتعبيره بالجواز وذلك لانه على هذا الوجه يكون مضمون الكلام أن علة انتفاء العنت هى استمرار امتناع الاطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لان العلة عليه نفى استمرار الاطاعة وهو لا ينافى ثبوت أصلها ومع ثبوته لا ينتفى العنت والجواب ما أشار اليه السيد فيما تقدم وهو أن الاطاعة فى البعض لا يترتب عليها عنت فلا حاجة لنفى أصل الاطاعة كما هو مقتضى الوجه الثانى بل الواجب نفى استمرارها فقط كما هو حاصل الوجه الاول سم وفيه ما تقدم فان أصل الاطاعة فى البعض موجود على الوجه الثانى أيضا كما قدمته تأمل وكتب أيضا قوله و يجوز الخ فأصل الفعل وهو الاطاعة منفى على هذا دون الاول سم (قوله استمرار الامتناع) أى الذى هو معنى لو (قوله كما أن الجملة الاسمية الخ) تنظير للفعل المثبت والمنفى وهذا بالنسبة الى الوجه الثانى لان المعتبر فيه تأكيد النفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله والمنفية تفيد الخ) من هذا يخرج جواب عن النفى فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة الى نفى الظلم تأمل سم (قوله لانفى التأكيد) لا يقال قضية قاعدة أن النفى يتوجه الى القيد فى الكلام أنها تفيد نفى التأكيد لان ذلك اذا اعتبر القيد سابقا على النفى انظر سم (قوله كقوله تعالى وماهم بمؤمنين) فالمراد منه تأكيد النفى لانفى التأكيد والدوام لأنه يفيد أن المنفى انما هو ايمانهم المؤكد الدائم فلا ينافى ثبوت الايمان لهم فى الجملة وليس كذلك ولانه لو أريد نفى التأكيد لم يكن ردا لقولهم آمنا لان دعواهم حدوث الايمان وحدوث الايمان لا ينافيه عدم استمراره الذى هو مقتضى التأكيد من سم وغيره (قوله الله يستهزئ بهم) بعد قوله حكاية عنهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصد الى استمرار الاستهزاء أى حدوثه وتجدده وقتا فوقتا أى كما أريد بالمضارع الاستمرار فى هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين انما نحن مستهزؤن لانه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين أن الاستمرار فى الاسمية فى الثبوت والاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التجدد وقتا فوقتا وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين والمراد به لازمه

حيث لم يقل مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا (و) دخولها على المضارع (فى نحو قوله تعالى ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام أو لكل من يتأتى منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) أى أروها حتى يعاينوها أو اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (لتنزيله) أى المضارع (منزلة الماضى لصدوره) أى المضارع أو الكلام (عمن لا خلاف فى اخباره) فهذه الحالة

وهو انزال الهوان والحقارة بهم ألا ترى الى قوله تعالى أولا يرون أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين وما كانوا يخلون فى أكثر أوقاتهم من نزول بلية وتهتك ستر وتكشف سر نوبى قال عبد الحكيم والله مستهزئ وان كانت دالة على الدوام بمعونة المقام الا أن الاستمرار التجددى أبلغ وكتب أيضا قوله الله يستهزئ بهم قال فى المطول والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم قال السيد أى معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشئ على غايته لعلاقة السببية والمسببية لان غرض المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأ به اه أى فيستهزئ مجاز مرسل وفى المقام غير ذلك أيضا فليراجع (قوله حيث لم يقل مستهزئ بهم) أى مع أنه مقتضى الظاهر لانه فى مقابلة انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم كذا فى الاطول (قوله وتجدده) عطف تفسير (قوله فى نحو قوله تعالى الخ) مما لم يقصد به الاستمرار أطول وكتب أيضا قوله فى نحو قوله تعالى الخ وقيل لو للتمنى فلا استشهاد لان لو التى للتمنى تدخل على المضارع اه (قوله أروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى أن يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتهم يعنى أنهم وقفوا النار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة والثالث أنهم عرفوها من وقفت على كلام فلان عرفت معناه عبد الحكيم فأما الوجه الثانى فى كلام الزجاج فهو عين الوجه الثانى فى كلام الشارح وأما الوجه الاول فى كلام الزجاج فهو غيره فى كلام الشارح وأما الوجه الثالث فى كلام الشارح ففيه مسامحة كما يعلم من كلام الزجاج اذ لم يرد الوقوف بمعنى الدخول فلو حذف قوله أدخلوها وقال أو عرفوا مقدار عذابها لخلص من هذه المسامحة التى فى قوله أو أدخلوها فعرفوا الخ تأمل ومما يدل على هذه المسامحة قوله فى المطول أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته اه فقوله من قولك الخ دليل على ما قلنا ويدل هذا أيضا على أن قول الشارح فعرفوا الخ راجع للتفسير الاخير فقط تأمل (قوله حتى يعاينوها) تعليلية (قوله أو اطلعوا) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تضمين أو نيابة حرف عن حرف بخلاف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره فى القاموس وفى نسخ واطلعوا بالواو والاولى أولى وعلى النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها ارتفعوا فوقها وهى تحتهم كما ذكره الشارح وفى الاطول اذ وقفوا أى حبسوا أو اطلعوا أو أقيموا من وقفته بمعنى أقمته أو حبسته أو أطلعته على ما فى القاموس (قوله هى تحتهم) جملة حالية والضمير عائد على النار (قوله فعرفوا) راجع للتفاسير الثلاثة وهى الارادة والاطلاع والادخال ع س (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أى لو ترى الكفار فى وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال الشائع أعنى الظرفية والادراك البصرى من غير ضرورة عبد الحكيم وقيل ان ترى منزل منزلة اللازم أى لو صدر منك الرؤية (قوله لرأيت أمرا فظيعا) تقصر العبارة عن تصويره (قوله لتنزيله الخ) علة لدخول لو وكتب أيضا قوله لتنزيله منزلة الماضى لصدوره الخ فيه بحث لان اخبار الصادق بشئ يدل على تحققه لا محالة وأما فرضه شيأ فلا يدل على تحققه ويمكن التفصى عنه بأن فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب وأما أصل الرؤية فأمر مذكور لا على وجه الفرض فكأنه قيل يرى أهل النار موقوفين على النار ولو ترى أنت لترى أمرا عجيبا فدخول لو تجعل ترى بمنزلة الماضى فى تحقق أصل الرؤية الذى يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا يعكس التفصى عن بحث آخر وهو أن تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقق ينافى دخول لو الدالة على الامتناع فلك أن تقول الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو للاشعار بأن الرؤية بمثابة من الهول يظن معها أنه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام أطول ملخصا ثم ناقش الشارح فى قوله فهذا الامر مستقبل الخ بما فيه مجال للمناقشة فراجعه (قوله لصدوره الخ) علة للتنزيل (قوله عمن لا خلاف) أى تخلف وهو الله تعالى (قوله فهذه الحالة) أى رؤية الكفار فى تلك الاوقات بدليل قوله

فاستعمل فيها لو عبد الحكيم (قوله لكن عدل الخ) لعل هذا فائدة زائدة عما فى المتن لا بيان لقول المتن لصدوره الخ والا كان كلام الشارح غير مستقيم تأمل وكتب أيضا ما نصه يعنى أن فى العدول الى المضارع تنبيها على أن لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف فى اخباره بمنزلة الماضى المعلوم تحقق معناه وأيضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا روعى الجانبان معا فأتى بلو وصيغة المضارع وكتب أيضا ما نصه فالمضارع حينئذ باق على معناه وهو المستقبل لكن دخلت عليه لو لكونه بمنزلة الماضى فى تحققه لصدوره الخ (قوله عن لفظ الماضى) أى الانسب بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة بمنزلة الماضى سم (قوله ماض بحسب التأويل) حيث نزل لتحققه منزلة الماضى (قوله هذا الامر) أى رؤيتهم فى تلك الاوقات عبد الحكيم (قوله لكنك ما رأيته) اشارة الى معنى لو سم (قوله كما فى ربما يود) لا يخفى أن توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الآية مع ما فيها من الخلاف المبين بعضه فيما بعد توضيح بما هو أخفى ولو قال ومثله ربما يود لكان أولى أفاده فى الاطول (قوله لانه قد التزم ابن السراج الخ) أى فيكون الاصل هو الماضى بناء على هذا القول وأما على مقابله القائل بعدم الالتزام وانه يجوز وقوع الفعل المستقبل بعدها والجملة الاسمية وهو مذهب الجمهور فلا يتأتى ذلك واختاره ابن هشام وقال فى المغنى ان فى المذهب الاول تكلفا فراجعه ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقيل هو مؤول بالماضى على حد قوله تعالى ونفخ فى الصور وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل (قوله يجب أن يكون ماضيا) أى معنى نوبى (قوله لانها للتقليل فى الماضى) أى لان التقليل انما يمكن فيما عرف حده والمستقبل مجهول (قوله ومعنى التقليل الخ) دفع لما يقال ان ودادتهم الاسلام تحصل منهم كثيرا فما معنى التقليل وقد يوجه التقليل أيضا بأن ودادتهم وان كانت كثيرة بمنزلة القليل لعدم نفعها وكتب أيضا قوله ومعنى التقليل ههنا الخ فى الحديث لا يزال الرب يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيتمنون الاسلام عبد الحكيم (قوله وقيل هى مستعارة للتكثير) بل هى عند بعضهم حقيقة فيه وعليه تختص أيضا بالماضى عند ابن السراج وأبى على فان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده كما قاله فى المغنى والتكثير باعتبار أن الكفار حال افاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتمنى فى نفسه والتقليل نظرا الى أن أكثر أحوالهم الغيبوبة والدهشة وكتب أيضا قوله مستعارة للتكثير أى مستعارة بالنسبة الى أصل الوضع وان شاع استعمالها فى التكثير حتى التحق بالحقيقة عبد الحكيم ويظهر أن المراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة هنا الضدية (قوله أو للتحقيق) فان التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق عبد الحكيم وهو اشارة الى أن العلاقة فى الثانى اللازمية (قوله محذوف) تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك سم وجملة لو كانوا مسلمين فى موضع الحال أى قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز أن تكون لو للشرط والجواب محذوف أى لنجوا من العذاب عبد الحكيم وكتب أيضا قوله محذوف أى لا لو كانوا مسلمين كما قد يتوهم لان لو التى للتمنى للانشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده اه يس ولانه لا معنى لكونهم يودون التمنى (قوله حكاية لودادتهم) قد يقال كان الظاهر حينئذ يقال لو كنا مسلمين لان هذه هى الودادة التى تصدر عنهم الا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة عبر بطريق الغيبة فى ضميرهم كما تقول حلف فلان ليفعلن كذا وانما الواقع فى حلفه لأفعلن ع س سم (قوله من جعل لو للتمنى حرفا مصدريا) فيه اشكال لانها اذا كانت حرفا مصدريا على هذا الرأى فكيف تكون للتمنى فلعل المعنى من جعل لو للتمنى أى لو التى نجعلها للتمنى جعلها هذا حرفا مصدريا ع س سم وكتب أيضا ما نصه أى الواقعة بعد فعل يفيد التمنى كما هنا وهو يود كذا فى المطول (قوله أو لاستحضار) السين والتاء ليستا للطلب بل للتأكيد أى لاحضارها ويجوز أن يكونا للطلب كأن المتكلم يطلب من نفسه الاحضار نوبى وكتب أيضا قوله أو لاستحضار عطف خاص على عام بناء على جوازه بأو لان استحضار الصورة فيه التنزيل

انما هى فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصتان بالماضى لكن عدل عن لفظ الماضى ولم يقل ولو رأيت اشارة الى أنه كلام من لا خلاف فى اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا (كما) عدل عن الماضى الى المضارع (فى ربما يود الذين كفروا) لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لا خلاف فى اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضى لانه قد التزم ابن السراج وأبو على فى الايضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هى مستعارة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمنى حكاية لودادتهم وأما على رأى من جعل لو للتمنى حرفا مصدريا فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين (أو لاستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله

يعنى ان العدول الى المضارع فى نحو ولو ترى اما لما ذكر واما الاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا فى أمر يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله والله الذى أرسل الرياح (استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة (وأما تنكيره) أى تنكير المسند (فلارادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر أو للتفخيم نحو هدى للمتقين) على أنه خبر مبتدا محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو للتحقير) نحو ما زيد شيأ (وأما تخصيصه) أى المسند

أو هو عطف مغاير نظرا الى أن المعطوف عليه من تنزيل الماضى حقيقة والمعطوف من تنزيل الماضى تقديرا كذا بخط شيخنا المدابغى (قوله يعنى أن العدول الى المضارع الخ) والحاصل أن المضارع فى هذه الامثلة غير حقيقة لان مضمونه انما يتحقق فى المستقبل لكن نزل منزلة الماضى سعيا فى قضاء حق ما دخلت عليه لو واذ وانما نزل منزلته لكونه محقق الوقوع أو يجعل كأنه كان ماضيا ثم عبر عنه بالمضارع استحضار الصورته العجيبة تفخيما لشأنها وهو حكاية الحال الماضية سيرامى وعلى هذا لا بد فى الاستحضار من تنزيل المستقبل منزلة الماضى وقد صرح ابن يعقوب بذلك بناء على ما قيل ان الاستحضار للمستقبل لم يوجد فى كلامهم وانه خاص بالماضى وعلى هذا ففى الكلام مجاز على مجاز (قوله مما يدل على الحال الحاضر) ان قلت قوله مما يدل يقتضى أنه لا يتعين العدول الى خصوص المضارع بل كان يجوز أيضا الى اسم الفاعل مع أن المقام مقام تعليل العدول الى خصوص المضارع قلت هذا مبنى على ما صرح به فى المطول من أن شرط لو لا يكون الا فعلا فلما اقتضى المقام العدول عن الماضى لم يبق مما يجوز دخوله فى حيز لو مما يناسب المقام الا المضارع وكتب أيضا قوله على الحال أى الشأن والامر (قوله الحاضر) ان كان المراد بالحاضر الحاصل الآن لم يتم اطلاق قوله الذى من شأنه أن يشاهد وان كان المراد به ما فى حضرة المخاطبين لم يسلم دلالة المضارع عليه ويمكن اختيار الشق الاول والمراد من شأن موجوده أى الموجود منه أى المتصف بالوجود منه (قوله الذى من شأنه أن يشاهد) بخلاف الشئ الماضى والشئ المستقبل (قوله الصورة) أى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار (قوله السامعون) أى للفظ المضارع (قوله لغرابة) أى ندرة (قوله أو نحو ذلك) كلطافة (قوله فتثير سحابا) يمكن أن يكون التعبير هنا بالمضارع لكون الاثارة مستقبلة بالنظر للارسال ع س سم (قوله والانقلابات المتفاوتة) أى اختلاف أحواله من اتصال بعض أجزائه ببعض وانفصالها ورقته وثخنه وتلونه بالالوان المختلفة وغير ذلك سم (قوله فلارادة عدم الحصر الخ) أى ارادة افادة عدم الحصر الخ أى ارادة افادة السامع ذلك وكتب أيضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيه أن ارادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف لانه يكون لغير الحصر والعهد فهذه النكتة لا تختص بالتنكير والجواب أن ذلك لا يضر لانه لا يجب فى النكتة الانعكاس فيجوز أن تجعل سببا للتنكير وان أمكن حصولها بغيره أيضا اه ع س سم وبحث فيه يس بأن التعريف وان جامع عدم الحصر والعهد لا يأتى له وكتب على قوله لانه يكون لغير الحصر والعهد ما نصه كما اذا كان لتعريف الجنس فانه لا يستلزم الحصر بل انما يفيده فى الكلام الخطابى كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة فى زيد أو كون زيد كاتبا معهودا سببا لكذب زيد كاتب فى الجملة ولم يكذب أحد هذا التركيب بواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما فى المفتاح وبعد فيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر فتقول ما زيد الا كاتب الا أن يراد عدم ارادة الحصر بنفس المسند وفى صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند أطول (قوله زيد كاتب) أى يلقى الكلام نثرا وقوله وعمرو شاعر أى يلقى الكلام نظما (قوله أو للتفخيم) كان المراد التفخيم على وجه مخصوص وهو الاشارة الى أن هذا الفرد بلغ من العظمة بحيث صار مجهولا لا يدرك كنهه والا فيمكن التفخيم بالتعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لان النكتة لا يجب انعكاسها كما تقرر ع س سم (قوله هدى) فالتنكير للدلالة على فخامة هداية هذا الكتاب وكمالها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية مبالغة ع ق (قوله على أنه خبر مبتدا الخ) فان أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضا ع ق (قوله أو للتحقير) كقولك الحاصل لى من هذا المال شئ أى حقير وقد مثل بنحو ما زيد شيأ والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفى الشيئية ع ق (قوله وأما تخصيصه) الى قوله فظاهر مما سبق كان الاخصر أن يقول وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف وتركه

فظاهران مماسبق أطول (قوله نحو زيد رجل عالم) اعترض بأن الوصف هنا لمحصل الفائدة لأن الفائدة
تكون به أتم اذ لا يقصد الاخبار عن زيد بالرجولية و ربما كانت فائدة الخبر في صفته لا في نفسه وفيه نظر
لان زيدا قد يكون صبيا والرجل البالغ بل قد يكون علم مؤنث والرجل الذكر يس (قوله فلتكون الفائدة
أتم) قال في الاطول وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم أن زيدا غلام ولا
يعرف أنه غلام عمرو فتقول زيد غلام عمرو ولا يبعد أن يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا على أصل المراد
(قوله وجعل الاضافة والوصف من المخصصات) أي مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع
الموصوف والصفة مركبا تقييديا يقتضي جعلهما من المقيدات أفاده في الاطول (قوله انما هو مجرد
اصطلاح) والا فلو جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما
من المخصصات أو المقيدات لكان صحيحا سم وكتب أيضا ما نصه أي اصطلاح مجرد عن المناسبة قال في
الاطول ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بحثه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته
بقوله وأما تعريفه فلو قال وأما تقييده بالاضافة أو الوصف لكان شاملا للاضافة الى معرفة وللوصف بها
فلما قال وأما تخصيصه خص بالنكرة اذ التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف اه وفيه ان أهل
هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص و يجعلون الوصف في المعارف مخصصا كما مر في بحث المسند
اليه يس (قوله انما يدل على مجرد المفهوم) وهو الحدث أي والمفهوم معنى مطلق (قوله وفيه نظر) في
المطول وهذا وهم لانه ان أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن النكرة في الايجاب
ليست كذلك فيجب أن لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان أراد الشيوع باعتبار احتمال
الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل أيضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل
أن يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال
والتمييز و جميع المعمولات تخصيص ألا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اه فقد علمت
وجه النظر سم وحاصله أنه ان أراد بالشيوع العموم الشمولي فهو منتف في النكرة الموجبة فلا يكون
وصفها تخصيصا وان أراد به العموم البدلي فهو موجود في الفعل وأجيب باختيار الشق الاول وان الاسم
لما كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة ناسبه التخصيص الذي هو بعض الشيوع الشمولي بخلاف
الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وانما يدل على معنى مطلق فناسبه التقييد (قوله فلافادة السامع
حكما على أمر الخ) لا خفاء في أن المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها لا الايقاع
والانتزاع كما يفيده تعديته الحكم بعلى ففي كلامه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به
وجعل حكما مفعولا له بعيد أطول (قوله يعني الخ) عبارة ع ق وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف
المسند انما يكون عند تعريف المسند اليه والا فلو صح الحكم به معرفا على منكر لكان الصواب ليشمل
الامرين أن يكون حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذي أشعر به اللفظ يجب أن يكون مرادا له لانه هو
المطابق لما في الخارج اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا
فيها وان كان في الانشائية نحو من زيد و من القائم اه وعبارة سم قوله يعني الخ وجه أخذ ذلك من كلام
المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الافادة المذكورة وكان ظاهر اطلاقه والمقام أنه لا سبب الا ذلك
دل على أنه لا يعرف الا حيث يعرف المسند اليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل بين مراده بما ذكر (قوله
اذ ليس في كلامهم الخ) أفاد ابن مالك في تسهيله جواز ذلك في باب كان وان وجعل بعضهم ما ورد من ذلك
على القلب (قوله في الجملة الخبرية) بخلاف الانشائية نحو من أبوك وكم درهما مالك ومثلها جملة الصفة
في نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وهذا عند سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة
للاستفهام أو أفعل التفضيل في جملة هي صفة وغيره يجعل النكرة وأفعل التفضيل خبرين مقدمين أفاده
في الاطول (قوله بآخر) اشارة الى أنه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام

(بالاضافة) نحو زيد غلام
رجل (أو الوصف) نحو
زيد رجل عالم (فلتكون
الفائدة أتم) لما مر من أن
زيادة الخصوص توجب
أتمية الفائدة واعلم أن جعل
معمولات المسند كالحال
ونحوه من المقيدات و جعل
الاضافة والوصف من
المخصصات انما هو مجرد
اصطلاح وقيل لان
التخصيص عبارة عن نقص
الشيوع ولا شيوع للفعل
لانه انما يدل على مجرد
المفهوم والحال يقيده
والوصف يجيء في الاسم
الذي فيه الشيوع فيخصصه
وفيه نظر (وأما تركه) أي
ترك تخصيص المسند
بالاضافة والوصف (فظاهر
مما سبق) في ترك تقييد المسند
لمانع من تربية الفائدة
(وأما تعريفه) أي المسند
(فلافادة السامع حكما على
أمر معلوم له باحدى
طرق التعريف) يعني أنه
يجب عند تعريف المسند
تعريف المسند اليه اذ ليس
في كلامهم مسند اليه
نكرة ومسند معرفة في الجملة
الخبرية (بآخر مثله) أي
حكما على أمر معلوم بأمر
آخر

مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقة ان نحو الراكب هو المنطلق أو يختلفان نحو زيد هو المنطلق (أولازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أي على أمر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما الى الآخر (نحو زيد أخوك

وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف العهد أو الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك انما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور في الايضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف أن له أخا أولم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى أصل الوضع وما في الايضاح الى خلافه (وعكسهما) أي نحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم أنه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم

مفيدا ولو اتحدا في المصدوق الخارجي وأما نحو قوله * أنا أبو النجم وشعري شعري * فعلى تقدير شعري الآن مثل شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة ع ق ولا يكفي في الافادة مجرد التغاير لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لابد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به يس (قوله مثله) غير محتاج اليه (قوله أولازم حكم) وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم أطول وكتب أيضا قوله أولازم حكم المراد به لازم فائدة الخبر السابق سم (قوله وفي هذا تنبيه) أي قوله وأما تعريفه سم وكتب أيضا ما نصه دفع به شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشير الى أن الجار والمجرور وقع حالا من عمرو والمنطلق لكنه مفعول به لمعنى المماثلة المفهومة من لفظ نحو عبد الحكيم وجعله حالا من عمرو والمنطلق يستدعي حذفا والتقدير حال كون المنطلق منه معرفا الخ أي من عمرو والمنطلق تدبر وكتب أيضا قوله حال كون المنطلق خص قوله باعتبار الخ بالمثال الثاني مع امكان جريانه في الاول لان المضاف ينقسم انقسام ذي اللام وذلك لان الاصل في الاضافة اعتبار العهد لا الجنس سم وهذا يقتضي استواء العهد والجنس بالنسبة الى ذي اللام وأنه ليس الاصل فيه أيضا الاضافة وسيأتي عن السيد خلافه والاسلم التعليل بأنه في الاضافة أشد تأصلا منه في ذي اللام وجوز في الاطول تعلقه بالمثالين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا ما هو المتبادر منه وهو الاشارة الى حصة معلومة للمتخاطبين لانه لا يوافق التقرير الآتي بل المراد به في نحو المنطلق الاشارة الى شخص هناك معين في الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معينا عنده مشخصا له كما أن المراد بالجنس في ذلك الحقيقة التي تعرفها بأنها المنطلق من غير اشارة الى منطلق معين في الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) أي المتن أي قوله بآخر مثله (قوله بعض المحققين) مراده شيخه الرضي (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفي (قوله فما في الكتاب الخ) حاصله كما قاله السيد أن غلام زيد وان كان بحسب أصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلا بد أن يشار به الى غلام له مزيد خصوصية بزيد لكونه أعظم غلمانه وأشهرهم بكونه غلاما له أو لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب لكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين ثم يستعمل بلا اشارة لواحد معين كما في قوله * ولقد أمر على اللئيم يسبني * وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط قاصر لانه لم يبين ما اذا عرف المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب ان له أخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف أن زيدا وأخاه متحدان فيريد أن تفيده ذلك الاتحاد فأنت حينئذ بالخيار فاجعل أيهما شئت مسندا اليه أطول (قوله صفتان) كالاخوة وكونه مسمى بزيد في المثال الآتي وفي الاطول أراد بالصفة ما يعم الاسم لانه كالصفة في التعيين وكتب أيضا قوله صفتان المراد صفتان تعلم كل واحدة منهما بوجه من وجوه التعريف سم (قوله فأيهما) أي شرطية وجوابها قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال في الخلاصة * وبعد ماض رفعك الجزا حسن * (قوله فاذا عرف السامع الخ) والحاصل أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالاخوة وتارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة يعلم الخ أي فتقول زيد أخوك وقوله وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيد أخوك) لا يقال ينبغي أن يصح لحصول

عليه بالاخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب المقصود أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابها الرماح

المقصود عليه من إفادة السامع أن الاخ متصف بأنه مسمى بزيد غاية الامر أن غيره أولى فكيف جعل واجبا لانا نقول الامر المستحسن فى نظر البلغاء لا تجوز مخالفته الا لنكتة فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقلا ع س سم (قوله ولا يصح الخ) لان المعلوم للاسود هو الغاب دون الرماح والمراد بالاسود هنا الشجعان يس ففيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة (قوله والثانى) فهم منه أن الاول وهو المعهود لا يفيد الحصر لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر فى بعض الافراد وأما المعهود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا فى قصر الافراد وأما قصر القلب فيتأتى فى المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق هو عمرو والمنطلق زيد أى لا عمرو كما تعتقده اه ع ق ومثل قصر القلب قصر التعيين كما فى السيد على أن المعهود يصح أن يكون نوعا فتقول زيد المنطلق مريدا النوع الفلانى من المنطلق فيصح حصره افرادا فالاولى أن يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه المفتاح أطول (قوله تعريف الجنس) أى المحلى بأل (قوله قصر الجنس) أى جنس معنى الخبر نوبى وكتب أيضا ما نصه المراد بالجنس هنا ما عدا المعهود الخارجى فيتناول الاستغراق وغيره يس (قوله تحقيقا) أى قصرا محققا لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه فى الواقع أو اعتقاد المتكلم وقوله أو مبالغة أى قصرا غير محقق بل للمبالغة وكتب أيضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقى أعم من أن يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى أو العرفى فزيد الامير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب أطول (قوله لكماله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد منه نوبى (قوله ولا تفاوت الخ) هذا انما يصح على مذهبه أن الجزئى الحقيقى يكون محمولا أما على مذهب السيد أنه لا يكون محمولا حتى ان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت لاختلاف المفهوم حينئذ لان مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أى الامير المسمى بزيد لان موضوع الاول جزئى حقيقى ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحموله كلى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلى ولا شك ان ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت لان المقصور عليه الامارة حينئذ على الاول هو الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى وهو مفهوم المسمى بزيد ع س سم وكتب أيضا قوله لا تفاوت بينهما فى شرحه للمفتاح وميل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث ذكر فى الفائق أن قولك الله هو الدهر والدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه أن الجالب للحوادث هو الله لا غيره عبد الحكيم (قوله وبين ما تقدم) من زيد الامير وعمرو الشجاع (قوله والحاصل أن المعرف بلام الجنس الخ) خلاصته أن المعرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة الخ) أخذ هذا التعميم من قول المصنف على شئ نحو التوكل على الله والامام من قريش مثل بذلك فى المطول وكتب أيضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعرف بلام الجنس على ما سيأتى (قوله وان جعل خبرا) بأن لا يكون المبتدأ معرفا بلام الجنس والخبر معرفا بها من سم وكتب أيضا قوله وان جعل خبرا الخ بقى ما اذا عرف كل من المبتدأ والخبر بلام الجنس وحينئذ يحتمل أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وأن يكون الخبر مقصورا على المبتدأ قال السيد قلت هنالك قصر المبتدأ على الخبر أظهر لان القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدأ أنسب اذ القصد فيه الى الذات وفى الخبر الى الصفة من سم وفى عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا لكلا القصرين وناقش السيد فى قوله هنالك قصر المبتدأ على الخبر أظهر فقال لا يخفى أنه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدأ أعم من الخبر كقولنا الناس العلماء وأما اذا كان الخبر أعم كما فى قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على العام فلا تتجه الاظهرية والصواب أن يقال انه ان كان أحدهما أعم فهو المقصور واذا كان بينهما عموم من وجه يفوض الى القرائن وان لم توجد قرينة فالاظهر قصر المبتدأ فى الخبر (قوله والجنس) أى المقصود (قوله

ولا يصح رماحها الغاب (والثانى) يعنى اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير) اذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغة لكماله فيه) أى لكمال ذلك الشئ فى ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أى الكامل فى الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو * والحاصل أن المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر

وقد يقيد بوصف الخ) فيكون حصره باعتبار ذلك القيد (قوله أو نحو ذلك) كالمفعول به (قوله هو الرجل الكريم) أى انحصرت الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرجولية ع ق (قوله وهو السائر راكبا) أى انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير فى البلد) أى انحصرت فيه امارة البلد دون مطلق الامارة فهى لغيره أيضا ع ق (قوله وهو الواهب ألف قنطار) أى اختص بالهبة للالاف بخلاف مطلق الهبة فهى لغيره أيضا ع ق (قوله اشارة الخ) لان قد سور للقضية الجزئية نوبى (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) لان هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء الا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط اذ لا يلائمه اذا قبح البكاء الخ وانما الملائم له اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل ع ق (قوله وان أمكن ذلك) أى بتكلف (قوله الظاهر) وهو أن التعريف فى قوله الحسن الجميلا لا يؤتى به بدلا من التنكير الا لفائدة (قوله وقيل الخ) قائله الامام الرازى والجملة عطف على ما فهم من قوله فلافادة السامع حكما على أمر معلوم الخ فانه يفهم منه أن الامر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان أو صفة فكأنه قيل هذا أى صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به فقابله الاسم ما يدل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة من عبد الحكيم اه (قوله للابتداء) الاولى للاسناد اليه لتندرج فيه معمولات النواسخ أطول (قوله على أمر نسبى) وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم (قوله ورد) تقرير الرد أن المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبى أعنى ثبوت الانطلاق لشئ بل هو أريد به ذاته أعنى ما صدق عليه وزيدا اذا أخر وجعل خبرا أريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مستندا الى الذات دون العكس وانما أول زيد بصاحب الاسم لان الجزئى الحقيقى لا يصح حمله على شئ بل هو أمر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تأملك فى المعنى مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على أن مذهب الكوفيين أن الخبر يجب أن يكون مشتقا أو فى معناه سيد على المطول وهو مبنى على مذهبه أنه لا يصح حمل الجزئى الحقيقى على شئ ومذهب الشارح صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيد اذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد فيكفى تأويله بالذات المشخصة المسماة بزيد فمعنى قولك المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هى الذات المشخصة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة فى صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس تأمل وكتب أيضا قوله ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم فى دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة فى دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم أو ما فى تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق أن النزاع لفظى فنرى (قوله الشخص الذى الخ) لان الصفة المبتدأة لها موصوف مقدر لا محالة أطول (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف لا بتأويل العلم بمسمى به كما هو المشهور لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين أطول (قوله والاسم يجعل الخ) وقد سبق الى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط فى الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه أن الاحتياج اليه انما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص اه بحروفه

ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير فى البلد وهو الواهب ألف قنطار جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى أنه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء

اذا قبح البكاء على قتيل
رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب فى معرفة معانى كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وان أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) فى نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلالتها على أمر نسبى) لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هى المنسوب اليها والصفة هى المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وهذا رأى الامام الرازى قدس الله سره (ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم) يعنى أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على أمر نسبى ومسندا

(وأما كونه) أى المسند (جملة فللتقوى) نحو زيد قام (أو لكونه سببيا) نحو زيد أبوه قائم (كما مر) من أن افراده يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ماذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدا لكونه مبتدا يستدعى أن يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسى الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سببيا وأما على ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام فى التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق وأما صورة التخصيص نحو أنا سعيت فى حاجتك ورجل

وبحث الفترى فى عدم صحة حمل الجزئى الحقيقى بما هو فى حواشيه على المطول (قوله فللتقوى) أى تقوى ثبوت المسند للمسند اليه أو سلبه عنه نحو زيد قام وما زيد قام وكتب أيضا قوله فللتقوى أى فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى لحصول التقوى فيهما وان كان القصد التخصيص وسيذكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للغرض كما فى عبد الحكيم (قوله كما مر) أى مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببى مثل زيد أبوه قائم فقوله كما مر حوالة المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من أن افراده لكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله هو أن المبتدا الخ) لو قال هو أن المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعى أن يسند اليه شئ لكان أعم وأوضح ثم المستفاد من كلامه أن السامع أولا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدا مع قطع النظر عن اسناد فيها وثانيا يصرفها اليه باعتبار اسناد فيها والاظهر أنه يصرفها الضمير أولا لان كونها صالحة للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفها المبتدا الى نفسه لكونها صالحة أطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح) أى لفظ (قوله لضميره) أى المبتدا (قوله بأن لا يكون الخ) أى وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلة فانه حينئذ غير معتد به فى الاسناد لصحته بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتى على قوله فعلى هذا يختص الخ وكتب أيضا ما نصه أى فى عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة (قوله كما فى زيد قائم) مثال للمنفى ومثال الضمير المعتد به ما فى قولك زيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لانه مسند اليه وهو عين المبتدا فقد أسند الى المبتدا بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدا وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدا الفعل وحده لا الجملة التى هى مجموع الفعل والضمير الذى فيه سم وتحقيق هذا الكلام وما فيه يطلب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قول المصنف تنبيه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانيا) فيتكرر الاسناد مرتين (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدا لا يصلح لان يسند الى المبتدا ولا يكتسى الحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدا والمستفاد من الضمير الحكم على غيره انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ يرد عليه أن تخصيص الضمير المذكور فى التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد للمطلق بلا دليل كيف وقول السكاكى فى زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق أنك عرفت زيدا يدل على أن ماذكره فى تعليل التقوى محمول على اطلاقه فتقول فى المثال المذكور زيد يصرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره فنرى باختصار وكذا فى الاطول (قوله ويخرج عنه) أى عن التقوى المسند فى نحو زيد ضربته لانه لم يسند الى ضمير المسند اليه فوبى بل أسند الى ضمير المتكلم وكتب أيضا قوله ويخرج عنه نحو زيد ضربته اذ ليس الضمير المسند اليه ضمير المبتدا حتى يصرف الحكم اليه سم (قوله ويجب أن يجعل سببيا) لان المسند الجملة اما للتقوى أو لكونه سببيا فاذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على ماذكره الشيخ الخ) كأن الشارح سكت عن رد ماذكره الشيخ بأن وجوده فيما لا يفيد التقوى وهو المسند المفرد يدل على أنه ليس وجه التقوى لوضوحه سم (قوله معرى عن العوامل) فى الحال أو فى الاصل ليدخل فيه ما دخله النواسخ نحو ان زيدا قام وما زيد قام عبد الحكيم (قوله لحديث) أراد بالحديث المحكوم به (قوله دخل) أى الاسناد عبد الحكيم (قوله ليس الاعلام بالشئ بغتة) أى الذى هو مقتضى تقديم المسند اذا كان فعلا (قوله فان ذلك) أى الاعلام بعد التنبيه وقوله يجرى مجرى تأكيد الاعلام أى الاخبار كما فى قام زيد قام زيد وقوله فى التقوى أى التثبت وقوله والاحكام أى الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) جواب أما فى قوله وأما على ماذكره الشيخ الخ (قوله ومما يكون الخ) شروع فى سؤال وارد على المصنف وجوابه (قوله لشهرة أمره) أى حكمه وهو أنه لا يخبر عنه الا بجملة سم (قوله مما سبق) من قوله فى الاخراج على خلاف

... يعني ان كون المسند جملة للسببية او التقوى وكون
تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الازمنة الثلاثة على أخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط (وظرفيتها الاختصار الفعلية اذهى) أى الظرفية (مقدّرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل فى العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل فى الخبر أن يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذى فى الدار أخوك وأجيب بأن الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدّر بالفعل على الاصح لكان أصوب لان ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدّرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده (وأما تأخيره) أى المسند (فلان ذكر المسند اليه أهم كامر) فى تقديم المسند اليه (وأما تقديمه) أى المسند (فلتخصيصه بالمسند اليه) أى لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه فى ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمى أنا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى القيسية (نحو لا فيها غول أى بخلاف خمور الدنيا) لان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف أعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه أعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة

مقتضى الظاهر وقولهم هو أو هى زيد عالم مكان ضمير الشأن أو القصة فانه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن جملة مع ظهور أنه لا يفيد التقوى وعدم سببيته يس (قوله على ما مر) أى من أن التقوى أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلا ضمنا فصورا التخصيص تكرر الاسناد متحقق فيها فيستفاد منها التقوى وان لم يقصد فكأنه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص أولا ولو قال وأما كونه جملة فللتقوى أو لكونه سببيا أو لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أولى نوبى (قوله واسميتها الخ) أى المقتضى لايراد الجملة مطلقا اما التقوى أو كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت ولكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط عبد الحكيم (قوله وكون تلك الجملة اسمية) ينبغى أن تقيد بما خبرها اسم لا فعل والا لم تفد الدوام والثبوت بل التجدد كما هو ظاهر سم (قوله وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الخ) نحو زيد ان تلقه يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الذى يحصل على تقدير اللقى المشكوك فيه وزيد اذا لقيته يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقى المحقق وعلى هذا فقس ع ق (قوله وظرفيتها) أى الجملة أى كونها ظرفا وقوله اذهى أى الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لا الكون ظرفا اذ الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل ففيه استخدام وفى قول الشارح بعد يقتضى أن الجملة الظرفية الخ اشارة اليه وكتب أيضا قوله وظرفيتها الاختصار الفعلية التحقيق أنه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية اليها بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعى حذف المسند فتأمل أطول (قوله لان الفعل هو الاصل فى العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس فى الاسم الا الثانى فنرى (قوله ورجح الاول بوقوع الخ) حاصله أنه قد يتعين تقدير الفعل وذلك اذا كان الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذى ترددنا فى أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن أولى وقوله وأجيب الخ حاصل الجواب ان قياس غير الصلة عليها قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن أولى كليا ع س سم وأجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك فى موضع لا يصلح للفعل نحو أما فى الدار فزيد اذا الهم مكر فى آياتنا لان أما لا انفصل من الفاء الا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه واذا الفجائية لا تليها الافعال على الاصح (قوله لكان أصوب) انما قال أصوب لامكان تأويل عبارة المصنف على معنى اذهى أى كلمة الظرف ع س سم أو يرجع الضمير الى الظروف المفهومة من الظرفية (قوله يقتضى الخ) أى ويقتضى أيضا أن نفس الظرف جملة لانه قال اذهى أى الظرفية مقدرة بالفعل بجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيأ آخر ولا يخفى فساده أيضا لان الظرف لا يقال له جملة الا باعتبار متعلقه وتاوله ع ق على أن معنى مقدرة بالفعل أى متحققة ومتصورة بالفعل (قوله ولا يخفى فساده) لان الظرف عليه مفرد لا جملة (قوله فلتخصيصه بالمسند اليه) الباء داخلة على المقصور وكان الظاهر أن يقول فلكون ذكره أهم ثم يفصل أسباب الاهمية على طبق بيان تقديم المسند اليه ومن جهات التقديم اشتمال المسند اليه على ضمير يلابس المسند نحو فى الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها فى الدار وتضمنه الاستفهام مع افراده لا مطلقا ولم يذكر المصنف أمثال ذلك لانها مفروغ عنها فى النحو وان كان ذكرها فى هذا الفن من حيث انها مقتضى الحال وجه كذا فى الاطول (قوله أنه مقصور الخ) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا فيها غول) الغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء (قوله أى بخلاف خمور الدنيا) فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به فى بحث المساواة ردا على من زعم أن تقديم الخبر على المبتدا فى ولكم فى القصاص حياة للاختصاص من أن تقديم الخبر المبتدا المنكر فى مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها غول معدولة بل سالبة لامكن أن يفرق بين المثالين بأن المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارح فى بحث القصر وحق الخبر فى نحو فى

الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص وأما فيما نحن فيه فقد صح وقوع
النكرة مبتدا بالوقوع فى سياق النفى فكان حق الخبر التأخير ولذا أفاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول
مصدر فصح وقوعه مبتدأ وان لم يقع فى سياق النفى كما فى سلام عليكم وثبت أن فى الآية تقديم ما حقه
التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما فى اللب أو المراد به التعجب أيضا على ما فى مغنى
اللبيب فان قلت التنوين فى غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه
مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التأخير فيفيد التخصيص المذكور
بخلاف قولك فى الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين
للتنويع والا فلا نسلم عدم افادته الحصر أيضا قلت فلا يلزم من عدم افادة فى الدار رجل للتخصيص عدم
افادة قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة اذ قد صرح بان التنوين فى حياة للتنويع فيندفع النظر الذى
أورده فى بحث المساواة فتدبر (قوله قلت الخ) جواب بالمنع (قوله مقصور على الاتصاف بنفى خمور الجنة) أى
بالكون والحصول فى خمور الجنة فالمقصور عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للظرف ثابت له
باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق لظهوره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر الموصوف على
الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة لذلك سم وفى عبد الحكيم قوله على الاتصاف
بنفى خمور الجنة أى بظرفية خمور الجنة واستوجهه عن الوجه السابق أعنى تقدير الكون والحصول فى خمور
الجنة فراجعه (قوله وان اعتبرت النفى الخ) أى هذا ان اعتبرت النفى فى جانب المسند اليه وجعلته
جزأ منه وان الخ وكتب أيضا ما نصه فتكون معدولة المحمول لجعل حرف النفى وهو لا جزأ منه فتكون
القضية موجبة لا سالبة وعلى الوجه الاول تكون القضية معدولة الموضوع لجعل حرف النفى وهو لا جزأ
منه فهى عليه أيضا موجبة وباعتبار العدول فى الوجهين يندفع ما يرد أنه اذا كان تقديم المسند فى الآية
للحصر فيفيد نفى حصر الغول فى خمور الجنة لا نفى الغول عنها وقد اعترض الاول بانه اذا كانت لا جزأ من
الموضوع كيف فصل بالمسند بين حرف النفى والغول مع التركيب وأجاب ع ق بأن الظرف يتوسع فيه
أكثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فالمعنى أن الغول الخ) فيه اشكال لان المتبادر من الحصر فى
صفة نفى مقابلها فالمتبادر من حصر الغول فى عدم الحصول فى خمور الجنة أنه لا يتصف بمقابل ذلك وهو
الحصول فيها ألا ترى أن المفهوم من قولنا انما زيد قائم نفى قعوده لا نفى قيام عمرو وكذا المتبادر من حصر
عدم الغول فى الحصول فيها نفى اتصافه بعدم الحصول فيها الا بالحصول فى خمور الدنيا وقرر الاستاذ أن فى جعل
الشارح الحصر اضافيا اشارة الى دفع هذا الاشكال (قوله فالمسند اليه مقصور الخ) أى على الاحتمالين
(قوله قصرا غير حقيقى) بل اضافى لانه فى مقابلة خمور الدنيا دون سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم الغول
لا يتجاوز الى لبن الجنة مثلا (قوله لكم دينكم ولى دين) والقصر فيه أيضا اضافى لا حقيقى حتى يلزم من
كون دينى مقصورا على الاتصاف بلى أن لا يتجاوزه الى غيرى وكذا قوله لكم دينكم مطول (قوله ونظيره
ما ذكره الخ) أى فى كونه قصر موصوف على صفة فى باب الظرف لا نظيره فى التقديم (قوله الى الاتصاف
بعلى الخ) اشارة الى أن القصر اضافى وان أمكن الحقيقى الا أن السياق للاضافى وفى نسخة بعلى غير ربى
ووجهها واضح لان الاتصاف بعلى غير ربى غير ثابت فى الواقع سواء فى ذلك الغير النبى صلى الله عليه وسلم
أو غيره ووجه الاولى انه الذى يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله تعالى والجهاد سم
(قوله فجميع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النفى فى جانب المسند اليه أو المسند (قوله من قصر
الموصوف) كعدم الغول وكدينكم ودينى وحسابهم وقوله على الصفة كنفى خمور الجنة ولكم ولى وعلى
ربى أى كالكينونة فى خمور الجنة والكينونة فى لكم الخ (قوله من قصر الموصوف على الصفة دون العكس)
لان الحمل على العكس يستدعى كون التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون أنه لقصر المسند اليه
على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشى أيضا لجواب مولانا يوسف المعين بناء على

قلت المقصود أن عدم الغول
مقصور على الاتصاف
بنفى خمور الجنة لا يتجاوزه
الى الاتصاف بنفى خمور الدنيا
وان اعتبرت النفى فى جانب
المسند فالمعنى أن الغول
مقصور على عدم الحصول فى
خمور الجنة لا يتجاوزه الى
عدم الحصول فى خمور الدنيا
فالمسند اليه مقصور
على المسند قصرا غير حقيقى
وكذلك القياس فى قوله تعالى
لكم دينكم ولى دين ونظيره
ما ذكره صاحب المفتاح فى
قوله تعالى ان حسابهم
الا على ربى من أن المعنى
حسابهم مقصور على
الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه
الى الاتصاف بعلى جميع
ذلك من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما
توهمه بعضهم (ولهذا) أى
ولان التقديم يفيد
التخصيص (لم يقدم
الظرف) الذى هو المسند
على المسند اليه (فى لا ريب
فيه) ولم يقل لا فيه ريب

أن التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات فنرى وبهذا
يندفع ما يدل العكس صحيح أيضا والمعنى أن الكينونة فى خمور الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزه الى
الغول فالقصر اضافى كما فيما اختاره من انه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس
لخمور خاصية الا عدم الغول وهو باطل لان لها صفات أخر كالصحة والسلامة وقس على ذلك حال بقية
الامثلة وقول الفنرى ان كلام المعين مما لا يعتد به مبنى على ماهو المتبادر من أنه أراد أنه قد يفيد القصر
وضعا فان أراد أنه قد يفيد بمعونة المقام فلا شك أن كلامه معتد به بدليل قول على كرم الله وجهه
* لنا علم وللاعداء مال * فتأمل يس فان معنى كلام على أن الاتصاف بلنا مقصور على العلم والاتصاف
بللاعداء مقصور على المال أى ليس لنا الا العلم وليس للاعداء الا المال فهو من قصر الصفة على الموصوف
لا العكس اذ ليس المراد أن العلم مقصور على الاتصاف بلنا وأن المال مقصور على الاتصاف بللاعداء اذ السياق
يأباه (قوله لئلا يفيد الخ) فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام الا أن يقال
المراد لئلا يتوهم افادة ثبوت الخ سم وكتب أيضا ما نصه وجود المانع المعنوى من تقديم الخبر لا ينافى
وجود المانع اللفظى وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر عبد الحكيم وقوله
وهو عدم التكرير أى لانه اذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضا (قوله فى
سائر كتب الله تعالى) أى مع انتفائه عنها لان المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه فى القرآن
والكون مظنة منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الاعجاز بنحو الاخبار عن المغيبات سم (قوله بناء
الخ) علة للمنفى (قوله وانما قال فى سائر كتب الله تعالى) أى دون أن يقول فى سائر الكتب وقوله لانه المعتبر
فى مقابلة القرآن أى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان التخصيص انما هو باعتبار النظير الذى يتوهم
فيه المشاركة وهو هنا باقى الكتب السماوية فقط فالحصر اضافى كما هو الغالب (قوله أو التنبيه الخ) اعلم
أن حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهى تطلب النعت طلبا حثيثا وبذلك يندفع أنه مع
التقديم تتوهم الحالية وانهم لم يقدموا فى نحو زيد القائم مع عدم العلم من أول الامر بأنه خبر لا نعت مع أن
مثل هذا اذا قدم فالمقدم هو المسند اليه لان الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفا واجب كذا فى
يس وكتب أيضا قوله أو التنبيه من أول الامر على أنه أى المسند خبر لا نعت فالتقديم فى خبر النكرة بمنزلة
ضمير الفصل فى خبر المعرفة هذا فى مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفى
مقام لا يمكن أن يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم ليعلم أنه خبر لا ليعلم من أول الامر أطول (قوله لا نعت)
فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور أعم من أن يجب للتسويغ أولا فان قلت لا مانع من النعتية فى مثال
المصنف والاخبار بجملة لا منتهى لكبارها قلت المثال يكفيه الاحتمال وأيضا فالاخبار بله أظهر وأفيد
سم وقوله لا مانع من النعتية أى لو أخر له لا فى هذه الحالة أعنى حالة التقديم كما هو ظاهر فلا يرد عليه أن
التابع لا يتقدم على المتبوع كما تقرر فى محله تأمل وعبارة عبد الحكيم ولو قيل همم له لتوهم أنه صفة له توهما
قويا لاستدعاء النكرة فى مقام الابتداء التخصيص وصلاحية الظرف لذلك وكون لا منتهى لكبارها خبرا له
أو صفة بعد صفة والخبر محذوف كلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم
لا اثبات الصفة المذكورة لهممه ولا اثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقا
لمدح هممه عليه الصلاة والسلام لا لمدحه صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن يكون التقديم ههنا للحصر اذ
ليس المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه وان كان مستعملا بل اثباتها له كما يقتضيه الذوق السليم (قوله
بالتأمل فى المعنى) ويعلم بغير ذلك أيضا ككونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة فالشارح لم
يرد الحصر يس (قوله كقوله) أى حسان يمدح النبى صلى الله عليه وسلم كما فى الاطول (قوله وهمته)
الهمة الارادة كما فى المختار وتمدح ان تعلقت بمعالى الامور (قوله أجل) أى باعتبار متعلقها من الدهر
الذى كانت العرب تضرب بهممه المثل لانه لوقوع العظائم فيه كأن له هموما تتعلق بتلك العظائم فالصغرى

(لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر فى مقابلة القرآن كما أن المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (أو التنبيه) عطف على تخصيصه أى تقديم المسند للتنبيه (من أول الامر على انه) أى المسند (خبر) لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى وبالنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ (كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر) حيث لم يقل همم له (أو التفاؤل)

نحو * سعدت بغرة وجهك الايام * (أو التشويق الى ذكر المسند اليه) بأن يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (كقوله ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضيأ (الدنيا) فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور فى (ببهجتها) أى بحسنها ونضارتها أى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها والمسند اليه المتأخر هو قوله (شمس الضحى وأبو اسحق والقمر * تنبيه كثير مما ذكر فى هذا الباب) يعنى باب المسند (والذى قبله) يعنى باب المسند اليه (غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى أن جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فانه لا يجرى فى الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجرى فى المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى أن يجرى شئ من المذكورات فى كل واحد من الامور التى هى غير المسند اليه والمسند فضلا عن أن يجرى كل منهما فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى شئ مما يغايرهما فافهم (والفطن اذا أتقن اعتبار ذلك فيهما) أى فى البابين (لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما) من المفاعيل

أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه ع ق أو فى الكلام حذف مضاف أى أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر أى باعتبار متعلقها أو حذف مضافين أى من همم أهل الدهر أى باعتبار متعلقها أيضا وانما قلنا باعتبار متعلقها لان الهمة هى الارادة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسان يمدح به النبى صلى الله عليه وسلم وبعده

له راحة لو أن معشار جودها * على البر كان البر أندى من البحر

(قوله نحو سعدت الخ) حيث اختير على تركيب آخر وهو الايام سعدت بغرة وجهك وتمامه * وتزينت بيقائك الاعوام * وكتب أيضا قوله سعدت الخ ان قيل هذه الجملة فعلية فتقديم المسند واجب فكيف يقال قدم المسند للتفاؤل مع أنه لا يمكن تأخيره أصلا والجواب أنه يمكن تأخيره فى تركيب آخر بأن يقال الايام سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ) ولا يجوز كونه مبتدأ وان تخصص بالوصف لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز فى غير الانشاء نحو من زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى الخ بدل لكنه تكلف يس (قوله من أشرق) ضبطه بضم التاء من أشرق احترازا عن كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مفتوحا سم (قوله شمس الضحى) أضاف الشمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة ايذائها (قوله وأبو اسحق) كنية المعتصم ولا يخفى حسن توسطه بين الشمس والقمر للاشارة الى انه خير منهما لان خير الامور أوساطها حف ولما فيه من ايهام تولده بين الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثير مما ذكر فى هذا الباب الخ) لو قال كثير مما ذكر فى المسند والمسند اليه لكان أخصر وأوضح أطول (قوله وغير ذلك مما سبق) كالابدال والتأكيد والعطف ع ق (قوله لان بعضها الخ) فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله مسندا دائما) ما لم يكف بما نحو قلما وطالما (قوله وقيل الخ) قائله الشارح الزوزنى وحاصل كلامه انه لو قال المصنف وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين أى بل يجرى فى غيرهما اقتضى أن كلا مما مر يجرى فى كل فرد فرد مما يغايرهما وكان يرد عليه التعريف والتقديم فان كلا منهما لا يجرى فى سائر أفراد الغير اذ من افراده الحال والتمييز والمضاف اليه والتعريف لا يجرى فى الحال والتمييز والتقديم لا يجرى فى المضاف اليه ولا يخفى أن ما ذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميعها غير مختص بالبابين أى بل يجرى فى غيرهما أن كل واحد من تلك الاحوال المذكورة فى البابين يجرى فى كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلا منها يجرى فى بعض ما يصدق عليه الغير لانه يكفى فى سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها فى بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان واحد من تلك الاحوال فى كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها فى كل ما يصدق عليه الغير فغاية الامر أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذى حمل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل أن الزوزنى حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرده الشارح بما حاصله ان المراد الغير فى الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوزنى بل ما ذكرته أنا بقولى وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين الخ وبعض الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس فى محله فتأمل (قوله فضلا عن أن يجرى الخ) فيه اشارة الى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما أفاد أن كل واحد مما ذكر يجرى فى كل واحد من غيرهما سم (قوله ثبوته فى شئ) ولو واحدا كما عبر فى المطول (قوله لا يخفى عليه الخ) مثلا اذا عرف أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره بعينه فى ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فأريد افراده لئلا يخالج قلب السامع غير الممدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير

النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا فقس ح ف (قوله والملحقات بها) كالمجرور والحال والتمييز

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

(قوله أحوال الخ) ذكر في هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به الثاني تقديمه على الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال في الاطول والمراد جميع أحوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا أنه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كما نبه عليه وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذكره الشارح المحقق أي في مطوله وهم وكيف لا ولو لم يكن المراد جميع الاحوال لم ينحصر الفن في الابواب الثمانية والبعض الذي بفصل هنا لا يقتصر على ما أشير اليه اجمالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف لتنزيل المتعدي منزلة اللازم وكتب أيضا قوله أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح أيضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره أن التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي فنري (قوله قد أشير) لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير في غيرها أن يجري في تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها سم أي كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل أنه لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا (قوله ومهد لذلك) أي لذلك البعض أي لبعض ذلك البعض لان قول المصنف الفعل مع المفعول الى قوله لافادة وقوعه مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله فاذا لم يذكر الخ (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين الذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان الشائع دخولها على المتبوع فنري أو يقال أشار الى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع في نظر البليغ وفي الاطول المركب من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا وفي مثله يتقدم الحال على العامل المعنوي فقوله مع المفعول حال من الضمير في قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعني الكاف اه فالعامل في الحالين حرف التشبيه (قوله مع المفعول) أي المفعول به بدليل قول الشارح فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة يس (قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا أطول (قوله أي ذكر الخ) الوجه الاول جار على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثاني ووجهه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول الخ وما مشى عليه الشارح هنا من احتمال الوجهين وصحتهما هو المتجه دون ما مشى عليه في المطول من رد الوجه الثاني وقد وافق صاحب الاطول على ما هنا وزيف ما رد به الوجه الثاني (قوله افادة تلبسه به) نفيا أو اثباتا أطول فدخل ما ضرب زيد وما ضربت زيدا (قوله أي تلبس الفعل بكل منهما) في العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر أن يقول أي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح فنري (قوله فمن جهة وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل وما يقوم به لان الكلام في الفعل المتعدي الى المفعول به (قوله وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع

والملحقات بها والمضاف اليه

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

قد أشير في التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث عنه ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه) أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه

(لا لافادة وقوعه مطلقا) أي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو أريد ذلك لقيل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا (فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدّي المسند الى فاعله (فالغرض ان كان اثباته) أي اثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفراده أو خصوص بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه (نزل) الفعل المتعدّي (منزلة اللازم ولم يقدّر له مفعول لان المقدّر كالمذكور) في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى أن يوجد منه اعطاء (وهو) أي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم (ضربان لانه اما ان يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أي عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا) يجعل كذلك (الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)

المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك مطول وانما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل وأيضا يكثروا الحذف فيه كثرة شائعة وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايسة سم (قوله لا لافادة وقوعه) نفيا أو اثباتا أطول وكتب أيضا قوله لا لافادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ كل أحد يعلم أنه مع ذكر شئ منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل أو المفعول أفاده في الاطول (قوله اذ لو أريد ذلك لقيل الخ) لا يقال ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ غايته أنه يفيد زيادة على المقصود فان ذكر الفعل معهما يفيد وقوعه الذي هو المقصود مع زيادة من وقع منه أو عليه فكيف يكون عبثا لانا نقول هو عبث بالنسبة الى البليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ما سيأتي في جواب قول الشارح لا يقال افادة التعميم الخ لان الزيادة هناك لم تفهم من لفظ زائد على التركيب الذي هو بقدر المحتاج اليه بخلافه هنا سم (قوله فاذا لم يذكر) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وكتب أيضا قوله فاذا لم يذكر المفعول به جعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبل لانه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ نعم لا يمنع قول المصنف المذكور ارجاع ضمير يذكر للفعل وضمير معه للمفعول به تأمل (قوله المتعدي) أخذه من كون الكلام في المفعول به وهو لا ينصبه الا المتعدي (قوله أي من غير اعتبار عموم أو خصوص) فيه أنه لا مدخل لاعتبار العموم أو الخصوص في التنزيل بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم ع س وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الآتي ثم ان كان المقام خطابيا أفاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه بهامش ذلك اه سم والذي كتبه هو ما نصه أفاد ذلك مع التعميم لا خفاء أنه اذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وانه انما يفيد العموم بمعونة المقام الخطابي وهذا يدل على أن المصنف أراد بالاطلاق في قوله السابق فالغرض ان كان اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه أيضا فلذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير الاطلاق لهذا الدليل لا لان تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بأن يراد بعضها) تصوير لاعتبار الخصوص المفهوم من عطف خصوص على عموم لا للخصوص كما هو ظاهر (قوله لان المقدر كالمذكور) بواسطة دلالة القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون لبيان جنس الخ) نوقش بأنه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل ع س سم ويجاب بأن ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه أحد ركني الاسناد فلا مفر منه (قوله ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير) أي فيكون ملقى الى منكر وكان ينبغي أن يزيد أو مع من تردد ان قيل المنكر يجب توكيد الكلام الملقى اليه والمتردد يحسن له ذلك وأين التأكيد هنا قلت يكفي في التوكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلي تقوية أو تخصيصا كما تقدم قاله ع ق وقوله لا مع من نفى الخ يفيد أن فلانا يعطي يلقى الى من نفى الاعطاء وفيه السؤال والجواب السابقان وكتب أيضا قوله مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير أي دون الدنانير فيكون قلبا لما عند السامع (قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه الخ) جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فنرى (قوله كناية عنه) أي معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية وسيتضح ذلك في المثال الذي سيمثل به المصنف وكتب أيضا قوله كناية عنه الاقتصار على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطي بمعنى يعطي كل أحد لان العطاء اذا صدر عن مثله لا يخص أحدا وقوله تعالى والله يدعو الى دار السلام يحتمله لانه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعونه ملزومة لدعوة كل أحد لتقرر عموم لطفه أطول (قوله دلت عليه الخ) ولا بد للمعنى

أى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدّم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه أشدّ اهتماما بحاله (السكاكى) ذكر فى بحث افادة اللام الاستغراق أنه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة ايهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه أشار بقوله (ثم) أى بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهانى (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى أفراد الفعل (دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاآت وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم فى افراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت أو النفى مطلقا أى من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول ان

المكى أيضا من قرينة أطول (قوله أى من يوجد له حقيقة العلم الخ) اذ المعنى نفى المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص نوبى (قوله ذكر فى بحث افادة اللام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور تأمل سم وكتب أيضا ما نصه مخالفا العبد القاهر حيث لم يعترف الا بكونه لمجرد اثبات الفعل أو نفيه ولم يقل بافادة التعميم على ما فى الايضاح أطول (قوله خطابيا) أى يكتفى فيه بمجرد الظن فالنبى صلى الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا لدليل قطعى وكتب أيضا قوله خطابيا نسبة الى الخطابة (قوله لا استدلاليا) أى يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال للخطابى (قوله غر) بكسر الغين أى غافل عن دقائق الامور ودسائس الناس وحيلهم لعدم صرفه العقل الى حل أمور الدنيا فينقاد ويلين لما يراد منه لكرم طبعه وحسن خلقه لا للجهل والغباوة وقوله كريم أى حميد الاخلاق (قوله والمنافق) أى نفاقا عمليا وقوله خب أى خادع يخدع الناس بقوله أو فعله واللئيم ضد الكريم وكتب أيضا قوله خب الخب بفتح الخاء وكسرها الرجل الخداع لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذى هو بالكسر لا غير قنرى باختصار (قوله بعلة ايهام) الباء سببية متعلقة بحمل واضافة علة الى ايهام بيانية والمراد بالايهام الايقاع فى الوهم أى الذهن وفى سم الخام الايهام ايماء الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض فى الواقع وان تساوى الكل فى تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه حف (قوله ان القصد) أى الالتفات أى التفات السامع (قوله ايهاما للمبالغة) أى التعميم وقوله بالطريق المذكور الخ الباء سببية (قوله فجعل المصنف) اشارة الى أن غير المصنف خالفه وجعله اشارة الى شئ آخر كما بينه فى المطول ثم قال والظاهر ما ذكره المصنف سم (قوله قوله) أى السكاكى (قوله الى قوله) أى السكاكى (قوله واليه أشار) أى الى الجعل أو الطريق المذكور (قوله خطابيا) بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب أى أنشأ الخطب سمى خطابيا لان الخطب معادن الظنون والاقناعات أطول (قوله يكتفى فيه الخ) على تقدير أى كالذى بعده فهذا تفسير للمقام الخطابى والآتى تفسير للمقام الاستدلالى (قوله لا استدلاليا) لانه اذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظنى فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك) أى كون الغرض ثبوته لفاعله قيل فيه بحث من وجهين الاول أن الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثانى أن أثر المقام الخطابى افادة مجرد التعميم فى أفراد الفعل ولا دخل له فى افادة الجزء الاول وكل من الامرين هين اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابى وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثانى أيضا فافهم قنرى وأرجع فى الاطول اسم الاشارة فى قوله أفاد ذلك الى الثبوت أو النفى مطلقا (قوله مع التعميم) أنكر الاصوليون من الحنفية افادة التعميم لانهم لا يعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا لان نظرهم بحسب الاستدلال كذا فى خسرو (قوله وتحقيقه) أى تحقيق ما ذكر من افادة التعميم أى اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله وتحقيقه أن معنى الخ والسر فى ذلك أنه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار اليه بقوله يفعل الاعطاء سيد (قوله حينئذ) أى حين اذ يكون الغرض ثبوته لفاعله سم (قوله لانا نقول الخ) اعترض السيد هذا الاعتذار بأنه ركيك جدا قال فان المعتبر عند أرباب البلاغة كما مر هو المعانى المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب ثم قال والاظهر فى الاعتذار أن يقال

لا نسلم ذلك فان عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود

ولبعضهم فى هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البحترى فى المعتز بالله) تعريضا بالمستعين بالله (شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب عطف على يدرك أى فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة (الى منازعته الامامة (سبيلا) فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أى من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائى الا تلك الآثار ولا يسمع الواعى الا تلك الاخبار فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية فى ترك المفعول

ان المفيد للعموم فى افرادا الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابى وذلك لا ينافى كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما فى الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل بمعونة المقام اه قال الاستاذ وحاصله أنه يقصد المطلق ليجعل بمعونة المقام وسيلة الى جميع الافراد أى أفراد الفعل على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل لينتقل منه بمعونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية لا يقال هذا ينافى ما سبق فى هذا القسم انه لم يعتبر فيه الكناية لان ذاك فى الكناية فى المفعول وهذا فى أفراد الفعل قال أعنى الاستاذ وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بمسامحة فقوله عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض وقوله غير مقصود أى أولا فانه قد يقصد أولا المطلق ثم يقصد ثانيا التعميم وان كان التعميم هو المقصود بالذات سم وكتب على قوله بأنه ركيك جدا مانصه قال خسرو ولا يخفى على الخبير المنصف انه لا ركاكة فيه بل هو راجع الى ما اختاره بأدنى عناية بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بمعونة المقام انتهى وعبارة ع ق بعد تقرير الاعتراض المذكور ما نصها ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذى ليس فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما صح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتى يصح أن يجعل كناية عن عمومه فى نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أشخاص الاعطاآت ويلزم انحصارها فيه بحيث لا يوجد لغيره وهو واضح اه وبهذا الحمل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاكى السابق أعنى قوله ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فان قوله ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور يقتضى أن المبالغة مقصودة وهى التعميم تدبر (قوله لا نسلم ذلك) أى التنافى (قوله لا يستلزم الخ) أى لان عدم اعتبار الشئ ليس هو اعتبار العدمه (قوله متعلقا بمفعول مخصوص) قال فى الاطول وههنا اشكال قوى لم يسمع ممن سبق منه دوى وهو أنه اذا جعل كناية عن المتعلق المخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه اثباته أو نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى معرضا به لاستقام انتهى ويجاب بأن المعنى ان كان الغرض أولا فلا ينافى جعله ثانيا كناية عما ذكر (قوله كقول البحترى) من شعراء الدولة العباسية (قوله تعريضا الخ) غراده بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن وافقه (قوله بالمستعين بالله) هو والمعتز بالله ولدا المتوكل على الله (قوله شجو) أى حزن (قوله ان يرى الخ) من اقامة السبب مقام المسبب لان الرؤية والسماع المذكورين ليسا نفس الشجو ونفس الغيظ بل سببهما (قوله واع) الاصح الوقف على المنقوص بلا اعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا تكتب الياء فى قاض على الاصح أطول أى فلا يكتب واع بالياء وان ثبتت لفظا لاجل الوزن (قوله أى أن يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف أى أن يكون رؤية ذى رؤية وسمع ذى سمع لا للفعل فقط بدليل قوله ذو ولو قال أى أن تكون رؤية مبصر ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيرا للفعل فقط الذى الكلام فيه تأمل (قوله الامامة) مفعول ثان للمنازعة (قوله سبيلا) مفعول لا يجدوا (قوله أى من يصدر) لو حذف من لكان مستقيما كما يظهر بأدنى تأمل (قوله بادعاء الملازمة) أى بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضا قوله بادعاء الملازمة أى لتصح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ حف (قوله بل لا يبصر الرائى الخ) أى من المزايا والمحاسن وكتب أيضا قوله بل لا يبصر الخ اعترض بأنه ليس هنا ما يدل على الحصر اذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ يجوز حصول الامرين معا وأجيب بأنه علم بقرينة السياق ومقام أنه مستحق للامامة دون غيره فان هذا لا يتم الا اذا كان فيه من المزايا ما ليس فى غيره من سم وغيره (قوله فذكر الملزوم) هو مطلق الرؤية ومطلق السماع سم (قوله وأراد اللازم) هو رؤية آثاره وسماع أخباره سم

والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار الى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشيئة) والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكن انما يحذف (مالم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهدا كم أجمعين) أى لو شاء هدايتكم لهدا كم أجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيأ علقت المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جىء بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع فى النفس (بخلاف) ما اذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما فى (نحو) قوله

(ولو شئت أن أبكى دما لبكيته) عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه) أى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الافاضل فى ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى لانه أراد أن يقول أفنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء الحقيقى

(قوله والاعراض عنه) انما قال ذلك للاشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد ليتأتى التنزيل (قوله حتى يعلم) أى ذوا السمع وذوا البصر وقوله انه المنفرد بالفضائل أى فيستحق الخلافة دون غيره (قوله بل قصد تعلقه بمفعول الخ) لم يقل أو اعتبر فيه عموم أو خصوص لتتم مقابلته للاطلاق السابق لانه لا يترتب على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم أنه لا مدخل لعدم اعتبار العموم والخصوص فى التنزيل وانه انما ذكره فى تفسير الاطلاق وأدخله فيه لاجل قول المصنف فيما تقدم ثم ان كان المقام خطابيا الخ تأمل (قوله بحسب القرائن) الجمع باعتبار المواد وللاشارة الى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة (قوله ان عاما فعام) أى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب أيضا قوله فعام كما فى قوله والله يدعوا الى دار السلام (قوله فخاص) كقول عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى (قوله ثم الحذف) أى حذف المفعول وقوله اما للبيان بعد الابهام أى الاظهار بعد الاخفاء (قوله كما فى فعل المشيئة) أى كالحذف الذى فى فعل المشيئة سم وكتب أيضا قوله كما فى فعل المشيئة خص الفعل لان الكلام فى أحوال متعلقاته يس (قوله ونحوهما) كالمحبة (قوله اذا وقع شرطا) انما اقتصر على ذلك لانه أظهر ما يكون فيه كما عبر به ع ق والا فقد يكون فى غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون (قوله مالم يكن تعلقه به غريبا) يوهم أن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله علقت المشيئة عليه) أى به ولو قال تعلقت المشيئة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمثال أى عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهدا كم أجمعين بخلاف الخ هذا هو المناسب فى المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ أن يتعلق بقوله مالم يكن تعلقه الخ (قوله فانه لا يحذف) أى لا يحسن حذفه كما صرح به الشيخ فى دلائل الاعجاز سم (قوله ولو شئت أن أبكى دما الخ) يعنى ان بى ما يوجب بكاء الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بأبكى وقوله أوسع أى من ساعة البكاء سيرامى (قوله فذكره الخ) أى وان كان الجواب دالا عليه (قوله ويأنس به) حيث يتكرر عليه سم (قوله فليس منه) أى ولا من الحذف للبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو ان أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقى سم فالنفى بليس مسلط على القيد أعنى قوله بناء على غرابة الخ (قوله صدر الافاضل) تلميذ الزمخشرى وضرام السقط شرحه لسقط الزند سيرامى (قوله فلم يحذف) قد يقال قد حذف متعلق المفعول الذى هو السبب فى الغرابة وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابة تقتضى عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلق وان كان هناك ما يدل عليه الا أن يقال ان فى الكلام تنازعا لان كلا من الشرط والجزاء طالب لتفكرا المذكور فمفعول أبكى اما مذكور ان أعملنا الاول أو مقدر ان أعملنا الثانى والمقدر كالمذكور انظر سم ويرد على الشق الاول أنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى الا أن يجرى على مذهب من يجوز الحذف من الثانى كالاول تأمل (قوله لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى) أى فليس البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ لكن يرد حينئذ أنه اذا لم يكن مفعول المشيئة غريبا فلم ذكروه هلا حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشارح لا يرد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل المشيئة الذى يحذف مفعوله للبيان بعد الابهام لان البيان بعد الابهام انما يتصور اذا كان المبين عين المبين وما فى البيت ليس كذلك لان المراد بالاول البكاء

الحقيقى فلا يصح بيانه بالثانى والحاصل أن المصنف لما ذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الابهام مالم يكن غريبا ورد عليه هذا البيت فان المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فأجاب بأنه ليس مما فيه بيان بعد ابهام وكلام دلائل الاعجاز يرشد الى ذلك ويحصل عليه أيضا الرد على صدر الافاضل وفى الاطول بعد قول المصنف * ولو شئت أن أبكى دما لبكيته * فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس لحذفه فتوجه عليه أنه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة فى مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسا فدفعه بقوله وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه أى ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا اذ البلاغة فى مقام المبالغة فى أنه لم يبق فيه غير التفكر أن يقول لو شئت البكاء بكاء أى شئ كان لبكيت تفكرا لا أن يقول فلو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا (قوله فريت) أى مسحت (قوله بكاء مطلق) أى غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضا قوله بكاء مطلق يحتمل أن يقال المراد أن أبكى دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا فترى (قوله مبهم) أى لم يبين فى اللفظ وكتب أيضا قوله مبهم أى بحسب اللفظ وان كان المقصود به البكاء الحقيقى فلا ينافى ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقى (قوله مقيد) أى حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرا سم (قوله معدى الى التفكر) تفسير لتقييده ح ف (قوله فلا يصلح الخ) أى فذكره لعدم القرينة لا لغرابته مع وجود القرينة سم وجربى (قوله كما اذا قلت لو شئت الخ) فلو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما والحاصل أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين أحدهما وجودى وهو أن يكون له بيان والآخر عدمى وهو أن لا يكون فى تعلق الفعل به غرابة والشرط الاول مفقود هنا وكتب أيضا قوله كما اذا قلت الخ الانسب أن يقال لو شئت أن تعطى عطاء ما أعطيت درهمين لان البكاء فى البيت ليس مقيدا بالمفعول به فالانسب أن لا يقيد الاعطاء فى النظير به (قوله ومما نشأ فى هذا المقام الخ) عبارة الاطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظرا الى قوله كما فى فعل المشيئة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامر آخر لان قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول أبكى لانه ليس التفكر ولا يرده التأمل فى سابق الكلام والتدبر فيه الا أنه ليس مما تتداوله الالسن فى هذا المقام فقول الشارح انه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذاك اهـ (قوله والمراد) أى بقول المصنف فليس منه (قوله أن البيت ليس من قبيل الخ) انما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقلة التدبر لانه لا يناسب السياق لان الكلام فى مفعول المشيئة وتفصيله والمقصود الرد على من زعم أنه ذكر هنا للغرابة كذا قيل والبحث فيه مجال اذ لا مانع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق الخ مرتبطا بأصل المبحث وهو الحذف للبيان بعد الابهام ويكون القصد دفع توهم أن المراد أبكى تفكرا فحذف تفكرا للبيان بعد الابهام اللهم الا أن يثبت عن المصنف أن قصده الرد على من زعم أن ذكر مفعول المشيئة هنا للغرابة (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل الخ) قال الاستاذ ليس هذا قولا آخر بل توجيه أى توضيح لكلام صدر الافاضل وتنظير فيه بغير الرد السابق الذى حاصله أنه لا يوافق المقصود اهـ بايضاح قال سم بعد نقله ذلك أقول يمكن أن يكون قولا آخر غير قول صدر الافاضل لتغاير المعنى عليهما تأمل وقال فى قولة أخرى انظر ما الفرق بين هذا وما تقدم عن صدر الافاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقاء مادة الدمع حتى صار يقدر على بكاء التفكر هنا وعدم اعتباره هناك فليحرر اهـ وقد يفرق أيضا بان معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقى وأما معناها على قول صدر الافاضل لو أردته لفعلته فلم يخرج عن معناها الحقيقى فاتضح تغايرهما بهذا الاعتبار واتضح ورود نظر الشارح على هذا القول دون غيره فتدبر (قوله بكيت تفكرا)

فريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين كما فى دلائل الاعجاز ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول أبكى والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا أى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله * لم يبق منى الشوق غير تفكرى * يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق

لان القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على آن لا يبقى فيه غير التفكر فانهم (واما لدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على اما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكم ذدت) أى دفعت (عنى من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أى كم مرة ومن فى من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أى شدتها وصولتها (حززن) أى قطعن اللحم (الى العظم) فحذف المفعول أعنى اللحم (اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) أى ما بعد اللحم يعنى الى العظم (أن الحز لم ينته الى العظم) وانما كان فى اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم (واما لانه أريد ذكره) أى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد اليه (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) أى الفعل (عليه) أى المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله قد طلبنا فلم نجد لك فى السو * دد والمجد والمكارم مثلا) أى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) فى حذف مفعول طلبنا (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة فى التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده (واما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أى كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) أى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا (واما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفى بعض النسخ عند قيام قرينة

الشارح

على أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرمت زيدا مطول (قوله لان القدرة على بكاء التفكر الخ) قد يقال المراد فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فقط أى دون بكاء الدمع والدم ونحوهما وهذا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر وقد يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء فى قول هذا القائل أى لم يبق فى مادة الدمع الا أن يقال المراد ولا غيره فتدبر (قوله متعلق بتوهم) ويجوز تعلقه بدفع لكن الاول هو المناسب لما يأتى فى المتن (قوله وكم ذدت) قد يروى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم فحينئذ يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا فنرى (قوله وكم خبرية) وجعلها استفهامية محذوفة المميز أى كم مرة أو زمانا لادعاء الجهل بعدده لكثرته تعسف (قوله لئلا يلتبس بالمفعول) لانه اذا فصل بالفعل نصب فيلتبس بمفعول ذلك الفعل قال فى الاطول وفيه أنه انما يندفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فانهما جوزا زيادة من مطلقا لا يعلم انه مزيد على المفعول أو التمييز وبهذا يعلم أن الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الايجاب بل هو أو كون المزيد فيه تمييز الكم الخبرية المفصول بينه وبينها بفعل متعد (قوله زائدة) أى زائدة فى الاثبات على قول سم (قوله حززن) انما قال حززن بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم سورة فنرى ولانه ذكر الرضى أن المضاف يكتسب من المضاف اليه الجمع كما فى نحو * وما حب الديار شغفن قلبى * (قوله فحذف المفعول) فيه أن هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخيره عن قوله الى العظم وجوابه أنه لا يجب فى النكتة أن تكون مطردة منعكسة فحصولها مع شئ لا ينافى أن تحصل مع شئ آخر وأيضا تأخر المفعول بلا واسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر ع س سم (قوله ثانيا) جعل الذكر ثانيا بناء على أن المقدر كالمذكور أطول (قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما فى قولك ضرب زيد وضربت عمرا أو غيره كما فى البيت الآتى فنرى (قوله ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا يشمل الحذف فى مثل عرفت وعرفنى زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه بل اسناد الفعل الى صريح لفظه فالاولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) رد بان ذكر المفعول أولا لا ينافى ذكره ثانيا غايته انه وضع المظهر موضع المضمر لكمال العناية به وأجيب بأن الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يوهم تعدد المثل لانه نكرة أعيدت نكرة سيرامى (قوله اظهارا لكمال العناية) علة ارادة الاتيان بصريح الاسم ثانيا وأما نكتة الحذف أولا فلانه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار ع س سم (قوله بوقوعه عليه) الاولى بتلبسه به أطول وقد مر وجهه (قوله كأنه) كان هنا للتحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء أطول (قوله أى قد طلبنا لك مثلا الخ) ففيه تنازع واعمال الثانى (قوله لا يطلب) أى طلبا مقترنا بالسعى والتفحص ولو ادعاء وليس المراد بالطلب فى كلام الشارح ما يشمل مجرد المحبة القلبية حتى يرد أن التمنى طلب وهو يتعلق بالمحال تأمل (قوله أى جميع عباده) الا أنه لا يجيبه منهم الا السعداء أطول (قوله فالمثال الاول) أى قد كان منك ما يؤلم وكتب أيضا قوله فالمثال الاول الخ هذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين المشار اليه بقول المصنف وعليه الخ (قوله والثانى) أى والله يدعو الى دار السلام (قوله قرينة) أى على المفعول هذا ما ارتضاه

الشارح (قوله تذكرة لما سبق) من قول المصنف وجب التقدير بحسب القرائن ويتجه عليه أن تذكير ماسبق أيضا لايخص بمجرد الاختصار أطول (قوله لان هذا المعنى معلوم) أى من خارج اذلم يتقدم فى المتن مايفيد ذلك وفيه أنه لايعترض بالعلم من الخارج فكان الاولى الاقتصار على الوجه الثانى أعنى قوله جار فى سائر الاقسام وكتب أيضا قوله لان هذا المعنى معلوم يفيد أنه لابد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار وهو كذلك ع س سم قال يس انظر مع قول المطول ولا امتناع فى أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة وأشار اليه هنا بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح بها المصنف فى قوله ويجوز أن يكون السبب ترك مواجهة الخ (قوله فى سائر الاقسام) أى باقيها كالحذف للبيان بعد الابهام (قوله فلا وجه لتخصيصه الخ) قد يقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لايصار اليها الا اذا تعينت نظير مامر فى ذكر المسند اليه للاصالة حيث قيد بعدم المقتضى للعدول عنه كذا فى يس (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بين قرينتى المثالين فان القرينة فى الاول لفظ الفعل الذى هو أصغيت وفى الثانى جواب الطلب كذا فى الاطول (قوله أرنى أنظر اليك) فان قلت أرنى من أراه كذا جعله يراه فكأنه قال اجعلنى أرى ذاتك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل فى الكلام ويمنع ترتب أنظر على أرنى قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد كشف الحجاب عن الرائى لان الرؤية متسببة عنه فترتب عليه قوله أنظر اليك فكأنه قال رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لانى المحجوب حقيقة أنظر اليك ع ق (قوله وههنا بحث) وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار الخ قال السيد افادة التعميم فى المفعول مع حذفه تتصور على وجهين أحدهما أن يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل أن يذكر فى الكلام لفظ كل أحد ثم يقال قد كان منك مايؤلم أى كل أحد ولاشك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثانى أن يقصد العموم فى المفعول ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما وذلك بان لايكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول فى المقام الخطابى الى تقديره عاما بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فللحذف أعنى عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل فى تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار اه واعترض عليه بان المقام الخطابى قرينة على العموم حذف أولا فانه لو ذكر المفعول حمل على العموم فى ذلك المقام مالم يدل دليل على الخصوص فلا مدخل للحذف والجواب أن حصوله مع غير الحذف لايمنع حصوله مع الحذف لان النكتة لايجب انعكاسها من سم وعبارة ع ق بعد ذكر جواب البحث السابق لايقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لان مأخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومه تقدم أنه يفيد العموم فى المقام الخطابى مع جعل الفعل لازما لانا نقول النكتة لايلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الحذف وعدمه على أن استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر الى مجرد الفعل والعموم فى المفعول فيه لزومى وعند تقديره متعديا يجىء العموم من ذلك المقدر الذى اقتضى الحذف تقديره عاما وفرق بين الاعتبارين ولو كان المآل واحدا اه قال الفنرى وقد دفعه أى دفع الشارح البحث السابق فى شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل المحشى يعنى السيد (قوله فالحذف لايكون الخ) أى ولا دخل له فى افادة التعميم (قوله للرعاية) أى المحافظة وقوله على الفاصلة فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الاخير منه فقط الذى هو الروى الا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى على روى الفاصلة وكتب أيضا قوله واما للرعاية على الفاصلة عدى الرعاية بعلى لتضمين معنى المحافظة أطول (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) ولا امتناع فى أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة مطول (قوله كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت الخ) الاحسن

وهو تذكرة لما سبق فلا حاجة اليه ومايقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار فى سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أى أذنى وعليه) أى الحذف لمجرد الاختصار قوله (أرنى أنظر اليك أى ذاتك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم تكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء أحذف أولم يحذف فالحذف لايكون الا لمجرد الاختصار (واما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى (ماودعك ربك وماقلى) أى ماقلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر (واما لاستهجان ذكره) أى ذكر المفعول (كقول عائشة رضى الله عنها مارأيت منه) أى من النبى عليه الصلاة والسلام (ولارأى منى أى العورة واما لنكتة أخرى) كاخفائه أوالتمكن من انكاره ان مست اليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك

(وتقديم مفعوله) أى مفعول الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أى على الفعل (لرد الخطا فى التعين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا) وأصاب فى ذلك (و) اعتقد (انه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيده) أى تأكيد هذا الرد زيدا عرفت (لاغيره) وقد يكون لرد الخطا فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا فى نحو زيدا أكرم وعمرا لاتكرم أمرا ونهيا وكان الاحسن أن يقول لافادة الاختصاص (ولذلك) أى ولان التقديم لرد الخطا فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما (لايقال مازيدا ضربت ولاغيره) لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولاغيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا للمنطوق لا غيره نعم لوكان التقديم لغرض اخر غير التخصيص جاز مازيدا ضربت ولاغيره وكذا زيدا ضربت وغيره (ولامازيدا ضربت ولكن أكرمته) لان مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل بانه الضرب حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام وانما الخطأ فى تعيين المضروب فرده الى الصواب أن يقال مازيدا ضربت ولكن عمرا (وأما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أى عرفت زيدا عرفته (والا) أى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده (فتخصيص) أى زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى افادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين والرجوع فى التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفى بعض النسخ

مشتمل

أن الحذف لتأكيد أمر ستر العورة حتى انه يستر لفظها عن السامع يس (قوله وتقديم مفعوله) لم يعبر بمعموله ويستغنى عن ونحوه لان الكلام السابق مفروض فى المفعول لانه الاصل فى المعمولية ولم يقل وتقديمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه يس (قوله من الجار والمجرور الخ) لكن لايذهب عليك ان ماذكره من التأكيد لايجرى فى الكل اذ لايقال قائما جئت وحده ولا لاغيره ولايوم الجمعة جئت وحده أطول (قوله فى التعيين) أى تعيين من يعرفه المتكلم مثلا (قوله أى تأكيد هذا الرد) قال فى الاطول أى تأكيد هذا التقديم لا لتأكيد رد الخطا لان المؤكد فى المتعارف هو المفيد الاول لامفاده ألا ترى انك تجعل فى جاء زيد زيد الثانى تأكيدا للاول فلا يغرنك قول الشارح المحقق أى تأكيد هذا الرد (قوله وقد يكون لرد الخطا الخ) أى وقد يكون للتعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا ولكن جاهل بعينه وسأل فى ذلك ويقال له قصر تعيين كذا يستفاد من المطول (قوله وكان الاحسن الخ) أى ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاث ويدخل نحو زيدا أكرم وعمرا لاتكرم فان اعتبار رد الخطا فيه لايخلو عن تكلف مطول وقوله عن تكلف أى لان الانشاء لاحكم فيه فلا يناسب الخطأ لان الخطأ من أوصاف الحكم نعم الانشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا يتضمن خبرا وهو أن زيدا مأمور باكرامه أو مستحق للاكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المتضمن تكلف ويرد عليه كما فى الاطول أن افادة الاختصاص أيضا لاتجرى فى الانشاء الا بتكلف لانها افادة ثبوت شئ لشئ ونفيه عن غيره ولايقبله الانشاء وكتب أيضا مانصه يقتضى أن فى صنيع المصنف حسنا ولعل وجهه ما قاله السيد معتذرا به عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لان كلامه فى مبحث الخبر وبحث رد الخطا فى الاشتراك ومايتعلق به يعلم بالمقايسة اه قال سم وهذا الاعتذار لايدفع دعوى الاحسنية اه لكن يتضح به حسن ما صنيع المصنف تأمل ورد صاحب الاطول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطا فى الاشتراك حيث قال ما ملخصه كما يكون لرد الخطا فى التعيين يكون لرد الخطا فى اعتقاد الشركة أو لازالة التردد فكان عليه ذكر ذلك وأيضا يدعو الى ذكره قوله بعد ولهذا الخ لانه يجب ادخاله فى المشار اليه ليتم التعليل فاعتذار السيد بأن المصنف لم يذكر رد الخطا فى الاشتراك ومايتعلق به من التأكيد بوحده اعتمادا على المقايسة بما سبق ضعيف أوجبه الغفلة عن التعليل (قوله لمعنى الاختصاص) أى اختصاص نفى الضرب بزيد سم (قوله لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال فى الاطول قلت ألايكفى قوله ولاغيره وقوله ولكن أكرمته قرينة على ذلك (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) أى كما زيدا ضربت ولاغيره فى المنع عند قصد التخصيص وفى الجواز عند قصد غيره (قوله وأما نحو زيدا عرفته) مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفت وفى قوة وأما زيدا عرفته فيحتمل للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص أطول (قوله فتأكيد) أى ذو تأكيد وكتب أيضا أى فمضمون الكلام مؤكد بالتكرير سم (قوله والا فتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فتنزل التأكيد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أى ذو تخصيص (قوله محتمل للمعنيين) فى المطول يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد ويفهم منه أنه اذا كان للتأكيد لايكون للتخصيص واذا كان للتخصيص يكون للتأكيد تأمل سم (قوله آكد) يقتضى أن فى زيدا عرفت تأكيدا وهو كذلك لان التخصيص فيه تأكيد فبالتكرار حصل تأكيد على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) المفيد للتأكيد وان كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذى اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار انما يفيد لاثبات والتخصيص

(وأما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص) لامتناع أن يقدر الفعل مقدما نحو أما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول أما زيدا فضربته وأما عمرا فأكرمته فليتأمل (وكذلك) أى ومثل زيدا عرفت في افادة الاختصاص (قولك بزيد مررت) في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض أخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة

مشتمل على الاثبات والنفي والتأكيد موافق للمؤكد في المعنى ويمكن أن يجاب بأنه لما كان مؤكدا لجزئه الاول وهو الاثبات كان مؤكدا له في الجملة أو يقال التكرار مؤكد للتخصيص بجزأيه بأن يجعل الاثبات اللاحق مفيدا للاختصاص كالاثبات السابق بدليل أنه تفسير للسابق (قوله وأما نحو وأما ثمود) مقابل لنحو زيدا عرفته (قوله فلا يفيد الا التخصيص) أى لا مجرد التأكيد فالحصر بالنسبة الى مجرد التأكيد فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا (قوله لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء) ولا يجوز تقدير الفعل مقدما بدون الفاء لان المقدر هو الجواب والمذكور انما هو مفسر والجواب لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز تقديره مقدما بدونها (قوله وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر الخ) في عقود الجمان وشرحه للجلال السيوطي ان شرط افادة التقديم التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب مثل وأما ثمود فهديناهم وحينئذ ففي كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضا على أنه اعترض كون التقديم في الآية للحصر بأن الهداية المذكورة أعني الدلالة على ما يوصل الى المطلوب غير مخصوصة بثمود وما أجيب به عنه من أن المخصوص هو الدلالة وما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى لا يجدي نفعا لان ذلك أيضا غير مخصوص بهم كما لا يخفى يس (قوله قد يكون مع الجهل الخ) ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر سم وفي قوله قد يكون اشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا وعلى هذا فنازعته في كلية كونه للتخصيص وكتب أيضا قوله لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لان هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيق اللهم الا أن يدعى أنه لا يجيء تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافي كما ينبئ عنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطا وان احتمل بناؤه على الاكثر فترى (قوله بثبوت أصل الفعل) فيكون المقصود بالكلام اثبات أصل الفعل (قوله فليتأمل) اشارة الى دقته وحسنه (قوله لمن اعتقد انك مررت بانسان) أى وأصاب في ذلك وقوله وانه غير زيد أى وأخطأ في هذا (قوله والتخصيص الخ) والذي عليه الجمهور ان التخصيص هو الحصر وقال تقي الدين السبكي هو غيره فالتخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره باثبات ولا نفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقديمه له في كلامه فاذا قلت زيدا ضربت كان المقصود الاهم افادة خصوص وقوع الضرب على زيد لا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض في الكلام لغير زيد باثبات ولا نفي وأما الحصر فمعناه نفي غير المذكور واثبات المذكور ويعبر عنه بما والا وبانما فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم فان قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل في معنى ما يبغون الا غير دين الله وهمزة الانكار داخلة عليه لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغيهم غير دين الله مع أن مجرد ذلك منكر وكذلك أغير الله تأمروني أعبد وقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وكذلك أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون أئفكا آلهة دون الله تريدون وانما جاء الحصر في اياك نعبد واياك نستعين للعلم بأنه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره فهو من خصوص المادة لا من وضع اللفظ يس بتصرف وتقي الدين موافق في القول بعدم افادة التقديم الحصر لابن الحاجب وأبي حيان وابن جماعة مستدلين بهذه الآيات ونحوها ويمكن أن يجاب من طرف الجمهور بأنهم لم يقولوا بلزوم التخصيص للتقديم كليا بل غالبا فتكون هذه الآيات ونحوها من غير الغالب (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) قال في الاطول أى لتقديم المعمول على الفعل وشبهه لا لمطلق التقديم اذ لا يصح في تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر ولا في تقديم المسند اليه اذ التخصيص والتقوى سواء في نحو هو يأتيني وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ في تقييد اللزوم بالغالب حزازة أطول وفي المطول ان المراد تقديم ما حقه التأخير (قوله والاستلذاذ) نحو الحبيب رأيت (قوله وموافقة كلام السامع) كقولك زيدا أكرمت جوابا لمن قال من أكرمت (قوله ورعاية السجع) أى السجع في النثر غير القرآن وقوله والفاصلة أى من القرآن لان ما يسمى في غير

ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام (ولهذا) أى ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفى لالى الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره ويفيد) التقديم (فى الجميع) أى جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أى بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى (ولهذا يقدر) المحذوف (فى بسم الله مؤخرا) أى بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن بأسماء آلهتهم فيقولون بسم اللات بسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم (وأورد اقرأ باسم ربك) يعنى لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته (وأجيب بان الاهم فيه القراءة) لانها أول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم فى نفسه هذا جواب الكشاف (وبانه) أى باسم ربك (متعلق باقرأ الثانى) أى هو مفعول أقرأ الذى بعده (ومعنى) اقرأ (الاول أوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما فى فلان يعطى (قوله

القرآن سجعة يسمى فى القرآن فاصلة رعاية للادب اذ السجع فى الاصل هدير الحمام (قوله ونحو ذلك) كتحجيل الغرة (قوله قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المعمول على عامله بل أحد المعمولين على الآخر فان عليكم خبر ان ولحافظين اسمها فكانه مبنى على أن المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامله فقط بل تقديم ما حقه التأخير وان لم يتقدم على عامله ويؤيده قول المطول فى شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعنى أن التخصيص لا ينفك فى الغالب عن تقديم ما حقه التأخير اه فقوله تقديم ما حقه التأخير يشعر بما ذكرنا ثم رأيته صرح بذلك فيما يأتى فى قول المصنف ومنها التقديم سم وهذا بظاهره يقتضى حصول التخصيص بتقديم المفعول الثانى على الاول فى نحو أعطيت درهما زيدا وظاهر ما كتبناه عن الاطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافه فحرره (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أى لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل آية وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون عليه بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم أنفسهم منزلة العدم فنرى (قوله ولهذا يقال فى اياك نعبد) كون تقديم اياك للاختصاص لا ينافى أنه لرعاية الفاصلة كما علم مما مر (قوله أى جميع صور التخصيص) الذى فى الاطول أى فى جميع صور تقديم متعلقات الفعل ثم اعترض على قول المصنف وراء التخصيص فقال فيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم اه فالذى ألجأ الشارح الى حمل الجميع على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص (قوله أى بعده) انظر لم يقل أى غيره مع أنه المراد وقد يقال اشارة الى تأخره فى الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة تأمل سم قال يس ولا يخفى ما فيه لان ما فسر به أى الشارح هو مدلول وراء (قوله اهتماما بالمقدم) سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل أعنى قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فنرى (قوله ولهذا) أى للاهتمام والاولى ولهذا أيضا لئلا يتوهم اختصاص تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لانه لمجموع الامرين من التخصيص والاهتمام أطول ويمكن ارجاع اسم الاشارة فى كلام المصنف الى ما ذكر من الامرين (قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله) أى على طريق قصر الافراد لان معتقد الكفار أنه يبتدأ باسم الله تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة وكتب أيضا قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى الخ لو قال تخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام بالرد عليهم لكان أوضح وأنسب بما قدمه (قوله وأورد) أى على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام (قوله أول سورة نزلت) فيه مسامحة لان السورة بتمامها لم تنزل أول الامر بل الذى نزل أولا هو أولها وهو قوله اقرأ باسم ربك الى ما لم يعلم حتى انه نزل هذا مجردا عن البسملة والبسملة انما نزلت بعد ذلك فلو قال لانها أول آية نزلت لسلم من تلك المسامحة وكتب أيضا ما نصه وقيل المدثر وقيل الفاتحة ووفق بان اقرأ الى ما لم يعلم أول ما نزل مطلقا والمدثر أى أولها أول ما نزل من الآيات بعد فترة الوحى والفاتحة أول ما نزل من السور (قوله فكان الامر بالقراءة أهم) دون بيان ملابسها المتوقف على العلم بأصلها (قوله هذا جواب الكشاف) حاصله أنه روعيت الاهمية باعتبار العارض وقدمت على الاهمية باعتبار الذات لقوة ذلك العارض وشدته بكونه كالناسخ (قوله أى هو مفعول اقرأ الذى بعده) أى مفعول به بواسطة الحرف على أن الباء للاستعانة أو المصاحبة ونظير التركيب بالقلم كتبت أو بثيابى ذهبت هذا هو المتجه وقيل مفعول به بلا واسطة فى الاصل فالمعنى اقرأ اسم ربك وانما أدخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام ونظير التركيب بالخطام أخذت أى أخذت الخطام انظر المطول وحواشيه يس

كذا فى المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) أى معمولات الفعل (على بعض لان أصله) أى أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أى عن الاصل (كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا) لانه عمدة فى الكلام وحقه أن يلى الفعل وانما قال فى نحو ضرب زيد عمرا لان فى نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل (والمفعول الاول فى نحو أعطيت زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أى اخذ للعطاء (أو لان ذكره) أى ذكر ذلك البعض الذى يقدّم (أهم) جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملة له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيأ يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى أن يفسر وجه العناية بشئ يعرف له معنى وقد ظنّ كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأنه الاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجى فلان) لان الاهم فى تعلق القتل هو الخارجى المقتول ليتخلص الناس من شره (أو لان فى التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو أخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكتم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكتم) أى يكتم ايمانه من آل فرعون (فلم يفهم انه) أى ذلك الرجل كان (منهم) أى من آل فرعون والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف قدّم الاول أعنى مؤمن لكونه أشرف ثم الثانى وهو من آل فرعون لئلا يتوهم خلاف المقصود (أو) لان فى التأخير اخلالا (بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الالف

﴿القصر﴾

فى اللغة الحبس وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيقى وغير حقيقى) لان تخصيص الشئ بالشئ اما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره أصلا وهو الحقيقى أو بحسب الاضافة الى شئ آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشئ وان أمكن أن يتجاوزه الى شئ آخر

(قوله كذا فى المفتاح) فيه اشارة الى أن فى الجواب الثانى شيأ ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا ايجاد مطلق القراءة (قوله لانه عمدة فى الكلام) أى لا ينقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما فى الحفيد (قوله مقتضيا للعدول عن الاصل) وهو التباس الفاعل بضمير المفعول المقتضى تقدم المفعول لانه مرجع الضمير تأمل سم (قوله جعل الخ) لان العطف يقتضى المغايرة وكتب أيضا قوله جعل الاهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بأنّ كلامه هنا مخالف لكلامه فى أحوال المسند اليه الموافق لكلام القوم وفى ضمن بيان هذا الاعتراض اعتراض آخر فهم من كلام عبد القاهر هو أن الاهمية لا تكفى سببا للتقديم وقد دفعهما بقوله فراد المصنف الخ (قوله شاملة له) أى لكون الاصل التقديم وكتب أيضا قوله شاملة له ولغيره من شمول المسبب لاسبابه والمدلول لعلله لا الكلى لجزئياته (قوله فى التقديم) أى فى علة التقديم (قوله مجرى الاصل) أى القاعدة الكلية فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقديم سم أى كالقاعدة الكلية فى مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه يدلك على ذلك قول الشيخ يجرى مجرى الاصل ولم يقل شيأ هو الاصل (قوله وجها لعناية) أى سببها وقوله يعرف له أى لذلك الشئ معنى أى مزية واعتبار (قوله فراد المصنف) تفريع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ أى لا الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف فى بحث المسند اليه ولذا جعلها شاملة له ولغيره فلا تخالف بين ما ذكره هنا وهنالك لانه حيث لم يعمها أراد بها ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسامع وافق نفس الامر أم لا سم واندفع بهذا أيضا ما يرد على جعل الاهمية هنا شاملة من أن عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله الخارجى) من خرج على السلطان من نسبة الجزئى لكليه (قوله لان الاهم فى تعلق القتل هو الخارجى الخ) يعنى أن افادة وقوع القتل على الخارجى أهم من افادة ان وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجى لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل فرعون لان الاصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة ولا مقتضى للعدول عن الاصل ويجاب بأن النكات لا تتزاحم ويرجح بعضها عن بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم أنه منهم) أى مع أن المراد افهام أنه منهم لافادة ذلك مزيد عناية الله به

﴿القصر﴾

(قوله تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص) اما على الاطلاق أو على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف فى شرحه للمفتاح فكلا معنيي القصر حقيقة اصطلاحية فنرى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الاربعة الآتية (قوله بالشئ) الباء داخلة على المقصور عليه فى الاظهر (قوله وفى نفس الامر) عطف تفسيرى سم (قوله بأن لا يتجاوزه) أى لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ الثانى المقصور عليه الى غير هذا الشئ الثانى (قوله وان أمكن الخ) أى امكانا وقوعيا لا مجرد الامكان والا فلو كان

في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى أنه لا يجاوز القيام الى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أى من الحقيقي وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر (والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوى أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل أعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة

في الواقع لم يوجد لغيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقيا ع س سم وكتب أيضا قوله وان أمكن الخ فيه اشارة الى أنه قد لا يمكن فالحقيقي والاضافي بحسب اعتبار المعتبران اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد الجميع أو لم يوجد شئ منه أو الى بعضها فهو اضافي وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض سم (قوله في الجملة) أى في بعض أمثلة القصر لا في كلها اذ قد لا يتجاوزه الى شئ آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لا اله الا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشئ آخر أصلا (قوله وانقسامه الخ) جواب سؤال مقدر (قوله لا ينافي كون التخصيص) الذي هو القصر (قوله مطلقا) أى حقيقيا واضافيا (قوله من قبيل الاضافات) أى النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصور عليه (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمتنع كذا في الاطول وقوله بل قد يمتنع نحو انما الله اله واحد وذكر مثل ذلك في الجواز الآتي في قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز في قصر الصفة قد يمتنع (قوله صفات أخر) جمع هنا الصفات وأفرد في نظيره السابق الموصوف اشارة الى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعني المعنى القائم بالغير) سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد الا يقوم قال يس وهل يدخل في ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة (قوله لا النعت النحوى) أى المراد اخراج النعت النحوى لانه لا يكون مقصورا على منعوته ولا العكس وقائم في ما زيد الا قائم ليس نعتا نحويا كما هو ظاهر وان صلح في غير هذا التركيب أن يكون نعتا نحويا (قوله الذي يدل على معنى في متبوعه) أى على حصول معنى في متبوعه وثبوته له بخلاف البدل في نحو صح زيد علمه فان لفظ العلم وان دل على معنى حاصل في زيد وثابت له الا أنه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافته الى ضمير زيد وأما العالم في جاء زيد العالم فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيد مع قطع النظر عن ضميره فاندفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يبين ماهيته لان مدلوله نفس الموصوف نحو هذا الجوهر القائم بنفسه ويمكن دفعه بانه وان دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تضمنا فالقائم بنفسه يدل على معنى في الجوهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه أيضا أنه غير مانع لانه يدخل فيه مثل جاءني زيد أخوك لانه يدل على معنى في المتبوع وهو الاخوة ويمكن دفعه بأن المراد الدلالة المقصودة وليس في أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل الغرض الاصلي تكرير النسبة وقوله غير الشمول أى المعهود في باب التأكيد وهو الذي بالالفاظ المخصوصة نحو كل وأجمعين فلا اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاء القوم الشاملون لزيد (قوله لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوى لان النعت النحوى اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى وظاهر أن اللفظ والمعنى متباينان فكيف يتصادقان الا أن يقال الكلام على المسامحة والمراد أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوى الا أنه لشدة الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى الى اللفظ على المسامحة سم (قوله في مثل أعجبني هذا العلم) في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعتا نحويا نظر لان مدلوله نفس الموصوف وما في يس من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد النعت النحوى (قوله ومررت بهذا الرجل) استشكله الغنيمي مع قول الشارح وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك الخ حيث أول الاخ وجعل صفة فينئذ المراد الصفة المعنوية حقيقة أو حكما فليكن رجل صفة معنوية حكما وكتب أيضا قوله بهذا الرجل فيه أن الرجل جامد فكيف يكون نعتا نحويا الا أن يؤول بالكامل في الرجولية فهو مشتق تقديرا وفي سم جواب آخر فراجعه (قوله وأما نحو الخ) جواب ما يقال ان هذه ليست صفة معنوية فأجاب بأنها مؤولة بها سم وقد يقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ الى التأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة أى

مقـدرة سم (قوله من الحقيق) حال من المبتدا أو الخبر سم أى على القول بالجواز فيهما (قوله اذا أريد انه الخ) فان أريد أنه لا يتصف ببعض ماعـداها فاضافى فهو يختلف باعتبار المستعمل سم (قوله بغيرها) أى بكل مغاير لها (قوله لا يكاد يوجـد) أى من البليغ المتحرى للصدق وكتب أيضا مانصه لفظ لا يكاد يعـبر به تارة عن قلة وجود الشئ فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذى لا يقارب الوجـود وتارة عن نفى الوقوع والبعـد عنـه أى لا يقرب ذلك الشئ الى الوجود أصـلا وهـذا الثانى هو المناسب لقوله لتعـذر وان فسر التعـذر بالتعسر غالبا ناسب الاول ع ق وكتب أيضا قوله وهو لا يكاد يوجـد مبالغـة فى نفى وجوده والمراد امانفى وجوده صادقا فهو نفى لصدق هـذا القصر فلا ينافى تقسيم الحقيق اليه لانه يكفى للتقسيم وجود الكاذب على أنه لا كلام فى وجود الادعائى منـه واما نفى وجوده بين التراكيب وحينئذ معنى قوله لتعـذر الاحاطة لظهور تعذر الاحاطـة بصفات الشئ ظهورا لا يخفى على أحد فلا يأتى بهذا القصر عاقـل وحينئذ التعويل فى التقسيم على مايقصد به المبالغة ووجـه تعذر الاحاطة الكثرة وخفـاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبـير أطول ببعض تصرف (قوله لتعذر الاحاطة) أى احاطة المتكلم وكتب أيضا قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشئ لان منها ماهو خفى فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات البعض ونفى ماسواه (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على الاحاطة (قوله بل هذا محال) أى قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا وهذا اضراب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب أيضا قوله بل هذا محال ظاهره أن المحالية لم تستفد من المتن وهو كذلك لان المتعرض له فى المتن انما هو كون هـذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محالة ولا دلالة للتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة لا عقلا على أنه كثيرا مايراد به التعسر وكتب أيضا على قوله محال مانصه فيه نزاع انظره فى يس وع ق (قوله على معنى أن الحصول) أى حصول انسان لا حصول مطلق شئ فلا يرد أن الدار لا تخلو عن شئ غير زيد أقله الهواء كذا قيل ويلزم عليه صحة هذا فى قصر الموصوف على الصفة الذى جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ماهذا الثوب الا أبيض بتقدير أنه لا يتصف بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بنحو لا اله الا الله وما خاتم الانبياء الا محمد من ع ق (قوله أى بالثانى) قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر أشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائى الاضافى اللهم الا أن يقال لم يقع مثله فى كلام البلغاء وان جاز وأفاد عقلا فترى (قوله المبالغة) أى فى كمال الصفة فى ذلك الموصوف فتنفى عن غـيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغـير ولو كانت فى نفس الامر للغير أيضا ع ق (قوله فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا) كما يكون القصر الادعائى حقيقيا يكون اضافيا بأن يدعى ذلك بالنسبة الى بعض من عـداه لكن الاول هـل يسمى قصرا حقيقيا حقيقة أو مجازا قال الاستاذ الظاهر الثانى ويدل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الامر سم وفى العروس أنه من المجاز المركب وفى الاطول ومن البدائع الدقيقة أنه قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافى فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ماضرب الا زيد لا لرد اعتقاده بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم وكتب على قول سم بأن يدعى ذلك الخ مانصه فالفرق بين الحقيـقى الادعائى والاضافى الادعائى أن الاول يجعل فيه ماعدا المذكور بمنزلة العدم والثانى يجعل فيه مايكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم نحو مافى الدار الا زيد بمعنى أن الحصول فى الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمـرو وان كان حاصـلا لبكر وخالد فهـذا القصر الاضافى ادعائى اذا جعـل عمرو بمنزلة العدم والحاصل أن الاول ينزل فيـه من سوى المذكور منزلة العدم والثانى ينزل فيه بعض من سواه وهو مايكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم (قوله فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم) يعنى ان لم يقصد المبالغة كما صرح به المحشى يس (قوله من غير الحقيق) منه يعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب فى الحقيق انظر يس وقد نازع فى الاطول عند قول المصنف الآتى ويسمى قصر تعيين فى عدم جريان الاقسام الثلاثة فى القصر الحقيقى (قوله تخصيص أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباء داخلة على المقصور عليـه وكتب أيضا قوله تخصيص أمر

(من الحقيق نحو مازيد الا كاتب اذا أريد أنه لا يتصف بغـيرها) أى غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجـد لتعذر الاحاطـة بصفات الشئ) حـتى يمكن اثبات شئ منها ونفى ماعـداها بالكلية بل هذا محال لان الصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا مازيد الا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهـو محال (والثانى) أى قصر الصفة على الموصوف مـن الحقيق (كثـير نحو مافى الدار الا زيد) على معنى أن الحصول فى الدار المعينة مقصور عـلى زيد (وقـد يقصـد به) أى بالثانى (المبالغـة لعدم الاعتـداد بغـير المذكور) كما يقصد بقـولنا مافى الدار الا زيد أن جميع من فى الدار ممن عـدا زيدا فى حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا وأما فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول فى الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصـلا لبكر وخالد (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيق تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى

بصفة الخ اعلم ان دون تقتضى تجاوز صاحب ما أضيفت اليه عما أضيفت اليه فى عامله وتجعل تعلق العامل مخصوصا بصاحبه وتنفى الاشتراك بينه وبين ما أضيفت اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضى تجاوز زيد عن عمرو فى تعلق المجىء به وينفى اشتراك التعلق بينهما اذا عهد هذا ففى التعريفين اشكال قوى لانه يفيدان فى القصر الاضافى اثبات التخصيص لامر ونفيه عن آخر ومن البين فساده ولو جوز التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون آخر يكون مجرد اثبات الصفة قصر الا ان قوله دون أخرى لا يفيد سلب صفة أخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة أخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال فى قوله أو مكانها كذا فى الاطول (قوله أو مكانها) هذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد وأما قصر التعيين فداخل فى قوله أو مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكى كما سيأتى (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به المراد من قوله دون أخرى فانه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفائها مع أنه ليس مرادا سم أى فالمراد بقوله دون أخرى متجاوزا الصفة الاخرى من الاثبات الى النفى وبهذا يحصل الجواب عن بحث الاطول المذكور فيكون حاصل الجواب أن المراد بالتخصيص الاثبات وبقوله دون أخرى نفى الصفة الاخرى (قوله متجاوزا الصفة الاخرى) قال الفنرى اشارة الى أن دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو فى قوة الملفوظ به وأما مكانها فقيل حال ومعناه أو واضعا تلك الصفة مكان أخرى وقيل منصوب على الظرف أى بصفة واقعة فى مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه أقول جعله حالا من الفاعل هو الذى يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى مع أن فى جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة (قوله اشتراكه فى صفتين) فى العبارة قلب والاصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب وأصل دون أن تستعمل فى أدنى مكان من الشىء حسا يقال هذا دون ذلك اذا كان فى مكان قريب من ذلك وربما تستعمل فى المكان المعنوى مع مراعاة ان صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو فى الشرف وربما تستعمل للمكان المعنوى من غير مراعاة الشرف فى غيره كما فى المتن ونقلها للمكان المعنوى اما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوى بالحسى أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التى هى أعم من المحلية الحسية فهو من استعمال اسم الاخص فى الاعم فى الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطى حكم لحكم وتجاوز حد الى حد بعد نقله الى المكان المعنوى المراعى فيه شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه التجاوز بالمكان بجامع ملابسة التفاوت فى الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذى هو تجاوز شىء الى شىء أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل على المصدر الملابس له فى الجملة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشىء) الجار متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلى فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالاضافة ومن فنرى (قوله اذا كان أحط منه) أى فى الحس والشهادة (قوله استعيرت) أى نقلت أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب للمرتبة المنحطة كما يؤيده عبارة ع ق فيكون دون استعمل فى المكان المعنوى بالنقل أو الاستعارة من المكان الحسى (قوله فى الاحوال والرتب) نحو زيد دون عمرو فى الفضل والرتبة (قوله ثم اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد فى المطلق أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله فى كل ذى تجاوز أى فى كل ذى تجاوز حد الى حد وذى تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التى فى قصر الصفة على الموصوف أو الامر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل فى قوله فى كل تجاوز حد الى حد دون فى قصر الصفة على الموصوف وفى قوله وتخطى حكم الى حكم دون فى قصر الموصوف على الصفة أشار الى ذلك

أو مكانها) أى تخصيص أمر بصفة مكان أخرى (والثانى) أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقى (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله دون أخرى معناه متجاوزا الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون فى الاصل أدنى مكان من الشىء يقال هذا دون ذلك اذا كان أحط منه قليلا ثم استعيرت للتفاوت فى الاحوال والرتب ثم اتسع فيه

أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما
وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان أريد أعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى وكذا
الكلام على قوله مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعلم من هذا الكلام ٣٧٧ ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصيص بشئ دون شئ والثانى التخصيص بشئ مكان شئ (والمخاطب بالاول من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعنى بالاول التخصيص بشئ دون شئ (من يعتقد الشركة) أى شركة صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر افراد لقطع الشركة) التى اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثانى) أعنى التخصيص بشئ مكان شئ من ضربى كل من القصرين (من يعتقد العكس) أى عكس الحكم الذى أثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم
المخاطب أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح أى المخاطب بالثانى اما من يعتقد العكس
واما من تساوى عنده الامران أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها فى قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيره بالصفة
فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا

بعضهم وفى ع ق وجه آخر فانظره بالهامش (قوله فاستعما فى كل تجاوز حدا الخ) وان لم يكن هنالك
تفاوت (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وقولنا ما كاتب الا زيد فى
قصر الصفة (قوله وان أريد الخ) لنا أن نختار هذا الشق ونريد الاعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلا
على التفصيل والتعيين فالمنفى فى قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا كما يؤخذ من ع ق صفة أخرى
واحدة اعتقد المخاطب وجودها فى الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال
فى قصر الصفة الاضافى بخلاف الحقيقى فان المنفى فيه هو ما عدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على
الاطلاق والاجمال أشار اليه بعضهم (قوله ومن استعمال الخ) من عطف السبب على المسبب وكتب
أيضا قوله ومن استعمال لفظة أو بناء على أنها للتنويع (قوله ويعنى) انما أتى بالعناية هنا وفى قوله
وبالثانى لخفاء المراد بالاول والثانى لانه لم يبين الاول من الضربين والثانى منهما لكن بداءة المصنف فيما
تقدم بالتخصيص بشئ دون شئ وتثنيته بالتخصيص بشئ مكان شئ قرينة على المراد أفاده سم (قوله من
يعتقد الشركة) ظاهره الحصر وفيه أنه قد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة فيخاطبه
المتكلم بذلك ردا عليه مع أن المخاطب لم يعتقد الشركة الا أن يقال لم يعتبره لكونه نادرا ع س سم وكتب
أيضا قوله من يعتقد الشركة قال فى الاطول هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى أن يصح خطاب من يعتقد اتصاف
المسند اليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا
ما زيد الخ) أى فى قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما كاتب الا زيد فى قصر الصفة (قوله ويسمى هذا القصر
الخ) قال ع ق لا يخفى أنه لو عبر فى قصر الافراد بلفظة مكان وفى قصر القلب والتعيين بلفظة دون أمكن
تصحيح كل منهما لان الصفة المثبتة تقررت مستقلة فى مكان مشاركة الاخرى فى الاشتراك ومستقلة دون
ثبوت الاخرى فى الانفراد والتعيين لكن فيه تكلف اهـ مع مخالفته لما هو كالاصطلاح (قوله من
يعتقد العكس) قال فى الاطول هكذا كلمتهم وينبغى أن يجوز أن يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم
لمن نفاه وجوز ثبوته للآخر فتثبته للآخر وتنفيه عما أثبته له لقلب الحكم اهـ وكتب أيضا المراد بالعكس
ما ينافى ذلك الحكم ع ق (قوله لقلب حكم المخاطب) أى تبديل حكمه كله بغيره بخلاف قصر الافراد
فليس فيه تبديل كله بل فيه اثبات البعض ونفى البعض ع ق (قوله أو تساويا عنده) ينبغى أن يدخل فى
قصر التعيين ما اذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على
التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين بخلاف ما لو أخطأ فى الصفة التى اعتقدها على التعيين
فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة الى ما تردد فيه قصر تعيين وأقره ع س بقى أيضا
ما اذا تردد هل الثابت أحدهما أو كلاهما أو غيرهما سم ملخصا (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح)
أى فالاولى حمل كلامه هنا عليه ليتطابقا وان احتمل ان يكون راجعا لتعريفى قصر الافراد والقلب معا
وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه قاله ع ق (قوله الامران الخ) أشار بذلك الى ان ضمير تساويا راجع الى
معلوم من السياق وهو الامران الشاملان للصفتين فى قصر الموصوف وللامرين فى قصر الصفة (قوله
وغيرها) أى والاتصاف بغيرها أى على البدل لا الاجتماع وكذا يقال فى قوله وغيره (قوله حتى يكون الخ)

على التعيين (ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن التخصيص بشيء دون
شيء قصر افراد والتخصيص
بشيء مكان شيء ان اعتقد
المخاطب فيه العكس قصر
قلب وان تساويا عنده قصر
تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا
أن في قصر التعيين تخصيص
شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى
أن فيه تخصيص شيء بشيء
دون آخر فان قولنا ما زيد
الا قائم لمن يردده بين القيام
والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود ولهذا جعل
السكاكي التخصيص بشيء
دون شيء مشتركا بين قصر
الافراد والقصر الذي سماه
المصنف قصر تعيين وجعل
التخصيص بشيء مكان شيء
قصر قلب فقط (وشرط
قصر الموصوف على الصفة
افرادا عدم تنافي الوصفين)
ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف
حتى تكون الصفة المنفية
في قولنا ما زيد الا شاعر كونه
كاتبا أو منجما لا كونه
مفحما أي غير شاعر لان
الافحام وهو وجدان الرجل
غير شاعر ينافي الشاعرية
(و) شرط قصر الموصوف
على الصفة (قلبا تحقق
تنافيهما) أي تنافي الوصفين
حتى يكون المنفي في قولنا
ما زيد الا قائم كونه قاعدا
أو مضطجعا أو نحو ذلك مما
ينافي القيام ولقد أحسن
صاحب المفتاح في اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس من
بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف
لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لانا نقول أما الاول فلا دلالة

تفريع على قوله أو تساويا (قوله ما زيد الا قائم) في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شاعر الا زيد في قصر الصفة (قوله أن التخصيص) أي تخصيص المتكلم شيأ بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذي هو الشيء ان كان واقعا على الصفة فالمراد بقوله بشيء الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله بشيء الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة فالباء داخلة على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله لانا لو سلمنا الخ) فيه اشارة الى منع كونه من تخصيص شيء بشيء مكان آخر لان المخاطب في قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يثبته وكتب أيضا قوله لو سلمنا أي بأن يراد بمكان آخر ولو احتمالا سم (قوله فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء الخ) أي جعله من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لا من تخصيص شيء بشيء دون آخر تحكم (قوله ولهذا جعل السكاكي) أي لكونه فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر وان كونه من تخصيص شيء بشيء دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شيء بشيء مكان آخر جعل السكاكي الخ أي فعلى المصنف مؤاخذة من جهة مخالفته لمن تقدمه بلا موجب أيضا وقال في الاطول ما ملخصه خالف المصنف المفتاح لجامع بين قصر القلب وقصر التعيين هما أنهما لمن اعتقد الاتصاف بالنظر الى أحد الامرين لا بالنظر اليهما وأنهما لرد اعتقاد المخاطب العكس بيانه ان المخاطب في قصر التعيين في عرضة الخطا في التعيين وعلى تقدير خطئه في التعيين برده القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطا بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطا بالفعل (قوله الذي سماه المصنف) ربما يشعر بان تسميته بذلك مما انفرد بها المصنف عن السكاكي أو عن القوم فانظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) قد يقال هذا الاشتراط ضائع لعلمه من أن المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة وظاهر كلامه انه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افرادا مع انه يشترط فيه عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو لا أب لزيد الا عمرو فانه لا يجتمع موصوفان في وصف الابوة لزيد اذا لم يرد الاب الاعلى فلا يتأتى فيه قصر الافراد وأجيب بان المصنف تركه اما الندرة ذلك واما التعويل على ظهور المقايسة كذا في يس (قوله افرادا) أي للافراد أو قصر افراد فهو مفعول لاجله أو مفعول مطلق هذا هو الاظهر (قوله عدم تنافي الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو ما زيد الا ماش لا أبيض أو لا ضاحك يس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد أن الكاتب عمرو لا زيد لانه لا يشترط فيه تحقق التنافي ألا ترى أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه فان قلت قد تقدم أن المخاطب بالثاني من يعتقد العكس في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه فيكون المصنف قائلا باشتراط تحقق التنافي في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه قلت ليس الامر كذلك على طريق المصنف فان اعتقاد العكس تارة يتحقق مع تحقق التنافي كما زعمه وذلك في قصر الموصوف وهذا نص عليه وتارة يتحقق مع عدم التنافي كما في أحد قسمي قصر الصفة على الموصوف كذا في يس (قوله وقلبا) عطف على قوله افرادا وقوله تحقق عطف على قوله عدم ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه الخلاف المشهور كذا في الفنري والاطول وهو مبني على كون افرادا مفعولا مطلقا أي قصر افرادا أو مفعولا لاجله أو تمييزا فان جعل حالا من قصر أي حالة كون القصر افرادا فاللازم انما هو العطف على معمولي عامل واحد من يس (قوله مع عدم تنافي الشعر والكتابة) لصحة اجتماعهما في موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج عن أقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عن هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله التنافي في اعتقاد المخاطب)

من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الامر بأن لا يمكن اجتماعهما ع س سم (قوله للفظ) أى لفظ المتن (قوله معلوم مما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافى فى الافراد معلوم من قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان الاولى ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض فى المفتاح لهذين الشرطين المذكورين فى قصر الافراد وقصر القلب (قوله وأيضا) عطف على قوله فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب أيضا ما نصه أى وأيضا لو قلنا المراد بالتنافى التنافى فى اعتقاد المخاطب لا فى نفس الامر لم يصح قول المصنف الخ أى لان التنافى فى اعتقاد المخاطب موجود فى كلام السكاكى لعلمه من قوله المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد بالتنافى على ذلك التقدير من سم (قوله قول المصنف) أى فى الايضاح (قوله وعلل المصنف) أشار به الى بطلان دليله بعد ما أبطل مدعاه سم (قوله وفيه نظر بين فى الشرح) حاصله أنه ان أراد أن اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفى غيرها فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافى وان أراد أن اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضا على التنافى بل يفهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما زيد الا كاتب فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد الا شاعر اه لكن فى الاطول أن فى الايضاح ليكون اثبات المخاطب الصفة المنفية فى كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها (قوله وقصر التعيين أعم) أى من كل منهما على انفراده وليس المراد انه أعم من المجموع بأن يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين اما متنافيان أولا ولا واسطة وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فكل مثال يصلح الخ وفيه اشارة الى أن الاعمية والاخصية انما هى باعتبار التحقق قال فى الاطول الاعمية بحسب التحقق بمعنى أن كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعيين وربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به فى الايضاح اه ونظر ابن جماعة فى كون قصر التعيين أعم قال اذ اللازم فى قصر التعيين كون المخاطب شاكا فى اتصاف زيد باحدى الصفتين وليس على التعيين وفى قصر الافراد من يعتقد اتصافه بهما وفى قصر القلب من يعتقد اتصافه باحدهما على التعيين فيكون بينهما مباينة ويمكن أن يقال العموم من حيث شرط شئ فيهما وعدم شرط شئ فيه لا أن قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق عليه أحدهما اه ملخصا من يس ولعل فى قول الشارح من أن يكون الوصفان الخ اشارة الى جواب سؤال ابن جماعة (قوله وللقصر طرق) أى سواء كان حقيقيا أو غيره وفى الاطول ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقى لكن ما فى الاطول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقى ثم رأيت فى يس ما يؤيدنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما فى الشرح العضدى على مختصر الاطول من ان الاستثناء من الاثبات نفى اتفاقا حفيد وسيأتى عن الاطول ما يخالف ما فى الشرح العضدى (قوله منها العطف) كانه شاع العطف فى هذا المبحث فى العطف بلا وبل مع النفى فى المعطوف عليه فلذا أطلق والا فليس غيره ما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند فى شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه فى بحث العطف أطول وكتب أيضا قوله العطف قدمه لانه أقوى الطرق للتصريح فيه بالنفى والاثبات بخلاف غيره فان النفى فيه ضمنى ثم النفى والاستثناء أصرح من انما وأخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية كذا فى الفنرى (قوله أو ما زيد كاتبا بل شاعر) انما ذكر بل بعد النفى دون الاثبات لانها بعد النفى تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله فى حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو ما زيد كاتبا بل شاعر معناه نفى الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه اثبات الشعر لزيد مع السكوت عن نفى الكتابة واثباتها لزيد اه سيرامى وكتب أيضا ما نصه ما نافية حجازية وشاعر معطوف على محل كاتب باعتباره قبل دخول الناسخ ويكون من عطف المفردات قال الفنرى وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند البصريين ولهذا جوز العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر اه ولا

للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر وأما الثانى فلان التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره فى تفسيره أن قصر القلب هو الذى يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وأيضا لم يصح قول المصنف ان السكاكى لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافى الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين فى الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولا فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس. (وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك فى قصره) أى قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتبا بل شاعر) مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفى معطوف والثانى بالعكس

(وقلنا زيد قائم لا قاعد أوما زيد قائما بل قاعد) فان قلت اذا تحقق تنافى الوصفين فى قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفى الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وان المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفى القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفى قصرها) أى قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو أوما عمرو وشاعرا بل زيد) ويجوز ماشاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن فى قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الافراد وتحقق التنافى فى القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض له كره وهكذا فى سائر الطرق (ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصره) افرادا (ما زيد الا شاعر) قلبا (ما زيد الا قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (ما شاعر الا زيد)

يصح نصبه عطفا عليه بعد دخول الناسخ لانه مثبت وهى لا تعمل فيه ولا أنه خبر لمبتدا محذوف هذا وان نص عليه النحويون لان بل حينئذ حرف ابتداء فتخرج عن العاطفة التى كلامنا فيها واعلم أن افادة بل القصر مبنى على أن ماقبل بل فى النفى متقرر نفيه كما عليه الجهور وأما على أنه مسكوت عنه كما عليه البعض فلا ووقع للحفيد مخالفة فى النقل لما ذكرنا فاحذرها (قوله وقلنا زيد قائم لا قاعد) اقتصاره على القصر بن ربما يوهم عدم جريان طريق العطف فى قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الشارح فترى (قوله اذا تحقق) أى ثبت سواء كان شرطا كما قال المصنف أولا فالاشكال عام (قوله التنبيه على رد الخطأ الخ) أى لا من جوهر اللفظ بل من حيث وجود هذه الزيادة فى كلام البلغاء الخالى عن التطويل بلا فائدة وانما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لان كلامه فى قصر القلب ولان الايراد فيه أقوى فلا ينافى أنه قد يكون فائدة النفى التنبيه على تردد المخاطب اذا كان قصر تعيين تدبر (قوله بحسب المقام) فان كان هناك اعتقاد اشتراك حمل على الافراد وان كان هناك اعتقاد عكس حمل على القلب ولا تغفل عن كون تنافى الوصفين انما يشترط عند المصنف فى قصر القلب اذا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف لئلا يشكل عليك صحة كون زيد شاعرا لا عمرو قصر قلب (قوله بتقديم الخبر) نبه بذلك على أن جواز ما شاعر عمرو على اعراب شاعر خبرا مقدما وعمرو مبتدأ مؤخرا الاعلى أن شاعرا مبتدأ وعمرا فاعل اذ حينئذ لا يجوز كما فى الاطول قال لانه بطل النفى فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد اه وقد يقال يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله لبطلان العمل) أى بتقديم الخبر كما فى المطول وهذا عند الجمهور والافقد جوز قوم الاعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان أو غيره وجوزه ابن عصفور اذا كان ظرفا كذا فى الفنرى (قوله أورد للقلب مثالا) ظاهره مثالا واحدا مع انه أورد للقلب مثالين واحدا فى الاثبات وواحدا فى النفى ويمكن حمل التنوين للجنس أو يقال جعلهما واحدا نظرا لاتحاد متعلقهما (قوله ومنها النفى والاستثناء) فى الاطول لا الاستثناء مطلقا اذ الاستثناء من الايجاب ليس القصد فيه الى الحصر بل الى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما أن جاءنى الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاءنى الرجال الا الجهال ليس قصرا بخلاف نحو ما جاءنى الا زيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط والا قيل جاءنى زيد فتأمل اه ببعض اختصار (قوله ما زيد الا شاعر وما زيد الا قائم) ليس لتعداد الامثلة هنا كبير فائدة اذ المثال الواحد نحو ما زيد الا قائم يضاف لما لا ينافيه كالكاتب فيكون قصر افراد ولما ينافيه كالقاعد فيكون قصر قلب فكان الاولى الاقتصار على مثال واحد كما صنع فى قصر الصفة ولا يقال مثله فى العطف لانه متوقف على التصريح بالطرفين فلا يتطرق له الاحتمال فى الاضافة (قوله افرادا وقلبا) أى بحسب المقام (قوله ما شاعر الا زيد) ليس التقدير ما أحد شاعر او جوب نصب شاعر حينئذ لان نقض النفى بالا يوجب ابطال عمل ما فيما بعد الا وليس التقدير أيضا ما شاعر أحد الا زيد على أن يكون زيد فاعلا لانه يشكل عمل شاعر فى زيد لانه لما بطل نفيه فيما بعد الا لم يبق معتمدا على النفى فيما بعد الا فيتعين أن يكون المبتدأ مؤخرا أفاده فى الاطول (قوله والكل) أى من الامثلة المذكورة لقصره أو قصرها (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) كان المناسب أن يقول بحسب حال المخاطب اذ لا اعتقاد فى قصر التعيين (قوله ومنها انما الخ) كان الاولى أن يقدم على هذه الدعوى ودليلها أعنى قوله لتضمنه الخ بيان وجه كون النفى والاستثناء مفيدا للقصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم أيضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الائمة قولهم شر أهر ذا ناب بما أهر ذا ناب الا شر فتخصيص انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا أن يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من أن وجه افادته القصر أن ما نافية وان للاثبات ولا يرجع النفى والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع الى ما بعده والآخر الى ما عداه وكون ما راجعا الى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفى لما عداه وانما رده لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار أطول

والبكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انما

كقولك في قصره) افرادا (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انما قام زيد) وفي دلائل الاعجاز ان انما
ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد وأشار الى سبب افادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار
بلفظ التضمن الى أنه ليس بمعنى ما والا حتى كأنهما لفظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون (٣٨١) في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء
الشيء على الاطلاق فليس
كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح فيه انما صرح بذلك
الشيخ في دلائل الاعجاز ولما
اختلفوا في افادة انما القصر
وفي تضمنه معنى ما والا بينه
بثلاثة أوجه فقال (لقول
المفسرين انما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم
عليكم الا الميتة و) هذا المعنى
(هو المطابق لقراءة الرفع) أي
رفع الميتة وتقرير هذا
الكلام أن في الآية ثلاث
قرا آت حرم مبنيا للفاعل مع
نصب الميتة ورفعها وحرم
مبنيا للمفعول مع رفع الميتة
كذا في تفسير الكواشي
فعلى القراءة الاولى ما في انما
كافة اذ لو كانت موصولة
لبقي ان بلا خبر والموصول بلا
عائد وعلى الثانية موصولة
والعائد محذوف لتكون
الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها
بحرم المبني للفاعل على
ما لا يخفى والمعنى ان الذي
حرمه الله عليكم هو الميتة
وهذا يفيد القصر (لما مر)
في تعريف المسند من ان
نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق
يفيد قصر الانطلاق على زيد
فاذا كان انما متضمنا معنى
ما والا وكان معنى القراءة
الاولى ما حرم الله عليكم الا
الميتة كانت مطابقة للقراءة
الثانية والا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة
الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا وأما على القراءة الثالثة أعني رفع الميتة وحرم مبنيا
للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة أي ما حرم عليكم الا الميتة وأن تكون موصولة أي ان الذي حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ببقاء ان
عاملة على ما هو أصلها وبعضهم توهم أن مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب

(قوله انما زيد كاتب وانما زيد قائم) في تعداد أمثلة قصره ما مر (قوله افرادا وقلبا) أي بحسب المقام
ولم يذكر المصنف ولا الشارح قصر التعيين في انما ولعله اعتمادا على المقايسة (قوله انما يستعملان الخ)
ان كان الشارح نقل عبارة دلائل الاعجاز بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليه أنه استعمل انما في
قصر الافراد الا أن يقال انه قصد تبيين المذهبين لا افساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه استعمله في
قصر الافراد وان كانت في عبارة دلائل الاعجاز ورد الاعتراض على صاحب الدلائل تدبر (قوله المعتد به)
أي البليغ (قوله لقصر القلب دون الافراد) أي على خلاف ما مشى عليه المصنف فانه صرح باستعمال
لا في قصر الافراد في بحث العطف السابق قريبا وأما انما فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها
لقصر الافراد لكن شرحه الشارح على أنها تستعمل له (قوله حتى كأنهما لفظان مترادفان) تفريع
على المنفي وانما قال كأنهما ولم يقل حتى انهما لانه اذا كان بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين
لان من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وافرادا في اللفظ وهنا ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب
ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (قوله على الاطلاق) أي من غير قيد وكتب أيضا أي من
كل وجه (قوله فليس كل كلام الخ) تفريع على قوله ليس بمعنى ما والا وكتب أيضا ما نصه لان انما
تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكره المخاطب وما والا بالعكس فهذا دليل على أنه ليس المعنى المعنى على
الاطلاق اه ع ق وسيأتي هذا في قول المصنف وأصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث ومراده بالثاني ما والا وبالثالث انما (قوله لقول المفسرين) أي من العرب
العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد فالاستدلال بقولهم من حيث ذلك فصح
الاستدلال واندفع الاعتراض بأن التفسير مستمد من هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول
أصحاب التفسير وهو مرجعهم في تصحيح دعاويهم (قوله لبقي ان بلا خبر) وجعلها موصولة والعائد
ضميرا مستترا يعود على الذي والخبر محذوفا والتقدير ان الذي حرم أي هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى
المقصود وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وايقاع
ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوفا والميتة بدلا منه أو مفعول محذوف والخبر
محذوف أي ان الذي حرمه الله الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى (قوله
والعائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا يفيد القصر) أي هذا المعنى يفيد قصر التحريم على
الميتة وما عطف عليها لان ما حرم في قوة المحرم فهو كالمنطلق في المنطلق زيد وزيد المنطلق (قوله من ان نحو
المنطلق زيد الخ) أي من الجمل المعرفة الطرفين (قوله وزيد المنطلق) ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة
من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بلازم أن يكون للحصر قلت انما يحتمل عدم
افادته لذلك اذا ظهر له فائدة أخرى وهنا لم يظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر يس والسؤال
والجواب في الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب في القرا آت من التطابق لكن
جهة التطابق مختلفة لان القصر في الاولى من انما وفي الثانية من التعريف الجنسي (قوله والا) أي
والا تكن انما متضمنا معنى ما والا لم تكن أي الاولى مطابقة لها أي للثانية لافادتها أي الثانية القصر
دون الاولى (قوله وحرم) عطف على رفع ومبنيا حال من حرم وفي نسخة وحرم مبني فتكون الواو
للحال (قوله وأن تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول والتعريف على الثاني

(قوله فى اختيار كونها موصولة) أى حيث قال الاوهو المطابق لقراءة الرفع لما مر فانه مبنى على أن ما موصولة اذ لو كانت كافة لم تستند فى افادة القصر الى ما مر فى تعريف المسند بل الى تضمنه معنى ما والا كما فى قراءة النصب تأمل سم وكتب أيضا ما نصه وعلى تسليمه يقال السبب ابتناء ان عاملة (قوله ولقول النحاة) صح الاستدلال بكلام النحاة لانه مستنبط من كلام العرب (قوله انما الاثبات ما يذكر بعده الخ) أى الحكم الذى يذكر بعده وكتب أيضا ما نصه والاثبات والنفى المذكوران معنى ما والا فانما متضمنة لمعناهما ولا شك أن سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفى وانما صرحوا به فى انما لخفائه فيها بخلاف العطف وما والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة (قوله أى سوى ما يذكر بعده) أى مما يقابله كما سيظهر وصرح به فى الاطول (قوله ونحوه) كالاضطجاع (قوله ونفى ما سواه) من قيام عمرو وبكر وغيرهما فانما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينفى كل حكم سواه مطول ولا ينافى هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقيا الان كونه حقيقيا باعتبار عموم المنفى عنه وان كان الحكم المنفى خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) لم يقل ولوجوب انفصال الضمير مع أن الحق ما عليه ابن مالك من وجوبه اذا أريد الحصر فى الضمير نظرا الى الحالة الثانية وهى اتصال الضمير اذا أريد الحصر فى الفعل نحو انما قلت وقول سيبويه ان الفصل ضرورة بناه كما فى يس على أن انما ليس للحصر كما هو المقول عنه وهو خلاف ما عليه الجماعة وقول الزجاج بجواز الفصل والوصل بناه على أنه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير الفصل على الحصر فى الضمير فيوصل اتكالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فتبين أن الحق ما قاله ابن مالك ولا عبرة بتشنيع أبى حيان عليه فانه فى غير محله وكتب أيضا قوله ولصحة الخ فيه دور لان صحة الانفصال متوقفة على التضمن كما قال الشارح ويتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلاله بها عليه وقد يجاب باختلاف الجهة فالتوقف الاول توقف حصول والثانى توقف معرفة وكتب أيضا على قوله ولصحة انفصال الضمير ما نصه فى مقام لا يصح الفصل فيه بدون انما (قوله الا بأن يكون المعنى) وعند الاتصال بأن تقول انما أقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لا لفظى (قوله وعامله) انظره مع أن يقوم للغائب وأنا للمتكلم الا أن يقال الفاعل فى الحقيقة محذوف أى ما يقوم أحد الا أنا (قوله ثم استشهد الخ) لا يقال لا شاهد فيه على ذلك لجواز أن يكون الضمير ليس فاعلا بل تأكيد للفاعل الذى هو ضمير مستتر ليصح العطف عليه لانا نقول يمنع من كونه تأكيدا بداءة الفعل بغير الهمزة مع أن صحة العطف يكفى لها فاصل ما وهو هنا عن أحسابهم على أنه لو كان الامر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه الشارح (قوله ولهذا صرح باسمه) تقوية للشاهد (قوله أى العهد) وعليه فالمراد بالحماية الوفاء بالعهد والمراد بالعهد ولو ضمنا كالعهد بحفظ الزوج زوجته وماله وولده (قوله وانما يدافع) ليست الواو بعاطفة لان الجملة تذييلية والواو فى مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كانه قيل أنا الذائد الحامى لانى شجاع مطاع قال السيرامى والقصر فى انما محتمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب يس (قوله عن أحسابهم) جمع حسب وهو فى الاصل المفخرة والمراد العرض ونحوه (قوله لما كان غرضه الخ) وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح فاندفع ما قد يقال فى كلامه مصادرة لانه أخذ الدعوى فى الدليل لان كون المراد حصر المدافع لا المدافع عنه وكونه لو قال انما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى الخ مبنى على تسليم افادة انما الحصر التى هى الدعوى (قوله وأخره) أى عن قوله عن أحسابهم (قوله وهو ليس بمقصود) لما فيه من القصور فى المدح مع أن المقام مقام المبالغة لانه فى معرض التفاخر وعد المآثر (قوله ولا يجوز أن يقال) فى دفع الاستشهاد (قوله لانه كان يصح الخ) لا يأتى الا على قول ابن مالك ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لا على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع فى الشعر (قوله على أن الخ) فان قلت كيف يجوز حينئذ عطف أو مثلى على المستتر فى أدافع مع أنه لا يصح أدافع مثلى قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب فى قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة مع أنه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته أنه يغتفر

فى اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة (ولقول النحاة انما الاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه) أى سوى ما يذكر بعده أما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من القعود ونحوه وأما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة انفصال الضمير معه) أى مع انما نحو انما يقوم أنا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بأن يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامى الذمار) أى العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم عليه وعنف من حماه وحريمه (وانما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى انه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز أن يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيدا

في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فتدبر (قوله وليست ماموصولة) منع لسؤال وارد على استشهاد المتن بالبيت وكتب أيضا ما نصه بمعنى الذي فلا يكون مما نحن فيه وان أفاد الحصر (قوله اذ لا ضرورة في العدول الخ) قد يوجه العدول بأن المراد الوصف أي ان قويا يدافع أنا كما أشار اليه صاحب الكشاف في ما في آيات سورة الكافرين وغيرها فتدبر أي وما تستعمل في صفات من يعلم (قوله عن لفظ من) مع كونها المستعملة في العالم كما هنا الاسم والمقام مقام مفاخرة وأيضا لو كانت موصولة كتبت مفصولة من أن (قوله أي تقديم ماحقه التأخير) سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت أولا كما في أنا كفيت مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على قول السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنا في الاصل تأكيدا كما سبق تحقيقه الا أنه غير ظاهر على رأي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القار فتقييد التقديم بما حقه التأخير غير مناسب ههنا الا أن يبنى على الاعم الاغلب فتدبر (قوله ماحقه التأخير) خرج به ما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا كذا في يس (قوله كان الانسب الخ) في بعض الشروح اراد قول المصنف تميمي أنا قصر تعيين اذا كان المخاطب يردده بين قيس وتميم وقصر قلب اذا كان ينفيك عن تميم و يلحقك بقيس وقصر افراد اذا كان يعتقد أنك تميمي وقيسي من جهتين اه وبه يعرف ما في كلام سم و يوافق ما في بعض الشروح قول المطول انه يصلح لاعتباره مقابلا لسلب التميمية فيكون قصر قلب ولاعتباره مقابلا للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالولاء وبالنسب كذا في يس فتعبير الشارح بالانسب لامكان صلاحية المثال لهما على ما ذكر (قوله ان تنافيا) أي اذا جعلنا المعتبر في النسب طرف الاب فقط كما هو المعروف وقوله والا أي وان لم يتنافيا أي اذا جوزنا في النسب اعتبار الام (قوله أنا كفيت مهمك) ان قلت الكلام في تقديم ماحقه التأخير وأنا مبتدأ حقه التقديم قلت يلاحظ أنه في الاصل توكيد فقدم وجعل مبتدأ كما سبق عن السكاكي والمصنف لم يرتض به فليس فيه تقديم ماحقه التأخير عنده وان أفاد التخصيص كما قررناه آنفا كذا في يس (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب حال المخاطب اذ المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاد له بل هو شاك (قوله فدلالة الرابع) وكذا دلالة زيد المنطلق (قوله بالفحوى) كسلمى وحمراء وعشراء هو مفهوم الكلام ومذهبه أطول (قوله أي بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الاصول لان الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم (قوله والباقية) بالجر عطفا على الرابع كما نبه عليه الشارح ففيه عطف معمولي عاملين مختلفين قاله في الاطول (قوله بالوضع) الا أن أحوال القصر من كونه افرادا أو قلبا أو تعيينا انما تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع (قوله وضعها المعان تفيد القصر) أي اثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر أي يستلزم القصر والاختصاص وكتب أيضا قوله وضعها المعان تفيد القصر فان حرف النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء للاخراج عن حكم النفي و يلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره أطول ومنه يعلم ما في كلام الحفيد هنا فتدبر (قوله كما مر) من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس مطول (قوله الا كراهية الاطناب) أي في مقام الاختصار أو لتأتي الانكار عند الحاجة أو قصد الابهام أو نحو ذلك كما في يس (قوله كما اذا قيل زيد يعلم النحو الخ) قد يقال في هذا المثال نص عليهما الا أن لفظ غير ونحوها عبارة عن المنفي ويجاب بان المراد بالنص التصريح وليس في ذكر غير ونحوها تصريح بالمنفي بل هو مذكور معها اجمالا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها فليتأمل سم وقال في الاطول وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المثبت والمنفي كما اذا قصد القصر الحقيقي فلذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه اه (قوله فتقول فيهما) أي ردا على القائل ما مر (قوله لا غير) فيه جري على القول بجواز حذف ما أضيف اليه غير اذا وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد

وليست ماموصولة وأنا خبرها اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما (ومنها التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدإ والمعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف (تميمي أنا) كان الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب (وفي قصرها أنا كفيت مهمك) افرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) أي التقديم (بالفحوى) أي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (والاصل) أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الاصل (في الاول) أي طريق العطف (النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك) النص عليهما (الا كراهية الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما) أي في هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) أما في الاول فمعناه لا غير النحو

أى لا التصريف ولا العروض وأما فى الثانى فمعناه لا غير زيد أى لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة أن لا فى لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أو نحوه) أى نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الاصل (فى) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفى وهو ظاهر (والنفى) أى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفى بلا العاطفة (لا يجامع الثانى) أعنى النفى والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين (لان شرط المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيا قبلها بغيرها) من أدوات النفى لانها موضوعة

بالسماع خلافا لمن زعم أن قولهم لا غير لحن واعلم ان كلمة غير فى ليس غير فى محل نصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه محذوف تقديره ليس معلومه غير النحو وفى محل رفع عند الزجاج على انه اسم ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النحو معلومه وأما غير فى لا غير فمحلها بحسب المعطوف عليه اهـ سم باختصار (قوله أى لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله أى لا عمرو) فيكون من قصر الصفة (قوله وبنى على الضم) هذا هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح نحو لا ريب فيه يس (قوله وذكر بعض النحاة) المراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى فنرى وكتب أيضا قوله وذكر الخ ايراد على عد المصنف لها من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض النحاة الخ وعليه فهى معطاة حكم العاطفة من افادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغى على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول العطف فى المعنى اهـ وفى يس ان الكلام على هذا ليس من طرق القصر ونقله عن الاطول لكن الوجه الاول (قوله بل لنفى الجنس) والخبر محذوف أى لا غيره عالم أو معلوم له (قوله أو نحوه) معطوف على مقول القول وهو جملة زيد يعلم الخ وكان الظاهر أن يقول الشارح أى نحو زيد يعلم النحو لا غير وهو زيد يعلم النحو لا سواه لكن لما كان الغرض الاهم من قول المصنف أو نحوه بيان أنه لا اختصاص للفظ لا غير هنا فانه قد يتوهم اقتصر فى التفسير على رجوع ضمير نحوه للا غير تدبر يس (قوله مثل لا ما سواه) فى الاول وقوله ولا من عداه فى الثانى (قوله والاصل فى الثلاثة الخ) قال الفنرى وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب يترك هذا أيضا فى مثل قولك ما زيد الا ضربت وما أنا قلت اذا القصد به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفى لا بما يثبت اهـ بقى أنه يرد عليه ما قاله ع س انه يلزم منه أن يكون نحو ما جاء القوم الا زيد على خلاف الاصل لانه نص فيه على المنفى والمثبت جميعا ولم يقل بذلك أحد الا أن يمنع أنه نص فيه على المنفى لانه القوم ولم ينص فيه على الافراد واحدا واحدا وأجاب بعض الافاضل بأن الكلام فى الاستثناء المفرغ كما صرح به المصنف وأقول انما خص المصنف الكلام بالمفرغ لانه محل خفاء كما سينبه عليه يس وفى الاطول الاقتصار على المثبت فى النفى والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح فى حقه أن الاصل فيه ذلك (قوله بلا العاطفة) يعنى لا مطلق النفى كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم وليس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله النفى بلا العاطفة ليس المراد أن هذا الحكم مختص بالنفى بلا بل العطف ببل كذلك لكن المدعى هنا خصوص النفى بلا بقرينة الدليل والا فلا خفاء فى امتناع ما زيد الا قائم بل قاعد لكن بدليل آخر لا بما ذكره اهـ وكان الدليل الآخر هو ما ذكروه من أن بل تنقل حكم ما قبلها الى ما بعدها فى المثبت وتقرر حكم ما قبلها فى المنفى وتثبت ضده لما بعدها على ما فيه يس بتصرف وانما كان المدعى هنا خصوص النفى بلا لان المقصود هو الفرق بين الثانى وبين الاخيرين وكما لا يصح ما زيد الا قائم بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل قاعد ويسمى أما بل قيسى كما فى الاطول (قوله لا قاعد) انظر هل يصح بدل لا قاعد لا عمرو ومثلا شيخنا وأقول الظاهر أنه لا يصح لانه وان لم يكن المعطوف به منفيا قبلها لكنه يوهم أن النزاع فى قيام زيد وعمرو لا فى قيام زيد وقعوده الذى هو فرض الكلام يس (قوله وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين) لا فى كلام الله تعالى بل ولا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم مطول وفيه انه وقع فى كلام الزمخشرى وهو ممن يستدل بتراكيبه عند الشارح والسيد وغيرهما الا أن يقال لعل هذا منه مذهب له مخالف للجمهور فلا يستدل به فانه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور ع س سم وفى الاطول ومما ينبغى أن يتطرف فيه نظر من يسلك فى المزلقة ما يكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفى والاستثناء وهو ما يؤكد به النفى والاستثناء وهو فى صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة جىء بها لتأكيد ليس الا ومنه قول الكشاف وما هى الا شهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيدا للقصر وأراد به لا غير الشهوات موجودة فكأنه قيل ما هى الا شهوات ما هى الا شهوات وكيف لا يسمى هذا

لان تنفى بها ما أوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط معتبر فى النفى والاستثناء لا فى انما اذا قلت

ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيأ هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعنى من أدوات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجئ فى انما لا يقال هذا يقتضى جواز أن يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءنى الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك الشخص أى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفى شئ بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم (ويجامع) النفى بلا العاطفة (الاخيرين) أى انما والتقديم (فيقال انما أنا تميمى لا قيسى وهو يأتينى لا عمرو ولان النفى فيهما) أى فى الاخيرين (غير مصرح به) كما فى النفى والاستثناء فلا يكون المنفى بلا العاطفة منفيا بغيرها من أدوات النفى وهذا (كما يقال امتنع زيد عن المجئ لا عمرو) فانه يدل على نفى المجئ عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجئ عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجئ

المسالك مزلقة وقد عده الشارح المحقق من الجمع الذى يقع فى كلام المصنفين وأوضح به دعوى أنه مما يكثر فى الكشاف ونكاد أن نجترئ بانكار الوقوع فيه ولا نخاف اه مع حذف (قوله لان تنفى بها ما أوجبته للمتبوع) هذا ظاهر فى مثل جاءنى زيد لا عمرو ولكنه يشكل بمثل زيد قائم لا قاعد لان المنفى بها القاعد وهو لم يوجب للمتبوع أى القائم والجواب أنه نفى بها ثبوت القاعد لزيد بعد ما يجاب ثبوت القائم لزيد فقد وقع للمتبوع ايجاب الثبوت لزيد وهذا الثبوت منفى بلا عن التابع كذا فى الحفيد وغيره وقال فى الاطول كأن مرادهم نفى ما أوجب للمتبوع عما بعدها أو نفى ما بعدها عما أوجب له المتبوع أو نفى التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاءنى زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت زيدا لا عمرا الا أنهم تسامحوا فى البيان واكتفوا بذكر المعنى فى العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان (قوله ونحو ذلك) كالمستلقى (قوله هو منفى قبلها بما النافية) فلزم التكرار (قوله وكذا الكلام فيما يقوم الا زيد) نفيت القيام عن عمرو وبكر وغيرهما فلا يصح أن تقول ما يقوم الا زيد لا عمرو وكتب أيضا ما نصه من قصر الصفة على الموصوف والاول أعنى ما زيد الا قائم من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غير نوع لا وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا وقوله لانا نقول الخ حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها فلا يصح المثال (قوله هذا يقتضى جواز الخ) لان المصنف لم يشترط الا أن لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها الا بها (قوله أى بغير لا العاطفة الخ) وفى المثال المذكور نفى بغير شخص لا الاولى هند الداخلة فى جملة النساء المنفية فيفيد كلام المصنف بطلان هذا المثال لا جوازه (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضى كلام المصنف جواز أن يكون منفيا قبلها بشخصها الا ان الممتنع أن يكون منفيا قبلها بغير شخصها وحاصل الجواب أن هذا مدفوع لانه معلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بشخصها (قوله وهذا كما يقال الخ) مرتبط بقوله الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره) لان الضمير فى لا يؤذى غيره راجع لشخص الكريم لا الى نوعه حتى يكون المعنى لا يؤذى غير الكريم أى هذا النوع فيصدق بأذيته لغير الكريم (قوله ويجامع الاخيرين) بقى أنه حينئذ يسند القصر الى أيهما وفيه تفصيل ففى لامع انما نحو انما ضربت زيدا لا عمرا يسند الى انما اتفاقا من الشارح والسيد لانها أقوى وفى لامع التقديم نحو زيدا ضربت لا عمرا يسند الى التقديم اتفاقا أيضا منهما واختلف فى التقديم وانما فذهب الشارح الى أنه يسند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى من سم والفنرى وقوله لانه أى التقديم أقوى هذا ما ذكره الشارح فى شرح المفتاح وذكر فى المطول ان انما أقوى وقال فى الاطول الاظهر أن النفى لا يجامع التقديم الذى للقصر ولا انما القصر بل تحمل انما على التأكيد كما هو أصل وضع ان المتأكد بما ومنه انما زيدا ضربت فان انما فيه ليس للقصر كقول أبى الطيب * انما انت ذكرناها * ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والنفى والاستثناء نص فى القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجامعه اه (قوله وهو يأتينى لا عمرو) قال فى المطول والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا أحسن قال السيد لاحتمال أن يقال هو يأتينى من باب التقوى دون التخصيص فلا يكون هناك الا طريق العطف فقط الا أن هذا الاحتمال مرجوح لان قوله لا عمرو يدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التمثيل به حسنا الا أن التمثيل بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كما فى النفى والاستثناء) راجع للنفى وكتب أيضا قوله كما فى النفى والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفى مصرحا به أطول (قوله ايجاب) المراد به الوجوب أى الثبوت (قوله امتناع المجئ عن زيد) فى العبارة قلب والاصل امتناع زيد عن المجئ كما فى المتن فتدبر (قوله نفيا لذلك الايجاب) أى عن التابع (قوله والتشبيه الخ) عبارة الاطول بعد قول المصنف كما يقال امتنع زيد عن المجئ لا عمرو ما نصه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجئ زيد لا عمرو والفرق

أناتميمى لاقيسى اذلا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجىء على نفى مجىء عمرو ولا ضمنا ولا صريحا قال (السكاكى شرط مجامعته) أى مجامعة النفى بلا العاطفة (الثالث) أى انما (أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال (عبد القاهر لا تحسن مجامعته للثالث (فى الوصف المختص كما تحسن فى غيره وهذا أقرب) الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثانى) أى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفى والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أى الحكم الذى استعمل فيه النفى والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن انما تكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح (كقولك لصاحبك قال

بين النفى المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفى الاخيرين دون الثانى فلا يرد أنه لا يصلح تنظير الملسبق لان المنفى بلا ليس منفيا قبلها فيه بخلاف ما سبق (قوله من جهة أن النفى الضمنى الخ) فيه أن المشبه به بل والتشبيه لا يفيد أن النفى الضمنى ليس فى حكم الصريح فكان الاولى والاظهر أن يقول من جهة أن النفى الذى فيه غير مصرح به بل ضمنى و يؤيده قوله قبل فانه يدل على نفى المجىء عن زيد الخ فتدبر (قوله شرط مجامعته الثالث أن لا يكون الوصف مختصا) ظاهره أن هذا لا يشترط فى صورة التقديم فيصح أن تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط فى قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفى بلا العاطفة لطريق انما أن لا يكون الموصوف فى نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال انما المتقى يسلك مناهج السنة لا طريق البدعة اه وفى الاطول يشترط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فترك بيانه لظهور حاله بالمقايسة اه (قوله أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال فى الاطول ولا يذهب عليك أنه لا يتصور القصر فى الوصف الظاهر الاختصاص الا لتنزيل المخاطب منزلة المخطئ أو المتردد لداع (قوله بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال أطول (قوله لان الاستجابة) قيل عليه اذا صح قصره بانما فالمانع من صحة العطف يس (قوله كما تحسن) قيد فى تحسن المنفى فيفيد كلامه أن فى مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله اذ لا دليل الخ) فيه انه تقدم منع ما زيد الا قائم لا قاعد فلم لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد يس (قوله وأصل الثانى الخ) وجه الاقتصار فى هذا الاختلاف على الثانى والثالث كانه لان الاول والرابع مستويا النسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلاثة أقسام فلا يرد أنه فى هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أى الحكم) عبارة الاطول أن يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذى استعمل فيه الخ) أشار الى أن اللام بمعنى فى وان ضميرا استعمل لغير ما فهى صلة جرت على غير ما هى له ولا يبرز لأمن اللبس وأيضا عدم الابراز مع الفعل جائز اتفاقا وانما الخلاف مع الوصف على ما نقل عن الراعى لكن رأيت فى التصريح وهمع الهوامع حكاية الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يجهله المخاطب وينكره) ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه فى جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثانى قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فنرى وكتب أيضا ما نصه الجهل ظاهر فى جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا فى قصر التعيين اذ المتردد لا انكار عنده ثم رأيت فى الاطول ما نصه مما يجهله المخاطب وينكره فاستعماله فى قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره لكفاه اه وقوله ولو اكتفى الخ أنظره مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار وأنه لا يكفى الثانى وعليه فلعله اذا وجد الثانى فقط كان من التنزيل الآتى اه (قوله وفيه بحث) اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال فى الاطول لا اشكال لانه يصح أن تكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفى والاستثناء و يكون النفى والاستثناء غالبا فى المنكر و ربما يستعمل فى معلوم منزل منزلة المجهول كما انه ربما تستعمل انما فى مجهول منزل منزلة المعلوم وما حاصل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقى منزلة المجهول الادعائى كما أن ما حاصل تنزيل المعلوم منزلة المجهول فى النفى والاستثناء تنزيل المجهول الادعائى منزلة المجهول الحقيقى ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيلين ودقتهما (قوله سوى لازم الحكم) هو العلم بأن المتكلم يعرف الحكم (قوله ما شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) ولكنه جاهل له ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أى التأويل المذكور (قوله كقولك الخ) تمثيل لاصل الثانى أعنى النفى والاستثناء وكتب أيضا قوله كقولك الخ

وقد رأيت شبحا من بعيد ماهو الا زيد اذا اعتقده غيره) أى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد (مصرا) على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أى لذلك المعلوم (الثانى) أى النفى والاستثناء (افرادا) أى حال كونه قصر افراد (نحو وما محمد الا رسول) أى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) أى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عليه الصلاة والسلام (أو قلبا) عطف على قوله افرادا (نحو ان أنتم الا بشر مثلنا) فالمخاطبون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام ولم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين (لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا

قال فى المطول دخولا على تمثيل المصنف مانصه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار الى أمثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك الخ أى الى قول المصنف الآتى مؤكدا بما ترى (قوله وقد رأيت) الانسب رأيتما (قوله شبحا) بالتحريك وقد يسكن أى شخصا كذا فى الصحاح أطول (قوله من بعيد) وشأن البعيد أن يجهل وينكر (قوله اذا اعتقده غيره) فهو قصر قلب ويكتب أيضا قوله اذا اعتقده غيره أى غير زيد بأن يكون زيدا وعمرا أو يكون عمرا فالمثال يحتمل القسمين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أى الحكم المعلوم منزلة الحكم المجهول وكتب أيضا قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثانى الخ (قوله لاعتبار مناسب) بتنوين اعتبار أى لامر معتبر مناسب للمقام (قوله فيستعمل له) أى فيه على ماصنع الشارح ويحتمل رجوع الضمير للتنزيل فتكون اللام للتعليل (قوله أى حال كونه) أى كون الثانى وقوله قصر افرادا أى دال قصر افراد وكتب على قوله أى حال كونه مانصه أولاجل الافراد (قوله أى مقصور على الرسالة) فهو من قصر الموصوف على الصفة وفى قوله لا يتعداها الخ) اشارة الى أن القصر اضافى (قوله من الهلاك) أى الموت (قوله نزل استعظامهم الخ) أى فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد أن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة انكارهم أطول وكتب أيضا قوله نزل استعظامهم لا شك أن المعلوم هو عدم التبرى من الهلاك فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ أن يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبرى منزلة المجهول لاستعظامهم هلاكه فكانهم منكرون ليجرى الكلام على سنن واحد فتأمل (قوله فاستعمل له) أى فيه أى فى ذلك الحكم المعلوم وهو اثبات الرسالة مع نفى التبرى عن الهلاك (قوله والاعتبار المناسب الخ) قال فى الاطول ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل فى الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والاقرب عندى انه قصر قلب أى وما محمد الا رسول لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى ألوهيته لان البقاء يخص الاله وكل شئ هالك الا وجهه واعتقاد الالوهية ينافى اعتقاد الرسالة اه وهذا كله على أن معتمد القصر ليس الصفة أعنى قد خلت من قبله الرسل وفى الكشاف كما قال السيد اشارة الى انها معتمده فكانه قيل وما محمد الا يخلو كما خلت الرسل قبله نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه فخوطبوا على طريق قصر القلب (قوله ان أنتم الا بشر مثلنا) خاطبوهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذى هو مرادهم لانه فى زعمهم أبلغ اذ كأنهم قالوا انكرتم ماهو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها الى الاتصاف بنقيضها الذى ثبت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكانهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون وقصر القلب بلا تنزيل أيضا بأن يكون المراد ما أنتم الا بشر مثلنا الا بشر أعلى منا بالرسالة ع ق وكتب أيضا مانصه قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق بأن المنشأ فى التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفى السابق حال المخاطب فقط ولا يخفى أنه وهم لان المنشأ فى التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا أنه فى السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك ببحث شريف تطنه موهبة رؤف لطيف وهو أن ما جعلوه تنزيلا يحتمل أن يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان أنتم الا بشر بمعنى ان أنتم الا غير رسل لاستلزام البشرية نفى الرسالة فذكر البشرية وأريد انتفاء الرسالة ففى الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف فى مقام التمثيل ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا الآية دون ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ لما فى الاول من الاشكال الذى أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول ببعض تلخيص (قوله لاعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) المنافية للبشرية على زعم القائلين (قوله لما اعتقدوا الخ) فبنى القصر هنا على حال المتكلم والمخاطب وفى المثال السابق على حال المخاطب

من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا أي مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله (وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم) وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر الخصم) من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أي اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا أثبتوا البشرية لانفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أي الاصل في انما أن تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترققه عليه) أي أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التأكيد بان

فقط (قوله من التنافي الخ) بيان لما (قوله فقلبوا) أي القائلون (قوله المخاطبين) أي بان أنتم الا بشر مثلنا (قوله من باب مجاراة الخصم) أي الجري معه وعدم مخالفته في السلوك (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو كونهم بشرا لا يقال لا معنى للمجاراة هنا لانها انما تكون فيما يخالف الواقع عند المجاري فيسلمه على سبيل التنزل وهنا ليس كذلك اذ بشريتهم موافقة للواقع بلا خلاف لانا نقول المجاراة تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ثانيهما الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع والتبكيت في هذا باعتبار الاشارة بتسليمها الى أنها لا دخل لها في المطلوب كالبشر ههنا سم باختصار وكتب أيضا قوله بتسليم بعض مقدماته لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة الى اصغائه لما يلقى اليه بعد ذلك فيعثر مما يلقى اليه بعد ذلك وينفحم وأما اذا عورض من أول وهلة فربما كان سببا لنفرته وعدم اصغائه وعناده (قوله من العثار) أي لا من العثور وهو الاطلاع (قوله اسكات الخصم والزامه) بأنه يترتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعيته في الظفر ما ينقطع به اما باظهار ان ما سلم له لا يستلزم مطلوبه كما هنا أو انه يستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أي في الصورة فانه أقوى في المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر ألا ترى الى قولهم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده سيد وحاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم والاحسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعني اثبات البشرية ونفي الملكية لا نفي الرسالة فمرادهم ما نحن الا بشر مثلكم لا ملائكة كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه اذ لا يلزم من الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر لكن يرد على هذا أن المخاطبين أعني الكفار لا ينكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم بهذا الحصر أعني ان نحن الا بشر مثلكم الا أن يجاب بان القصر قد يكون لنكتة غير الافراد والقلب والتعيين ملخصا من سم (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطفه على قوله نحو وما محمد الخ فيتخلص من الاعتراض الآتي لانه ليس من أمثلة التنزيل منزلة المجهول المستعمل فيه النفي والاستثناء حتى يعطف على مثاله السابق ولان ذلك لا يلائم قول المصنف بعد وقد ينزل الخ فاندفع ما لسم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسيأتي القدح فيه بقول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أي عقب قول المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا في مجهول بالفعل لكنه شأنه أن لا يجهل وانما قال الاولى ولم يقل والمتعين أو والصواب لامكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ويقر به أي شأنه أن يعلمه ويقر به وهو جاهل له بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر (قوله لا على مقتضى الظاهر) أي لانه يعلم أنه أخوه لكن لما لم يشفق عليه نزل منزلة الجاهل فخوطب بالقصر (قوله المجهول) أي عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أي ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصر على انكاره لا المعلوم بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر سم (قوله من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) وان كان هو جاهلا له ومنكرا له بالفعل (قوله بما ترى) أي بما تعلمه محققا أو بما تبصره لظهوره وكماله أطول (قوله من ايراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية المورودة لان المؤكد الجملة الاسمية لا ايرادها سم فهي من اضافة الصفة (قوله الدال على الحصر) أي حصر المسند في المسند اليه فالمعنى لا مفسد الا هم لما تقرر من أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه وتأكيد الرد على الكفار حاصل به أيضا وان كان قصر المسند اليه على المسند هنا أبلغ في ذلك

ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لايشعرون (ومزية انما على العطف أنه يعقل منها) أى من انما (الحكمان) أعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه أولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد أو بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد (وأحسن مواقعها) أى مواقع انما (التعريض نحو انما يتذكر أولوا الالباب فانه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها) أى كطمع النظر من البهائم (ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على مامر يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام الا زيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا أو ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما أعطيت زيدا الا درهما وما أعطيت درهما الا زيدا وغير ذلك من المتعلقات (ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ماضرب عمرا الا زيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ماضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا

(قوله ثم تعقيبه الخ) عبارة الاطول وهنا تأكيد آخر لم يشر اليه المصنف وهو توبيخهم وتقريعهم بقوله ولكن لايشعرون وجعلها داخلا فى قوله ماترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق وبأباه بيان الايضاح (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومزية انما) أى شرفها وفضلها (قوله على العطف) وأما النفى والاستثناء والتقديم ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا فلم تظهر هذه المزية لانما عليهما ولذلك لم يتعرض لهما مع أن لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معمولا لشئ آخر وعلى النفى والاستثناء من حيث توقف الاستثناء فى الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط ع ق والحاصل أن الاستثناء هو الاخراج فلابد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكمان معا لكن تعلقهما معا فى انما أقوى منه فى النفى والاستثناء لعدم التوقف على شئ فلذا خصت فى المتن بالذكر والاحسن أن يقال غير انما لايعقل فيه الحكمان اجمالا أولا ملوى وكتب على قوله ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا مانصه يؤخذ منه أنه كان الاحسن أن يقول ومزية غير العطف عليه الا أن يقال انما أكمل فى هذه المزية منهما كما بينه ع ق بقوله مع أن لها الخ (قوله يعقل منها الحكمان) أى بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر سم (قوله معا) أى وتعقل الحكمين معا أرجح اذ لايذهب فيه الوهم الى عدم القصر من أول الامر كما فى المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أى مواضعها (قوله التعريض) أى الكلام الذى يراد به التعريض وهو كما يأتى أن يستعمل الكلام فى معنى ليلوح بغيره أى يفهم منه معنى آخر ع ق (قوله انما يتذكر أولوا الالباب) فانا نجزم بأنه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر التذكر أى تعقل الحق فى أولى الالباب أى أرباب العقول فانه معلوم بل هو تعريض الخ أى فناط الفائدة هو المتوسل اليه (قوله على مامر) أى من كونه حقيقيا أو اضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) فيقصر الفعل على الفاعل وبالعكس وقوله كالفاعل والمفعول فيقصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقات سوى المفعول معه فلا يقال ماسرت الا والنيل مثلا لانه لم يسمع وكذا لايقع القصر بين الفعل ومصدره المؤكد اجماعا فلا تقول ماضربت الاضربا وأما قوله تعالى ان نظن الاظنا فمعناه الاظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وذكر فى المطول أنه يقع القصر بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ماجاءنى رجل الا فاضل وماجاءنى أحد الا أخوك وماضربت زيدا الا رأسه وماسلب زيد الا ثوبه اه وما صرح به من جواز التفريغ فى الصفات أحد القولين للنحاة عليه الزمخشرى وأبو البقاء والقول الثانى عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسى كذا فى يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نوبى أى مع أن القصر اما قصر صفة على موصوف أو العكس (قوله مثلا) أى أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ماقيل مثلا أعنى قصر الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أى على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى أى قياس معنى البواقى ومنها القصر بين الفاعل والحال فمعناه قصر الفاعل فى وقت الفعل على الحال نحو ماجاء زيد الا راكبا فمعناه المتبادر أن زيدا فى زمان المجئ مقصور على صفة الركوب فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر فقول الشارح فيرجع الخ تفريع على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ فقوله الى قصر الصفة ناظر الى نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ناظر الى نحو قصر ماجاء زيد الا راكبا الداخل فى قوله وعلى هذا قياس البواقى غاية مافيه أنه اقتصر فى البيان على ظاهر المتبادر فلا ينافى أن فى قصر الفاعل على المفعول مثلا وجها آخر يقتضى أنه من قصر الموصوف على الصفة كما بين فيما سيأتى ملخصا من سم مع زيادة (قوله أو قصر الموصوف الخ) فيه أن المفرع

ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أى جاز على قلة (تقديمهما) أى تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما (بحالهما) وهو أن يلى المقصور عليه الاداة (نحو ما ضرب الا عمرا زيد) فى قصر الفاعل على المفعول (و) ما ضرب (الا زيد عمرا) فى قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بأن تؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة نظرا الى أنها فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الآخر (ووجهه الجميع) أى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك (ان النفى فى الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا بحسب العوامل (يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه)

أعم من المفرع عليه الا أن يقال قوله قصر الفعل الخ أى أو قصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون قوله أو قصر الخ راجعا له وبيان ذلك أن فى معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ما ذكره الشارح والآخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فقول الشارح فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة تفريع على ما ذكره فمعنى ما ضرب زيد الا عمرا ما مضروب زيد الا عمرو وقوله أو قصر الموصوف على الصفة يرجع الى الآخر فمعنى ما ضرب زيد الا عمرا ما زيد الا ضارب عمرو لكن الاظهر الاول لانه يلزم على الثانى ؟ فى سم عن ع س الفصل بين الصفة المقصورة ليها وقيدها وتقدم المقصور عليه على الاوان تأخر قيده عنه. ولتصحيح التفريع وجه آخر قدمناه وقوله وعلى هذا قياس البواقى أى فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فمعنى ما ضرب عمرا الا زيد ما ضارب عمرو الا زيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فمعنى ما ضرب عمرا الا زيد ما عمرو الا مضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن الاظهر الاول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك) فاذا قلت فى قصر الفاعل ما ضرب زيد الا عمرا ان أريد ما مضروب زيد الا عمرو دون كل ما هو غير عمرو كان حقيقيا وان أريد دون خالد كان اضافيا ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان افرادا أو على من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا أو على من شك فى مضروبه منهما كان تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا من ع ق (قوله بحالهما) الباء للملابسة (قوله لاستلزامه الخ) هذا التعليل قاصر لانه لا يجرى فى قصر الموصوف كما اذا جعل قولك ما ضرب الا عمرا زيد من قصر الموصوف لتأوله بمعنى ما زيد الا ضارب عمرو فهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا فى قولك ما ضرب الا زيد عمرا فانه اذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى ما عمرو الا مضروب زيد لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها انما يلزم عليه حال التقديم تأخيره عن جميعها فافهم ملخصا من ع ق (قوله قبل تمامها) أى فى المثالين المذكورين والاقرب أن يحمل على حذف المضاف أى لايهام استلزامه والا فلا استلزام فى نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره نوبى وكذا الفنرى (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) أى فى قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلا أى أو على المفعول فى قصر الفاعل على المفعول وهكذا وقوله هى الفعل الخ هو بالنظر لما قبل مثلا أعنى الصفة المقصورة على الفاعل فى قصر المفعول على الفاعل وقوله وعلى هذا أى البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا فقس) فتقول فى قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هى الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله ان النفى فى الاستثناء المفرغ الخ) انما اقتصر على بيان الوجه فى النفى والاستثناء لان وجه القصر فى العطف بين وانما راجع الى النفى والاستثناء والتقديم اما راجع الى النفى والاستثناء أو الى العطف فزيدا ضربت فى معنى ما ضربت الا زيدا أو زيدا ضربت لا غيره واقتصر على البيان فى المفرغ لان البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ أيضا أطول (قوله يتوجه الى مقدر) قال فى الاطول القول بتقدير المستثنى منه ينافى ما سيجئ فى بحث الايجاز والاطناب من أن قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا باهله من أمثلة المساواة وما وجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحوى دعا اليه أمر لفظى هو بمعزل عن نظر صاحب المعانى الا أن يراد بالمقدر فى هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير فى نظم الكلام فتأمل (قوله عام) وفى مثل ما اشتريت الا نصف الجارية يقدر المستثنى منه جزأ منها وهو مفهوم كلى عام فبطل ما قيل أراد بالعام ما يتناول الكل ليشمل نحو هذا المثال اذ المقدر فيه الجارية وكتب أيضا قوله عام أى ولو عموما نسبيا اذ الشرط انما هو عمومه لبعض غير المستثنى فدخل القصر الاضافى والحاصل أن المراد بعمومه فى الحقيقى تناوله جميع الافراد وفى الاضافى تناوله المستثنى والبعض الذى أريد الاختصاص بالنسبة اليه وحينئذ فالاستدلال على عمومه يتناول المستثنى وغيره ليتحقق الاخراج فيه بحث لان التناول ليتحقق الاخراج

يكفي فيه شمول المستثنى وشيء آخر وان لم يكن جميع ماخص المستثنى باعتباره بقي أنه في نحو مازيدا الا يقوم يحتمل أن يقدر ذلك العام بفعل الا يقوم يس ملخصا (قوله مناسب للمستثنى في جنسه) ظاهره يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه المقدر فظاهر العبارة غير مراد والمراد أن يكون المستثنى داخلا في الجنس الذي هو المستثنى منه المقدر وعبارة الاطول لايخفى أن في قوله في جنسه مسامحة لان المقدر يجب أن يكون جنس المستثنى لامشاركه في الجنس فلا تصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسب له في كونه جنسه وأن القصر لايتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر أعم الاشياء لحصل القصر وأيضا المستثنى فيه لايذكر فيه المستثنى منه نحو ماجاءني أحد الا زيد اليس مناسباله في صفته مع افادته القصر اه وكتب على قوله فالمراد الخ مانصه أقول كون المستثنى منه جنسا للمستثنى لاينافي اشتراكهما في جنس أعلى من المستثنى منه فانتفاء المسامحة في كلامه ممكن وكتب أيضا قوله مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدر فيما جاء الا زيد أحد لاحيوان أوشيء حتى لاينافي القصر مجيء حمار وفيما أعطيته الا جبة لباسا حتى لاينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس مايعد في العرف جنسا او يقال للشيء المشارك للمستثنى فيه انه من جنسه ألا ترى أنه لايقال للحمار انه من جنس زيد مع انه حيوان كزيد ويقرب منه مايفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل فمن فسره بمايصدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله من الاحوال) أي من أحوال المجيء (قوله وعلى هذا القياس) نحو ماصليت الا في المسجد (قوله فاذا أوجب منه شيء بالا) لشيء أو أوجب لشيء منه بالا كما في ماجاء في الا زيد فانه لم يوجب من العام شيء بل أوجب لشيء منه أطول (قوله القيد الاخير) أي من قيدي الفعل لماسبق من أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل (قوله ولايجوز تقديمه) ههنا نظر وهو أن تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد ويمكن الجواب بأن الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك أي بل هو مستفاد من التقديم وتقدم أن هذا عند الشارح وان مختار السيد أنه مستفاد من انما لا من التقديم سم ويس زاد يس وفي العروس يرد على قولهم المحصور فيه هو الاخير أمور منها أن قولك انما قمت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر للفعل وليس الاخير فان الاخير هو الفاعل وهو الضمير ولو قصد حصره انفصل الضمير كما سبق ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما يأكل آل محمد من هذا المال فان المراد ليس لهم فيه الا الاكل لا أنهم لايأكلون الا من هذا المال كما يقتضيه قواعدهم ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر فان المراد مايريد الا أن يوقع العداوة في الخمر والميسر ومقتضى ماذكروه أن يكون المراد مايريد أن يوقع العداوة الا فيهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل فان المعنى لم يقع الا أن أشرك آباؤنا من قبل ومقتضى قواعدهم ما أشرك آباؤنا الا من قبل أي لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى ياقوم انما فتنتم به مقتضى ماقالوه ان المعنى مافتنتم الا به وليس المراد فانه لايصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن يكون المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله تعالى واذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون فيلزم على ماقالوه ان التقدير مايقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى لايقع شيء الا قوله كن ومنها قوله تعالى قال انما يأتيكم به الله ان شاء فالمعنى على ماقالوه مايأتيكم به الله الا ان شاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد مايأتيكم به الا الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين اه ببعض تلخيص وكتب على قول سم ويس بل هو مستفاد من التقديم مانصه فيه أن في الحكم بان انما في هذا التركيب لاقصر فيه وفي انما جاءني زيد لاعمرو للقصر تحكما أطول (قوله للالباس) وذلك لتقرر تأخير المقصور عليه (قوله وغير كالا) خص غير لانها الا يستعمل في التفريغ من أدوات الاستثناء غير الا غيرها لكن هذا بناء على أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية والا فهي كغير سم (قوله في افادة الخ) تبع المفتاح في تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير

(مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو ماضرب الا زيد ماضرب أحد وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ماجاء الا راكبا ماجاء كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ماسرت الا يوم الجمعة ماسرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس (و) في (صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أي من ذلك المقدر (شيء بالا جاء القصر) ضرورة بقاء ماعداه على صفة الانتفاء (وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه (ولايجوز تقديمه) أي تقديم المقصور عليه بانما (على غيره للالباس) كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا الباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم أو أخر وههنا ليس لفظ الا مذكورا في اللفظ بل متضمنا (وغير كالا في افادة القصرين)

قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا (و) فى (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والله أعلم

المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة فى جميع أحكام الا أطول (قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال فى الاطول ولك أن تريد بالقصر بين القصر بين المبتدا والخبر والقصر بين غيرهما وهو أقرب (قوله افرادا وقلبا وتعيينا) ظاهره أن ذلك خاص بغير الحقيقى لان هذه أقسامه وليس كذلك فكان الاحسن أن يقول ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا (قوله لما سبق) أى من أن شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها والله أعلم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى أوله الانشاء)